الطبعة المصرية الكاملة

سلسلة
جدران
المعرفة
2006

خريف الغضب

محمد حسنين هيكل

قصة بداية و نهاية عصر انور السادات

سلسلة جدران

kotob

المعرفة®

" بحثآ عن عالم أفضل " .

هـــــــــــــــــام جدآ :

- نظرآ لحدوث خلال غير معروف اثناء تصوير الكتاب ، فان بعض صفحات الكتاب أصبحت على
درجة معينة من التكبير والبعض الاخر على درجة اخرى مختلفة عنها .
- اى ان ملف البى دى اف اصبح يحتوى على صور من نوعين ...صور على درجة ١ وصور على درجة ٢ كمثال لتقريب ! .

فلكى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة ، افتح من القائمة العالية فى برنامج الاكروبت :

View → Page layout → single page .

واذا ما اردت ضبط تكبير او تصغير الصفحة – كما تحب ان تقرآ – فيمكنك اجراء تعديلات الزوم على الصفحات الكبيرة
وستضبط معها الصفحات الصغيرة تبعآ . اما اذا فعلت العكس ، عن طريق ضبط درجة التكبير

على الصفحات الصغيرة ، فانها ستعكس التكبير على الصفحات الكبيرة وسيكون منظرها
غير مناسب .

ولكى تعرف الصفحات الكبيرة من الصفحات الصغيرة ، يمكنك اجراء نفس العملية السابقة باختلاف بسيط :

View → Page layout → continuous.

مع تحيات

Theknowledge_walls@yahoo.com

مقدمة الطبعة المصرية

هذا الكتاب أثار عاصفة من الجدل لم تتوقف منذ يوم صدور الطبعة الأولى منه - وحتى الآن .

ولقد كانت لهذه العاصفة أسباب توقعت بعضها مسبقا ، وبعضها لم أتوقعه ولايزال فيها مايثير استغرابى حتى هذه اللحظة !

أبدأ أولا بما توقعته :

١ - توقعت أن يثير الكتاب جدلا لأن موضوعه ساخن . التركيز بالدرجة الأولى فيه على مجمل الملابسات والظروف التى أدت الى اغتيال الرئيس « أنور السادات » يرحمه الله . والتوقيت الذى صدرت فيه الطبعة الأولى منه باللغة الانجليزية فى لندن وباللغة العربية فى بيروت هو منتصف سنة ١٩٨٣ - أى أن مشهد العنف الدامى الذى وقع على منصة العرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ - لم يكن بعيدا عن الذاكرة ولا حتى العيون .

٢ ـ توقعت أن يثير الكتاب جدلا لأن شبكة المصالح التى يمسها الموضوع ويقترب منها تناوله ـ شبكة واسعة لها خطوطها بالطول وبالعرض فى كافة مجالات الحياة المصرية ، فالرئيس « السادات » لم يمش وحده على الطريق من يوم توليه الرئاسة الى يوم اغتياله وانما مشى معه كثيرون ، بل أن بعضهم سبقوه على الطريق حين زينوا له ثماره وهونوا عليه أخطاره ، وحين استحالت المسالك تركوه وحده وبقوا هم !

٣ ـ وتوقعت أن يثير الكتاب جدلا لأن الموضوع على علاقة بقوى عربية ودولية لها أهدافها المستمرة فوق مصائر الأفراد ، ولقد تحقق لهذه القوى بعض هدفها عندما جرى الانفتاح فى مصر بالطريقة التى جرى بها ابتداء من سنة ١٩٧٤ وما تلاه ، وعندما استحكمت القطيعة من العالم العربى ، وعندما اتجهت سياسة مصر الدولية الى زاوية حادة مبالغة فى حدتها ، وبالطبع فقد كان متصورا أن تتخوف هذه القوى العربية والدولية من أى اقتراب يحاول النفاذ الى ما وراء الصورة الظاهرة لمأساة المنصة .

ذلك توقعته مسبقا كما قلت ، وانتظرت نتيجة له أن يثور جدل

انتقل بعد ذلك الى ما لم أتوقعه :

١ ـ لم أتوقع حجم الانفعال الذى قوبل به الكتاب ، انتظرت الريح وبدت لى العاصفة بعيدة لكن الذى وقع كان عكس ما انتظرت وما بدا لى ، فقد انفجرت العاصفة بغير تمهيد وكان على أن أدرك متأخرا أن قوانين الحركة السياسية لاتتطابق بالضبط مع قوانين الحركة العلمية . وفى حين أن قوانين الحركة العلمية تقول أن كل فعل له رد فعل مساو له فى القوة مضاد له فى الاتجاه ـ فان قوانين الحركة السياسية تقول بشىء آخر . تقول قوانين الحركة السياسية ان ردود الأفعال لاتقاس بالافعال ذاتها وانما تقاس بالمصالح القائمة أو الكامنة وراءها !

٢ ـ لم أتوقع أن يمنع الكتاب فى مصر قبل أن تصل نسخة واحدة منه الى مصر وبالتالى يصبح أى حكم عليه مسنودا بأساس . بدلا من ذلك جرى التذرع بفقرات من فصل حاولت فيه أن أتحدث عن العوامل النفسية التى أثرت على شخصية الرئيس « السادات » عند الجذور . وهكذا فان ماكان متاحا للحكم على الكتاب لم يكن مجتزءا فقط وانما كان منزوعا عن سياقه ، ومع ذلك فان « فقهاء السلطان » أفتوا قبل أن يتبينوا !

٣ ـ ولم أتوقع أسلوب التعامل مع الكتاب فى مصر على النحو الذى تم به فقد صودر الكتاب ولم يصادر فى نفس اللحظة . أقصد أنه صودر عمليا ولم يصادر رسميا ـ أى أن المصادرة تمت شفويا ودون قرار مكتوب .

وحين تفضل بعض المحامين فرفعوا بالحق العام قضية أمام مجلس الدولة وجد مستشار المجلس المكلف بالنظر فيها أنه أمام موقف غريب : كتاب محبوس وقرار بالحبس لا أثر له على الورق !

□

ما توقعته وما لم أتوقعه كله الآن فى ذمة الماضى ، فلقد تأكد مرة أخرى أن أى كتاب هو ملك قرائه فهم وحدهم يستطيعون حبسه بالاعراض عنه ومصادرته بادانتهم له ، أما الحظر بالمصلحة أو بالقوة أو بالسلطة فقصارى جهده أن يلفت الانظار ويجذب الانتباه وبالتالى يضاعف من طاقة الفعل التى تحتويها الكلمة ، وهذا ما حدث فعلا مع هذا الكتاب الذى قارب توزيعه أربعة ملايين نسخة فى أكثر من ثلاثين لغة وتكررت طبعاته بهذه اللغات حتى جاء الدور الآن على طبعة منه تصدر فى مصر .

وربما كان على الآن وأنا أكتب مقدمة خاصة للطبعة المصرية أن أسجل مجموعة من الملاحظات أتمنى لو استطعت عرضها جلاء لكل لبس أمام القارىء المصرى وهو بالدرجة الأولى قاعدتى التى استند اليها ، ذلك أن أى صحفى أو كاتب يستطيع أن يصل بما يكتب

حيث شاء : من وطنه الى أمته ، ومن أمته الى عالمه ـ لكنه اذا فقد قاعدته أضاع قيمته . ومن ناحية أخرى فان أحداث « خريف الغضب » ، بما فى ذلك مقدماتها وعواقبها هى من هموم القارىء المصرى ، وبالدرجة الأولى أيضا .

وهكذا أرتب ملاحظاتى فى مقدمة الطبعة المصرية ـ على النحو التالى :

● أتمنى أن يكون واضحا أن موضوع « خريف الغضب » كان ـ كما هو ظاهر من كل صفحة فيه ـ محاولة لشرح الاسباب التى أدت الى اغتيال الرئيس « السادات » وبالتالى فهو ليس سيرة لحياته ولا لدوره السياسى ، ولو قصدته كسيرة لرجل لاختلف تناولى للموضوع . كان السؤال المحدد الذى حاولت الاجابة عليه هو : « لماذا جاءت النهاية على هذا النحو ؟ » واختصرت المراحل كلها الى موضوعى وأخذت من المراحل ما كان لازما للموضوع والا اختلف السعى عن القصد .

ولقد كانت هناك محاولة لتصوير « خريف الغضب » وكأنه غضبى الشخصى على الرئيس « السادات » لأنه وضعنى فى السجن ضمن من وضعهم فى سبتمبر ١٩٨١ ـ وليس ذلك صحيحا ولا أظننى فى حاجة لأن اقول اننى من مدرسة لاتؤمن باتخاذ المنابر العامة وسيلة لتصفية حسابات شخصية ، على فرض أن هناك حسابات شخصية .

لقد كان « خريف الغضب » يتعرض لحالة رئيس غاضب (بلغ به الغضب الى حد اعتقال رموز كل الاتجاهات السياسية والفكرية فى مصر) ـ وحالة مجتمع غاضب (وصلت به الظروف الاقتصادية الاجتماعية مضافة الى فساد استشرى ـ الى حد جعله يدير ظهره لكل شىء) ـ وحالة مسجد غاضب (أصبح فى نهاية المطاف ملاذا لكتل فقدت أملها فى الدنيا ولم تجد غير الله تهاجر اليه) ـ وحالة كنيسة غاضبة (بذلت قصارى جهدها لتفادى الفتنة فاذا رئيسها الاعلى رهن الاعتقال وراء أسوار دير فى الصحراء) .

تلك كلها عوامل وعناصر « خريف الغضب » الذى عاشته مصر سنة ١٩٨١ والذى بلغ ذروته عندما التقت هذه الحالات كلها وتصادمت على المنصة ظهر يوم ٦ أكتوبر من تلك السنة .

واذن فهى قصة غضب عام وليس غضبا فرديا .

● اننى أفهم الآن أن صدور الكتاب فى التوقيت المبكر أيقظ بعض الناس على فزع . والناس يطلبون اليقظة بالطبع لكنهم يفضلونها متأنية وعلى مهل وحين تجيئهم سريعة أو قبل موعدها فان شعورهم بالمفاجأة يصيبهم فى بعض الحالات بنوع من الصداع - وربما كان هذا ماحدث . دليلى على ذلك أن كثيرين فى مصر وخارج مصر كتبوا بعدى فيما سبقت اليه ، وبينهم من قال أكثر مما قلت عن وقائع تلك الايام وحقائقها ، ومع ذلك فان ما قالوه لم يثر عاصفة ولا ريحا - واذن فالقضية لم تكن الموضوع وانما كانت التوقيت ، ولعله عيب الصحفى دائما يهمه أن تصل الحقيقة الى أصحابها بأسرع ما يمكن وليكن من صداها ما يكون .

وأتمنى أن لا أكون مكابرا اذا أنا قلت أنه لو عادت الظروف لكتبت « خريف الغضب » فى التوقيت الذى كتبته فيه ، بل لو كان فى مقدورى أن أبكر به أكثر لفعلت .

ولقد أحزننى أن حاول البعض تأويل بعض ما قلته بعيدا عن قصده ، ومن ذلك مثلا دعواهم أننى حين تحدثت عن « عقدة اللون » لدى الرئيس « السادات » كنت أصدر عن تحيز عنصرى ، ولقد أدهشنى ذلك بقدر ما أحزننى لسبب بدهى وهو أننى لا أعرف لنفسى شقرة فى اللون ولا زرقة فى العيون فضلا عن أننى لا أعتقد أن ألوان الناس تحكم على جوهرهم الانسانى .

لقد تحدثت عن عقدة لديه لم يكن لها سبب حقيقى أو داع لكنها استحكمت فيه لاسباب تتعلق برؤيته الذاتية . والغريب أن بعضا من أقرب الناس اليه أشاروا الى نفس العقدة كواقع مؤثر فى مشاعره وتصرفاته ولم يتهمهم أحد بالتحيز .

زوجته السيدة « جيهان السادات » أشارت الى هذه النقطة ، وصديقه الرئيس الامريكى السابق « جيمى كارتر » أشار اليها ، بل وروى السفير الامريكى الاسبق فى مصر « هيرمان ايلتس » وقد كان مقربا اليه واقعة عاشها بنفسه فى بيت « السادات » وكان يتناول الغداء معه ذات يوم قبل أول زيارة رسمية له الى الولايات المتحدة .

روى « هيرمان ايلتس » وكانت روايته فى معرض تعليق له على « خريف الغضب » سال مداده على ثلاث صفحات كاملة من جريدة الـ « واشنطن بوست » ـ انه كان يتغدى مع الرئيس « السادات » وقرينته ولاحظ أن الرئيس « السادات » غير مرتاح الى بعض تفاصيل زيارته وحاول أن يستوضحه فيما يشغل باله وتطوعت السيدة « جيهان السادات » فقالت له : « بصراحة ان « أنور » يخشى أن يواجه بعض المشاكل فى أمريكا بسبب لونه » . وروى « ايلتس » كيف حاول بعد هذه الملاحظة أن يطمئن الرئيس « السادات » .

واذن فلم أكن وحدى الذى رصد هذه « العقدة » التى أورثها الرئيس لنفسه دون مبرر ، وانما رصدها آخرون أقرب اليه منى ، وربما كان موجب الالتباس أننى وضعتها على الورق ضمن عناصر محاولتى لتحليل شخصيته فى حين آثر غيرى كتمانها رغم معرفتهم بتأثيرها عليه .

● أننى آثرت مرة أخرى أن لا ألمس بأى تغيير نصوص الكتاب كما صدر فى الطبعات الدولية المختلفة وكما صدر فى الطبعات العربية خارج مصر ـ بمعنى أن هذه الطبعة المصرية هى ذات النص الاصلى ـ فيما عدا هذه المقدمة .

ولقد سمحت لنفسى أن أضيف بعض الهوامش أو الحواشى فى ذيل بعض الصفحات حين اقتضى الامر ذلك نظرا لما استجد بعد صدور الكتاب من تفاصيل أو تداعيات .

ولقد التزمت بذلك عن اعتقاد بأن كل كتاب وثيقة تعبر عن لحظتها فاذا أراد أحد أن يراجع فان عليه أن يضع ما يريد من نتائج

مراجعاته خارج النص الأصلى منفصلة عنه ومفروزة وحدها حتى لايتعقد السياق فضلا عن مقتضيات الامانة الى جانب محظور ادعاء الحكمة بأثر رجعى .

وفوق ذلك فلعلى أزعم أننى - رغم كل العواصف - متمسك بالكتاب كما ظهر من ناحية السياق والوقائع والتحليل ، فكذلك رأيت الامور ومازلت أراها من منظورى متحملا بالطبع مسئولية الصواب والخطأ .

□

بقى أن أضيف الى قائمة الذين تشرفت بتوجيه الشكر اليهم فى مقدمة الطبعات الدولية والعربية الأولى من هذا الكتاب - اعترافا آخر بالفضل لكل هؤلاء الذين اهتموا به بما فيهم هؤلاء الذين ألفوا كتبا بأكملها فى الرد عليه .

محمد حسنين هيكل

مقدمة الطبعة العربية

لا أظننى فى حاجة إلى إطالة هذه المقدمة للطبعة العربية من كتاب : « خريف الغضب » . كل ما أريد أن أقوله فيها هو أن الطبعة العربية من هذا الكتاب تجربة فريدة بالنسبة لى .

لقد أحجمت فيما سبق صدوره لى من كتب فى العالم عن ترجمة كتبى بنفسى إلى لغتى الأصلية ـ وإلى لغة قرائى الأصليين ـ اللغة العربية . وكنت أظن أن قيامى بهذه الترجمة يحملنى ما لاطاقة لى به ، إذ أنه يفرض علىّ كتابة كل كتاب مرتين . مرة بالانجليزية التى أقدمه بها إلى القارىء فى العالم ، ومرة ثانية إلى القارىء العربى .

ومن هذا الاحجام فلقد قدمت كتبى الانجليزية لبعض الأصدقاء أو الزملاء يترجمونها إلى العربية ، ويعانون من مشاق ذلك مايعانون .

وهذه المرة آثرت أن اتصرف على نحو آخر ، فلقد وجدت من العدل اعفاء أصدقاء وزملاء لى من مشقة ترجمة كتاب هو بالطبيعة صعب ودقيق ، وتحملت بنفسى هذه

المسؤولية ، فقمت بالترجمة عن الانجليزية إملاء باللغة العربية . والترجمة بالاملاء لها محاذيرها ، ومع ذلك فلم يكن أمامى سبيل آخر .

ومع عرفانى العميق لكل هؤلاء الذين ترجموا لى من قبل إلى العربية كتباً وصلت الى القارىء العربى بأسلوب يغاير ما ألفه القارىء العربى عنى - فلقد وجدت أن هذا الكتاب بالذات يفرض علىّ ترجمته بنفسى ، ويلح علىّ أن لا أتركه لغيرى ، مع اعتقادى أن بينهم من هو أقدر منى على الترجمة وأكفأ .

بقى أن أقول إننى أعرف مقدماً أن نشر الكتاب سوف يكون فاتحة لموسم من الزوابع الجديدة علىّ فى مصر ، ومع ذلك فإننى أقول - مقدماً - إننى فاهم ومقدر لكل الأسباب التى تدعو أصحاب المصلحة فى مثل هذه الزوابع إلى إثارتها ، فأنا أعرف أن مقاديرهم وأقدارهم ترتبط بعهد لا يريدون لأنقاضه أن تنهار عليهم ، ولا يتصورون أن يضيع منهم بعده ما كان عندهم فيه . . وهذا منطقى ، بل هو إنسانى .

ومع ذلك فإن هذا الكتاب - اعترف بأمانة - لايروى صورة الحقيقة كاملة عن هذا العهد . وأمانة أيضاً ، فإنى لا أرى أن الظروف تسمح حتى الآن برواية الحقيقة كلها ، وإن كان ذلك ضروريا ذات يوم . إن ذلك العهد أحدث على مستوى الأمة كلها آثاراً سوف تتكشف عواقبها يوماً بعد يوم . إن ذلك العهد كله كان - مع الأسف - خطأ تاريخياً . والخطأ أفدح من الجريمة - على حد تعبير دزرائيلى - خصوصاً حين يكون الخطأ على مستوى يسمح له بالتأثير على مصائر أمم . وفى حين أن الجريمة يتوفر فيها القصد ، وهو يحتوى على عنصر من عناصر الارادة - فإن مصيبة الخطأ أنه يحدث بدون قصد ، وبالتالى بدون أن تمارس فيه الارادة أى درجة من درجات تشكيل عواقبه .

واتذكر أننى بعد أن خرجت من السجن تلقيت برقية من إحدى الدور العالمية التى تنشر كتبى ، وكان نصها : « ماهو رأيك فى كتاب عنوانه « السادات بقلم هيكل » . ورددت على الفور بالاعتذار قائلاً إن الوقت ليس سانحاً بعد لمثل هذا الكتاب بمثل هذه الدرجة من الصراحة ، ولا أتصور أن أقدم على مثل هذا المشروع قبل أن تمضى سنوات بحيث يتسع الوقت للدرس والتأمل والتقييم ، ومن ثم تصبح الكتابة أكثر من مجرد سرد وقائع ومشاهدات وتجارب » .

ومازال ذلك رأيى . وهكذا فإن هذا الكتاب لايحوى من قصة عهد السادات إلا ماكان

ضرورياً لقصة « خريف الغضب » . قصة تلك الشهور الحافلة والمثيرة من سنة ١٩٨١ . ولم تكن محاولتى أكثر من ذلك ولا أقل منه .

ثم يتعين علىّ أن أضيف إلى قائمة من قدمت لهم الشكر فى الطبعة الأصلية الانجليزية لهذا الكتاب ، شكراً خاصاً للذين ساعدونى فى عملية ترجمته من العاملين فى مكتبى ، وبالذات منهم الأستاذ منير عساف والآنسة جيهان عطية .

وأخيراً أترك القارىء العربى مع صفحات هذا الكتاب آملاً وراجياً .

محمد حسنين هيكل

مقدمة

لم تكن كتابة هذا الكتاب مسألة سهلة !

كان هدفه فى المقام الأول رواية قصة سياسية كبرى يجب أن تروى ، بل كان ضرورياً أن تروى إذا أريد لنتائجها المأساوية أن لاتتكرر فى المستقبل .

وكان أول الأسباب فى أن كتابتها لم تكن سهلة ، هو أن وقائعها سوف تكون صدمة لكثيرين فى الغرب ، تولدت لديهم انطباعات معينة عن شخصيات وسياسات . وكانت هذه الانطباعات غير متسقة مع الوقائع بحيث أن ظهور الوقائع أخيراً كان خليقاً بأن يكون مفاجأة مستغربة .

والسبب الثانى فى أن كتابتها لم تكن سهلة ، هو العنصر الشخصى فى الموضوع . وفى الحقيقة فإن هذا الكتاب ليس حكماً على السادات ، فالوقت مازال مبكراً بعد لاصدار أحكام نهائية . وقد كان من المحتمل أن يتصوّر أحد أننى فيه أعبّر عن ضغينة شخصية ضد الرئيس الراحل الذى اختلفت معه ، وانتهى خلافنا إلى قراره بوضعى فى السجن شأنى شأن آلاف غيرى فى حملة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ . ومثل هذا التصور ليس صحيحاً ، بل وليس قائماً ، لأنى لا أحمل ضغينة شخصية على الاطلاق ضد السادات ، وإلى هذه اللحظة

فلقد كان اختلافنا ـ من وجهة نظرى على الأقل ـ اختلاف وجهات نظر ، واختلاف رؤى . ولم يكن فيه عامل شخصى على أى وجه من الوجوه .

وفى الحقيقة فإنى كنت شديد التعاطف مع السادات كإنسان .

وفى السنوات الأربع الأولى من رئاسته كنت ـ كما اعترف هو فى حديث صحفى أدلى به إلى مجلة « الأسبوع العربى » اللبنانية ـ **أقرب إليه من أى شخص آخر . وكان الرئيس السادات فيما أظن صادقاً فيما قاله** . وأعتقد أننى لعبت دوراً مؤثراً ـ سواء كوزير للارشاد أو كعضو فى مجلس الأمن القومى وقتها ، أو كرئيس لتحرير الأهرام ـ فى المداولات والمشاورات السياسية التى أدت إلى اختيار السادات رئيساً للجمهورية بعد رحيل جمال عبد الناصر . **وأظن أيضاً أننى لم أكن غافلا عن بعض أسباب القصور فيه ، لكنى تصورت أن أعباء المنصب ووقر المسؤولية سوف تقوّى كل العناصر الايجابية فى شخصيته ، وسوف تساعده فى التغلب على جوانب الضعف فيها** . وكان فى ذهنى باستمرار نموذج الرئيس الأمريكى « هارى ترومان » الذى خلف « فرانكلين روزفلت » فى مقعد الرئاسة الأمريكية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية . فقد بدا « ترومان » فى ذلك الوقت ـ وبعد « روزفلت » ـ شخصية باهتة ومجهولة لاتستطيع أن تقود الصراع الانسانى الكبير فى الحرب العالمية الثانية إلى نهايته المطلوبة والمحققة ، لكن « ترومان » ـ أمام تحدى التجربة العملية ـ نما ونضج وأصبح من أبرز الرؤساء الأمريكيين فى العصر الحديث . ولقد تصورت أن نفس الشىء يمكن أن يحدث للسادات . ولقد أدرت حملته الانتخابية للرئاسة كوزير للارشاد القومى فى ذلك الوقت ، رغم أننى كنت قد قدمت استقالتى فعلاً من الوزارة عقب الفراغ من تشييع جنازة عبد الناصر . ولقد ظللت بعد ذلك على اتصال يومى بالسادات . واعتقد أننى أديت دورى بأقصى ما أستطيع من جهد وإخلاص حتى جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى شاركت فى وضع الخطط السياسية والاعلامية التى مهدت ورافقت المعركة العسكرية فيها . بل إننى أكثر من ذلك توليت ـ بطلب من الرئيس السادات ـ كتابة التوجيه الاستراتيجى الصادر منه إلى القائد العام للقوات المسلحة المصرية بتحديد الهدف الاستراتيجى المصرى فى معارك هذه الحرب .

□

وليس صحيحاً ـ كما يقال فى بعض الأحيان ـ أن الرئيس السادات أقصانى من منصب رئيس تحرير الأهرام ، وأن القطيعة بسبب ذلك استحكمت بيننا . لقد كانت هناك خلافات

فى الرأى بيننا ، واستحكمت هذه الخلافات أثناء فك الارتباط الأول وبعده مباشرة إلى درجة لم أعد أستطيع معها أن أشارك فى التعبير عن السياسة المصرية . **ولقد كان قرار الخروج من الأهرام قرارى** ، فقد كنت أعلم حين عارضته علناً فى أسلوب مفاوضاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل ، وفى الأهداف المرحلية والبعيدة المدى لهذه المفاوضات ـ أن الأمور سوف تصل بيننا إلى صدام . ولم نتحوّل بهذا الصدام الى أعداء ، فلقد كان قراره الأول نقلى من الأهرام مستشاراً للرئيس ، واعتذرت . ثم عرض علىّ أكثر من منصب فى الدولة ، بما فيها منصب مستشار الأمن القومى للرئاسة ، ومنصب نائب رئيس الوزراء ، ومرة أخرى اعتذرت لأننى أحسست أنه ليس فى مقدورى أن أخدم سياسات تتعارض مع ما أؤمن به .

لقد كانت هناك فترة فى علاقتنا توحدت فيها مقاصدنا ـ أو هكذا بدا لى لبعض الوقت ـ فكلانا كان يطلب سلاماً قائماً على العدل فى الشرق الأوسط ، وكلانا كان يريد أن يرى مصر حرة ومزدهرة ، والعالم العربى موحداً وقوياً . ولكن تطورات الأمور جاءت بتباين فى رؤانا بدأت باختلاف حول الوسائل ، وانتهت بتباين أو حتى بتناقض بين الغايات . ولم أكن أعتبر نفسى معارضاً للرئيس السادات ، ولكنى كنت أحاول أن أحتفظ بصوت مستقل . وحينما بدأ الرئيس السادات يهاجمنى بانتظام وعلناً وبالاسم فى كل مرة يتحدث فيها ـ وحتى عندما زج بى فى السجن ـ فإنى أشهد أمام الله وأمام كثيرين يعرفون الحقيقة ، أننى لم أشعر فى أية لحظة بكراهية له . ولم يكن هناك مايدعونى إلى ذلك ، حتى من الناحية العملية . فإنه حين يجعل رئيس الدولة من أحد مواطنيه هدفاً دائماً لهجماته فهو بذلك يرفع قدره ولاينتقص منه . وبالتالى فلعلى لا أتجاوز إذا قلت إننى على نحو ما مدين للرئيس السادات بما أضافه ـ دون أن يقصد ـ إلى قيمتى فى الساحة الوطنية والساحة الدولية على السواء .

ومن هنا فإننى أكرر مرة أخرى أن هذا الكتاب ليس هجوماً على السادات . وربما جاز لى أن أقول إن هذا الكتاب محاولة قد تبدو طموحة لرسم صورة شديدة الاتساع فى الحيز المحدود لدفتى كتاب . إن هذا الكتاب ليس سيرة لحياة السادات ، ولو أن فيه بعض عناصر مثل هذه السيرة ، وإن كنت قد قصرت ذلك على بعض النواحى الضرورية لالقاء الضوء على شخصيته وعلى بواعث حركته . ثم إن هذا الكتاب ليس دراسة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر اليوم ، ولا عن الخصائص التاريخية لمصر ـ ولو أنى بالضرورة لمست بعض جوانب هذه الموضوعات .

ثم إن هذا الكتاب أيضاً ليس كتاباً عن الأصولية الاسلامية ، ولا عن الكنيسة القبطية ، ولا عن الارهاب كسلاح سياسى ـ رغم أن عدداً من هذه القضايا كان ضرورياً تناوله فى صفحاته .

والحقيقة أننى تناولت من هذا كله ما كان لازماً لكى يقود الحديث إلى نقطة معينة من الزمان والمكان . نقطة معينة من الزمان : الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١ . **ونقطة معينة فى المكان** : المنصة الرئيسية فى ساحة الاستعراضات العسكرية بمدينة نصر حيث دوت الطلقات التى أنهت حياة ودور الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية .

□ □ □

فى ذلك الوقت ، فإن كثيرين فى الغرب رأوا فى اغتيال السادات نموذجاً آخر من نماذج العنف المجنون الذى راح ضحيته ـ أو كاد أن يروح ضحيته ـ رجال بارزون من رجالات هذا العصر المتسم بالعنف الذى نعيش فيه . لقد أضافوا اغتيال السادات إلى القائمة التى كانت تضم اغتيال الأخوين جون وروبرت كنيدى ، أو قائمة محاولات الاغتيال التى كانت تضم الرئيس ريجان والبابا يوحنا بولس الثانى . وليس هناك شىء أبعد عن الحقيقة من ذلك . فإن الذين أقدموا على الاغتيال هناك فى الغرب ـ أو حاولوا الاقدام عليه ـ كانوا أناساً معزولين على هامش القوى الاجتماعية . إن القوى الاجتماعية فى الغرب استكملت بنيانها تقريباً وتحددت ملامحها ، والمجرى العام لاتجاهها أصبح واضحاً وفسيحاً . هناك تمكنت الطبقات المختلفة ـ البورجوازية الكبرى ، أو البورجوازية المتوسطة ، أو البورجوازية الصغيرة ، أو الطبقة العاملة ـ من تكوين نفسها وتحديد قسماتها وحركتها ، ولم تكن العلاقة بين الطبقات جامدة ، وإنما كانت حركة التفاعل بينها قائمة ومستمرة ، ونشأ عنها مايمكن أن نسميه بـ « أغلبية واضحة » . وربما كانت هذه الأغلبية صامتة فى بعض الأحيان ، ولكن الذى لاشك فيه أنها كانت أغلبية .

إن الأمم والدول فى الغرب استكملت تطورها عبر سنين ، وشهدت مراحل هذا التطور حروباً وحروباً أهلية وثورات وتفاعلات عنيفة . ثم استقرت الأمور فيها على توازنات وضوابط اجتماعية وسياسية مقبولة . أما دول العالم الثالث وشعوبه فإنها مازالت تعيش مرحلة الغليان والفوران ، وما زالت تحاول ـ بعذاب شديد ـ أن تنتقل من الشرعية التقليدية ذات الأصول القبلية والعائلية وشبه الدينية ، إلى مرحلة الشرعية الدستورية والقانونية . وخلال

هذه المسيرة المرهقة ، فإن طريقها حافل بأسباب الخطر ودواعى الانفجار . وليس من الضرورى بالطبع أن يكون القدر المكتوب على دول العالم الثالث وشعوبه أن تقتفى أثر الخطوات والمراحل التى سارت فيها الدول والأمم فى الغرب ، فالأحوال فى أواخر القرن العشرين مختلفة ، وثورة التكنولوجيا ووسائل الاتصالات تدفع الخطى حثيثاً وتكسر الحواجز من كل نوع . ولكن أى مراقب يجب أن يكون حريصاً وهو يحاول أن يتأمل عناصر التماسك فى كل مجتمع . والحقيقةِ أن مانسميه « الأغلبية » هو عنصر التماسك فى أى مجتمع . والذين حاولوا اغتيال الرئيس السادات كانوا من صميم التيار الذى تسير فيه الأغلبية ، وكذلك كانت القوى التى أسقطت حكم الشاه ـ رغم الاختلاف فى الأوضاع بين مصر وبين إيران .

□ □ □

وأظن أن هدفى من كتابة هذا الكتاب يتحقق إذا بدأ بعض الناس خصوصاً فى الغرب ـ يوجهون أسئلة إلى أنفسهم ويحاولون بأنفسهم إيجاد إجابات لهذه الأسئلة :

□ لماذا كان هذا الرجل الذى أعجبوا به فى الغرب إلى حد بعيد معزولاً إلى أبعد الحدود فى عالمه ؟

□ لماذا أصبح السادات الذى أسماه هنرى كيسنجر فى محاضرة له سنة ١٩٧٢ « مجرد بهلوان سياسى » ـ بعد سنتين بالعدد شخصية عظيمة تماثل شخصية بسمارك[١] حسب تعبير هنرى كيسنجر نفسه ؟

□ لماذا كان الحزن على السادات فى الغرب أكثر منه فى أمته ؟ ولماذا شيعه إلى مثواه الأخير عدد كبير من الساسة الأجانب ، بينما لم يشترك فى موكب الجنازة سوى الموظفين الرسميين المصريين وبعض الزوار الأجانب ؟

□ لماذا نُسى بهذه السرعة من ذاكرة مصر والعالم رجل كان كل تصرف من تصرفاته يملأ شاشات التليفزيون ؟

---

(١) استعمل الدكتور هنرى كيسنجر تشبيه أنور السادات ببسمارك فى صيف سنة ١٩٨١ وقبل اعتقالى بأقل من شهر واحد . وكان يحاول إقناعى بسلامة سياسات السادات وبعدم جدوى معارضتى لها ، والغريب أن بسمارك خلق المانيا الموحدة من ولاية واحدة فيها ، فى حين أن أنور السادات فرّق وحدة الأمة العربية وهو يرأس أكبر دولة من دولها .

إن كثيرين ـ خصوصاً فى الغرب ـ يجب أن يسألوا أنفسهم أخيراً لماذا يعجز بعض الزعماء الذين يتحدثون لغة الغرب ويقولون للغرب مايحب أن يسمعه ـ عن أن يكونوا مسموعين فى أوطانهم وأن يحصلوا على ثقة مواطنيهم ؟ إن قائمة مثل هؤلاء طويلة تبدأ بشانج كاى شك فى الصين ، وسوهارتو فى إندونيسيا ، والشاه فى إيران ، وموبوتو فى زائير ، وماركوس فى الفلبين ، والسادات فى مصر ـ وربما آخرون غيرهم .

وأعرف أن هذا الكتاب سوف يغضب الناس فى مصر ، وسوف يثيرهم ويدفعهم إلى حملات متجددة علىّ ، ولكنى أفهم أسبابهم ، فأنا أعرف أن طبقة معينة ـ أو لعلها جماعات أكثر منها طبقة ، وربما أفراد أكثر منها جماعات ـ استفادت من حكم السادات وحصلت فيه على مزايا وثروات لم تكن تخطر بخيالها ، ومن الطبيعى أن يحس هؤلاء أن أقدارهم ارتبطت بقدره . لكن مصر ، وكذلك الأمة العربية والعالم ، يحتاجون الآن إلى نظرة طويلة ودقيقة على كل ماحدث . لقد انتهت المسرحية وانطفأت الأنوار[1] ، وانقضى زمان النجوم الكبيرة ، وأصبح محتماً على البشر العاديين أن يتعلموا كيف يعيشون معاً .

واعترف أننى بدأت أفكر فى كتابة هذا الكتاب منذ اللحظة الأولى لاعتقالى فى ٣ سبتمبر ١٩٨١ ، حين التفت ورأيت حولى فى السجن كل هؤلاء الذين يمثلون الرموز الحية لأهم التيارات السياسية والفكرية المؤثرة فى مصر . لقد تحققت ساعتها أن المقامر الكبير قد قام بآخر لعبة كبرى ، وجازف بأوراقه كلها مرة واحدة . ولقد كنت مقتنعاً ـ بشكل شبه وجدانى ـ أننى أعيش فى دراما سوف تصل إلى نهايتها فى يوم من الأيام وبشكل من الأشكال ، وأننى كصحفى قد أكون مطالباً بأن أروى قصتها قبل غيرى . وأثناء شهور السجن تحدثت مطولاً إلى آخرين عما يحدث (وعلى أى حال فلم يكن هناك ما يمكن عمله غير الحديث) ، أولاً مع هؤلاء الذين كانوا فى زنزانتى ، ثم بعد ذلك مع غيرهم حينما سمح لنا بالتجول بعض الوقت فى فناء السجن . ولقد تحدثت مع كثيرين بغير عدد : وزراء سابقين

١) قال لى السياسى المصرى المخضرم الدكتور محمود فوزى ـ وهو من أبرز الشخصيات المصرية فى الفترة الأخيرة ـ فى وصف دقيق حكم السادات وكان السادات فى أوج سلطته : « اننا نشهد فنا جديدا لأول مرة فى التاريخ ، وهو فن المسرحة دون مسرحية ، فنحن أمام مشاهد مرسومة فى خلفية المسرح وأصوات وأضواء وألوان وموسيقى تدق وستار يرفع وينزل كل هذا بدون نص » . ولقد تبين فيما بعد أن هذا الحديث مع الدكتور فوزى الذى ورد فيه هذا التشبيه سجل بواسطة أجهزة الأمن ووصل إلى الرئيس السادات وهو الأمر الذى استوجب غضبه عليه حتى توفى الدكتور فوزى إلى رحمة الله ، ولم يحظ بتكريم من الدولة كذلك التكريم الذى حصل عليه آخرون غيره أقل منه منزلة واسهاما فى حياة مصر .

(كان فى ملحق مزرعة طرة عدد من الشخصيات تكفى لتشكيل مجلسين أو ثلاثة مجالس من الوزراء) ، ومع اقتصاديين بارزين ، ومع زعماء نقابيين من الطراز الأول ، ومع أساتذة جامعات لهم إسهامهم المشهود فى جميع المجالات . وتحدثت أيضاً مع مشايخ ، وشباب من الأصوليين الاسلاميين ، وفيما بعد مع عدد من رجال الدين المسيحى . واعتقد أننى مدين لكل هؤلاء ليس فقط بصداقتهم ، ولكن أيضاً للخصب الذى أضفوه على مناقشاتنا . كما أن دينى غير محدود لهؤلاء الذين أتاحت لى الظروف مناقشتهم بعد أن خرجت من السجن .

ولابد أن أقدم شكرى بصفة خاصة إلى الدكتور حسن حنفى أستاذ الفلسفة الاسلامية بجامعة القاهرة ، وإلى الدكتور مراد وهبة أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس ، وإلى الدكتور ميلاد حنا الأستاذ بكلية الهندسة والمهندس الاستشارى الكبير - فبفضل الاثنين الأخيرين أتيح لى أن اتعرف عن قرب على تراث الكنيسة القبطية المصرية . لابد أن أسجل أيضاً اعترافى بالجميل للأستاذ عادل حسين ودراسته الضخمة عن الاقتصاد المصرى ، وكذلك إلى الدكتور سعد الدين ابراهيم أستاذ الاجتماع بالجامعة الأمريكية وكتاباته عن البنية الاجتماعية لمصر . إننى مدين بعد ذلك لكثيرين غيرهم لم أشر إلى أسمائهم لأسباب يمكن فهمها . وعلى أى حال فلابد أن أقول فى النهاية إننى أتحمل وحدى - بالطبع - مسؤولية ماروبت من وقائع وما عرضت من آراء .

ولقد حاولت أن أكون شاهداً على مرحلة هامة وغريبة من تاريخ مصر ، ولم أحاول أكثر من ذلك .

محمد حسنين هيكل

الجزء الأول

صناعة نجم

« لقد غامرت . . .
كأننى واحد من الصبية اللاهين على قمم الموج
مثلهم أحاول تطويع كيس منتفخ بالهواء
صيفاً بعد صيف . . أياماً طويلة
فى بحر من المجد
لكن البحر كان عميقاً . . عميقاً جداً
أعمق مما أستطيع اللهو فيه » .

(ويليام شكسبير - مسرحية هنرى الثامن)

الفصـــل الأول

عصـــر النجـــوم اللامعـــة

كل عصر يحتاج أبطاله . . وقد يكون هؤلاء الأبطال من الأنبياء أو الكهنة ، من الملوك أو المحاربين ، من المستكشفين أو المخترعين ، من الفلاسفة او الشعراء . لكن كل عصر من العصور يحتاج إلى بعض الأفراد غير العاديين الذين يستطيع الناس العاديون جميعاً رجالاً ونساء أن يتطلعوا إليهم كمثال يحتذى أو حتى كظاهرة جديدة تجذب الاهتمام .

وعندما نتأمل القرن الحالى ، وعلى وجه التحديد حينما نتأمل الأبطال السياسيين الذين ظهروا خلال الأربعين او الخمسين سنة الأخيرة فإننا نستطيع ان نجد نمطاً جديداً يظهر :

فى البداية كان هناك جيل عمالقة الحرب العالمية الثانية : « روزفلت » ، « تشرشل » ، « ستالين » ، « ديجول » ، وحتى « هتلر » بطريقته الخاصة ، فلو لم تكن عبقريته الشريرة لما ظهرت جوانب القوة لدى هؤلاء الذين قادوا الحرب ضد النازية وضده .

وفى أعقاب الحرب ظهر جيل الثوار العظام الذين استطاع تأثير شخصياتهم وأفكارهم ونفوذهم أن يتخطى حدود البلاد التى حكموها . ومن النماذج البارزة فى هذا الجيل من الثوار العظام رجال من أمثال « ماو تسى تنج » و « هو شى منه » و « نهرو » و « تيتو » و « جمال عبد الناصر » .

وبينما كان أبطال هذين الجيلين ـ جيل عمالقة الحرب وجيل الثوار العظام ـ يحتلون الساحة السياسية ويسيطرون عليها ، كانت هناك ثورة علمية تأخذ طريقها وتحدث آثاراً بعيدة المدى ، لاتقل فى أهميتها عن الثورة الصناعية منذ مائتى عام ، ولا عن ثورة القوة النووية فى السنوات الأخيرة . كانت هذه الثورة العلمية الطارئة تقوم بدور الحضانة لوسائل جديدة قدر لها فيما بعد ان تفرخ جيلاً جديداً من الأبطال . كانت هذه الثورة العلمية الجديدة هى ثورة وسائل الاتصالات التى فتحت الطريق لعوالم التليفزيون والأقمار الصناعية والعقول الالكترونية . هذه الثورة العلمية الجديدة استطاعت بوسائلها أن تدخل إلى كل بيت بوجوه وأصوات مشاهير وغير مشاهير من الرجال والنساء وتصنع من بعضهم علامات بارزة فى زماننا . وهكذا بدأ عصر النجوم اللامعة .

ولقد تسابق الساسة وغير الساسة من البارزين فى شتى مناحى الحياة العامة إلى اكتشاف الامكانيات الهائلة والواسعة لوسائل القوة الجديدة التى أصبحت تحت تصرفهم . وكانت هناك حفنة قليلة منهم قدر لها أن تتمكن من فهم هذه الوسائل والامكانيات والسبق والتفوق فى استغلالها .

إذا تساءلنا من هى النجوم اللامعة فى هذا العصر ؟ ـ فإن قائمة أى واحد منا لهذه النجوم لابد وأن تضم أسماء مثل البابا « جون بول الثانى » و « جاكلين كنيدى » ، و « هنرى كيسنجر » ، و « ليش فاليسا » . وعلى وجه اليقين فإن هذه القائمة كان لابد أن تضم أيضاً اسم الرئيس « أنور السادات » .

إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، أو السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى ، أو رئيس الحزب الشيوعى الصينى يستطيع بحكم مركزه كزعيم لقوة عظمى أن يفرض اهتماماً عالمياً تلقائياً بكل شىء يقوله أو كل شىء يفعله . وإذا كانت لدى أى واحد من هؤلاء موهبة النجوم اللامعة فإن ذلك قد يكون نوعاً من الفائدة المضاعفة ، واذا لم تكن لديه هذه الموهبة فإن مقدرة القوة وحدها تكفى لفرض الاهتمام حتى وإن لم تكن هناك موهبة النجوم . لكن غير هؤلاء من الساسة عليهم أن يتنافسوا للحصول على الأضواء ، وإذا تحولت الأضواء عن أحدهم فإن فعاليته تتوقف على الفور . وفى الحقيقة فإنهم أشبه ما يكونون بممثلين كبار بدون تمثيلية ، ومؤلفين روائيين ، بدون فرق مسرحية . وطالما كانت الأضواء مسلّطة عليهم ، ومن الزاوية الصحيحة ، فإن هذه الأضواء لاتعطى لسياسة هؤلاء النجوم تأثيرا ضخماً فحسب ، وإنما تستطيع الأضواء فى حد ذاتها وفى بعض الأحيان ـ ان تكون بديلاً عن وجود سياسة . ان الذين يقفون فى الظل وحدهم هم الذين

سيشعرون بمرارة ، لأن مايقولونه لايسمع به أحد وحوارهم مع الحوادث يضيع فى زوايا النسيان .

وطالما كانت الأضواء مسلّطة عليه فإن رجلاً مثل « هنرى كيسنجر » كان يستطيع أن يتعامل بمثل هذا القدر من التعالى على الكونجرس وحتى على البيت الأبيض . كما أن رجلاً مثل البابا « جون بول الثانى » كان يستطيع أن يتجاهل الكثيرين من ناقديه بين كرادلة الفاتيكان ، فاسمه وحده هو الاسم الذى تعرفه الدنيا وهو وحده الذى يريد الناس أن يروه ويسمعوه .

والمشكلة بالنسبة للنجوم اللامعة فى العصر الحديث أنهم مثل راكبى الدراجات ، عليهم أن يواصلوا الحركة باستمرار وإلا تعرضوا للسقوط على الأرض . بل إن عليهم باستمرار أن يتحركوا أسرع ثم أسرع لأن طريق السباق فيما بينهم على الأضواء طريق يتصل ارتفاعه كأنه صعود جبل . ومع ذلك فإن الشهرة فى النهاية لايمكن أن تكون بديلاً لسياسة ، كما أنه لا يمكن للشهرة كذلك أن تكون قاعدة قوة دائمة تستند اليها باطمئنان استراتيجية كاملة وفعّالة . إن الأضواء تستطيع أن تخفى ملامح الضعف ، كما أن ألوان الماكياج تحت وهج الأضواء تستطيع أن تبهر أنظار الآخرين . لكن اللحظة سوف تجىء حين يتباطأ الايقاع ويتحول الاهتمام ـ ربما بسبب ظهور نجم لامع جديد فى نفس المجال . فى هذا الوقت يكون النجم اللامع قد أصبح مثل مدمن المخدرات ، ويكون عليه أن يزيد من قوة جرعاته يوماً بعد يوم حتى تحدث مفعولها . هكذا فإنه عندما بدأ « هنرى كيسنجر » دبلوماسية المكوك لأول مرة ، كانت أنظار العالم كله مركزة عليه وهو يحاول أن يربط الشظايا المبعثرة ليصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولقد احتاج الأمر منه أربع رحلات مكوكية بين أسوان وتل أبيب لكى يصل إلى اتفاق توقعه كل من مصر وإسرائيل . لكنه حينما استأنف نفس الدبلوماسية المكوكية فيما بعد بين إسرائيل وسوريا اقتضاه الأمر أربعين يوماً حتى يخرج منتصراً وفى يده ورقة اتفاق . صحيح أن السوريين كانوا أكثر عناداً من المصريين ، لكنه كان من حقائق الأمور أيضاً أن وزير الخارجية الأمريكية فى دوره الجديد كواحد من النجوم اللامعة لم يكن قادراً ببساطة أن يدفع ثمن الفشل ، وفى هذا الوقت كانت بقية الأطراف فى المفاوضات تدرك ذلك وتستغله أيضاً .

إلى جانب ذلك فإن أحداً من النجوم اللامعة لايستطيع أن يحتفظ بمكانته عن طريق صنع ما هو عادى . المنتظر منه دائماً هو غير العادى وغير المتوقع ، بل وأحياناً المخيف (مثل هذا الحافز يمكن أن يكون موجوداً حتى لدى الارهابيين وخاطفى الطائرات ، مثل

« كارلوس » على سبيل المثال الذى يمكن اعتباره على نحو أو آخر نوعاً من فصيلة النجوم اللامعة) .

إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ دفعت الرئيس السادات إلى شهرة أكبر مما كان يتمتع به من قبل ، فالعبور الناجح لقناة السويس أدهش العالم ، لكن التطورات تلاحقت فيما بعد ، فالقادة الاسرائيليون ـ مثل « شارون » ـ بدأوا ينازعونه شهرة الحرب ، ثم جاء « كيسنجر » فخطف وحده جوائز السلام . وبالنسبة لجماهير عاشت حتى رأت إنساناً يمشى على القمر ، فلقد كان الاحتفاظ بمرتبة النجم اللامع يحتاج من « السادات » الآن ماهو أكثر من مجرد معركة ، وهذا ماحققه « السادات » حينما قام برحلته « التاريخية » إلى القدس فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ . عندما أقدم « السادات » على هذه الرحلة ـ فإنه فى الواقع عبر حاجز الصوت بين ما هو عادى وما هو غير عادى . بين ما كان جائزاً التفكير فيه وبين ما لم يكن جائزاً التفكير فيه . كانت رحلة القدس هى التى جعلت « السادات » نهائياً ، واحداً من أبرز النجوم اللامعة فى عصر النجوم اللامعة . فعندما خطا « السادات » على أرض مطار بن جوريون مساء يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ لم يكن بين شواغل الناس أن يسألوا أنفسهم ما إذا كانت هذه الرحلة تستطيع أن تحقق السلام المنشود أو لا تستطيع . كان المهم فى الرحلة هو مجرد حدوثها فى حد ذاته . بالطبع أن كثيرين فى الغرب كانت تراودهم الآمال ـ آمال يائسة فى بعض الأحيان ـ أن تستطيع هذه الرحلة حل مشاكل تاريخية معقدة ، بعضها يهمهم مباشرة مثل مشاكل اليهود والصهيونية ، ومشاكل إمدادات وأسعار الطاقة ، ومشاكل احتمالات المواجهة الكامنة والمحتملة بين القوتين الأعظم فى الشرق الأوسط . لكن أحداً لم يتوقف طويلاً فى ذلك الوقت ليسأل نفسه كيف تستطيع هذه المغامرة الدرامية التى رأوها أن تحقق أهدافاً تمنّوا تحقيقها ؟

لابد أن نسلم أيضاً أن النجم اللامع يخلق دائرته (الانتخابية) . غير النجوم من الناس ، عليهم أن يتعاملوا مع الحدود التقليدية التى تفرضها عليهم حقائق التاريخ والجغرافيا ، ولكن النجم اللامع يبدو قادراً على القفز فوق حدود الزمان والمكان ، ويمد يده مباشرة إلى أيدى وآذان ملايين من الناس لايعرفهم . ومقياس النجاح او الفشل بالنسبة له لايقاس بعدد الأصوات التى حصل عليها فى انتخابات ، او بحجم أغلبية تقف وراءه فى برلمان ، ولكن يقاس بعدد المرات التى ظهرت فيها صورته على أغلفة مجلات مثل « تايم » و « نيوزويك » ، وعدد المرات التى ظهر فيها على شاشة التليفزيون فى أحاديث مع أمثال « والتر كرونكايت » و « باربرا والترز » و « دافيد فروست » . وبالرحلة إلى القدس فإن

« السادات » صنع لنفسه دائرة انتخابية عالمية واسعة ولكنه خسر القاعدة الطبيعية التى كانت له باعتباره رئيساً لمصر ـ وهى العالم العربى . إن هذه الخسارة كانت تبدو بطريقة مجسدة ومأساوية فى جنازته ، فلقد سارت وراءه نحو القبر كوكبة من الساسة الأجانب ، بينهم ثلاثة رؤساء سابقين للولايات المتحدة ورئيس وزراء إسرائيل ، ولكن لم تكن هناك إلا حفنة قليلة من المواطنين المصريين بين المعزّين .

إن « السادات » كان واحداً من قادة العالم الثالث الذين فهمّوا إمكانية ثورة وسائل الاتصالات . وفى بلد مثل مصر فإن التليفزيون غيّر أنماط الحياة بالنسبة للناس العاديين وبطريقة لايمكن التقليل من أهميتها . قبل عصر التليفزيون كان الناس يعرفون وجه أى حاكم من صور الجرائد ويسمعون صوته بين وقت وآخر من أجهزة الراديو ، ولكن التليفزيون جاء به حياً إلى بيوتهم . لقد أصبح شخصاً حياً فى حياتهم يشاركهم قاعات جلوسهم ، بل وغرف نومهم أيضاً . كانت مشكلة « السادات » أنه وهو ابن عصر التليفزيون لم يستطع مقاومة إغراء الافراط فى استغلاله ، لقد كان أول فرعون فى تاريخ مصر جاء الى شعبه مسلحاً بكاميرا . وكان أيضاً أول فرعون فى تاريخ مصر يقتله شعبه . لقد كان بطلاً فى عصر الثورة الالكترونية ، ولكنه كان أيضاً ضحية لهذا العصر ، وعندما اختفى وجهه عن الظهور على شاشات التليفزيون بدا وكأن أحد عشر عاماً من حكمه قد تلاشت بلمسة على زر .

الفصل الثانى

الجـــــــــذور

من الصعب أن يتخيل أحد مكاناً أقل ملاءمة لمولد نجم لامع من المكان الذى ولد فيه « أنور السادات » يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ . وعندما علا نجمه وزادت شهرته فقد أصبح « السادات » أكثر إحساساً بالهوة الواسعة التى تفصل بين جذوره الأولى وبين القوة والجاه الطارئين عليه . إن بعد المسافة بين الحالتين كان تناقضاً ضخماً ومستعصياً تحكم فيه وسيطر على مشاعره سيطرة تامة . وابتداء من سنة ١٩٧٤ وما بعدها ، فلقد اتخذ السادات لنفسه عادة جديدة فى الاحتفال بعيد ميلاده . كان يعود فى ذلك اليوم إلى القرية التى ولد بها ، وهى قرية « ميت أبو الكوم » ، وهناك وأمام عدسات التليفزيون وتحت أضوائه الباهرة ، يجلس مرتدياً جلابية ريفية أنيقة التفصيل وعباءة عربية فاخرة ليحكى على امتداد ساعتين أو ثلاث ذكريات حياته . والمشكلة أنه لم تتوافق روايتان قط من الروايات التى كان يحكيها ، فقد كان فى كل سنة يضيف ويحذف بل ويتناقض فى روايته لقصة عن الطريقة التى قدمها بها من قبل . بل وأحياناً كانت القصص الجديدة تتصادم بقسوة مع ما سبق له هو أن قاله أو كتبه فيما أدلى به من أحاديث أو ماكتبه من مقالات فى عديد من الصحف والمجلات التى كان يسيطر عليها أو يرعاها . ويمكن أن يقال إنه كان يكتب قصة حياته من جديد مرة كل سنة . بل إن الرئيس « السادات » شكل لجنة خاصة عهد إليها بمهمة إعداد

السادات فى احد احاديثه السنوية للتليفزيون فى يوم مولده ، والتى كان يكرر فيها ذكرياته ، بصورة مختلفة فى كل مرة على مدى ٣ ساعات .

نص تفصيلى لقصة حياته ولآرائه كما كان يحب لها أن تكون ، وإن كانت هذه اللجنة لم تكن قد فرغت من أعمالها حين وصلت القصة الحقيقية إلى نهايتها الدامية .

لقد كانت حياة خشنة تلك التى أعدتها المقادير لـ « أنور السادات » ، وكانت أكثر خشونة من كل رواية حاول هو أن يعطيها للعالم . والحقيقة أن ظروف حياة « أنور السادات » الأولى كان يمكن أن تعطيه قدراً أكبر من الاحترام لو أنه رواها كما حدثت فعلاً ، فلقد كانت روايتها بصدق كفيلة بأن تعطى الناس فكرة أصيلة عن الظروف التى اعترضت سبيله وعن العقبات التى تجاوزها فى طريقه . لكنه لسوء الحظ اختار أن يعالج القصة على هواه ، ويزوّق أو يخفى مايشاء . ولأن القصة الحقيقية تستطيع أن تشرح أكثر من أى شىء آخر شخصية الرجل وطبيعة العوامل التى صاغتها ، فإنه من المهم هنا اعادة بناء الحقائق كما

كشف التجنيد الخاص بابناء قرية ميت ابو الكوم ، وجاء فيه اسم أنور محمد محمد الساداتى (الاسم الثانى فى الكشف) .

كانت فعلاً . كان « أنور السادات » هو ابن « محمد محمد الساداتى »(١) . وكانت جدته ـ والدة أبيه ـ هى « أم محمد الساداتية » . وقبل أن يولد ابنها الوحيد « محمد » فقد رزقت بأربع بنات قبله . ولكن ـ وكما هى العادة أحيانا فى الريف وقبل أن يولد الذكر لأم من الأمهات ، فقد عرفت « أم محمد » بهذه الكنية حتى من قبل أن ترزق بابنها المنتظر . فقد كانت تلقب بـ « أم محمد » حتى من قبل أن يجىء « محمد » الى الدنيا . وعندما رزقت بالمولود الذكر فانه من السهل تصوّر مدى الفرحة التى نزلت على « أم محمد » ، كما أنه من

---

(١) السادات جمع للسادة ، وهم فى العادة من الأشراف أو من مشايخ الطرق الصوفية . لكن الساداتى تعنى أتباع السادة أو السادات ، ومن المحتمل كثيرا أن يكون التعبير هنا منسوبا إلى أحد مشايخ الطرق الصوفية التى تنتشر فى الريف المصرى ، ودلالة اللقب هنا أن الساداتى كان تابعا للسادات ولم يكن واحدا منهم . وبعد ثورة سنة ١٩٥٢ فان أنور السادات حذف من اسمه « ياء » النسبة لكى يصبح لقب أسرته هو « السادات » ، لكن ملفه فى الكلية الحربية لايزال يحمل اسمه الأصلى وهو « الساداتى » .

السهل أيضاً تصوّر التدليل الذى أحاطته به أمه ، خصوصا بالمقارنة مع البنات الأربع اللواتى سبقنه الى الحياة .

وكان تأثير « أم محمد » على حفيدها « أنور السادات » هو أقوى تأثير عليه فى طفولته الأولى . « لكم أحببت هذه السيدة » كذلك قال فى سيرته الذاتية التى قدمها للقراء فى الغرب فى أواخر حياته تحت عنوان « البحث عن الذات » ، واستطرد يقول : « كانت ذات شخصية قوية ، وكانت تتمتع بحكمة نادرة » . كانت « أم محمد » ـ وذلك لايعيبها ـ شديدة الفقر ، وكانت مسؤولة عن نفسها ، وكانت تدبر أمورها بالذهاب إلى بيوت الأحسن حالا فى القرية تبيع لهم أشياء مختلفة مثل الزبد والجبن . كانت تقوم بعمل شاق ، لكنها كانت مصممة على أن توفر لابنها « محمد » حياة أفضل ، وكان السبيل إلى ذلك أن تفتح له باب التعليم . وذلك ماحققته فعلا حين أرسلته بعد كتاب القرية إلى المدرسة الأولية ، ثم الى المدرسة الثانوية حيث حصل على شهادة الكفاءة فى مدرسة فى « شبين الكوم » القريبة من « ميت أبو الكوم » . وهكذا أصبح « محمد الساداتى » واحداً من قلة المتعلمين فى القرية .

□

فى ذلك الوقت كانت هناك وحدة من القسم الطبى فى الجيش البريطانى الذى كان يحتل مصر تنصب معسكرها الصغير بالقرب من « شبين الكوم » ، وكانت تقوم بأبحاث عن الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا وغيرها من ديدان الماء . وعندما حصل « محمد محمد الساداتى » على شهادة الكفاءة استطاع أن يجد وظيفة مع هذه الوحدة . كان عمله مزيجاً من موظف وممرض ومترجم بين الأهالى فى المنطقة وبين الأطباء الانجليز فى الوحدة العسكرية . والآن وقد أصبح متعلماً وموظفاً فإن لقب « الأفندى » التصق به أكثر من أى وقت مضى ، وهكذا أصبحت أمه تعرف فى القرية باسم « أم الأفندى » . كانت الأم تواقة لترتيب الخطوة التالية فى حياة ابنها ، ولقد بدأت فى ذلك حتى من قبل أن يتم تعليمه ويجد وظيفته ، وهكذا فإنها ، وهو فى سن الثلاث عشرة سنة ، قامت بتزويجه من احدى فتيات القرية . وكانت هذه الزوجة هى زوجة الأب الأولى لـ « أنور السادات » . إن هذه السيدة اختفت فجأة من صفحات التاريخ ، وحتى أقرب أفراد العائلة لم يعودوا يذكرون اسمها ولم يقدّر لها أن تنجب أولاداً يحتفظون بذكرها .

وبعد سنوات قليلة من العمل مع الوحدة الطبية فى الجيش البريطانى التى عمل بها « محمد محمد الساداتى » فإن هذه الوحدة أمرت بالتوجه الى السودان . كان القلائل من المصريين فى ذلك الوقت هم الذين يفكرون فى ترك قراهم فى ريف مصر ، لكن « محمد

الساداتى » كان يرى أن سفره مع وحدته الى السودان سوف يحقق له زيادة فى دخله ، وهكذا قرر أن يسافر . لكن « أم محمد » التى كانت عيناها عليه دوما حرصت على أن تجد له زوجة جديدة تصحبه إلى السودان وترعى شؤونه هناك . كانت العروس التى اختارتها هذه المرة فتاة تدعى « ست البرين » . كانت ابنة رجل اسمه « خيرالله » ، وكان لسوء حظه من الذين وقعوا فى أسر العبودية وساقه أحد تجار العبيد من قرب أواسط إفريقيا إلى حيث باعه فى أحد أسواق العبيد فى ذلك الوقت بدلتا النيل . وعندما ألغى نظام العبودية فى مصر بعد اشتداد الحملة فى العالم كله على هذه الظاهرة اللاإنسانية ، فإن سادة « خيرالله » أعتقوه من أسر العبودية . كانت ابنته « ست البرين » مثله تماما ، وورثت عنه كل تقاطيعه الزنجية ، ومن سوء الحظ أيضاً ـ وذلك من التعقيدات الدفينة فى أعماق وجدان « أنور السادات » ـ أنه ورث عن أمه كل تقاطيعها . وورث مع هذه التقاطيع مشاعر غاصت فى أعماقه إلى بعيد .

هكذا رحل « محمد محمد الساداتى » قبل الحرب العالمية سنة ١٩١٤ الى السودان مع زوجته الجديدة ، مصحوبا بتصورات أمه أن هذه الزوجة قد تتلاءم أكثر مع البيئة الجديدة التى ذهب ابنها الوحيد للحياة فيها . وبدأ « محمد محمد الساداتى » ينجب أطفالاً من « ست البرين » فى السودان ، لكنه لم يكن مستعدا لمشاكل الولادة فى السودان ، وهكذا فإنه قرر مبكراً ، ومنذ لاحت علامات أول حمل على « ست البرين » ، أن يبعث بها إلى أمه فى مصر لكى تلد تحت رعايتها . فى كل مرة كان موعد الولادة يقترب كان « محمد محمد الساداتى » يبعث بـ « ست البرين » فى الرحلة المرهقة التى تكررت أربع مرات . كانت تستقل الباخرة النيلية المكدسة بحمولتها من الآدميين والحيوانات الى الشلال ، ومن هناك على الأقدام إلى محطة القطار فى أسوان ، حيث تنحشر وسط زحام المسافرين إلى محطة القاهرة ، ومنها تدبر نفسها للوصول إلى « ميت أبو الكوم » . وفى بيت « أم محمد » كانت « ست البرين » تضع طفلها وتمكث معه حتى يتم رضاعه ثم تعود مرة أخرى بنفس الطريق الى الخرطوم تاركة مولودها فى رعاية جدته . تكررت هذه العملية أربع مرات ، فقد ولدت « ست البرين » ثلاثة أبناء هم « طلعت » و« أنور » و « عصمت » ، وفتاة واحدة هى « نفيسة » . كانت أسماء الأبناء تعكس إعجاب الأب بقادة حركة « تركيا الفتاة » التى قادت الثورة على الخليفة سنة ١٩٠٨ .

□

ويقول « أنور السادات » إن والده غادر السودان سنة ١٩٢٥ ، حينما قرر الانجليز إخراج الجيش المصرى من هناك فى أعقاب اغتيال السردار السير « لى ستاك » فى السنة

الرئيس السادات يجلس فى احد الفصول الدراسية فى مدرسة بلدته ميت ابو الكوم .

السابقة . ولكن الحقيقة ان الوحدة الطبية البريطانية التى كان يعمل بها« محمد محمد الساداتى » عادت الى مصر سنة ١٩٢٢ ، أى قبل سنتين من مقتل السردار . وقد تمركزت بعد عودتها فى ثكنات العباسية قرب القاهرة . وبدأ « محمد محمد الساداتى » يبحث لنفسه ولعائلته عن مسكن يعيش فيه ، وعثر بالفعل على شقة فى الطابق الأول من بيت يضم طابقين فى « كوبرى القبة » ـ احدى ضواحى القاهرة ـ وكان عنوان البيت : ١ شارع محمد بدر . لكن « أم محمد » كانت قد بدأت تفكر فى ابنها مرة أخرى على ضوء الظروف المتغيرة . ان الزوجة التى كانت مناسبة لظروف السودان لم تعد مناسبة ـ فى رأيها ـ لظروف الحياة فى القاهرة . هكذا فإن الأم التى كانت حريصة بطريقتها الخاصة على مصالح ابنها

وعلى سعادته بدأت تبحث له عن زوجة بديلة ، وهكذا تزوج « محمد محمد الساداتى » مرة ثالثة ، وذهبت زوجته الى البيت الجديد فى القاهرة .

من المهم جداً إلقاء نظرة فاحصة على البيت رقم ١ شارع محمد بدر ، لأن هذا البيت قدر له أن يشهد السنوات الحساسة والمؤثرة التى تكونت فيها شخصية « أنور السادات » ، وتشابكت فيها وتعقدت تجاربه ومشاعره وأحاسيسه . ولعل شخصية « أنور السادات » الحقيقية لايمكن فهمها بدون دراسة دقيقة للجو الذى أحاط بعملية تكوينه والضغوط التى سادت هذه المرحلة الدقيقة فى نموّه .

لقد انتقل « محمد محمد الساداتى » إلى شقته الجديدة سنة ١٩٢٤ ، وبعد سنة تقريباً استدعى عائلته ـ والدته « أم محمد » وزوجته « ست البرين » وأولادها ـ لكى تعيش معه هناك . حتى هذا الوقت كان « السادات » يعيش مع جدته فى « ميت أبو الكوم » . وفى الامكان الآن أن يقال إن تلك كانت سنواته الذهبية . وقد وصفها بنفسه فى كتاب « البحث عن الذات » بقوله : « كان كل شىء فى ميت أبو الكوم يجعلنى سعيداً فى هذه القرية القابعة فى أعماق دلتا النيل » . وليس هناك من سبب يدعونا الآن إلى أن نتصور أنه لم يكن ينطق بالحقيقة من أعماق قلبه .

والآن لابد أن نتأمل ما الذى وجده الصبى الصغير فى القاهرة التى جاء إليها . كانت شقة والده الجديدة نموذجاً تقليدياً لشقق منازل الأحياء المتواضعة فى القاهرة . باب أمامى يفتح على صالة واسعة تبدو منها أربعة أبواب لأربع حجرات تتصل بها . كانت هناك حجرة خصصت لوالده سيد البيت وزوجته الجديدة « فطوم » . وكانت هناك حجرة ثانية لجدته « أم محمد » التى تركت بيتها القديم فى ميت أبو الكوم لتعيش فى بيت ابنها . وكانت هناك حجرة ثالثة لأمه « ست البرين » ولأبنائها الأربعة . وتركت الحجرة الرابعة خالية مخصصة للضيوف كما كانت العادة بالنسبة لسكان الريف الذين ينزحون للقاهرة . ولم تبق هذه الحجرة خالية لزمان طويل ، ففى يوم من الأيام جاء بعض الضيوف ومعهم ابنة لهم بيضاء اللون عمرها ثمانى عشرة سنة اسمها « امينة الوررورى » . وأعجب بها « محمد محمد الساداتى » ، ربما من أول نظرة . وتقدم لخطبتها على الفور ، وقبلت أسرتها ، وجاءت تعيش فى البيت ، وحدثت حركة تنقلات ضرورية . تركت « فطوم » ـ التى لم تكن قد أنجبت ـ غرفة زوجها لتستقر فى غرفة الضيوف ، ودخلت « أمينة » الزوجة الجديدة مكانها فى غرفة سيد البيت . ومن السهل بالطبع ان يتصور المرء ماذا جرى لـ « ست البرين » . لقد أصبحت الآن مسبوقة بزوجتين فى نفس البيت ، وبالطبع فإن الزوجة التى تكرر هجرانها

وجدت نفسها فى أدنى مكان من البيت ، كما أنها وجدت نفسها مثقلة بكل أعباء العمل فيه تقريبا . كانت « أمينة » قد استطاعت أن تجعل نفسها سيدة البيت الوحيدة ، وكان نفوذها مع زوجها قويا ، وكانت هى التى تتسلم منه كل شهر مرتبه الذى وصل فى ذلك الوقت الى ثلاثين جنيها . وقد أنجبت له سلسلة متصلة الحلقات من تسعة أطفال ـ اثنين من البنين وسبع من البنات(١) .

وحين اكتملت سلسلة أبناء وبنات « أمينة » فإن الحياة فى شقة فى شارع محمد بدر أصبحت مشكلة كبرى . أصبحت الشقة تضم صاحب البيت وأمه وثلاث زوجات وثلاثة عشر ابنا وبنتاً (أربعة من « ست البرين » وتسعة من « أمينة ») .

ولم تتوقف المسألة عند ذلك الحد ، فعندما تزوج « طلعت » الابن الأكبر ، وحين تزوج « السادات » للمرة الأولى ، فإن كلا منهما جاء بزوجته الى نفس الشقة . بل انه حين تزوجت كبرى بنات « أمينة » من فنان موسيقى فإنها جاءت بزوجها ليعيش وسط هذا الجو المكدس .

□

طوال هذا الوقت يمكن تصور حالة الصبى « أنور » . لعله كان يفتقد حياته فى القرية ، وربما كان يشعر بالحنين لحريته فيها ، لكنه الآن كان عليه أن يرى أمه تعود الى مستوى العبودية مرة أخرى بالجهد الشاق الذى وقع عليها فى خدمة هذه الأسرة المزدحمة . كانت حياتها الآن ـ أغلب الظن ـ لا تقل مهانة عن حياة أبيها حينما كان محكوماً بقوانين العبودية . لقد أصبحت هى خادمة هذا البيت كله ، وعندما كانت تقصر فى الخدمة أحياناً فإن « محمد محمد الساداتى » لم يكن يتردد فى ضربها أمام أولادها وأمام غيرها من الزوجات .

أى نوع من الحياة هذا الذى بدأ يراه « أنور السادات » من حوله ؟ كانت سعادة « ميت أبو الكوم » وراءه ، وكان الابن الثانى لزوجة أصبحت الآن فى أدنى درجة بالنسبة للحياة فى بيت زوجها . ولم يكن هناك من يهتم بأمره وسط هذا الزحام ، وكان مقدراً له أن يرى بعينيه

---

(١) أبناء « محمد محمد الساداتى » من « أمينة » ، وهم الأخوة نصف الأشقاء لـ « أنور السادات » كانوا بالترتيب التالى : سكينة ـ عفت ـ زينب ـ زين ـ عائشة ـ عاطف ـ سهير ـ هدى ـ عزة .

...ت فى المدرسة الثانوية

وفى المدرسة الحربية

وملازما اول

مهانة أمه تتكرر أمامه يومياً ، تُعاقب لأسباب لا دخل لها فيها ولذنوب لم يكن عدلاً أن تتحمل مسؤ وليتها . كان يقضى معظم وقته فى الغرفة التى تسكنها أمه وبقية إخوته منكمشاً على نفسه فى ركن مظلم من الأركان ، وكانت حقائق الحياة من حوله كئيبة . وهكذا بدأ يتراجع الى داخل نفسه ، ولم يكن أمامه مهرب مما هو فيه الا أن يخلق لنفسه عوالم من الخيال يهرب اليها . كان تكوين شخصيته يتأثر بتناقض مخيف ، فمن ناحية كان يدرك أنه ليس أمامه إلا الخضوع للظروف ، وكانت أمه أمام عينيه تجسيدا حيا لهذا الخضوع ، لكنه تحت هذا الخضوع كان يشعر بحقد عميق على الظروف ، وكان هذا الحقد يعبر عن نفسه أحيانا بلمحات من العنف المكبوت يظهر اذا أحس أن فرصة واتته ، وكان هذا طبيعيا فى حالة التمزق بين الواقع والخيال ، وبين الحقيقة ومحاولة التهرب منها . ومن الملفت للنظر أن « أنور السادات » عندما أصبح رئيسا وبدأ يمارس عادة رواية قصة حياته كل سنة فى عيد ميلاده ، لم يتعرض يوما لهذه الفترة من حياته ، مع أنها فترة التكوين لأنها شهدت الصبا والمراهقة وبداية الشباب . كانت الصورة التى يريد للعالم أن يراه فيها هى صورة طفل القرية الذى أصبح ضابطا ثم ثائرا . أما الصورة الأخرى التى أسهمت أكثر من غيرها فى تكوين شخصيته فقد كان يهرب منها ويمضى فى محاولة الهرب . ولم يكن هربه من التجربة القاسية نفسها بل بدأ يهرب من نفسه أيضاً .

الفصل الثالث

الهـــرب إلى الوهـــم

إن « أنور السادات » وضع على كتابه قصة حياته الذى نشره فى الغرب وفى مصر سنة ١٩٧٨ عنوان : « البحث عن الذات » ، وسواء كان العنوان من اختياره ، او من اختيار الكاتب الذى تولى صياغته ، أو الناشر الذى قام بطبعه ، فإن العنوان يبدو موفقاً أكثر مما كان يمكن ان يقصده أى واحد من هؤلاء الثلاثة . . أيّهم لايهم ؟

إن حياته فى شارع « محمد بدر » تركته غير قادر على الشعور بالانتماء الى أى مكان[١] . كان يخاف من والده ولم يستطع أن يقنع نفسه إلى آخر يوم بأن يحبه ، وكان غاضباً على أمه ، فلم يكن فى أعماقه قادراً على احترام عذاب هذه السيدة التعيسة الحظ . وقد زادت مقاومته ـ بدون داع حقيقى ـ للون الذى ورثه منها[٢] . كان توّاقاً الى عطف

(١) ربما كان ذلك بين الأسباب التى كانت تدفعه حتى عندما أصبح رئيسا للجمهورية إلى الترحال المستمر ، فلم يكن يستقر فى مكان ولا حتى فى بيته فى الجيزة مع زوجته وبين أولاده ، رغم كل الجو المترف والسعيد الذى حاولت زوجته « جيهان » فيما بعد أن توفره له فيه .

(٢) لقد لعبت مشكلة اللون دورا غريبا فى التكوين النفسى لأنور السادات ، ولم يكن هناك ما يبرر ذلك فى الواقع ، خصوصا فى مصر وفى العالم العربى حيث اختلطت الدماء العربية بالدماء الافريقية وتشابكت الأنساب ـ لكن أنور السادات كان فى أعماقه شديد الاحساس بهذه المشكلة ، ولعلها اختلطت فى ذهنه خطأ بالعبودية ، ومع ذلك فإن العبودية نفسها لم تكن ذنب أصحابها وإنما ذنب آخرين فرضوها عليهم . وفى حين استطاعت تجربة العبودية أن تلهم كاتبا عظيما مثل « ألكس هيلى » بأن يكتب قصته الكبيرة « جذور » ، فإن أنور السادات لم يجد فيها مصدرا لالهام وإنما سببا متصلا للهرب حتى من نفسه .

الناس والى فهمهم ، وكان مستعداً لأى شىء فى سبيل الحصول على قبولهم ورضاهم[1] . وكان ذلك ـ على نحو او آخر ـ أكثر جوانب شخصيته جاذبية . لكن مجمل ذلك كله جعله فى النهاية على استعداد لأن يعطى ولاءه لأى شخص أقوى منه تضعه الظروف أمامه . ولقد تعلم على كل حال كيف يتحمل صدمات ، وأحيانا إهانات لا لزوم لها . ولما كان هناك رد فعل لكل فعل ، فقد تولد فى أعماق أعماقه إحساس بالحاجة الى الانتقام مما كان يعانيه ، وهذا هو ما ولّد لديه نزعة العنف المكبوت الجاهز للانفجار دواماً إذا أحس أن عواقبه مأمونة . وعلى أى حال فلم يكن أمامه فى تلك الأيام غير محاولة الهرب ، والهرب المستمر الى عوالم من صنع الأحلام والأوهام .

إن « أنور السادات » تبع أخاه الأكبر « طلعت » فى مدارج الدراسة العادية ، وأثناء دراسته فى مدرسة « فؤاد الأول » الثانوية وقع له حادث أثّر فى حياته ونتج عنه فصله من المدرسة واضطره للالتحاق بمدرسة ثانوية أهلية ، وكان هذا النوع من المدارس فى العادة منشأة خاصة يقيمها بعض نظار مدارس الحكومة السابقين لكى توفر التعليم لهؤلاء الذين تحول الظروف بينهم وبين تلقى العلم فى المدارس الحكومية . ان « أنور السادات » يشير بطريقة غامضة فى كتابة عن قصة حياته الى ما كان على وجه التأكيد تجربة مؤلمة فى حياته . يقول : « كانت تلك نقطة تحول فى حياتى . وقد أدركت ان سقوطى كان علامة على ان الله غير راض عنى ، ربما بسبب إهمالى او ربما بسبب ثقتى الهائلة بنفسى . وهكذا فإنى بهذا الشعور بالشك الممتزج بالاحساس بالخطأ حاولت طريق التوبة وقدمت أوراقى الى مدرسة أخرى » .

إن السادات « الهارب » أصبح السادات « الحالم » ، والسادات « الحالم » تحوّل إلى السادات « الممثل » ، فى معظم حياته كان السادات يمثل دوراً فى كل مرحلة ، وفى بعض المراحل كان يمثل عدداً من الأدوار فى نفس الوقت . انه لم يكف أبداً ، ولم يخف على أى حال انبهاره بالتمثيل وغرامه به ، وان فضّل دائماً ان يخفى الأسباب التى دفعته الى انتحال شخصيات أخرى غير شخصيته الحقيقية .

□

---

(١) ربما كان فى هذه النقطة تفسير للطريقة التى ترك بها كل من حوله يستغلون سلطة منصبه فيما بعد دون أن يحاول وقفهم عند حد ـ بل إن ذلك زين له ألوانا من الترف كان يجب أن يرد نفسه عنها بإعتباره واحداً من قادة ثورة لها مضمونها الاجتماعى . وفى الحقيقة فإن جو السلطة العليا إبان حكمه تحول إلى شبه بلاط سلطانى !

وفى منتصف الثلاثينات ، وفى الأيام الأولى من حياة السينما المصرية كانت هناك منتجة سينمائية اسمها « عزيزة أمير » ، وقد نشرت هذه السيدة إعلاناً فى إحدى المجلات تعلن فيه عن حاجتها إلى وجوه جديدة تظهر فى فيلم كانت تنتجه فى ذلك الوقت . كانت تطلب من الذين يستجيبون لاعلانها أن يبعثوا إليها بصور فوتوغرافية لهم ثم يذهبوا بعد ذلك إلى شركتها لكى تجرى معاينة أوصافهم . وكان « أنور السادات » واحداً من الشبان الذين ردوا على هذا الاعلان وتقدموا للمسابقة ، كتب فى الخطاب الذى بعث به إليها يقول : **« قوامى نحيل وجسمى ممشوق وتقاطيعى متناسقة ، إننى لست أبيض اللون ولكننى أيضاً لست أسوداً ، ان وجهى أسمر ولكنها سمرة مشربة بالحمرة » ، ووقع بإمضائه « أنور الساداتى* »** .

إن رد « السادات » على الاعلان نشر فى إحدى مجلات ذلك الوقت ضمن غيره من ردود الذين تقدموا للمسابقة ، **ومن الغريب ان نسخة المجلة المحفوظة فى دار الكتب والتى تحوى هذا الاعلان وجدت مفقودة من مكانها وكأن يداً مجهولة امتدت اليها فنزعتها** . ان « أنور السادات » كان يعرف بالتأكيد ان هناك كثيرين من الناس قد يهمهم الحصول على القصة الحقيقية وتفاصيلها ، وبطريقته فإنه حاول ان يسبقهم ، وهكذا فإنه حينما أصبح رئيساً لتحرير جريدة « الجمهورية » بعد الثورة كتب بنفسه مقالاً عن تلك التجربة قال فيه (١) : **« منذ فجر شبابى وأنا أحس بميل شديد للفن والفنانين ، ولى فى هذا المجال قصص كثيرة »** . ثم يستطرد فيروى احدى هذه القصص بالتفصيل فيقول : « فى يوم من الأيام قرأت إعلاناً تطلب فيه الفنانة عزيزة أمير وجوهاً جديدة لفيلمها الذى كانت تزمع عمله وهو فيلم « تيتا ونج » ، وأذكر أننى توجهت الى مقر الشركة فى عمارة بشارع ابراهيم باشا حيث جاءت الفنانة عزيزة أمير واستعرضتنا جيئة وذهاباً ، وكنا أكثر من عشرين شاباً انتقت منا اثنين وطلبت من الباقين ان يرسلوا لها بصورتين إحداهما فاس « بالمواجهة » والثانية بالبروفيل « لقطة جانبية » ، ولم يكن هذا المطلب الا زحولة (نص تعبيره) » . ثم يستطرد بعد ذلك فى نفس المقال فيقول : « بعد ذلك أقلعت عن هذه الهواية ، فقد دخلت الكلية الحربية وكنت دائماً أحس فى نفسى الفخر والزهو بالجندية إلى أن شاءت المقادير ان أطرد من الجيش ، ولم أكن قد خدمت سوى أربع سنوات ، واعتقلت عقب طردى مباشرة حيث

---

* *خطاب أنور السادات إلى السيدة عزيزه أمير نشر فى مجلة الفصول عدد أول مايو سنة ١٩٣٥ ، ص ٨ .*

(١) عدد جريدة الجمهورية رقم ٧٠٥ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

أمضيت أكثر من سنتين ثم هربت من المعتقل ، وهنا كان علىّ ان أمثل فعلاً أدواراً حقيقية على مسرح الحياة وأنا هارب حتى لايقبض علىّ البوليس . كان علىّ ان أمثل كل شىء وكل دور الا الحقيقة » (نص مقاله) « مثلت مثلاً دور سائق لورى وجلست مع السواقين فى ندواتهم ، ضحكت معهم كما يضحكون ، وتحدثت اليهم بما يحبون ، حتى التدخين فقد كنت أدخن نفس مايدخنون حتى السيجارة الهوليود » . ويستطرد « ومثلت دور الشيّال ، وفى كل هذه الأدوار كنت أكيّف نفسى حسب الدور وأعمل الماكياج اللازم ، فكنت وأنا سائق ارتدى جاكتة وبنطلون عاديين وطاقية صوف ذات ركنين لكى تغطى أُذنى ، وكنت وأنا شيّال أرتدى « عفريتة » والأفرول وعليه حزام . ومثلت دور مقاول من مزغونة والحوامدية ، وكنت ما ان ينتهى عملنا عند غروب الشمس حتى أعود إلى الشقة التى كنت أستأجرها فى مزغونة فأغتسل وأصلّى ثم أنزل إلى القهوة مرتدياً جلباباً بلدياً فوق قفطان ومعمماً بشال فوق الطاقية حيث أحتسى الشاى والحلبة وأدخن السجائر الهوليود ، وحيث أحلف أيضاً بين فترة وأخرى أن يكون الطلب الفلانى للشلة الفلانية على حسابى » .

« وإلى جانب هذه المتعة لم تخلُ حياتى فى تلك الفترة وأنا أمثل ، أننى أذكر هذا اليوم وكنت جالساً فى قهوة المحطة بأبى كبير ، وكنت أعمل وقتذاك مقاولاً لنقل الطوب والدبش والزلط لمشروع ترعة الصاوى بأبى كبير . كنت فى ذلك الوقت أتسمى باسم « الحاج محمد نور الدين » ، ولى ذقن صغيرة وألبس الجلابية والقفطان والعمامة ، وتصادف ان جلس معى على نفس « الترابيزة » مقاول آخر جاء للتعرف ، وكان قد حج فى نفس هذا العام . . ويلذ للحجاج العائدين حديثاً ان يتحدثوا عما رأوه من أماكن وأسفار حديثاً شائقاً الى نفوسهم ، ومقروناً أيضاً بشىء من القداسة والبهجة لما لهذه الفريضة من عمق فى نفوس الناس . جلس صديقنا المقاول هذا يتحدث عن الحج وبدأ يشركنى معه ويستشهد بى على اننى حاج وأديت الفريضة وذهبت الى نفس الأماكن قطعاً التى ذهب اليها ، ثم جاء دور الأسئلة ، ومنذ بدأ هذا الحديث أحسست بالحرج الشديد ، فأنا لم أذهب الى تلك الأماكن ، صحيح ان اسمى الحاج نور الدين ولكن ذلك كله تمثيل فى تمثيل ، ماذا عساى أقول ؟ لم أجد بداً بعد ان بدأ يوجه الأسئلة من ان أتولى أنا الحديث لكى أسكته فلا ينكشف أمرى . . كل هذا فى لحظات ، وبدأت أعصر فكرى علّنى أستطيع أن أجمع شتات أى حديث عن الحجاج مما أكون قد سمعته من حجاج أو مما قرأته عن الحج أو مما قاله صاحبنا هذا ، فلم أجد . وأخيراً ومضت فى رأسى فكرة لم أتردد لحظة فى أن أنفذها ، فلم يكن لى خيار فى الأمر ، تذكرت فجاة اسطوانة « أسمهان » عن الحج « عليك صلاة الله وسلامه » ، وكنت أنا ومازلت من المعجبين بصوت أسمهان وبأدائها ،

وكنت أحفظ أغانيها جميعاً ، وبدأت فى الحال أتحدث بكلمات الاسطوانة فى إلقاء عميق وفى خشوع حتى أسيطر على الجو . بدأت أقول : « ياسلام وامتى عينى تشوف منظركم تانى يا مدنتين فوق الحرمين وأطول كمان بيت الله . . طلته ودقت من زمزم بقين . . يا سلام على المدينة ، ربنا ينولكم القبول » . وهكذا أخذت أمضى فى الحديث إلى أن جاء قطار التاسعة فاستأذنت لكى أقابل زميلاً قادماً ، وتركتهم يمصمصون ويهمهمون من قدسية الحديث » .

ثم يضيف أنور السادات فى نفس هذا المقال عبارة بالغة الدلالة فيقول : **« إننى لا أجد نفسى حقيقة إلا فى صحبة الممثلين »** .

□□□

إن « أنور السادات » لم يجد لنفسه عملاً فى عالم المسرح ، لكنه مع ذلك ظل يحتاج إلى عمل ما ، ولهذا فقد كان ينبغى أن يُوجد له عمل . وتقدم والده « محمد محمد الساداتى » مستفيداً بصلاته بالجيش البريطانى برجاء إلى الدكتور « فتز باتريك » الذى كان يخدم معه فى الوحدة الطبية فى الجيش البريطانى والذى كان قد أصبح الآن رئيساً للقسم الطبى فى مستشفيات هذا الجيش فى القاهرة ، لكى يتوسط لدى وكيل وزارة الحربية ليقبل ابنه « أنور » طالباً بهذه الكلية . وهكذا فإنه فى صباح أحد الأيام ذهب « محمد محمد الساداتى » ومعه ابنه مسلحين ببطاقة توصية من الدكتور « فتز باتريك » إلى مدخل وزارة الحربية القديمة ينتظران دخول وكيل الوزارة لكى يعترضا طريقه متقدمين له بالطلب . ولم يكن الطلب صعب التحقيق ، فقد كانت الكلية الحربية على وشك أن تفتح أبوابها بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ أمام طلبة من طبقات لم يكن يسمح لها من قبل بدخول هذه الكلية والانخراط فى سلك الضباط . قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ كان دخول الكلية الحربية قاصراً على أبناء طبقة الأعيان من كبار ملاّك الأرض أو كبار موظفى الدولة ، لكن تلك المعاهدة فتحت الطريق أمام طبقات أخرى ، إلى جانب أن هذه المعاهدة فتحت الطريق أيضاً أمام بناء جيش أكبر مما كان مسموحاً به قبلها . كانت هذه هى الظروف التى سمحت لشباب من أمثال « جمال عبد الناصر » و « أنور السادات » ان يدخلوا الى الكلية الحربية . وفيما يتعلق بـ « أنور السادات » فقد كان الحظ معه لأن الدفعة التى كان ضمن أفرادها تخرجت بعد تسعة شهور فقط من الدراسة بسبب الحاجة الملحة الى أعداد كبيرة من سلك الضباط بعد سياسة توسيع الجيش . هكذا بعد تسعة أشهر فقط من الدراسة تخرّج « أنور السادات » من

الكلية الحربية ، وحصل على رتبة « ملازم ثان» فى المشاة فى فبراير سنة ١٩٣٨ .

إن الممثل القابع فى أعماقه وجد أخيراً دوراً محدداً يقوم بتمثيله . فى ذلك الوقت ـ وقبل الحرب العالمية الثانية ـ كان الضابط الألمانى هو النموذج المثالى للعسكرية ، أو على الأقل هكذا تصور الملازم ثان « أنور السادات » فى ذلك الوقت . وقد روى هو فيما بعد أكثر من مرة أنه حلق شعره كاملاً على طريقة الضباط الألمان ، وعلى طريقة الضباط الألمان أيضاً فإنه اشترى « مونوكل » من محل فى شارع سليمان باشا ، راح يضعه على إحدى عينيه ، واشترى عصا صغيرة كان يضعها تحت إبطه حين يمشى . لكن والده بتفكيره التقليدى كان يرى أن مايحتاجه ابنه الآن أكثر من « حلق الشعر » و « المونوكل » و « العصا » هو زوجة . وتحرك « محمد محمد الساداتى » بسرعة لكى يختار لابنه زوجة مناسبة ، وكانت الزوجة هى ابنة عمدة ميت أبو الكوم . كان اسمها « إقبال ماضى » ، ومنها أنجب « أنور السادات » ثلاث بنات : « رقية » و « راوية » و « كاميليا » . كان ذلك الزواج من ابنة عمدة ميت أبو الكوم أقصى ما كانت تحلم به « أم محمد » لحفيدها « أنور » .

□

عيّن « أنور السادات » ـ بعد تخرجه ـ فى « منقباد » ، وهى قرية فى صعيد مصر تضم المعسكر الرئيسى للجيش المصرى وقتها فى تلك المنطقة . وهناك التقى بـ « جمال عبد الناصر » لأول مرة ، وفى روايته لقصة حياته « البحث عن الذات » يقدم « أنور السادات » نفسه حين ذهابه الى « منقباد » على أساس انه قد أصبح منذ ذلك الوقت ثائراً منغمساً فى العمل السرى ، وأكثر نضجاً من بقية إخوانه من الضباط الذين كانوا ـ على حد قوله ـ « ينقصهم الوعى السياسى » . ويلح « أنور السادات » أيضاً على أنه « بذل كل جهده خلال مناقشات طويلة معهم لكى يفتح عيونهم على حقائق الموقف السياسى فى مصر بصفة عامة ، وعلى وضع الاحتلال البريطانى لها بصفة خاصة » . وليس هناك مايؤكد هذا الادعاء ، وربما كان العكس هو الصحيح ، فإن الذين عرفوا « أنور السادات » فى ذلك الوقت لايذكرون شيئاً غير عادى من الناحية السياسية فيما يتعلق به ، وكل مايذكره معظمهم عنه فى ذلك الوقت كان براعته فى الغناء وفى التمثيل وفى تقليد الرؤساء من الضباط ، وكانت هذه المواهب فيه هى التى تضفى عليه بعض الشعبية بين أقرانه . وليس هناك شك فى أن « جمال عبد الناصر » كان هو الرجل الذى يحرك ويدير المناقشات السياسية بين زملائه الضباط فى ذلك الوقت . إن « أنور السادات » كتب ذلك بنفسه فى كتاب له نشره قبل

« البحث عن الذات » بعدة سنوات[1] قال فيه : « كان جمال عبد الناصر بيننا صورة حلوة للإخاء والصداقة ، والاتزان والهدوء والكرامة ، فكان لهذا كله يستأثر باحترامنا جميعاً ، فكأنه فى سكونه وهدوئه وطابعه الخاص معنى مجسّم حى لكل المعانى . وهكذا ، وحول هذا الرجل ، التأمت مجموعة من الضباط الصغار الأصدقاء ، لم يكن أحد يدرى أنها ستكون نواة لمجموعة أكبر وأكبر وان اجتماعها فى تلك التباب البعيدة لن يكون صدفة تمر ويتشتت من بعدها شمل الأصدقاء ، وإنما سيكون البدء الحقيقى لجهاد عنيف ومحن كثيرة وعمل خطير . وكان جمال يقول إن الانجليز أصل بلائنا كله ، وكانت مفتاح تفكير طويل لم يلبث أن أصبح خطى عملية متابعة . كنا جميعاً نعلم أن الانجليز هم أصل بلائنا كله ، وكنا جميعاً نكره الانجليز ، ولكن هذه الكلمة قالها جمال وكأنه يحدد لنا رسالة كبرى لاينبغى أن يتخلى عنها أحد » .

لكن « السادات » فى كتاب « البحث عن الذات » روى القصة مرة أخرى بطريقة مختلفة[2] « وبالرغم من اننى تعرفت على جمال عبد الناصر حينما كان كلانا فى سن التاسعة عشرة ، فإننى لا أستطيع ان أقول ان علاقتنا تجاوزت الثقة والاحترام المتبادلين ، كان من الصعب أن أسميها صداقة على الاطلاق ، ان عبد الناصر لم يكن بالشخص السهل الذى يمكن ان يصادقه أحد بالمعنى الحقيقى للصداقة ، وذلك بسبب نزوعه إلى الشك والمرارة ، وإلى جانب أعصابه المشدودة باستمرار » .

وفى سنة ١٩٤٠ نقل عبد الناصر من منقباد الى السودان فى حين وقع الاختيار على أنور السادات لكى يلتحق بوحدة سلاح الاشارة بالمعادى التى تبعد بضعة كيلومترات جنوب القاهرة . فى هذا الوقت كانت الحرب العالمية قد بدأت فعلاً بعد سنوات من التوتر الدولى مهدت لها . وبالرغم من ان مصر لم تكن من الدول المتحاربة فى هذا الصدام العالمى الكبير ، فإن وجود جيش بريطانى كبير على التراب المصرى فرض على البلاد أن تكون ـ ولو حتى بالرغم منها ـ واحدة من أهم ميادين هذه الحرب .

□

فى ذلك الوقت كانت هناك ثلاث قوى تتصارع على توجيه أمور مصر ، وكان صراع هذه القوى أحياناً ، وتوافقها أحياناً أخرى ، يشكل أقدار مصر . كانت هذه القوى الثلاثة هى

---

(١) ص ٢٦ فى كتاب « صفحات مجهولة » الذى نشر لأنور السادات سنة ١٩٥٦ .

(٢) ص ١١٠ « البحث عن الذات » .

القصر الملكى الذى كان يجلس على العرش فيه منذ سنة ١٩٣٦ الملك الشاب - وقتها - « فاروق الأول » . وكانت هناك القوة البريطانية المحتلة ، يرمز لها ويمثلها فى مصر منذ سنة ١٩٣٤ - كمندوب سام ثم كسفير - السير « مايلز لامبسون » الذى أصبح « لورد كيلرن » فيما بعد . وكانت القوة الثالثة هى حزب الوفد المصرى الذى يقوده « مصطفى النحاس » والذى كان يمثل أغلبية الوطنيين فى مصر . وكانت عواطف الملك « فاروق » مع المحور . ولقد شجعته انتصارات ألمانيا فى بداية الحرب ، ثم زاد ايمانه بانتصار المحور وهزيمة بريطانيا وحلفائها بعد غزو النرويج وسقوط فرنسا . وكان رئيس وزرائه فى فترة بداية الحرب - وهو « على ماهر » - يشاركه هذا التصور باحتمال انتصار المحور ، ولو ان « على ماهر » كانت تحركه الى جانب ذلك طموحات تتعلق بامكانية دور مصر القيادى بين جيرانها فى المشرق (كانت الفكرة العربية فى ذلك الوقت جنيناً قدّر له ان يولد فيما بعد فى أعقاب الحرب العالمية) .

كان القصر يعتمد فى بسط نفوذه على عنصرين : الجيش والأزهر الذى هو أقدم جامعة دينية فى العالم الاسلامى . أما الوفد - وبرغم كل محاولات تزوير الانتخابات - فقد ظل حزب الأغلبية ، يتمتع بتأييد شعبى لا ينازعه فيه أى حزب سياسى آخر . وكانت علاقة الوفد بالقصر متوترة ، فقد اصطدم « النحاس » باشا بالقصر حين أصرّ « النحاس » على ان الملك لا يستطيع ان يتولى سلطاته الدستورية قبل بلوغ سن الحادية والعشرين (لم يكن ليبلغ هذه السن قبل سنة ١٩٤١) . لكن القصر ورجاله كانوا يدّعون للملك بحق السلطة الدستورية بمجرد بلوغه الثامنة عشرة ، وتحمس الشيخ « مصطفى المراغى » شيخ الأزهر فى ذلك الوقت فأصدر فتوى بتأييد وجهة نظر القصر ، واضطر « النحاس » باشا أن يتراجع .

وبين هؤلاء الذين جذبهم تأثير « على ماهر » كان هناك « حسن البنا » المؤسس الأول والمرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين . ان الملك « فاروق » ورئيس وزرائه « على ماهر » رأيا القوة المتنامية للإخوان المسلمين ، ولعلهما فكرا فيها كقوة منافسة لحزب الوفد فى التأثير على الشارع السياسى المصرى . وهكذا فإن الشيخ « حسن البنا » سمح له بأن يقوم بزيارات وعظ وإرشاد لوحدات من الجيش المصرى يلقى فيها دروسه ويحاضر ويناقش . وكان سلاح الاشارة فى المعادى بين هذه الوحدات التى دعى اليها الشيخ « حسن البنا » . وفى إحدى المرات كان الملازم « أنور السادات » بين جمهور الحاضرين ، ولقد وجد نفسه شديد التأثر بما سمع . . **« كان إعجابى به غير محدود »** ، هكذا كتب بعد ذلك . وقد ذهب وقدم نفسه الى الخطيب ، وأسرّ اليه بأنه يريد ان ينضم الى جماعته . ان

« السادات » فى تلك الأيام كان على وشك ان يدخل الى الميادين الخلفية للسياسة المصرية . ولقد دخل ، ولكن دخوله لم يكن من خلال الإخوان المسلمين .

□

كان هناك رجل آخر التقى به « أنور السادات » فى سلاح الاشارة فى المعادى ، وقدّر لهذا الرجل ان يكون ذا تأثير بعيد المدى فى حياة « أنور السادات » . **كان هذا الرجل ضابطاً فى سلاح الطيران اسمه « حسن عزت » ، بعثت به رئاسته الى سلاح الإشارة فى المعادى لكى يتلقى دورة تدريبية هناك . وجاء « حسن عزت » الى المعادى وهو يحمل سرّه ، فقد كان ينتمى الى مجموعة تمارس نشاطاً سياسياً خفياً . كانت هذه المجموعة تضم عدداً من ضباط الطيران الذين شدتهم الأحوال العامة فى مصر الى الاهتمام بالسياسة فى نفس الوقت الذى كانت فيه قوانين العمل بالقوات المسلحة تأمرهم بالبعد عنها . لكن النداء العام كان أقوى** . كانت هذه المجموعة تضم بين من ضمت شباباً من ضباط الطيران قدّر لهم فيما بعد ـ ومن خلال تنظيم آخر غير مجموعتهم المحدودة فى الطيران ـ ان يبرزوا على الساحة الوطنية ، وبينهم « عبد اللطيف البغدادى » و « حسن ابراهيم » و « وجيه أباظة » ، وكانت جماعتهم على صلة وثيقة بالفريق « عزيز المصرى » باشا الذى كان مفتشاً عاماً للجيش المصرى ، لكنه قبل ذلك وبعد ذلك كان ثائراً محترفاً شارك فى ثورة « تركيا الفتاة » وشارك فى الثورة العربية الأولى ، ثم كان بمثابة الأب الروحى للخلايا الثورية المبعثرة التى نشطت داخل الجيش المصرى فى أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات . وكان الاتجاه العام فى معظم هذه الخلايا فى ذلك الوقت من سنوات الحرب العالمية الثانية ينزع إلى الاتجاه إلى الألمان ومحاولة الاتصال بهم تحت تصور أن ذلك قد يساعد مصر فى صراعها ضد الاحتلال البريطانى .

كان الألمان يتقدمون فى الصحراء الغربية بقيادة المارشال « أروين رومل » ، وبدا لهؤلاء الضباط وقتها ان انتصار المحور مؤكد ، وان أى صلات بالألمان قد تخدم هدفهم . كانوا يبحثون عن وسيلة للاتصال بـ « رومل » ، وكُلف « حسن عزت » أثناء دورته التدريبية فى سلاح الاشارة فى المعادى ان يحاول تجنيد ضابط مختص بالاشارة ينضم الى جماعتهم ويكون جاهزاً عند اللزوم . وعاد اليهم « حسن عزت » فى يوم من الأيام يقترح عليهم ضم ضابط قابله فى المعادى اسمه « أنور السادات » .

ان قصة علاقة « عزيز المصرى » بالألمان واتصالاته بهم ومحاولته الهرب الى

صفوفهم فى العلمين رويت كثيرا ـ ومن وجهة نظر علاقتها بـ « أنور السادات » فانه يكفى ان نعرف انه بفضل « حسن عزت » فإن « السادات » أصبح الآن منتمياً الى خلية سرية تباشر نشاطاً خفياً . وبالنسبة لـ « السادات » ـ كما هو الحال بالنسبة لآخرين غيره ـ فإن الانضمام الى تنظيم سرى يمنح أصحابه نوعاً من الأمن الداخلى عن طريق الاحساس بأنهم جزء من شىء أكبر وأقوى وأهم من مجرد وجودهم كأفراد . ومن سوء الحظ بالنسبة لـ « السادات » أن نفس ذلك الاحساس بالانتماء الى تنظيم أكبر وأقوى وأهم كان هو نفس الشعور الذى أعطى لقاتليه القوة التى مكنتهم ـ بعد أربعين سنة ـ من إطلاق الرصاص عليه .

□

إن وجود « أنور السادات » فى هذا الجو قاده الى علاقة مع اثنين من الجواسيس الألمان هما « ابلر » و « ساندى » . وقد روى « السادات » تفاصيل علاقته بهما فى « البحث عن الذات » ، لكن روايته فى هذا الكتاب الذى صدر سنة ١٩٧٨ كانت منقحة[١] ، بينما يحفل كتاب آخر صدر قبل ذلك ، وهو كتاب « صفحات مجهولة » ، بتفاصيل أكثر . ويمكن ان يقال باطمئنان ان ما رواه « السادات » فى هذا الكتاب الأول كان أقرب الى الحقيقة مما جاء فى الكتاب الثانى . **ومن الملفت للنظر أن الكتاب الأول سحب من الأسواق بعد توليه رئاسة الجمهورية .**

كانت القصة كما رواها « السادات » فى « صفحات مجهولة » على النحو التالى طبق روايته لها ابتداء من صفحة ٥٩ : « بدأت القصة بطرقات خفيفة على باب بيت صديقى الصاغ حسن عزت ، دخل فى أثرها رجلان من الألمان يصحبهما صديق لهما هو الأستاذ عبد المغنى سعيد الذى يعمل اليوم مفتشاً فى مصلحة العمل ، ثم لم يلبث الصاغ حسن عزت أن أتى بثلاثتهم (أى أبلر وساندى وعبد المغنى) الىّ . هكذا بدأت القصة بالنسبة لى ، لكنها بالنسبة الى الألمانيين بدأت قبل ذلك ، بدأت على رمال الصحراء الغربية الصفراء ، عندما دعا قلم المخابرات الألمانية رجلين من رجاله أحدهما يدعى هانز أبلر والثانى يدعى ساندى . وكان أبلر يعرف مصر من قبل ، كما يعرفها كل أبنائها ، فقد كانت أمه الألمانية قد تزوجت فى ألمانيا من المرحوم صالح بك جعفر المستشار ، ثم حضرت معه الى مصر ، وفى يدها ولدها من زوجها الأول (الألمانى) ، وكان ولدها هذا هو هانز أبلر .

(١) حاول أنور السادات أن يقنع قراءه فى مصر وفى الغرب أنه كان يريد أن يعقد معاهدة مع رومل يكفل بها استقلال مصر بعد نصر الألمان ، وان لم يشرح لقرائه كيف كان فى مقدور ملازم فى الجيش المصرى ان يدخل فى مفاوضات مع الفيلد مارشال الألمانى الذى كان يقود جيش هتلر فى أفريقيا .

« وقابلهما عزيز المصرى وتفاهم معهما على أشياء كثيرة[١] ، ثم أصدر أمره إلينا بتسهيل عملهما ، وقمت بالناحية التى تتصل بعملى فى سلاح الاشارة ، فحددت معهما موعداً لزيارتهما وفحص الجهاز اللاسلكى المعطل .

وكان أول ما فوجئت به من أمرهما انهما يقطنان فى عوامة خاصة للراقصة المشهورة حكمت فهمى ، ويبدو ان المفاجأة قد ظهرت علىّ آثارها ، فقد ضحك أبلر وقال : « أتريدون أن نقيم فى معسكرات الانجليز ؟ » .

ومضى يروى لى مايعرفه من إخلاص حكمت فهمى له منذ ان كان فى مصر قبل الحرب ، ثم روى لى طرفاً من حياته التى يحياها منذ ان عاد الى القاهرة ، وكان قد مضى عليه أكثر من شهر فيها ، وفهمت أنهما منذ أن نزلا ضيفين على هذه الراقصة قد خلعا ثيابهما الرسمية الانجليزية وارتديا ثيابا مدنية عادية ، ثم راحا يعيشان كانجليزيين بصورة لاتثير الشبهات حولهما . كانا ينفقان عن سعة ، ويبعدان بنفسيهما عن كل مكان يمكن ان تكون له صلة بالوحدات الحربية او الجهات العسكرية . ولم تزد حياتهما طول هذه الفترة عن السهر ليلاً فى الكيت كات والعودة مخمورين قرب الصباح الى العوامة التى اتخذا منها محطة للارسال يتصلان عن طريقها بقيادة مخابراتهم ، وقالا لى وهما يضحكان ان البنك الأهلى قد بدّل لهما ما يزيد عن أربعين ألفاً من الجنيهات الانجليزية المزيفة بجنيهات مصرية ، ثم قالا : « وكان الوسيط يهودياً قبل ان يتحمل المسؤولية مقابل ٣٠ فى المائة من قيمة مايبدله من النقود » . ولم أدهش أنا لليهودى الذى يعرف انه يؤدى خدمة لجواسيس النازى فلا يتردد ما دام كل شىء بثمنه ، ولكنى مع ذلك أشفقت عليهما من قيام صلة بينهما وبين اليهود » .

ويستطرد « أنور السادات » على امتداد عشرين صفحة بعد ذلك من كتاب « صفحات مجهولة » ، فيروى تفاصيل تعاونه مع الجواسيس الألمان ، والأيام والليالى التى قضاها معهم فى الاشراف على اصلاح وتشغيل أجهزة الارسال التى تصل عوامة الراقصة حكمت فهمى بمركز المخابرات الألمانية فى الصحراء الغربية . وترد فى هذه التفاصيل وقائع غريبة عن الحياة التى كان يعيشها أبلر وساندى ويحاولان بها تقليد أساطير شهريار ، مع اختلاف واضح هو ان ضحايا الجاسوسين كل ليلة كنّ من بنات الهوى ، ومعظمهنّ ـ كما قال « أنور

(١) ثبتت وثائق الحرب البريطانية أن الألمان تلقوا فى هذه الفترة تقريرا كتبه الفريق عزيز المصرى عن أهمية الموقع الدفاعى عند العلمين ، كما أنهم تلقوا أيضا بعض المعلومات التفصيلية عن الدفاعات والمواقع البريطانية فى الصحراء الغربية .

السادات » نفسه ـ كنّ من « اليهوديات » ، ثم يصل الى أن يقول ان وكر التجسس انكشف أمره بعد ان تكلمت واحدة من هؤلاء اليهوديات ضايقها أبلر لأنه أعطاها أجراً عن ليلتها أقل مما كانت تنتظره ، وهكذا ذهبت فوشت الى المخابرات البريطانية ببعض ما لاحظته فى العوامة من ظواهر أثارت شكوكها . وكانت النتيجة ان تم القبض على أبلر وساندى ، ثم يقول السادات : « وبعد يومين اثنين من القبض على الجاسوسين تم القبض عليّ وعلى زميلى حسن عزت[1] ، ودهشت لهذه السرعة ، وخيِّل اليّ ان المخابرات البريطانية الساهرة لم تكن غافلة عنا » . ويصل « أنور السادات » بهذه المغامرة فى حياته فيقول : « وبدأنا نرقب النهاية المحتومة لضابطين بالجيش المصرى يقبض عليهما بتهمة الاتصال بجواسيس الأعداء ، ثم جاء اليوم الذى يتقرر فيه المصير ، فقد صدر أمر تشكيل المجلس العسكرى لمحاكمتنا ودعينا للمثول أمامه . وكان المجلس مكوناً من ثلاثة من ضباط المخابرات المصرية وانجليزيين . ولم يستطع هذا المجلس العسكرى ان يحصل منا على شيء . . لا اعترافات ، ولا إجابات . ثم تقرر وضعنا تحت الايقاف ، ثم طردنا من الجيش فى ٨ أكتوبر ١٩٤٢ ، أى بعد حادث ٤ فبراير بثمانية أشهر فقط . ولم نكد نبرح مكاننا من الجيش حتى تسلمتنا السلطات المدنية ، فحملتنا إلى سجن الأجانب ثم رحّلتنا إلى معتقل قرب مدينة المنيا فى صعيد مصر » .

□□□

إن الهرب إلى الأوهام سواء بمحاولة احتراف التمثيل أو بمحاولة تقليد مظهر الضباط الألمان ، او التورط فى نشاط الجواسيس الألمان فى القاهرة ، وصل الى طريق بدا انه مسدود داخل معتقل ماقوسة بالمنيا الذى دخل اليه « أنور السادات » فى أواخر سنة ١٩٤٢ .

لكن تطورات الحوادث خارج المعتقل كانت تُحدث فى الحياة السياسية المصرية تيارات متضاربة وعنيفة . فقد كان الحصار الذى ضربته الدبابات البريطانية حول قصر الملك « فاروق » بعابدين والانذار الذى وجهه السير « مايلز لامبسون » السفير البريطانى إلى الملك بأن يعهد إلى « مصطفى النحاس » باشا برئاسة الوزارة او يتنازل عن العرش ، قد جعل مصر كلها تشعر بشيء من الاهانة ، خصوصاً وان تفاصيل الكثير من ملابسات هذا

---

(١) عندما أعاد الرئيس السادات كتابة تاريخ حياته مرة جديدة فى « البحث عن الذات » سنة ١٩٧٨ كان تعليقه على القبض عليه هو أن ما أسف له هو أن اعتقاله حال بينه وبين ارسال النص الكامل لمعاهدته إلى روميل ! !

الحادث لم تكن معروفة على نطاق واسع بسبب السرية التى فرضتها ضرورات الحرب ، وكان أكثر الشاعرين بالاهانة هو الملك « فاروق » نفسه ، وقد أحاطه فى ذلك الوقت تعاطف شعبى واسع ، وتركز هذا التعاطف بالذات فى أوساط الجيش الذى كان « فاروق » هو قائده الأعلى . وبدأ القصر يفكر فى الانتقام ، وكان المسؤول عن خطة الانتقام هو كبير مستشارى الملك « أحمد حسنين » باشا رئيس الديوان الملكى ، الذى كان يعتبر نفسه فى ذلك الوقت مسؤولاً عن هيبة العرش وعن كرامة الملك ، خصوصاً أمام الملك نفسه . وحدد « أحمد حسنين » باشا لنفسه وللقصر ثلاثة أهداف :

١ ـ أن الوفد ـ حزب الأغلبية ـ الذى قبل تولى السلطة بعد إنذار بريطانى للملك لابد من كسره .

٢ ـ أن السير « مايلز لامبسون » ـ اللورد كيلرن ـ لابد أن يخرج من مصر باعتباره عدو الملك الذى قام بتوجيه الانذار اليه بطريقة فظة ومهينة .

٣ ـ أنه لابد من التعامل بحزم مع كل من « أمين عثمان » باشا و « مصطفى النحاس » باشا ، فأولهما كان ـ حسب معلوماته ـ حلقة الوصل بين السفارة البريطانية والوفد ، والثانى كان زعيم الوفد الذى تواطأ ـ فى تقديره ـ مع الانجليز وتولى الوزارة فى ظل إنذار الملك .

□ **إن الهدف الأول** جرى تحقيقه جزئياً مبكراً فى سنة ١٩٤٣ حينما استطاع « أحمد حسنين » أن يدق اسفيناً فى العلاقة بين الصديقين القديمين « مصطفى النحاس » زعيم الوفد ونائبه « مكرم عبيد » السكرتير العام للوفد وقتها . وجرى تشجيع وتحريض « مكرم عبيد » ـ وهو أبرز الساسة المصريين الأقباط فى العصر الحديث ـ على تحدى « النحاس » ، وكانت النتيجة كتابه المشهور « الكتاب الأسود » الذى عدّد فيه بعض وقائع الفساد داخل الوفد ، والتى ألقى بالجزء الأكبر من المسؤولية فيها على قرينة « مصطفى النحاس » « زينب الوكيل » ، تلك الزوجة الشابة الجميلة فى حياة « مصطفى النحاس » . فقد كان مكرم عبيد قبلها صاحب النفوذ الأكبر على صديق عمره ، وأما بعدها فإن « النحاس » ـ الذى بدأ حياته الزوجية فى سن الخامسة والخمسين ـ وقع بالكامل فى دائرة نفوذ زوجته الشابة الجميلة .

ويلفت النظر أن « الكتاب الأسود » جرى طبعه سراً تحت رعاية القصر الملكى ، كما أن النسخة الأصلية منه كانت محفوظة فى خزينة رئيس الديوان الملكى . ثم ان القصر أصبح مركز توزيع نسخ هذا الكتاب على كل الذين رؤ ى إرساله اليهم ، ومن ضمنهم معظم سفارات ومفوضيات الدول الأجنبية فى مصر . وكان ذلك نوعاً غريباً من النشاط السياسى

يقوم به القصر الملكى ضد الوزارة القائمة بالحكم . لكن تلك كانت حركة « أحمد حسنين » الأولى فى تحقيق خطته الثلاثية .

□ **وبالنسبة للهدف الثانى** من الخطة ، فإن « أحمد حسنين » اعتمد على « عبد الفتاح عمرو » باشا كممثل خاص فوق العادة له فى لندن لكى يقنع الحكومة البريطانية بضرورة نقل لورد « كيلرن » من مصر على أساس ان وجوده كسفير بريطانى يمثل استفزازاً دائماً للملك ، خصوصاً وأن الوفد بدأ يفقد شعبيته فى مواجهة الحملات الضارية عليه ، كما أن خطر الألمان الذى دعا الانجليز الى فرض حزب الأغلبية على الملك قد ابتعد ، وبدأت موازين الحرب تميل لصالح الحلفاء . ولما كان الملك هو القوة الباقية فى مصر ، فى حين ان الوزارات تجىء وتذهب ، فإنه بدا من صالح بريطانيا الآن ان توثق علاقاتها بالقوة الدائمة ـ أى القصر . وبرغم المحاولات المستمرة من جانب « عبد الفتاح عمرو » ـ وهو رجل قانون تحوّل الى بطل عالمى فى « الاسكواش راكيت » ، ثم برز كسفير كفء فى لندن ـ فإن جهوده لنقل لورد « كيلرن » من مصر لم تنجح الا سنة ١٩٤٦ ، وبفضل علاقة توثقت بينه وبين « ارنست بيفين » وزير الخارجية فى وزارة حزب العمال الذى كسب معركة الانتخابات البريطانية أمام حزب المحافظين برئاسة « تشرشل » فور انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية .

□ **أما الهدف الثالث** من أهداف الخطة الثلاثية لـ « أحمد حسنين » فإن خطوط تنفيذه قدّر لها ان تصل الى « أنور السادات » فى معتقل ماقوسه فى المنيا .

□

من الصعب ان يقطع أحد اليوم بما اذا كان « أحمد حسنين » قد قرر ـ ضمن خطته لمعاقبة « أمين عثمان » و « النحاس » باشا ـ ان يكون العقاب بالاغتيال ، ولكنه من المؤكد ان سلطة ما عليا فى القصر أعطت الضوء الأخضر . ولقد وقع التخطيط المباشر لعملية الإغتيال على القائمقام « يوسف رشاد » الذى كان ـ رسمياً ـ يشغل منصب الطبيب الخاص للملك . كان « يوسف رشاد » من قبل طبيباً فى البحرية ، ولفت نظر الملك « فاروق » حينما كان بالصدفة واحداً من الأطباء الذين أحاطوا به بعد إصابته فى حادث سيارة على الطريق من الاسماعيلية إلى القاهرة . ويبدو أن الملك أعجب بالضابط البحرى الطبيب ، وهكذا فإنه عيّنه بجانبه بالقصر ، كما أن زوجته الجميلة « ناهد » أصبحت واحدة من وصيفات الملكة .

إن علاقة « يوسف رشاد » بالملك ما لبثت ان تحوّلت الى صداقة وثيقة ، ولم يعد « يوسف رشاد » مجرد طبيب من أطباء الملك ، وإنما أصبح واحداً من أبرز شخصيات القصر . وكانت خطة « أحمد حسنين » لرد الاهانة التى وقعت للملك موضع همس فى دوائر القصر . وعلى أى حال ففى تلك الظروف وفى ذلك الجو راح « يوسف رشاد » ينشىء تشكيلاً سرياً خاصاً يضم عدداً من الضباط الشبان المستعدين للفداء دفاعاً عن الملك الى أقصى حد ، تحت اسم « الحرس الحديدى » . كان هذا « الحرس الحديدى » من أخطر الجمعيات السرية التى شهدتها فترة ما قبل الثورة فى مصر ، فقد كان التنظيم فى رعاية القصر الملكى ، وكانت مسؤوليته لرجل من أقرب رجال القصر للملك ، وكانت عناصره من شباب ضباط الجيش .

فى ذلك الوقت ، ومع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت الحياة السياسية فى مصر وفى غيرها من بلاد العالم العربى تموج بالحركة ، وكان النشاط السرى فى طول المنطقة وعرضها لا يقل أهمية عن النشاط العلنى ، كانت هناك قوى كثيرة خيّرة وشريرة تعد نفسها للعمل فى المرحلة المقبلة بعد الحرب . وكان الهدف الأساسى هو الحصول على الاستقلال ، ولكن هذا الهدف الرئيسى كان يختلط بأهداف أخرى فرعية وأحياناً ذاتية .

بين الجمعيات السرية التى كانت تتحرك تحت الأرض فى مصر فى ذلك الوقت ظهرت جماعة من الشباب المتحمس تحت قيادة شاب من أسرة موسرة اسمه « حسين توفيق » ، وكان بين أعضائها ابن خالة « حسين توفيق » ـ وكان شاباً وطنياً متقد الحماسة اسمه « محمد ابراهيم كامل » ، (اصبح فيما بعد وزيراً للخارجية مع « السادات » ثم استقال عندما اتخذ موقفاً معارضاً من « كامب دافيد ») . كانت هذه الجمعية السرية قد نذرت نفسها لعمليات اغتيال تقوم بها ضد الجنود البريطانيين فى القاهرة وحولها ، وكان تصوّر هؤلاء الشباب ان قتل هؤلاء الجنود عمل من أعمال الكفاح الوطنى المشروع .

إن الخيوط هنا تتصل ببعضها وتتشابك الى درجة يتعذر معها تقصى الحقيقة فيما جرى تماماً ، ولكن هناك وسط هذا التشابك والتعقيد حقائق تبدو مؤكدة :

١ ـ إن « يوسف رشاد » كان قد سبق له التعرف على « أنور السادات » حينما كان كلاهما فى الخدمة العسكرية العاملة لفترة وجيزة فى مرسى مطروح .

٢ ـ إن « يوسف رشاد » استطاع ان يجذب « حسن عزت » صديق « أنور السادات » القديم الى العمل معه .

٣ ـ إن القصر كان على علم من بعض مصادره بنشاط عدد من الخلايا السرية العاملة تحت الأرض فى مصر ، ومن بينها مجموعة « حسين توفيق » .

٤ ـ إن « حسن عزت » كان هو الذى ذكّر « يوسف رشاد » بأن « أنور السادات » المعتقل الآن فى معسكر ماقوسه قد يكون عنصراً نافعاً فيما يدبر الآن من خطط للانتقام .

هكذا ـ وعلى أى حال ـ ففى هذا الجو ذهب زائر غامض الى معتقل ماقوسه لمقابلة المعتقل « أنور السادات » ، وكانت هذه الزيارة بداية مغامرة أخرى من مغامرات الهرب الى الوهم . ان السجلات الرسمية لمعتقل ماقوسه لا تتحدث عن الزائر الغامض الذى جاء لزيارة الضابط السابق المعتقل « أنور السادات » ، ولكن الشواهد ـ والشهود ـ تعطى إشارات واضحة تؤكد بحدوث هذه الزيارة دون تفاصيل عن حقيقة ما جرى فيها ، لكن الوقائع بعدها تتابعت على نحو يوحى بأن هذه الزيارة حققت دخول « أنور السادات » فى إطار « الحرس الحديدى » ، ربما يكون « السادات » قد اقتنع بالدعاوى الوطنية وراء خطة الانتقام من أعداء الملك ، وربما يكون ولاؤه كضابط جيش سابق للملك قد حرّك حماسته ، وربما يكون قد وجدها فرصة للعودة الى عوالم الأحلام . وعلى أى حال فقد كان المعروض عليه دوراً يستهويه .

لم تمض أيام على هذا اللقاء الغامض حتى نقل « أنور السادات » ـ بطريقة أكثر غموضاً ـ من معتقل ماقوسه الى معتقل الزيتون القريب من القاهرة . وكان هذا المعتقل فى حقيقة أمره قصراً قديماً تحوّل الى معتقل ، وكان معظم من فيه من المتهمين فى القضايا المتعلقة بـ « الكتاب الأسود » . ويمكن أن يقال أن عدداً كبيراً منهم كان من أولئك الذين اعتقلتهم حكومة الوفد تحت شكوك أنهم من عملاء وأعوان الملك . ولم تكن الحياة فى سجن الزيتون حياة معتقل بالمعنى العادى فى مصر ، فمع ضعف حكومة الوفد ، خصوصاً فى أواخر سنة ١٩٤٣ وأوائل سنة ١٩٤٤ ، فإن موازين القوى ـ حتى من جانب أجهزة السلطة ـ بدأت تميل لصالح القصر ، وكان ذلك يعكس آثاره أيضاً على المعتقلات السياسية .

ولقد وصلت سهولة الحياة ويسرها فى معتقل الزيتون الى حد أن « أنور السادات » وصديقاً له تمكنا من الهرب ، وركبا سيارة تاكسى من قرب السجن الى وسط القاهرة ، وقضيا ليلة فى « بنسيون » تملكه سيدة فرنسية ، ثم ذهبا فى اليوم التالى جهاراً نهاراً الى قصر عابدين حيث سجلا اسميهما فى دفتر التشريفات وكتبا ملاحظة تفيد شكواهما من

المعاملة فى معتقل الزيتون ، ثم ركبا سيارة تاكسى عائدين بنفسيهما الى المعتقل مرة أخرى .

فى ذلك الوقت كان الملك قد تمكن بواسطة جهود مكثفة قام بها « عبد الفتاح عمرو » فى لندن من إقالة وزارة « مصطفى النحاس » بينما كان صديقه وحاميه اللورد « كيلرن » يقضى إجازة فى جنوب افريقيا ، وجاءت الى الحكم وزارة تمثل أحزاب الأقلية ، أو أحزاب القصر فى الواقع . وبعد أيام قليلة هرب « أنور السادات » مرة ثانية من المعتقل ولم يعد اليه ، بل اختفى وسط زحام القاهرة ، لكنه يعود الى الظهور بعد ذلك فى ملابسات غريبة .

□

يقوم « أحدهم » بترتيب لقاء بين « حسين توفيق » - زعيم جمعيات الشباب المنهمكة فى اغتيال الجنود الانجليز - وبين « أنور السادات » ، ويتم اللقاء فى كازينو « أوبرا » فى ميدان الأوبرا بالقاهرة ، لم يكن « حسين توفيق » يعرف « أنور السادات » من قبل ، لكنه كان يعرف انه سوف يقابل رجلاً مهتماً بالعمل السرى . فى هذا الاجتماع - وطبقاً لرواية « حسين توفيق » - فإن « أنور السادات » راح يقنعه - أى « حسين توفيق » - بخطأ الأساليب التى كانت تتبعها جماعتهم . وكان بين ما قاله له طبقاً لنفس الرواية : « ما فائدة أن تقتلوا أفراداً من الجنود البريطانيين فى حين أن هناك مئات ألوف غيرهم سوف يحلون محلهم ؟ ان الهدف الذى يجب أن يتوجه اليه الكل الآن هو ضرب المتعاونين مع الانجليز » . وحدد « السادات » فى هذا الاجتماع أسماء اثنين من هؤلاء المتعاونين مع الانجليز ، وهما « مصطفى النحاس » و « أمين عثمان » .

وبرغم أسباب كثيرة للحرج - خصوصاً فيما بعد - فإن « أنور السادات » لم يخف دوره فى ترتيب المحاولة التى أودت بحياة « أمين عثمان » ، ولا المحاولة التى نجا منها « مصطفى النحاس » بأعجوبة حينما ألقى « حسين توفيق » ، طبق تعليمات « أنور السادات » وتحت مراقبته ، بقنبلة على سيارة « النحاس » ، لكن سائق سيارة « النحاس » أنقذ الموقف حينما زاد من سرعته ليتفادى تراماً اعترض الطريق بدلاً من أن يتوقف قبله .

كانت هناك محاولات أخرى لاغتيال « النحاس » باشا ، وكان « السادات » مشتركاً فى بعضها طبقاً للتقارير التى سجلت نشاط « الحرس الحديدى » والتى وجد بعضها بعد الثورة . بينها مثلاً محاولة جرت فى ابريل سنة ١٩٤٨ عندما كان « السادات » فى السجن ضمن المتهمين فى قضية اغتيال « أمين عثمان » . وتقول التقارير انه أخرج من السجن

تسللاً ليشترك فى المحاولة ثم عاد اليه تسللاً كما خرج . كان معه فى هذه المحاولة ـ طبقاً للتقارير ـ ضابط آخر اسمه « عبد الرؤوف نور الدين » ، وكانا فى سيارة قدمتها اليهما إدارة إطفاء الحرائق فى القصر الملكى ، وقادها ضابط ثالث هو الضابط « حسن فهمى عبد المجيد » ، وكان التصريح بخروج هذه السيارة لهذه المهمة صادراً من الضابط « عبد الله صدّيق » من إدارة إطفاء الحرائق بالقصر الملكى . وانطلقت بضع رصاصات على سيارة « النحاس » ولكنها أخطأت هدفها ، ولم يكد يمضى شهر آخر حتى تكررت محاولة اغتيال « النحاس » مرة أخرى بواسطة وضع سيارة مملوءة بالمتفجرات تحت بيته فى « جاردن سيتى » ، وطبقاً للتقارير فقد كان الذين اشتركوا فى هذه المغامرة هم الضابط « مصطفى كمال صدقى » والضابط « عبد الرؤوف نور الدين » و « أنور السادات » .

جرت هذه المحاولات بعد اغتيال « أمين عثمان » بسنتين ، فقد وقع اغتيال « أمين عثمان » يوم ٦ يناير سنة ١٩٤٦ ، وقبض على « حسين توفيق » وقتها ، ولم يجد البوليس عناءً شديداً فى استدراجه الى اعتراف كامل على كل رفاقه ، بما فيهم « أنور السادات » ، ووضعوا جميعاً فى سجن الأجانب ، لكن محاكمتهم لم تبدأ الا فى يناير سنة ١٩٤٨ . كانت المحاكمة أشبه ماتكون بأوبريت هزلية . لقد امتدت من يناير الى يوليو سنة ١٩٤٨ ، واستغرقت ثمانى وأربعين جلسة ، ودعى الى الشهادة فيها اثنان من رؤساء الوزارات ، الى جانب رئيس مجلس الشيوخ وكوكبة من الوزراء السابقين . ومن الغريب أن ممثل الادعاء قام فى الواقع بالدور الأساسى فى الدفاع ، وقد كوفىء على ذلك فيما بعد عندما عينه الرئيس « السادات » فى المنصب الذى اخترعه بنفسه وهو منصب « المدعى الاشتراكى » . وكان من نصيب كبير القضاة الذى حكم ببراءة ١١ من المتهمين بما فيهم « السادات » ، أن يحصل على أعلى وسام فى مصر وهو « وشاح النيل » . ولقد حكم على « حسين توفيق » بالسجن خمسة عشر عاماً ، ولكن القصر رتب عملية لهربه من السجن ، ثم تولى تهريبه الى خارج البلاد ـ الى سوريا ـ وسط حملة إعلامية قادتها صحافة القصر راحت تصوره على انه بطل شعبى .

□

وطوال الفترة التى استغرقتها التحقيقات فى قضية « أمين عثمان » ، ثم المحاكمة بعد ذلك ، فإن « السادات » كان يتمتع بامتيازات غير عادية . كان نفوذ القصر هو الذى رتب له ـ كما ظهر من قبل ـ الخروج من السجن للاشتراك فى المحاولة ضد « النحاس » باشا ، وكان يتلقى مساعدات من « يوسف رشاد » أثناء وجوده فى السجن عن طريق واحد من الضباط

يتذكره زملاء « أنور السادات » فى السجن باسم الصاغ « مرعى » . بل إن القصر حاول مساعدة المتهمين فى القضية عن طريق خطف وثائقها بما فيها اعترافات المتهمين ، وذلك أثناء نقلها من مكاتب النيابة العامة الى مبنى المحكمة ، وبرغم أن المحاولة فشلت فإنه من الواضح - طبقاً لـ « محمد ابراهيم كامل » - أن « أنور السادات » فى السجن كان يعرف بترتيبات هذه المحاولة لخطف وثائق القضية مسبقاً(١) .

وعندما أُطلق سراح « السادات » من السجن بعد تبرئته ، استطاع بشكل ما أن يعثر على عمل فى مجلة أسبوعية مصوّرة هى مجلة « المصور » ، ونشر فيها حلقات مسلسلة من مذكراته عن أيام السجن ، طبعت فيما بعد على شكل كتاب ، لكن الرئيس « السادات » مرة أخرى صادر ما كان باقياً منها فى السوق من نسخ بعد توليه الرئاسة(٢) . إن صفحات هذا الكتاب الذى صدر بعنوان « ٣٠ شهراً فى السجن » بقلم « أنور السادات » تُلقى أضواء بالغة الأهمية على شخصية « أنور السادات » ، ولذلك فإن النصوص الحرفية لأجزاء من هذه المذكرات تساوى الرجوع اليها بطريقة مفصّلة بعض الشيء .

□ الجمعة ١٨ يناير ١٩٤٦ :

دخلت أمس سجن الأجانب بعد منتصف الليل بعد أن عدت من سراى النيابة ، ها هو ذا سجن الأجانب يضمنى ثانية بعد أن كنت قد نسيته تماماً ، إذ أن آخر ذكريات لى فيه انتقلت الى ركن بعيد من ذاكرتى ، ولكننى أرانى الآن استعيدها كما لو كانت بالأمس ، فها هى ذى الغرفة رقم ٢٨ التى كان يسكنها أربعتنا (فى قضية التجسس لحساب الألمان) .

□ الأحد ٢٠ يناير ١٩٤٦ :

مضى علىّ الآن ثلاثة أيام وأنا أنام ببدلتى ، فقد نقلونى الى هنا مساء الخميس السابق بدون أن يحضروا ملابسى وحاجاتى من سجن مصر حيث كنت ، هذا بالرغم أننى شكوت شفوياً ثلاث مرات فى الأيام السابقة مأمور السجن . إننى ألاحظ تغيراً شديداً فى معاملة المأمور لى بالنسبة للمعاملة التى لقيتها منه فى المرة السابقة ، وهو يحيلنى دائما على

---

(١) مذكرات محمد إبراهيم كامل عن القصة الحقيقية لكامب دافيد ص ٨ من المخطوطة الأصلية للكتاب .

(٢) أمر الرئيس السادات بعد وصوله للسلطة بسحب كل كتبه السابقة من الأسواق وهى « ثلاثين شهرا فى السجن » ثم « ثورة على النيل » أو « قصة الثورة كاملة » ثم « صفحات مجهولة » ثم « يا ولدى هذا عمك جمال » .

البكباشى « إمام »[١] الذى أخفقت فى محاولة الاتصال به . لذلك كتبت خطاباً شديد اللهجة الى النائب العام فى شأن هذا الاهمال وتركى بدون ملابسى أو حتى صابونة لأغتسل . وقد سبب لى النوم بالبدلة التهاباً شديداً فى فخذى جعلنى أهرش كما لو كنت أجرب .

□ الاثنين ٢١ يناير ١٩٤٦ :

يظهر أن خطابى للنائب العام أحدث أثراً ، فقد أحضر لى مأمور السجن ملابسى ، وكذا أحضر الصابون ، وقد طلبت حمّاماً ساخناً فأذن لى المأمور بذلك ، واستمتعت باستلقاءة بديعة داخل البيجاما والبطاطين .

□ ٣٠ يناير ١٩٤٦ :

فى الساعة الثالثة من صباح اليوم مشهد مسرحى رائع ، فقد استيقظت فى الساعة الثانية صباحاً على صرير فتح القفل ودفع المزلاج بشدة للخلف ، ثم دخل الضابط « الجزار » وطلب الىّ أن ألبس لأننى مطلوب للتحقيق . فقمت من تحت البطاطين ولبست بدلتى وجلست على السرير لأنتظر ما يقرب من ساعة فى جو هو الثلج تماماً ، ثم عاد « الجزار » وقادنى الى الطرقة الخارجية حيث وجدت ثلاثة شبان ينتفضون من شدة البرد مثلى ، وكان أول أثر انطبع فى ذهنى عند رؤيتهم هو أنهم طلاب فى الابتدائى أو على الأكثر فى أوائل الثانوى . وأمرت ان أقف مع هؤلاء الأولاد ولكن بعيداً قليلاً بحيث وقف « الجزار » و « توفيق السعيد »[٢] بينى وبينهم ، وظللنا صامتين فترة ولّدت فى نفسى - بالاشتراك مع سكون الليل وبرد الساعة الشديد - رهبة هى مزيج من الخوف والقلق ، وأردت أن أحوّل فكرى عن هذه الرهبة ، فتوجهت بالحديث الى « توفيق السعيد » أسأله عن أخيه وهو زميل لى بالجيش ، ولكنه رد بخشونة طالباً الىّ السكوت لأن « البك وكيل النيابة » فى الطريق ، فزادت هذه المعاملة من اضطرابى ، وصمت فترة قد تكون قصيرة ولكن خيّل الىّ أنها أيام ، ثم خرج الينا وكيل النيابة ونحن فى موقفنا هذا ، ورأيته أول مارأيته يزيح ستارة الغرفة رقم ٢ الخضراء ويقف قليلاً حيث انعكس عليه ضوء الغرفة ، ثم تقدم الينا فى خطوات ثقيلة وبدأ بالثلاثة الصغار فتفرس فى وجوههم ، ثم أتى الىّ فتفرس فى وجهى ،

---

(١) يقصد البكباشى « محمد إمام إبراهيم » الذى كان نائبا لمدير البوليس السياسى المعروف وقتها باسم « القلم السياسى » .
(٢) الضابطان محمد الجزار وتوفيق السعيد من أشهر ضباط البوليس السياسى فى ذلك الوقت .

وفى لهجة عميقة سألنا من منكم يعرف الآخر ؟ فتعرف أحد الشبان الثلاثة على الاثنين الباقيين وهو ينتفض ، ولم يتعرف علىّ أحد ، ثم كرر هذا الأمر ثانية مشيراً إلىّ بشكل ذكّرنى « بأبى حجاج » (يوسف وهبى) وهو يمثل رجل الساعة فى مسرح برنتانيا ، ولكن لم يتعرف علىّ أحد فأمر بإعادتى إلى غرفتى حيث لم أنم إلى الصباح .

□ ٣١ يناير ١٩٤٦ :

آمنت بالله . . نار الحاكم العسكرى ولا جنة النيابة . تكرر نفس المشهد التمثيلى فى الساعات الأولى من صباح اليوم ولكن بثلاثة وجوه جديدة ، بدأت أشعر بتعب وارتباك عصبى شديد ، لذلك أرسلت للنائب العام تلغرافاً استنجد به وأطلب مقابلته بحضور محامى .

□ ٤ فبراير ١٩٤٦ :

« ليلى الهندية(١) تحب السجين رقم ١٩ » ، هذه هى العبارة التى يرددها السجن كله . قالتها لى سنيّة الفراشة والسجانة والعسكرى السجان ، بل أكثر من هذا تقدمت ليلى الى المأمور بطلب إعطاء السجين رقم ١٩ فسحة أطول لكى تتمتع بالتحدث اليه ومناجاته . وقد دفعنى الفضول لرؤ ية هذا الحبّوب ، وبكل عناء تمكنت من أن أراه لمدة نصف دقيقة على الأكثر ، فوجدته يستحق إعجاب ليلى فعلاً إذ كان شاباً أشقر ذا أنف رومانى وشعر أصفر وتقاطيع متناسقة فى رجولة ، وقد علمت فيما بعد أنه يدعى محمد ابراهيم كامل .

□ ٨ فبراير ١٩٤٦ :

حدث أن خرجت من غرفتى الى دورة المياه فوجدت عسكرى المراسلة يدخل الغرفة رقم ١ ومعه لفة كباب وكفتة اخترقت رائحتها أحشائى . ولما سألت قيل لى إن المتهم الأول فى هذه الغرفة هو وستة آخرون وإنهم يأكلون مايشاؤ ون ، فثرت ولم أدخل الغرفة الا عندما حضر المأمور ، وكان قد تعيّن مأمور مصرى فى هذه الفترة ، فتكلمت معه بغلظة هى رد فعل الجوع ، كان من نتيجتها أن سمح لى بعد جهد بأكلة من « الشيمى » على حسابى ، ولا أزال أحس بحلاوة هذه الأكلة إلى الآن .

□ ١٤ فبراير ١٩٤٦ :

ليس فى الامكان أبدع مما كان ، فقد استيقظت اليوم على صوت حنون يغنى

(١) كان سجن الاجانب فى ذلك الوقت يخصص جزءا منه للسجينات من الأجانب .

كليوباترا وآهاتها - إنها ليلى فى الغرفة المجاورة . لقد امتزجت البراءة مع رقة الأنوثة فى إخراج هذا النغم الساحر حتى خيّل إلىّ أنه ليس صوت بشر . إننى أعشق الموسيقى بكل جوارحى ، وأكثر من ذلك فهى تضفى على هذا الجو الرهيب لوناً خفيفاً طلياً من الجمال الذى يرتفع بالنفس الى آفاق الروح فينسى الانسان الزمان والمكان والأشياء ، استغفرك اللهم وأحمدك حتى ترضى .

□ ١٧ فبراير ١٩٤٦ :

طلعت علينا جريدة المقطم وفيها خبر نقل كيلرن من مصر ، ولما كنت أبغض هذا المخلوق الذى أدمى كرامة مصر كلها ، فقد صممت على أن أحتفل بهذه المناسبة بقدر ما اتمكن ، وأرسلت فى شراء دستة جاتوه ووزعتها على ليلى والسجانات والسجان والفرّاشة ، واستبقيت لنفسى ثلاث قطع أحتفل بأكلها على فنجان شاى المساء .

□ أول يوليو ١٩٤٦ :

اجتمعنا اليوم نحن المتهمين فى قضية أمين عثمان لأول مرة لنتعارف .

□ ٣ يوليو ١٩٤٦ :

تقابلنا اليوم ثانية وناقشنا الحال وانتهينا الى القرارات الآتية :

١ - يصير توزيع جميع الأطايب (الحلويات وماشابهها) التى تأتى لأحد المتهمين ، على الجميع .

٢ - على أولاد الناس الطيبين الذين يأتيهم طعام من منازلهم أن يشركوا أولئك الذين يأتيهم طعام المتعهد (متعهد توريد الطعام للسجن) فى الأكل معهم لأن طعام المتعهد ردىء وليس فيه التشويق الكافى ، إذ أن الأكل هو المتعة الرئيسية أثناء النهار .

٣ - التفاهم مع إدارة السجن للسماح لنا بشطرنج وكوتشينة وكذلك بالتدخين .

٤ - على كل من يرى امرأة جميلة فى شباك سجن النساء أن يخطر الباقين لمشاهدتها أثناء الطابور ، والغزل ممنوع ويكتفى بالمشاهدة أو المصمصة فقط .

٥ - إصدار مجلتين أسبوعتين تتضمنان الحوادث العامة والتعليق عليها ، ونقد المتهمين أنفسهم ، والتعليق على مايدور من حوادث فى السجن ، هذا بخلاف أى مواد أخرى يتفنن فى اضافتها وابتكارها رئيسا تحرير المجلتين ، وقد عهدنا الى هيئة منا أن تتولى تنفيذ هذه القرارات .

□ ١٠ يوليو ١٩٤٦ :

ما أجمل الحركة بعد السكون ، المكان هنا يطن كأنه خلية نحل ، فبينما أخذ المتهمون فى استحضار الكتب والمؤلفات والروايات ، نجد رئيسى تحرير المجلتين المزمع إصدارهما يتقدمان خطوات كثيرة فى الاستعداد ، وقد أخذ كل منهما يتفنن فى اختيار الأقلام الملونة والورق .

□ أغسطس ١٩٤٦ :

اللهم انقذنا من الصحافة والصحفيين ! أصبحنا ولا همّ لنا الا فض إشكال الجريدتين ، ويظهر أن حمّى السبق الصحفى ستفسد علينا معيشتنا !

□ أغسطس ١٩٤٦ :

استيقظنا اليوم لنرى فى غرفة كل منا اعلاناً صادراً من تحرير « الهنكرة والمنكرة » - وهو الاسم الذى اختير لاحدى المجلتين - وكان الاعلان يحوى أقذع الشتائم ، ويتهم محررى الجريدة الأخرى بأنهم مأجورون ، يتقابلون مع إدارة السجن .

□ سبتمبر ١٩٤٦ :

قاتل الله البروباجندا ! اليوم نظمت هيئة تحرير المجلة موكباً مرّ فى طرقة السجن ، وكان أحد أفراده يعزف على مندولين مصنوع من « أستك الكلسونات » ومشدود على علبة فواكة فارغة ، وكان آخر يحمل طبلة مصنوعة من ورق مشدود على صحن المياه المنصرف لنا ، وسار الموكب والمسجونون يصفقون ويهللون .

□□□

وفى فبراير سنة ١٩٤٨ ، وعندما بدت حرب فلسطين على الأبواب كان « أنور السادات » مازال فى سجن الأجانب منهمكاً فى مشروع جديد من نوع المشروعات المحببة الى قلبه . كان المشروع انتاج رواية تمثيلية يكون المسجونون فيها هم الممثلون والمتفرجون . وكان « أنور السادات » نشيطاً فى الكتابة والاخراج والتمثيل . كان مسرح الرواية هو قصر الخليفة « هارون الرشيد » ، وأخذ « السادات » لنفسه دور « هارون الرشيد » ، كما أن « حسين توفيق » أخذ دور سيّاف الخليفة « مسرور » ، كما ان آخر من المتهمين أخذ دور رئيس وفد قادم من بلاد الروم الى بلاط « هارون الرشيد » يحمل رسالة الى الرشيد من امبراطور بيزنطة ، وربما يكون من الطريف نقل وصف « أنور السادات »

نفسه للمشهد الرئيسى فى التمثيلية ، ليس فقط لمجرد التسجيل ، ولكن لأن هذا المشهد له أهمية خاصة إذ أنه يكاد يكون إيماءة مستقبلية لأشياء أخرى سوف تجىء بها الأيام .

يقول « أنور السادات » بالنص[1] :

« تبدأ السهرة بأن يشير الخليفة (أنور السادات نفسه) إلى القهرمانة لتدير العزف والغناء ، فيرتفع صوتها هى وفتيات الكورس فى توشيح جميل :

بالذى أسكر من خمر اللما   كل مسجون أسيف وحبا
والذى أجرى دموعى عندما   أخرج (. . .) والظلم سوا

ويطرب الخليفة فيستعيد النغم مثّنى وثلاث ، ويطرب الحضور فيندفع الجميع فى جو كله طرب وحبور . . ثم يهدأ الجو ، ويشير الخليفة الى القهرمانة لتغنى أحدث ألحان الموصلى قائلاً فى نشوة : « اطربينا ياقهرمانة وابعثى فى الجو أشهى الألحان ، ولتغن القيان وليحرق البخور فى أرجاء المكان » .

فتنحنى القهرمانة أدباً وخضوعاً ، وفى حنان ورقة يرتفع الغناء فيعم الأرجاء :

جانا الخليفة جانا   والسعد أهه ويّانا
فى مجلسه حيانا   وبخمرته سقانا

وتأخذ القهرمانة والقيان فى ترديد النغم على مختلف الألحان ، ويأخذ الطرب بمجامع الخليفة فلا يتمالك من ان يندفع ويرد على القيان :

أنا جيت لكم والله ياولاد   أنا أحبكم أوى أوى ياولاد
أنا جيت لكم أنا جيت   دا الاتهام لخبيط ! !

وترتفع فى الجو النشوة ، ويتمايل الخليفة يمنة ويسرة ، ويعم السرور ويعبق البخور ، وهنا يدخل كبير الحجّاب مستأذناً فى دخول وفد الفرنجة ليقدم الهدايا للخليفة ، فيأذن ويدخل رئيس الوفد والمجلس كله وقار وسكون ، والخليفة معمّم بعمامة الخلافة الشاهية ، ويقدم رئيس الوفد للخليفة هداياه النفيسة ، ثم يطلب باسم عاهل الروم عقد معاهدة تحالف وإخاء ، فيقف السيّاف (حسين توفيق) معارضاً لهذه المعاهدة ، و « يزوم » الحضور ويزمجرون ويطلبون الى الخليفة ألا يتعاون مع الأجانب الذين لايحفظون العهود ولا

---

(١) ص ٤٥ من كتاب « ٣٠ شهرا فى السجن » .

يحترمون الحدود ، ويدير الخليفة المناقشة فى هدوء ، ولكن يندفع السيّاف طالباً السماح له بقطع رقبة رئيس وفد الفرنجة ، ثم يعود الوقار الى المجلس ثانية ويهدىء الخليفة من روع القوم ويؤكد أنه لايتعاون مع الأجانب[1] الا ندّاً لندّ على أساس احترام حدود الخلافة ، ويهدأ السيّاف ، وينصرف رئيس وفد الروم مودّعاً بالشتائم والسباب ، ثم يطلب الخليفة الى القهرمانة أحدث المواويل التى تبعث فى النفس الصبر والسلوان . ويطرب الخليفة ويستزيد ، وتنشد القيان وتعيد ، وتندفع الراقصة المغرية شهر زاد فى أحدث الرقصات على نغمات الموّال ، ويصيح الخليفة من فرط النشوة : « هدهدونى هدهدونى . . أطربونى أطربونى » ، ويردد الجميع كلمات الخليفة ويضج المكان بمختلف الألحان » .

ولم يلبث غرام « أنور السادات » بالاذاعة أن لحق بغرامه بالتمثيل ، فإذا هو يشارك فى إنشاء إذاعة داخل السجن ويحتفظ لنفسه فيها بفقرتين من البرنامج :

الساعة ـ ٦,٠ : حديث الأطفال ـ للمربى الفاضل « بابا أنور » .
الساعة ـ ١١,٠ : أغنية حديثة ـ للمجعّراتى المتسوّل محمد أنور السادات[2] .

□ □ □

وعندما خرج أنور السادات من السجن بعد انتهاء المحاكمة ببراءته ، وجد نفسه بلا عمل ، كان قد فصل من خدمة الجيش بعد اعتقاله الأول بتهمة التجسس لحساب الألمان ، وكانت علاقته بأسرته سيئة ، فإن والده الذى أدخله الكلية الحربية بتدخل ضابط طبيب فى الجيش البريطانى لم يكن بالطبع سعيداً بالعملية التى تورط فيها ابنه .

ولكن القصر كان يرعى شؤون الذين أثبتوا نفعهم لخدمة أغراضه ، وكان « حسن عزت » قد حصل على تمويل كاف لكى يبدأ عملاً فى مجال المقاولات . وصدرت له الاشارة من بعيد بأن يأخذ « أنور السادات » شريكاً معه . كان « حسن عزت » لا يزال على اتصاله بالدكتور « يوسف رشاد » وبـ « الحرس الحديدى » ، لكن القصر كان حريصاً على أن يبقى بعيداً ، وعلى أن تظل الأمور هادئة فى الوقت الحالى على الأقل .

ومع ذلك فإن علاقة « أنور السادات » بالقصر كانت معروفة للكثيرين ، وقد أدت إلى

---

(١) من الغريب انه بعد ثلاثة وثلاثين سنة كان بين الدوافع التى قدمها خالد الاسلامبولى فى تبرير إقدامه على اغتيال الرئيس أنور السادات ، هى تعاونه مع الكفار واليهود وعقد الصلح معهم .
(٢) نص حرفى من ص ٥٧ من كتاب الرئيس « السادات » بعنوان « ٣٠ شهرا فى السجن » .

حادثة ملفتة للنظر وقعت بعد الافراج عنه . ففى أحد الأيام من نهاية سنة ١٩٤٨ سعى الشيخ « حسن البنا » الى لقاء « أنور السادات » الذى كان يعمل فى المقاولات ـ لكى يطلب منه ترتيب لقاء بينه وبين الملك « فاروق » ، إن « أنور السادات » يروى بنفسه تفاصيل هذه الحادثة فى كتابه « صفحات مجهولة » وفى صراحة ملفتة تكشف عن كثير ، يقول « السادات » (ابتداء من ص ٩٩ من كتاب « صفحات مجهولة ») مايلى :

« تبسط معى حسن البنا بصورة لم تسبق له من قبل . فرغم كل الصلات التى قامت بينى وبينه كنت أشعر دائماً انه يقول شيئاً ويخفى فى نفسه أشياء ، ولكنه فى تلك المرة تبسط كثيراً وشرح كثيراً وأفاض كثيراً ، ثم كلفنى بأمر .

شرح لى حسن البنا متاعبه التى تأتيه من ناحيتين : ناحية الملك ، وناحية الأجانب . وقال لى إن الملك قد بدأ يشعر شعوراً قوياً بخطورة دعوة الاخوان لما كان يسمعه من أن دعوتهم تقوم على أن يكون الملك بالمبايعة لا بالوراثة . وقال لى إن الملك يدبر أمره ليبطش بهذه الحركة ، وانه يخشى أن يضرب الملك ضربته والحركة لم تبلغ بعد أوج قوتها . وكانت هذه أول مرة يفصح فيها حسن البنا عن شعوره بعدم وصول دعوته الى ذروة القوة والمناعة ، فقد كان دائماً يعطى سامعه صورة للجماعة أشبه بصورة العملاق الذى لايقهر ولا يخشى عليه . واستطرد بعد ذلك الى ذكر طرف آخر من متاعبه ، وكان هذا الطرف هو موقف الأجانب من الدعوة ، فقد بدأ يشعر بأن الأجانب أيضاً يرهبون دعوته ، ويعتقدون انها اذ تقوم على وجوب الأخذ بشريعة الإسلام ، ستتعرض حتى لأعمالهم وأموالهم وحرياتهم الممنوحة لهم بمقتضى القانون السائد والدستور .

وقال لى إن هذه النظرة الموحدة لدعوته من جانب الملك ومن جانب الأجانب تجعل الدعوة فى خطر جسيم . فما أيسر أن تتحول هذه النظرة الموحّدة الى تحالف عملى للقضاء على الدعوة وعلى الجماعة التى تدعو اليها ، ويومئذ لايعرف من أين تصوّب اليه الضربات !

واستمعت اليه ، منصتا ومناقشاً ، ثم رأيته يطرق فجأة يستجمع كلمات معينة يريد ان يبدأ بها حديثاً جديداً ، وبدأ حديثه الجديد .

قال لى إنه يريد أن يضع حداً لهذه المتاعب ، وأنه يعتقد أن الأجانب يمكن ان يطمئنوا الى الدعوة لو اطمأن اليها الملك . ونظر فى عينى طويلاً وهو يقول :

« أنا أستطيع ان أكسب طمأنينة الملك لو تقابلت معه » .

وكان وجهه ينبىء فعلاً عن الثقة الكبيرة التى تملأ نفسه بقدرته على كسب طمأنينة الملك . وظهرت هذه الثقة أكثر وأكثر وهو يصف لى كيف يستطيع أن يزيل من نفس الملك جميع الأوهام والشكوك لو تيسرت له مقابلته مرة واحدة . ثم أوضح لى أنه لايريد أن يبدأ مع الملك سياسة وفاق أو تعاون ، ولكنه يريد أن يشيع جواً من الطمأنينة فى نفس الملك يجنّب فيه سفينة الاخوان أية عقبات تعترض الطريق ، وقصد البنّا ـ رحمه الله ـ الى هدفه بعد ذلك مباشرة ، فقال لى : « أنت تعرف يوسف رشاد » ؟

قلت له :

« نعم أعرفه ، وبينى وبينه صداقة كبيرة ومودة » .

فقال :

« ويوسف اليوم ذو حظوة ، فلو استطعت أن تشرح له هدفى وأن تفهمه أنى لست خطراً على الملك ولا أريد أن أكون خطراً ، لأمكنه إقناع الملك بمقابلتى » .

وأجبته أنا :

« أحاول » !

وذهبت الى يوسف رشاد وأبلغته رسالة حسن البنا فناقشنى فيها ثم وافق أن يلعب هذا الدور . وعندما رأيت يوسف رشاد بعد ذلك قال لى : « لقد فاتحت الملك فى هذا الأمر فى محادثة تليفونية بينى وبينه ، واذا به يقطع حديثى ويوجهه وجهة أخرى » .

وعاودت الالحاح على يوسف رشاد بعد ذلك ، وفى هذه المرة استطاع يوسف أن يحصل على اذن من الملك بأن يقابل هو أولاً حسن البنّا ويستمع اليه ، وينقل حديثه الى الملك ليرى إن كان يقابله .

وكدنا نحدد موعد المقابلة بين حسن البنا ويوسف رشاد ، وفى أحد الأيام كنت فى منزل يوسف رشاد فدق جرس التليفون وكان الملك هو المتكلم ، واستمع يوسف لحظات قصيرة ، ثم قال « حاضر » . وانتهت المكالمة ، ونظر إلىّ يوسف وقال لى : « إن الملك يقول : الغ كل ماقلته لك بشأن حسن البنا » .

ويئست أنا من المحاولة ، وأبلغت حسن البنا يأسى » .

وهكذا لم تفلح وساطة « أنور السادات » في ترتيب لقاء بين « حسن البنا » وبين

الملك . وظلت شكوك القصر تزداد وتزداد فى الشيخ « حسن البنا » حتى كان اغتياله بعد أشهر قليلة من هذه الوساطة[1] .

□ □ □

وفى أواخر سنة ١٩٤٨ ـ وكان الجيش المصرى يحارب على كل الجبهات فى فلسطين ـ كان « أنور السادات » لا يزال شريكاً لـ « حسن عزت » فى شركة مقاولات صغيرة ، وكان نشاط الشركة يمتد أحياناً الى السويس . وفى يوم من الأيام ، وبينما كان « أنور السادات » يصحب « حسن عزت » فى زيارة الى السويس ، عرجا على بيت بعض أقارب « حسن عزت » فى المدينة ، وهنالك التقى « أنور السادات » بفتاة جميلة مليئة بالحيوية ، فى السادسة عشرة من عمرها ، هى « جيهان صفوت رؤوف » ، كانت قد رأت صور « أنور السادات » فى الصحف يوماً بعد يوم أثناء وقائع محاكمة المتهمين باغتيال « أمين عثمان » ، والآن فإنها التقت وجهاً لوجه بواحد من هؤلاء « الأبطال » الذين كانت ترى صورهم فى الصحف . كان ذلك مبعث إعجابها به . وأما هو فقد وقع على الفور فى غرامها . كان والدها « صفوت رؤوف » موظفاً فى وزارة الصحة وكان متزوجاً من سيدة مالطية اسمها « جلاديس »[2] ، والحقيقة أن « جيهان » لم تعجب « أنور السادات » لأنها فتاة جميلة فقط ، وإنما كان أشد ما أعجبه فيها أنها ناصعة البياض .

من سوء الحظ ـ وبدون ما داع حقيقى ـ أن اللون كان لايزال عقدة تتملكه .

وتقدم « أنور السادات » لخطبة « جيهان » ، كان هناك تردد أوّلى على أساس انه كان متزوجا من قبل ، والى جانب سابقة الزواج فقد كانت هناك مشكلة أخرى ، تلك هى أن عمله فى المقاولات بدا وكأنه لايعطى ضماناً كافياً للمستقبل .

---

(١) أثبت تحقيق رسمى جرى بعد الثورة أن اغتيال الشيخ « حسن البنا » تم بعلم القصر وبأمر صادر من رئيس الوزراء فى ذلك الوقت « إبراهيم عبد الهادى » إلى اللواء « محمد وصفى » قائد حرس الوزارات . وكانت تهمة الأمر باغتيال « حسن البنا » بين التهم التى وجهت إلى « إبراهيم عبد الهادى » أمام محكمة الثورة وكان بين أعضائها القائمقام « أنور السادات » الذى أصبح عضوا فى مجلس قيادة الثورة . وكان حكمها على « إبراهيم عبد الهادى » بالاعدام ، ثم خفف الحكم فيما بعد إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

(٢) عندما أصبح « أنور السادات » رئيسا للجمهورية فلقد تصورت « جيهان السادات » ـ من معلومات متناثرة سمعتها ـ أن أمها تنتمى إلى عائلة انجليزية من « شفيلد » . وعندما قامت مرة بزيارة انجلترا فان عملية بحث واسعة النطاق جرت للبحث عن أصول عائلة « جلاديس » ، ولم يعثر لها على أثر هناك .

لم تكن سابقة الزواج مشكلة ، فقد قال « أنور السادات » إنه شرع فعلاً فى إجراءات الطلاق من زوجته الأولى قبل لقائه بـ « جيهان » . وأما عن العقبة الثانية (العمل فى المقاولات) فقد ألمح « أنور السادات » للأسرة أنه يستطيع العودة الى القوات المسلحة ، وإنه سوف يسعى لتحقيق ذلك .

وكان « أنور السادات » على استعداد لدفع مهر الزواج ، وقد قال إنه أخذ من « حسن عزت » ثمانين جنيهاً ذهبياً تمثل جزءا من نصيبه فى عملية قام بها . ومن المحتمل أن يكون ذلك صحيحاً ، كما أنه من المحتمل ألا يكون . وعلى أى حال ، **فإن كشف حساب وجد بعد ذلك فى مكتب « يوسف رشاد » فى القصر ظهر فيه أن « يوسف رشاد » قدم لـ « أنور السادات » مبلغ ألف جنيه لكى يؤسس بيتاً ويشترى سيارة ويبدأ حياة جديدة .**

□

وتشير ظواهر الوقائع الى أن السادات ترك عمله فى تلك الفترة مع « حسن عزت » ، ثم ذهب فقضى إجازة فى حلوان ، ثم ظهر فى وظيفة فى إحدى الدور الصحفية (دار الهلال) . لكن الالحاح عليه لكى يجد طريقة يعود بها الى الجيش كان لايزال مستمراً من جانب أسرة عروسه الجديدة . ويتصل « أنور السادات » بـ « يوسف رشاد » مكرراً الالحاح عليه بتسهيل عودته الى الجيش خصوصاً وأنه حتى من الناحية الشكلية فإن القضاء برّأه فى قضية مقتل « أمين عثمان » . وبدأ « يوسف رشاد » يمهد الجو ، ثم أعطى نصيحته الى « أنور السادات » . وبناء على هذه النصيحة ـ وكما تقول رواية موثوق بها ـ **فإن « السادات » ألقى بنفسه أمام الملك حينما كان يؤدى صلاة الجمعة ذات يوم فى مسجد « الحسين » فى القاهرة ، ولقد قبّل يد الملك وطلب منه الصفح عن أى خطأ قد يكون ارتكبه ؛ وأجاب الملك بهزّة من رأسه ، وانتهى المشهد الغريب فى مسجد « الحسين » .**

وفى اليوم التالى اتصل « يوسف رشاد » بـ « أنور السادات » وطلب منه أن يذهب لمقابلة الفريق « محمد حيدر » وزير الحربية . وذهب « أنور السادات » الى مكتب « حيدر » باشا الذى استقبله وقال له (طبقاً لرواية أحد أفراد مكتبه فى ذلك الوقت) : « أنت ولد مجرم وتاريخك أسود » . قالها « حيدر » باشا بمزيج من المزح والجد ، وحاول « أنور السادات » أن يشرح ، ولكن « حيدر » باشا استوقفه قائلاً له : « لا داعى للكلام » . ثم التفت الى مدير مكتبه وقال له : « هذا الولد يعود إلى الجيش اليوم » .

وهكذا فانه فى يوم ١٥ يناير ١٩٥٠ عاد « أنور السادات »مرة أخرى الى سلك ضباط

الجيش المصرى . كان قد تزوج بـ « جيهان » وكانا قد وجدا مسكنا بحى « المنيل » فى القاهرة . لكن ادارة الجيش وجدت أنه ربما كان من الأفضل أن لايبقى ضابط تختلف الآراء فيه مثله فى القاهرة . وهكذا فقد أرسل للخدمة فى « رفح » على حدود سيناء الشمالية

□

وفى مقر الفرقة الأولى للمشاة فى رفح رأيت « أنور السادات » وقضيت يوماً كاملاً معه. كنت فى ذلك الوقت قد فرغت من تغطية حرب فلسطين كصحفى ، وكنت دائم العودة الى مسارح العمليات ، وكنت أحرص على زيارة قطاع غزة مرة كل سنة على الأقل ، مهما كانت شواغلى فى مهام أخرى . وكان أن التقيت بـ« أنور السادات » فى إحدى هذه المرات . لم تكن هذه أول مرة نلتقى فيها ، فقد وجدته ذات مساء فى بيت « يوسف رشاد » المطل على النيل فى الجيزة . كنت هناك ضيفاً على العشاء مع آخرين ، وذهبت مبكراً بعض الشىء حتى أسمع من « يوسف رشاد » بعض مايجرى ، وعندما دخلت وجدته جالساً مع شخص عرفت ملامحه على الفور من متابعة وقائع محاكمة قتلة « أمين عثمان » . ومع ذلك فإن « يوسف رشاد » قدمه لى باسمه وتبادلنا حديثاً عابراً ، ثم استأذن هو وانصرف .

ربما من أثر هذا اللقاء العابر قبلها فى بيت « يوسف رشاد » فإن « أنور السادات » أقبل علىّ بحرارة عندما لمحنى فى مقر قيادة الفرقة الأولى للمشاة برفح عائداً من قطاع غزة . لم يتركنى طول اليوم ، وأصر على دعوتى للغداء فى بيته . كان يعيش وحده بين رفح والعريش ، فقد بقيت زوجته فى القاهرة . ثم اكتشفت ان الهدف من إلحاحه على صحبتى هو انه أراد أن يعرض علىّ كتاباته لأرى ما اذا كان يمكن نشر بعضها فى مجلة « آخر ساعة » التى كنت أرأس تحريرها فى ذلك الوقت .

كانت الكتابات التى قدمها الىّ فى ذلك اليوم مجموعة من القصص القصيرة تملأ دفتراً كبيراً مكتوبة كلها بخطه . كذلك قدم لى رواية طويلة تملأ وحدها كراسة بأسرها عنوانها « أمير الجزيرة » ، وكانت - كما قال لى - تروى قصة أمير شاب يحيطه رجال تقدمت بهم السن وفقدوا صلتهم بالعصر . وكانوا يحاولون ان يحجبوا عنه شباباً يحلمون بأن يستطيع أميرهم ان يجد طريقه خارجاً من حصارهم . وأخذت القصص معى الى القاهرة ، وافترقنا ، وإن أحسست على أى حال أن « أنور السادات » ليس سعيداً بهذا البعد على خط الحدود . كانت تلك بالتأكيد فترة حيرة فى حياته . وبدا لى أنه لم يكن يعرض انتاجه

الأدبى فقط على الآخرين ، وإنما كان يتحرق شوقاً لكى يعرض نفسه كلها على من قد يهمه الأمر .

ونعرف الآن أن « جمال عبد الناصر » ضم « أنور السادات » الى حركة « الضباط الأحرار » سنة ١٩٥١ . ولقد ثار ـ ولا يزال يثور حتى الآن ـ جدل طويل عن السبب أو الأسباب التى جعلت « عبد الناصر » يضم « أنور السادات » الى تنظيمه السرى الذى كان يستعد للقيام بثورة يقلب فيها نظام الحكم من أساسه .

الفصل الرابع

فى ظل عبدالناصر

فى أواخر سنة ١٩٥١ أصبح « أنور السادات » عضواً فى تنظيم « الضباط الأحرار » . وقد كان كل أعضاء اللجنة التأسيسية للتنظيم ـ وقد أصبح فيما بعد مجلس قيادة الثورة ـ يعارضون انضمامه باستثناء « جمال عبد الناصر » . كانوا يعرفون السجل بطبيعة الحال ، ابتداء من مغامرته فى خدمة المخابرات العسكرية الألمانية الى مشاركته فى « الحرس الحديدى » ، والدور الذى قام به فى اغتيال « أمين عثمان » ومحاولات اغتيال « مصطفى النحاس » ، كما انهم قد سمعوا رواية تقبيله ليد « الملك فاروق » فى جامع « الحسين » . وكان « جمال عبد الناصر » يعرف يقينا كل هذه الوقائع ، وتختلف الآراء وتتعدد الاجتهادات حول السبب الذى من أجله قام « عبد الناصر » بضم « السادات » الى تنظيم « الضباط الأحرار » رغم معارضة الآخرين بدون استثناء .

هناك من يرون أنه أراد عن طريقه أن يعرف أخبار القصر ـ صلته بـ « يوسف رشاد » ـ وقد ألمح « أنور السادات » نفسه الى هذا حين تحدث عن الخدمات التى أداها للثورة قبل قيامها . لكن المشكلة أن « أنور السادات » لم يكن خلال هذه الفترة (النصف الأخير من ١٩٥١ والنصف الأول من ١٩٥٢) فى القاهرة ، وإنما كان بعيداً فى رفح والعريش . ومن ناحية أخرى فإن القصر كان قد بدأ يغلق ملف « الحرس الحديدى » ويريد أن ينسى ، وينسى الناس ، كل شىء عنه بعد أن أصبح أمره معروفا فى دوائر عديدة ، الى درجة أن

« ارنست بيفين » وزير الخارجية البريطانية فى حزب العمال استدعى السفير المصرى فى لندن وقتها وهو « عبد الفتاح عمرو » وطلب منه أن يسافر الى القاهرة ليبلغ الملك أنه لايليق بالجالس على عرش البلاد أن تكون لديه فرق لقتل خصومه وإرهابهم يسخر فيها بعض ضباط حرسه او جيشه . وأضيف الى ذلك ان بعضاً من ضباط « الحرس الحديدى » - وبالذات مجموعة الضابط « مصطفى كمال صدقى » - دخلوا فى مشاكل بينهم لأسباب شخصية ، وبدأت المعارك بينهم تصبح حديث الناس ، بل وموضوعاً لتحقيقات رسمية .

وهناك رأى يتصل بهذه النقطة وهو أن « عبد الناصر » وضع « أنور السادات » تحت الاختبار وتصور أنه يستطيع إعادة توجيهه واستغلاله فى معرفة تنظيم « الحرس الحديدى » لو فكر الملك فى استعماله ضد « الضباط الأحرار » إذا حدث وأحس بوجودهم ونشاطهم . وهناك من اعتقدوا أن دافع « عبد الناصر » الحقيقى هو أنه كان يستطيع أن يزوّد القصر بمعلومات خاطئة عند اللزوم عن « الضباط الأحرار » ، وأنه لهذا السبب كان يرى أن علاقات « أنور السادات » مع القصر لاينبغى تضييعها . لكن معظم زملاء « عبد الناصر » كانوا يخشون أن « أنور السادات » سوف يصبح على أرجح الاحتمالات عميلاً مزدوجاً .

واتذكر أننى سألت الرئيس « عبد الناصر » مرة عن هذا الموضوع ، وكان رده :

« إننى أردت ان أضع فى إطار الحركة كل هؤلاء الضباط الذين اقترن اسمهم بالعمل السياسى فى مصر ، وقد تصورت أن دخولهم الى دائرة « الضباط الأحرار » سوف يفتح صفحة جديدة فى تاريخهم ، كما أن سابق تجاربهم سوف تكون إضافة الى حصيلة التنظيم » .

ثم أردف الرئيس « عبد الناصر » بعد قليل قائلاً :

« ثم إننا كنا محتاجين إلى ضباط فى الاشارة . لقد كان موضوع التعامل مع شبكة التليفونات واللاسلكى فى الجيش وفى البلد من أهم العقد التى تواجهنا فى الإعداد لخطة الثورة » .

□

ولم تكن المشكلة ملحة على أى حال فى ذلك الوقت ، فلم يكن هناك مايمكن أن يقوم به « أنور السادات » فى رفح والعريش . وطوال النصف الثانى من سنة ١٩٥١ - أى منذ انضم - إلى نهاية السنة . فقد حضر اجتماعين من اجتماعات التنظيم . وكان الحظ حليفه فى الاجتماع الثانى . فقد ذهب للقاء « جمال عبد الناصر » أثناء زيارة له فى القاهرة وابلغه

أنه سمع من « يوسف رشاد » عن حركة تنقلات بين قادة القوات المسلحة . ووجد « عبد الناصر » أن هذه المعلومات قد تكون ذات أهمية بالنسبة للتنظيم ، وهكذا دعاه لحضور اجتماع للجنة التأسيسية العليا للحركة لكى يروى لأعضائها ما سمعه بنفسه ولكى يشتركوا معاً فى تقييم دلالاته . وهكذا وجد « أنور السادات » نفسه داخل اجتماعات أعلى مستوى فى القيادة . وطوال النصف الأول من سنة ١٩٥٢ حضر « أنور السادات » اجتماعين آخرين تصادف عقدهما أثناء وجوده باجازات فى القاهرة . وبعد ربع قرن من الزمان أعطى « أنور السادات » صورة جد مختلفة لصلاته بتنظيم « الضباط الأحرار » . فقد كتب فى صفحة ١٠١ من « البحث عن الذات » :

« كان عبد الناصر يهرع لرؤيتى حينما يعلم أننى وصلت فى إجازة الى القاهرة لكى يشكو الىّ ما يلقاه من المصاعب التى يخلقها له بعض أعضاء الحركة فى قيادة الضباط الأحرار . وليس من المبالغة أن أقول ، وأنا لا أتذكر حوادث تلك الفترة ، انه بين كل سبعة أيام قضيتها فى الأجازة فإننى قضيت خمساً منها مع عبد الناصر أحاول فيها أن أحل مشاكل التنظيم وأدرس بعناية مواقفه وتحركاته ، وكان جمال عبد الناصر يحترم تجربتى » .

ولم يكن « أنور السادات » هو مندوب حركة « الضباط الأحرار » فى رفح والعريش حيث كان يعيش ويعمل ، بل إن المندوبين المعتمدين فى هذه المنطقة للحركة كانا الأخوين « جمال سالم » فى الطيران و « صلاح سالم » فى قيادة الفرقة الأولى للمشاة . وفى الخطة الأساسية للثورة كان عبد الناصر يريد ضابطاً من سلاح الاشارة لكى يتولى مسؤولية قطع الاتصالات التليفونية أثناء تنفيذ المراحل الحساسة الأولى فى عملية قلب النظام الملكى فجر يوم ٢٣ يوليو . وفى مشروع الخطة الأصلى المكتوب بخطه حدد « جمال عبد الناصر » هذه المهمة ثم وضع أمامها اسم « أنور السادات » وأضاف بجانبه علامة استفهام بالقلم الأحمر . ولقد أخطر « السادات » بالموعد الأصلى الذى حدد للانقلاب ، وهو حوالى ٥ أغسطس . ولكن هذا الموعد جرى تقديمه بسبب التطورات السياسية المتلاحقة فى ذلك الوقت . وبعث « جمال عبد الناصر » بأحد أعضاء اللجنة التأسيسية العليا ، وهو « حسن ابراهيم » ، الى العريش ورفح لكى يخطر الأخوين « جمال » و « صلاح سالم » بالموعد الجديد . كذلك طلب « عبد الناصر » من « حسن ابراهيم » أن يخطر « أنور السادات » بضرورة حضوره الى القاهرة فى موعد أقصاه ٢٢ يوليو . وفى ذلك اليوم بالتحديد وصل « أنور السادات » بالقطار الى القاهرة وتوجه الى بيته ، ثم أخذ زوجته « جيهان » وذهب معها إلى إحدى دور السينما الصيفية بالمنيل .

كانت دور السينما الصيفية المفتوحة فى تلك الأيام تعرض ثلاثة أفلام متصلة فى برنامج واحد ، وقد حضر « أنور السادات » وزوجته كل العرض من أوله الى آخره[1] . وهناك من يدعون أن « أنور السادات » أثناء مشاهدته العرض السينمائى فى تلك الليلة دخل فى مشاجرة عنيفة مع واحد آخر من المشاهدين ، ثم رتب هؤلاء على ذلك أن « أنور السادات » كان يريد أن يجهز لنفسه دليل نفى يقطع بوجوده فى مكان آخر اذا انكشفت الأمور . وليس هناك دليل مادى مؤكد يعزز هذا الادعاء .

وبعد انتهاء العرض السينمائى ، عاد « أنور السادات » وزوجته الى شقتهما ، وكان ذلك فى الساعة الواحدة الا الربع من صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وهناك وجد مع بوّاب العمارة التى يسكنها رسالة مغلقة بخط « جمال عبد الناصر » يسأله فيها اين هو ، ثم يخطره بأن العملية « سيتم تنفيذها الليلة » . وارتدى « أنور السادات » زيه العسكرى واتجه الى ناحية العباسية حيث كان يعرف ان الهدف الأساسى ليلتها سوف يكون رئاسة أركان حرب الجيش . وفى الوقت الذى وصل فيه « السادات » كانت العملية كلها قد تمت بنجاح ، وكان الضباط الأحرار يسيطرون على قيادة الجيش فى القاهرة وعلى كل المواقع الحساسة فى العاصمة . ولقد منع الجنود « أنور السادات » من دخول رئاسة أركان حرب الجيش وبقى فى الخارج ينادى على « عبد الحكيم عامر » بعد أن كان قد سمع صوته من بعيد يلقى ببعض الأوامر ، وتعرّف « عبد الحكيم عامر » على صوت « السادات » وطلب أن يسمح له بدخول مقر القيادة .

□

واتذكر أننى رأيت « السادات » عندما دخل إلى مقر القيادة وكانت الساعة الثالثة صباحاً . كانت الحاجة الى قطع التليفونات قد انتهت ، وأصبحت التليفونات الآن فى خدمة الثورة الجديدة . وكان « السادات » يبدو مشدوهاً وهو يسمع من « عبد الحكيم عامر » بأن كل شىء قد تم تنفيذه بأقصى درجة من النجاح . واتذكر أنه قال إنه سوف ينزل إلى بدروم القيادة حيث « سويتش » التليفونات لكى يتأكد من حسن عمله . وكانت قيادة الثورة الجديدة

---

(١) عندما تقابل الرئيس أنور السادات مع الرئيس الأمريكى رونالد ريجان لأول مرة فى صيف سنة ١٩٨١ فى واشنطن ، قال لريجان إن أحد الأفلام التى شاهدها فى تلك الليلة كان من تمثيله . وليس هناك من يستطيع أن يقطع على وجه اليقين ما إذا كان ذلك صحيحا أم أنها « مجاملة اجتماعية » من أنور السادات لصديقه الجديد رونالد ريجان . وكان هذا هو الأساس لما قاله بعده رونالد ريجان وهو يرد على مجاملة السادات بمجاملة أخرى من عنده « وهكذا كان لى دور فى الثورة المصرية دون أن أعرف ! » .

فى ذلك الوقت تحاول الاتصال بالقيادة الفرعية فى منطقة قناة السويس وبقيادة الفرقة الأولى للمشاة فى رفح . وكان هناك بيان قد جرى إعداده يعلن نجاح الثورة . وكانت استوديوهات الاذاعة فى شارع الشريفين وكذلك مرسلاتها فى « أبو زعبل » قد تم احتلالها وتأمينها مما جعل الوقت مناسباً لاعلام الشعب المصرى والعالم بأن ثورة قامت فى مصر . وأمسك « جمال عبد الناصر » بنسخة من البيان المكتوب ونادى « أنور السادات » ، الذى كان قد صعد لتوه من البدروم : « أنور . . إن لديك صوتاً قوياً ، وأنت تجيد الالقاء ، فاذهب الآن إلى استوديو الاذاعة واقرأ هذا البيان » .

وانطلق « أنور السادات » لكى يذيع البيان فى الساعة السابعة صباحاً بالضبط طبقاً لتعليمات « جمال عبد الناصر » ، وقبل الساعة السابعة بقليل كان أحد أجهزة الراديو فى مقر القيادة مفتوحاً فى انتظار سماع صوت أنور السادات وهو يلقى البيان ، لكن صوته تأخر عشرين دقيقة . فعندما وصل الى استوديوهات الشريفين كان مقرىء القرآن فى الصباح قد بدأ قراءته ، وقال « أنور السادات » حينما عاد بعد ذلك إلى مبنى القيادة انه اضطر أن ينتظر حتى فرغ المقرىء من قراءة القرآن فأذاع البيان .

□

وفى صباح يوم ٢٣ يوليو قام « أنور السادات » بمهمة أخرى . فقد قدم « نجيب الهلالى » باشا ، رئيس الوزراء وقتها ، استقالته للملك بعد إذاعة بيان قيام الثورة ، وتوجه الى القصر الملكى لينصح الملك « بقبول مطالب الضباط وأن لايكرر مأساة عمه توفيق مع ضباط الثورة العرابية » . وكان قرار مجلس قيادة الثورة بضرورة تشكيل وزارة جديدة يكلف برئاستها « على ماهر » . وكان لابد من رسول إلى « على ماهر » فى بيته ليستطلع رأيه . وتطوّع « أنور السادات » لهذه المهمة قائلا إنه يستطيع أن يعرف بيت « على ماهر » . وهكذا ذهب مصطحباً معه صحفياً من الذين توافدوا فى الصباح على مركز القيادة قال لـ « السادات » إنه يعرف بيت « على ماهر » فى الجيزة .

وبعد يومين كلف « أنور السادات » بمهمة أخرى فى الاسكندرية حيث كان الملك « فاروق » يقضى كالعادة شهور الصيف . كان يحمل معه نص الإنذار الذى وجهه الجيش الى الملك بالتنازل عن العرش . ومنذ الساعات الأولى للثورة كان « زكريا محيى الدين » هو المكلف بقيادة العملية العسكرية فى الاسكندرية ، وكان « جمال سالم » هو الذى يتولى الناحية السياسية . وكان هناك خلاف فى مجلس قيادة الثورة الجديد حول طريقة التعامل مع

الملك . فبينما كان « جمال سالم » ـ ومعه بعض الأعضاء ـ يرى ـ ضرورة محاكمة الملك وإعدامه ، فإن « جمال عبد الناصر » يقول ضاحكاً : « إذا كنا قد قررنا إعدامه فلماذا نحاكمه ؟ واذا قررنا أن نحاكمه فكم من الوقت يستغرقه ذلك ، بينما الثورة تواجه مهام تغيير ولا تستطيع الانتظار » . وكان رأيه باختصار هو طرد « فاروق » من البلاد ، وليسدل الستار على قصته المخزية فى مصر . وهكذا أرسل « أنور السادات » الى الاسكندرية يحمل نص الانذار والتعليمات النهائية بأن هدف عملية الاسكندرية هو إخراج الملك . وحينما توجه « أنور السادات » من مطار النزهة الى ثكنات مصطفى كامل التى اتخذها « جمال سالم » مقراً لقيادته ، كان القنصل البريطانى العام فى الاسكندرية قد وصل الى الثكنات ، وكان على وشك أن يدخل لمقابلة « جمال سالم » الذى لم يمانع فى استقباله لكى يؤكد له مرة أخرى أنه ليس هناك مايمكن أن يخشاه الأجانب فى الاسكندرية من قيام الثورة الجديدة ، فهم فى رعايتها شأنهم فى ذلك شأن المواطنين المصريين . وحضر « أنور السادات » هذه المقابلة مع « جمال سالم » ، فقد بدأت فى الوقت الذى دخل فيه هو الى الحجرة . لكن « أنور السادات » ـ بشكل أو آخر ـ قدم رواية أخرى منقحة عن هذه المقابلة فى كتابه « البحث عن الذات » ، إذ صوّر هذه المقابلة التى كانت ودّية بشهادة كل حضورها ، على انها مواجهة بينه وبين القائم بالأعمال البريطانى . فقد روى أن القنصل (لم يكن هو القائم بالأعمال) جاء بإنذار للثورة وانه هو (السادات) رفض الانذار ولقّن الانجليز درساً لن ينسوه . إن الروايات المنقحة عن هذه المشاهد كلها بدأت تتطور بعد سنة ١٩٧٠ . فقد أصبح « السادات » ـ طبقاً لروايته ـ هو مؤسس حركة الضباط الأحرار ، ومعلن قيام الثورة بصوته ، والرجل الذى وضع الانجليز فى مكانهم منذ اللحظة الأولى ، والثورى الذى أرغم « فاروق » على مغادرة البلاد الى المنفى . إن السادات « الممثل » أخذ المسرح من السادات « الضابط » ومن السادات « السياسى » .

□ □ □

وبعد يوليو ١٩٥٢ غاب « أنور السادات » من وسط الصورة بينما برز إلى المقدمة آخرون من أعضاء مجلس قيادة الثورة كانت لهم مشاركتهم فى الاعداد لها ، وكان لدى بعضهم ما يأخذونه على « أنور السادات » والطريقة التى حاول بها أن يضع نفسه فى المقدمة أثناء الوقائع التى حدثت فى الاسكندرية يومى ٢٥ و ٢٦ يوليو حتى طرد الملك . فقد ظهر فى كل الصور التى التقطت لمقابلات رئيس الوزراء الجديد « على ماهر » فى ذلك اليوم . وكان قد ذهب اليه يحمل مظروفاً يحوى نص إنذار الثورة للملك . وخلق ظهوره فى هذه

الصور انطباعاً خاطئاً عن دوره فى الثورة ، وكان ذلك كافياً لاثارة حساسيات عدد من الضباط الذين كانوا يعرفونه أو كانوا يعرفون الحقيقة . وتجددت شكوكهم فيه ، بل وبدأ بعضهم يوجه اليه فى حضوره بعض الملاحظات الجارحة . لكن « عبد الناصر » كان يحميه . وكما حدث من قبل ، وكما سيحدث فيما بعد ، فإن طبيعة « أنور السادات » المستعدة للخضوع أمام الأقوى كانت هى التى حكمت موقفه . كانت أحسن أيامه هى تلك التى كان يستطيع فيها أن يلتصق بشخصية قوية ، لكن « جمال عبد الناصر » فى ذلك الوقت ، وإن كان قد أسبغ حمايته على « أنور السادات » ، فإنه كان فى نفس الوقت مشغولاً عنه بالكثير من الأعباء والأثقال ، ولم يكن لديه وقت كاف ليواصل حماية صديق يحتاج لحمايته . وهكذا فإن « أنور السادات » نظر حوله يستكشف علاقات القوى ، ثم قرر أن يلتصق بـ « عبد الحكيم عامر » الذى كان قد برز باعتباره الرجل الثانى بعد « جمال عبد الناصر » فى مجلس قيادة الثورة . (كان « محمد نجيب » الذى صدّره مجلس قيادة الثورة ليتحدث باسمها رمزاً يمثل الثورة دون أن يكون قوة حقيقية فى صفوفها ، لكن ذلك لم يكن واضحاً فى الفترة الأولى) . وهكذا فإن « أنور السادات » استقر فى حماية « عبد الحكيم عامر » **الذى كان فى نفس الوقت أقرب أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى قلب « جمال عبد الناصر » .**

□

وفى سنة ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة ضرورة أن يتحمل بعض أعضائه مسؤوليات عملية فى السلطة ، وفضلا عن « محمد نجيب » الذى أصبح رئيساً مؤقتا للجمهورية ورئيساً للوزراء ـ فإن « جمال عبد الناصر » أصبح نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ، كما أن « عبد اللطيف البغدادى » أصبح وزيراً للحربية . كما أصبح « جمال سالم » مسؤولا عن الاصلاح الزراعى ، و« خالد محيى الدين » عضواً فى مجلس الانتاج والخدمات ، **ولم يعهد بأى منصب رسمى فى ذلك الوقت إلى « أنور السادات » ، ولكن نظراً لسابق اشتغاله بالصحافة ، فقد عهد اليه بالاشراف على جريدة الجمهورية التى كانت تمثل وجهة نظر الثورة** . وكتب « أنور السادات » مقالات كثيرة فى « جريدة الجمهورية » جمع بعضها فيما بعد ونشر على شكل كتاب ، بينها « قصة الثورة كاملة » و « صفحات مجهولة » ، لكن مقالات أخرى كثيرة لم تكن صالحة للحفظ داخل كتب منشورة . وفى يوم من أيام سنة ١٩٥٥ ، وأثناء المناقشات الممتدة حول الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط الذى تقدمت به بريطانيا تدعمها فيه الولايات المتحدة ، والذى خرج إلى الوجود بعدها تحت اسم « حلف

بغداد » ـ ظهر بإمضاء « أنور السادات » فى « الجمهورية » مقال عنيف أثار ضجة كبرى . فقد ذهب السفير الأمريكى بنسخة من المقال المنشور فى « الجمهورية » إلى مقابلة « جمال عبد الناصر » يسأله اذا كان مقبولا لديه ان يهاجم « جون فوستر دالاس » بمثل هذه العبارات الواردة فى المقال . وأمسك « جمال عبد الناصر » بنص المقال يقرأه ، ودهش . . وخرج السفير الأمريكى ، ودُعى « أنور السادات » لمقابلة « جمال عبد الناصر » الذى سأله عن عبارة واحدة مما كتب ، كان نصها : « إننا نريد أن نصفع دالاس على قفاه الخنزيرى » . وكانت وجهة نظر « جمال عبد الناصر » أن الهجوم على الولايات المتحدة له مايبرره ، ثم أن وزير خارجيتها بالطبع قابل للمناقشة والهجوم ، ولكن حين يكون الكاتب عضواً فى مجلس قيادة الثورة ، وحين يكون النشر فى جريدته الرسمية ، فإن هناك أصولاً لابد من مراعاتها . واكتشف « جمال عبد الناصر » أن « أنور السادات » لايعرف شيئاً عما يسأله فيه ، ثم اكتشف أنه لم يقرأ المقال المنشور بإمضائه . واعترف « أنور السادات » أنه يعطى أفكاره الى أحد الكتاب فى جريدة « الجمهورية » ليصوغها . وكان رأى « جمال عبد الناصر » أن هذا مقبول على شرط أن يراجع ماينشر باسمه . وتكررت حوادث مشابهة ، وتبين أن بعض المحيطين بـ « السادات » فى جريدة « الجمهورية » يكتبون بتوقيعه ما يريدون ولايكلفون أنفسهم عناء أن يعرضوا عليه مايظهر تحت توقيعه . وبعد قليل أبعد « أنور السادات » عن رئاسة تحرير « الجمهورية » .

□

ولم يطل ابتعاده طويلاً عن المناصب ، فقد رأى « جمال عبد الناصر » بعدها أن يعرض عليه منصب الأمين العام للمؤتمر الإسلامى الذى انشأه النظام الثورى تطبيقاً لنظرية « جمال عبد الناصر » عن الدوائر الثلاث (العربية والافريقية والآسيوية) ، وجُعلت القاهرة مقراً له . ولم يكن هناك خوف من أن يكتب « أنور السادات » مقالات فى المؤتمر الإسلامى لايقرأها كما حدث فى جريدة « الجمَهورية » لأن عمل المؤتمر كان يقوم بالدرجة الأولى على الاتصالات بالبلاد الاسلامية ، وهو أمر مأمون العواقب . ويبدو ان « أنور السادات » كان سعيداً بعمله فى المؤتمر الاسلامى ، لقد اكتشف فى مجالات عمله المحتملة والمختلفة مجالات يمكن أن تظهر فيها مواهبه . كانت بين الاقتراحات المطروحة لتوسيع نشاط المؤتمر الاسلامى طبع كتب وإنتاج أفلام عن الإسلام ، وذلك أعطى السادات باباً واسعاً يدخل منه الى أجواء المخرجين والممثلين . كما أن المؤتمر أتاح له فرصاً كثيرة للسفر والتعرف على كثيرين فى العالم الإسلامى ، وكان « كمال أدهم » ، وهو صهر للأمير

« فيصل آل سعود » ـ أصبح ملك السعودية فيما بعد ـ واحداً من أهم الذين عرفهم « أنور السادات » فى تلك الفترة ، وكان مقدراً له أن يلعب دوراً مهماً فى حياته ، خصوصاً عندما أصبح « كمال أدهم » فيما بعد مستشاراً لصهره الملك « فيصل » ومشرفاً على المخابرات العامة السعودية . كان أول لقاء بين الاثنين فى حفل عشاء فى بيت مطرب مشهور هو « فريد الأطرش » . ولم يكن « كمال أدهم » فى ذلك الوقت قد أصبح بعد أهم رجل فى السعودية بعد زوج شقيقته الملك « فيصل » . لكن « أنور السادات » أحس على الفور بأن « كمال أدهم » رجل له مستقبل ، وأصبح « كمال أدهم » صديقاً لـ « أنور السادات » . وكان « السادات » سنة ١٩٥٥ شاهد زواج « كمال أدهم » . وخلال سنوات عمله فى المؤتمر الاسلامى كان « السادات » يتلقى الكثير من الهدايا فى عالم يؤمن بالهدايا كوسيلة من وسائل توثيق الصلات . ومن سوء الحظ أن الهدايا الكثيرة التى تلقاها شجعت لديه ميلاً مكبوتاً للترف ضغطته سنوات الحرمان الطويلة . لكن الحق يقال إنه كان كريماً فى تقديم الهدايا قدر كرم الآخرين فى تقديمها له ، ولقد قدم « أنور السادات » فى تلك الفترة أكثر من سيارة « كاديلاك » كهدايا لعبد الحكيم عامر . وحينما نشب الصراع فى مجلس قيادة الثورة حول مركز الرجل الثانى فى هذا المجلس ـ لم يكن المركز الأول موضع صراع على الاطلاق ـ فإن « السادات » كان دائماً ببراعة يقف مع « عبد الحكيم عامر » ضد كل منافسيه أو ناقديه : « عبد اللطيف البغدادى » ، « زكريا محيى الدين » و « صلاح سالم » .

وفى سنة ١٩٥٨ ـ وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، وإقامة الجمهورية العربية المتحدة ـ فإن « السادات » أصبح رئيساً لمجلس الأمة المشترك بين إقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، وكان « جمال عبد الناصر » يقول ضاحكاً : « إن أنور السادات يستطيع أن يخطب بصوت عال على الأقل مثل كل البعثيين السوريين » .

□

وظل « أنور السادات » لسنوات رئيساً لمجلس الأمة ، وكانت أظهر ملامح نشاطه هى الخطبة التى يلقيها كل عام أمام « جمال عبد الناصر » ليرحب به فى المجلس ويبايعه بالزعامة . وفى نهاية سنة ١٩٥٨ تلقى « أنور السادات » صدمة شخصية هزته . كان قد اتخذ لنفسه مسكناً يعيش فيه فى فيلا متواضعة فى شارع الهرم . وجاءت « جلاديس » والدة « جيهان » لتعيش معهم فى البيت ، وفكر « أنور السادات » فى أن يجىء بأمه « ست البرين » لكى تعيش هى الأخرى معهم . ولم تكن التجربة ناجحة . كانت الموازين كلها تميل لصالح « جلاديس » ضد « ست البرين » ، واحتارت السيدة ذات الحظ العاثر أين

تذهب . ففى بيت زوجها القديم لم يعد لها مكان ، وفى ميت أبو الكوم لم يكن قد بقى للأسرة شىء . وهكذا فإن « أنور السادات » استأجر لها شقة صغيرة فى القبة بقرب البيت الذى كان يسكنه شقيقه « طلعت » . وفى يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ كان « أنور السادات » عائداً من بيت « عبد الناصر » فى منشية البكرى - مرّ على الرئيس بدون موعد واكتشف أنه مرتبط بسلسلة متلاحقة من المقابلات - فأخذ طريق العودة إلى بيته ، ثم تذكر أنه بقرب مسكن والدته ، فعرج عليه ليراها ، ووجدها جالسة وحدها تتابع رواية فى الاذاعة . ورحبت به بشدة ، وسارعت لكى تصنع له فنجان قهوة ، وعندما عادت وصينية القهوة فى يدها فوجىء بها ابنها وهى تقول له بصوت مختنق : « أنور ، خذ منى هذه الصينية » . ولم تلبث أن سقطت على الأرض وأسلمت الروح بين يديه . وكانت صدمة قاسية له أصيب بعدها إصابة خفيفة فى أعصاب إحدى ساقيه ، وهى إصابة أثّرت على مشيته حتى أيامه الأخيرة . وأراد « أنور السادات » أن يدفن أمه فى ميت أبو الكوم ، ولكن الأسرة لم تكن تملك مقبرة فى جبانة القرية . وهكذا استأذن والد زوجته الأولى - عمدة ميت أبو الكوم - أن يسمح له بدفن والدته فى مقابر أسرته حتى يستطيع أن يبنى مقبرة لوالدته ، وقد وافق العمدة . وبنى « أنور السادات » مقبرة للأسرة فى ميت أبو الكوم ، وكانت « ست البرين » أول من دفن فيها . وكانت تلك هى المناسبة التى تجددت فيها مرة أخرى علاقة « أنور السادات » بميت أبو الكوم ، فلم يلبث أن اشترى سبعة عشر فداناً هناك ، ثم بنى لنفسه بيتاً فى وسطها ، وهو بيت كتب له أن يلعب دوراً كبيراً فى الصورة التى أراد « السادات » أن يقدم نفسه بها إلى العالم عندما أصبح رئيساً للجمهورية .

□ □ □

ومع أن صلة « أنور السادات » قد انقطعت بالمؤتمر الإسلامى بعد أن أصبح رئيساً لمجلس الأمة ، فإن العلاقات التى كونها خلال فترة عمله فيه - المؤتمر الاسلامى - ظلت نشيطة . وفى سنة ١٩٦٢ تجددت واحدة من هذه الصلات ، وكانت لتجديدها عواقب بعيدة المدى بالنسبة له وبالنسبة لمصر . ففى صيف ذلك العام - ١٩٦٢ - وعن طريق صديق له من أيام المؤتمر الاسلامى هو الدكتور « عبد الرحمن البيضانى » الذى كان لاجئاً يمنياً فى مصر ، جاء لمقابلة « السادات » تاجر من تعز فى اليمن اسمه « عبد الغنى المطهر » ، وكانت لديه رسالة من مجموعة من الضباط اليمنيين كوّنوا حركة سرية فى الجيش اليمنى بقيادة العقيد « على عبد المغنى » ، وكان فحوى الرسالة أنهم يخططون لانقلاب يخلعون به نظام الامامة فى اليمن ويستبدلونه بجمهورية تقدمية على نمط مصر . وهم يريدون أن يعرفوا

كيف تستطيع مصر أن تساعدهم عندما يقوم انقلابهم . وحمل « السادات » رسالتهم لـ « عبد الناصر » . وفى حين كان « عبد الناصر » متشككاً فى إمكانية الثورة وإمكانية نجاحها فى اليمن ، فإن « أنور السادات » راح يؤيد بقوة مطالب ثوار اليمن . وكان بارعاً فى عرضه السياسى حين قال : « **إن قيام ثورة فى اليمن الآن يمكن أن يكون رداً على ضربة الانفصال التى وجهت لمصر بإخراج سوريا من الوحدة فى العام السابق ، كما أن هذه الثورة اذا نجحت سوف تحدث آثاراً كبيرة فى شبه الجزيرة العربية وهى معقل الرجعية ، وذلك يضع النظم الرجعية فى وضع الدفاع عن نفسها بعد أن كانت قد استغلت فرصة الانفصال ووضعت نفسها موضع الهجوم** » . كان « السادات » فى ذلك واقعاً تحت تأثير الدكتور « عبد الرحمن البيضانى » .

وحدث أن توفى الإمام « أحمد » حاكم اليمن الاقطاعى ، وحل محله فى الإمامة ولى عهده الضعيف « محمد البدر » ، ووجدها ثوار اليمن فرصة مواتية فقاموا بانقلابهم . ولسوء الحظ فإن قائد الثورة « على عبد المغنى » قتل فى أول صدام مع القوات الملكية المهاجمة التى اتخذت من جيزان ونجران فى السعودية قواعد للهجوم على « صعْدة » العاصمة القديمة فى أقصى الجنوب . وفى تلك اللحظة الحرجة بالنسبة للثورة اليمنية ، فقد دارت مناقشات طويلة ومضنية داخل القيادة السياسية المصرية . كانت الثورة اليمنية الوليدة ـ وقد راح يقودها الآن فعلياً رمزها الاسمى « عبد الله السلال » ـ تطلب المساعدة من مصر فى مواجهة تدخل سافر من وراء الحدود فى السعودية . وكان « أنور السادات » **أشد أنصار التدخل فى اليمن . وكان رأيه ـ بناء على نصائح « البيضانى » ـ أن كل مايحتاج اليه الأمر هو عدد من الطائرات تلقى الرعب بين القبائل المتحركة ضد الثورة . وكان التعبير الأثير لدى « أنور السادات » أيامها هو : « حفنة من الطائرات حتى ولو ألقى طياروها شحنات من المتفجرات عبر نوافذها »** . كان « جمال عبد الناصر » فيما بعد ـ وحينما اتسعت حرب اليمن وزاد تدخل الأطراف فيها ، من السعودية الى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وحتى إلى إسرائيل ـ لايكف عن تذكير « أنور السادات » بما كان يقوله عن سهولة العملية وأنها لاتحتاج إلا لطائرات بدائية تلقى المتفجرات على القبائل من نوافذها ! وقال « جمال عبد الناصر » فى إحدى المرات « إننا أرسلنا كتيبة من الجيش الى اليمن لنجدة الثورة ، ولكن كان علينا أن نبعث بفرقتين كاملتين لتعزيزها » . وفى حين أن « عبد الحكيم عامر » ـ راعى « أنور السادات » وحاميه ـ كان المسؤول عسكرياً عن إدارة الحرب فى اليمن ، فإن « أنور السادات » **أصبح هو المسؤول عن إدارة الجهد السياسى فيها** .

□

كانت للصلات التى أقامها « أنور السادات » مع كثيرين خلال فترة عمله فى المؤتمر الإسلامى - هوامش أخرى . ففى تلك الفترة نجده يقوم برعاية الشؤون الخاصة للشيخ « المبارك الصباح » ، وهو شخصية بارزة فى الأسرة الحاكمة الكويتية ، وكان لوقت من الأوقات وزيراً للداخلية ، لكنه اختلف مع بقية الأسرة وقرر الخروج من الكويت ، ثم اختار لبعض الوقت أن يعيش لاجئاً فى القاهرة . وتكشفت أبعاد صلات « أنور السادات » بالشيخ « المبارك الصباح » من خلال قضية رفعها عليه وكيله الرسمى فى مصر ، وهو رجل أعمال من أصل فلسطينى اسمه « محمد بركات » . كان الخلاف قد نشب بين الشيخ الكويتى ووكيله الفلسطينى لأسباب محاسبية ، ووصل الأمر الى القضاء ، وقدم « بركات » دفاتر حسابات العمليات التى قام بها للشيخ وكيف أدار شؤونه . واذا الدفاتر تظهر أن هناك مبالغ دفعت للذين كانوا يتولون رعاية شؤون الشيخ فى مصر ، ومن بينهم « أنور السادات » ، ولقد كان وجود هذه القضية فى المحاكم أمراً محاطاً بالغموض ، ولم ينتبه أحد لما كان يظهر من وقائعها حتى عرف أن القضية سحبت بهدوء بعدما أصبح « السادات » رئيساً .

ولكن « جمال عبد الناصر » أحس بشكل ما أن هناك شيئاً غير عادى فى العلاقات بين الشيخ « المبارك الصباح » وبين « السادات » . وكان ذلك عندما طلب « أنور السادات » إضفاء كل مميزات الحصانة الدبلوماسية على الشيخ الكويتى حتى يستطيع استيراد مايحتاجه من الخارج بدون جمارك . وهكذا وصل الأمر إلى « عبد الناصر » الذى سأل « السادات » عنه وأبلغه انه لا مجال لقبول الطلب لأنه استثناء يسىء الى « السادات » وإلى « الصباح » معاً ، فليس لمسؤول رسمى أن يطلب استثناء من هذا النوع مهما كانت الأسباب . ثم أن إعطاء استثناء للشيخ « المبارك » لايتمتع به غيره من اللاجئين السياسيين إساءة اليه أيضاً . ولم تنته حكايات العلاقات الخاصة بين الشيخ « المبارك الصباح » وبين « السادات » عند هذا الحد ، بل ظلت تظهر منها بعض الوقائع الملفتة للنظر . ومنها واقعة مشهورة سنة ١٩٦٦ . فقد حدث قرب نهاية تلك السنة أن وجه الكونجرس الأمريكى دعوة لرئيس مجلس الأمة المصرى لزيارة واشنطن والتعرف على النشاط البرلمانى فى الولايات المتحدة . ويبدو أن « السادات » ألمح بشكل ما الى أن بدل السفر الرسمى الذى يتقاضاه كان أقل مما ينبغى ، فإذا بالشيخ « المبارك الصباح » يحرر له شيكاً بمبلغ ٣٥ ألف دولار . ووصل إلى علم « جمال عبد الناصر » من خلال أحد الأجهزة الرسمية ، وسأل « السادات » عنه ثم طلب اليه أن يعيد الشيك فورا إلى الشيخ « المبارك الصباح » ، وتم ذلك فعلاً ، وأودعت صورة فوتوغرافية من الشيك فى ملفات الرئاسة والمخابرات .

□

وكانت حرب اليمن لاتزال مستمرة . ولقد أدت هذه الحرب إلى عملية إفساد لعدد كبير من الأجهزة الرسمية التى شاركت فى إدارتها ، فقد كانت الحرب بعيدة عن كل رقابة ، ثم أن المجهود الحربى كان بطبيعته متحرراً من القيود التى تطبق على غيره من أنواع النشاط الذى تقوم به أجهزة الدولة العادية . ثم أن الاعتمادات لحرب اليمن كانت سخية ، فقد كان الهدف هو الوصول بالمعارك الى نتيجة مقبولة بأسرع ما يمكن . ولقد أضرت حرب اليمن ضرراً بليغاً بشخصية « عبد الحكيم عامر » ، وعكست هذه الأضرار نفسها بطريقة مأساوية على سلوكه فى حرب يونيو ١٩٦٧ . وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ انحسر نفوذ « عبد الحكيم عامر » ، وبشكل ما فإن « أنور السادات » وجه طريقه عائداً إلى الرعاية المباشرة لـ « جمال عبد الناصر » .

ولقد انتحر « عبد الحكيم عامر » بعد نكسة معارك ١٩٦٧ وهكذا لم يبق من الأعضاء الأصليين لمجلس قيادة الثورة غير « حسين الشافعى » و « زكريا محيى الدين » و « أنور السادات » بالطبع . ولم يلبث « زكريا محيى الدين » أن خرج من السلطة ، وهكذا لم يبق من المجموعة القديمة الأصلية سوى اثنين . كانت تلك فترة حالكة بالنسبة لمصر وبالنسبة لـ « عبد الناصر » شخصياً . كان يعمل ليل نهار وإلى أقصى حد يمكن أن تحتمله الطاقة البشرية ، خصوصا فى مجال إعادة بناء القوات المسلحة ، فضلاً عن إعطاء التماسك السياسى والاقتصادى لكيان المجتمع المصرى . وقد جرت عملية إعادة بناء القوات المسلحة بكفاءة هائلة كما ظهر من حرب الاستنزاف التى شنت بنجاح عبر قناة السويس . كما أن « جمال عبد الناصر » لابد أن يكون قد شعر بقدر من الرضا عندما وقّع فيما بعد خطة العملية « جرانيت رقم ١ » ، وهى الخطة التى استعدت قواتها لعبور قناة السويس على خمسة محاور . كما أن عملية إعادة التماسك السياسى والاقتصادى تجلت فى وقفة جماهير الشعب المصرى وراء هدف إزالة آثار العدوان . وأما على الناحية الاقتصادية فقد كان معيار النجاح يتمثل فى أن عدة أهداف كبرى تحققت فى نفس الوقت . فقد كانت الامكانيات الذاتية المصرية قادرة على إعادة بناء وتسليح الجيش ، وإتمام مشروعات كبرى مثل السد العالى ومجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم . هذا مع النجاح فى السيطرة الكاملة على الأسعار ، الأمر الذى جعل الحياة محتملة بالنسبة للناس حتى فى أقسى ظروف الحرب .

□

فى هذه الأوقات الصعبة زاد « السادات » قرباً من « جمال عبد الناصر » . وكان بيت

« السادات » فى الهرم هو المكان الوحيد الذى يستطيع « جمال عبد الناصر » أن يذهب اليه لكى يقضى فيه - بين حين وآخر - ساعات مع صديق لم يكن يضغط على أعصابه بإثارة مناقشات سياسيه أو عسكرية ملحّة . كان طبيعياً على هذا الأساس أنه حين تعرض « عبد الناصر » للنوبة القلبية الأولى فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ أن يضع « السادات » على رأس لجنة تضم بعض القريبين منه وتتولى تسيير شؤون الدولة فى غيابه . وعلى أى حال فإن هذه اللجنة لم يقدّر لها أن تباشر عملاً حقيقياً ، فما لبث « عبد الناصر » أن نسى نوبته القلبية وعاد يمارس شواغله ومسؤولياته . وفى ديسمبر سنة ١٩٦٩ كان على « عبد الناصر » ان يشارك فى أعمال مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى ذلك الوقت فى الرباط بالمغرب ، واتذكر أننى كنت معه فى هذه الرحلة . وعندما دعانى الى الجلوس بجانبه بعد إقلاع الطائرة كما كان يفعل دائماً ، فإنه أشار الىّ بالجلوس وعلى وجهه ابتسامة ، وفوجئت به يقول : « هل تعرف ماذا فعلت اليوم ؟ » ولم أكن أعرف ، وقال لى : « **كان أنور السادات سيمر علىّ لكى يصحبنى الى المطار ، وطلبت منه أن يجىء معه بمصحفه . ولم يفهم ماذا عنيت بهذا الطلب ، وعندما جاء فقد جعلته يقسم اليمين ليكون نائباً لرئيس الجمهورية فى غيابى** »[1] . وأبديت دهشتى وسألت عن السبب الذى دعاه الى ذلك ، ومدّ « جمال عبد الناصر » يده إلى ملف كان قد وضعه أمامه على المائدة فى الطائرة وسحب منه عدة أوراق ناولها لى ثم قال : « اقرأ هذه البرقيات » . كانت الأوراق عدداً من البرقيات الشفرية أرسلتها مجموعة المقدمة التى سبقت الرئيس الى الرباط لإعداد الترتيبات الإدارية اللازمة لاقامته ولعمله أثناء انعقاد مؤتمر القمة ، وكانت بينها برقية بتوقيع سكرتير عام رئاسة الجمهورية ورئيس مجموعة المقدمة تقول إن هناك معلومات متداولة فى بعض الأوساط السياسية فى المغرب بأن الجنرال « محمد أوفقير » وزير الداخلية المغربى يتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى محاولة لاغتيال « جمال عبد الناصر » أثناء وجوده فى المغرب . وفرغت من قراءة البرقية بكل تفاصيلها ، والتفت الى الرئيس مستوضحاً ، وقال هو : « إننى كثيراً ما اتلقى مثل هذه المعلومات ، ودائماً يثبت أنها إشاعات بلا أساس ، لكن ظروفنا الآن لا تحتمل أى فراغ . ولقد فكرت فى انه اذا فرض وصدقت المعلومات هذه المرة وحدث شىء ، فإن أنور يصلح لسد الفترة الانتقالية . إن الاتحاد الاشتراكى والقوات

---

(١) بالطبع كانت هناك مصاحف فى بيت جمال عبد الناصر ، بل أنه كان هناك على الدوام مصحف بجوار سريره . ولكن جمال عبد الناصر تصوّر أن طلبه إلى أنور السادات بأن يجىء معه بمصحف سوف يكون رسالة يفهم منها السادات أن هناك حلف يمين بحضره .

السادات بعد ان حلف امام عبد الناصر اليمين ليكون نائبا لرئيس الجمهورية فى غياب عبد الناصر .

المسلحة سوف يواصلان تحمل المسؤوليات الفعلية ، وفى فترة الانتقال فإن دور أنور سيكون شكلياً » . ثم أضاف « عبد الناصر » : « إن الآخرين جميعاً واتتهم الفرصة ليكونوا نواباً لرئيس الجمهورية إلا أنور . ولعله دوره الآن » . ثم أضاف مرة أخرى قوله : « وعلى أى حال فهى فترة أسبوع على أرجح الأحوال » ، فقد علمته التجارب من قبل أن كل هذه التقارير عن مؤامرات الاغتيال مبالغ فيها ، وقد رأى منها الكثير .

□

كانت الشهور التسعة من مؤتمر القمة فى الرباط ـ ديسمبر ١٩٦٩ ـ إلى رحيل « جمال عبد الناصر » ـ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ـ فترة حافلة بالأحداث . عاد « عبد الناصر » من الرباط

ليسمع بتفاصيل الغارة الاسرائيلية على « السخنة » ، وهى الغارة التى تمكنوا خلالها من الحصول على أحد أجهزة الرادار . وقرر أن يقوم بزيارته السرية المشهورة إلى الاتحاد السوفييتى لكى يجد حلاً نهائياً لمشكلة الدفاع الجوى ، خصوصاً فى العمق . وقام بهذه الزيارة السرية فعلاً فى يناير ١٩٧٠ ، وتوصل بعد مفاوضات شاقة الى اتفاق بالغ الأهمية . فقد وافق السوفييت على تزويد مصر بصواريخ « سام ٦ » القادرة على ردّ غارات الطيران المنخفض . وفى الفترة التى كانت لازمة لاتمام تدريب القوات المصرية على الصواريخ الجديدة فقد اتفق على أن تركز مصر كل مالديها من الصواريخ المضادة للطائرات لحماية القوات المسلحة فى جبهة قناة السويس ، على أن يشارك الاتحاد السوفييتى فى الدفاع عن العمق حتى تعود من الاتحاد السوفييتى أطقم بطاريات الدفاع الجديدة بعد انتهاء تدريبهم .

وكانت تلك خطوة هائلة فى تأثيرها على الموازين الاستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط . فإن التواجد الفعلى للاتحاد السوفييتى فى مصر بالمشاركة فى الدفاع عن العمق رفع مستوى الصراع من مواجهة بين مصر واسرائيل الى احتمال مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . وكانت تلك مخاطرة محسوبة أرادها « عبد الناصر » لتغطية الفترة اللازمة لاستكمال متطلبات الدفاع الجوى المصرى من ناحية ، ولبدء مبادرة سياسية استراتيجية يستفيد فيها من التوتر المحتمل الناشىء من رفع الصراع من المستوى الاقليمى - مصر واسرائيل - إلى المستوى العالمى - احتمالا الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة . وفى ظل هذا التوازن الخطر الجديد بدأ « عبد الناصر » مناورته السياسية ، فوجّه فى أول مايو سنة ١٩٧٠ رسالة إلى « ريتشارد نيكسون » رئيس الولايات المتحدة بأن يطلب الى اسرائيل الانسحاب من الأراضى المحتلة - أو اذا لم يكن ذلك فى استطاعته فعلى الأقل يوقف إمداد اسرائيل بالسلاح الجديد وإلا اعتبر طرفاً بالوساطة فى عملية استمرار احتلال الأراضى العربية . وجاء رد نيكسون بما اشتهر بعد ذلك باسم « مبادرة روجرز » التى نص فيها لأول مرة على الانسحاب من الأراضى العربية بعد اتصالات يجريها مبعوث الأمم المتحدة السفير « جونار يارنج » المكلف بالاشراف على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

□

حين وصل نص « مبادرة روجرز » بالطرق الدبلوماسية إلى القاهرة لم يكن « جمال عبد الناصر » موجوداً فيها ، وإنما كان موجوداً فى طرابلس يحضر احتفالاً بجلاء الأمريكيين عن قاعدة « هويليس » بليبيا . وحوّلت اليه هناك نصوص « مبادرة روجرز » ، وكان اتجاهه

وهو هناك إلى قبولها ، فقد كانت فى إطار المناورة السياسية الكبرى التى قام بها ، وكانت أقرب شىء الى توقعاته . لكن « أنور السادات » فى القاهرة لم يكن على علم بخطط « جمال عبد الناصر » . كان مازال يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية ، وفى الواقع فإن زحام الأحداث كان قد حوّل الأنظار كثيراً عن وجوده فى هذا المنصب . لكنه بحكم وجوده فى هذا المنصب تلقى ـ بالطريق الرسمى ـ معلومات عن « مبادرة روجرز » . وتصوّر « أنور السادات » ـ فى حدود ما يعرفه ـ أن « جمال عبد الناصر » سوف يرفض أى مبادرة تجىء من الولايات المتحدة . وهكذا فإنه مبالغة فى إظهار نشاطه عقد إجتماعاً للجنة السياسية للاتحاد الاشتراكى العربى عرض فيه الخطوط العريضة للمبادرة الأمريكية ، ـ وبالنيابة عن « جمال عبد الناصر » ـ كما يتصور ـ فإنه حبذ رفضها . وعندما سمع « جمال عبد الناصر » فيما بعد بما حدث سأل « أنور السادات » عما جرى . وكان « أنور السادات » فى منتهى الحرج ، فقد تصوّر أنه سبق « جمال عبد الناصر » الى ما كان يريد ، لكنه اكتشف متأخراً أنه أخطأ التقدير . ولم يكن هناك وقت للدخول فى تفاصيل ، فقد كان « جمال عبد الناصر » على موعد مع قادة الاتحاد السوفييتى فى موسكو بعد عودته من طرابلس إلى القاهرة التى لم يمض فيها غير يوم واحد .

وعاد « جمال عبد الناصر » بعد عشرين يوماً قضاها فى الاتحاد السوفييتى ـ فى المفاوضات وفى إجراء فحوص طبية وعلاج فى مستشفى « برفيخا » قرب موسكو ـ ليجد « أنور السادات » متورطاً فى مشكلة جديدة كان يمكن أن تكلفه منصبه كنائب رئيس الجمهورية ، وتغيّر بالتالى مجرى تاريخ مصر الحديث .

□

كان « أنور السادات » وزوجته « جيهان » دائمى الشكوى من أن بيتهما فى الهرم لم يعد لائقاً ، خصوصاً و « أنور » يتولى منصب نائب رئيس الجمهورية . وزاد من ضيقهما بالمنزل أن « جمال عبد الناصر » نفسه كان يزور « أنور السادات » فيه بين وقت وآخر . وهكذا حدث ـ بينما كان « جمال عبد الناصر » فى موسكو و « أنور السادات » يقوم بمهام نائب الرئيس فى مصر ـ أن ذهبت السيدة « جيهان » تبحث بنفسها عن بيت آخر جدير بأن يسكنه نائب الرئيس . واكتشفت أن بالقرب من بيتهم فى شارع الهرم قصراً يملكه ضابط سابق اشتغل بالأعمال الحرة هو اللواء « الموجى » . وطلبت « جيهان السادات » أن تستأجر البيت ولكن صاحبه رفض ، واذا بقرار من نائب الرئيس بوضع صاحب البيت تحت الحراسة . وعندما عاد « جمال عبد الناصر » من رحلته إلى موسكو ، تلقى تقريراً

عما حدث ، وضايقه كثيراً ما عرفه ، وانصب جزء من ضيقه على « أنور السادات » الذى سارع بالانسحاب إلى ميت أبو الكوم . وشاع أن غضب « عبد الناصر » منه أعاد اليه اضطراباً فى القلب كان قد تعرض له من قبل . وكان الحظ حليفاً لـ « أنور السادات » هذه المرة كما كان حليفه فى مرات أخرى سابقة ولاحقة . والحقيقة أنه كوفىء بدلاً من أن يعاقب ، فقد وجد « جمال عبد الناصر » ـ بعد أن هدأ ضيقه ـ أن يخصص بيتاً ليكون مقراً لنائب رئيس الجمهورية ، وأن يسكن فى هذا المنزل كل من يشغل منصب نائب الرئيس أثناء توليه هذا المنصب . كان البيت الذى وقع عليه الاختيار بيتاً من بيوت الضيافة الرسمية . وفى الحقيقة فإنه كان قصراً يطل على النيل ، وكان فى السابق ملكاً لمليونير يهودى اسمه « ليون كاسترو » فرضت عليه الحراسة مع غيره سنة ١٩٦١ ، ثم أصبح بيته السابق واحداً من بيوت الضيافة الرسمية . وانتقل « أنور السادات » إلى هذا البيت فعلاً ، وبدأ فى إجراء إصلاحات متواضعة فيه ، وفى هذا الوقت رحل « عبد الناصر » وارتفعت فاتورة الاصلاحات المتواضعة الى مبلغ ٦٥٠ ألف جنيه . وعلى طريقة « جاكلين كيندى » التى أعادت فرش البيت الأبيض ، فإن زوجة الرئيس الجديد اختارت بعضاً من التحف التى كانت موجودة فى القصور الملكية السابقة لكى تجمّل بها بيتها الجديد على أساس أن البيت ملك للدولة ، وأنه باعتباره مقراً لرئيس الجمهورية الجديد سوف يكون مزاراً لكل كبار الضيوف الذين يزورون الجمهورية ورئيسها الجديد .

□

ولقد رحل « جمال عبد الناصر » عن الدنيا بعد نوبة قلبية أصابته بعد دقائق قليلة من الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . وحينما أكد الأطباء أنه قد لفظ أنفاسه الأخيرة فإن هؤلاء الذين كانوا يحيطون بفراشه فى تلك اللحظات الحزينة تجمّعوا فى الصالون الكبير فى الدور الأول من بيته وراحوا يتدبرون الخطوة التالية . كان « السادات » آخر الذين وصلوا إلى البيت فى تلك اللحظات الرهيبة من تاريخ مصر ، لكنه كان من أوائل الذين دخلوا إلى الصالون الكبير الذى شهد اجتماع القلة التى أحاطت بفراش « عبد الناصر » فى لحظاته الأخيرة . كان الجو شديد التوتر وكان يمكن لأى مراقب أن يجد على وجوه هؤلاء الرجال ملامح تنبىء بصراعات وانقسامات يمسك بها الحزن والمفاجأة فى تلك اللحظة ، ولكنها تشير وتنبىء بأمور وأمور يمكن أن تحدث بعدها . كان « جمال عبد الناصر » قد تعوّد فى أى أجتماع أحضره أن يبدأ بسؤالى عن رأيى فى أى موضوع مطروح للمناقشة . كان يعتقد أننى دائما اتكلم كصحفى يفتح الموضوعات ويثير

السادات عندما علم بنبأ رحيل عبد الناصر . وقد كان آخر من وصل الى بيت عبد الناصر فى تلك اللحظات الرهيبة من تاريخ مصر .

الاحتمالات بغير حرج . وكان يشك فى أن بعض الآخرين عادة يحومون حول الموضوع حتى يتعرفوا على رأيه فيه ، ثم يسبقوه إلى ما يتصورون أنه يريده . وفى تلك الليلة الحزينة أتبع « أنور السادات » نفس التقليد الذى كان يتبعه « جمال عبد الناصر » معى ، فقد بدأ بسؤالى عما أراه الآن ، وكتمت أحزانى ورحت اتكلم ، قلت : « إنه من المهم الآن أن يشعر الناس بحركة الاستمرار . لاينبغى الآن أن نجدد أو نخترع ، وإنما لابد أن نحتكم جميعاً إلى قاعدة وضعت سلفاً ، ولايمكن أن تكون هناك قاعدة إلا الدستور ، والدستور يقول بأنه فى حالة وفاة رئيس الجمهورية فإن نائبه يتولى رئاسة الجمهورية بالنيابة لفترة ستين يوماً حتى يجرى الاستفتاء على خلف له يحل محله » ، وقلت : « إنه من المهم أيضاً أن تكون الحركة خطوة بعد خطوة ، خطوة وليس خطوتين فى نفس الوقت لكى نتجنّب

المساومات والصفقات ، وبما انه لابد من البدء بالرئاسة أولاً ، فلابد أن نركز الجهد كله حتى يصبح هناك رئيس يتحمل مسؤوليته الدستورية ، ثم تجرى بعد ذلك خطوة ثانية » .

كان السادات لايزال حتى ذلك الوقت هو نائب الرئيس رسمياً . وبكل الشواغل التى ألحت على العمل الوطنى ، من مؤتمر الرباط إلى زيارة موسكو السرية إلى استمرار حرب الاستنزاف إلى « مبادرة روجرز » إلى المواجهة بين الملك « حسين » والثورة الفلسطينية فى الأردن ـ فإن وضع « أنور السادات » كنائب للرئيس كان قضية منسية حتى وإن كان قد خطر للبعض ـ بما فيهم « عبد الناصر » نفسه ـ أن الأمر قابل لاعادة النظر فيه . وهكذا بقى « أنور السادات » فى مكانه حتى تلك اللحظة الحزينة . كان معنى الأخذ بما اقترحته ـ ووافق عليه الآخرون لأن أحدا لم تكن لديه خطة بديلة مقبولة ، أو لأن أحداً لم يجد متسعاً من الوقت ليخطط من جديد ـ أن « السادات » هو الذى سيصبح رئيساً للجمهورية بالنيابة . كانت للكثيرين من حضور هذا الاجتماع تحفظات مختلفة على « أنور السادات » ، لكن ضرورات الاستمرار غلبت فيما أعتقد أى اعتبارات غيرها فى ذلك الموقف الحرج . **وفيما يتعلق بى فلقد كنت ـ مع إدراكى لأوجه قصور أعرفها فى شخصية « أنور السادات » ـ أجد فيها جوانب ايجابية . ولقد تصورت حتى فى غمرة الحزن العميق فى ذلك الوقت ان وقر المسؤولية سوف يبرز أحسن ما فى الرجل من صفات ، ويرجح ما هو ايجابى على ما هو سلبى . ولقد خطر ببالى نموذج « هارى ترومان » الذى تولى الرئاسة فى الولايات المتحدة بعد « فرانكلين روزفلت » الذى قاد أمريكا الى النصر . كان « ترومان » وهو نائب للرئيس شخصية باهتة ، لكنه تحت وقر المسؤولية تحوّل ليصبح واحداً من أعظم الرؤساء الأمريكيين فى العصر الحديث .**

□

لم تكن هناك معارضة لما اقترحت من خطوط فى تلك الجلسة المفعمة بالحزن والقلق . لكن السؤال الذى طرح نفسه هو كيف يمكن عملياً تنفيذ القواعد التى طرحتها. واقترحت ضرورة عقد اجتماع مشترك بين مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى لكى تعلن على الأمة رحيل رئيسها . واقترحت ان يُدعى الأطباء الذين كانوا يشرفون على علاج الرئيس الراحل فى الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا لكى يقدموا أمامه تقريراً عن أسباب وفاة الرئيس . وفى الحقيقة فإننى لم أكن أبتكر جديداً ، وإنما كنت قد اتصلت بكبير أمناء الرئاسة أطلب منه ملف المراسم الخاصة بإعلان وفاة رئيس الدولة . وكانت هذه المراسم قد طبقت لآخر مرة فى مصر حين توفى

الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ . وحينما عقد الاجتماع تلوت أمامه وبصوتى مسجلاً فى محاضره بياناً بإعلان وفاة الرئيس كنت قد أعددته كوزير للارشاد القومى فى ذلك الوقت ، وطلب الىّ « أنور السادات » ـ بعد ان وافق الاجتماع المشترك على الاعلان الذى أعددته ـ أن ألقيه أمام كاميرات التليفزيون وميكروفونات الاذاعة . وقلت لـ « أنور السادات » أنه هو الذى يجب أن يقف الآن أمام العدسات والميكروفونات لكى يراه الناس ويسمعوه حتى يشعروا بأن انتقال السلطة قد تم فعلاً . وأضفت مسجلاً بصوتى فى محاضر المجلس المكتوبة والمسموعة ان الشعب الأمريكى كان يريد سماع صوت الرئيس الجديد « ليندون جونسون » بعد ان علم باغتيال سلفه « جون كيندى » فى مدينة دالاس سنة ١٩٦٣ ، وأن ذلك كان مهماً فى تأكيد معنى انتقال وتثبيت السلطة بالنسبة لهذا الشعب وبالنسبة لأصدقاء أمريكا وأعدائها على السواء . وقد كان من ذلك أن الدنيا كلها شهدت نائب الرئيس الأمريكى « ليندون جونسون » يقسم يمين تولى السلطة قبل أن تقلع طائرته من دالاس ، حيث كان يرافق رئيسه الذى سقط ، الى واشنطن التى كان البيت الأبيض ينتظره فيها . ووافق المجلس المشترك كما وافق « السادات » على اقتراحى ، وغادرنا مقر الاجتماع فى قصر القبة معاً ، وذهبنا فى سيارتى الى وزارة الارشاد القومى فى مبنى الاذاعة والتليفزيون . وحين طلب منى أن أرافقه الى الاستوديو وان أكون بجواره حين إلقاء البيان ، كان رأيى أن يذهب وحده لكى تكون الصورة واضحة بغير لبس أمام الأمة ، واتذكر أنه اكتشف قبل دخوله الاستوديو أنه ـ فى غمرة اضطرابه ـ نسى نظارته فى قاعة الاجتماعات فى قصر القبة ، فأعرته نظارتى ، واكتشف أنها صالحة له ودخل بها فألقى بيانه على الناس .

□

وانتهت إذاعة البيان ، وانقض الخبر كالصاعقة على الناس . ولكن « أنور السادات » كان عليه أن يواجه حقائق موقفه الجديد . ولم تكن المجموعة ـ التى اشتهرت فيما بعد بوصف « مراكز القوى » ـ معادية فى ذلك الوقت لتولى « أنور السادات » منصب رئاسة الجمهورية . ولعل بعضهم خطر له ان « أنور السادات » الذى يعرفونه يسهل التأثير عليه وتوجيهه . وأتذكر اننى قلت لبعضهم اننى أعرف كيف يفكرون ، ولكنى أريد أن أذكرهم بنموذج من تاريخ مصر القريب ، وهو نموذج « النحاس » باشا الذى اختارته أغلبية من أعضاء الوفد بعد « سعد زغلول » ليكون رئيسا لحزب الأغلبية ، متصورين انه الأضعف ، ثم اكتشفوا بعد فوات الوقت أن هذا الذى تصوروه الأضعف استطاع ان يطردهم واحداً بعد واحد من الوفد ويبقى هو على القمة . وقد قدمت استقالتى من الوزارة لـ « أنور السادات »

بتاريخ ٣ أكتوبر ، بعد يومين اثنين من جنازة « جمال عبد الناصر » ـ لكن « أنور السادات » طلب الىّ ان أبقى حتى أشرف على حملته الانتخابية فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية . ولقد وافقت شريطة أن يقبل استقالتى التى قدمتها ، بخطاب رسمى منه ، وان ينشر الخطابان ـ الاستقالة والرد عليها ـ فور إعلان نتيجة الاستفتاء . وذلك ماحدث ، وأظنها المرة الوحيدة فى تاريخ مصر الحديث التى تنشر فيها استقالة مكتوبة من وزير ورد مكتوب من رئيس الجمهورية عليها .

ولقد أدرنا الحملة الانتخابية لـ « أنور السادات » فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية على أساس أنه كان الرجل الذى اختاره « جمال عبد الناصر » لهذا المنصب بنفسه حين أحس باحتمال خطر على حياته . وحين توجه « أنور السادات » بعد إعلان نتيجة الاستفتاء الذى لم يكن هناك من ينافسه فيه الى مجلس الأمة لأداء اليمين الدستورية أمامه ، كان الشعار الذى تقدم به إلى المجلس « إن برنامجه هو برنامج عبد الناصر » . وأودع « السادات » فى المجلس فعلاً نسخة من بيان ٣٠ مارس الذى أصدره « جمال عبد الناصر » ووافق عليه الشعب فى استفتاء عام سنة ١٩٦٨ ، وكان هذا البرنامج يحدد خطى عملية وتنفيذية للعمل الوطنى المصرى قبل المعركة وبعدها . وعندما انتهى « أنور السادات » من القاء خطابه أمام مجلس الأمة ، استدار إلى تمثال نصفى لـ « عبد الناصر » كان موضوعاً على منصة المجلس ، وانحنى بطريقة مسرحية أمامه . وسرت همهمة فى القاعة . فقد بدت هذه الحركة ـ مع كل الاحترام لجمال عبد الناصر ـ نوعاً من الوثنية ، لكن الممثل فى « أنور السادات » كان يبحث عن أقصى تأثير درامى فى لحظة درامية .

الفصل الخامس

على القمة فى مصر

فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٠ أصبح « أنور السادات » رسمياً رئيساً للجمهورية العربية المتحدة بعد استفتاء نال فيه ٩٠,٠٤٪ من أصوات الذين اشتركوا فى الاقتراع على رئاسته . لقد أصبح الآن حاكم مصر ، وإن لم يصبح بعد حاكماً له كامل الحرية فى قراره ، لأن تحديات كبيرة لسلطته كانت لا تزال تنتظره عند أول منحنى من الطريق . لكن الأمور تقتضى هنا وقفة قصيرة أمام الشخص الذى كان أقرب كل الناس إلى « أنور السادات » وأكثرهم تأثيرا عليه : زوجته « جيهان » .

إن « جيهان » كانت دائماً تروى قصة صادفتها فى بداية حياتها مع « أنور السادات » . تقول « جيهان » إنها ذات يوم كانت تتناول العشاء مع زوجها فى مطعم على شاطىء النيل فى الجيزة اشتهر باسم « كازينو الحمام » . وبينما هما جالسان جاءت قارئة كف عجوز وعرضت ان تقرأ كف كل منهما ، وتقول لهما كل شىء عن الحاضر والمستقبل وما ينتظرهما من حظوظ . وطبقاً لرواية « جيهان » فإن قارئة الكف أخذت يدها ثم قالت لها : **« انك ستكونين ملكة مصر »** . وتقول « جيهان » إنها هى و « أنور » أغرقا فى الضحك ، فقد كان ما قالته قارئة الكف بعيداً عن أى تصور . فمصر فى ذلك الوقت ملكية ، وأسرة محمد على موجودة ، والملك فاروق ملء الساحة كلها ، كما أن « أنور السادات » كان فى ذلك الوقت تائهاً فى مجال المقاولات ، ولم يعد حتى إلى القوات المسلحة ، ولم يقترن بحركة

« الضباط الأحرار » . وعلى أى حال فإنه اذا كانت القصة صحيحة ، فلا شك أن ماقالته قارئة الكف قد ترك أثراً على نفس « جيهان » . ليس معنى ذلك انها صدقته ، وإنما معناه أنها كانت فى أعماقها مستعدة للتصديق إذا واتتها الفرصة يوماً . كانت « جيهان » دائما طموحة ، وكانت مستعدة ان تبذل كل جهد وراء طموحها ، ومما لا شك فيه أنها كانت جميلة ، وكان جمالها يعكس ألوان أمها الأجنبية ، ومن المحتمل ان تكون قد ورثت ذكاءها من والدها المصرى ، وإن كان هذا الذكاء لم ينعكس كثيراً على غيرها من ذريته .

ولقد أثبتت « جيهان » أنها قوة ضخمة فى حياة زوجها ، وكانت عاملاً دافعاً وراءه . وكان استعداده الطبيعى الموروث للخضوع للقوة تعوضه كمية الطاقة المتحكمة الكامنة فيها . كان « أنور السادات » بطبيعته لا يملك جَلَداً كبيراً على العمل . وفى كل الأحوال فقد كان يكره مجرد رؤية الأوراق الرسمية . ومما يلفت النظر انه لا توجد صورة له قط بين كل آلاف الصور التى نشرت له تمثله جالسا على مكتب . ظهرت له صور كثيرة تحت الأشجار ، فى الحدائق ، أو وهو يمارس رياضة المشى ، أو الجرى أو السباحة ، أو وهو فى صالون من صالونات بيت أو قصر أو استراحة يستقبل زائراً أو يشارك فى مناسبة اجتماعية ، بل وظهرت له صور يحلق ذقنه ويغسل أسنانه . ولكن لم تظهر له صور على مكتبه الرسمى أو على مكتبه فى بيته .

□

كانت قواعد العمل فى رئاسة الجمهورية منذ أيام « عبد الناصر » تجرى على أن الرئيس يتلقى كل يوم أربعة ملفات أساسية يدور حولها نشاطه اليومى . الأول ملف من وزارة الخارجية يحوى أهم البرقيات الشفرية والتقارير الواردة من سفراء مصر فى كل أنحاء العالم . والثانى تقرير من وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام فى البلاد . والثالث من المخابرات يضم نشاطها فى الأمن الداخلى والخارجى وأعمال مكافحة الجاسوسية . وعادة فإن المخابرات العسكرية كانت تضيف إلى هذا التقرير ملحقاً حول الموقف على حدود الدولة وتحركات القوات والنوايا المحتملة لأعدائها ، وغير ذلك من المعلومات ذات الطابع العسكرى . وكان التقرير الرابع من وزارة الاقتصاد ويحوى أرقاماً عن الأحوال المالية والاقتصادية بما فيها حالة الاحتياطى فى البلاد . وكانت وزارة التموين تلحق بهذا التقرير كل المعلومات المتاحة عن أوضاع الاستهلاك والأسعار والمخزون السلعى من كل الاحتياجات الأساسية . وكانت هناك ملفات لا تجىء يومياً ، وإنما تجىء كل بضعة أيام ، خاصة

بالتحديد بأحوال الانتاج الصناعى والزراعى . كذلك كانت وزارة الارشاد تقدم للرئيس تقريراً كل أسبوع عن أهم اتجاهات الرأى العام .

كانت هناك إضافات أخرى غير ذلك . فقد كانت هيئات التخطيط فى وزارة الخارجية والاقتصاد تبعث إلى الرئاسة بتصوراتها لخطى أى مرحلة قادمة . إلى جانب أن مجموعة الوزارات التى يتصل عملها بنشاط وفود ذاهبة من مصر أو وفود أجنبية قادمة اليها ، كانت تبعث إلى أجهزة الرئاسة بما لديها من تقديرات ومعلومات خصوصاً إذا كان على الرئيس ان يشترك بنفسه فيما تجريه من مفاوضات . كان هذا كله يشكل شحنات ضخمة من الأوراق تصل إلى الرئاسة كل يوم ، وهى لا تصل صماء ، وإنما تصل مع توقع رد عليها أو إشارة أو توجيه . وفوق ذلك ففى أيام « جمال عبد الناصر » كان ذلك كله يرد ومعه أكوام ضخمة من الصحف العربية والأجنبية . وكان « جمال عبد الناصر » يتابع بصفة خاصة صحف بيروت ، ويعتقد أنها فى ذلك الوقت تمثل وجهات نظر قوى عربية تؤثر على ساحة العمل العربى العام . وكان « جمال عبد الناصر » يستطيع أن يستخلص من حرية الصحافة اللبنانية ، أو على الأصح من تنوع واختلاف القوى التى تساند كل صحيفة ، نتائج تدخل فى حساباته . وكانت كومة الصحف التى تذهب إلى مكتبه كل يوم تضم معظم الجرائد والمجلات الصادرة فى انجلترا وأمريكا بالتحديد . وعندما بدأ « أنور السادات » يتلقى هذا الطوفان من الأوراق ، فقد صاح منذ أول يوم : « ابعدوا عنى كل هذه الأوراق ، ان هذا التل من الورق يمكن أن يخنقنى تحته » . وأتذكر مرة أننى رأيت سكرتيره السيد « فوزى عبد الحافظ » قادماً نحوه يحمل مجموعة من الملفات ، وكنت معه على ظهر الباخرة الصغيرة الراسية أمام شاطىء استراحة القناطر ، وفوجئت بالرئيس الجديد يصيح فى سكرتيره وهو ما زال بعد على سلم الباخرة : « ارجع بهذه الحمولة كلها » . ثم التفت إلى يقول : « إنهم يريدون أن يقتلونى بهذا الورق كله كما قتلوا به جمال عبد الناصر » . وربما كان « السادات » على حق فى أن « جمال عبد الناصر » كان يقرأ كثيراً ، وكان بعض ما يقرأه لا يساوى الوقت الضائع فيه . ولكن الذى لا شك فيه أيضا ان « أنور السادات » لم يكن يقرأ ما كان يتحتم عليه أن يقرأه . وعلى أى حال فإن « جيهان » حاولت لبعض الوقت ان تعوض قصوره . فقد أصبحت قارئة نهمة لبعض الأوراق . وكانت تهتم كثيراً بتقارير مراقبة التليفونات وتقارير المخابرات وتقارير اتجاهات الرأى العام . لكنها بالطبع لم تكن تقرأ ـ ولا كان مطلوباً منها أن تقرأ ـ التقارير الخاصة بالسياسة الخارجية أو الاقتصاد . وكان نشاطها هذا مفيداً فى بعض الأحيان ، خصوصاً وأن « أنور السادات » لم يكن يستقر فى مكان . لم يكن يهرب

بخياله فقط ، وإنما كان دائم التنقل كأنه يحاول الهرب بالجسد أيضا . وإذا قيست أيام كل سنة من سنوات حكمه ، فإن هذا القياس كان كفيلاً بأن يظهر أنه لم يستطع ان يستقر فى مكان واحد أكثر من أسبوعين ، كما أنه لم يقض فى بيته ومع أسرته إلا أقل من نصف السنة . إن « جيهان » أصبحت بهذا الشكل عيون « السادات » وآذانه . وسرعان ما جمعت من حولها بلاطاً خاصاً بها يتكون من زوجات بعض رجال الأعمال والسياسيين والضباط . كذلك ضم هذا البلاط عدداً من سيدات الطبقة القديمة التى كانت بارزة قبل الثورة . وفى وقت من الأوقات كانت تعتبر نفسها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن ضباط الحراسة فى الرئاسة وعن زوجاتهم . وفى مرة من المرات رتبت مشروع زواج بين كبرى بناتها وبين أحد ضباط الحراسة ، ولم يتعد المشروع درجة الخطوبة ، ثم تغيرت الظروف . وكان من مزايا « جيهان » أن ذكاءها مكنها فى بعض الأوقات من معرفة بعض جوانب القصور لديها ، فقد أدركت أنها لم تحصل على تعليم كاف ، وأنها تزوجت فى سن السادسة عشرة . والآن وقد أصبحت زوجة لرئيس الدولة ، مما يعرّضها فى أى وقت لمقابلة شخصيات عالمية فى مصر أو خارجها ، فإنها شعرت بالحاجة إلى إعداد نفسها لمهامها الجديدة . وقد سألت بعض أصدقائها فيما يمكن أن تفعله ، وكانت نصيحتهم لها أنه من الخير لها أن تبدأ بدراسة سريعة لتاريخ مصر ، فإن أقرب الاحتمالات أن أى شخصية سوف تجلس بجوارها سوف تحدثها عن مصر وتاريخها وفنونها . وقد اعتبرت هى أن اقتراحهم مقبول ، وهكذا فإنهم وجدوا لها أحد أساتذة المصريات الكبار وهو الدكتور « عبد المنعم أبو بكر » ورتبوا معه أن يعطيها بعض المحاضرات عن تاريخ مصر القديم وفنونها ، وأن يصحبها فى زيارات ميدانية إلى بعض المتاحف ومواقع الآثار . وكان المفروض أن تنتقل بعد ذلك من المصريات القديمة إلى التاريخ الاسلامى والفنون الاسلامية ، لكن مشروع التثقيف المكثّف هذا لم يقدّر له أن يكتمل ، فبعد حوادث ١٥ مايو سنة ١٩٧١ اطمأن السادات وأسرته إلى أنه لم يعد هناك من هو قادر على التحدى . وهدأت بالتالى محاولات البحث عن الثقافة . وفى ذلك الوقت خلع « السادات » على زوجته لقب « سيدة مصر الأولى » ، وقد كان هذا اللقب الجديد مستعاراً من البيت الأبيض الأمريكى . لكن وقع تعبير « السيدة الأولى » فى أمريكا لم يكن كوقع تعبير « سيدة مصر الأولى » باللغة العربية .

□ □ □

اعتبر « أنور السادات » أن ١٥ مايو هو تاريخ ثورة جديدة قادها لتصحيح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وراح يحتفل بهذا اليوم كل عام احتفالات ضخمة جديرة بثورته هو وليس ثورة

« عبد الناصر » ، ولم يكن ما حدث فى ذلك اليوم ثورة فى تقديرى . بل العجيب أن الرئيس « السادات » نفسه ألقى خطاباً رسمياً لام فيه الذين يطلقون على حوادث ذلك اليوم وصف الثورة . كان ما حدث فى ذلك اليوم فى حقيقة أمره صراعاً على السلطة ، ولقد انتهى باختفاء المجموعة التى أطلق عليها وصف « مراكز القوى » من مواقع الحكم ، ثم وراء قضبان السجون . لقد تفجر ذلك الصراع على السلطة فى جلسة عقدتها اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى يوم ٢١ ابريل . ويومها شن « على صبرى » ـ وهو واحد من أعنف مهاجمى السادات ـ هجوماً عنيفاً على مشروع وحدة مقترح بين مصر وسوريا وليبيا . ولم يكن الخلاف على مشروع الوحدة ـ فى الواقع ـ الا غطاء للخلافات الحقيقية حول السلطة . كان السادات يبدو متحمسا للمشروع ، وفى نيته ان تغيير شكل الدولة سوف يعطيه الفرصة لاعادة تكوين مؤسسات السلطة ، كاللجنة المركزية ومجلس الأمة . وكانت الأغلبية الساحقة فى هاتين المؤسستين لمجموعة مراكز القوى التى تسيطر على الاتحاد الاشتراكى . ومن جانبهم هم فإنهم استطاعوا استكشاف نواياه الدفينة ، وبالتالى فقد عارضوا المشروع ، ليس كرهاً فى الوحدة ، ولكن إبقاءً على ما هو قائم من مؤسسات الحكم . وهكذا تفجر الصراع فى تلك الجلسة من جلسات اللجنة المركزية ، وكان واضحاً أن « السادات » يقف ومعه أقلية لا تكاد تذكر ، بينما كانت الأغلبية كلها على الجانب الآخر . ولقد ارتفعت ثلاث أيدى فقط تؤيده عند الاقتراع على المشروع ، بينما كان باقى الأعضاء ـ أكثر من ثلاثمائة ـ يقفون مع الجانب الآخر . وبدا أن انقساماً عميقاً قد وقع . وجاء اقتراح برفع جلسة اللجنة المركزية وعقد اجتماع طارىء وعاجل للجنة التنفيذية العليا لم يسفر هو الآخر عن شىء الا تكريس الانقسام . وكان معروفاً أن الفريق « محمد فوزى » وزير الحربية يقف مع الجانب الآخر ـ أى مع المعسكر الذى يضم خصوم « السادات » ، ومع ذلك فبعد أقل من ثلاثة أسابيع من اجتماع ٢١ ابريل ، كانت الموائد كلها قد انقلبت رأساً على عقب ، وكان « السادات » قد خرج من الصراع منتصراً . كيف حدث ذلك ؟

□

إن قصة قرار « أنور السادات » بفصل « على صبرى » يوم ٢ مايو والوقائع التى تلت ذلك ، رويت أكثر من مرة . ولكن الليلة التى كانت حاسمة فى الصراع كله ، هى ليلة ١١ مايو ١٩٧١ . ففى تلك الليلة وصل إلى بيت « أنور السادات » بعد منتصف الليل ضابط بوليس يعمل فى إدارة الرقابة على التليفونات بوزارة الداخلية ، وكان يحمل معه مجموعة من الأشرطة المسجلة تكشف بوضوح أن كل تليفونات الرئيس « السادات » كانت موضوعة

تحت الرقابة . لم يكن تليفونه هو تحت الرقابة ، ولكن الرقابة وضعت على تليفونات جميع الذين يتصل بهم بغير استثناء ، وبالتالى فقد كان هو تحت الرقابة الكاملة ، وان لم يوضع تليفونه هو بالتحديد فى كشف المراقبات . وفى صباح يوم ١١ مايو أرسل إلى ابنته الكبرى فى بيتى القريب من بيته يستدعينى لأمر هام . ودهشت انه لم يستعمل التليفون فى دعوتى وأنه أرسل ابنته لاستدعائى فى هذا الوقت الباكر من الصباح . وذهبت اليه ، وكان يجلس على الشرفة التى تصل بين غرفة نومه وغرفة نوم زوجته فى الدور الثانى من بيته فى الجيزة . وحين دخلت كان جالساً بالبيجاما وأمامه جهاز تسجيل ، وسألته مندهشاً عما جرى ، وكان رده : « اجلس واسمع » . وجلست وسمعت ، وأحسست بخطورة الموقف ، واقترحت عليه ان يشرك معنا فى السر الدكتور « محمود فوزى » رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ، وكنت - فضلاً عن إعجابى به كصديق - أثق فى رجاحة عقله وحكمته . ولم يكن هناك وقت . فقد كان مقرراً فى ذلك اليوم ان يمر الفريق « فوزى » على الرئيس « السادات » لكى يصحبه إلى اجتماع مع قيادات القوات المسلحة يعقد فى قاعدة بلبيس . ونصحته بأن يذهب إلى اجتماعه مع الفريق « فوزى » وأن يحضر اجتماع قادة القوات المسلحة كما كان مقرراً ، كما نصحته أيضا ان ينتهز فرصة يتأكد فيها من موقف الفريق « محمد صادق » رئيس أركان حرب القوات المسلحة . واتفقنا على لقاء مساء ذلك اليوم نعاود فيه بحث الأمر ويشترك معنا فى البحث الدكتور « فوزى » .

□

كان واضحاً لى ، كما كان واضحاً للكل ، أن موقف القوات المسلحة فى هذا الصراع سوف يكون هو الموقف الحاسم . وكنت أتصور أن القوات المسلحة سوف تكون دائماً سنداً للشرعية وأن الزج بها فى صراع على السلطة ليس محمود العواقب . وفى نفس الوقت فقد كنت أتصور انه لو أرادت مجموعة مراكز القوى ان تتحرك ضد رئيس الجمهورية ، فليس أمامها الا القوات المسلحة تستغلها ، إما باستعمالها مباشرة أو بتحييدها تماماً من الصراع . كانت مجموعة مراكز القوى لا تضم فقط قيادات الاتحاد الاشتراكى واللجنة المركزية . ولكنها كانت تضم أيضاً مجموعة من المسؤولين فى أكثر المواقع حساسية فى الدولة ، كرئاسة الجمهورية والمخابرات والإعلام والداخلية ، وفوق هؤلاء جميعاً وزيرا الحربية والقائد العام للقوات المسلحة .

وفى يوم ١٣ مايو ، واستنادا على واقعة الشرائط المسجلة ، قدم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية « شعراوى جمعة » استقالته ، وأصدر « أنور السادات » قراراً بقبولها على

أساس بدء عهد جديد من الديمقراطية وسيادة القانون . ثم أصدر « أنور السادات » قراراً بتعيين محافظ الاسكندرية « ممدوح سالم » وزيراً للداخلية . وأدى قبول « السادات » لاستقالة « شعراوى جمعة » إلى أزمة مع بقية أفراد المجموعة الذين خططوا ثم قرروا أن يواجهوه باستقالة جماعية يفاجئونه بها وتهدده بما سمّاه هو « انهيار دستورى » فى الدولة . فقد سمع من الاذاعة نبأ استقالة مشتركة قدمها له وزير الحربية ووزير رئاسة الجمهورية ورئيس مجلس الشعب وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ومدير المخابرات العامة . ولم يكن ما وراء ذلك كله ظاهراً لأول وهلة ، ولكن إعلان الاستقالات فى الاذاعة قبل وصولها إلى يد رئيس الجمهورية كان بلا شك إجراءً درامياً قصد به دفع الأزمة إلى أقصى درجات الحدة . ولكن ماذا بعد ذلك . . تختلف الآراء هنا وتتعدد الاجتهادات . هل كانت هذه الخطوة هى النهاية ؟ أو أنها كانت بداية شىء آخر ، أو بالتحديد بداية عمل آخر ؟ هل كان قصدهم مواجهته بأمر واقع يرغمه على التراجع ويخضعه تماماً لسلطاتهم ؟ هل كان بداية لحركة تقوم بها التنظيمات الجماهيرية التى كانوا - بحكم مواقعهم - يمسكون بمقاليد الأمور فيها ؟ هل كانت بداية لخطوة حاسمة يقوم بها الفريق « محمد فوزى » القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية ، وهو عضو بارز فى المجموعة ، ليس فقط بحكم صلاته الوثيقة بهم ، ولكن أيضا بحكم صلة القرابة التى تربطه بأحدهم ؟ . . وهل كان للقوات المسلحة - بتوجيه من الفريق « فوزى » - دور مرسوم يكاد يصل إلى حد الانقلاب ؟ كل هذه أسئلة واحتمالات قابلة لكثير من الظنون والتساؤلات !

□

إن تطورات الحوادث أظهرت فيما بعد وثيقة خطيرة كان يمكن لو أنها ظهرت فى حينها أن تلقى ضوءاً كبيراً على الأهداف التى توختها المجموعة . وربما لو أن هذه الوثيقة ظهرت فى وقتها ووقعت فى يد « أنور السادات » فى حينها لكانت الأمور قد اختلفت ، ولكان « السادات » - متذرعاً بها - قد قدم رقبة كثيرين إلى المشنقة ، ولم يكتف بمجرد إدخالهم السجن .

إن الوثيقة تقدم مرة أخرى دليلاً على حسن حظ « أنور السادات » . مرة أخرى أنقذه انضباط الجيش المصرى وسلامة توجهاته وحرصه على أن يكون بعيداً عن مناورات وصراعات السياسة الداخلية . يوم ٢١ ابريل مساء ، وعقب الاجتماع العاصف فى اللجنة المركزية وفى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، حيث وقع الصدام علنياً

وعنيفاً بين « السادات » وبين بقية أفراد المجموعة ـ كتب الفريق « محمد فوزى » بخط يده أمراً إلى الفريق « محمد صادق » نصه كما يلى :

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العربية المتحدة — التاريخ ١٩٧١/٤/٢١
وزارة الحربية

فريق صادق
باكر ترتبط وتنظم وتخطط مع :
(١) مخ حربية (اختصار لمخابرات حربية) .
(٢) فر ٦ ميكا (اختصار للفرقة السادسة الميكانيكية) .
(٣) ل ٢٢ م (اختصار للواء ٢٢ مشاة) .
(٤) شرطة عسكرية .

لأغراض تأمين القاهرة ـ أى احتمالات .
نظام الكود ـ أماكن التجمع ـ أرقام تل . . الخ .
مصدر الأوامر : فوزى + شعراوى + سامى . .
واجبات :

(١) الازاعة (هكذا فى النص ، بالـ « زين » وليس بالـ « ذال ») .
(٢) مداخل القاهرة .
(٣) حرب الكترونية قفل أجهزة لاس (لاسلكى) السفارات .

(توقيع)
محمد فوزى[1]

---

(١) حينما كشف الفريق محمد صادق لأول مرة أثناء نشره لمذكراته سنة ١٩٨٧ عن وجود هذه الوثيقة ، فإن الفريق محمد فوزى ـ وهو عسكرى كفء لعب دورا فعالا فى عملية إعادة بناء القوات المسلحة ـ دافع عن نفسه بقوله ان الهدف من هذا الأمر لم يكن استعدادا لعملية انقلاب ضد رئيس الجمهورية ولكنه كان ضمن استعداداته للمعركة مع اسرائيل . ولم تكن هذه الحجة مقنعة بالقدر الكافى ، فقد كان توقيت صدور الأمر مع الأزمة التى حدثت فى اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا مسألة يصعب اخضاعها للمصادفات وحدها ، ثم ان الفريق فوزى كان يعرف ان المعركة مع اسرائيل ليست حالة ، وكان هو أول من يعرف أيضا أن الاستعداد العسكرى لم يكن كاملا لأن كل منشآت الصعيد كانت مكشوفة من وجهة نظر الدفاع الجوى . كما أنه كان من المستغرب ان يبدأ وزير الحربية استعداداته للحرب بإغلاق العاصمة . ثم أن مصادر التعليمات التى قررها فى أمره العسكرى كانت مصادر سياسية حزبية ولم تكن مصادر عسكرية ، وحتى إذا كان هؤلاء الذين حدد أسماءهم كمصدر للتعليمات سوف يقومون بهذه المهمة بحكم مناصبهم الرسمية ، فقد كان مما يدعو إلى الدهشة أن ذلك تم بدون علم رئيس الجمهورية ومن وراء ظهر رئيس الوزراء .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الحربية

رقم القيد ____________

التاريخ / / ١٩٧

[illegible]

[illegible]

١- [illegible]

٢- [illegible]

٣- [illegible]

٤- [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(١) [illegible]

(٢) [illegible]

(٣) [illegible]

صدر هذا الأمر مكتوباً من الفريق « فوزى » مساء يوم ٢١ إبريل ١٩٧١ . وتسلمه الفريق « صادق » ، ولم يصدر تعليماته إلى ضباط آخرين بتنفيذ ما جاء فيه انتظارا وترقباً . وفى نفس الوقت كانت الأزمة تتحرك إلى ذروتها . ولقد أحسست بأول نذير ينبىء بالاحتمالات القادمة حينما همس الفريق « محمد صادق » فى أذنى مرة أثناء لقائى معه : **« قل لهذا الرجل أن يصحو من نومه وأن يأخذ حذره » ، وعلى أثر هذه الملاحظة العابرة فإن نصيحتى للرئيس « السادات » كانت أن يبقى خطوطه مع الفريق « صادق » مفتوحة ، وان يحاول شخصياً وبنفسه ان يتأكد من موقف اللواء « الليثى ناصف » قائد الحرس الجمهورى . ومن الناحية التنظيمية البحتة فإن الحرس الجمهورى كان يدخل فى اختصاص وزير شؤون رئاسة الجمهورية « سامى شرف » وهو واحد من أفراد المجموعة ، وهكذا فإن اتصالاً مباشراً بين رئيس الجمهورية وقائد الحرس بدا لى ضروريا ، وهكذا كانت نصيحتى له ، وهكذا فعل .**

□

كانت الأزمة تتحرك إلى ذروتها . وتصادف فى ذلك الوقت أن وصل إلى القاهرة « ويليام روجرز » وزير الخارجية الأمريكية الذى قدم لـ « السادات » يوم ٤ مايو مقترحات جديدة لحل أزمة الشرق الأوسط . ورد عليها « السادات » بمقترحات بديلة . واستدعى « السادات » الفريق « فوزى » لكى يحيطه علماً بتفاصيل المقترحات التى حملها اليه « روجرز » ومقترحاته هو البديلة لها . وفوجىء « السادات » فى اليوم التالى بالفريق « محمد فوزى » يقدم له تقريراً بخطه فى ١٢ صفحة من القطع الصغير عنوانها « رأى القوات المسلحة فى مقترحات روجرز » . وكانت الخلاصة التى وصل اليها الفريق « فوزى » فى تقريره أن كل ما هو مطروح للمناقشة من المقترحات ـ سواء فى ذلك مقترحات « روجرز » أو رد « السادات » عليها ـ غير مقبول . وكان ذلك أيضا مدعاة للاستغراب ، فإن أحداً لم يطلب من الفريق فوزى « رأى القوات المسلحة » ، كذلك لم يذكر الفريق « فوزى » كيف استطاع فى ساعات قليلة ان يحصل على رأى القوات المسلحة ، وماهى الطريقة التى استعملها فى قياسه لرأيها . كان من حقه بدون شك أن يسجل رأيه هو ويقدمه لرئيس الجمهورية ، أما أن يحدث ذلك باسم « القوات المسلحة » ، فإن عملية الضغط بدت مباشرة وفجة ، كما أنها بدت تمهيداً لشىء يجىء بعدها[1] .

---

(١) ليس هنا ولا الآن المجال المناسب لرواية كل تفاصيل صدام أنور السادات مع من أطلق عليهم وصف « مراكز القوى » ، =

وبعد قبول استقالة « شعراوى جمعة » يوم ١٣ مايو ، وبعد أن استقر رأى الآخرين - ومن ضمنهم الفريق « فوزى » - على تصعيد الأزمة بالاستقالة إلى درجة الانفجار ، فإن الفريق « فوزى » دعا قادة القوات المسلحة إلى اجتماع فى مكتبه فى وزارة الحربية . وبدأ يحدثهم عن آخر تطورات الأزمة ، وكان مما قاله : « **إن رئيس الجمهورية يبيع البلد للأمريكان** » . وتساءل عما إذا كانت القوات المسلحة يمكن أن تقبل هذا الوضع . . وساد الاجتماع صمت ثقيل ، فقد كان معظم الحاضرين يشعرون أن الصراع فى هذه المرحلة داخلى ، وأن هدفه هو السلطة ، وأن الجيش يطلب منه أن يتدخل فى قضية لا تتصل بالمهمة التى تقع على عاتقه وهى مهمة تحرير تراب الوطن . وطبقا لروايات معظم شهود هذا الاجتماع ، فإن الفريق « فوزى » فوجىء بالفريق « صادق » رئيس أركان حرب القوات المسلحة يقول له ما معناه : « **إنك يا سيادة الوزير قدمت استقالتك كما قلت لنا ، والآن فإنك تعرض علينا ما لا دخل لنا فيه وما يمكن ان تترتب عليه عواقب وخيمة . . انك الآن متعب ، وأنا أقترح ان تذهب إلى بيتك لتستريح . أما القوات المسلحة فيجب أن تظل مسؤولة فقط عن مهمتها الرئيسية** » . والتفت الفريق « صادق » إلى قادة القوات المسلحة الجالسين حول مائدة الاجتماع وسألهم عما إذا كانت القوات المسلحة مستعدة للتدخل فى السياسة فى الوقت الذى يتحتم عليها فيه أن تواصل استعدادها ليوم المعركة ؟ ومرة أخرى كان الصمت الذى ساد القاعة معبراً أكثر من أى شىء آخر عن مشاعر واتجاهات هؤلاء القادة . وبدت الحيرة على وجه الفريق « فوزى » ثم مالبث بعد فترة من التردد أن هب واقفا وترك القاعة ، وغادر مبنى وزارة الحربية .

□

كان « أنور السادات » - والى اللحظة الأخيرة - تحت الانطباع بأن الفريق « صادق » أقرب إلى مجموعة مراكز القوى منه اليه . وكانت تأكيداتى له تلك الليلة بناء على ما كنت أسمعه من الفريق « صادق » فى عدة لقاءات سابقة ، أن الأمر ليس كذلك . وفى تلك اللحظات الحرجة مساء يوم ١٣ مايو ، لم يكن لدى « السادات » وقت طويل للتردد ، وهكذا فإنه اتصل بالفريق « صادق » تليفونياً وسأله عن الموقف ، وطمأنه الفريق « صادق » .

= وإنما تتصل الرواية هنا فقط بما هو ضرورى لشرح ما يتصل بموقف السادات والطريقة التى خرج بها من هذا الصراع مطلق اليد فى التصرف فى شؤون البلاد ، والطريقة التى ساعده الحظ بها على الانتصار فى صراع بدا وكأن كل موازين القوة فيه تميل لغير صالحه .

وأخطره « السادات » بالتليفون بأنه عيّنه وزيراً للحربية ، وطلب منه أن يمرّ عليه . وقال الفريق « صادق » إنه سيفرغ من بعض الاجراءات ويمر على « السادات » فى بيته . وقد جاء إليه فعلاً فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل . ولم ينس « السادات » فى هذه اللحظات نزعاته المسرحية ، فقد قال لـ « صادق » وهو يودعه بعد انتهاء المقابلة : « على فكرة يا محمد ، ابتداء من الآن تضع على كتفك علامة رتبة فريق أول » .

هكذا فشلت المحاولة ، وخرج منها السادات وهو بطل الساعة الذى استطاع بمفرده أن يتصدى لأخطبوط أعدائه ، بينما الواقع أن الظروف خدمته بأكثر مما كان يتصور . لقد أنقذه حظه الذى لم يتخل عنه حتى هذه اللحظة ، وأنقذته أيضا روح الانضباط السائدة فى الجيش المصرى ، ومن مراجعة أوراق القضية فى محاكمة مجموعة « مراكز القوى » فإن وثيقة الأمر المكتوب بخط الفريق « فوزى » لم تظهر فى الملفات . وقد صدر الحكم بإعدام بعض أفراد مجموعة « مراكز القوى » ، ثم خفف الحكم إلى السجن المؤبد . والحقيقة انه لم تكن توجد فى الملفات الظاهرة أدلة حاسمة على الإعداد لمحاولة انقلاب ، وإنما كانت هناك مجرد إشارات وتلميحات سجلتها المحادثات التليفونية بين الأطراف . ومن الغريب أن بعضهم هو الذى كان يسجل هذه المحادثات . ولو ان « السادات » عثر على وثيقة الفريق « محمد فوزى » لاختلف الأمر . ولكن الفريق « صادق » يقول انه كان يخشى تأثير اقدام « السادات » على حمام دم ضد خصومه فى ظرف كان يمكن لشىء من هذا النوع فيه أن يؤثر على الروح المعنوية للقوات المسلحة والرأى العام عموماً . وهكذا ـ طبقاً لما قاله ـ فإنه أخفى الوثيقة حتى ما بعد وفاة « أنور السادات »[1] .

□ □ □

والآن أصبح « السادات » رئيساً لمصر بالفعل وليس بمجرد الاسم فقط . ولكن ذلك كان يلقى عليه فى نفس الوقت مسؤوليات كبيرة . وعندما كان يستعد لتوجيه خطابه إلى الأمة ليخطر جماهير الشعب بتفاصيل صراعه مع مجموعة مراكز القوى ، وجدته يريد أن يركّز فى

---

(١) من الأسئلة الحائرة المتعلقة بتلك الفترة والتى سوف تبقى لغزا حتى تتضح جميع التفاصيل ، هو التساؤل عن السبب الذى دعا الفريق فوزى إلى إعطاء مثل هذا الأمر المكتوب مساء ٢١ ابريل ، فقد كانت مثل هذه الوثيقة فى يد الفريق صادق ـ مكتوبة بخط الفريق فوزى ـ دليل إدانة قاطع لا يمكن انكاره . وقد حرص الفريق صادق على إخفاء هذه الورقة لعدة سنوات . ولهذا فانه أخفاها وراء صورة داخل برواز معلقة فى صالون بيته ، ولم يعرف أحد لسنوات طويلة أن هذه الصورة التى تبدو بريئة المظهر وراءها سرا من أسرار الأسرار فى وقائع التاريخ السياسى لمصر فى عهد السادات .

خطابه على أن خصومه حاولوا أن يمنعوه من التفاوض مع وزير الخارجية الأمريكية « وليام روجرز » . وكان يريد أن يتخذ من تقرير الفريق « فوزى » اليه بـ « رأى القوات المسلحة » فى مقترحات روجرز ومقترحاته هو رداً عليها دليله على ذلك . وقلت له فى مكتبه بقصر القبة ، وكان على وشك ان يبدأ خطابه : « إننى أتصور أن القضية المركزية فيما يتعلق بهذ الصراع هى قضية الديمقراطية ، فهى القضية التى تهم الناس مباشرة فى هذه الظروف » إن الناس يريدون أن يسمعوه وهو يؤكد لهم ضمانات حرياتهم . لقد أفلتوا بالكاد من شبح دكتاتورية كان يمكن أن تصل فى تجاوزاتها إلى بعيد[1] .

وعندما جعل « السادات » من الديمقراطية قضيته الرئيسية فإن الناس بدوا وكأنهم جميعاً قد تنفسوا الصعداء . ومن المفارقات أنه اتخذ هذه المناسبة فرصة ليبدى فيها رأيه فى نوع الديمقراطية الذى يتصوره . وكانت ديمقراطية محاطة بكثير من الضباب على أحسن الاحتمالات . فلقد ذهب فى مناسبة ١٤ مايو يتحدث إلى مجلس الأمة ، وخلال حديثه قال موجهاً خطابه للمجلس : « لقد قررت أن أجىء إلى هنا لأتحدث اليكم أنتم بوصفكم أعضاء مجلس الشعب » . ثم أضاف : « وعلى فكرة إن اسم مجلسكم الآن لم يعد مجلس الأمة ، وإنما أصبح من الآن مجلس الشعب » . وتقبل الأعضاء تغيير اسمهم دون استشارتهم بكثير من التواضع عبرّوا عنه بكثير من التصفيق .

□ □ □

كانت المشكلة الكبرى التى تواجه « أنور السادات » بعد ذلك هى مشكلة الجيش ، كانت القوات المسلحة فى ذلك الوقت معدّة ومجهزة وموجهة نحو هدف واحد واضح وقاطع ، وهو إزالة آثار العدوان . لكن « السادات » ـ ولو انه لم يقل هذا بوضوح ـ لم يكن مؤمناً بإمكانية الحرب . وكان فى أعماقه يعتقد أن « عبد الناصر » وقع فى خطأ كبير حين لم يعترف ـ بعد حرب سنة ١٩٦٧ ـ أن مصر قد هزمت ، ثم يتصرف على هذا الأساس . كما أن « أنور السادات » لم يكن فى أى وقت من الأوقات مدركاً لأهمية العلاقات مع الاتحاد السوفييتى . ومن مفارقات الحظوظ أن الرجل الذى اقترن اسمه فيما بعد بالانتصار

---

(١) كانت مجموعة مراكز القوى ـ بصرف النظر عن حسن أو صدق نوايا أفرادها ـ تعتقد أن التطبيق الاشتراكى يحتاج إلى إجراءات من السيطرة والقمع تتجاوز ما هو مقبول . لقد سببت اتجاهاتهم فى هذا المجال نقدا تحملته فترة حكم عبد الناصر بغير مبرر . وفى الحقيقة فان أى تطبيق حقيقى للاشتراكية كان لابد له أن يعتمد على حرية الجماهير وليس على قمع هذه الحرية .

الاستراتيجى الذى حققه الجيش المصرى فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، لم يكن فى دخيلة نفسه يستوعب أن العبرة فى الصراعات ليست بالاحتلال المؤقت لأجزاء من الأرض طالما أن الحرب لم تنته والتاريخ لم يتوقف ، ولكن المشكلة تنشأ وتتفاقم حين يقع احتلال الإرادة الوطنية وحين تتعطل بذلك حركة التاريخ . ولقد بدأ « السادات » بعد فترة قصيرة من توليه السلطة يعود إلى الأفكار التى كانت شائعة قبل الثورة ، وكأن فكره الخاص خلال سنوات الثورة قد وضع فى ثلاجة للتبريد العميق ، فلما ذابت الثلوج استيقظت نفس الأفكار القديمة . وكانت التطورات الكبرى التى شهدها العالم والمنطقة قد حولت تلك الأفكار إلى أشباح غير قابلة للتجسيد . ومن ذلك على سبيل المثال أن الرئيس « السادات » عاد إلى الفكرة القديمة الشائعة عن مشروع « مارشال » ، فبدأ يتصور ثم بدأ يقول إن ما تحتاج اليه مصر هو برنامج للانعاش الاقتصادى على غرار مشروع « مارشال » ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هى التى تستطيع أن تموله وتنظمه .

ومع ذلك فإنه من الغريب أن أول قرار رئيسى اتخذه « انور السادات » بكامل إرادته بعد أن أصبح حاكم مصر الفعلى ، هو انه وقَّع معاهدة للصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتى فى ٢٧ مايو ١٩٧١ ، وكان ذلك مدْعاة لدهشة الأمريكيين . ولقد ساءلوا أنفسهم ما الذى يعنيه هذا القرار ؟ ولماذا تخلص « السادات » من أعوانه الذين كانوا يتصورونهم موالين للسوفييت ، وهى خطوة اعتبروها اتجاهاً إلى اليمين ، ثم إذا هو فجأة يأخذ زاوية حادة فى الاتجاه إلى اليسار - ! - ويعقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتى ! ! إن عبد الناصر - بكل كراهيتهم له - لم يقدم على هذه الخطوة .

□

ولكى يجد الأمريكيون جواباً على كل هذه الأسئلة المحيرة فلقد استشاروا أصدقاءهم السعوديين . ولقد تصادف أن كان الملك فيصل ومعه صهره الشيخ كمال أدهم - الذى كان قد أصبح الآن مستشاراً للملك ومديراً للمخابرات العامة فى السعودية - موجودين فى واشنطن عندما أعلن عن توقيع المعاهدة . ولقد كان الأمريكيون يعرفون ان « كمال أدهم » - الذى كانت مخابراته تعمل بالتنسيق الكامل مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - هو فى نفس الوقت وثيق الصلة بـ « أنور السادات » وأن صداقتهما كانت ترجع إلى الأيام الأولى للمؤتمر الإسلامى ، ثم توثقت - وهى ظاهرة ملفتة - أثناء حرب اليمن التى كانت مصر والسعودية خلالها تقفان فى معسكرين متصارعين . والحقيقة أن الصلة بين الاثنين كانت وثيقة إلى حد أن جريدة الـ « واشنطن بوست » نشرت على صدر صفحتها الأولى فى عدد

السادات مع صديقة كمال أدهم مدير المخابرات السعودية الذى كان يعمل بتنسيق كامل مع المخابرات الأمريكية . والغريب أن صداقتهما توطدت أثناء حرب اليمن ، عندما كانت مصر والسعودية تقفان فى معسكرين متصارعين .

٢٤ فبراير سنة ١٩٧٧ أن كمال أدهم كان طوال الستينات « يمد السادات بدخل ثابت » . ولقد كان نشر هذه الواقعة ضمن سلسلة التسرب الكبير للأسرار الذى أعقب « ووترجيت » ، ثم كشف وثائق المخابرات الأمريكية . ان المهم فى الاستشهاد بهذه الواقعة ليس إثبات محتواها عن طريق الإلحاح عليها ، وإنما أهم ما فيها ـ من وجهة نظر هذا الكتاب ـ هو ما تشير اليه من رؤية أطراف لعمق العلاقة التى كانت تربط بين « السادات » و « كمال أدهم » . وعلى أى حال ، فعندما أصبح « أنور السادات » رئيساً للجمهورية كان « كمال أدهم » من أول الذين ترددوا عليه ، ثم كان بعد ذلك من أكثر الذين كانوا يترددون عليه . وكان « كمال أدهم » فى أحاديثه مع الرئيس « السادات » فى تلك الفترة يركّز أمامه على مدى الجهود التى تبذلها السعودية لشد اهتمام الولايات المتحدة إلى حل لقضية الشرق الأوسط ،

لكنهم ـ كما كان يقول ـ كانوا يصطدمون دائماً بمشكلة الوجود السوفييتى فى مصر . ولقد شرح له الرئيس « السادات » اضطراره للاعتماد على الروس طالما أن الأمريكيين ماضون فى سياستهم بتزويد اسرائيل بكل ما تحتاج اليه . ولقد حدث أن الرئيس السادات فى تلك الفترة المبكرة من حكمه كان على استعداد لمكاشفة كمال أدهم بأنه مستعد لطرد السوفييت إذا استطاعت الولايات المتحدة المساعدة على تحقيق مرحلة أولى من الانسحاب . ويبدو أن هذه النوايا تسربت على نحو أو آخر إلى الولايات المتحدة ، وإذا بعضو مجلس الشيوخ السناتور « جاكسون » ـ وهو من أشد مناصرى اسرائيل ـ يذيع القصة كلها ، الأمر الذى سبّب حرجاً شديداً للرئيس « السادات » وربما لـ « كمال أدهم » أيضاً .

والآن وقد فوجئت الادارة الأمريكية بعقد المعاهدة بين مصر والاتحاد السوفييتى أثناء وجود الملك فيصل فى واشنطن ـ فلقد قرر الملك أن يجىء إلى مصر بنفسه ليستكشف حقيقة التطورات ويطمئن ، وليطمئن الآخرين . ولقد كان للملك رأيه حتى قبل أن يجىء إلى مصر . فقد قال لمن قابلهم من المسؤولين الأمريكيين إن المعاهدة مجرد مناورة وجد السادات نفسه مضطراً اليها ، وأما نواياه الحقيقية فهو يعرفها[1] .

□

وقرب نهاية زيارة الملك « فيصل » لمصر فى أوائل شهر يونيو سنة ١٩٧١ ، كانت هناك مفاجأة فى انتظارى . دهشت حين دق التليفون فى مكتبى فى « الأهرام » وقتها ، وكان المتحدث هو الدبلوماسى السعودى المخضرم الشيخ « طاهر رضوان » المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الجامعة العربية . وقال لى الشيخ « طاهر رضوان » إن الملك « فيصل » قد حدد موعداً لاستقبالى فى قصر القبة يوم الجمعة القادم ، وهو اليوم السابق لانتهاء زيارته لمصر . كان مبعث دهشتى أننى كنت ناقداً عالى الصوت ضد سياسة السعودية وضد سياسة الملك « فيصل » فيما كنت أكتبه من مقالات فى « الأهرام » ، خصوصاً فى فترة حرب اليمن . وفيما أعرفه عن الملك « فيصل » ، فلم يكن هو الشخص الذى ينسى بسهولة أو يغفر . كانت محادثة الشيخ « طاهر رضوان » يوم أربعاء ، وقلت له معتذراً انه من سوء حظى اننى سأكون فى الاسكندرية مع عائلتى فى عطلة نهاية الأسبوع ، فلقد مضت علىّ ثلاثة أسابيع دون أن أراها ، وعطلة نهاية الأسبوع الحالية هى فرصتى الوحيدة وسط زحام التطورات . وسألنى الشيخ « طاهر رضوان » : « متى تذهب إلى الاسكندرية ؟ » قلت له :

---

(١) كان ذلك ما سمعته بنفسى من الملك فيصل عندما قابلته فى الاسكندرية أثناء زيارته لمصر عائدا من الولايات المتحدة إلى بلاده .

« اليوم » . وعاد الشيخ « طاهر » بعد نصف ساعة يتصل بى تليفونياً ليقول لى أن جلالة الملك بالاسكندرية اليوم وانه سيعود إلى القاهرة غداً ، وانه مراعاة لظروفى مع رغبته فى مقابلتى ، قد حدد لى موعداً فى الساعة السابعة من مساء هذا اليوم نفسه ـ الأربعاء ـ فى فندق فلسطين بالاسكندرية .

ولم يكن هناك ما يمكن قوله ، وهكذا ذهبت فى الساعة السابعة إلى فندق فلسطين وإلى موعدى مع الملك فيصل . وكان الملك بالغ الود فى حديثه ، ولم نفتح صفحة الماضى . وراح يحدثنى عن زيارته لواشنطن ، وكيف فوجىء الأمريكيون بالمعاهدة التى وقعها « السادات » مع الرئيس السوفييتى « بادجورنى » . ولقد حدثنى الملك بتفسيراته هو كما أعطاها للأمريكيين . ثم سألنى الملك فجأة عن رأيى فى هذه المعاهدة . وكنت قد قلت رأيى فيها من خلال الكتابة ، وأيضاً من خلال حديث مع التليفزيون المصرى فى ذلك الوقت . قلت له : « **إذا كان لى أن أستنتج وجهة نظر الرئيس فى هذا التصرف ، فانى أتصور انه أراد تحقيق توازن بين مجموعة من القوى فى الداخل وفى الخارج** » . **وإن كان لابد أن أعترف أننى شخصياً ضد المعاهدات بين دول العالم الثالث ، وأى من القوتين الأعظم**[1] . وبدأ الملك يطرح علىّ نظرياته عن العلاقة بين الشيوعية والصهيونية ، وأنهما فى واقع الأمر وصميمه نفس الشىء . وقال لى الملك انه شرح نظريته للرئيس الأمريكى « ريتشارد نيكسون » ، وأن « نيكسون » اهتم بها ورجاه ان يعيد شرحها أمام بعض معاونيه ومنهم « سبيرو أجنيو » نائبه ، و « ريتشارد هيلمز » مدير وكالة المخابرات المركزية وقتها . وطال الحديث أكثر من ساعتين كان الملك خلالها بالغ الود والرقة . وعندما خرجت من جناحه كان السيد « كمال أدهم » فى انتظارى قائلاً لى : « لقد آثرت ان أتركك مع الملك وحدكما ، حتى تستطيعا الكلام معاً بحرية كاملة » . ثم سألنى : « لعل اللقاء كان طيباً » .

---

(١) كنت أبديت اعتراضى للرئيس السادات مباشرة على عقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتى ، مع إيمانى بأهمية الصداقة بين مصر والاتحاد السوفييتى . وكان ذلك عندما علمت لأول مرة بنّيته مثل هذه المعاهدة . ولقد أبلغ الرئيس السادات اعتراضاتى إلى بعض أعضاء الوفد الذى كان يشترك معه فى مفاوضاتها ، وبينهم السيد « محمود رياض » وزير الخارجية وقتها ، الذى اتصل بى يسألنى عن أسباب اعتراضى . وقلت له على الفور أنها على الفور تذكرنى بالمعاهدة المصرية ـ البريطانية سنة ١٩٣٦ ، بل ان مدتها المقترحة وهى ٢٠ سنة توحى إلى الأذهان على الفور بتلك المعاهدة ، وكانت مدتها ٢٠ سنة ـ هذا مع تسليمى المطلق بالفارق فى الظروف وبالطبيعة لعلاقتنا مع الاتحاد السوفييتى عن تلك التى كانت تربطنا ببريطانيا سنة ١٩٣٦ .

وأعتقد أن اعتراضاتى كانت سببا مباشرا فى تخفيض مدة سريان المعاهدة من ٢٠ سنة ـ كما كان مقترحا ـ إلى ١٥ سنة ـ كما صدر فى نصها النهائى .

وقلت له : « انه كان كذلك بالفعل » . ثم أضفت : « ان الملك كان بالغ اللطف ، ولقد تجنبنا أحاديث الماضى وتركنا ما بقى من ذكرياته للنسيان ، فنحن الآن أمام صفحة جديدة » . ثم قلت : « اننى على أى حال لم استطع ان أفهم بعد نظرية الملك عن الصهيونية والشيوعية » (كان الملك بين أشياء أخرى يعتقد ان بريجنيف يهودى لأن اسمه الأول « ليونيد » ، وهو يظن أنه مشتق من اسم « ليون » وهو أيضا فى رأيه اسم يهودى) .

□

وبدأ « كمال أدهم » يحدثنى عن ضرورة الترتيب لتنسيق وثيق بين الملك والرئيس « السادات » . وقلت له إن ذلك بالفعل أمر مرغوب فيه ، لكنه بعد ذلك بدأ يدخل فى موضوع أثار دهشتى ، فقد قال : « إن هناك الآن وسائل ثورية فى الاتصالات ، وأنه حتى الروس لا يعرفونها ولم يقدموا الينا من الأجهزة ما يسمح بها » . ثم انتقل ليقول : « **إنك الشخص الوحيد الذى يثق فيه الرئيس الآن ، ولقد طلب الينا ان نتحدث اليك ، فهو يرغب فى ان يكون هناك اتصال مباشر عن طريق اجهزة خاصة توضع فى بيتى وفى بيتك لنكون نحن الاثنين قناة الاتصال بين الرجلين الكبيرين** » . وزادت دهشتى وتساءلت : « فى بيتى ؟ أو لعلك تقصد فى الأهرام ؟ » . وقال كمال أدهم : « هذا موضوع بالغ السرية ولا ينبغى ان يتم من خلال الأهرام » . ولما كنت أعلم بالصلة بين وكالة المخابرات المركزية وبين وكالة المخابرات السعودية ـ وهو شىء طبيعى بالنسبة للعلاقات بين البلدين ـ فلقد قلت له : « إننى لا أجد نفسى على استعداد لقبول مثل هذا الترتيب » . وأحس كمال أدهم أن رفضى كان قاطعاً ، وانتقل الحديث إلى مواضيع أخرى .

وعندما رويت للسادات فيما بعد تفاصيل ما حدث قائلاً له إننى استغربت بمقدار ما تضايقت من ذلك العرض ، كان رده علىّ ببساطة : « لا بأس ! والمستحسن أن تنسى هذا الموضوع »[1] . وبعد عدة أسابيع جاءنى الفريق « صادق » يقول إن أجهزة القوات

---

[1]) كنت فى ذلك الوقت أنقد موقف الاتحاد السوفييتى فى بعض ما أكتبه على أساس تأخيره فى تزويد مصر بما كانت تحتاجه من أسلحة لكن الاتفاق قد تم عليها بالفعل فى آخر زيارة قام بها جمال عبد الناصر لموسكو . ويبدو أن نقدى لسياسة الاتحاد السوفييتى صور للرئيس السادات ، وربما للملك فيصل أيضا ، أن ذلك النقد كان صادرا عن عداء للاتحاد السوفييتى يمكن استغلاله ، بينما الحقيقة ان نقدى سياسة الاتحاد السوفييتى كان قائما عن اقتناع بأساس متين لعلاقة صداقة معه . وكان رأيى دائما ـ ولا يزال ـ ان الاتحاد السوفييتى هو الصديق الأول الذى يمكن الاعتماد عليه فى مواجهة مع اسرائيل ، كما أن السلاح السوفييتى هو السلاح الوحيد الذى نستطيع أن نستعمله فى مثل هذه المواجهة ، ولو حتى لبناء موقف تفاوضى قابل للتصديق .

المسلحة استطاعت ان تلتقط إشارات لاسلكية تمكنت من تحديد مركز صدورها فى مكان ما فى الجيزة (حيث كان بيت السادات) . وأبدى الفريق « صادق » استغرابه من هذا الاكتشاف . وأدركت أنا دون ان أقول له ان الطرف الآخر فى الخط الساخن بين الملك والرئيس قد بدأ يعمل من بيته . وفيما بعد فإن هذا الخط انتقل إلى إدارة المعلومات التابعة للرئاسة فى قصر عابدين .

كان ذلك نموذجاً لغرام « السادات » بمغامرات العمل السرى وعملياته الخفية ، كما انه كان نموذجاً للطريقة التى يمكن لشخصيته أن تتأثر فيها بشخصية أخرى أقوى منها . وربما كانت لـ « السادات » من وجهة نظره دوافع أقنع نفسه بها فعلاً ، فقد كانت حجته أن الواقعية تفرض الاعتراف بأن الولايات المتحدة هى أقوى قوة فى هذا العالم ، **وأنه إذا كان هناك حل محتمل ـ سياسى أو عسكرى ـ لأزمة الشرق الأوسط ، فإن مثل هذا الحل لا يتحقق إلا بمعرفة الأمريكيين وبواسطة السعوديين .**

□ □ □

ويمكن أن يقال إنه مهما كان من أفكار « أنور السادات » أو من نواياه ، فإنه فى ذلك الوقت حاول قدر ما يستطيع اخفاءها عن كل الأطراف . وبرغم الرقابة التى كان موضوعاً تحتها باستمرار من جانب الأمريكيين مباشرة أو عبر السعوديين ، أو من جانب الروس من موقعهم الممتاز فى القاهرة ـ فإنه استطاع ان يجعل الجميع فى حيرة من حقيقة أمره . وقبل شهرين اثنين من قراره الشهير بطرد الخبراء السوفييت ، كان قد دعا المارشال « جريتشكو » وزير الدفاع السوفييتى إلى القاهرة ، ورتب بنفسه بعض تفاصيل زيارته لكى يكون لقاؤه حاراً . ولقد دعى المارشال إلى بيت الرئيس فى الساعة السابعة مساء ، قبل أن يتوجه إلى حفل عشاء أقامه له الفريق « صادق » فى نادى الضباط بالزمالك . لكن المارشال « جريتشكو » لم يصل إلى النادى قبل الحادية عشرة مساء ، فلقد أصر « السادات » ـ إمعاناً فى إظهار حفاوته ـ على استبقائه بينما غنّت له إحدى بناته أغنية عن « ليالى موسكو » تعلمتها حينما كانت تحضر معسكراً للشباب فى الاتحاد السوفييتى . ووصل المارشال إلى نادى الضباط سعيداً ومبتهجاً بالود الذى أظهره له الرئيس المصرى . بل إن الرئيس « السادات » فى ذلك الوقت وجه إلىّ اللوم علانية ثم مباشرة بينى وبينه على سلسلة من المقالات كتبتها فى نقد سياسة الاتحاد السوفييتى تحت عنوان « اللا سلم واللا حرب » ، وطلب منى وقتها وقف هذه المقالات ، وأضاف : « إن الاتحاد السوفييتى هو صديقى الوحيد » ، وكان ردى عليه أنه إذا تصور أى إنسان أن له صديقاً واحداً ووحيداً فى الدنيا إذن فهو فى مشكلة .

□

ونحن الآن نعرف أن « السادات » كان فى ذلك الوقت يقلّب فى ذهنه قرار طرد الخبراء السوفييت من مصر . لكن المشكلة التى كانت تحيره هى كيف ؟ فى ذلك الوقت ، وقرب نهاية شهر يونيو سنة ۱۹۷۲ ، قام الأمير « سلطان » وزير الدفاع السعودى ومعه السيد « كمال أدهم » بزيارة للقاهرة . ومرة أخرى أثير موضوع الوجود السوفييتى الذى يتذرع به الأمريكيون أمام السعوديين لتبرير إحجامهم عن المشاركة فى حل لأزمة الشرق الأوسط . وكان رأى الطرف السعودى أنه إذا كان « السادات » قد استقر على قرار فلا بد له أن يخبرهم به سلفاً لكى يستطيعوا أن يحصلوا على مقابل له من الولايات المتحدة . وكان هذا بالضبط ما لايريده « أنور السادات » وما كان مصمماً على ألا يحدث . كان يعرف ان قرار إخراج الروس سوف يكون قراراً دراماتيكياً إلى آخر درجة ، وانه سوف يثير العالم كله . ولم يكن لديه استعداد لأن يشاركه فى أضواء هذه اللحظة أحد . ولقد تصور انه بمجرد إعلانه قرار طرد السوفييت فإن الأمريكيين سوف يكونون سعداء إلى درجة تجعلهم يستجيبون لأى شىء يطلبه . وفى ذلك كانت حساباته خاطئة . **وكما قال « كيسنجر » فيما بعد : « لماذا لم يقل لنا ما كان ينوى أن يفعله ؟ ربما لو قال لنا لكنا قدمنا له شيئاً فى مقابله » . وفى السياسة ـ كما فى كل شىء آخر ـ فإن أحداً ليس مستعداً لأن يدفع ثمناً فى شىء حصل عليه بالفعل .**

وكان الفريق « محمد صادق » بين الذين اعترتهم الدهشة حين أطلعه « السادات » على نواياه يوم ۷ يوليو ، قبل يوم واحد من قيامه بإخطار السفير السوفييتى « فلاديمير فينوجرادوف » بقراره الخطير . وبرغم أن الفريق « صادق » كانت له سمعة معادية للسوفييت فإنه كان أبعد ما يكون عن السعادة وهو يسمع ما لدى الرئيس من أخبار نواياه . ولقد رجا الرئيس أن يفكر فى الأمر ، وأن لا يتصرف فيه على أى حال وكأن قراره عملية طرد . وكان مما قاله له ملحاً : **« بصرف النظر عن أوجه نقدنا للاتحاد السوفييتى ، فهم الآن مصدر مصر الوحيد للحصول على السلاح » . ولقد اثبتت التطورات أن مخاوف الفريق « صادق » لم يكن لها أساس . فإن مناورات السياسة لها حسابات أعقد مما يبدو على السطح . والذى حدث فعلاً هو أن الاتحاد السوفييتى قدم لمصر من السلاح بعد طرد خبرائه منها إمدادات أكبر وأهم مما كان يقدمه قبل القرار . ولا يمكن بالطبع القطع فى مقاصد الروس الحقيقية من وراء ذلك . ولعلهم أرادوا أن تكون امداداتهم المتزايدة من السلاح رسالة منهم إلى الجيش المصرى مؤداها أنهم لم يقصّروا ، ولعلهم كانوا يريدون أن يتركوا « السادات » أمام المعركة التى كان يتحدث عنها بجيش لا تكون لديه حجة يلومهم بها أمامه ويتهمهم بأنهم هم الذين حجبوا الفرصة عنه وحالوا بينه وبين ما كان يريد . كانوا على أرجح الظنون يريدون قطع الطريق عليه لكى لا يكون من تأخيرهم عذر يتذرع به .**

والحقيقة أن « السادات » كان يبحث عن أعذار . فى سنة ١٩٧١ كان قد أعلن « سنة الحسم » التى سوف تشهد المعركة لا محالة . ولكن شيئاً لم يحدث ، وكان عذره الذى تذرع به هو الأولوية التى أخذتها الحرب فى شبه القارة الهندية بين الهند وباكستان .

وجاءت سنة ١٩٧٢ ولم تقع المعركة . وكان يمكن أن يكون العذر هو تأخر السوفييت فى إمدادات السلاح ، الأمر الذى لم يترك له خياراً سوى أن يطرد خبراءهم من مصر . وسارع السوفييت إلى تقديم إمدادات من السلاح لم يسبق لها مثيل ، خصوصا عقب زيارة قام بها لموسكو الفريق « أحمد اسماعيل على » الذى خلف الفريق « صادق » كوزير للحربية .

وجاءت سنة ١٩٧٣ معبأة بالاحتمالات . وكانت الشواهد حافلة بالنذر الخطيرة بالنسبة لجيش طالت تعبئته وتزايد استعداده واستكمل تدريبه على عملية العبور إلى درجة أن مناورات هذه العملية المعقدة عبر مانع مائى جرت عشرات المرات وعلى مستوى الفرق . ولقد وقع حادث صغير ، ولكنه بدا كشرارة وسط الظلام . ففى يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٢ قام أحد الضباط بقيادة وحدة من السيارات الميكانيكية إلى مسجد « سيدنا الحسين » مخترقاً بوحدته قلب العاصمة . وهناك عند مسجد « سيدنا الحسين » ، وحين حوصرت وحدته وألقى القبض عليه ، كان مطلبه هو أن الوقت قد حان لدخول المعركة مع اسرائيل ، وكان التفسير الرسمى لتصرف هذا الضابط أنه فقد توازنه العقلى . وكان الفريق « صادق » هو كبش الفداء ، فقد بدأ « السادات » يتهمه بأنه هو السبب فى تأخير استعداد الجيش المصرى للمعركة ، وأنه أهمل أوامر صادرة عن الرئيس ، وأنه لهذا السبب جرت إقالته واستبداله بالفريق « أحمد اسماعيل على » .

□ □ □

لم تكن القوات المسلحة وحدها هى التى بدأت تظهر فيها علامات التململ . ولكن الأمة كلها بدت فعلاً فى حالة تململ . كان شحنها تزداد طاقته كل يوم من أجل هدف لا يبدو أنه سيتحقق ، وكان ذلك يخلق نوعاً من الاحباط شعر به « أنور السادات » وان راح ينسبه إلى غير أسبابه الحقيقية . وكان الطلاب قد قاموا بمظاهرات تعبيراً عن هذا الاحباط ، واعتقلت أعداد كبيرة منهم ، وأغلقت الجامعات ، وحدثت فى ذلك الجو - من نهاية ١٩٧٢ وبداية ١٩٧٣ - حادثة غريبة تنطوى ثناياها على دلالات بالغة الأهمية . ففى وسط ذلك الجو المشحون والمعبأ بالتوتر ، اجتمع عدد من الكتّاب والمفكرين فى مكتب الأستاذ « توفيق الحكيم » ، ووجدوا أن الموقف يحتم عليهم ان يقولوا كلمة . وهكذا استقر رأيهم على توجيه خطاب

مفتوح إلى الرئيس السادات يتعرضون فيه لعدد من القضايا ، بينها قضايا الشباب كما تعكسها الأوضاع فى الجامعات . وقد أوضحوا للسادات أن الشباب يشعر بتمزق ، خصوصاً شباب الجامعات ، لأن هؤلاء لا ينتظرهم بعد التخرج الا عدد غير محدود من السنين يقضونها فى الجندية استعداداً لمعركة تبدو أبعد وأبعد كل يوم . ولقد ألمحوا فى الخطاب المفتوح إلى « السادات » أن المعركة - كما يظهر لهم من بعيد - تفرض ضريبة فادحة من الموارد المصرية المالية والانسانية . ثم خرجوا من ذلك - وإن لم يقولوه صراحة - إلى أنه قد يكون من المفيد استكشاف محاولات الحل الدبلوماسى . ولم ينشر هذا الخطاب - الذى اشتهر باسم « عريضة الكتّاب » - فى مصر ، ولكن بعض الموقعين عليه وجدوا سبيلاً لنشره فى بعض الصحف الصادرة خارج مصر ، وبالذات فى بيروت . وطلب الرئيس « السادات » إلى الدكتور « عبد القادر حاتم » نائب رئيس الوزراء - وكان فى الواقع يقوم بمهمة رئيس الوزراء الفعلى ، إلى جانب عمله الأصلى كوزير للإعلام والثقافة - ان يستدعى عدداً من هؤلاء الكتّاب وفى مقدمتهم الأستاذين « توفيق الحكيم » و « نجيب محفوظ » - وهما كاتبان يتمتعان بشهرة كبيرة - وأن ينقل اليهم ضيقه الشديد من البيان الذى كتبوه . ويبدو أن « السادات » أيضاً طلب إلى الدكتور « حاتم » أن يشرح لهم حقائق الموقف . ويبدو ان التعليمات لم تكن واضحة ، وتسبب ذلك فى أن هذه المقابلة كشفت فيما بعد عن كثير جداً من الخبايا . ويبدو أن « السادات » لم يعرف أبعاد ما دار فى هذه المقابلة ، ولقد وجد نفسه بعد ذلك مدفوعاً إلى مهاجمة هؤلاء الكتّاب بقسوة بدت مستغربة ، فقد وصف على سبيل المثال فى عدد من الاجتماعات عقدها لقيادات الاتحاد الاشتراكى وللصحفيين - « توفيق الحكيم » بأنه رجل عجوز استبد به الخرف وانه يكتب بقلم يقطر بالحقد الأسود ، وأنه فى مقابلته مع الدكتور « حاتم » أبدى آراء انهزامية . ثم أضاف إنها محنة أن رجلاً رفعته مصر لمكانته الأدبية إلى مستوى القمة انحدر إلى الحضيض فى أواخر عمره :

□

كنت فى ذلك الوقت فى رحلة إلى آسيا ، بدأتها باليابان ثم الصين وبنجلاديش والهند وباكستان . وعدت بعد غياب شهر كامل عن القاهرة . وكان الجو بين « السادات » وبينى قبل السفر متوتراً بسبب بعض ما كنت أكتبه عن ضرورات الحرب المحدودة ، وعن ضرورة تقوية موقفنا السياسى العام بما فيه خيار القوة المسلحة الذى لا يمكن بدونه حتى بناء موقف تفاوضى ملائم . وعدت إلى القاهرة بعد هذه الرحلة الآسيوية لأجد ان أزمة بيان الكتّاب على أشدها . واستوضحت الأستاذ « توفيق الحكيم » الذى كان واحداً من أبرز نجوم الأهرام خلال فترة

رئاستى لتحريره . وبدأ « توفيق الحكيم » يشرح لى التفاصيل ، ثم إذا هو يلقى إلىّ بقنبلة قال لى أن الرئيس « السادات » فى أحد خطاباته اتهمه بالانهزامية وبإضعاف الروح المعنوية . ثم أضاف أنه قرر أن يكتب خطاباً للرئيس « السادات » يقول له فيه حقيقة ما جرى فى لقائه مع الدكتور « حاتم » ، حتى ولو كان ذلك آخر ما يكتبه فى حياته ، ثم ناولنى خطاباً بخط يده كان نصه كما يلى بالحرف :

« القاهرة فى ٧ مارس ١٩٧٣
سيادة الرئيس ،

واجبى يحتم علىّ أن لا أكتم عليك الآن شيئاً مما حدث فى مقابلتى مع الدكتور حاتم نقل عنها عبارة منسوبة إلى أحد الكتّاب الذين قابلهم .

وحقيقة الأمر ما يأتى :

١ ـ طلب الدكتور حاتم مقابلتنا أنا والأستاذ نجيب محفوظ والأستاذ ثروت أباظة . وكان هو أول المتكلمين شارحاً لنا الموقف بقوله إن أساس المحنة التى نحن فيها هو أن مصر لم تقبل الهزيمة وتسوى الأمور عقب ٥ يونيو ١٩٦٧ مباشرة . وأوصانا بأن هذا الكلام سر . ولذلك حفظنا هذا السر حتى اليوم . ولولا إشارة السيد الرئيس إلى الانهزاميين لما سمحنا لأنفسنا بنقله إلى أحد .

٢ ـ قال لنا أيضا ان الحديث عن حل سلمى اليوم هو أخطر من الحديث عن المعركة ، لأن السيد الرئيس سيجد نفسه محاصراً من جهات مختلفة تعارضه فى ذلك ، وهذه الجهات هى ليبيا والمقاومة الفلسطينية والجيش واليسار المغامر . ولذلك كان ردنا هو أنه لابد لنا نحن الكتّاب الوطنيين أن نساعده إذا كان ذلك فى مصلحة مصر . لأننا لا يمكن أن نتركه وحده أمام عقبات تحول دون ما فيه مصلحة الوطن وحده . وهذه هى المناسبة التى ذكرت فيها عبارة « نساعده على الحل الذى يراه » .

٣ ـ قال لنا أيضا عندما سئل عن طبيعة المعركة التى تراها مصر ضرورية بأن هذه المعركة فى الحقيقة لن تكون أكثر من مناوشة محدودة لاستلفات نظر العالم إلى خطورة الموقف المتفجر فى المنطقة ليسرع إلى منع الكارثة بتسوية مقبولة . وقال إن التسوية التى تقبلها مصر ليس بالضرورة الانسحاب الكامل دفعة واحدة ، بل يكفى الحل الجزئى فى إطار الحل الشامل .

هذا ما أردت أن أوضحه وما ذكرنى به الرفيقان فى هذه المقابلة مع الدكتور حاتم . لأن ما نشر فى الصحف حول هذا الموضوع جاء بعيداً عن ملابساته الحقيقية .

وإنى إذ أؤكد لسيادة الرئيس ثقتنا جميعاً فى وطنيته التى نعرفها عنه من قديم ، وحبه الدائم لمصر وكفاحه فى سبيلها منذ شبابه ـ أرجو أن يتقبل صادق التحية مع عميق الاحترام .

توفيق الحكيم »

□

فرغت من قراءة خطاب « توفيق الحكيم » ونزل علىّ ما فيه نزول الصاعقة . وطلب إلىّ « توفيق الحكيم » أن أحمل هذا الخطاب لأسلمه بنفسى للسادات ، لأن حساسية الموضوع لا تحتمل إرساله اليه بأى طريقة أخرى . وذهبت لمقابلة « أنور السادات » ومعى هذا الخطاب ، وكان وقتها يقيم فى استراحة القناطر . وكنت أقدّر منذ البداية أنه سيكون لقاءاً عاصفاً . وبدأت ، فقلت للرئيس : « ان توفيق الحكيم حمّلنى خطاباً بخط يده اليك ، وأنا أقترح ان تقرأه قبل ان نتكلم فيما نريد ان نتكلم فيه » . وفتح « أنور السادات » مظروف الخطاب ثم راح يقرأ ، وذهلت من أول سؤال وجهه إلى بعد ان فرغ من قراءته . قال بالحرف : « محمد . . هل هناك صورة أخرى من هذا الخطاب ؟ » ، وتجاهلت مقصده الحقيقى وقلت له : « ان الخطاب كما ترى بخط يد توفيق الحكيم » . كان ذلك أول تعليق ، ثم كان تعليقه بعد ذلك : « **كنت اتصوّر أن حاتم يصلح رئيساً للوزراء وأنا الآن أعرف حدوده** » . ثم كان تعليقه الثالث : « **إن توفيق الحكيم يجب ان « يعقل » ، ولم يكن له أن يكتب مثل هذا الكلام ولا حتى لى** » . بدت لى كل هذه التعليقات غريبة فى معانيها ودلالاتها ، ولكنى كنت أرى بعينى وأسمع باذنى ، ولم يكن أمامى غير أن أصدق ما أراه وأسمعه مهما كانت مرارته . وفجأة قال « السادات » بلهجة تسليم زادت من دهشتى : « **ما رأيك أن تجيء بتوفيق الحكيم هنا لكى نصالحه ولكى نحاصر هذا الموضوع ونصفيه مرة واحدة ؟** » . ومع أن الحديث امتد بنا بعد ذلك إلى مواضيع أخرى فإنى كنت أمارس دورى فى الحوار شارداً وموزع الفكر .

□

القاهرة في ٧ مارس ١٩٧٢

سيادة الرئيس

واجبي يحتم علي ان لا اكتم عنك اي شيء مما حدث في مقابلة مع الدكتور كاظم نقل عنه بعبارة منسوبة الى احد الكتاب المرموقين فيما يلي .

وحقيقة الامر ما يأتي :

١ - طلب الدكتور كاظم مقابلتنا انا والاستاذ نجيب محفوظ والاستاذ ثروت اباظة . وكان هو اول المتكلمين شارحا لنا الموقف بقوله ان السبب الحقيقي الذي يمنع هو ان مصر لم تتقبل الهزيمة وتشعر بالامور عقب هزيمة ١٩٦٧ مباشرة . واوصانا ان هذا الكلام سر . ولذلك حفظنا هذا السر حتى اليوم . ولولا اشارة السيد الرئيس الى الاجتماعات لما سمحنا لانفسنا بنقله الى احد .

فاذا انتقلنا الى الحديث عن حل مشكلة اليوم فهو اخطر من الحديث عن الموقف . لان السيد الرئيس يجد نفسه امام جهات مختلفة تعارضه في ذلك . وهذه الجهات هي ليبيا والمقاومة الفلسطينية والشعب والشباب الثائر . ولذلك كان ردنا هو انه لا بد ان نحرك القوات الوطنية ان تساعده ازاء ذلك في معركة السلام . لاننا لا نستطيع ان نبقى ونحن امام تحديات تحول دون ما فيه

مصلحة الوطن وحده. وهذه هي المناسبة التي ذكرت فيها بمبادرة، ساندتهم بكل الذي بيدي".

- قال لي أيضا عندما سئل عن طبيعة المؤتمر التي تراها من ضرورية بأن هذه الحركة في الضفة "لن تكون أكثر من مجرد مناوشات محدودة لاستلفات نظر العالم الى خطورة الموقف المتفجر في المنطقة" بل يرمي الى منع الكارثة بتسوية مقبولة". وقال ان التسوية التي تقبلها هي

ليس بالضرورة الانسحاب الكامل دفعة واحدة. بل يكفي الحل الجزئي في اطار الحل الشامل.

هذا ما اردت ان اوضحه وما ذكرته في افتتاحية في هذه المقابلة مع المنذر طاهر. لأنه ما نشر في الصحف حول هذا الحوار كان "بعيداً" عن ملابسات الحقيقة.

وإني - إذ أؤكد لسيادة الرئيس ثقتنا جميعاً في وطنيته التي نعرفها عنه منذ قديم وحبه للاسلام لمصر وكفاحه في سبيلها منذ شبابه - أرجو أن يتقبل صادق التحية مع عميق الاحترام

وعدت اليه ومعى « توفيق الحكيم » بعد يومين فى استراحة القناطر أيضاً . وطوال الرحلة بالسيارة من مبنى الأهرام فى وسط القاهرة حتى استراحة القناطر ، وتوفيق الحكيم بجانبى . فقد كنت أحاول أن اتخيل شكل اللقاء القادم بين الاثنين . ومع إنى ظننت أننى استنفدت كل الاحتمالات ، فإن الذى كان فى انتظارنا كان شيئاً لم يخطر على بالى ولم يدر بخاطرى .

رحب أنور السادات بتوفيق الحكيم ترحيباً حاراً ، ثم قال على الفور : « إننى أعددت لك مفاجأة » . ثم صفق الرئيس بيديه وإذا باثنين من ضباط الحرس يدخلان وهما يحملان فيما بينهما ماكيت مجسد لمشروع من عدة مبان تحيط به نماذج الأشجار من كل ناحية . والتفت « السادات » لـ « توفيق الحكيم » وقال له : « هل تعرف ما هذا يا توفيق ؟ » وكان رد توفيق الحكيم نظرة تساؤ ل وجهها للرئيس الذى قال بطريقة مسرحية : « أمامك الآن دار الأوبرا الجديدة التى سوف أبنيها مكان الأوبرا القديمة التى احترقت » . واستطرد : « لقد كلفت أعظم المهندسين المتخصصين فى دور الأوبرا بإعداد مشروع لدار أوبرا تليق بمصر بدل تلك الدار الصغيرة التى احترقت والتى بناها الخديو اسماعيل . وقد جاء إلى بالمشروع كما أنه صنع له ماكيت مجسد ، وقررت أن تكون أنت أول من يشاهده . سوف تكون هناك ثلاثة مسارح فى المبنى ، واحد كبير والثانى متوسط وآخر صغير للمسرح التجريبى . وسوف تكون هناك قاعة للموسيقى السيمفونية أعدت على أحدث تكنولوجيا العصر من ناحية هندسة الصوت . وسوف تكون هناك قاعة للموسيقى الشرقية ، إلى جانب قاعات للمحاضرات » . ولمدة ثلاثة أرباع ساعة كاملة كان « أنور السادات » فى حالة تجل فنى وهو يشرح صورة الحياة فى دار الأوبرا الجديدة كما يتمثلها فى خياله بعد أن يتم بناؤ ها . كنت أحاول أن أسيطر على دهشتى طول الوقت ، فذلك مسار لم اتوقعه لأول لقاء بين الاثنين بعد قنبلة الخطاب . وكان « توفيق الحكيم » يدير عصاه الشهيرة فى يده ويهز رأسه مبديا إعجابه بين الوقت والآخر بالنهضة الفنية التى يمكن أن تساعد على احتضانها دار الأوبرا الجديدة . ثم قال السادات : « ها أنت ترى أن مشاكل اللحظة لا تمنعنى عن الاعداد للمستقبل » . ثم أضاف : « إن صراعنا فى الحقيقة صراع حضارى ولابد أن نستعد له » ، وتطرق الحديث إلى إعجاب السادات ببعض مؤلفات توفيق الحكيم ، ثم انتهى اللقاء . وخرجت وتوفيق الحكيم إلى سيارتى عائدين إلى الأهرام . وظل كلانا صامتاً يتأمل ما حدث لبعض الوقت . وأتذكر أننى سألته : « لو أنك واجهت أثناء تأليف إحدى رواياتك حواراً يدور كالذى جئنا بسببه ، فهل كنت تتصور أن يحدث ما رأيناه إلا فى مسرح اللامعقول ؟ » ، وكان توفيق الحكيم يهز رأسه ، وكان ذلك تعبيره عن حيرته فى فهم ما حدث .

ولم تمض الا أسابيع حتى راح « السادات » يشيد بالرجل الذى اتهمه بالخرف وبأن قلمه يقطر بالحقد الأسود ، وفيما بعد أنعم عليه بأرفع وسام مصرى ، وهو « قلادة النيل »[١] .

□ □ □

ولقد كنت أقابل الرئيس السادات باستمرار فى تلك الأيام ، وكنت أشعر بالصراع الذى يدور فى عقله . كان فى مأزق حقيقى . كان الشعور بالاحباط فى مصر شديداً ، يكاد يصل إلى حد الغضب . وكانت القوات المسلحة تشعر انها ـ وقد أتمت استعداداتها ـ متروكة بغير قرار . وكان حلم المعركة التى أعد الضباط والجنود أنفسهم لها يبدو ضائعاً وسط الضباب السياسى . وكان يمكن أن تكون لهذا كله آثاره على معنويات القوات . وكان السادات يدرك بغريزته أن كل هذه التوترات المتراكمة يمكن أن تنفجر ، وإنه مالم يستطع السيطرة على هذا الانفجار ، فإن هذا الانفجار المحتمل يمكن أن يطيح به ، ولكن كيف يتصرف ؟ كانت الفكرة الملحة عليه هى معركة صغيرة يمكن أن تشد القوتين الأعظم . ولكن كيف يتسنى له أن يثق فى نوايا الأمريكيين .

فى فبراير سنة ١٩٧٣ كان « السادات » قد أرسل مستشاره للأمن القومى « حافظ اسماعيل » إلى واشنطن للقاء رسمى أحيط بكل أضواء الدعاية اللازمة مع « ريتشارد نيكسون » رئيس الولايات المتحدة ـ ثم لقاء سرى مع نظيره الأمريكى « هنرى كيسنجر »[٢] فى مزرعة يملكها « دونالد كندل » ـ رئيس مجلس ادارة « بيبسى كولا » والذى كان صديقاً شخصياً للرئيس « نيكسون »[٣] .

---

(١) كان توفيق الحكيم فى ذلك الوقت قد فرغ من نشر كتاب له بعنوان « عودة الوعى » ، وكان الكتاب هجوما حادا على جمال عبد الناصر .

(٢) كان مقررا فى البداية أن أحضر أنا هذا الاجتماع مع كيسنجر فى مزرعة دونالد كندل . وكان ذلك بناء على اقتراح من نيكسون وكيسنجر نقله إلىّ فى القاهرة المستر دونالد كندل بنفسه وفى حضور الدكتور زكى هاشم الذى كان محاميا لـ « بيبسى كولا » فى مصر فى ذلك الوقت . ثم عزز كندل ذلك الطلب بعد ذلك برسالتين بعث باحداهما مع الدكتور محمد حسن الزيات المندوب الدائم لمصر فى الأمم المتحدة ، ثم رسالة أخرى بعث بها عن طريق الدكتور أشرف غربال القائم بأعمال شؤون الرعايا المصريين فى واشنطن . والح علىّ الرئيس السادات أن أذهب لهذا اللقاء السرى مع كيسنجر ، ولكنى آثرت فى النهاية أن أعتذر لأن فكر الرئيس السادات لم يكن محددا فى ذلك الوقت ، كما أن موقفنا التفاوضى لم يكن على درجة القوة القادرة على تحقيق نتائج ناجحة .

وقد شرحت تفاصيل هذا كله ونشرت وثائقه ، بما فيها الرسائل المكتوبة التى بعث بها كل من الدكتور الزيات من نيويورك والدكتور غربال من واشنطن . وذلك فى مقال بعنوان : « كيسنجر وأنا . مجموعة أوراق » . ، وقد نشر هذا المقال فى ديسمبر سنة ١٩٧٧ . وأحدث نشره خلافا شديدا بين الرئيس السادات وبينى .

(٣) كان الرئيس نيكسون نفسه ـ قبل توليه الرئاسة محاميا لشركة « بيبسى كولا » .

ولم يسفر هذا الاجتماع السرى بين « حافظ اسماعيل » و « هنرى كيسنجر » عن شىء يذكر . وفى الحقيقة فإن « كيسنجر » لم يكن تحت ضغط يفرض عليه أن يقترب بتناول أزمة الشرق الأوسط ، فقد كان يراها أزمة خامدة ، وهو لا يقترب إلا من الأزمات الساخنة . وقد عبّر عن ملاحظته تلك أكثر من مرة ، ليس فقط اثناء لقائه السرى مع « حافظ اسماعيل » ، ولكن أيضاً خلال تصريحات صحفية نقلت عنه أكثر من مرة ، كما نقلها عنه إلى الرئيس « السادات » عديدون ممن قابلوه ثم قابلوا الرئيس « السادات » بعده ، وبينهم « أرنو دى بورشجراف » مندوب مجلة « نيوزويك » فى الشرق الأوسط ، وكان من المراسلين الأجانب المقربين فى ذلك الوقت لدى الرئيس « السادات » .

□

كان الالحاح من دوائر عديدة على ضرورة الحركة أو التسخين ، كان مطلب الحركة الحقيقية مطلباً وطنيا مصرياً وقومياً عربياً ، وبدت مناورة التسخين مطلباً لجهات دولية وعربية متعددة ، بينها السعودية . فقد كان « كمال أدهم » والمخابرات السعودية من أهم المصادر التى يعتمد عليها الرئيس « السادات » فى معرفة النوايا والاتجاهات الأمريكية ، ونصحه السعوديون أكثر من مرة بالحركة ، وأكدوا أن التسخين سوف يفرض نفسه على كل الأطراف بما فيهم الولايات المتحدة ، لأن التسخين سوف يعطى الولايات المتحدة حجة إزاء اسرائيل . كانت الولايات المتحدة ـ كما نقل عنها ـ تقول إنها تلح على اسرائيل فى أن تقابل خطوة « السادات » بطرد الخبراء السوفييت بخطوة أخرى سخيّة . وكانت اسرائيل ترد عليهم بأن ما تم قد تم ، ولا فائدة من دفع ثمن لشىء أصبح فى الجيب فعلاً . وأكد لى السيد « كمال أدهم » بنفسه ـ فيما بعد ـ ذلك الاتجاه فى السياسة الأمريكية ، وقال لى إن مسؤول المخابرات الأمريكية فى الشرق الأوسط كان يرى هذا الرأى لأن الاسرائيليين يظهرون عناداً متزايداً ، وأن السياسة الأمريكية ـ والحال كذلك ـ ليس عندها مانع من بعض التسخين ، ومن الغريب ان هذه الرسالة نفسها نقلت فيما بعد إلى الرئيس « السادات » ليس فقط بواسطة السيد « كمال أدهم » وإنما أيضا بواسطة « دافيد روكفلر » رئيس بنك « تشيس مانهاتن » ، وكان صديقاً للرئيس السادات ومهتماً بالشرق الأوسط بسبب المصالح الواسعة لبنك « تشيس مانهاتن » فى المنطقة . وكان آخر لقاء فى تلك الفترة بين « السادات » و « روكفلر » فى استراحة برج العرب يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٣ . واتذكر أننى قابلت الرئيس « السادات » عقب مقابلته لـ « دافيد روكفلر » فى برج العرب . وكان لقائى معه فى كابين الاستراحة المطل على شاطىء البحر . ومع أن « السادات » كان قد حدثنى فى بداية هذا الشهر عن الاحتمالات القريبة للمعركة ،

كما طلب منى أن أشارك فى إعداد خطة سياسية وإعلامية للتمهيد لها ومصاحبة تطوراتها ـ فاننى فى هذا اللقاء فقط فى مساء يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٧٣ أحسست أن « السادات » يتحدث جدياً لأول مرة عن المعركة . بل إنه فى تلك الليلة حدد لى موعد بدء العمليات تقريباً .

من الصعب على أى انسان ان يتصور المشاعر التى كانت تعتمل فى أعماق « أنور السادات » فى تلك الأيام الحاسمة . كان قد استقر على الحركة ، فلم يكن أمامه سبيل غير ذلك ، وكان أكثر ما يضغط عليه وجود جيش ضخم جُهّز وأُعدّ لهدف واحد لا بديل له وهو دخول معركة . وما لم يصدر اليه أمر البدء فإن العواقب يمكن أن تكون وخيمة . كان « السادات » يُدفع دفعاً بفعل عوامل كثيرة إلى دخول المعركة ـ وربما يمكن للانصاف فهم بعض أسباب تردده بسبب ضخامة القرار وفداحة العواقب التى يمكن أن تترتب على أى خطأ فى الحساب . ولقد كان من السهل عليه أن يتهم آخرين بالانهزامية ، ولكن الانصاف يقتضى أيضاً ان يقال إن تردده هو لم يكن أمراً بسيطاً يمكن ان يصدق معه وصف مثل الانهزامية أو غيره من الأوصاف . فالمسؤولية التى كان يتحملها هائلة ، والمخاطر على كل خطوة من الطريق .

□

وعلى أى حال ، فقد كان للحالة النفسية للسادات فى تلك الفترة آثار جانبية بالغة الحساسية . فلم يكن قادراً على الصراحة حتى مع حلفائه . وحينما أتم اتفاقه النهائى مع الرئيس « حافظ الأسد » على المعركة وتوقيتاتها وخططها ، فانه أخطر السوريين بأنه سينفذ خطة « جرانيت ٢ » التى كانت تقتضى الوصول إلى المضايق فى سيناء ، لكنه فى أمره لبدء العمليات للفريق « أحمد اسماعيل » طلب اليه فى الواقع تنفيذ خطة « جرانيت ١ » التى كانت تقتضى مجرد عبور قناة السويس والاحتفاظ بخمسة رؤوس كبارى على الضفة الشرقية لقناة السويس . إن ذلك لم يؤد فقط إلى سوء فهم بينه وبين السوريين فى المراحل الحساسة للمعركة ، لكنه أدى أيضاً إلى نتيجة أخرى أكثر خطورة . تلك هى أنه حينما حدث النجاح الساحق للقوات المصرية فى عملية عبور قناة السويس فإن « السادات » ـ الذى لم يكن يتوقع هذا القدر من النجاح ـ لم يكن قادراً على سرعة استغلاله . ولم يبدأ التخطيط للمرحلة الثانية من العمليات بعد العبور الا يوم ١٢ أكتوبر ـ أى بعد ستة أيام من بدء الهجوم ـ وفى تلك اللحظة كان الوقت قد أصبح متأخراً .

إن أحداً لم يتوقع أن يتصرف الجيش المصرى بالطريقة التى تصرف بها ، ولم يتصور أحد

أن يصل مستوى الأداء إلى هذه الدرجة من القدرة والكفاءة . ان هذا الأداء كان أكبر مفاجأة فى المعركة ليس فقط للاسرائيليين وللأمريكيين ، ولكن للسادات نفسه . لقد أذهلته تلك الدقة فى التخطيط والتنفيذ التى جرت بها المراحل الأولى لعملية العبور . وكان تكتيك نشر الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات تكتيكاً رائعاً استغلته شجاعة الرجال وإقدامهم لتحقيق ما يمكن وصفه بحق بأنه انتصار استراتيجى باهر . أتذكر يوماً قبل بدء المعركة فى بيته فى الجيزة ، قال لى الرئيس « السادات » فيه ، وكلماته تعكس تلك الحيرة التى كانت تتجاذب مشاعره : « مهما يكن من أمر ما يحدث فسوف يقول الناس إننى أديت واجبى . وإذا هزمنا أثناء العبور فسوف يكون ذلك قدرنا ، ولكن الشعب لا يستطيع ان يلومنى . لقد دافعنا عن شرف مصر بصرف النظر عن الثمن ، حتى إذا وصلت خسائرنا إلى عشرين ألف أثناء العبور » .

لكن ما حدث فعلاً لم يفرض على مصر مثل هذا الثمن الفادح . لقد تكفلت شجاعة الرجال وتصميمهم باندفاع لم يكن فى حساب أحد . لقد اندفعت القوات عبر قناة السويس كما لو انها كانت تقوم بمناورة . كان الرجال قد حفظوا عن ظهر قلب أدوارهم فى الخطة ، وكان إحساسهم بوطنهم دافعاً إضافياً إلى عمل أدّوه بما لا يكفى معه أى مديح ، فى خلال أربع وعشرين ساعة من العمليات التى بدأت فى الساعة الثانية وخمس دقائق ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر كانت هناك خمس فرق على الناحية الأخرى من قناة السويس . للمرة الثانية كان انضباط القوات المسلحة وشجاعتها هو العامل الحاسم ليس فقط فى انقاذ « أنور السادات » ولكن فى انقاذ مصر[1] .

وعندما اطمأن « السادات » ـ بعد فترة التردد والقلق ـ إلى تحقق المعجزة التى قام بها الجيش المصرى ، فانه بدأ يعكس الشعور الطاغى بالرضا والكرامة اللذين أحس بهما كل المصريين وكل العرب ، خصوصاً وقد محيت آثار مهانة سنة ١٩٦٧ . ومن سوء الحظ ان الانتصار الضخم الذى حدث لم يستطع ـ وراء الفرحة والاعتزاز ـ أن يؤثر على الخطة التى كان رسمها لنفسه . كان ما زال يفكر فى « حركة » أو فى « تسخين » ، ولم يتنبه إلى ان الصورة الاستراتيجية العامة للمنطقة كلها قد تغيرت فعلاً ، وانه يستطيع الآن باطمئنان ان يرفع مستوى تطلعاته ومطالبه ، كان الموقف قد تغير تغييراً أساسياً بعد العبور ، وكان هو لا يزال

---

(١) تضايق الرئيس السادات فيما بعد حينما رحت ألح فى مقالاتى أثناء الحرب وبعدها على أن البطل الحقيقى فى المعركة كان هو الانسان المصرى العادى وليس أى أحد غيره .

عند تفكيره كما كان قبل المعركة . كانت المعركة قد صنعت تحالفاً هائلاً يضم قوى كثيرة قادرة على تحقيق حل مشرّف لأزمة الشرق الأوسط . كان العرب لأول مرة قد تحركوا معاً على أكثر من جبهة بقواتهم المسلحة ، وكان سلاح البترول مشهراً ، وكانت الامكانيات العربية المالية والنفسية عند أقصى درجات قوتها ، وكانت القوتان الأعظم وجها لوجه فى موقف خطر . وكانت أوروبا الغربية أكثر استعداداً لدور ايجابى ، وكانت اسرائيل تحت ضغوط هائلة . لكن « السادات » كان فى ذلك الوقت ما زال كما كان قبل المعركة ـ يتصور أن مفاتيح الموقف فى يد الأمريكيين وأنهم وحدهم يستطيعون تدبير الأمور .

وفى الوقت الذى راح فيه يمثل دور المنتصر العظيم ـ فإنه بسخاء شديد قام بتسليم ٩٩ فى المائة من أوراق لعبة الشرق الأوسط إلى أيد فى واشنطن ! ! وسلطوا الأضواء كلها عليه . . وراحت محركات كاميرات التليفزيون تدور بغير انقطاع .

الجـزء الثـانى

النهب الثانى لمصر

« الجغرافيا هى العامل الثابت
فى صنع التاريخ . . »

(رسالة مكتوبة بخط يده ، بعث
بها الرئيس شارل ديجول إلى
الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ
٢٦ أغسطس ١٩٦٧) .

الفصـــل الأول

العالـــم ... مسـرحه

قبل متابعة خطى « السادات » من موقع القمة فى مصر حتى وصوله إلى أفق النجوم اللامعة فى العالم - فإنه لابد من نظرة سريعة على قضايا الشرعية التى تواجه الزعماء فى دول العالم الثالث . ولابد من نظرة أيضاً على الضغوط التى يتعرض لها العالم العربى بصفة خاصة ، كما أنه لابد أخيراً من نظرة على الظروف الخاصة المتصلة بمصر تحديداً .

وفيما يتعلق بمعظم بلدان العالم الثالث فإنها جميعاً تعيش فى حالة شرعية إنتقالية ، تحاول فيها أن تنتقل من الشرعية التقليدية ذات الأساس القبلى أو الدينى إلى الشرعية الدستورية والقانونية التى تتمتع بها - ولو نظرياً على الأقل - بلاد العالم المتقدمة فى الغرب . وفى الواقع فإن بلدان العالم الثالث التى ما زالت تعيش الحالة الانتقالية لا تجد لشرعية السلطة فيها غير أساسين :

□ الأساس الأول هو ضرورات الاستمرار ، وفى العادة فإن ما يعبر عن هذا الاستمرار هو البيروقراطية ، بما فيها القوات المسلحة التى تستطيع أن تكفل على الأقل حداً أدنى من ضرورات الوجود والاستقرار وربما النمو .

□ والأساس الثانى هو وجود رجل - على قيد الحياة أو فى عداد الأموات - يكون وجوده رمزاً

لآمال مختزنة أو متحفزة ، وغالباً ما يكون هذا الرجل هو البطل البارز فى تحرير وطنه من الحكم الاستعمارى أو الاستغلال الأجنبى .

والمشكلة على أى حال أن هذا الرجل الواحد مهما كانت درجة احترامه أو الاعجاب به ، لا يستطيع أن يعيش على أكاليل الغار وحدها ، كما أنه لا يستطيع أن يورث منجزاته وبالتالى سلطاته إلى خلف له . إن أى رئيس للجمهورية أو للوزراء فى الغرب سوف يكون متوقعاً منه بطبيعة الحال أن ينفذ البرامج التى تقدم حزبه للناخبين على أساسها . ولكن شرعيته ومدة بقائه فى السلطة تجىء من خلال المؤسسات الدستورية للدولة . وأما فى العالم الثالث فإن شرعية أى رجل وكذلك بقاءه يتوقفان على درجة القبول العام ـ غير المنظم فى معظم الأحيان ـ الذى تحققه أعماله ونتائجها أمام الناس . وفى العادة فإن كل واحد من زعماء بلدان العالم الثالث يتحدث عن التنمية بإعتبارها أساساً فيما يريد أن يحققه ، ولكن الذى يدعو للأسف أحياناً أن معظمهم لا يقدّر أن التنمية ليست مجرد مسألة بناء مصانع ، وإنما هى عملية شاملة تشمل كل نواحى الحياة فى بلاده : الثقافية والسياسية وكذلك الاقتصادية ، فإنها جميعاً يجب أن تسير على خطوط متوازية ، فليس ممكناً أن تتم أى تنمية حقيقية دون أن تكون هناك المؤسسات القادرة على تحمل مسؤولياتها ، ولا يمكن أن تقوم مثل هذه المؤسسات إلاّ على أساس الحقائق الاجتماعية والإمكانيات المتاحة لازدهارها .

ولأن التنمية الداخلية عملية بالغة التعقيد ، فإن عدداً من زعماء دول العالم الثالث يذهبون وراء حدود بلادهم فى محاولة لتأكيد شرعية نظمهم عن طريق ميادين السياسة الخارجية . وربما كان بعض ذلك ضرورياً أو مفروضاً بحكم ظروف العالم . فليس هناك أى حاكم يقدر فى هذا العالم على أن يقبع معزولاً وراء الحدود الطبيعية لوطنه (وكثيراً ما تكون هذه الحدود غير طبيعية ، فإن معظم خطوط الحدود فى العالم الثالث رسمتها ظروف التجربة الاستعمارية ومصادفاتها ، ويندر بينها أن توجد دولة تتمتع بما يمكن تسميته بحق حدوداً طبيعية) . إلى جانب ذلك فإن أمواج الهواء المفتوحة تجعل أى حاكم مكشوفاً أمام منافسيه أو خصومه . ثم إن شحنات التليفزيون المثقلة بالصور والظلال والألوان لا تعترف بخطوط الحدود الدولية . ولم يعد صحيحاً أن الاستقلال الوطنى يرمز اليه علم أو نشيد أو مقعد فى الأمم المتحدة . كما أنه لابد لكل حاكم أن يتأكد من أنه يمسك بأدوات السيطرة فى يده لضمان الاستمرار : كالبيروقراطية والبوليس والجيش . وحتى هذه الأدوات لم تعد كافية فى هذا العصر لإحكام السيطرة . فهذه الأدوات لا تستطيع السيطرة على عقول الناس . وهكذا فإنه لكى تكون السيطرة كاملة فإن حاكم أى واحدة من هذه الدول يجد

نفسه ـ مهما ادعى ـ يعزز قبضته على الأمور بواسطة الصحافة والاذاعة والتليفزيون في بلاده . وهكذا فإن مرسلات الراديو العالية والقوية تصبح أكثر فى الدلالة على قوة السلطة فى الدولة من العلم الملون ، كما أن استديوهات التليفزيون الكاملة التجهيز تصبح أهم من مقعد فى الأمم المتحدة .

□

إن التعميم بالطبع له مزالقه ، ولا بد من الاحتراس حتى لا تكون الأحكام عشوائية وبالرغم من أن بلاد العالم العربى تحسب ضمن بلدان العالم الثالث وتنطبق عليه التصورات العامة الخاصة به ، فإنها على نحو أو آخر يمكن أن تعتبر قضية خاصة . إن العالم العربى لا يشكو من قلة التاريخ ، بل لعل شكواه بالعكس من كثرة التاريخ ، وهو مثقل بمواريث الماضى ، بل ويمكن أن يقال إن الشرق الأوسط هو بؤرة التاريخ . ففى أراضيه نبتت معظم الحضارات القديمة بآدابها وفنونها ، وفوق ذلك فقد كانت هذه المنطقة موطن كل الأنبياء ومهبط كل الأديان ، ثم انها كانت مسارح القتال لكل الغزاة من « سارجون » إلى « الإسكندر » ومن « قيصر » إلى « اللنبى » . ثم انها كانت ميدان معركة لكل الأيديولوجيات ، وهى الآن مسرح صراع قائم وصدام محتمل بين القوتين الأعظم فى هذا العصر . وفيما يتعلق بالأفكار والمعارف فإن الشرق الأوسط كان سبّاقاً للعطاء أكثر منه سبّاقاً للأخذ . وليس هناك من ينكر أن النهضة الأوروبية ـ ومن خلال مراكز الاشعاع الثقافى العربى فى أسبانيا وصقلية ، إلى جانب الحروب الصليبية والاحتكاك مع بيزنطة ـ تأثرت إلى حد بعيد بتطعيم عربى واسلامى . وبالرغم من أن الشرق الأوسط له تاريخ كبير فى العطاء فإن ذكريات الحصار القريب حوله ما زالت ماثلة فى الأذهان وفى الوجدان . وفى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فإن الامبراطورية العثمانية التى كان مفروضاً فيها ـ بحكم الخلافة ـ أن تكون قلعة لحماية الاسلام تستطيع الحضارة العربية فى أمانها أن تزدهر ـ أثبتت فى النهاية أنها كانت حامياً متهاوناً . وحينما انهارت فى النهاية تحت مختلف الضغوط ، فإن العرب وجدوا أنفسهم مكشوفين فى العراء . كانوا يرتبطون معاً بروابط اللغة والدين والقانون والحضارة والتجارة والاختلاط المتصل والمصالح المشتركة ، ولكن الإطار السياسى لكل هذه الروابط لم يكن موجوداً . وبالرغم من كل ما تم انجازه عملياً ونظرياً باسم القومية العربية والوحدة العربية فإن هذا الاطار السياسى ما زال مفقوداً . وهكذا فإن العالم العربى اليوم أشبه ما يكون بـ « موزاييك » من الكيانات التى قد يكون لها ماضيها العريق ، لكنها محكومة بشكل عام بنموذج العالم الثالث . هناك بلدان ـ مثل السعودية والمغرب ـ ما زالت

الشرعية فيها تقوم على الأساس الدينى . وهناك بلاد أخرى مازال أساس الشرعية فيها هو النظام القبلى . وفى بلاد عربية أخرى فإن القوات المسلحة ـ باعتبارها طليعة البيروقراطية ممثل الاستمرار بأية احتمالات قد تكون كامنة فيه ـ هى أساس الشرعية .

□

ونصل إلى مصر . فبين كل البلاد العربية تحتل مصر مكانة خاصة ، وبدون أن تكون أسباب هذه المكانة الخاصة واضحة لدى أصدقائها أو أعدائها ، فإن احتمالات سوء الفهم ـ أو ما هو أخطر ـ ستظل قائمة . ولقد كانت مصر طوال العصور عرضة لاجتهادات بعضها على جانب الصواب . وربما يذكر كثير من الناس كلمة المؤرخ اليونانى « هيرودوت » ، التى بدت لوقت طويل وكأنها الحكمة مقطرة ، حين وصف مصر بأنها : « هبة النيل » . لكن مؤرخاً مصرياً حديثاً كالأستاذ « شفيق غربال » كان أقرب إلى الحقيقة حين قال : « إن مصر ليست هبة النيل ، وإنما هى هبة الشعب المصرى » . فالنيل يمر بأقطار عديدة ، من منتصف القارة الافريقية وحتى شطآن البحر الأبيض ، لكن تجربته مع مصر لم تتكرر على طول ضفافه إلاّ فى مصر . ثم أن هناك مقولة شائعة أخرى ، فكثيراً ما يقال إن مصر ثابتة وغير قابلة للتغيير وأن سجلها فى التاريخ هو صفحة من الفقر . وقد عبر عن ذلك « ادوارد دايسى » فى كتابه عن مستقبل مصر حين قال : « إن المصريين عاشوا طويلاً فى العبودية لدرجة أن تاريخهم ليس الا سلسلة متعاقبة من السادة الطغاة » . ولا يمكن ان يكون ذلك صحيحاً على هذا النحو الذى أطلقه « دايسى » ، فإن أى مجتمع لا يقدر على التغيير محكوم عليه بالتحجر والتكلس ، وذلك لم يحدث لمصر ولا لمجتمعها . ومن الملفت للنظر أن مصر فى حقيقة الأمر تقدم مثالاً نادراً لقابلية التغيير . ففى خلال الألفى سنة الأخيرة غيرت مصر لغتها ثلاث مرات ، وغيرت مصر ديانتها ثلاث مرات ، وليس هناك ما هو أكثر ثباتاً فى حياة أى شعب من لغته ومن دينه . وإذن فمصر ليست متحجرة ولا متكلسة . والخطأ الذى يقع فيه كثيرون ممن كتبوا عن مصر ابتداء من « هيرودوت » وإلى العصر الحديث ، أنهم خلطوا بين الثوابت فى مصر وبين المتغيرات . بينما قصة مصر الحقيقية هى حوار بين ضرورات الاستمرار وضرورات التغيير .

وأول الثوابت وأهمها فى حياة المصريين هما النيل والصحراء : النيل يعطى مورد الحياة ، والصحراء تحاصر النمو . ولم يكن أمام أى مصرى إلا أن يحيا ضمن مجتمع الوادى أو يضيع فى الصحراء . ولأن كل شىء فى مصر كان يعتمد على ضبط مياه النهر ، فقد كان لابد من سلطة مركزية تعززها بيروقراطية مركبة الدرجات تتنازل من الفرعون على

القمة إلى الفلاح فى أى قرية . والحياة السياسية فى مصر كانت دائماً تأخذ هذا الطابع المحكوم بالجغرافيا . ولأن المياه كانت تفيض فى الصيف الحار ، ولأن مصادر هذا الفيضان كانت دائماً بعيدة وغير مرئية من مصر ، فلقد كانت هناك الحاجة دائماً إلى عقيدة شبه دينية تتفاعل مع هذه المعجزة السنوية .

ولقد جاءت معظم المتغيرات فى الحياة المصرية من خارج حدودها . فمن خارج الحدود جاء الغزاة ، والحكام أحياناً ، وترك كل منهم جزءاً من نفسه فى مصر سارياً فى لغة وعادات سكان الوادى . ولكن فى النهاية كان المصريون يستوعبون ما يريدون وكانوا يهضمون الغزاة أو كانوا يلفظونهم .

إن هذه المعجزة السنوية بالفيضان جعلت من مصر كياناً وحدانياً ـ إذا جاز التعبير . ثم أنها خلقت مفهوم « الملك الإله » . وبشكل أو آخر فإن كل فيضان جديد عزز بطريقة واعية أوغير واعية هذا الاعتقاد . ولقد استطاعت مصر أن تحوّل « الإسكندر المقدونى » و « يوليوس قيصر » إلى فراعنة . ولقد أعلن « نابليون » نفسه مسلماً فى اللحظة التى نزل فيها من أسطوله فى أبوقير ، بل إن إذاعات برلين الموجهة إلى الشرق الأوسط وإلى مصر ـ التى كانت مسرحاً مهماً من مسارح الحرب العالمية الثانية ـ أشارت أكثر من مرة إلى أن هناك من يسمون « هتلر » فى مصر بلقب « الحاج محمد هتلر » . وربما كانت تلك مبالغة من إذاعة برلين ، لكنها كانت تعبيراً عن شىء . أكثر من ذلك ، فإن الملك « فاروق » ـ مع أن دمه خليط من التركى والشركسى ـ حاول مرة أن يثبت إنتسابه إلى النبى . وفى وقت حرب السويس ، وعندما وجهت موسكو إنذارها الشهير إلى بريطانيا وفرنسا بوقف العدوان على مصر وإلا فإن باريس ولندن ليستا بعيدتين عن مدى الصواريخ السوفيتية ـ فإن مظاهرة متحمسة خرجت تهتف باسم « بولجانين سيف الدين » . وربما كان تطبيقاً لنفس هذا الوجدان الوحدانى فى مصر أن « أنور السادات » اختار لنفسه لقب « الرئيس المؤمن » .

□

إن حاكم مصر ـ « الملك الإله » ـ كان يجلس دائماً فوق قمة الهرم ، وتحته كانت هناك طبقة تجمع ما بين بقية أسرته المالكة وكبار الكهنة ، وتحتهم كانت هناك طبقة ثالثة تضم كبار موظفى الدولة مع صغار الكهنة ، وأخيراً كانت قاعدة الهرم تتكوّن من قاعدة عريضة من فلاحى الأرض والعمال . كان الحاكم هو حلقة الصلة بين الإله والإنسان ، وكان هو موزع المياه التى هى عطية الإله للإنسان . وكان موظفوه هم محصلو الضرائب

ومنظمو العمل الاختيارى أو الإجبارى على هؤلاء الذين يكدحون فى الحقول أو يعبئون صفوف الجيش ، أو يبنون المعابد والمقابر .

وفى العصر الحديث فإن « محمد على » أثبت فهمه للمعانى الكامنة فى هرم التركيب السياسى المصرى . وبدت له بوضوح الثلاثية الصارمة بين الحاكم والأرض والفلاح . وقد تجلى فهمه لهذه الثلاثية وبأسلوبه الخاص حينما جعل نفسه فى وقت من الأوقات المالك الوحيد لكل الأرض الزراعية فى مصر . وعندما جاء عهد سليله الملك « فاروق » ليجلس على عرش مصر ، فإن البنية الاجتماعية فى مصر كانت قد أصيبت بتشوهات عميقة ، كان أكثر ما يصوّرها أن نصفا فى المائة من السكان كانوا يملكون ثلث الأرض الزراعية وكانوا يحصلون لأنفسهم على نصف الدخل المتولد منها .

هناك ثوابت أخرى فى تاريخ مصر ، النيل واحد من هذه الثوابت ، وحقيقة أن مصر جسر برى بين قارتين ، وأنها فى نفس الوقت برزخ بين بحرين - نموذج آخر من الثوابت . وهذه كلها ثوابت تعنى أن مصر تحتل فى وسط العالم موقعاً استراتيجياً فريداً . والحقيقة أن موقع مصر كان خليقاً بأن يفرض نفسه على التاريخ . ولم يكن أمام مصر - إذا كانت قوية - غير أن تتحمل مسؤولية موقعها ، وأما إذا كانت ضعيفة فلم يكن أمامها إلا أن تكون جزءاً من إمبراطورية أو نظام أجنبى يسيطر على الموقع ويسيطر منه . إذا لم تكن مصر تملك القدرة على استعمال موقعها ، فإن غيرها سوف يستعمله لأن هذا الموقع ببساطة لا يمكن أن يظل خالياً ، لأن التاريخ أيضاً لا يقبل الفراغ . ولقد كانت الأهمية الكبرى لثورة سنة ١٩٥٢ أن الشعب المصرى بعد ألفين وخمسمائة سنة[1] كان هو الذى غير حكامه ، ولأول مرة كان الحاكم مصرياً .

إن مصر التى تولى « أنور السادات » زمام الأمور فيها كانت مطبوعة إلى حد كبير بطابع « جمال عبد الناصر » . وإذا كان صحيحاً - على حد تعبير « لينين » - أنه ليس هناك ما يصح تسميته برجل ثورى ، وإنما هناك ما يمكن أن نسميه حالة ثورية ، وأن الثورى فى الحقيقة هو رجل يستطيع أن يشعر بهذه الحالة وأن يتفاعل معها وأن يتحرك فيها - فإن « جمال

---

(١) طوال ألفين وخمسمائة سنة قبل الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ ومنذ انهيار عصر الأسر الفرعونية ، كان الموقع المصرى محتلا باستمرار [لم] يكن يطرد الدولة القديمة من الموقع إلا غاز جديد يتحداها فيه . كان الاغريق هم الذين أخرجوا الفرس ، وكان الرومان هم [الذين] أخرجوا الاغريق ، وكان العرب هم الذين أخرجوا البيزنطيين (ورثة الرومان) ، وذلك تكرر على نحو أو آخر حتى جاء [العثمانيون] فأخرجوا المماليك ، ثم جاء الفرنسيون وحاولوا اخراج العثمانيين وبقايا المماليك ، ثم جاء الانجليز وأخرجوا العثمانيين .

عبد الناصر » كان بهذا الوصف واحداً من هؤلاء الثوريين . ولعله كان يدرك هذا بإحساسه حين وصف دوره ذات مرة قائلاً : « إننى لست زعيم حركة وإنما أنا تعبير عن هذه الحركة » . ومع أن الظروف التى عاش وعمل فيها « جمال عبد الناصر » لا تزال قريبة ، إلاّ أنه من الصعب الآن إعادة تمثل حالة التفاعلات والتوترات التى سادت العالم العربى بصفة عامة ومصر بصفة خاصة فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية . كانت هناك امبراطوريتان قديمتان (بريطانيا وفرنسا) تواجهان مرحلة الانحسار وربما الانهيار . وكانت هناك امبراطوريتان جديدتان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى) راحت كل منهما تستعرض عضلاتها استعداداً للانقضاض . وكانت هناك أفكار جديدة وعنيدة تنتشر بسرعة وتهز المنطقة إلى الأعماق وتحاول إخراجها من القالب الذى كانت فيه ومن المشاكل التى كانت تعانيها بعد فترة الحرب وما شهدته من صدام الجيوش وآثار التضخم المالى والأخلاقى ، إلى جانب الآثار الوافدة لبداية ثورة وسائل المواصلات . قبل الحرب كانت سياسة العهد الجديد التى أعلنها « روزفلت » فى بداية حكمه قد شدت الاهتمام فى المنطقة وأثارت كثيراً من الإعجاب وأيقظت كثيراً من الآمال . وخلال الحرب ظهر مشروع « بفردج » فى انجلترا - حلم بالعدل الاجتماعى - وكان لهذا المشروع أثر مماثل على المثقفين والمفكرين فى المنطقة . وعلى حافة الحياة السياسية فى بلدانها فقد ظهرت بوادر استقطاب إلى اليمين وإلى اليسار ، فقد برز تأثير الشيوعيين إلى جانب ازدياد نفوذ الإخوان المسلمين ، وكان كلاهما - حافة اليمين وحافة اليسار - يشدان كل يوم أتباعاً جدداً ويكسبان أرضاً جديدة . وكانت القومية العربية وحلمها فى الوحدة العربية قد أصبحت ضرورة مقبولة بالرغم من المذاق الاسلامى الذى كان ملحوظاً فيها بالنسبة للمسيحيين العرب من أقباط مصر وموارنة لبنان . وتوج هذا كله بتوقيع ميثاق الجامعة العربية سنة ١٩٤٤ . فى ذلك المناخ بدت السياسات المصرية التقليدية القائمة على المناورة والتوازن بين الانجليز والقصر والوفد - بدت شيئاً فات أوانه لأنه يفقد صلته بالحقائق الجديدة يوماً بعد يوم .

كان لا بد من تغيير . ولم تكن هناك فائدة ترجى من انتظار التغيير بواسطة حزب سياسى قديم أو جديد . فلقد كان التركيب الطبقى فى مصر لا يزال فى حالة سيولة ، الأمر الذى يمنع ظهور قاعدة اجتماعية صلبة يقوم عليها تنظيم سياسى حقيقى ويزدهر . هكذا فإنه حين جاء التغيير - كان مصدره هو القوة الوحيدة فى المجتمع التى تمثل ارادة الاستمرار من ناحية ، وتملك مقدرة العمل من ناحية أخرى - الجيش . ليس معنى ذلك أن ما حدث سنة ١٩٥٢ كان إنقلاباً عسكرياً على الصورة التقليدية المعروفة ، حين يضيق جيش من الجيوش بعجز الادارة المدنية عن تسيير الأمور فى بلد من البلدان ومن ثم يتقدم هو ليطرد الادارة

المدنية المتهاوية وليتولى بنفسه تسيير الأمور . لم يكن ذلك ما حدث فى مصر ، وانما كان ما حدث فى حقيقة الأمر ثورة نظمتها جماعات من الشباب فى القوات المسلحة انعكس عليهم وتمثل فيهم ذلك السخط العام السائد بين كل جموع السكان . وهكذا تقدموا لكى يضعوا أساساً لتغيير اجتماعى شامل كانوا يشعرون ـ كما يشعر غيرهم ـ أنه قد أصبح حتمياً .

□

والشىء المهم فيما يتعلق بـ « جمال عبد الناصر » ، وربما كان من أبرز أسباب نجاحه ، أنه ـ مثل « محمد على » قبله ـ أدرك بعمق حقيقة الثوابت الجغرافية والتاريخية التى تصوغ وتحكم أقدار مصر . ولم يكن يملك تجربة نظرية كاملة تقدم له ولو بالشكل مفاتيح التغيير ، ولهذا فإن فكره كان ينمو ويتطور مع التجربة . وكان فهمه للثوابت هو بوصلة الأمان لسلامة الاتجاه . ولقد فهم فى البداية أن أمن مصر يعتمد على دعامتين : النيل ـ وذلك أوحى له بأن تكون لمصر سياسة افريقية واضحة . والثانية هى الجسر البرى إلى آسيا ـ وهذا كان يعنى ضرورة أن تكون لمصر سياسة شرقية واضحة . وكان هدف الأمن المصرى على المحور الجنوبى ـ النيل ـ محدداً وكان أيضاً محدوداً ـ يريد بالدرجة الأولى أن يطمئن على أنه ليست هناك على منابع النيل ولا فى طريقه قوة تقدر أو ترغب فى عرقلة وصول المياه إلى مصر . لكن المحور الشرقى للأمن كان قضية أكثر تعقيداً وتشابكاً . كان هدفاً محدداً ولكنه لم يكن هدفاً محدوداً . ولقد بدا « جمال عبد الناصر » فى البداية متأثراً بدراساته العسكرية كضابط شاب استوقفته طويلاً قضايا الأمن المصرى من وجهة نظر عسكرية . وكان تأثير استراتيجيات « اللنبى » فى الحرب العالمية الأولى واضحاً عليه . ولقد قام بتدريس حملات « اللنبى » فى الشرق لطلبة الكلية الحربية حينما أصبح مدرساً بها ، وأصبح مقتنعاً أن هناك خطين للدفاع عن مصر : أولهما خط غزة ـ بير سبع ، وهو يقع خارج مصر . والثانى مضايق سيناء وهى آخر خط دفاعى قبل قناة السويس . وكان « جمال عبد الناصر » أيضا قارىء تاريخ دؤوبا . وقادته قراءاته إلى عبرة هامة وهى أن كل حكام مصر الكبار من « تحتمس الثالث » إلى « صلاح الدين » إلى « محمد على » أدركوا أن الحدود الحقيقية للأمن المصرى تقع فى الشمال الشرقى بعيداً فى سوريا . ثم أضافت تجربته الشخصية فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ بعداً وعمقاً جديدين ، كانا فى الواقع دليله إلى إيمان مستقر وثابت بهدف الوحدة العربية . وهكذا فإنه وصل إلى يقينه العربى بالتجربة العملية أكثر منه بالتصور النظرى . لقد رأى فى فلسطين ارتباطات مصر الحقيقية وانتماءها التاريخى .

وفى كتابه عن « فلسفة الثورة » شرح « عبد الناصر » بشكل تفصيلى تصوره للدوائر الثلاث المتشابكة التى تعيش فيها مصر : الدائرة العربية ، والدائرة الافريقية ، والدائرة الاسلامية . وكانت مصر - حتى بالموقع - فى القلب من ذلك كله . لكن هذه الأفكار لم تكن هى وحدها التى أعطت لـ « عبد الناصر » شرعيته . لقد أعطته الأرضية التى يقف عليها ، لكنه استطاع أن يبنى شرعيته على هذه الأرضية بمنجزاته التى حققها فعلاً ، كالاصلاح الزراعى وتأميم قناة السويس وتأميم مصادر التمويل ، وبرامج التصنيع الواسعة وعمليات إعادة التوزيع المستمر للثروة ، ومجانية التعليم والتأمينات الاجتماعية ، ومشاركة العمال والفلاحين فى كل المجالس الشعبية بالنصف على الأقل ، وبناء السد العالى ، وتحرير المرأة[1] . إلى جانب هذا كله فى الداخل ، فقد كانت هناك معركته المستمرة ضد الاستعمار ومع حركة التحرر الوطنى ، وضد مناطق النفوذ ومع حركة عدم الانحياز . وكان ذلك كله - فى الداخل والخارج - هو الذى جعل منه فى واقع الأمر وحقيقته زعيماً سياسياً للعالم العربى كله .

وكان « عبد الناصر » - باختصار - يرى أن الأمة العربية تملك ميزة أساسية واحدة ، وتواجه خطراً أساسياً واحداً : أما الميزة الأساسية فقد كانت استراتيجية الموقع وروابط سكانه . وقد أضيف إلى هذه الميزة فيما بعد عنصر البترول والثروة المتولدة منه . وكان « عبد الناصر » يرى أن هذه الميزة وما أضيف اليها يعطى العرب إمكانيات تستطيع أن تحقق حريتهم ووحدتهم إذا أحسن توجيهها . وأما الخطر فقد كان بالنسبة له دائماً خطراً خارجياً . ولم ينته هذا الخطر بانهيار الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية . وكانت معركته ضدهما فى السويس هى الضربة الحاسمة الأخيرة التى عجلت بالانهيار - وإنما ظل الخطر الخارجى فى رؤيته قائماً بعد هذا الانهيار . لقد وجد بعد السويس أن الاستعمار بوسائل أخرى يريد أن يواصل سيطرته على قلب العالم العربى بواسطة اسرائيل ، وكان ذلك خطراً ماثلاً متحفزاً للانقضاض كل يوم .

---

(١) إن التحول الاجتماعى الذى شهدته مصر ما بين ١٩٥٢ - ١٩٧٠ لا يمكن قياسه بمجرد الأرقام فقط . ومع ذلك فان بعض الاحصائيات الصادرة فى تقارير البنك الدولى يمكن أن تكون مؤشرات للتذكير . ففى هذه الفترة زادت مساحة الأرض الزراعية فى مصر بأكثر من ١٥ فى المائة ، أى أنه لأول مرة استطاعت الزيادة فى رقعة الأرض الزراعية أن تسبق الزيادة فى عدد السكان .

لقد كان عبد الناصر أول حاكم مصرى يوسع رقعة وادى النيل ، وفى نفس الفترة فقد زاد تعداد الشباب فى المدارس والجامعات والمعاهد العليا بـ ٣٠٠ فى المائة ، وكان هناك قبل ١٩٥٢ طبيب واحد لكل ٥٠٠٠ من السكان ، وسنة ١٩٧٠ أصبحت النسبة طبيب لكل ٢٠٠٠ من السكان ، بينما زاد متوسط العمر من ٤٣ سنة إلى ٥٢ سنة .

ومن الخطأ أن يتصور أحد أن « عبد الناصر » كان يريد الحرب مع اسرائيل ، مع أنه كان يدرك أن المواجهة العسكرية لا مفر منها ، ليس لأنه يريدها ولكن لأن اسرائيل سوف تفرضها دائماً . كانت فلسفة استراتيجيته فى مواجهة اسرائيل هى : الحصار والعزل . وكان دائماً يلجأ إلى تشبيه يستطيع أى فلاح مصرى أن يفهمه لأنه مأخوذ من صميم حياته . كان يقول : « إن الفلاح المصرى حين يصاب بالسنطة فإنه لا يقطعها بحد السكين وانما هو يربط حولها شعرة من ذيل حصان-ثم يشدها ويحكم الشد حتى يمنع وصول الدم اليها وحينئذ يموت نموها وتسقط على الأرض » .

كان رأيه أن « الدول العربية ينبغى أن تكون قادرة على الدفاع عن حدودها دواماً ، لكنه كان من الصعب عليها ـ فى ظل التوازن العالمى الراهن ـ أن تبدأ حرباً هجومية ضد إسرائيل وأن تصل بهذه الحرب إلى نهايتها » . وكان استقراؤه للتاريخ يؤكد له أن إسرائيل عاتق أساسى بين مشرق العالم العربى ومغربه ، وأنها على الجسر الموصل بين آسيا وافريقيا تقف عازلاً بين الكتلتين البشريتين العربيتين فى هاتين القارتين . وذلك فضلاً عن دور المسدس المصوب إلى أمن الأمة الذى كانت تقوم به . وربما من هنا كان موقفه فى الرد على زملائه من الأعضاء المؤسسين لحركة التضامن الآسيوى ـ الإفريقى . ففى بداية سنة ١٩٥٥ كان الاستعداد يجرى على قدم وساق لعقد مؤتمر « باندونج » الشهير . وكان « ديفيد بن جوريون » رئيس وزراء إسرائيل قد أفلح فى إقناع الزعيم البورمى « أونو » بأن إسرائيل دولة آسيوية وأن من حقها حضور مؤتمر التضامن الآسيوى الإفريقى فى « باندونج » . ورفض « جمال عبد الناصر » ، وقال إن حضور إسرائيل يعنى غياب الدول العربية كلها . وفى ذلك الوقت تساءل عدد من كبار المؤسسين فى « باندونج » ـ وبينهم « نهرو » و « سوكارنو » إلى جانب « أونو » ـ عن تصور مصر لحل الصراع العربى الاسرائيلى . وكان رد « جمال عبد الناصر » أن الحل ـ فى رأيه وبمنتهى الواقعية ـ هو قبول كل الأطراف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتقسيم ، على أن يؤخذ فى الاعتبار « تعديل برنادوت » على التقسيم ، وبمقتضى هذا التعديل كان النقب يدخل فى حدود الدولة الفلسطينية . وكان معنى ذلك على الخريطة أن الجسر البرى بين المشرق العربى والمغرب العربى سوف يصبح مفتوحاً بغير عوائق ولا حواجز ـ خصوصاً بين مصر وسوريا .

ومع ذلك فلقد كانت إسرائيل هى مأزق « جمال عبد الناصر » فى السياسة الخارجية والخطر المشهر أمامه فى كل وقت ، بمقدار ما كانت مشاكل الممارسة الديمقراطية هى المأزق الذى واجهه فى السياسة الداخلية .

لقد رحل « عبد الناصر » والمأزقان حجر عثرة فى طريق تجربته .

□ □ □

كانت هذه هى الأرض ، وكانت هذه المشاكل التى ورثها « أنور السادات » . وأتذكر مرة فى صيف سنة ١٩٦٩ ، وكان ذلك قبل فترة قصيرة من إصابة الرئيس « عبد الناصر » بأول نوبة قلبية ، وكنا نحن الثلاثة - الرئيس « عبد الناصر » و « أنور السادات » وأنا - جالسين نتحدث فى حديقة استراحة المعمورة المطلة على البحر . كان « عبد الناصر » فى ذلك اليوم يتحدث عن بعض مشاكله الصحية ، فقد كان مفروضاً أن يسافر بعد قليل إلى الاتحاد السوفييتى ليواصل العلاج بالمياه الكبريتية فى « تسخالطوبو » التى نصحه بها الأطباء لحالة التهاب الأعصاب فى الساق ، وكانت تسبب له آلاماً حادة فى بعض الأحيان . وقال « جمال عبد الناصر » ضمن ما قاله « أنه سوف يسأل الأطباء مرة أخرى عما إذا كانت مشاكله الصحية يمكن أن تعطل حسن أدائه لواجباته » . وكان ذلك هاجساً ألح عليه أكثر من مرة رغم أنه فى تلك الفترة كان يعمل ساعات مضاعفة ، خصوصاً فى مجال متابعة تسليح الجيش والاشراف بنفسه على التدريب والتخطيط . وكنت أسمع ساهماً ، ولكن « أنور السادات » اندفع فجأة يقول لـ « جمال عبد الناصر » : « ما هذا الذى تقوله يا معلم ؟ » (هكذا كان السادات ينادى عبد الناصر دائماً أو يوجه إليه الخطاب) . ثم استطرد السادات يقول : « ومن هذا الذى يستطيع أن يأتى بعدك ؟ إنك جعلتها مسألة صعبة جداً لمن سيخلفك لا سمح الله . ماذا تركت له لكى يفعل ؟ لقد طردت الملك وطردت الانجليز ، وبنيت السد العالى ، وحققت إرادة الوحدة العربية ، وغيرت وجه مصر كلها . إننى أرثى له هذا الرجل المسكين بصرف النظر عمن يكون »[1] . ورد « جمال عبد الناصر » قائلاً : « هل تتصور أن الأمريكان سوف يتركون مصر فى حالها عندما أذهب ؟ لا تتصور لحظة أن ذلك يمكن أن يحدث » . ثم استطرد « عبد الناصر » يقول بصوت تلوح منه نبرة شجن : « من يدرى أنهم لا يقومون الآن بإعداد رجل مثل سوهارتو فى مكان ما من صفوف الجيش » . ومن مفارقات المقادير أن « السادات » فى تلك اللحظة قال بصوت ملأه بنبرة وعيد : « لو أن أحداً دلنى على مثل هذا الرجل وأين هو لقطعت رقبته بيدىّ هاتين » !

---

(١) عندما كلفنى الرئيس السادات فيما بعد بكتابة خطابه فى افتتاح الدورة العادية للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، بعد ترشيحه للرئاسة ، فانى حرصت على أن أضمن صدر الخطاب مجمل هذه الواقعة حتى يقولها « السادات » بنفسه ، وحتى يكون ارتباطه بما تحقق من أهداف ارتباطا مسجلا عليه .

لم يكن « أنور السادات » مجرّباً ولا كان مفكراً ، ومع ذلك فإنه بدأ بداية طيبة . وكانت لديه ميزة أنه كان نائب الرئيس الذى عينه « جمال عبد الناصر » . ولقد أضاف هو إلى ذلك بعد انتصاره فى مايو ١٩٧١ مسحة من الديمقراطية أكسبته شعبية كبيرة ، ثم جاء أكتوبر ١٩٧٣ ومعه عبور قناة السويس . وكان يمكن أن نتصور أن « السادات » قد أعطى لنفسه شرعية جديدة ، وعزز مركزه بطريقة لا مجال للشك فيها . لكن ذلك لم يدم طويلاً .

ولقد كان جزء من المشكلة يقع على شخصية « السادات » كما صاغتها ظروفه . إن تلك الظروف لم تتح له فرصة كافية ليتعلم أو يعلم نفسه بطريقة جادة ومنظمة . وبينما كان « جمال عبد الناصر » ـ مثلاً بعد تخرجه من الكلية الحربية ـ يواصل الدراسة فى كلية أركان الحرب ويصبح مدرساً للتاريخ ومدرساً للاستراتيجية وقارئاً لهما ومصغياً مهتماً ـ كانت الظروف التي أثرت فى شخصية « السادات » لا تتيح له الوقت قطعاً لكى يفكر فى أصول المسائل التى كان عليه أن يواجهها الآن . ولم تكن لديه فكرة عميقة عن تاريخ مصر والعوامل الفاعلة فى هذا التاريخ . فبعد صبا تعيس فى البيت المزدحم بالتوتر فى كوبرى القبة ، هرب بالخيال إلى هواية التمثيل ، ثم هرب من الواقع بالمغامرات مع جواسيس المخابرات الألمانية والعمليات الدموية للحرس الحديدى ، وقضى جزءاً أساسياً من سنوات شبابه فى فراغ السجون . وأصعب من ذلك فإنه اكتسب عادات تآمرية كان من الصعب عليه أن يتخلص منها . ولقد تمتع بمزايا السلطة العليا وأدواتها دون تقدير كاف للمسؤوليات التى ترتبط بها . ولم يكن يفهم الطبيعة الحقيقية لمصر ـ ولقد سطحها فيما كان يقوله عن أخلاق القرية ـ لكن طبيعة مصر كانت أمراً مختلفاً عن هذا التسطيح ، وكذلك كانت علاقات مصر ببقية شعوب الأمة العربية . ولقد استطاع فقط أن يفهم أن مصر هى القائد الطبيعى للعرب ، لكنه افترض أن العرب سوف يكونون مرغمين على اتباعه فى أى طريق يختاره ، وكان ذلك خطأ . إن جوهر القيادة وقوة الفعل الكامنة فيها مسألة أعقد بكثير مما كان يتصوره . لكنه لم يكن يرى ذلك . ولقد خلط فى هذه المسألة بين الرئاسة والقيادة . فالرئاسة لها الطاعة بالقانون ، ولكن القيادة لا يمكن أن تمارس دورها الا بالاقتناع الكامل بأن الدور الذى تقوم به يعبر عما يشعر به الآخرون فى ضمائرهم ويعجزون وحدهم عن تحقيقه . وبالتالى فإن الرئاسة سلطة ، وأما القيادة فهى دور ، وإذا توقف أداء الدور فإن دعوى القيادة التى تترتب عليه تفقد حقها فى أن تقود .

□

إن كل ذلك من أسباب القصور لم يكن حاداً فى البداية . وكان هناك الأمل لدى كثيرين من أن النواحى الايجابية فى شخصيته ، ومنها تشوقه إلى قبول الناس له ورضاهم عنه يمكن ان يكون لها التأثير الأكبر على تصرفاته ، خصوصاً وأن وصوله إلى قمة السلطة قد يعطيه الآن من دواعى الأمن والطمأنينة ما يؤكد أحسن ما فيه . ذلك لم يتحقق كما كان التمنى . لكن الأمور لم تبدأ بالاستفحال إلّا بعد أن اتجهت اليه كل أضواء المجد بعد حرب أكتوبر . كانت فى يده فرصة لم تسنح لغيره . وكان يستطيع ـ لو أنه فهم حقيقة الانتصار الذى تم فى أكتوبر واستوعب هذه الحقيقة ـ أن يعيد صياغة علاقات مصر ببقية الأمة العربية ، وعلاقات العرب جميعاً بالعالم الخارجى . كان تحت تصرفه ورهن اشارته تحالف هائل لم يسبق له أن تحقق لغيره . كان العرب كلهم جيوشاً وشعوباً فى المعركة ، وكانت مواردهم من نفط ومال فى خدمتها ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قريبة من الساحة ومهتمة بما يجرى فيها ، وكان الاتحاد السوفيتى يؤيده ، وكان الرأى العام العالمى قد تنبه لأول مرة إلى حقائق الصراع فى الشرق الأوسط . لكن السادات أدار ظهره لهذا كله . وبدلاً من استغلال النصر ـ وهو فى الحقيقة لم يدرك جوهر طبيعته ـ فإنه التفت بسرعة ليستغل ما هو سطحى من مظاهره . كان متلهفاً على الاستعراضات وعلى الميكروفونات وعلى عدسات التليفزيون ، وتجاهل كل الصداقات والتحالفات متصوراً أنه يستطيع أن يصنع كل شىء وحده مع صديقه الجديد « هنرى كيسنجر » . والغريب أنه حتى « كيسنجر » نفسه ـ بنظرته العملية والعلمية ـ كان عاجزاً عن فهم قصور « السادات » فى استغلال جوهر النصر الذى حققه العرب . وقد عبر « كيسنجر » عن ذلك بنفسه ، وبرز تعبيره مليئاً بالصراحة والاستغراب فى نفس الوقت ، خلال المحاضر السرية لاجتماعاته مع القادة الاسرائيليين أثناء محادثات فك الارتباط . لقد جاء فى هذه المحاضر (صفحة ١٥٢ من المحاضر السرية لمحادثات هنرى كيسنجر) بالحرف : « شرح الدكتور هنرى كيسنجر أن هدف محادثات فك الارتباط هو تجنب الحاجة فى الوقت الحالى إلى الحديث عن الحدود أو الترتيبات النهائية للسلام . كما أن نجاح هذه المحادثات سوف يؤدى إلى نتائج مهمة أخرى بينها رفع الحظر عن تصدير البترول ، وهذا بدوره سوف يؤدى إلى انهاء عزلة اسرائيل ، لأنه سوف يخفف الضغوط الموجهة اليها من دول أوروبا الغربية واليابان » . ثم أضاف الدكتور هنرى كيسنجر بالحرف ومحذراً : « إن أحدا فى اسرائيل لا ينبغى أن يساوره أدنى شك فى أن فشل محادثات فك الارتباط سوف يؤدى إلى انكسار السد الذى يحمى اسرائيل من هذه الضغوط . وفى هذه الحالة فإن إسرائيل لن يكون عليها فقط أن تقوم بانسحاب جزئى وانما سيكون مفروضاً عليها أن تنسحب إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ » . ثم

أضاف كيسنجر بالنص : « الحقيقة أننى مندهش من سلوك السادات لأن الرئيس المصرى لا يظهر أنه حتى الآن على استعداد لاستعمال كل قوى الضغط السياسى التى خلقها الموقف العالمى الجديد ـ فى مفاوضاته لفك الارتباط . إن السادات يستطيع استعمال هذه الضغوط لكى يفرض إتفاقاً شاملاً وعلى شروطه . وحتى لو تجددت المعارك فإن العالم سوف يلقى اللوم كله على اسرائيل » . ثم قال كيسنجر متسائلاً : « اننى لا أعرف لماذا لا يحاول « السادات » استعمال حقائق الموقف الجديد لكى يضغط من أجل انسحاب إسرائيلى شامل » . ثم رد كيسنجر على نفسه وقال بالحرف أيضاً : « إن السادات فيما يبدو لى وقع ضحية الضعف الانسانى . انه يتصرف بسيكولوجية سياسى يريد أن يرى نفسه وبسرعة راكباً فى سيارة مكشوفة داخلاً فى موكب منتصر إلى شوارع السويس بينما آلاف من المصريين يَصفقون ويهللون له » .

لقد كان محزناً حقاً فى تلك الأوقات أن « السادات » عاد بعد أكتوبر ١٩٧٣ إلى نفس مطالبه القديمة التى نادى بها فى مبادرته الجزئية فى فبراير ١٩٧١ وكأن شيئاً لم يحدث بين التاريخين ، بينما الواقع أن المسافة بين التاريخين كانت شاسعة ، لكنه لم يستطع رؤ يتها .

الفصل الثانى

إعادة ترتيب المنطقــة

كان « السادات » كثيراً ما يعطى الانطباع بأن تصرفاته وليدة انفعالاته ، ولم يكن ذلك صحيحاً فى المطلق . ربما كان صحيحاً فى بعض المسائل الصغيرة ، لكنه فى المسائل الكبرى كانت قرارات « السادات » دائماً ما تجىء نتيجة حسابات طويلة . وإن كانت هذه الحسابات تدور وتجرى وتصل إلى نتائجها داخل شخصيته الخاصة والعوامل التى كونتها . ولم يكن هناك مجال تأثر بحسابات « السادات » ـ على طريقته الخاصة ـ أكثر من مجال السياسة الخارجية والتوجيه الجديد الذى أعطاه لها والذى تحولت مصر به من دولة غير منحازة إلى دولة يربطها حلف وثيق مع واحدة من القوتين الأعظم هى الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد أظهر لنا سياق الحوادث حتى الآن كيف أن « السادات » ـ بعد أن أصبح رئيساً ـ بدأ يتلقى الإشارات والنصائح من السعوديين بأن « الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة التى تستطيع أن تمارس ضغطاً على اسرائيل . وأن الولايات المتحدة لن تمارس هذا الضغط طالما أن الاتحاد السوفييتى موجود فى مصر بخبرائه وبسلاحه » .

وبصرف النظر عما إذا كان هذا التحليل صحيحاً إلى النهاية ، أو محكوماً فى جزء منه بمصالح معينة ، فإن « أنور السادات » كان مستعداً للاقتناع . ولابد للإنصاف أن يقال إنه كان مستعداً للاقتناع لأبعد مما كانت توحى به الإشارات والنصائح . لكنه كان يحتفظ دائماً

بسره لنفسه ، ولم تكن تصرفاته الظاهرة تعبر بالضرورة عن نواياه الحقيقية ، بل لعله كان يتعمد العكس[١] .

كانت لديه فى القاهرة قنوات ظاهرة للاتصال بالولايات المتحدة عن طريق مكتب رعاية المصالح (كانت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة منذ معارك ١٩٦٧ ، وحل محل السفارات فى عاصمتى البلدين مكتب لرعاية المصالح) . كان الممثل الأمريكى المشرف على مكتب رعاية المصالح دبلوماسياً أمريكياً كفئاً هو الوزير المفوض « دونالد برجس » . وقد تمت بعض الاتصالات فعلاً عن طريق « دونالد برجس » . ولكن « السادات » لم يكن مقتنعاً بأن قنوات وزارة الخارجية الطبيعية تستطيع أن تحمل رسائله الهامة إلى الدوائر المؤثرة فى واشنطن . وربما عزز هذا الانطباع لديه أن الصراع كان محتدماً فى ذلك الوقت فى واشنطن بين « ويليام روجرز » وزير الخارجية وبين « هنرى كيسنجر » مستشار الأمن القومى للرئيس « ريتشارد نيكسون » . وكان نفوذ « كيسنجر » هو الأقوى ، وكانت قاعدة نفوذه هى لجنة الأربعين الشهيرة التى تضم كل أجهزة المخابرات والدفاع فى الولايات المتحدة ، والتى كان يتم من خلالها رسم سياسة البيت الأبيض . وللإنصاف فإن « هنرى كيسنجر » كان يحاول فى ذلك الوقت الدوران من حول وزارة الخارجية ووزيرها « ويليام روجرز » ، وبالتالى فإنه كان يشجع أطرافاً دوليين عديدين على فتح قناة موازية للاتصال تصل خطوطها إلى البيت الأبيض . ومع أن « أنور السادات » كانت لديه القناة السعودية للتوصيل ـ فإنه بدأ يشعر بحاجته إلى قناة مستقلة تنقل ما يريده سراً إلى واشنطن . وهكذا فإنه مع قرب نهاية ١٩٧١ كان قد أشار بإتصالات دورية مباشرة بين الفريق « أحمد إسماعيل » ـ وكان وقتها مديراً عاماً للمخابرات العامة المصرية ـ وبين المستر « يوجين ترون » الذى كان واضحاً أنه ممثل المخابرات المركزية الأمريكية الخفى ضمن بعثة رعاية المصالح الموجودة علناً فى مصر ، والتى كانت تمارس عملها داخل إطار السفارة الأسبانية التى كلفتها واشنطن بتمثيلها فى مصر بعد قطع العلاقات . وكان الخط الذى يبدأ بـ « ترون » فى القاهرة ينتهى فى واشنطن إلى مسؤول الشرق الأوسط فى إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ثم إلى لجنة الأربعين الشهيرة بالبيت الأبيض . وكانت هناك جهود تُعزز حركة الاتصالات على هذه القناة السرية ، وذلك من خلال نشاط كان يقوم به عدد من

---

(١) ان الشعب المصرى أدرك بفطرته هذه الطبيعة فى سياسات السادات ، وكانت من أوائل النكت التى رويت عنه فى الشارع المصرى أن « الرئيس كان يأمر سائق سيارته باعطاء اشارة لليسار وبعدها يتجه إلى اليمين » .

الصحفيين الأمريكيين ورجال الأعمال ممن كانوا على صلات وثيقة بمواقع صنع القرار. وليس من السهل على أى باحث ان يتعقب حركة التبادل عبر هذه الوسائل المكتومة ، كما أنه ليس من السهل معرفة الأثر الذى أحدثته هذه الحركة على تشكيل تفكير «أنور السادات» . لأنه كان يحتفظ بكل أوراقه قريبة إلى صدره كما يقولون . ولم يكن أحد يعرف ما لديه . وحتى إذا أتيح لأحد أن يعرف ، فقد كان صعباً عليه أن يتصور كيف يستطيع «أنور السادات» أن يستوعب بطبيعته الخاصة ما لديه ثم أن يحوله إلى مواقف أو إلى إجراءات عملية . لقد ساعدته غريزة المتآمر فيه على حفظ أسراره ، وربما كانت من ناحية أخرى ترضى فيه رغبة نسبة كل شىء إليه وحده ، بل وربما ساعدت أيضاً على أن تعطى لقراراته قوة المفاجأة ، وكان هذا هو ما آثر تسميته فيما بعد بوصف «**سياسة الصدمات العصبية**» .

□

ولقد أخطأت حساباته فى بعض المرات . فبعد أن طرد الخبراء السوفييت فى صيف سنة ١٩٧٢ ـ على سبيل المثال ـ فإنه انتظر مكافأة على ما فعل ، ولكن المكافأة لم تصل . وأدرك أن عليه أن يجرب وسائل أخرى للاقتراب . وبدأت تجيئه التلميحات إلى ضرورة تسخين الموقف ، ثم بدأت تضغط عليه عوامل مختلفة مثل القوات المسلحة والشعور الشعبى العام ، وتدفعه دفعاً إلى اتخاذ قرار . بل وتدفعه دفعاً إلى معركة كان يتهيبها . ولكن مسار الحرب ونتائجها كانت مفاجأة له كما كانت مفاجأة للأمريكيين . فلم يتصور الأمريكيون أن الجيش المصرى كان قادراً على التخطيط وعلى الحرب على النحو الذى حدث فعلاً . وربما تصور الأمريكيون بعد الحرب أنهم قد أخذوا مقاس «السادات» ، ولكنهم لم يحسنوا قياس قدرات الرجال الذين كان يقودهم . وكان ذلك اكتشافاً كبيراً بالنسبة لهم .

ولقد بدأت أولى الرسائل المتبادلة بين «السادات» و «هنرى كيسنجر» بعد ساعات قليلة من بدء المعارك ، وقد دارت من خلال قنوات الاتصال السرية التى كان السادات قد أقامها مباشرة مع مجلس الأمن القومى الأمريكى من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية[1] . وفى يوم ١١ أكتوبر تلقى السادات رسالة هامة من كيسنجر . وكان فحواها أن

---

(١) كان هنرى كيسنجر دائما من أنصار قناتين للاتصال ، والقناة البديلة (كما كان يسميها ، ويعنى بها قناة المخابرات) ـ وكان ذلك النظام نافعا له خصوصا فى الفترة التى لم يكن فيها وزيرا للخارجية وإنما مستشارا للأمن القومى للرئيس فقط .

الموقف الآن قد وصل إلى نقطة ملائمة يمكن أن تبدأ منها المفاوضات لتسوية مقبولة تبدأ بقبول لوقف إطلاق النار ثم تنتهى بمؤتمر للسلام . ويبدو أن السادات ـ حين تلقى هذه الرسالة ـ كان ما زال منتشياً بالنجاحات الأولى التى حققتها القوات المسلحة المصرية ، ولعله كان يومها أيضاً يفكر فى تطوير الهجوم على الجبهة المصرية بهدف تخفيف الضغط عن سوريا . وأتذكر أنه دعانى يومها إلى لقائه فى قصر الطاهرة ، وقال لى وهو يبتسم راضياً ، وفى يده ورقة راج يقرأ لى بعض ما فيها : « **لقد أرسلوا لى هذا الآن . هى رسالة من كيسنجر . لقد بدأوا يتحركون بعد أن تأكدوا أننا لسنا جثة هامدة** » . وقال لى السادات يومها : « **أنه سوف يرد على هذه الرسالة ، ولكنه لن يعطى تعهدات قاطعة لكى يترك لنفسه حرية الحركة** » .

ويبدو أن واشنطن قررت أن تجرب ثانية بعد أن أحست أن رد « السادات » لم يكن قاطعاً . وهكذا فلقد تم الاتصال بـ « ادوارد هيث » رئيس وزراء بريطانيا فى ذلك الوقت ، الذى كلف السفير البريطانى فى القاهرة ـ فى ذلك الوقت السير « فيليت آدامز » ـ لكى يذهب لمقابلة الرئيس « السادات » ـ تم اللقاء فى قصر الطاهرة ـ وأن يحمل اليه طلباً بموافقة مصر على قبول وقف اطلاق نار فى المواقع التى بلغتها القوات . وكان رد « السادات » أنه إذا كان عليه أن يقبل وقف إطلاق النار ، فإنه لا بد أن يبدو من الجانب الآخر دليل على أن إسرائيل على استعداد للانسحاب من الأراضى المصرية المحتلة سنة ١٩٦٧ . ولقد وصل هذا الرد إلى واشنطن فى اليوم الذى بدأت فيه محاولة تطوير الهجوم المصرى فجر يوم ١٣ أكتوبر . وكان هذا هو اليوم الذى اتخذ فيه الرئيس « نيكسون » قراره بفتح جسر جوى ضخم لإمداد إسرائيل بما كانت تحتاجه من أسلحة وذخائر ، خصوصاً بعد خسائرها الكبيرة فى الأيام الأولى من المعارك ، ولقد كانت عوامل إصدار مثل هذا القرار واضحة . ويمكن أن يضاف إليها أن « كيسنجر » ربما أحس أن « السادات » يراوغ فى قبول وقف إطلاق النار ، ومن ثم فقد قرر التصرف . وبصرف النظر عن العوامل التى أثرت فى التفكير الأمريكى وقتها ، فإن بدء إمدادات الجسر الجوى مكّن إسرائيل من أن تدفع إلى المعركة بكل احتياطيها الاستراتيجى ، ومن ثم بدأ مسار الحرب يختلف .

ويوم ١٦ أكتوبر جاء رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى « أليكسى كوسيجين » إلى القاهرة . كان السوفييت على اتصال وثيق بالأمريكيين . وكانوا هم أيضاً من أنصار قبول وقف إطلاق النار . وقام « كوسيجين » بنفسه بإعطاء « السادات » أدلة حاسمة ـ بصور الأقمار الصناعية ـ عن حجم الهجوم الاسرائيلى المضاد الذى قاده الجنرال « شارون » وعبر به قناة

السويس إلى الغرب (جرى وصفه فى ذلك الوقت باسم « الثغرة ») . واقتنع « السادات » وأبدى استعداده لقبول وقف اطلاق النار وبدء مفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وأمكن ترتيب وقف لاطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر ، وإن كان الاسرائيليون ـ كما هى عادتهم ـ قد استغلوا لصالحهم حالة وقف اطلاق النار فعززوا مراكزهم ونشروا وجودهم إلى مواقع جديدة وبعيدة لم يكونوا فيها عندما بدأ تنفيذ وقف اطلاق النار . كان « كيسنجر » قد ذهب إلى موسكو عند الاتفاق بين القوتين الأعظم على مشروع القرار الذى قدم إلى مجلس الأمن بوقف إطلاق النار . وعندما بدا أن وقف إطلاق النار لا يحترم من جانب إسرائيل ، فقد توتر الموقف بين القوتين الأعظم إلى الدرجة التى دعت موسكو إلى إبداء التشدد ودفعت واشنطن إلى رفع درجة الاستعداد النووى يوم ٢٥ أكتوبر . وبدا بعد هذه التطورات أن الأمريكيين قد أصبحت لهم ـ بشكل ما ، وبصرف النظر عن حقائق موقفهم ـ القدرة على اتخاذ دور الحكم فى المباراة الكبرى الدائرة على ساحة الشرق الأوسط .

□ □ □

بدأ « هنرى كيسنجر » يلعب دوراً أساسياً فى إدارة الأزمة . كما عُرف أيضاً أنه يفكر جدياً فى زيارة المنطقة لكى يتولى الاشراف على محاولات الحل على الطبيعة . وقرر « السادات » أن يرسل وزير خارجيته « اسماعيل فهمى » إلى واشنطن فى نهاية أكتوبر لكى يستكشف النوايا ، ولكى يمهد الأرض للمحادثات القادمة . كان « كيسنجر » يتصور أن مهمته فى الشرق الأوسط ـ على حد تعبيره فى مذكراته[1] ـ سوف تكون « سيكولوجية بالدرجة الأولى » . كانت تلك أول زيارة له إلى العالم العربى ، ولم تكن لديه فكرة عما يمكن أن يتوقعه . وأتذكر أنه قال لى مرة إنه عندما أصبح مستشاراً للأمن القومى مع « ريتشارد نيكسون » فإنه حاول أن يتجنب قدر ما يستطيع الاقتراب من الشرق الأوسط ومشاكله . فقد كان يحس أنه من الممكن ـ بحكم كونه يهودياً ـ أن يتهم بالتحيز لصالح اسرائيل . ومن المفارقات أن تطورات الأحوال فيما بعد جعلته يغوص فى مشاكل الشرق الأوسط بأكثر مما فعل أى وزير خارجية أمريكى سبقه . ولقد اقترب « هنرى كيسنجر » من تناول أزمة الشرق الأوسط مسلحاً بمجموعة ضخمة من الدراسات وأوراق العمل ، ولكن الورقة التى أثرت عليه أكثر من غيرها ـ فيما يبدو ـ كانت تقريراً فلسفياً نصف ساخر كتبه له أحد أساتذة جامعة « هارفارد » تحت عنوان « السوق والخيمة » . كان هدف كاتب هذا

---

(١) ص ٧١٦ من كتاب « سنوات الفوران » لهنرى كيسنجر .

التقرير ـ فيما يبدو ـ أن يعطى لوزير الخارجية فكرة عن طريقة التعامل مع العرب الذين كان عليه ان يتفاوض الآن معهم لأول مرة . كان مضمون الرسالة أن القرار العربى يصدر فى « خيمة الشيخ » الذى يملك مقاليد الأمور فى شؤون قبيلته ، كما أن أسلوب التفاوض يدور بمنطق « السوق » حيث تكون المساومات صاخبة والأصوات عالية وحيث ينطلق القسم المغلظ كل لحظة يحلف بأن هذا آخر سعر وأن النزول بعده ظلم كبير ، ومع ذلك تظل المساومة على أشدها . وكان مؤدى النصيحة التى يوجهها كاتب التقرير إلى وزير الخارجية الأمريكى أن عليه أولاً أن يكتشف من هو « الشيخ » فى « الخيمة » ، ثم عليه بعد ذلك أن يعد نفسه لمساومات لا ينفد صبرها فى « السوق » .

قبل أن يجىء « كيسنجر » إلى القاهرة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، فإن « السادات » ـ وكنت حتى ذلك الوقت لا أزال من أقرب الناس إليه ـ سألنى عن الطريقة التى يمكن أن تتم بها المفاوضات مع « كيسنجر » . وكان رأيى كما شرحته له أنه لا ينبغى له أن يتصدى بنفسه لعملية التفاوض الفعلى . وسألنى الرئيس « السادات » مستغرباً : « لماذا ؟ ألم يتفاوض بريجنيف وماوتسى تونج وغيرهما من القادة العالميين مع كيسنجر مباشرة ؟ » . وقلت : « إن هذا صحيح ، ولكن مفاوضات كيسنجر مع هؤلاء جميعاً سبقها تمهيد من خبراء الجانبين درست خلاله ـ بل وطحنت ـ كل المشاكل والقضايا ولم يعد باقياً أمام الكبار إلا عملية تأكيد نهائية لما تم عليه الاتفاق . وليس ذلك هو حالنا الآن مع الولايات المتحدة » . ثم كان اقتراحى المحدد للرئيس : « إننى أفهم أهمية رئاسته نفسه للمفاوضات ، ولكنى أقترح أن يقوم بها مع وفد رسمى . وله وحده أن يختار هذا الوفد ، موسعاً أو مضيقاً على أى نحو يراه » . ثم حددت أكثر قائلاً : « تستطيع أن تشكل وفداً موسعاً يضم مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية (الدكتور « محمود فوزى ») ومستشار الرئيس للأمن القومى (« حافظ اسماعيل ») ووزير الخارجية (« إسماعيل فهمى ») ، أو تستطيع أن تختار وفداً مضيقاً من أى واحد من هؤلاء ، وبالطبع فإنك تستطيع أن تترأس الوفد بنفسك وأن تحضر مراسم افتتاح الجلسة الأولى ، ثم تعطى بعض توجيهاتك وتغادر القاعة تاركاً عملية المفاوضات تأخذ مجراها » . وقاطعنى الرئيس « السادات » قائلاً : « إننى لا أرى مبرراً لكل هذا اللف والدوران » . وقلت له : « أرجوك أن تأذن لى أن اتكلم بصراحة . إن كيسنجر مفاوض ذكى ، وقد درس بالتأكيد حقائق أوضاعنا هنا ، وهو يعرف أن سلطة القرار كلها فى يدك ، ولهذا فإنه سوف يضغط عليك لكى يحصل على أكبر قدر ممكن من التنازلات . وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك فى اسرائيل لأنه حتى إذا تفاوض مع جولدا مائير وهى رئيسة وزراء اسرائيل سوف تقول له عند كل مطلب يتقدم به أنها مضطرة للتشاور مع

لجنة الأمن والدفاع فى مجلس الوزراء أو مع قيادات حزبها الحاكم أو مع زعماء الكنيست . وهذا يعطى الجميع هناك فرصة لتدبير أمورهم وتحديد مواقفهم بطريقة أكثر صلابة ، أو فلنقل أكثر عناداً » . ثم عدت ألح « بأن وجود متفاوض مصرى غيره أمام كيسنجر يُمكّن هذا المتفاوض على الأقل أن يقول لـ « كيسنجر » أمام أى مطلب أو أى ضغط غير معقول - إنه مضطر للعودة للتشاور مع الرئيس ، وهذا يعطينا وقتاً لحسن دراسة المواقف والتدقيق فى الصيغ » . وأصغى الرئيس « السادات » لما كنت أقول ، ثم لم يلبث أن هز رأسه غير مقتنع ، ثم أضاف بالتعبير الفرنسى الدارج : « لا » سوف تكون المفاوضات بينى وبين كيسنجر TÊTE À TÊTE .

وهكذا كان بالفعل . وبدأ الاجتماع الحاسم والخطير - فى تاريخ مصر الحديث كله - فى الساعة الحادية عشرة صباح يوم ٧ نوفمبر فى قصر الطاهرة . والغريب أن « السادات » عكس اقتراحى تماماً . فلقد دعا أعضاء وفد موسع يضم مستشاره للأمن القومى ووزير خارجيته ورئيس أركان حرب القوات المسلحة إلى الجلوس معه ، بينما جلس « كيسنجر » على الناحية الأخرى من المائدة ومعه « جوزيف سيسكو » مساعده ، و « هارولد سوندرز » و « ألفريد آثرتون » من كبار خبراء الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية ، ثم بدأ مصورو الصحف والتليفزيون يلتقطون مئات الصور ، ثم خرجوا . ولم تمض بضع دقائق حتى خرج بقية أعضاء الوفدين تاركين « السادات » و « كيسنجر » وحدهما تماماً . وفى اليوم التالى رأيت « أنور السادات » عند الظهر ، وكان ممدداً على سريره فى غرفة النوم الرئيسية فى قصر الطاهرة . كان قد أخذ حماماً ساخناً ليريح أعصابه ، ثم اندلف تحت الأغطية فى السرير الفاخر . وأعطانى « السادات » فكرة عامة عما حدث فى الاجتماع .

□

كان « كيسنجر » قد بدأ بتهنئة « السادات » على أداء الجيش المصرى الذى لم يكن أحد يتوقعه ، وكان « السادات » بالطبع ممتناً لسماع ذلك . وفى مقابل هذا الإطراء فإن « السادات » قدم لـ « كيسنجر » إطراء مماثلاً حين قال له : « **لماذا تأخرت كل هذا الوقت قبل أن تجىء إلى القاهرة . إننى كنت أريدك هنا منذ وقت طويل . ولو أنك جئت لكنا تجنبنا مشاكل كثيرة . لقد كنت أريد أن تتولى أنت محاولات حل الأزمة منذ البداية** » . وكان « كيسنجر » بدوره سعيداً بهذا الشوق إليه . ويظهر أن « كيسنجر » فى ذلك الوقت فتح حقيبة أوراقه وبدأ يخرج منها بعض الأوراق . وقاطعه « السادات » - طبقاً لروايته - قائلاً له « **ما هذا الذى تفعله ؟ هل تتصور أننى سأدخل فى مناقشة معك حول مواقع خطوط وقف**

إطلاق النار كما كانت يوم ٢٢ أكتوبر ؟ كلا يا دكتور كيسنجر . أنت رجل استراتيجى وأنا رجل استراتيجى ، وأريد أن تكون مناقشاتنا معاً على المستوى الاستراتيجى » . وتوقف « أنور السادات » فى روايته ، واستطرد بعد قليل : « ثم بدأت أحدثه فى موضوعات لم يكن يحلم أننى سوف أثيرها معه » . ثم سكت ولم يضف شيئاً ، وأحسست أنه ليس على استعداد للدخول فى تفاصيل أكثر ، ولم أحاول أن ألح .

لكن ما تكشّف لى فيما بعد ـ ومن خلال اتصالات ومناقشات مكثفة ـ أوضح أمامى بعض الخطوط العريضة من حقيقة ما جرى من مناقشات فى ذلك الاجتماع الخطير . وفيما يبدو فإن « السادات » بدأ فقال لـ « كيسنجر » أنه ضاق ذرعاً بعلاقته مع الاتحاد السوفييتى ، وأنه ـ أى « السادات » ـ قرر أن ينفض يده نهائياً من أى علاقة مع الاتحاد السوفييتى . ثم قال لـ « كيسنجر » الذى استبدت به الدهشة ـ إنه الآن يعتبر أن الاتحاد السوفييتى هو العدو الحقيقى . ثم أضاف نقطة أخرى ذكرها لى هو بنفسه فى اليوم التالى : « إن هذه سوف تكون آخر حرب بين مصر وإسرائيل » .

كان « كيسنجر » أمام نقطتين يستطيع هو أكثر من غيره أن يقدر الاحتمالات الاستراتيجية الخطرة والمترتبة عليهما :

١ ـ إن العدو بالنسبة للسادات الآن هو الاتحاد السوفييتى .
٢ ـ إن حرب أكتوبر بين مصر واسرائيل سوف تكون آخر الحروب .

ثم استخلص « السادات » بنفسه أمام « كيسنجر » ـ الذى استبدت به الدهشة ـ النتيجة المترتبة على هاتين النقطتين ، وهى أن جهود السلام فى الشرق الأوسط لابد أن تتولاها الآن بالتنظيم والاشراف دولة عظمى واحدة هى الولايات المتحدة . ثم أضاف « السادات » أنه سوف يكون مستعداً فى المستقبل ـ وبعد حل بعض المشاكل العاجلة ـ لمفاوضات مباشرة مع إسرائيل . ولكن ذلك عليه أن ينتظر بعض الوقت للإعداد النفسى ، وحين يكون الناس فى مصر قد بدأوا فى تقدير واستيعاب المزايا التى سوف تجىء من وقف الحرب وبداية عملية السلام[1] .

---

(١) أكد اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل السابق فى مقابلة هامة نشرتها له صحيفة « جيروزاليم بوست » على امتداد صفحة كاملة فى عدد يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٨٢ ، وجود اتفاق استراتيجى توصل اليه السادات مع كيسنجر وانضمت اليه اسرائيل . وقال رابين بالحرف : « فى سنة ١٩٧٤ كان هناك اتفاق بالتراضى بين الولايات المتحدة ومصر واسرائيل على مفهوم استراتيجى واحد يرتكز على ثلاث نقط :

ثم تحدث الرئيس « السادات » بعد ذلك عن ما سماه « **فشل التجربة الاشتراكية في مصر** » ، **وأنه يريد تنمية من نوع جديد تعتمد على مفاهيم مختلفة** . وأضاف أنه تحدث في هذا الموضوع فعلاً مع « ديفيد روكفلر » .

وطبقاً لمصادر أثق تماماً في حسن اطلاعها - وقد رأيت بنفسي من الوثائق وشواهد التصرفات ما يؤكدها - فإن الرئيس « السادات » تقدم بعد ذلك لـ « كيسنجر » **بطلب غريب ، وهو أن تتولى الولايات المتحدة في المستقبل مسؤولية أمنه « لأنه يعرف أن مؤامرات كثيرة سوف تحاك ضده من السوفييت ومن العرب ، بل ومن بعض العناصر في داخل مصر نفسها »** .

وفي نهاية المقابلة سأل « السادات » ، « كيسنجر » عما دار بينه وبين « **جولدا مائير** » التي كان قد قابلها في واشنطن قبل زيارته للقاهرة . كان « كيسنجر » لم يتمكن بعد من استيعاب كل هذه الجرعة من « الاستراتيجية » التي قدمها له « السادات » ، وحاول أن يستخدم مواهبه كقصّاص ممتاز ، فقال لـ « السادات » : « كانت المفاوضات مع جولدا مرهقة » . ثم أضاف ضاحكاً : « تصور يا سيادة الرئيس ، ليلة كاملة في مناقشة مستمرة مع امرأة واحدة ، وكانت هذه المرأة هي جولدا . ألا ترثي لحالي ؟ » وضحك « أنور السادات » . ومد « **كيسنجر** » يده إلى حقيبته فأخرج من أحد ملفاتها ورقة كانت تحوي ست نقاط قدمتها له « **جولدا مائير** » في واشنطن[1] .

والغريب أن « كيسنجر » كان قد قال لـ « جولدا مائير » في واشنطن إنه يشك في أن « أنور السادات » يستطيع أن يقبل مقترحاتها المتمثلة في النقاط الست . لكن « السادات » أمسك بالورقة التي ناولها له « هنري كيسنجر » وألقى نظرة عليها ، ثم قال على الفور : « حسناً ، إنني أوافق » . والأكثر غرابة أنه في مؤتمر صحفي عقده الاثنان بعد انتهاء

(أ) ان الولايات المتحدة سوف تقود عملية السلام في المنطقة مع إبعاد الاتحاد السوفييتي تماما ، وكذلك أوروبا الغربية .
(ب) أن كلا من مصر واسرائيل سوف تكونا حجرا أساس توأمين في سياسة للمنطقة تقودها الولايات المتحدة .
(جـ) أن عملية السلام سوف تتم على مراحل . وهكذا كانت سياسة الخطوة خطوة التي اتبعها كيسنجر ، وكذلك كانت سياسة الرئيس كارتر التي توصلت لاتفاقيات كامب ديفيد » .

(١) النقاط الست المشهورة التي أعلنت بعد انتهاء جلسة المحادثات بين السادات وكيسنجر ، وكانت بداية انقسام خطير في التحالف العربي والدولي الذي لعب دورا أساسيا في حرب أكتوبر .

محادثاتها ، فإن « أنور السادات » قال للصحفيين ـ دون أن تطرف له عين ـ إنه هو الذى قدم النقاط الست ، وأسماها كالعادة « نقاطى الست »[1] .

□

وفى هذا الوقت كانت الاتصالات العسكرية المباشرة بين مصر وإسرائيل ـ لتحديد خطوط وقف إطلاق النار تطبيقاً لقرار من مجلس الأمن ـ تجرى على الكيلو ١٠١ . وكان اللواء « محمد عبد الغنى الجمسى » رئيس أركان الحرب يمثل الجيش المصرى فى هذه المحادثات ، كما أن الجنرال « أهارون ياريف » مدير المخابرات العسكرية الاسرائيلية كان هو ممثل الجيش الاسرائيلى . وكتب « هنرى كيسنجر » فيما بعد :[2] « من سوء الحظ أن المتفاوضين العسكريين لم يكونوا مفوضين من حكوماتهم » . ولم يكن هذا خطأ اللواء « الجمسى » الذى يرأس الوفد العسكرى المصرى ، فإن « أنور السادات » كان فى ذلك الوقت مشغولاً بمناورة معقدة . بشكل ما تصور « السادات » أن هناك صراعاً بين رئيسة الوزراء الاسرائيلية « جولدا مائير » ووزير دفاعها « موشى ديان » ، وتصور أيضاً أن الأمريكيين يشجعون « ديان » . وتصور كذلك أنه يستطيع استغلال الخلاف بين الساسة والعسكريين فى إسرائيل لمصلحته (جرب نفس الأسلوب فيما بعد فى استغلال الخلاف بين « بيجين » و « وايزمان ») . وعلى أساس هذه التصورات كلها فإن « السادات » كلف « الجمسى » بأن يتنحى بـ « ياريف » جانباً ثم يسر إليه برسالة من « السادات » إلى « ديان » (كان السادات يظن بأن ياريف هو رجل ديان) . ومؤدى الرسالة أن « السادات » ـ ولعلم « ديان » شخصياً ـ على استعداد لقبول انسحاب جزئى إلى خط المضايق . فى ذلك الوقت كان « اسماعيل فهمى » فى واشنطن ، وكانت التعليمات الصريحة الصادرة له من « السادات » تطلب إليه أن يصر على أن تكون أول مرحلة فى الانسحاب إلى خط العريش ـ رأس محمد .

وبدت الاشارات والتعليمات الصادرة من القاهرة متضاربة . ففى حين أن « الجمسى » كان يهمس فى أذن الجنرال « ياريف » بأن « أنور السادات » يقبل خط المضايق

---

(١) قال الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر فى مذكراته « الحفاظ على الايمان » التى نشرت فى نوفمبر سنة ١٩٨٢ ما نصه : « لقد لاحظت فى كامب ديفيد أن السادات يريد أن يتخذ قرارات مصر بنفسه ولم يكن يحب وجود أحد من مساعديه معنا . وكان يبدو بشكل أو آخر غير مستريح إذا كانوا قريبين منا . وقد كان السادات يقضى وقتا قليلا مع مساعديه ، وعلى العكس من ذلك كان بيجين » .
ويقول كارتر أيضا : « كنا نعد أى صيغة نراها معقولة ، ثم كنت آخذها للسادات الذى كان يلقى عليها نظرة سريعة ويوافق عليها بسرعة وأحيانا يدخل عليها تعديلات طفيفة . ثم كنت آخذ نفس هذه الصيغة إلى بيجين ، وإذا بنا نقضى ساعات وأحيانا أياما يشترك فيها الوفد الاسرائيلى كله » .

(٢) ص ٧٥١ من كتاب « سنوات الفوران » لهنرى كيسنجر .

بادر السادات كيسنجر فور لقائه به بقوله : « لماذا تأخرت كل هذا الوقت قبل أن تجيء للقاهرة » . وروى السادات عن هذا اللقاء الثنائى الذى استغرق ثلاث ساعات ونصف الساعة ، أنه حدث كيسنجر فيه عن موضوعات لم يكن يحلم بها .

كمرحلة أولى فى الانسحاب - كان « اسماعيل فهمى » يصر باسم « السادات » فى واشنطن على أن أقل ما يمكن القبول به هو خط العريش - رأس محمد . وكان الاسرائيليون والأمريكيون بالطبع يتبادلون المعلومات ، وأصبح هذا التضارب الواضح مبعث حيرة للجميع ، لكنهم مع الأسف استنتجوا منه ما أرادوه .

□ □ □

إن اجتماع ثلاث ساعات بين « هنرى كيسنجر » و « أنور السادات » يوم ٧ نوفمبر ترك « كيسنجر » فى حالة اندهاش . كان الاتهام الذى يوجه إليه فى بعض الأوقات أنه كان يرى أزمة الشرق الأوسط من منظور واحد فقط ، وهو منظور الصراع بين القوتين الأعظم . ولكنه حين جاء إلى المنطقة لأول مرة كان يشعر - كما قال فيما بعد - أنه إلى جانب مسؤولياته الرسمية ، يحمل معه أيضاً هموم الشعب اليهودى . ولقد كان « أنور السادات » باقتراحه للتنسيق الاستراتيجى بين مصر وأمريكا ، هو الذى رفع القضية المحلية إلى مستوى الصراع بين القوتين الأعظم . وفجأة فإن كل الأسباب التى كانت تدفع « كيسنجر » إلى التردد قبل الاقتراب من أزمة الشرق الأوسط - كانت هى نفسها التى جعلت هذه الأزمة فيما بعد تجذبه اليها بشدة . هل كان يمكن له هو - اليهودى الألمانى الهارب من جحيم النازية - أن يصبح الرجل الذى اختارته الأقدار لحل المشكلة التى نتجت عن هذا الجحيم ؟

كان رد الفعل الأول لدى « كيسنجر » مشوباً ببعض الشك . صحيح أنه كانت للأمريكيين اتصالات كثيرة مع « السادات » خلال الأعوام السابقة ، وصحيح أنهم رأوا بعيونهم كيف تصرف مع الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٧٢ - لكنهم مع ذلك لم يكونوا قد أعدوا أنفسهم لاقتراحات كاسحة من نوع ما اقترحه « أنور السادات » . وأغلب الظن أن « كيسنجر » لم يكن يعرف إلى أى حد يحق له أن يصدق ما سمع أو أن يتصرف على أساسه ، ولهذا فقد كان متردداً فى نقل كل ما سمعه رسمياً للإسرائيليين . وهناك شواهد على أنه ناقش بعض جوانب هذا الموضوع مع صديقه « اسحق رابين » الذى كان سفيراً لدى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت . كان ما يقترحه « السادات » ينطوى على متغيرات بعيدة المدى . فهل كان « السادات » قادراً على تنفيذ كل هذا الذى عرضه ؟ وبعد دراسات مستفيضة فى واشنطن ، كان التقدير بأن هناك فرصة ، لم تكن هناك قوى منظمة تستطيع أن تتحدى خططه الجديدة فى مصر ، ثم أن انتصار أكتوبر عزز سلطته إلى أبعد حد .

وكما طلب « أنور السادات » فإن الأمريكيين بدأوا يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن

سلامته الشخصية . ولم يكن حرسه الخاص هو الذى سافر ليتدرب من جديد على مهمته فى أمريكا فقط ، ولكن الترتيبات بدأت توضع أيضاً لإنشاء قوة خاصة لمواجهة الارهاب الدولى . وبدأت معدات أمن الكترونية معقدة وأسلحة خفيفة حديثة تنقل إلى مصر . ثم عينت المخابرات المركزية الأمريكية واحداً من خبرائها فى الشؤون العربية اسمه « جون فز »[1] ، لكى يكون متواجداً باستمرار فى مقر الرئاسة ، وكانت المهمة الموكولة اليه أن يتأكد من كل المسائل المتعلقة بالأمن .

ثم جاء بعد ذلك الاتفاق الشهير بين أجهزة المخابرات الخمسة النشيطة وقتها فى المنطقة ، والمهتمة أساساً بأفريقيا حفاظاً على الاستثمارات الهائلة فيها للبنوك الأمريكية (وبينها بنك تشيز مانهاتن) ، والتى شاركت فيه كل من مخابرات السعودية وايران والمغرب ومصر وفرنسا . ولقد نتج عن هذا الاتفاق تكوين « نادى السافارى » الذى قدمت صورة كاملة لنشاطه فى كتاب سابق[1] . كان هذا النادى الغريب من بنات أفكار الكونت « جاك دى ميرانش » الذى كان رئيساً لأمن الدولة والجاسوسية المضادة فى فرنسا . وكان هدف هذا النادى مواجهة ما سماه أعضاؤه « التوسع الشيوعى فى إفريقيا » . وكانت أبرز العمليات التى أدارتها هذه المجموعة هى مشاركة قوات مصرية ومغربية فى انقاذ نظام « موبوتو » فى الكونغو ، لكى لا تضيع - بانهيار هذا النظام - كل القروض التى استدانها من البنوك الغربية . وكان نشاط هذا النادى موضع ترحيب من الأمريكيين ومن « هنرى كيسنجر » الذى كان ضيق الصدر من القيود التى فرضها الكونجرس على أى محاولة للتدخل الأمريكى فى إفريقيا . إن التنظيم السرى الجديد أصبح يعطى الفرصة للتدخل دون اذن من الكونجرس وبدون اعتمادات إضافية .

□ □ □

ولم يكن « كيسنجر » أقل سعادة بالسياسية الجديدة التى أعلنها « السادات » تحت شعار « تنويع مصادر السلاح » . فقد كان ذلك يعنى فى الواقع استبدال الاتحاد السوفييتى كمصدر رئيسى لتسليح مصر بمصادر أخرى من الغرب ، وربما بعد ذلك من الولايات المتحدة . ولم يكن معقولاً لأى بلد أن يتسوق أسلحته من عشرات المصادر . وفى الحقيقة - وللإنصاف - فإن الاتحاد السوفييتى لم يقصّر فى معاملة مصر أثناء حرب أكتوبر أو بعدها مباشرة ، ولا يمكن لأحد

---

(١) يعمل « جون فز » الآن بالأعمال التجارية فى سويسرا فى شركة يساهم فيها الشيخ « كمال أدهم » ومثل غيره من كبار الموظفين السابقين فى وكالة المخابرات المركزية ممن عملوا فى الشرق الأوسط - فإنه وجد الفرصة مناسبة بعد انتهاء دورة خدمته أن ينتقل من خدمة الوكالة إلى العمل فى مؤسسات اقتصادية عربية أو متصلة بالعرب .

(٢) كتاب عودة آية الله ، الصفحات من ١١٣-١١٦ من الطبعة الأصلية الانجليزية للكتاب .

أن يتجاهل ـ بصرف النظر عما قيل أو يقال ـ أن كل ما تحقق فى حرب أكتوبر تحقق بسلاح سوفيتى . وبعد حرب أكتوبر مباشرة فإن الاتحاد السوفيتى قدم لمصر ٢٥٠ دبابة من طراز « ت . يو ٦٢ » هدية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى تعويضاً لها عن خسائر الحرب . كما أنه باع اليها فيما بعد ثلاثة أسراب من طائرات « ميج ـ٢٣ » المتطورة . ومع ذلك فقد كانت مكافأته هى استبعاده من مؤتمر جنيف فى ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، بينما كان المفروض أن يقوم الاتحاد السوفييتى فى هذا المؤتمر بدور مساو لدور الولايات المتحدة على الأقل . وفى ابريل ١٩٧٤ كان « السادات » عنيفاً فى هجومه على الاتحاد السوفييتى بأنه قصّر فى التزامه بتعويض مصر عن كل خسائرها فى القتال ، دون أن يشرح الأساس الذى جعله يتصور أن هناك التزاماً سوفييتياً بتعويض مصر عن خسائرها .

وربما كان مفيداً هنا أن نتوقف لحظة أمام علاقات السلاح بين مصر والاتحاد السوفييتى . لقد بدأت هذه العلاقات فى سنة ١٩٥٥ حين عقدت مصر أول صفقة لشراء السلاح السوفييتى ، وقد أطلق عليها فى ذلك الوقت وصف « صفقة السلاح التشيكوسلوفاكية » ـ واستمرت حتى سنة ١٩٧٥ حين توقفت مبيعات السلاح السوفييتى إلى مصر . فى هذه الفترة ـ ٢٠ سنة ـ اشترت مصر من السلاح السوفييتى ما قيمته ٢٢٠٠ مليون روبل (قيمة الروبل تساوى رسمياً قيمة الدولار تقريباً) . ودفعت مصر من ثمن هذه الصفقات ٥٠٠ مليون روبل . وكانت ما زالت مدينة فى هذه الفترة بـ ١٧٠٠ مليون روبل .

وفيما بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨١ (ست سنوات) اشترت مصر من الغرب أسلحة تقدر قيمتها بـ ٦٦٠٠ مليون دولار تقريباً .

وبالصفقات السوفيتية ـ ٢٢٠٠ مليون روبل على امتداد عشرين سنة ـ خاضت مصر خمس حروب : حرب السويس ، حرب اليمن ، حرب سنة ١٩٦٧ ، حرب الاستنزاف ، وحرب أكتوبر .

وبالصفقات الغربية ـ ٦٦٠٠ مليون دولار على امتداد ست سنوات ـ فإن مصر لم تدخل معارك حربية باستثناء معركة صغيرة ضد ليبيا نشبت بسبب معلومات سربتها اسرائيل إلى مصر عن طريق المغرب بأن هناك مؤامرة ليبية لاغتيال « السادات » .

وفى كل الأحوال ، فإنه لا يبدو أن حرباً كبيرة يمكن أن تقوم بين مصر وإسرائيل . وفضلاً عن توازن القوى العسكرى ، فإن حقائق التوازن الاقليمى والدولى الآن تجعل العدوين السابقين ـ مصر واسرائيل ـ طرفين فى نفس المعسكر الذى يعتمد أساساً على

الولايات المتحدة ، حتى فى امدادات السلاح . وهكذا فإنه حتى على فرض وقوع صراع بين الاثنين فى المستقبل ، فإن حركة هذا الصراع سوف تكون أشبه بالصراع بين تركيا واليونان لا أكثر ولا أقل . والحقيقة أن قرار « السادات » بالاعتماد على أمريكا فى امدادات السلاح كان معناه أنه ليس هناك بديل للمفاوضات مع اسرائيل . فلقد أوضح كل الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين التزامهم الثابت بأمن إسرائيل ، بما يتضمنه ذلك من الاحتفاظ بالتفوق لإسرائيل دوماً على كل الدول العربية . ولقد كان آخر من أكد هذا الالتزام بطريقة قاطعة هو الرئيس الحالى « رونالد ريجان » فى خطاب بعث به إلى رئيس وزراء إسرائيل « مناحم بيجن » بعد اتمام انسحاب اسرائيل من « ياميت » فى سيناء . وهكذا فإنه لم يعد على مصر فقط أن تواصل التفاوض إلى ما لا نهاية مع اسرائيل ، ولكن عليها أيضاً ان تتفاوض مع اسرائيل المتفوقة عليها وعلى بقية العرب ـ بضمان أمريكى ـ فى موازين السلاح . وذلك تفاوض لا يؤدى بإسرائيل إلى تنازل عن شىء .

□ □ □

ولقد بدأ « الاتفاق الاستراتيجى » الجديد يلقى ظله على بعض التصرفات التى بدت فى ذلك الوقت ـ ولأول وهلة ـ نتيجة للتسرع والنقص فى الحيطة . وكانت المفاوضات من أجل فك الارتباط الأول تحمل فى كل يوم ظلاً يستوقف النظر ، ومهما كان حسن النوايا مفترضاً ـ فقد بدأ تكاثف الظلال على التصرفات يصنع جواً لا يستطيع أحد أن يتجاهله مهما كان من حسن النوايا . وأثناء مفاوضات فك الارتباط ، كانت موافقة « السادات » على سحب القوة الرئيسية للوحدات المدرعة فى سيناء صدمة كبيرة . وأتذكر مشهداً فى فندق « كتراكت » بأسوان أثناء تلك المفاوضات ـ فى ديسمبر ١٩٧٣ . كان هناك وفد رسمى أمريكى يرأسه « كيسنجر » . وكان « كيسنجر » قد بدأ دبلوماسية المكوك متنقلاً بين أسوان والقدس . وكان هناك وفد مصرى . وكانت هناك جلسات بين الوفدين تعقد فى فندق « كتراكت » ، ولكن هذه الاجتماعات كانت فى معظم الأحيان بعيدة عن الصورة الحقيقية لما يجرى . فقد كان « كيسنجر » يعود من القدس إلى استراحة « السادات » فى أسوان ، وهناك يجرى كلام تترتب عليه آثار . ثم تبدأ بعض الآثار فى الوصول إلى الوفود الرسمية فى فندق « كتراكت » ، بعد أن يكون كل شىء قد تم وانتهى . بل وكان بعض ما تم وانتهى يصل إلى الوفد المصرى بواسطة « هنرى كيسنجر » . وفى ذلك اليوم جاء « كيسنجر » من استراحة « السادات » فى أسوان ليقول للوفد المصرى : « إن الرئيس وافق على سحب كل الوحدات الثقيلة من شرق القناة فيما عدا ثلاثين دبابة وستة وثلاثين مدفعاً » . وذهل الفريق

« الجمسى » وهو يسمع هذه المعلومات وتمتم لنفسه : « لا يعقل . . . كيف يمكن أن تنسحب كل الدبابات من الشرق ولا يبقى هناك غير ثلاثين ؟ » ورد عليه « كيسنجر » قائلاً : « إن الرئيس كان مستعداً حتى لسحب هذه الثلاثين ، لأننا بصدد صنع سلام » . وقال الجمسى : « لو يعلم الناس مقدار الجهد والعناء والعذاب الذى اقتضاه عبور هذه الدبابات إلى الشرق لأدركوا ما أحس به » . وبدا التأثر واضحاً على « الجمسى » إلى درجة أنه اقترب من نافذة فى فندق « كتراكت » تطل على النيل وأخرج من جيبه منديلاً ، وكان واضحاً لبقية الواقفين أن هذا الجندى المنضبط لم يتمالك دموعه . وأحس « كيسنجر » أن الأمور ليست على ما يرام ، خصوصاً وأنه كان ما زال يجهل حقائق الأمور والمشاعر داخل القوات المسلحة المصرية . وتحرك صوب « الجمسى » حتى وصل إلى مكانه وسأله : « ما هو الأمر يا جنرال ؟ » . ورد « الجمسى » يعكس مرة أخرى شعور جندى منضبط لا يعرف خفايا ما يجرى وراء ظهره حتى تلك اللحظة ـ قائلاً : « لا شىء يا سيدى الوزير ، ما دامت هذه هى الأوامر فسوف ننفذ . بالنسبة لنا فإن الأوامر هى الأوامر » .

وبعد سحب الدبابات وسحب المدافع بدأ سيل التنازلات السرية التى صاحبت إتمام اتفاق فك الارتباط الأول : الاستجابة لمطلب « جولدا مائير » بإطلاق سراح الأسرى الاسرائيليين (أكثر من ٢٠٠ أسير ، بينهم حوالى ثلاثين طياراً) ـ رفع الحصار عن باب المندب والتعهد القاطع بعدم تكرار ذلك مرة أخرى مهما كانت الظروف ـ التعهد بالتغاضى عن أية شحنات من البضائع متجهة إلى اسرائيل على بواخر غير اسرائيلية ـ التعهد بعدم السماح بأية أعمال معادية لاسرائيل بواسطة الفلسطينيين من الأراضى المصرية ـ التعهد بعدم الدخول فى نشاط إعلامى ضد اسرائيل . وكان الأخطر من ذلك كله هو تعهد مصر بالبدء فوراً فى إعادة تعمير مدن القناة ، وإعادة السكان المهجرين إلى هذه المدن . وكان المقصد الاسرائيلى من هذا الطلب الغريب والاصرار عليه هو أن تعود مدن القناة الثلاثة ـ بمن فيها من السكان العائدين وبما ينفق عليها من اعتمادات إعادة التعمير ـ رهائن فى مدى المدفعية الاسرائيلية لو حدث وأخلّ « السادات » بتعهده السرى الأكبر لـ « كيسنجر » ، وهو أن حرب أكتوبر سوف تكون آخر الحروب .

□

وفى واقع الأمر فإن « السادات » كان فى تلك الأسابيع الحاسمة ينقل مصر من نظام اقليمى إلى نظام آخر . كان الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية مسرحاً لصراع بين

نظامين : أولهما النظام العربى الذى كان يضم بلدان الأمة العربية التى يربطها معاً ميثاق الجامعة العربية وميثاق الضمان الاجتماعى العربى ، وتشده أكثر من ذلك حركة القومية العربية التى قادها « جمال عبد الناصر » . كان هذا النظام يشعر بشخصيته العربية المتميزة ويؤمن باستقلاله فى المصلحة والأمن وبالارادة والفعل . وكان هذا النظام العربى يحدد استقلال العرب وعدم انحيازهم كاستراتيجية أساسية ، كما أنه كان يحدد اسرائيل كعدو رئيسى فى المنطقة . وفى مقابل هذا النظام فقد كان هناك نظام آخر هو نظام الشرق الأوسط ، والذى كانت ترعاه دول الغرب الكبرى ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . وكان هدف هذا النظام تجميع دول الشرق الأوسط كلها ، بما فيها تركيا وإيران وباكستان (وإسرائيل فيما بعد حين تسنح الظروف) . وكان هدف هذا النظام هو دعوى مقاومة الشيوعية ، وكان العدو الرئيسى بالنسبة له هو الاتحاد السوفييتى . والغريب أن فكرة هذا التحالف الغربى عرضت على مصر قبل الثورة سنة ١٩٥٠ باسم « منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط » ، ورفضتها . ثم رفضتها مصر مرة ثانية وقادت جهاداً مقدساً ضدها تبعتها فيه الأمة العربية كلها ، عندما عادت هذه المحاولة مرة أخرى تحت اسم « حلف بغداد » . ثم رفضتها وقاومتها مرة ثالثة حينما عادت تحت اسم « مبدأ ايزنهاور » .

ولم يكن هدف الولايات المتحدة من كل هذه المشروعات مجرد جرّ المنطقة إلى إطار الأحلاف العسكرية الموجهة ضد الاتحاد السوفييتى فحسب ـ وإنما كان هدف الولايات المتحدة إلى جانب ذلك هو تمييع التمايز العربى الذى تخلقه وحدة الأمن والمصلحة وتسنده وحدة التاريخ والمصير ـ إلى جانب تسهيل استيعاب اسرائيل فى تنظيم اقليمى مع العرب . كانت مصر دائماً ـ حتى من قبل الثورة ـ تعارض هذه المخططات وتعتبرها نوعاً من الاستعمار الجديد . وبعد الثورة فإن مصر قادت معارك ضارية دفعت فيها تكاليف ضخمة حتى تؤكد شرعية النظام العربى وأحقيته فى الحفاظ على مطالب الأمن القومى للأمة العربية .

وفى هذا الوقت ـ ديسمبر ١٩٧٣ ـ كان « السادات » يتحرك بمصر من نظام إلى نظام . كان يتحرك من النظام العربى وإمكانياته وتحالفاته التى حققت انتصار أكتوبر إلى نظام الشرق الأوسط الذى ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية وتحركه لمصالحها . وفى البداية كان الطرف الشرق أوسطى الذى ظهر أكثر من غيره هو إيران ، يحكمها فى ذلك الوقت الشاه « محمد رضا بهلوى ».واختلطت الأمور حينما تصدر الشاه عملية رفع أسعار البترول ، وبدت هذه الخطوة وكأنها داخلة فى مخطط استعمال النفط كسلاح سياسى ضد

مؤيدى اسرائيل . ولم يكن ذلك صحيحاً . فقد كان حظر التصدير إلى أصدقاء اسرائيل هو الركيزة الأساسية فى عملية استخدام النفط كسلاح سياسى ، لكن الأمور اختلطت وانتهز « السادات » هذه الفرصة وراح يسبغ على شاه ايران أفضالاً على مصر لم يقدمها . فقد راح يقول إنه قدم لمصر بترولاً فى وقت كانت فيه مصر تحتاج إلى هذا البترول . وكان الصحيح الذى لا مجال لمناقشة فيه هو أن الآلة الحربية الاسرائيلية التى واجهت مصر فى معارك السويس ومعارك سنة ١٩٦٧ ومعارك حرب الاستنزاف ومعارك حرب أكتوبر ـ كانت تتحرك وتقاتل بطاقة بترول ايرانى . لكن ذلك غطى عليه الضباب عمداً فى ذلك الوقت . وكان الضباب ستاراً لشد مصر من نظام إلى نظام آخر معاد له . . . **من النظام العربى إلى النظام الشرق أوسطى .**

□

وهكذا بدأت عملية إعادة ترتيب المنطقة . كانت تلك هى الفترة الحاسمة التى افترقت فيها الطرق . وكانت تلك هى لحظة الحقيقة التى كان يجب أن يتنبه لها الجميع . لكن الكثيرين صمتوا والقليلين تكلموا . ولا يستطيع أحد أن يكابر الآن أن اتفاقية فك الارتباط الأول كانت الخطوة الأولى فى رحلة « أنور السادات » إلى القدس بعد ذلك بقرابة أربع سنوات ، كما أن اتفاقية فك الارتباط الثانى فى أغسطس ١٩٧٥ كانت نصف الطريق إلى القدس .

كان خروج مصر من النظام العربى ينطوى على أخطار كبيرة تهدد الأمة العربية كلها حاضراً ومستقبلاً . كان خروج مصر من النظام العربى يعنى أن الأمة العربية فقدت قيادتها التاريخية . فقد كانت مصر فى العالم العربى تقوم دائماً بدورين : دور نواة عملية الوحدة التى تتجمع حولها بقية الكيانات ، ودور رائد عملية التحديث ـ فقد كانت امكانيات مصر الحضارية هى طريق أمتها إلى العالم الحديث . وفى الواقع فإن درس التاريخ يعلم كل من يريد أن يتعلم أنه اذا غاب دور مصر الفاعل والمؤثر فإن العالم العربى ينقسم تقليدياً إلى عدة مناطق جيوبوليتيكية تنحصر داخل حدودها وتهدر امكانياتها فى صراعات جانبية . كان العالم العربى فى غياب دور مصر التوحيدى والتحديثى ينقسم فى الغالب إلى أربع مناطق جيوبوليتيكية هى منطقة شبه الجزيرة العربية (تضم السعودية ومجموعة الدول الصغيرة المطلة على الخليج) ـ ومنطقة الهلال الخصيب (التى تضم العراق وسوريا والأردن ولبنان) ـ ومنطقة المغرب العربى (التى تضم المغرب وتونس والجزائر وليبيا) ـ والمنطقة

الرابعة هى منطقة وادى النيل (تضم مصر وربما السودان فى الظروف التى تعجز مجموعة شرق أفريقيا عن شده إليها) .

وفى معظم الأحيان فإن الصراعات الجانبية كانت تطل برأسها كلما غابت الحركة العامة للمنطقة وتباطأت خطاها على طريق الوحدة والتحديث . وغالباً ما كانت هذه المناطق تنكفىء على نفسها وتنغمس فى صراعات دينية وطائفية وقبلية ، الخ . والكارثة أن مصر كانت تخرج من النظام العربى وتسمح لهذا النظام بأن يتفكك فى الوقت الذى كان هذا النظام قد حقق بها ومعها أهم انتصاراته . وأكثر من ذلك سوءاً فإن مصر كانت تعزل نفسها عن العالم العربى فى الوقت الذى بدا فيه أن مركز الثقل الاستراتيجى فى المنطقة ينتقل بسرعة من قناة السويس إلى الخليج . أى أنه فى الوقت الذى كانت فيه كل التحديات تحتم على مصر أن تزداد التصاقاً بأمتها العربية . فإن « أنور السادات » اختار هذا الوقت بالذات لكى يؤكد عزلها .

وبالطبع فإن هذه السياسات الجديدة للسادات ، بما فيها تغييره لتحالفات مصر ، كانت تلقى ترحيباً حاراً فى الغرب تعكسه وسائل الاعلام ، خصوصاً فى الولايات المتحدة . وعندما كان « كيسنجر » فى القاهرة فى يناير ١٩٧٤ ، فإنه قام مع « السادات » بترتيب الزيارة التى سيقوم بها « نيكسون »إلى مصر وإلى غيرها من بلدان الشرق الأوسط فى صيف ١٩٧٤ . كما أن « كيسنجر » استطاع أن يقنع « السادات » بضرورة رفع حظر البترول عن الولايات المتحدة . وهو المطلوب منه فى ظل حظر بترولى مفروض على الولايات المتحدة ، حتى وإن كان غير مؤثر . ومن المفارقات أن « السادات » هو الذى راح يلح على الدول البترولية العربية لكى ترفع الحظر عن تصدير النفط إلى الولايات المتحدة . وكان الملك فيصل ملك السعودية فى ذلك الوقت ذكياً حين قال فى اجتماع جانبى عقد على هامش مؤتمر القمة فى الجزائر : « إننى أرفع حظر النفط فقط إذا قالت لى دول المواجهة كتابة إن رفع الحظر الآن فيه مصلحتها » . وكان له ما طلب .

□

وجاء « ريتشارد نيكسون » فى زيارة أعد لها « كيسنجر » و « السادات » إعداداً دقيقاً . كان الهدف من هذه الزيارة - فى وسط خضم أزمة « ووترجيت » - أن تؤثر على الرأى العام الأمريكى وتقنعه أن الرئيس الآيل للسقوط فى واشنطن بسبب فضيحة « ووترجيت » هو صانع السلام الذى تهلل له جماهير العالم العربى التى طالما وقفت موقف العداء ضد السياسة

الأمريكية . وربما كان فى ذهن « السادات » ـ الذى لم يقدر مدى خطورة فضيحة « ووترجيت » ـ أن زيارة رئيس أمريكى له فى ذلك الوقت ترفع هيبته وتفسح له المجال الذى يريده تحت الأضواء العالمية . ولقد كان آخر مقال كتبته فى الأهرام يوم ١ فبراير ١٩٧٤ هو مقال توقعت فيه سقوط نيكسون وخروجه من البيت الأبيض . وكان غضب « السادات » من هذا المقال بالغ العنف والشدة . ومن الملفت للنظر أن التعليمات صدرت للصحف المصرية فى ذلك الوقت بأن تمتنع عن نشر تطورات فضيحة « ووترجيت » التى كانت تتفجر كل يوم فى واشنطن . واستقبل « نيكسون » فى القاهرة استقبال بطل وهو المطارد فى بلده . وكانت جماهير الشعب المصرى فى عزلة عن الحقيقة ، وكانت تدفعها آمال عريضة ووردية أعطيت لها على غير أساس . وكان الزائر البارز الآخر الذى جاء الى مصر فى تلك الفترة هو « محمد رضا بهلوى » شاه ايران . كان قادماً لمصر بعد غياب طال . فقد جاءها أول مرة حين كان ولياً للعهد ، ليخطب لنفسه الأميرة « فوزية » شقيقة الملك « فاروق » . وكان وقتها شاباً خجولاً غير واثق من نفسه ترهقه علاقته المعقدة بوالده الطاغية . والآن عاد شاه إيران سنة ١٩٧٤ إلى مصر وكان هو نفسه الذى أصبح الطاغية ، وكان أيضاً الشريك الأساسى فى مخططات الولايات المتحدة فى المنطقة . ومن سوء الحظ أن برنامجه احتوى على زيارة للسد العالى بناء على طلبه هو . وذهبت قرينة السادات فى زيارة متقدمة إلى أسوان لتتأكد من سلامة ترتيبات الزيارة . ولاحظت أثناء تجوالها فى مبنى السد العالى أن هناك صورة للرئيس « عبد الناصر » معلقة على حائط طريق يحتمل أن يسلكه الشاه فى جولته . وطلبت رفعها مخافة أن يتضايق الشاه من رؤيتها . وقد كان عداؤه لـ « عبد الناصر » مستحكماً . ورفعت الصورة على أن تعود إلى مكانها بعد انتهاء زيارة الشاه . ولكنها لم تعد .

الفصل الثالث

صورة طبق الأصل

وطبقاً للترتيب الزمنى البحت فإن « السادات » جاء إلى الرئاسة كخلف لـ « عبد الناصر » . ولكن ذلك لم يكن نسق الأمور كما رآها بنفسه ـ أو كما بدأ يراها فيما بعد . وذات يوم قال لى : « **إننى وجمال آخر الفراعنة العظام فى تاريخ مصر** » . ولقد دهشت وقتها لهذه الملاحظة ورجوته أن ينساها . . إذا قالها أحد الصحفيين الذين يكتبون عنه فقد يكون الأمر محتملاً ، وأما أن ترد على لسانه هو فقد يفسرها سامعوها على نحو قد لايكون سليماً . لكنه لم يلبث أن كررها ـ كما علمت فيما بعد ـ وأكثر من ذلك فقد كررها ذات يوم للرئيس « جيمى كارتر » ، وإن كان قد طور النظرية ، إذ قال لـ « كارتر » : « **إن الناس ينظرون إلىّ على أننى خليفة لجمال عبد الناصر ، وذلك ليس صحيحاً . فأنا لا أحكم مصر طبقا لأسلوبه ، ولكن أحكمها طبقاً لأسلوب رمسيس الثانى . ذلك ما يفهمه الشعب المصرى بطبيعته وما يريده**[1] » . وعلى أى حال فإن « السادات » راح يتخذ لنفسه

---

(١) روى لى هذه القصة الصحفى الأمريكى الشهير « جوزيف كرافت » ، وكان قد جاء إلى مصر فى احدى المرات ليجرى حديثا مع الرئيس السادات . وقبل مجيئه إلى مصر فإنه التقى فى البيت الأبيض بالرئيس جيمى كارتر الذى دعاه إلى افطار مبكر معه ليحيطه علما بآخر التطورات فى العلاقات المصرية الأمريكية . ولقد احتفظت بمصدر هذه الملاحظة سرا ـ كما طلب منى « جوزيف كرافت » وقتها ـ وأما الآن وقد تغيرت الظروف فانى أسمح لنفسى أن أذكر التفاصيل . وعلى أى حال فإن الرئيس كارتر بنفسه وفى مذكراته بعنوان « الحفاظ على الايمان » أشار إلى هذا المعنى حينما قال ان السادات كان يشعر فى أعماقه بأنه أحد فراعنة مصر القديمة .

سمة الحاكم المطلق ـ الفرعون الإله . وبرغم أنه أصبح الآن حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية ، وتصور أنه لابد أن يتحدث عن الديمقراطية ، فقد كان فهمه للديمقراطية مختلفا . وأتذكره ذات يوم وهو يحاول إقناعى بسياساته ـ يقول : « **إن جمال وأنا نريد نفس الشىء . لكن الفارق بينى وبينه هو أنه كان يحصل على ما يريد بالديكتاتورية ، وأما أنا فأحصل على ما أريد بالديمقراطية** » !

ولقد راح « السادات » ـ وبطريقة واعية ومنظمة ـ يتخذ لنفسه « صورة » فرعونية . راح يفضل أن يقف أمام عدسات التصوير بـ « البروفيل » (الوضع الجانبى) ممسكاً فى يده بعصا المارشالية كأنها مفتاح الحياة الذى كان يحمله الفرعون . ومن المفارقات أنه إذا كان هناك شبه حقيقى بين « السادات » وبين أى حاكم سابق فى مصر ـ فقد كان ذلك الشبه بينه وبين الخديو اسماعيل[1] وليس « رمسيس الثانى » . كلا الرجلين كان لديهما الحظ ـ وربما كان الأولى أن نسميه سوء الحظ ـ لكى يجيئا الى السلطة فى فترة من الرواج المالى . وفى حالة الخديو « اسماعيل » فقد كان سبب الرواج هو الارتفاع الهائل الذى طرأ على أسعار القطن المصرى حين تعذر ـ بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية ـ وصول القطن الأمريكى إلى أسواق أوروبا ومصانعها . وفى حالة « السادات » فقد كان السبب هو طوفان أموال البترول . ولقد جاء كلاهما ـ الخديو اسماعيل وأنور السادات ـ إلى السلطة بعد حاكم أدرك أهمية موقع مصر الاستراتيجى ، وحاول استغلال فهمه لهذا الموقع لكى يجعل من مصر قوة دولية . ليس هناك شك فى أن « محمد على » و « جمال عبد الناصر » كلاهما واجها نكسات عسكرية حادة خلال هذه العملية ، لكنه لايوجد أدنى شك ـ فى نفس الوقت ـ على أن رؤ ية كليهما أبرزت دور مصر وأهمية موقعها فى العالم . وكان كلاهما ـ محمد على وعبد الناصر ـ مؤمنا بالتنمية بصرف النظر عن اختلاف الهدف الاجتماعى لدى كل منهما . وبالتالى فان عهدهما كان يمكن أن يوصف ـ دون مبالغة ـ بأنه فترة تراكم اقتصادى . لكن خليفة كل منهما ـ الخديو اسماعيل وأنور السادات ـ جاء مسرفاً ومبذراً .

□

ولقد أدى إسراف الخديو إسماعيل وتبذيره إلى تكدس الديون على مصر ، إلى درجة دفعت دائنيها الأجانب إلى أن يتحركوا لإنشاء ما أسموه « صندوق الدين العام » الذى كان

---

(1) الخديو إسماعيل باشا هو حفيد محمد على مؤسس آخر أسرة مالكة فى مصر ، وجد آخر ملوكها الملك فاروق . وقد تولى الحكم من سنة ١٨٦٣ - ١٨٧٩ .

يضم مفوضين أجانب لهم حق مراقبة دخل البلاد ومصروفاتها . ولقد وصل الخديو اسماعيل إلى الموقف الذى اضطر فيه سنة ١٨٧٥ إلى بيع أسهم مصر فى شركة قناة السويس للحكومة البريطانية بواسطة بنك « روتشيلد » ، وكان ذلك شاهداً مؤسفا على الضرورات اليائسة التى جلبها على نفسه . والغريب أنه باع أسهم قناة السويس لكى يتمكن من دفع فوائد أقساط « الدين الموحد » فى موعده . وفى سنة ١٨٧٨ أصبح وزير المالية انجليزيا ، كما أن أحد الفرنسيين أصبح وزيراً للأشغال العامة . وبعد أربع سنوات وصلت سياسات الخديو إسماعيل إلى نتائجها المنطقية فى معركة التل الكبير ، وبدأت سبعون سنة من الاحتلال البريطانى لمصر .

ورغم أن « الدين الموحد » بلغ حجمه ـ سنة ١٨٦٧ ـ إلى رقم ٩١ مليون جنيه استرلينى ـ وهو رقم فلكى بمعايير تلك الأيام ـ فان المبلغ كله لم يذهب إلى الضياع . صحيح أن الخديو اسماعيل لم يستطع أن يفرق بين مصاريفه الخاصة ومصاريفه العامة ، ولكن الصحيح أيضاً أن الخديو اسماعيل الذى بنى لنفسه عشرات القصور وصرف ببذخ مجنون على ضيوفه الأجانب وعلى رحلاته إلى الخارج وعلى الاحتفالات الصاخبة بزواج أنجاله ـ راح فى نفس الوقت يمد خطوط السكك الحديدية وينشىء الطرق والكبارى والموانى ـ إلى جانب حفر قناة السويس . ولقد كانت مشكلة « اسماعيل » أن غواية أوروبا له كانت غواية لاتقاوم ، وكان النموذج الأوروبى غلاباً عليه بمقدار غلبة الديون والمغامرين الأوروبيين الذين جاءوه بها . وكان ذلك الطريق هو الذى أدى إلى نهايته .

كان « السادات » أيضاً مقتنعاً بأن مصر تنتمى إلى الغرب المتقدم وليس إلى الشرق المتخلف . وبرغم أن عادات « السادات » الشخصية لم تكن فى البداية حافلة بمظاهر الترف الزائد ، فإنه كان محاطاً بكثيرين على استعداد للانغماس فى هذا الترف ، وكان على استعداد لأن يرخى لهم العنان فيما يريدون ، ثم لم يلبث أن ذهب معهم إلى نفس الطريق .

وعندما تولى « السادات » منصب الرئاسة فإن المرتب الرسمى لرئيس الجمهورية كان تسعمائة جنيه فى الشهر . إلى جانب ذلك فقد كان هناك تحت تصرف الرئيس اعتماد خاص مقداره مليون جنيه فى السنة . وكان المفروض أن هذا المبلغ موجود فى مكتب رئيس الجمهورية للصرف منه فى نواح يراها رئيس الجمهورية لازمة ويعفيه القانون من تقديم مستندات صرف عنها . كان هذا المبلغ يُحوّل إلى مكتب الرئيس كل سنة من ميزانية المخابرات العامة التى كانت جزءاً من ميزانية الدفاع ، وكانت اعتماداتها تتقرر كل سنة فى البرلمان دون تفصيلات محددة ، وإنما كان رقمها الاجمالى هو الذى يطرح للموافقة .

وفى أيام « عبد الناصر » فإن مبلغ المليون جنيه كان يوضع فى مكتب وزير شئون رئاسة الجمهورية ، وكانت له أوجه صرف شبه محددة . فقد كان منه ـ على سبيل المثال ـ مبلغ ٦٥٠ ألف جنيه تصرف على اللاجئين الوطنيين من العرب والأفارقة الذين يختارون القاهرة ملجأ لهم أثناء الفترات القاسية من نضالهم . وكانت بعض المبالغ من هذا الاعتماد تصرف لمعاونة عدد من الضباط الأحرار[1] الذين ساهموا فى أحداث الثورة ثم ابتعدوا إلى الظل . ثم أن بعض المبالغ كانت تصرف لمعاونة بعض الذين يلجأون لرئيس الجمهورية فى طلب المعونة من عامة المواطنين . وكانت هناك دفاتر ترصد فيها حسابات هذا المبلغ بما فيها أوجه الصرف منه إلى جانب الفائض بعد الصرف . وعندما استقال آخر وزير لشؤون رئاسة الجمهورية تحت حكم « عبد الناصر » من منصبه فى مايو ١٩٧١ كان الفائض من هذا الاعتماد والمتراكم فيه سنة بعد أخرى هو مبلغ مليون و ٨٥٠ ألف جنيه ، كما أنه كانت هناك أيضا ستة آلاف من الجنيهات الذهبية أعيدت إلى القاهرة بعد رحلة الملك « سعود » المشهورة إلى اليمن ، وقد وضعت فى حرز مقفول حتى يتم البت فى أمر التصرف فيها .

وبعد سقوط مراكز القوى فى مايو ١٩٧١ ، فإن الموظف المسئول الذى تولى استلام مكتب وزير شؤون رئاسة الجمهورية السابق وجد كل هذا : الفائض النقدى وحرز الجنيهات الذهبية ، وصدر اليه الأمر أن يحمل هذا كله الى بيت « السادات » فى الجيزة وأن يسلمه هناك لسكرتير الرئيس ، السيد « فوزى عبد الحافظ » . ثم أجرى « السادات » بعد ذلك تعديلات على وضع هذا الاعتماد كله ، فقد أشار بفصل ميزانية اللاجئين عن رئاسة الجمهورية وتحويلها إلى المخابرات العامة ، وكان هذا يعنى أن مبلغ المليون جنيه قد أصبح تحت تصرف الرئيس كل سنة دون أى وجوه محددة للصرف منه عليها . ولم تمض سنوات حتى ظهر أن اعتماد المليون جنيه لم يعد كافيا ، وجرى طلب دفعات اضافية

---

(1) كان السادات قبل توليه الرئاسة يحصل من هذا الاعتماد على معونات شبه دورية باذن « جمال عبد الناصر » . وفى الأوراق المصحبة لهذه الفترة أوامر صرف باسم السادات كل منها بمبلغ ٥ آلاف جنيه . ويبدو أن مرتبه لم يكن يكفى التزاماته خصوصا أمام الكثيرين من أفراد عائلته ، وهكذا لجأ لـ « عبد الناصر » . وكان « عبد الناصر » يرى أن أعضاء مجلس قيادة الثورة لهم الحق فى ألا يتعرضوا بضغوط عليهم تدفعهم إلى ما لايليق بهم (وجدت فى السجلات ثلاثة أذون صرف باسم « أنور السادات » كل منها بخمسة آلاف جنيه وكلها سنة ١٩٦٩ وأوائل سنة ١٩٧٠ ، وليست هناك سجلات محفوظة لما حصل عليه أنور السادات باذن من المشير عبد الحكيم عامر أثناء حرب اليمن ، وان كانت المعلومات كلها تؤكد أن السادات كان يحصل من أموال الشئون العامة للقوات المسلحة على مبالغ كبيرة . وفى تلك الفترة كان السادات قد التصق بالمشير عامر وأصبح ملازما باستمرار له حق فى بعض شؤون حياته الشخصية .

لتعزيزه من ميزانية المخابرات العامة . وفى السنوات الأخيرة من عهد السادات تضاعف هذا المبلغ تقريبا .

□

ولقد بدأ « السادات » يتمتع إلى أقصى حد بأبهة الرئاسة ، وعندما رأى طائرة الرئيس الأمريكى « نيكسون » - سلاح الطيران رقم ١ - فلقد بدأ على الفور يريد لنفسه واحدة مثلها ، وكان ثمن الطائرة خرافياً - ١٢ مليون دولار - ولم يكن « السادات » يريد للطائرة التى يركبها أن تكون طائرة عادية من طائرات شركة الطيران الوطنية ، كما كان الحال أيام « عبد الناصر » . كما أنه فى نفس الوقت لم يكن يريدها تابعة للسلاح الجوى المصرى ، كما هو الحال فى طائرة « نيكسون » . ولتجنب الأقاويل التى يمكن أن تثار بسبب وجود طائرة خاصة مجهزة كـ « فيلا طائرة » للرئيس ، وغير تابعة لشركة الطيران الوطنية ولا للسلاح الجوى المصرى ، فإن الرئيس « السادات » اختصر الطريق بأن طلب من المملكة العربية السعودية أن تدفع له ثمن هذه الطائرة لتكون هدية له .

ولقد سبقت الاشارة من قبل إلى نزعة « السادات » بأن لايستقر فى مكان واحد ، وكانت لهذا التجوال المستمر تكاليفه الكبيرة . كان له بيته الأساسى فى الجيزة ، وكان يستعمل قصر الطاهرة ، كمكتب ومقر قيادة ، وأعيد تجهيز استراحة القناطر لكى تكون بدورها مقرا رئاسيا كاملا . وأعيد بناء البيت القديم فى ميت أبو الكوم وزود بنظام تكييف مركزى للهواء . وقد رأى الرئيس « السادات » سنة ١٩٧٢ و١٩٧٣ أن يزود كل واحد من هذه المقرات بمركز قيادة مزود بنظام حديث للاتصالات تحسبا ليوم نشوب المعركة مع اسرائيل . وبعد قليل أمر بتجهيز سيارة « مرسيدس » من طراز ٦٠٠ لكى تكون - كذلك - مقر قيادة متحرك . وكانت تكاليف تجهيزها تصل الى ٧٠٠ ألف دولار . وأتذكر أننى ناقشته يوما فى أمر هذه السيارة وأن تكاليفها يمكن أن تكون مدعاة لقيل وقال ، خصوصا وأنى لا أرى لها ضرورة ملحة . وكان رد الرئيس « السادات » : « لنفترض أن شيئا وقع بينما أنا على الطريق » . ثم أضاف : « لابد أن أكون قادراً حتى من السيارة على الاتصال بحافظ الأسد وبالقذافى - (فى ذلك الوقت !) - لتنسيق الأمور » . ولقد ذكرنى هذا بواقعة حدثت حينما كان نائبا لرئيس الجمهورية مع « جمال عبد الناصر » ، وظهر فى أحد اجتماعات الاتحاد الاشتراكى يتكلم مرتديا حلة صيفية ذات لون « كاكى » ، وسأله أحد الحاضرين لماذا يرتدى هذا الزى شبه العسكرى ، وكان رده على الفور : « لأن الحرب قد تنشب فى أى لحظة ، ويجب أن نكون مستعدين » . ويومها ظهرت وقائع تلك الجلسة من جلسات

الاتحاد الاشتراكى وكلام « السادات » فيها وحواره مع حضورها ـ فى الأهرام . واتصل بى الرئيس « جمال عبد الناصر » تليفونيا يقول لى : « ما هذا الذى نشره الأهرام اليوم عن أنور السادات ؟ » ثم أضاف ضاحكا : « هل لبس الكاكى هو سبيلنا الوحيد للاستعداد للحرب فى أية لحظة ؟ » . ومن هذا المنطق كان اختيار الرئيس « السادات » للمحروسة ـ اليخت الشهير للخديو اسماعيل ـ لكى يدخل به قناة السويس بعد إعادة فتحها سنة ١٩٧٥ . وقد ناقشته فى ذلك طويلا واقترحت عليه أن يدخل إلى قناة السويس بإحدى قطع الأسطول البحرية ، ولابأس من تغيير اسمها إلى اسم جديد له معنى كالعاشر من رمضان ـ مثلا ـ وهو مرادف لتاريخ ٦ أكتوبر الشهير . وكان بين الحجج التى سقتها للرئيس « السادات » لتعزيز اقتراحى أن دخوله إلى قناة السويس على « المحروسة » سوف يعيد للأذهان ذكرى الخديو « اسماعيل » . (وراقت للرئيس السادات فكرة دخول قناة السويس على ظهر مدمرة حربية ، لكنه لم يستطع أن يتخلى عن أبهة « المحروسة » فأمر بأن تتبع مدمرته عبر قناة السويس من الشمال إلى الجنوب) .

□ □ □

والحقيقة أنه من الصعب إجراء مقارنة دقيقة بين ديون مصر فى عهد الاسراف الكبير ـ أيام الخديو « اسماعيل » وأيام « السادات » ـ فلقد تغيرت قيمة النقود تغيراً كاملا خلال مائة سنة .

وربما كان مفيداً إلقاء نظرة على ديون مصر الخارجية فى بداية رئاسة « السادات » .

سنة ١٩٧١ وعندما أصبح « السادات » رئيساً بالاسم والفعل لمصر ، فقد كانت ديون مصر للاتحاد السوفييتى (مع استبعاد الدين العسكرى) حوالى ٣٨٠ مليون دولار . وكان هذا يشمل ديون بناء السد العالى والمشروعات الصناعية . وكان هناك دين للولايات المتحدة (قيمته ٢٠٥ مليون دولار) يرجع معظمه إلى مشتروات القمح من الولايات المتحدة ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٥ . وكانت هناك ديون أخرى لإيطاليا (١٢٢ مليون دولار) . ولألمانيا الغربية (١٠٦ ملايين دولار) . وللكويت (١٣٠ مليون دولار) . وكانت هناك ديون أخرى أقل لليابان ولبعض بلدان أوروبا الشرقية وعدد من البنوك التجارية . وعلى الجملة فان الديون المدنية على مصر بلغت قيمتها فى ذلك الوقت ١٣٠٠ مليون دولار . وفيما يتعلق بالدين العسكرى ، فقد اشترت مصر من الاتحاد السوفييتى على امتداد عشرين سنة أسلحة وذخائر قيمتها ٢٢٠٠ مليون دولار تم منها تسديد ٥٠٠ مليون دولار وبقى على

مصر منها ١٧٠٠ مليون دولار كان مشكوكاً فى أنها ستسدد فى يوم من الأيام (وهى على أى حال لم تسدد حتى الآن) .

وقد يقتضى الانصاف إلقاء نظرة متأنية على حجم المساعدات السوفييتية لمصر . ففى فترة التعاون الوثيق بين البلدين بلغ حجم ما قدمه الاتحاد السوفييتى لمصر ١٨٣٩ مليون دولار . وفى نفس الفترة كان ما قدمه الاتحاد السوفييتى للصين ١٧٥٠ مليون دولار . وهذا يعنى ببساطة أن نصيب الفرد فى مصر مما قدمه الاتحاد السوفييتى لمصر زاد ١٥ مرة عن مثيله فى الهند ، و ٢٠ مرة عن مثيله فى الصين . وكان السبب أن الاتحاد السوفيتى كان يدرك ويقدر القيمة السياسية والاستراتيجية لمصر إلى جانب مقدرتها على استغلال قيمة موقعها .

والحقيقة أن مصر فى تلك الفترة أصبحت ـ وبجدارة ـ عاصمة العالم الثالث كله ، ولم تكن مجرد مصادفة أن مصر سنة ١٩٦٤ مثلا كانت ملتقى لهذا العالم الثالث . فى تلك السنة شهدت :

مؤتمر قمة عربى فى يناير ـ زيارة من « خروشوف » فى مايو لمناسبة إتمام المرحلة الأولى من بناء السد العالى ـ مؤتمر قمة عربى ثان فى الاسكندرية فى سبتمبر ـ مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز فى القاهرة فى أكتوبر .

وبالتأكيد كان السوفييت يراقبون باهتمام هذا الدور الفريد لمصر . وبرغم أن السوفييت بدوا مفاوضين شديدى المراس أمام المفاوضين المصريين ، فإنهم لم يحاولوا قط أن يعقدوا صفقة يمكن أن يكون لها أدنى تأثير على السيادة المصرية . ولقد كان الادعاء الذى وجهه أمثال « جون فوستر دالاس » بأن مصر رهنت محصولها الأساسى ـ وهو القطن ـ للأجانب بنفس الطريقة التى رهن بها الخديو اسماعيل جمارك مصر لهم ، ادعاء عارياً عن الصحة . وفى كل الأحوال فإن ما حصلت عليه مصر من الاتحاد السوفييتى ذهب كله لاستثمارات صناعية ومنشآت مائية ضخمة طويلة المدى عادت بنفع دائم على البلاد . ذلك جانب من الصورة بحياد كامل .

فاذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من الصورة لوجدنا أنه من الصعوبة بمكان أن يحصل أى باحث مدقق على صورة توضح حقيقة ما جرى لشؤون مصر المالية والاقتصادية فى السنوات العشر التالية ، وبالتحديد ابتداء من سنة ١٩٧٤ . إن كل وزير للمالية فى تلك الفترة تسلم منصبه وبدأ عمله بتصريح يقول فيه إنه صدم عندما أتيح له أن يطلع على الأرقام . بل إن

« السادات » ردد نفس الشعور بالصدمة أكثر من مرة . قال مرة إنه لم يعرف حقيقة الأرقام إلا عندما أطلعه عليها رئيس وزرائه الدكتور « عبد العزيز حجازى » . ثم قال بعدها إنه لم يعرف حقيقة الأرقام إلا بعد أن أطلعه عليها السيد « ممدوح سالم » الذى خلف الدكتور « حجازى » . ثم قال مرة ثالثة إنه لم يعرف حقيقة الأرقام إلا عندما أطلعه عليها الدكتور « مصطفى خليل » الذى خلف « ممدوح سالم » . ولقد بقيت الحقيقة لغزاً لسنوات طويلة حتى جاء الرئيس « حسنى مبارك » الى الرئاسة ودعا إلى مؤتمر اقتصادى موسع كان هدفه معرفة الحقيقة . وإذا الأرقام تكشف أن الحقيقة أفدح مما كان يتصور أحد . ففى خلال السنوات العشر الأخيرة زاد الدين المصرى المدنى فقارب ١٩ ألف و ٥٠٠ مليون دولار . كما أن الدين العسكرى وصل إلى ستة آلاف مليون دولار . أى أن ديون مصر الخارجية ـ مدنية وعسكرية ـ زادت عشر مرات فى فترة حكم الرئيس « السادات »[1] .

□

ومع ذلك فما زال هناك خلط كثير فيما يتعلق بحسابات مصر ، وليس مؤكدا حتى هذه اللحظة أن الصورة قد ظهرت بكامل تفاصيلها . وربما كان جزء من الخلط راجعاً إلى أن أحداً لايعرف بالضبط كم تلقت مصر من العالم العربى ، وفى بعض الأحيان من أوروبا الغربية (خصوصاً فى مجال استخدام القروض) ، أو من البنوك التجارية (خصوصا فى مجال التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين القصيرة الأجل) . وفى ظل هذا الخلط فإن وزير مالية الكويت (السيد عبد اللطيف الحمد) ـ وهو اقتصادى عربى بارز ـ قدّر أن مصر حصلت من العالم العربى (ودائع ـ منح ـ قروض ـ ضمانات) على مساعدات تصل إلى ٢٢ ألف مليون دولار فى الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ . بينما كان هناك خبير اقتصادى مصرى كالدكتور « عبد المنعم القيسونى » الذى قدر كل ديون مصر من سنة ١٩٧١ إلى ١٩٧٧ بـ ١٤ ألف مليون دولار .

وقبل سنة ١٩٧٣ كان المصدر الوحيد للمال العربى فى مصر هو ١٢٠ مليون جنيه استرلينى سنوياً قدمتها إلى مصر دول البترول العربى ـ السعودية والكويت وليبيا ـ التى وافقت فى قمة الخرطوم صيف ١٩٦٧ على أن تدفع لمصر سنوياً هذا المبلغ دعماً لصمودها وتعويضاً عن خسائرها بسبب إغلاق قناة السويس وانقطاع دخل السياحة . لكن التدفق الحقيقى للأموال العربية إلى مصر جاء بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . ولقد تدفق جزء كبير

---

(١) تقارير ومناقشات المؤتمر الاقتصادى الموسع المنعقد .

من هذه الأموال عن طريق الصناديق الخاصة التى أنشأتها بعض الدول المنتجة للبترول ، كصندوق التنمية الكويتى وصندوق أبوظبى والمؤسسات المالية السعودية المشابهة .

وقد نشأت أسباب لفوضى الحسابات بسبب فوضى التعاملات العربية وانعدام الضوابط التى تحكمها . وعلى سبيل المثال فهناك نموذج حى يقدمه لنا مؤتمر القمة العربى فى الرباط سنة ١٩٧٥ . فى الرباط قرر المؤتمر أن يقدم إلى مصر وسوريا دعما اضافيا قدره ألف مليون دولار تتقاسمه الدولتان لتعويض بعض خسائر حرب أكتوبر . وتشكلت لجنة فرعية لبحث قواعد تقسيم هذا المبلغ بين البلدين . كان الاجراء العادى المتبع فيما قبل أن يتم تقسيم المساعدات العربية على الدول المستحقة لها بنسبة عدد سكان كل منها . وفى ذلك الوقت نبه السيد « محمود رياض » الأمين العام لجامعة الدول العربية الى ضرورة حضور وزير خارجية مصر فى اجتماعات اللجنة الفرعية التى كان عليها تقسيم المبلغ بين مصر وسوريا ، وكانت خشيته أن يحاول المندوب السورى اقتراح تقسيم المبلغ مناصفة بين مصر وسوريا . ولم يكن « السادات » على استعداد لأن يسمع شيئا من هذا ، وكان تعليقه للأمين العام للجامعة العربية : « نحن لانتسوّل » . ولم يحضر وزير خارجية مصر اجتماع اللجنة الفرعية . وكانت النتيجة ما توقعه « محمود رياض » . ففى غياب المندوب المصرى اقترح المندوب السورى ـ دون معارضة ـ تقسيم المبلغ مناصفة . وكان تصرف « السادات » فى الموضوع بعد ذلك غريبا ، فقد طلب أن لايحول مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولار التى تخص مصر الى البنك المركزى المصرى طبقا للعرف والقواعد ، وإنما طلب تحويلها إلى اعتماد خاص يخضع له شخصيا . وكانت حجته فى ذلك أن تحويل المبلغ الى البنك المركزى سوف يضعه تحت رحمة وزراء المالية يسدون به أى احتياجات عاجلة تقابلهم ، بينما هو يحتاج هذا المبلغ لطوارىء التطورات المحتملة فى أزمة الشرق الأوسط . ولقد قبلت بعض الحكومات بأن تدفع أنصبتها فى اعتماد الطوارىء الخاص (شراء أسلحة) ، ولكن الحكومة الكويتية صممت على أنها لاتستطيع أن تحوّل نصيبها إلا إلى البنك المركزى المصرى ، وإلا فإنها سوف تتعرض للاستجواب أمام مجلس الأمة الكويتى . وكانت النتيجة مزيدا من الفوضى والاضطراب فى ضبط الحسابات .

□

ولقد اعتادت بعض الدول العربية ـ وبينها السعودية على سبيل المثال ـ أن تعطى لبعض أصدقائها اعتمادات سرية تحت بنود مختلفة مثل « مكافحة الشيوعية » . ويروى السيد « كمال أدهم » أن بعض رؤساء الدول الافريقية مثلا ـ وبينهم الرئيس السابق « عيدى

أمين » ـ كانوا يقصدون إلى الرياض للشكوى من أن خزائنهم خاوية وأنهم يحتاجون الى بعض الاعتمادات لمواجهة مقتضيات أمنهم من مخاطر متعددة بينها خطر الشيوعية الدولية . وكان بعض هؤلاء الرؤساء يحملون ما يحصلون عليه فى حقائب يخرجون بها من المملكة . وليس مؤكدا أن مصر استفادت من هذا الكرم السعودى فى مكافحة الشيوعية الدولية . ويقرر « كمال أدهم » بأن أحدا من المسئولين المصريين لم يحصل على مساعدات نقدية وإنما حصلوا على مساعدات نوعية فقط (معدات وأجهزة وتسهيلات) . ولقد كانت هناك مساهمات مختلفة متعددة على نحو أو آخر لمصر إزاء قضايا أمنية ودفاعية . وبسبب الطبيعة الحساسة للظروف فإن حسابات ذلك كله لم تظهر قط فى الدفاتر الرسمية . **وليس أدل على فوضى الحسابات من أن آخر ميزانية فى عهد الرئيس « السادات » (ميزانية ١٩٨١) قدمت الى مجلس الشعب على أساس فائض قدره ألف مليون جنيه . وفى السنة التالية مباشرة ـ وكان « السادات » قد اختفى من المسرح السياسى فى مصر ـ فإن الميزانية أعيد تقديمها بعجز قدره ٢٠٠٠ مليون جنيه** (يقدر بعض الخبراء أن العجز الحقيقى يزيد عن ضعف هذا المبلغ) .

□□□

كانت هناك كذلك « المعونة الأمريكية » ، وهى قضية تحتاج إلى فحص دقيق . ان الجزء الأكبر من المساعدات الأمريكية يأخذ طريقه إلى مصر من خلال القانون المشهور برقم ٤٨٠ ، وهو قانون صدر سنة ١٩٥٤! ، لتمكين الولايات المتحدة من التخلص من فائض الأغذية المخزون لديها ، وبالذات الحبوب . وكانت الفلسفة وراء إصدار هذا القانون فى الواقع هى أنه ـ عوضا عن إغراق السوق بهذه الفوائض من المحاصيل ، مما يؤدى إلى خفض الأسعار بالنسبة للفلاح الأمريكى ـ فقد يكون ملائما أكثر بيع هذه المحاصيل الفائضة الى بعض الدول الأجنبية التى تحتاج إليها فى مقابل عملات محلية . ولقد قيل فى مقدمة القانون إن أهدافه هى توسيع نطاق التجارة الدولية ، وايجاد وسيلة دفع مرنة لبعض التزامات أمريكا الخارجية ، وتشجيع النمو الأقتصادى ، وتسهيل شراء مواد استراتيجية ، ثم ـ وهذا هو الأهم ـ تدعيم سياسات الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بهذا الهدف الأخير فإن فوائد المحاصيل هذه أصبحت سلاحا ضخما فى الترسانة السياسية الأمريكية . ولقد تأكدت فائدتها على نحو مؤثر فى التعامل مع بلدان مثل الهند ومصر ، التى كانت حاجتها الى الحبوب ماسة . كانت مصر سنة ١٩٧٤ قد أصبحت مرة أخرى ـ وبشكل مؤثر ـ مؤهلة من وجهة نظر السياسة الأمريكية للاستفادة من القانون رقم ٤٨٠ .

وكانت القاعدة المعمول بها بالنسبة للمبالغ المتولدة عن تطبيق القانون ٤٨٠ هى توجيه هذه المبالغ الى ثلاث مؤسسات تحصل كل منها على جزء يتم التصرف فيه من خلالها .

كان الجزء الأول يوجه إلى بنك التصدير والاستيراد ويخصص فى تمويل مشروعات محلية (مثل مشروعات إنشاء محطات حرارية فى الريف) .

وكان الجزء الثانى يوجه إلى شراء أراض وعقارات تلبى احتياجات السكن أو العمل بالنسبة للموظفين الأمريكيين فى مصر إلى جانب دفع نفقات السفارة والهيئات التابعة لها بالعملة المحلية (كان هذا الجزء يستغرق حوالى ٢٠ فى المائة من المجموع الكلى) .

وكان الجزء الثالث يوجه لهدف ملح من أهداف السياسة الأمريكية ، وهو تشجيع دور القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى . وبالطبع فإن الحكومة الأمريكية تحتفظ لنفسها بحق الرقابة المباشرة والحازمة على المشروعات التى تستفيد من هذه الاعتمادات . وكان لها حق المتابعة والتوجيه بالنسبة لهذه الأوجه من النشاط بما فى ذلك حق إنهاء المعونة اذا وجدت ذلك ملائما . ولقد أصرّ الأمريكيون أيضا على حقهم فى الحصول على دعاية كافية محليا لكل النشاطات المستفيدة من تطبيق القانون ٤٨٠ . وفى بعض المرات فقد أصبحت العادة أن يحصلوا على هذه الدعاية مكررة مرتين وثلاثا فى وسائل الإعلام التى كانت تمتلىء بالصور والكلمات عندما يوقع الاتفاق بالمبلغ الشامل أولا ، ثم عندما يوقع الاتفاق الخاص بحصة كل قطاع من القطاعات المستفيدة ، ثم عندما يوقع الاتفاق الخاص بكل مشروع على حدة . وكانت هناك شروط عامة مفروضة على كل مساعدة أمريكية من أى نوع ـ بينها أن تشحن البضائع الى مصر على بواخر أمريكية ، وبينها أن بعض الشركات الأمريكية الكبيرة التى قد يكون لها دور ـ ولو غير مباشر فى بعض العقود ـ يتعين تخليصها من الحظر المفروض عليها بنصوص أحكام المقاطعة مع إسرائيل (فى هذه الفترة قررت الحكومة المصرية ـ وباجراء منفرد ـ إخراج شركات « فورد » و « جنرال الكتريك » و « زيروكس » من القائمة السوداء للمقاطعة) . وكان على الحكومة أيضا أن توقع نصا أشتهر باسم « الامتناع عن الرشوة » ، وبمقتضاه فقد حظر على أى مصرى أن يحصل على شىء لنفسه من أموال المعونة الأمريكية ، وكان هذا نصا سهلا فى الكتابة صعبا فى التطبيق ، إلى جانب أن قبول التوقيع عليه كان مهينا .

وكان توزيع الاعتمادات فى مصر يتم من خلال « هيئة المساعدة الأمريكية » التى

أصبحت ظاهرة مهمة فى حياة مصر[1] . ومن الظواهر الشاذة أن مصر واسرائيل كانتا ـ طبقا لقرارات الكونجرس الأمريكى ـ مستفيدتين بمبالغ متقاربة من أموال المساعدات الأمريكية . وفى حين أن عدد موظفى « هيئة المساعدة الأمريكية » فى مصر بلغ ١٠٣٠ موظفا أمريكيا ، فإن عدد موظفى « هيئة المساعدة الأمريكية » فى إسرائيل لم يزد على أربعة . ولهذا فانه لم يكن غريبا أن يقول رجل مثل السفير « هيرمان آيلتس » السفير الأمريكى السابق فى القاهرة إنه « قلق من زيادة حجم الظهور الأمريكى فى القاهرة بأكثر مما تقتضيه الظروف ، وأن هذا الظهور الزائد قد يصبح قاتلا بنفس المقدار الذى كان به فى إيران قبل الثورة » .

ولقد كان واضحا أن بعض أوجه نشاط هيئة المساعدة الأمريكية أصبح لها تأثير بالغ الضرر على الحياة الوطنية المصرية ، وذلك فيما يختص بما أصبحوا يسمونه اعتمادات الأبحاث . ففى سنة ١٩٨١ خصص مبلغ ٤٥ مليون دولار تحت هذا البند وبدأ تنفيذ مشروعات أبحاث ، بعضها يمكن أن يكون ضاراً بالأمن القومى بمصر[2] وبعضها الآخر لم يكن له من هدف ظاهر إلا صرف الأموال ربما للالهاء أو استنفاد الطاقات . إن الجامعات المصرية تأثرت كثيرا ببعض هذه النشاطات . كانت هذه الجامعات قد ضعفت بالخسارة التى نجمت عن هجرة بعض أفضل العقول فيها إلى جامعات الدول العربية . ثم زادت المشكلة حدة حين جاء هذا النزيف لمصلحة مشروعات الأبحاث الأمريكية . وكان يمكن للهجرة الأكاديمية المصرية إلى العالم العربى أن تجد من يدافع عنها لأنها تقوم برسالة علم وتنوير لصالح الأمة العربية . وأما إهدار الطاقات فى خدمة مشروعات المساعدة الأمريكية ، فقد كان صعباً تبريرها .

ومن المفارقات أن المساعدات الأمريكية ـ وغيرها من المساعدات ـ حققت شعار السادات الذى رفعه بعد حرب أكتوبر ، هو شعار مشروع مارشال لمصر . فبين سنة ١٩٧٤ و ١٩٨٠ حصلت مصر من المساعدات الأجنبية على أكثر مما حصلت عليه الدول الأربع

---

(١) شبه أحد المثقفين المصريين « هيئة المساعدة الأمريكية » فى حديث أدلى به إلى « مجلة الأهرام الاقتصادى » التى تصدر فى القاهرة بأنها أصبحت بمثابة « حكومة ظل » فى مصر .

(٢) كان هناك عنصر جمع معلومات فى عدد كبير من هذه الأبحاث التى تمت بدعم أمريكى ، وكان واضحا بما لا يقبل الشك أن بعض هذه الأبحاث لا يمكن أن تخدم إلا هدف الاختراق الأمريكى للمجتمع المصرى . ولقد استبد القلق فى بعض المرات بعدد من الأساتذة العاملين فى بعض مشروعات هذه الأبحاث ، وعقدت جماعات منهم جلسات مغلقة ضمتهم ناقشوا فيها هذا المأزق وتوصلوا إلى ضرورة وضع ميثاق شرف يحكم نشاطهم ما داموا غير قادرين على ايقافه لأسباب علمية . فيما قال بعضهم ـ ومالية كما كان يقول غالبهم .

المستفيدة أساسا من مشروع مارشال (وهى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا) . وفى حين أن مشروع مارشال حقق فى هذه الدول ما حقق ، فإنه من المشكوك فيه أن يكون مشروع مارشال ـ على طريقة الرئيس السادات ـ قد حقق شيئا يذكر .

□ □ □

كان صندوق النقد الدولى مصدرا آخر من المصادر المهمة للديون المصرية ، وكذلك كان البنك الدولى . وكانت مصر عضوا فى كلتا المؤسستين التوأمين . وفيما يتعلق بصندوق النقد الدولى ، فقد كان الصندوق حريصا على أن يرى مصر ـ شأنها فى ذلك شأن غيرها من الذين يتلقون مساعداته ـ تتبع سياسة نقدية صارمة ، بما فيها الإلحاح المستمر على تخفيض قيمة الجنيه المصرى . وفيما يتعلق بالبنك الدولى ـ الذى لم تكن مصر مدينة له قبل حرب أكتوبر إلا بقرض واحد قيمته ٦٠ مليون جنيه ، خصصت لتوسيع وتعميق مجرى قناة السويس ـ فإنه الآن وابتداء من سنة ١٩٧٤ تقدم بسرعة ليصبح واحدا من أهم الدائنين لمصر . فى السنة المالية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ قام البنك بإقراض مصر ٢٢٧ مليون دولار . وفى السنة المالية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ قام البنك بإقراض مصر ٢٢٢ مليون دولار . وفى السنة المالية ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ قام البنك بإقراض مصر ٢٦٧ مليون دولار . وهكذا ظهر فجأة على المسرح دائن كبير له عند مصر حوالى ألف مليون دولار .

من نتائج هذا الاقتراض على هذا النطاق الذى بلغه فى بداية سنة ١٩٨٢ أن المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى شهر فبراير من تلك السنة لبحث شؤون مصر المالية ـ توصل إلى أن الخزينة المصرية سوف تدفع ابتداء من سنة ١٩٨٣* ما قيمته ٢٠٠٠ مليون دولار كل سنة لمجرد سداد فوائد هذه الديون ، وهو مبلغ يلتهم دخل مصر من قناة السويس والبترول ، وهما اثنان من أهم مصادرها فى الحصول على النقد الأجنبى .

---

* عندما اصبح انور السادات رئيسا للجمهورية فى اكتوبر ١٩٧٠ كانت ديون مصر الخارجية فى حدود ٢ بليون دولار معظمها للاتحاد السوفييتى ، اى ان دفعها يمكن ان يكون ميسرا بل ـ وهذا ماحدث فعلا ـ يمكن التغاضى عن دفع كثير منها .
وعندما اغتيل الرئيس السادات كانت ديون مصر الخارجية قد وصلت الى ثلاثين بليون دولار ، يضاف اليها دين عسكرى فى حدود ما بين ٦ الى ٨ بليون دولار .
وفى آخر الارقام عند صدور هذه الطبعة المصرية وصل حجم الديون الخارجية على مصر إلى اربعين بليون دولار يضاف اليها الدين العسكرى .

ولقد سارعت مؤسسات مالية أمريكية خاصة ـ مقتفية فى ذلك أثر الوكالات الحكومية والدولية الكبرى ـ لكى تحصل لنفسها على نصيب من الفرص المالية والاقتصادية لمصر . وكان من أبرز هذه المؤسسات بنك « تشيس مانهاتن » الذى كان يرأسه ـ فى ذلك الوقت ـ « دافيد روكفلر » . كانت البنوك فى مصر فى ملكية القطاع العام حتى حرب أكتوبر ، وكان ذلك صادرا عن فلسفة أنه لايمكن تحقيق أهداف التنمية الطموحة التى تريدها وتحتاجها مصر إلا بسيطرة على سوق المال . لكن « دافيد روكفلر » وجد أن الظروف السياسية السانحة فى مصر ، ودوره هو فى ترتيب بعضها ، يفتح له الباب ليتقدم بطلب لفتح فرع لبنكه فى مصر . ولقد كانت نصيحة واحد من أبرز الاقتصاديين المصريين ـ وهو الدكتور « عبد المنعم القيسونى » ـ سنة ١٩٧٣ ترى برفض هذا الطلب . لكن الرئيس السادات كان له رأى آخر . وتم التوصل الى صيغة وسط . وبمقتضى هذه الصيغة تم تكوين بنك مشترك بين بنك تشيس مانهاتن الأمريكى وبين البنك الأهلى المصرى ، وأطلق على البنك الجديد المشترك اسم « تشيس الأهلى » . كانت مساهمة البنك الأهلى فى رأسماله بمبلغ ٥١٠ آلاف دولار ، وكانت مساهمة تشيس مانهاتن بـ ٤٩٠ ألف دولار . وبهذا يكتمل رأسمال البنك المشترك الجديد ليصبح مليون دولار . وبدا من الناحية النظرية أن البنك الأهلى يحتفظ بحق الأغلبية . لكن واقع الأمر جعل السيطرة الفعلية فى يد تشيس مانهاتن ، الذى احتفظ وحده بحق الادارة مقابل نصيب فى الأرباح ، وهكذا أصبحت حصته من نتائج عمليات البنك اكبر من حصة البنك الأهلى . وفى الواقع فان السنة الأولى لنشاط البنك المشترك أعطت لتشيس مانهاتن ربحا يقدر بحوالى ٤ ملايين دولار* . وكانت هذه جائزة هائلة على رأسمال يقل عن نصف مليون دولار . وكان من أهم أسباب نجاح البنك المشترك الجديد أنه أعفى من كل القوانين والقيود التى كانت تطبق على البنوك الوطنية . فالبنوك الوطنية لم يكن عليها فقط أن تدفع الضرائب وأن تساهم فى حل مشاكل العمالة ـ وإنما كان عليها أيضا أن تنفذ قواعد مشاركة الموظفين والعمال فى الادارة وفى الأرباح . وكل هذا أعفى منه البنك المشترك الجديد . ليس هذا فقط ، فهذا البنك أصبح مسموحا له أيضا أن يقرر لائحة خاصة للمرتبات . وفى حين أن البنوك الوطنية كانت مقيدة بالحد الأقصى

---

* *عند صدور الطبعة المصرية من هذا الكتاب كان بنك « تشيس مانهاتن » قد صفى شركته مع البنك الأهلى فى مصر بعد ان انتهت موجة الانفتاح وانتهت ايضا فترة الاعفاء الضريبى وفق قوانينه وتشير الارقام الموثوق بها الى ان بنك « تشيس » حصل فى سنوات الفوضى على ربح يتجاوز الألف فى المائة سنويا على راسماله الذى بدا به وهو اقل من نصف مليون دولار ! .*

الرسمى للمرتبات ـ وهو خمسة آلاف جنيه فى السنة ـ فإن البنك الجديد راح يعرض مرتبات أكثر اغراء ـ مضاعفة عدة مرات ـ وهكذا فإنه استطاع أن يجذب خيرة العناصر فى مجال أعمال البنوك . كانت لديه مرونة فى العمل تساعده على الحركة السريعة . وفضل كثيرون من المصريين أن يتجهوا اليه بودائعهم . بل واتجهت اليه ودائع مؤسسات عربية تابعة لجامعة الدول العربية ـ التى كان مقرها القاهرة فى ذلك الوقت ـ وهكذا تضخم حجم ودائعه . وفى نفس الوقت فلقد كانت له سياسة مرسومة بالنسبة للمشروعات التى يتولى تمويلها فى مصر . كان معظمها للتجارة الاستهلاكية . ولم تحظ مشروعات التصنيع الحيوية بأى اهتمام منه . كذلك فإن جزءاً كبيراً من الودائع المصرية والعربية فيه وجدت طريقها للاستثمار خارج مصر . وكان دخول بنك تشيس مانهاتن خطوة أولى على طريق سار عليه فيما بعد كثيرون . فلم تكد تجىء سنة ١٩٨١ حتى أصبح عدد البنوك الأجنبية العاملة فى مصر ٥٦ بنكا لها حرية العمل بغير قيود ، بينما وقعت البنوك المصرية تحت الحصار .

الفصل الرابع

الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا

حينما نشر « جون مارلو » فى بريطانيا كتابه الشهير تحت عنوان « نهب المصريين » ، ورد فى مقدمته : « إن قصة استعمار مصر اقتصاديا وماليا وعلميا بواسطة أوروبا ـ جاءت نتيجة الضغوط التى مارستها قوى توسعية ذات تفوق فنى وعسكرى فى العالم الغربى المتفوق صناعياً . وكانت هذه القوى تملك فائضا من السلع تبيعها وتفرضها فرضا على مجتمع متخلف مكشوف أمامها ومفتوح لمخططاتها . كان مجتمعا زراعيا يضم سكانا تم ترويضهم بواسطة الطغاة من حكامهم الذين كان معظمهم من الغرباء تهاووا بسرعة أمام إغراءات الغرب » . كان « جون مارلو » يتحدث عن المصريين فى عصر اسماعيل . وهناك لمحات كثيرة مما قال يمكن أن تنطبق على عصر السادات ، مع خلاف ظاهر وهو أنه فى السبعينيات من القرن العشرين لم تكن أوروبا الغربية هى ممثل القوى التوسعية المتفوقة فنيا وعسكريا ـ وإنما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هى طليعة هذه القوى فى هذه المرة . ولم تكن الولايات المتحدة وحدها التى تملك ماتريد فرضه على مصر ، وإنما كانت هناك أيضا قوى عربية وغربية ، كذلك فإن مصر لم تعد عزلاء ولا متخلفة ، ولا كان حكامها من الغرباء ولا كان شعبها مروضا . ومع ذلك فإن عملية الاختراق حققت كثيرا من أهدافها .

إن أوجه الشبه بين ما حدث فى عصر إسماعيل وما حدث فى عصر السادات كان يرجع فى جزء منه ـ إذا أردنا تحرى الإنصاف ـ إلى مجمل الظروف المؤثرة على معظم دول العالم

الثالث ومن بينها مصر . كان مجمل هذه الظروف أن هذه البلدان كلها بلدان مصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة . وكانت هى الطرف المغبون فى عملية التبادل بين المتخلفين والمتقدمين . وفى سنة ١٩٧٥ فإن المستهلكين فى الغرب دفعوا فى المواد الخام المصدرة اليهم من العالم الثالث ثمانية أمثال المبالغ التى تلقاها هذا العالم الثالث ثمنا لما قام بتصديره من المواد الخام . كان معنى ذلك أن جهات ما وسط عملية التبادل قد حصلت على أرباح خرافية . وفى حالة البترول ـ الذى هو أساس حالة الرخاء السائدة الآن فى العالم العربى ـ فإن هامش الربح كان هائلا . ففى سنة ١٩٧٥ حصل العرب من بترولهم على ١٢٥ بليون دولار ، وكان الثمن الذى بيع به نفس هذا البترول الى المستهلك فى الغرب ١٠٠٠ بليون دولار ـ أى أن نسبة الربح كانت ٤٠٠ فى المائة ـ وكان العالم العربى معرضا لحملات كراهية تصوره كما لو أنه كان يبنى رخاءه المالى على حساب المستهلك فى الغرب . ولم تكن تلك هى الحقيقة ولانصف الحقيقة ولا ربع الحقيقة . كان المستفيد الأول هو شركات الغرب الكبرى وحكوماته .

ولقد حاولت دول العالم الثالث ـ بين آن وآخر ـ تعديل الشروط التى تحكم التجارة الدولية بينها وبين الغرب ، ولكن جهودها لم تكلل بالنجاح . وفى الحقيقة فإن الخطأ كله لايمكن وضعه على حساب الغرب . وعلى سبيل المثال فلقد سبقت الاشارة الى الصناديق الخاصة التى أنشأتها بعض الدول العربية لتنظيم مساعداتها الى مصر مثلا . لكن سنة ١٩٧٥ شهدت تحولا مؤسفا فى دور هذه الصناديق وأساليب عملها . كان الاتفاق قد تم سنة ١٩٧٥ على إعادة جدولة الديون المصرية بدعم مشترك من صندوق عربى جديد تعاونت فيه كل الصناديق العربية المستقلة تحت اسم « صندوق الخليج » . وذهب الرئيس السادات لمقابلة الشيخ الجابر الأحمد الصباح ـ رئيس وزراء الكويت فى ذلك الوقت (أصبح فيما بعد أميرا للكويت) ـ ليقول له إنه « يفكر فى أن يتولى ديفيد مسؤولية الاشراف على إدارة صندوق الخليج » . وسأله الشيخ الجابر مستغربا : « من هو ديفيد يافخامة الرئيس ؟ » . ورد السادات : « ديفيد روكفلر » . وحاول الشيخ جابر أن يعترض قائلا : « ولكن لدينا عشرات من ديفيد ، ولهم نفس مؤهلاته ، لكن سوء حظهم أن أسماءهم هى أحمد وعلى ومحمد » .

وكان ديفيد روكفلر ـ على أى حال ـ هو الذى خرج رابحا آخر النهار . وكلف بنك تشيس لكى يدير صندوق الخليج لإعادة جدولة ديون مصر . وكان موقفه فريداً ، فقد كان

فى الموقف السعيد الذى جعله يمثل صندوق الخليج وفى نفس الوقت يرعى مصالح مصر ، أى أنه أصبح الممثل الوحيد للطرفين العربيين !

□

كان تأثير أموال البترول العربى على مصر محدوداً فى البداية . وذهبت معظم هذه الأموال الى مشروعات محددة بالذات ، كإعادة بناء مدن القناة المدمرة . واختيرت لبعض المواقع الجديدة فى هذه المدن أسماء من نوع « مدينة الشيخ زايد » (عندما قام الملك فيصل بزيارة لمنطقة القناة فى صحبة الرئيس أنور السادات قيل له إن اسمه سوف يطلق على مدينة جديدة هناك . وحاول فيصل أن يتنازل عن هذا الشرف قائلا للرئيس السادات : « أرجوك ياسيادة الرئيس . . . لاداعى لذلك . إننا اليوم أصدقاء وغدا من يعرف ؟ فلقد يصبح هذا الاسم مدعاة للحرج لديكم ») .

لكن طوفان الأموال الجديدة العربية والغربية سرعان ما بدأ يتدفق ليكسر البنية القائمة للمجتمع المصرى . قبل ثورة ١٩٥٢ ، كانت معظم المصالح الاقتصادية والصناعية المؤثرة فى حياة البلاد (بما فيها بالطبع قناة السويس) فى يد الأجانب بالملكية ، أو فى يدهم بالسيطرة . وغيرت الثورة هذا كله ، فأممت المصالح الأجنبية الكبرى لحساب قطاع عام كان ينمو يوما بعد يوم . والآن ، سنة ١٩٧٤ وما بعدها ، فلقد ظهرت جماعات جديدة ـ يصعب وصفها بأى قدر من الدقة العلمية بأنها طبقات ـ اندفعت بسرعة لتستفيد من الأوضاع الجديدة . كانت هذه الجماعات تضم بعضا من أفراد الأسر ذات النفوذ فى السلطة ، وكانت تضم بعض هؤلاء الذين ذهبوا مبكرا الى البلاد المنتجة للبترول وجمعوا هناك ثروات طائلة ، وكان بينهم بعض الذين وجدوا لأنفسهم مواقع مؤثرة فى البنوك والشركات الأجنبية التى كانت تظهر على المسرح كل يوم . وتم تفصيل قوانين لفتح الطريق أمام هذه الجماعات . وفى سنة ١٩٧٤ أصبح من حق أفراد مصريين أن يصبحوا وكلاء لشركات أجنبية (كان هذا الحق من قبل قاصرا على القطاع العام) . وفى يونيو من نفس السنة صدر القانون رقم ٤٣ بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، وكان بين الميزات التى أعطاها للشركات التى تنشأ وفق أحكامه ، إعفاء من الضرائب يمتد عشر سنوات . وأُعلنت « بور سعيد » كمنطقة حرة ، وكانت الفكرة تشجيع الشركات الأجنبية على تصنيع منتجاتها فيها بهدف إعادة تصديرها الى المناطق المحيطة بمصر . لكن ما حدث فعلا أن ثمانين فى المائة من البضائع التى دخلت الميناء وجدت طريقها إلى الأسواق المحلية .

وأصبح من حق أى إنسان يستطيع الحصول على نقد أجنبى أن يستورد ـ دون تحويل رسمي ـ ما يشاء من السلع لسوق كان جائعا لأنواع من السلع لم يكن يعرفها ـ أو يحتاجها ـ من قبل . واشتد الجوع بحملات اعلانية صارخة راحت تفتح الشهية لاستهلاك بغير حدود . ونشأت سوق سوداء ضخمة للإتجار بالنقد . وكان فى استطاعة من يريد ، أن يحصل من محل صغير فى الزمالك مثلا على مليون جنيه من العملة الصعبة اذا كان يستطيع دفع الثمن بالعملة المحلية . وكان ذلك يمكن أن يحدث فى دقائق دون اجراءات أو أوراق أو موافقات . وتدهور سعر النقد المصرى الى درجة لم يسبق لها مثيل . (أصبحت للدولار ثلاثة أسعار ، سعر رسمىّ فى حدود ٤٨ قرشا ، وسعر تشجيعى فى حدود ٨٠ قرشا* ، وسعر فعلى فى السوق يتراوح مابين ١١٠ و ١٢٠ قرشا) .

ولقد ذهب جزء كبير من الأموال المتدفقة الى الإسكان الفاخر ، وإلى أعمال المقاولات ، وإلى السياحة ، وإلى السلع الاستهلاكية ، والترفيهية ، واتخذت هذه السياسة الجديدة لنفسها اسم « سياسة الانفتاح » ، وبالفعل فلقد أصبحت مصر مفتوحة أمام كل المغامرين من « رجال الأعمال » على اختلاف جنسياتهم وهوياتهم وأطماعهم ، كما لم تكن مفتوحة قط منذ أيام « اسماعيل » . كان الكل يحاول أن يبيع أى شىء ، ولم يكن هناك من يطلب منه تصريحا ، أو يوجه اليه سؤالا . ولقد كتب أحد المراقبين يقول « أنه رأى فى سوبر ماركت واحد فى القاهرة ٥٨ نوعا مختلفا من الشامبو » . وفى الحقيقة فان مصر كان يجرى تحويلها من منطق الاقتصاد المخطط للتنمية ، الى منطق السوبر ماركت .

ولم تكن هناك فائدة حقيقية لهذا كله . وتشير الأرقام مثلا إلى أنه فى ظل سياسة الانفتاح تم إنشاء ٥١٢ مشروعا ، ومع ذلك فإن عدد العاملين فى هذه المشروعات كلها لم يتجاوز ٢٨ ألف عامل . ولم تصدّر هذه المشروعات إلا منتجات قيمتها ٢,٤ مليون جنيه فى العام ، فى حين أنها تستورد فى العام من الخارج بما قيمته ٥٥٠ مليون جنيه . ويمكن أن يقال ان نصف هذه الواردات كان سلعا وسيطة ، ولكن النصف الآخر كان كله سلعاً استهلاكية وترفيهية . وظهر فى هذا الوقت تعبير شاع استعماله كثيراً ، وهو أن السوق المصرية تعرض ثلاثة أنواع من السلع : سلع انتاجية ، وسلع استهلاكية ، وسلع استفزازية .

□ □ □

* *عند صدور الطبعة المصرية كان سعر الدولار الرسمى اكثر من ٢٢٠ قرشا .*

إن الآثار المقلقة لهذه التحولات كلها كانت بعيدة الأثر على المجتمع المصرى . صحيح أنه كانت فى مصر طبقة اقطاعية قبل الثورة ، لكن هذه الطبقة ـ التى فقدت امتيازاتها بعد الثورة ـ كانت صغيرة . وصحيح أنها كانت طبقة مستغلة ، لكن ثروتها ومطامعها كانت كلها تدور ـ على الأقل ـ حول ملكية الأرض الزراعية . كان التصاقها بالتراب المصرى يحفظ لها ولاءها الوطنى الأساسى ، فقد كانت جذورها فى هذا التراب . وأما الأغنياء الجدد ، فلم تكن لهم جذور على الاطلاق . وفى سنة ١٩٧٥ بدا كما لو أن هناك تنبه لمخاطر هؤلاء الأغنياء الجدد المستفيدين من سياسة الانفتاح ، وأطلق السكرتير العام للاتحاد الاشتراكى وقتها عليهم وصف « القطط السمان » . وذهب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ـ ممدوح سالم ـ إلى أبعد من ذلك حين وصفهم بـ « الأبقار السمان » . كان التقدير فى ذلك الوقت أن مصر قد ظهر فيها فجأة ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليونير . وفى سنة ١٩٨١ وقف عضو بارز فى مجلس الشعب (ممتاز نصار) يقول ـ دون أن يناقضه أحد ـ بأن عدد أصحاب الملايين فى مصر قد وصل إلى ١٧ ألفا . وكانت الكارثة أن هذا يحدث فى بلد تعيش خمسة ملايين أسرة فيه على متوسط دخل قدره ٣٠ دولارا فى الشهر[1] .

وكانت عملية فك القطاع العام تجرى بنشاط . وكان القطاع الخاص يتحرك بهمة متسابقا إلى تركته . ومن الأمثلة البارزة على ذلك ، ما حدث فى صناعة الألومنيوم . كانت مصر قد استغلت كهرباء السد العالى فى انشاء مجمع ضخم للألومنيوم يملكه القطاع العام . وفجأة ظهرت مجموعة من الشركات الخاصة الصغيرة حققت أرباحا هائلة بواسطة الحصول على سبائك الألومنيوم وتقطيعها وتجهيزها للاستهلاك المنزلى وغيره ، بأسعار باهظة . وكان من نتيجة فتح السوق على مصراعيها وبدون حساب ، أن زاد المخزون السلعى الراكد لدى الشركات الوطنية الكبرى المملوكة للقطاع العام . وعلى سبيل المثال ، فإن مصانع المحلة الكبرى التى تمثل كل تقاليد صناعة النسيج فى مصر ، وجدت نفسها أمام طوفان من السلع المستوردة ، وكانت النتيجة أنها وجدت لديها بضائع مخزونة تقدر قيمتها بحوالى ١٠٠٠ مليون جنيه . وفى الوقت الذى كانت فيه الدول الرأسمالية الكبرى ـ حتى أمريكا واليابان ـ تلجأ إلى نظام الحصص والتعريفات لحماية منتجاتها المحلية ، كان فى مصر من خلطوا بين الرأسمالية والانفتاح . والحقيقة أن الرأسمالية فى أسوأ حالاتها كانت أفضل من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية لما حدث تحت اسم « الانفتاح » .

---

(١) تقرير منقول عن تقديرات البنك الدولى ، طرح للمناقشة فى المؤتمر الاقتصادى الموسع الذى عقد فى مصر فى فبراير ١٩٨٢ .

كان النشاط الطفيلى هو قانون كل يوم ، وكانت الشركات التى تمارس أعمالها فى ظل الانفتاح تظهر واحدة بعد الأخرى ، وعلى نسق يكاد أن يكون متكررا . كانت معظمها منشآت عائلية أب وأبناؤه ، أو اثنان أو أكثر من الإخوة ، وغالبا ما يكون معهم شريك عربى من النوع الذى شدته الفرص التى ظهرت فجأة فى مصر . وفى معظم الأحيان كان هناك أيضا شريك أجنبى يمثل شركة غربية كانت تريد أن تستفيد من الثمرة التى تنتظر من يقطفها فى مصر دون أن تخاطر بشىء من رأسمالها .

وزادت معدلات التضخم بالطبع ، وفى سنة ١٩٧٩ كانت معدلات التضخم ـ طبقا للتقارير الرسمية ـ تترواح مابين ٣٠ و ٣٥ فى المائة . وكان هناك بين الخبراء من يقدّرون النسبة بأعلى من ذلك كثيرا . وراحت المبانى الجديدة تظهر فى أفق القاهرة ـ بعضها عمارات فخمة ، وبعضها عمارات للإسكان الإدارى ، وبعضها فنادق . وكثير منها كان يجرى بيعه قبل أن ينتهى بناؤه . وبين هذه المشروعات كان هناك مشروع أثار ضجة فى وقته ، وهو مشروع « هضبة الأهرام » . كان وراءه مستثمر كندى ـ أو هكذا بدا على الورق ـ وكان الهدف إنشاء مدينة لأغنياء السياح والأغنياء من فوضى الانفتاح . وكان المشروع هشاً فى اقتصادياته ، وكانت كل تفاصيله ملأى بمظاهر التلاعب . ولقد تحمّس الرئيس « السادات » شخصيا لهذا المشروع ، وكان فخورا بأنه سوف يضم ملعب « جولف » صممت مساحاته الخضراء بحيث تشبه شكل مفتاح الحياة عند قدماء المصريين . وثارت ضجة كبرى حول هذا المشروع ، فلقد اعتبره كثيرون من الوطنيين عبثا بمنطقة تضم كنوزاً لاتقدّر من تراث مصر .

□

ولم تكن كل هذه المشروعات الجديدة والبرّاقة قادرة على استيعاب أكثر من ٤ فى المائة من خريجى الجامعات المصرية ، على فرض انهم وجدوا « الواسطة » القادرة على اعطائهم الفرصة . كان ذلك العالم الجديد عالما من الوهم ، ولو أن « ديفيد روكفلر » كان يتصور أن سياسة الانفتاح تستطيع أن تصنع عالما جديدا فى مصر . كانت الصيغة التى تصوّرها « ديفيد روكفلر » لهذا العالم الجديد ـ كما رواها لى أثناء لقاء بيننا فى مكتبه فى بنك « تشيس مانهاتن » فى نيويورك سنة ١٩٧٥ ـ تقوم على أساس تحالف بين : المال العربى والعمالة المصرية والتكنولوجيا الأمريكية . ولكن الواقع الذى نشأ عن هذه الصيغة كان مسخا غريبا جعل الحياة مستحيلة بالنسبة لغالبية المصريين .

كان الحصول على شقة صغيرة فى القاهرة يتكلف ٣٠ ألف جنيه على الأقل ، وكان لابد لمن يريد شراء شقة أن يدفع معظم الثمن قبل استلامها . وهكذا فإن عشرات الألوف من الشباب المصرى كانوا يخرجون الى الحياة ليس فقط بدون فرصة عمل ، ولكن بدون مسكن . ولم يجد كثيرون منهم سبيلا غير الهجرة . وهكذا بدأت مصر تشهد نزيفا فى طاقاتها البشرية ، لم يقتصر فقط على المتعلمين ، ولكنه امتد الى الحرفيين (عمال النجارة والبناء والكهرباء والسباكة - وحتى الفلاحين) . ولم يكن هناك فلاح فى العالم أكثر التصاقا بأرضه من الفلاح المصرى ، ومع ذلك فقد نزح أكثر من مليون فلاح الى العالم العربى يبحثون عن أمل (ذهب إلى العراق وحدها حوالى نصف مليون فلاح - وذهب إلى الأردن مابين ١٥٠ ألف و ٢٠٠ ألف فلاح - وذهب عشرات ألوف غيرهم إلى بلاد عربية أخرى) . وكان كثيرون منهم يعودون بمجرد أن يتيسر لهم ما يستطيعون أن يبدأوا به حياة جديدة فى مصر . كان الواحد منهم يعود لكى يشترى قطعة صغيرة من الأرض فى الريف ، أو سيارة تاكسى فى المدن ، أوعربة نقل يستغلها ما بين القرية والمدينة . ويمكن أن يقال - دون مجال لخطأ كبير - إن أى مبنى جديد فى الريف أو أى جرار زراعى حديث ، مملوك لفلاح ذهب الى العالم العربى ثم عاد الى مصر . وشهد المجتمع المصرى عملية استقطاب حادة بين « القطط السمان » والمحيطين بهم - عدد من الناس لايتجاوز ١٥٠ ألف شخص - فى جانب ، وبقية السكان فى جانب آخر .

□

ولم يكن « السادات » قلقا لنتائج سياسة الانفتاح . بل على العكس ، فإنه حين ارتفعت أسعار الأراضى العقارية فى مصر ، كان تعليقه أن « مصر ارتفع ثمنها وأصبحت لها الآن قيمة » . وكان « ديفيد روكفلر » يضع القضية فى إطار مختلف فى تصريح نقلته عنه جريدة « نيويورك تايمز » وجاء فيه : « إن مصر الآن تدرك أن سياسة الاشتراكية والقومية العربية فشلت فى رفع مستوى معيشة الأربعين مليونا من سكانها . إن الرئيس السادات قد أدرك أن القطاع الخاص هو وحده الذى يستطيع أن يساعده فى رفع مستوى المعيشة فى مصر » . ثم يستطرد « روكفلر » قائلا : « ولقد ناقشت ذلك مع الزعماء الاسرائيليين الذين وافقوا معى على أن اتجاهات السادات فى بلاده هى اتجاهات بناءة . وهم يرون الآن أن هناك فرصة أحسن لإنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل ، لأن السادات يريد أن يتفرغ لبناء بلاده بطريقة سليمة » . والغريب أن « ديفيد روكفلر » لم يكن مستعدا أن يستثمر من أمواله أو من أموال بنكه شيئا فى مصر . وفى نفس المقابلة التى أشرت اليها معه فى مكتبه فى أكتوبر

١٩٧٥ ـ شرح لى بنفسه الأسباب التى لا تجعل لمصر جاذبية بالنسبة لرأس المال الأجنبى . قال لى وقتها : « إن مصر منطقة مخاطرة من الناحية السياسية . وهذا يعنى أن المستثمر الأجنبى لابد له أن يحصل على نسبة ربح لاتقل عن ٣٠ فى المائة ، وهى نسبة لا تستطيع مصر احتمالها . ولهذا فان الأفضل لمصر أن تحاول إغراء المستثمرين العرب » .

وفى الحقيقة فإن مصر أصبحت مغرية لكل المستثمرين من أى نوع . مرة أخرى عادت مصر إلى الوضع الذى وصفه الدكتور « عبد الجليل العمرى » وزير المالية فى أول عهد الثورة ، حين قال : « إن الاقتصاد المصرى قبل الثورة كان أشبه ما يكون ببقرة ترعى على التربة المصرية ، لكن ضروعها كانت تمتد إلى الخارج حيث يتم حلب لبنها هناك » .

الفصل الخامس

شرخ فى شرعية النظام

وهكذا مرة أخرى ، وكما حدث فى عصر « اسماعيل » ، وجدت مصر نفسها غارقة فى الديون . مرة أخرى فان الدائنين الذين تسابقوا إلى تقديم الديون اليها كانوا هم أنفسهم نفس الدائنين الذين بدأوا فى إحكام الحصار وتشديد الرقابة .

فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، بعث « بول ديكى » - ممثل صندوق النقد الدولى بالقاهرة - بمذكرة سرية وشخصية الى الدكتور « زكى شافعى » وزير الاقتصاد - جعل عنوانها « بعض الأفكار حول مسألة الاصلاح الاقتصادى » . وفى هذه المذكرة أوضح « ديكى » أن الحاجة أصبحت ماسة - من وجهة نظره - لبعض الاجراءات الحازمة ، ومن ضمنها تخفيض سعر الجنيه المصرى (ما أصبح يسمى تأدبا توحيد سعر الصرف) ، إلى جانب رفع - أو تخفيض - الدعم على بعض السلع الضرورية التى كانت الحكومة لسنوات طويلة تقوم بدعمها لصالح سواد الشعب (بين هذه السلع الخبز والسكر والوقود وبعض أنواع الأقمشة الشعبية) . وباختصار ، كان رفع الدعم - أو تخفيضه - عن هذه السلع موضوعا حيويا بالنسبة لمعيشة ملايين من الناس العاديين فى مصر . كانت هذه التوصيات الاقتصادية ذات أبعاد سياسية بالغة الخطورة فى نفس الوقت . ومن ناحية أخرى فإن مصر التى كان اقتصادها موجها من الخارج - وبتعبير أدق من واشنطن - كان يمكن عزلها ببساطة عن بقية العالم العربى ، كما أن أموال البترول يمكن أن تستخدم ببساطة فى إبقائها طافية على السطح -

لاتغرق وفى نفس الوقت لا تقدر على السباحة ـ وفى كل الأحوال فإن ذلك كان يعرقل أداءها لدورها كقيادة للعالم العربى .

ولقد أدت مقترحات « ديكى » إلى شعور بالقلق العميق لدى الدكتور « زكى شافعى » وزملائه فى المجموعة الاقتصادية ، داخل مجلس الوزراء ، وأبدوا بعض الاعتراضات . وكان بين ما حاولوا شرحه لممثل صندوق النقد الدولى ، أن مصر تحولت فى حقيقة الأمر من دولة مصدّرة الى دولة مستوردة ، فاذا جرى تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، فمعنى ذلك ببساطة أن فاتورة الواردات سوف ترتفع . ولقد كانت الرعشة تصيبهم حين يتصوّرون ما يمكن أن يترتب على الغاء الدعم من آثار . كان الدكتور « عبد المنعم القيسونى » ـ وهو من أنصار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية ـ خبيرا متمرسا بالمفاوضات مع الغرب ، وكان هو فى ذلك الوقت نائبا لرئيس الوزراء ومسئولا عن الشؤون الاقتصادية والمالية كرئيس للمجموعة الخاصة من الوزراء الذين يتصل عملهم بقضايا الاقتصاد والمال . ولقد بذل الدكتور « القيسونى » كل جهده لكى يفند مقترحات صندوق النقد الدولى ، لكن الجميع ما لبثوا أن وجدوا أن ماقدمه ممثل صندوق النقد الدولى هو فى واقع الحال « طلبات » وليس مجرد مقترحات .

□

وعندما تسرّبت أخبار ما كان يجرى فى الكواليس الى بعض الدوائر السياسية المهتمة فى مصر ، ثارت فى مجلس الشعب زوبعة من الاحتجاج قادها بعض النواب المستقلين فى مجلس الشعب فى ذلك الوقت . لكن الضغوط على مجلس الوزراء وعلى المجموعة الاقتصادية كانت لاتقاوم . وهكذا جرت الموافقة فى مجلس الوزراء على إلغاء الدعم عن بعض السلع تحت شعار « ترشيد الأسعار » . وصدرت صحف يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ تحمل على صفحاتها الأولى قوائم بخمس وعشرين سلعة ضرورية قفزت أسعارها إلى أعلى مرة واحدة . كان رئيس الوزراء فى ذلك الوقت هو « ممدوح سالم » ، وهو ضابط شرطة ومحافظ الاسكندرية ووزير داخلية سابق . كان بحكم خبرته الطويلة فى مسائل الأمن قد اتخذ بعض الاحتياطات التى وجدها ضرورية لتعزيز قوى الأمن فى العاصمة ، خصوصا من قوات الأمن المركزى ، ومع ذلك فقد شهد الصباح الباكر من يوم ١٨ يناير انفجارا شعبيا هائلا بدأ أولا فى الاسكندرية ، وبعد قليل ـ ودون تنسيق ـ انفجر فى القاهرة . اندفعت الى الشوارع فى كل مكان كتل بشرية من عشرات ألوف الرجال والنساء فى مظاهرات ساخطة

صاخبة تعلن معارضتها القوية لقرارات انقضت على رؤوسهم مفاجئة كالصواعق ، وكان من شأنها أن تجعل الحياة مستحيلة بالنسبة لهم ولأسرهم .

ولم يكد النهار ينتصف حتى كانت المظاهرات تجتاح مصر من أقصاها إلى أقصاها ـ من الاسكندرية وحتى أسوان . كان السادات فى تلك اللحظة فى أسوان ـ مقره الشتوى المفضل ـ وكان يرتب هناك لاستقبال الرئيس اليوجوسلافى « جوزيب بروز تيتو » . ومن الغريب أن « السادات » لم يعرف بما كان يجرى بمصر ، ولم يسمع به إلا الساعة الرابعة بعد الظهر . وعندما علم فى تلك الساعة المتأخرة ، كان جالسا فى شرفة استراحته المطلة على خزان أسوان القديم، وكان منشغلا بحديث صحفى تجريه معه صحفية لبنانية نشيطة . وفجأة توقف عن الكلام . ولاحظت هى أنه يتطلع فى اتجاه مدينة أسوان . والتفتت الى حيث كان هو ينظر ، وشاهدت عمودا من الدخان يرتفع فوق المدينة . وقال السادات تلقائيا كأنه يسائل نفسه : « ما هذا ؟ » . وقالت له الصحفية اللبنانية : « ربما كانت المظاهرات فى القاهرة قد وصلت الى هنا » . وسألها الرئيس مندهشا : « أية مظاهرات ؟ » .

□

ولم ينتظر السادات طويلا لكى يعرف الاجابة على سؤاله . كانت الحقيقة قد بدأت تواجه حرسه الخاص المنهمك فى استعدادات الزيارة المرتقبة لـ « تيتو » . وكانوا يتحركون بسياراتهم من المطار الى الفنادق التى سينزل فيها الضيف الزائر والوفد المصاحب له . وكانوا يراجعون كل الترتيبات . ولقد وجدوا أنفسهم وجها لوجه مع المظاهرات ، وتسبب الزى الرسمى لبعضهم فى مشاكل حادة مع المتظاهرين ، وتحطمت بعض سياراتهم وأشعلت النيران فى بعضها . ثم هرع محافظ أسوان مذعورا الى استراحة الرئيس . كان مجىء المحافظ مذعورا الى الاستراحة هو الرد الذى تلقاه السادات على تساؤله المتأخر عن « أية مظاهرات ؟ » . وكانت الرسالة التى يحملها المحافظ حافلة بالنذر . قال المحافظ : « سيادة الرئيس ، أرجوك أن تغادر الاستراحة على الفور » . ثم بدأ يحذر السادات من أن الجماهير الغاضبة تزحف فى الطريق إلى الاستراحة ، وأنها قد بلغت نصف الطريق اليها والبوليس يقاوم ، لكن الخطر سوف يصبح محدقا إذا تقدمت الجماهير أكثر وقطعت الطريق بين الاستراحة والمطار . ولم يكن لدى السادات غير أن يطيع ، فسارع بالخروج تاركا وراءه كل شىء حتى الأوراق الرسمية التى أرسلت إليه فى مشتاه للاطلاع أو للتوقيع . كان الخروج مهينا ، وظلت ذكرياته طويلا محفورة بمرارة فى ذاكرة الرئيس .

□

وكان الموقف يتطور فى القاهرة . فقد بدأ « ممدوح سالم » - إزاء حجم وكثافة المظاهرات وعنفها - يشعر بالحاجة الى تدخل الجيش . وكان تصوره عندما أقبل الليل أنه إذا استؤنفت المظاهرات فى الصباح ، فلسوف يكون مستحيلا على البوليس وحده أن يسيطر على الموقف . واتصل بالفريق « محمد عبد الغنى الجمسى » وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة . ولكن الفريق « الجمسى » بدا رافضا لفكرة اشتراك الجيش فى قمع المظاهرات . ولقد قام بتذكير رئيس الوزراء بأنه طلب بعد حرب أكتوبر من الرئيس السادات وعدا بألا يستعمل الجيش على الإطلاق فى أية عمليات ضد جماهير الشعب مهما كانت الظروف . وقال وزير الحربية لرئيس الوزراء : « إننى اتفقت مع الرئيس على أن حرب أكتوبر وضعت الجيش بالنسبة للشعب فى موضع لائق وعزيز ، ولاينبغى لهذه العلاقة أن تشوهها أى طوارىء سياسية . وقد وافقنى الرئيس وأعطانى هذا الوعد » . لكن رئيس الوزراء لم يكن على استعداد لقبول شىء من هذا . لقد كانت مسؤوليته عن الأمن العام كما رآها فى شوارع القاهرة وغيرها من المدن الكبرى فى مصر هى شاغله الوحيد . وإزاء الحاح رئيس الوزراء ، فقد تصور وزير الحربية أنه وجد لنفسه مخرجا حين قال إنه على أى حال لا يستطيع أن يحرك أية وحدات من القوات المسلحة الى الشوارع إلا بأمر الرئيس بوصفه رئيسا للدولة وقائدا أعلى للقوات المسلحة . وجاءه الأمر بعد اتصال بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ، ومع الأمر بالتدخل صدر قرار باعلان الأحكام العرفية ، وفرض حظر التجول ، وتكليف الجيش بمسؤولية السيطرة على الموقف .

كان السادات فى ذلك الوقت قد وصل الى القاهرة قادما من أسوان ، وقصد إلى بيته فى الجيزة . وكانت هناك طائرات هليكوبتر واقفة أمام البيت على شاطىء النيل جاهزة للاقلاع . وكانت المنطقة كلها محاطة بالدبابات الثقيلة . وفى مطار « أبو صوير » كانت طائرة السادات الكبيرة - من طراز « بوينج ٧٠٧ » - رابضة على أرض المطار مستعدة للطيران ، إذا حتمت الظروف والتطورات . وكانت وجهتها المقررة - إذا جاء وقت الرحيل - إلى طهران حيث كان الشاه على استعداد لاستقبال أصدقائه إذا اضطروا إلى الهرب من القاهرة .

ومع أن الليل كان قد هبط ، فإن المظاهرات كانت مازالت تجوب الشوارع وتحاول الاقتراب من بيت السادات فى الجيزة ، وكانت هناك هتافات معادية وقاسية في كثير من الأحيان ، كما أن آلافا من صور « جمال عبد الناصر » ظهرت فجأة فوق رؤوس المتظاهرين .

وفى اليوم التالى ـ ١٩ يناير ـ بدأت المظاهرات عنيفة منذ الصباح الباكر ، وظهرت بعض العناصر التى اندفعت الى النهب والتدمير . وكان واضحا أن هناك جماعات أرادت استغلال الموقف ، لكن أية محاولات لاستغلال الموقف لم تكن قادرة على حجب حقيقة أن المظاهرات أساسا كانت انفجارا شعبيا دفع اليه اليأس والغضب . **وبدأ الجيش يتحرك مسبوقا بإعلانات متكررة فى الاذاعة والتليفزيون بأن الرئيس قد أمر بإلغاء توصيات المجموعة الأقتصادية التى أدت إلى رفع الأسعار . ويشير التزامن الواضح بين هذا الإعلان وبين نزول الجيش الى الشوارع ، الى نقطة قوية الدلالة . كان ذلك التزامن يشير ـ ولو بطرف خفى ـ الى أن صنّاع القرار لم يكونوا واثقين من موقف الجنود اذا هم نزلوا إلى الشوارع للتصدى للمظاهرات بينما قرارات رفع الأسعار ماتزال سارية . ومن المؤكد أن بعضهم ـ بعض صنّاع القرار ـ راودهم الشك فى أن الجنود والضباط ـ وهم جزء من الشعب يعانون ما يعانيه ويقاسون ما يقاسيه ـ قد يرفضون أوامر التصدى للمظاهرات ، وقد تتطور الأمور الى ما هو أسوأ . وعندما انجلى ضباب هذه المواجهة الحادة التى شهدتها كل مدن مصر ، كان هناك مايقرب من مائة وستين شخصا قتلوا فى الشوارع .**

□ □ □

عندما يجد نظام من النظم الحاكمة فى العالم الثالث نفسه أمام أزمة مع جماهيره لاتكفيه لمواجهتها وسائله السياسية العادية ، ولاتكفيه وسائل القمع البوليسى التى تملكها الدولة ، ولاتكفيه وسائل القمع المعنوى الذى يمكن أن تصنعه وسائل اعلامه (صحف ـ اذاعة ـ تليفزيون) ـ ثم يجد نفسه مضطرا إلى فرض الأحكام العرفية وحظر التجول ، واستدعاء القوات المسلحة لكى تمسك بزمام الأمور ـ فمعنى ذلك أن شرعية هذا النظام تكون قد أصيبت بكسر ، أو بشرخ كبير على الأقل ! وكان ذلك بالضبط ما واجهه نظام السادات فى أعقاب حوادث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ . ولقد أدرك السادات بعد الأزمة ، وان لم يستطع تقدير طبيعتها ، وبدأ يستطلع آراء كثيرين كنت بينهم ، ولو أنى كنت فى ذلك الوقت بعيدا عن أى اتصال به . وكان رأيى ـ عندما سئلت عنه ـ « أن علاج أى ظاهرة يتوقف على تشخيصها . فاذا كان الرئيس يعتقد ـ كما كان يقول البعض وقتها ـ بأن ما حدث كان مؤامرة من الناصريين والشيوعيين ـ إذن فإن العلاج لابد أن يكون بأجهزة السلطة . وأما إذا كان التشخيص الحقيقى لما حدث ـ كما كان يقول آخرون ، وأنا بينهم ـ بأن ما حدث كان انفجارا سياسيا له دواعيه الاجتماعية والاقتصادية ـ إذن فإن العلاج لايمكن أن يكون بأجهزة السلطة وأدواتها ، وإنما يتحتم أن يكون العلاج سياسيا واقتصاديا واجتماعيا » . وقلت إنه

« إذا أخذ الرئيس بنظرية المؤامرة فإنى أؤثر أن أظل بعيدا . وأما إذا أخذ بنظرية الحل السياسى والاقتصادى والاجتماعى ـ إذن فإنى على استعداد لبذل كل مالدىّ من جهد لاجتياز الأزمة » .

وقضى السادات يومين فى مشاورات مع مجلس الأمن القومى ، وتأرجح بين وجهتى النظر المتعارضتين . وفى أعماقه كان مجروحا مما تصوره رفضا قاطعا من الناس لسياساته . ولقد أحس أن الناس نسوا أمجاده فى أكتوبر ، وأن صورته كقائد وطنى و« كبير للعائلة » ـ كما كان يحب أن يقدم نفسه للعالم ـ قد تم تمزيقها فى شوارع القاهرة خلال ساعات عاصفة .

□

ومما جعل الأمور أشد سوءا بالنسبة له أنه فى تلك اللحظة كان هناك رئيس جديد يدخل الى البيت الأبيض (جيمى كارتر الذى أقسم اليمين كرئيس ودخل البيت الأبيض يوم ٢٠ يناير ١٩٧٧) . كان السادات قد ربط نفسه نهائيا بالسياسة الأمريكية عن طريق اتفاقه الاستراتيجى الشهير ، ولكن المشكلة كما بدت له أن الناخب الأمريكى راح يخذله مرة بعد أخرى . فى البداية كان يراهن على « نيكسون » ، وكان قد أنشأ علاقة تعاون ممتازة معه من خلال « هنرى كيسنجر » ، وإذا بـ « نيكسون » يخرج من البيت الأبيض وسط ضجيج فضيحة مدوية وجدها السادات بمنطقه طريقة غريبة فى معاملة رئيس للجمهورية ! وأفاق السادات من صدمة سقوط « نيكسون » ، وراح يبنى جسورا جديدة مع خلفه « جيرالد فورد » ، وساعده على ذلك أن « كيسنجر » كان لايزال وزير خارجيته . وبدأ السادات يطمئن إلى « فورد » ـ اطمئنان « فلاح الى فلاح » كما كان يقول ! ! وجاءت الانتخابات ، وإذا « فورد » يخسر المعركة ، وإذا رجل جديد ـ لايعرفه السادات ـ يجىء من المجهول ويدخل البيت الأبيض . ولم يكن ما سمعه السادات عن الرئيس الجديد « جيمى كارتر » يدعو إلى التفاؤ ل .

□

وفى الحقيقة ، كانت تلك فترة صعبة بالنسبة للسادات . فالى جانب كل هذا الذى كان يواجهه فى الشارع المصرى وفى البيت الأبيض الأمريكى ، فإن علاقة السادات بالعالم العربى كانت متوترة . لقد تقبلت بعض القوى فى العالم العربى اتفاق فك الارتباط الأول المنفرد بينه وبين اسرائيل بالسكوت . وساعد على هذا السكوت أن الآمال الكبيرة التى

ولدتها حرب أكتوبر كانت لاتزال شائعة فى الأجواء . ولكن فك الارتباط الثانى سنة ١٩٧٥ ـ وكان أيضا اتفاقا منفردا ـ جعل القشعريرة تسرى فى أوصال بقية العالم العربى . والآن وقد حدث ماحدث ـ فى الشارع المصرى وفى البيت الأبيض الأمريكى ـ فإن السادات بدأ يحس أن موقفه يضعف وأن الضوء يشحب من حوله ، خصوصا أمام أصدقائه الجدد من « آل بهلوى » و « آل روكفلر » و « آل أوناسيس » . أحس بالضعف الشديد . ثم أحس بالعزلة . ثم بدأت تراوده مشاعر اليأس .

ومرة أخرى ـ كما هى عادته ـ كان رد فعله هو الهرب . وفى هذه المرة لم يكن هربه الى الوهم ، ولكنه على أى حال كان هربا للمجهول . وعلى وجه اليقين ، فقد كان هناك خط فى تفكير السادات ربط مباشرة ما بين مظاهرات يناير سنة ١٩٧٧ ، وما بين الرحلة الشهيرة إلى القدس فى نوفمبر من نفس السنة .

□

إن الرابطة بين الحدثين الكبيرين : ـ أولهما الذى اشتهر باسم « **مظاهرات الطعام** » ، وثانيهما الذى اشتهر باسم « **مبادرة السلام** » ـ كانت رابطة معقدة إلى أقصى حد ، ولكن التدقيق فى مسار الحوادث يظهر بوضوح أن هذه الرابطة مباشرة وموصولة بأسباب كثيرة متشابكة .

بعد المظاهرات مباشرة كان السادات يحس بحاجة النظام الى عملية « ماكياج » ـ أو ربما عملية « ترميم » تغطى على حقيقة ما حدث وتخفى الشرخ الكبير فى الواجهة . وكان أسلوبه فى ذلك هو الأسلوب التقليدى الذى لجأ اليه دواما ، وهو أسلوب الاستفتاء . لقد خرج من فترة الحيرة وقد استقر رأيه مع الذين يرون أن ماحدث يومى ١٨ و ١٩ يناير كان مؤامرة دبرها وخطط لها ونفذها بعض الشيوعيين وغيرهم ممن تحركهم الأرواح الشريرة . وهكذا تقدم السادات الى الناخبين باستفتاء يضم أحد عشر اقتراحا ، وكان على هؤلاء الناخبين أن يقولوا رأيهم فى هذه المقترحات . وكانت هذه المقترحات من أغرب ما قدم الى المواطنين ، مع **أن الاستفتاء جرى تحت عنوان « حماية أمن الوطن والمواطنين » . ولقد وردت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ست مرات فى بنود هذا الاستفتاء . « الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من أنشأ تنظيمات معادية لنظام المجتمع وكل من شارك فيها ، أو دعا إلى إنشائها » . . « الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من تجمهر بقصد تخريب أو إتلاف الأملاك العامة أو التعاونية أو الخاصة ، وتطبق نفس العقوبة على المحرضين والمشجعين » . . . « الأشغال الشاقة**

لكل من يقدم بيانات غير صحيحة عن ثروته أو يتهرب من أداء الضرائب والتكاليف العامة » . . « الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من دبر أو شارك فى تجمهر يؤدى إلى إثارة الجماهير ، وتطبق نفس العقوبة على مدبرى التجمهر ولو لم يكونوا مشتركين فيه ، وعلى المحرضين والمشجعين » . . « الأشغال الشاقة المؤبدة للعمال الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين فى ذلك ، أو مبتغين تحقيق غرض مشترك » . . « الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من دبر أو شارك فى تجمهر أو اعتصام » . . وكانت نتيجة الاستفتاء كما أعلنت رسميا أمام السادات : ٩٩,٤٢ فى المائة .

وتظاهر السادات ـ على الأقل أمام الآخرين ـ أن نتيجة هذا الاستفتاء قد قامت بمهمة « الماكياج » أو « الترميم » المطلوب . فقد أظهرت أن هناك « جماهير واسعة » تقف وراءه وتؤيده ، وأن أقلية ضئيلة هى التى تعارضه وتثير له المتاعب . لكن من المشكوك فيه أن هذا الذى تظاهر به كان يعكس دخيلة نفسه حقيقة . ولعل هذا هو التفسير المحتمل للمرارة التى كانت تنعكس فى تصرفاته وأقواله، وحتى تعبيرات وجهه ، كلما تذكر أحداث يناير ١٩٧٧ .

ولقد كان عليه أن يتحرك بسرعة ، فقد كان أمامه لقاؤه الضرورى والمنتظر مع الرئيس الأمريكى الجديد . ويثبت سياق الحوادث أن هذا الاجتماع المنتظر كان حلقة فى سلسلة من الحلقات . لم يكن السادات مطمئنا إلى الرئيس الأمريكى الجديد جيمى كارتر على أساس ما سمعه عنه ، فضلا عن أن نجاحه أبعد عن دائرة القرار والضوء صديقيه « فورد » و « كيسنجر » . ومع ذلك فان الاجتماع الذى كان يشغل بال السادات نجح بأكثر مما كان يتصور هو . والذى لم يكن السادات قادرا على فهمه هو أن القرار السياسى فى الولايات المتحدة يعتمد على مؤسسات ثابتة ودائمة ، كما أن القرار ليس متروكا بالكامل لمزاج الجالس فى البيت الأبيض . وعندما التقى السادات وكارتر ، وجد السادات أن كارتر حريص عليه بمقدار حرص من سبقوه . ولقد كان الاستثمار الأمريكى فى السادات أكبر من أن يترك لمزاج رئيس يلتقى مزاجه مع ضيف أجنبى أو يصطدم . كانت السياسة الأمريكية الثابتة حريصة على السادات ، راغبة فى تدعيمه . لكنها تصورت فى نفس الوقت أنه فى هذا الموقف الذى واجهه فى حوادث ١٨ و ١٩ يناير قد يكون الآن أكثر استعدادا لحركة أنشط فى مجال تنفيذ الاتفاق الاستراتيجى الشهير . كان كارتر بطبيعة الحال قد أحيط علما بتفاصيل هذا الاتفاق الذى اقترحه السادات بنفسه على كيسنجر ، وكان يعرف أن هذا الاتفاق يقتضى التدرج خطوة خطوة نحو مفاوضات مباشرة مع الاسرائيليين . والآن فإن

كارتر راح يسأل الرئيس السادات هل هو على استعداد لخطوة كبيرة و« شجاعة » أخرى . وكان رد السادات أنه على استعداد ، ولكن الأمر يحتاج إلى إعداد عملى ونفسى .

□

كان السادات يتصور أن مفاوضه الاسرائيلى - عندما تجىء اللحظة « للخطوة الكبيرة الشجاعة » - سيكون شيمون بيريز . ولقد تصور - شأنه شأن آخرين غيره من ساسة العالم المهتمين بالشرق الأوسط - أن الانتخابات الوشيكة فى إسرائيل سوف تؤدى إلى انتخاب شيمون بيريز رئيس حزب العمل الذى سيعود مرة أخرى رئيسا لوزراء اسرائيل . ولقد كانت هناك بينه وبين شيمون بيريز بالفعل اتصالات ، لكنها كانت اتصالات عن طريق وسطاء ، بينهم الملك الحسن ملك المغرب ، والرئيس نيكولاى شاوشيسكو رئيس رومانيا ، وبرونو كرايسكى مستشار النمسا ، ومحمد رضا بهلوى شاه إيران . وربما خطرت للسادات فى ذلك الوقت فكرة عقد لقاء سرى بينه وبين بيريز كواحد من الاحتمالات .

كان لقاء السادات مع كارتر فى ابريل ١٩٧٧ . وفى ٤ مايو ١٩٧٧ التقى السادات مع الملك الحسن ملك المغرب فى الرباط ، وكان الملك الحسن قد التقى بشيمون بيريز قبلها بأسبوع واحد . وفى ١١ مايو جاء الرئيس الرومانى شاوشيسكو الى القاهرة ، وتقدمت الاتصالات خطوة أخرى . لكن الجميع كانوا فى انتظار نتائج الانتخابات لكى تؤكد سلطة بيريز على المرحلة القادمة من الاتصالات .

□

وفجأة وقعت الواقعة . فقد كان مناحم بيجن - وليس شيمون بيريز - هو الذى أصبح رئيسا لوزراء اسرائيل . وبدا كما لو أن كل الخطط والمناورات ضاعت هباء وتبددت فى الهواء . لقد كان السادات يعتقد أن بيجن وتحالف الليكود هم آخر من يستطيع الوصول معهم إلى اتفاق .

وفى ١٥ يوليو كان الدور على بيجن المنتصر لكى يزور واشنطن . وحدثه كارتر عن مقابلته مع السادات . وكان بيجن بالطبع قد أحيط علما بالاتفاق الاستراتيجى المشهور . ونقل اليه كارتر مخاوف السادات من تعنت بيجن . وكان رد بيجن أنه على العكس من ذلك - سوف يكون مستعدا كما كان بيريز تماما للوصول إلى اتفاق ، بل انه كان مستعدا - كذلك قال - للوصول إلى أكثر مما كان يستطيع بيريز أن يصل اليه .

وفى نفس الوقت كان السادات قد بدأ يتلقى إشارات من تل أبيب بأن الحكومة الجديدة

هناك ليست مستعدة لأن تواصل التعامل مع السادات سرا وعن طريق طرف ثالث ، كما كان الحال أخيرا . وربما تصور بيجن ـ بتأثير ما سمعه من كارتر ـ أن بعض الحركة المحسوبة تجاه السادات قد تساعد الآن على فتح الطريق دون حاجة الى وساطة ملك المغرب أو شاه إيران أو الأمريكيين . ولقد ألمح الإسرائيليون من خلال القصر الملكى فى المغرب أن لديهم معلومات عن مؤامرة ليبية ضد الرئيس السادات . وأوضحوا فى نفس الوقت أنهم على استعداد لإعطاء التفاصيل مباشرة لمندوب مصرى مفوض ، وليس عن طريق أى وسيط . وقبل الرئيس السادات . ومن الصعب أن يقطع أحد بالسبب الكامن وراء قبوله السريع ، وهل كان السبب تلهّفه على معرفة تفاصيل مؤامرة تدبر ضده فى ظروف حرجة ؟ أو أنه كان متلهّفا بنفس المقدار الى استكشاف النوايا الاسرائيلية مباشرة ؟ وعلى أى حال ، فانه سارع بارسال مدير المخابرات العسكرية المصرى الى الرباط حيث التقى هناك برئيس الموساد (المخابرات العامة الاسرائيلية) الذى أعطاه قصة تفصيلية عن مؤامرة يدبرها القذافى لاغتيال السادات . وليست هناك تفاصيل كافية يستطيع الباحث على أساسها أن يقيّم أهمية المعلومات التى تلقاها المندوب المفوض المصرى من نظيره الاسرائيلى فى الرباط . وفى كل الأحوال فقد كان الرد الذى اختاره الرئيس السادات على المعلومات التى أبلغه بها الاسرائيليون غريبا ومحيرًا . فبناء على هذه المعلومات عن مؤامرة على حياته يدبرها القذافى ، أمر الرئيس السادات بشن حرب « تأديبية » على ليبيا . ولمدة أسبوع كامل فإن الطائرات المصرية قامت بقصف مواقع ليبية على الحدود ووراء الحدود . وفى خضم هذه الحرب « التأديبية » ظهر فجأة عذر آخر ، هو أن « السوفييت كانوا يكدسون أسلحة كثيرة متقدمة فى ليبيا ، وكان هذا التكديس السوفييتى يشكل خطرا على أمن مصر » . ثم عاد الرئيس السادات فى حديث صحفى بعد سنة كاملة من هذه الحرب « التأديبية » فقال انه « كان يريد أن يلقن القذافى درسا . لكن المشكلة أن القذافى نفسه لم يقاس من هذه الحرب ، وإنما الذى قاسى هو الشعب الليبى والجيش الليبى ، وكلاهما لم يكن ضالعا فى المؤامرة على حياة السادات ـ على فرض أنه كانت هناك مؤامرة[1] كذلك قاسى من نتائج ما حدث عدد كبير من المصريين يعملون ويعيشون فى ليبيا ، وكان يمكن لهذه الحرب

---

(١) تقول مصادر موثوقة فى الغرب إنه فى صيف ١٩٨٢ بعث الرئيس حسنى مبارك باحتجاج لاسرائيل يشجب تصرفاتها فى لبنان . وكانت اسرائيل قد قامت بغزو كامل للبنان تحت دعوى « تأمين الجليل » . ورد بيجن على الرسالة بخطاب قال فيه إنه « يود تذكير الرئيس المصرى أن سلفه أنور السادات استعمل حقه فى الدفاع عن النفس بقصف أهداف فى ليبيا المجاورة عندما قام الاسرائيليون بإبلاغه أن هناك مؤامرة ليبية تحاك ضده » .

« التأديبية » أن تعرضهم لمخاطر . وقد عرّضت بعضهم بالفعل لأزمات ضمير . فقد وجد أحد مشاهير الجراحين المصريين - وكان يشرف على قسم الجراحة فى مستشفى بنى غازى - نفسه يجرى عمليات جراحية لمدنيين وعسكريين ليبيين أصابتهم قنابل مصرية . وقال لى هذا الجراح الشهير أن الدموع كانت فى عينيه وهو يجرى بعض هذه العمليات . فقد بدا له كل ما حدث مأساة غير ضرورية .

لماذا اتخذ السادات هذا الأسلوب لمعاقبة القذافى ؟ كان القذافى بلا شك مصدر متاعب ، لكن قرار حرب « تأديبية » تشن على ليبيا لم يكن رد الفعل الملائم لخلافات أو مشاكل نشبت بين حاكمين . وحتى لو كانت هناك مؤامرة من القذافى لاغتيال السادات ، فلم يكن من المعقول توجيه العقاب للشعب والجيش الليبيين على نحو يخلق سابقة خطيرة فى العلاقات العربية ، خصوصا بين شعبين متجاورين تربطهما وشائج قربى وثيقة .

إذا كانت قصة مؤامرة الاغتيال لاتصلح تفسيرا عقلانيا لرد فعل السادات ، فهل كان التفسير الحقيقى هو أن السادات أراد فى تلك الفترة الحرجة أن يثبت قدرته على التصدى للنظم المناوئة للولايات المتحدة ، وعلى تعقب « مخازن السلاح السوفييتى » أينما تكون ؟

□

وفى أول أغسطس ١٩٧٧ وصل « سيروس فانس » وزير الخارجية الأمريكى الى القاهرة لكى يحيط السادات علما بتفاصيل المحادثات التى دارت بين كارتر وبيجن . وجاء فانس معه بخطاب مكتوب بخط يد الرئيس كارتر ، موجه الى الرئيس السادات ، وفيه يعرب الرئيس كارتر عن « اعتقاده بأن الوقت ملائم تماما للخطوة الجريئة والشجاعة المنتظرة ، وأن محادثاته مع بيجن أكدت له أن الجو مهيأ ، وأن رئيس الوزراء الإسرائيلى صادق فى رغبته من أجل السلام ، بل أنه قادر على أن يقابل السادات فى منتصف الطريق » . وقال كارتر فى خطابه ما مؤداه أن تقديره الشخصى هو أن بيجن ليس بالتطرف الذى شاع عنه ، وأن الفرصة قد تكون الآن سانحة ، وهو على استعداد من جانبه أن يلعب دوره فى الامساك بها .

ويبدو أن بيجن - وقد أصبح الآن على علم برسالة كارتر المكتوبة التى حملها فانس إلى السادات - قرر أن يتخذ من جانبه مبادرات مستقلة تساعد محاولة الرئيس الأمريكى ، وربما وصلت إلى فتح قنوات اتصال مباشرة ومستقلة .

حين عاد بيجن إلى اسرائيل ومعه وزير خارجيته موشى ديان ، فإنهما قدّما تقريرا للجنة

الأمن الخاصة فى مجلس الوزراء ، وتقرر على أثره ضرورة البحث عن قنوات موازية للاتصال مع الرئيس السادات .

وفى يوم ١٤ أغسطس ، قام موشى ديان وزير خارجية اسرائيل بزيارة سرية إلى نيودلهى عاصمة الهند[١] . لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين الهند واسرائيل ، ومع ذلك فان ديان تمكن من مقابلة « مورارجى ديساى » رئيس الوزراء الهندى فى ذلك الوقت . وكان «ديساى » صديقا قديما لاسرائيل ، وكان معارضا دائما لسياسة « جواهر لال نهرو » و « أنديرا غاندى » المتعاطفة مع العرب . ومع ذلك فلقد أحس ديان بخيبة أمل لأن مورارجى ديساى أعرب عن اعتقاده بأن الفلسطينيين لابد أن يتحدثوا عن أنفسهم ، وأنهم لب المشكلة فى الشرق الأوسط ، ولابد أن يشاركوا فى أية محادثات لحلها . ولم يكن ذلك ما كان يريد ديان أن يسمعه ، وربما لم يكن يتوقعه من مورارجى ديساى . وعاد ديان الى تل أبيب من رحلته السرية الى الهند دون أن يفتح بابا جديدا .

وبعد يومين طار ديان إلى طهران للقاء مع شاه إيران صديق السادات الحميم ـ لنفس السبب[٢] .

وبعد ثمانية أيام وصل ديان فجأة الى لندن ، وانتهز فرصة وجود الملك حسين ملك الأردن هناك وطلب مقابلة سرية معه . ولم يقل ديان للملك ما كان يدور فى الكواليس فى ذلك الوقت ، ولكنه سأله عما إذا كان مستعدا لنقل رسالة الى السادات . لكن الملك حسين لم يكن يريد أن يتورط . مع أنه وجد وسيلة غير مباشرة لإحاطة الرئيس السادات علما بما حدث[٣] .

□

وكان ديان أكثر حظا مع الملك الحسن ، وذلك بفضل الاتصالات الوثيقة بين الجالية اليهودية فى المغرب وبين القصر ، وكذلك بين المخابرات المغربية والمخابرات الاسرائيلية . وكان « نادى سافارى » وأجهزة المخابرات المتعاونة فيه قد اتصلوا فى بعض المناسبات بالمخابرات الاسرائيلية[٤] . كان الملك الحسن قد التقى ببعض الاسرائيليين بين

---

(١) الجزء الأخير من مذكرات موشى ديان . بعنوان الاختراق صفحة ٢٧ .
(٢) الجزء الأخير من مذكرات موشى ديان بعنوان الاختراق صفحة ٣٢
(٣) نفس المصدر صفحة ٣٥ .
(٤) كتاب « مدافع آية الله » ، صفحة ١١٦ .

وقت وآخر ، ولكنه لم يكن قد التقى بديان . وهكذا فانه فى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ١٩٧٧ وصل ديان الى المغرب والتقى بالملك الحسن[١] . وكان من نتيجة هذا اللقاء أن قام الملك الحسن بترتيب اجتماع بين موشى ديان وزير خارجية اسرائيل ، وبين السيد حسن التهامى ، الذى كان وقتها بدرجة نائب رئيس وزراء فى رئاسة الجمهورية . وكان التهامى فى ذلك الوقت مقربا من السادات . وتم الاجتماع بالفعل تحت رعاية الملك الحسن . ومن سوء الحظ أن أطراف هذا الاجتماع أداروا فيما بينهم حوارا يشبه حوار الصم ، فلقد تكلم كل منهم ولكن من المشكوك فيه أن يكون الاجتماع قد أدى إلى فهم لمقاصد أطرافه . ولعل ديان كان الوحيد الذى لعب أوراقه بمهارة ، فقد قال مايريد بالطريقة التى تروقه ، وفهم مايريد على النحو الذى يسمح لاسرائيل بأن تحقق أهدافها . ولايمكن لأحد أن يقطع بشىء حول الصورة التى نقلت الى السادات عن هذه الاجتماعات مع ديان . ويمكن أن يقال إن ما وصله كان مشوبا بكثير جدا من الخلط والتشويش . وعلى أى حال فقد كان يروق له دائما أن يفهم من الأمور ما يناسب هواه . ولقد قيل له ـ على أرجح الأحوال ـ إنه سوف يدهش من حجم التنازلات التى يمكن أن تقدمها اسرائيل له فى حالة مفاوضات مباشرة . وأن اسرائيل على استعداد لأن تضع كل شىء بدون أفكار مسبقة على مائدة المفاوضات .

□

لكن السادات كان لايزال حائراً فى الأسلوب الذى يواصل به ما بدأ الآن يتبلور فى ذهنه . ولقد نشرت تلميحات وإشارات فى بعض الصحف الأوروبية عن اجتماعات سرية عقدت بين ديان وبين شخصية عربية بارزة. ثم بدأت التلميحات تحدد هذه الشخصية بأنها شخصية مصرية . وبدأ السادات يقلق من أن استمرار تسرب الأخبار قد يؤدى إلى نسف كل ما مهد له حتى الآن . ثم قدّر لزيارته الى رومانيا يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٧٧ أن تكون زيارة حاسمة . وصل السادات فى ذلك اليوم الى العاصمة الرومانية بوخارست ، واجتمع بالرئيس شاوشيسكو الذى كان بدوره على اتصال وثيق بالحكومة الاسرائيلية . وكان شاوشيسكو على استعداد لأن يعطى إجابات هامة وحاسمة على سؤالين محددين طرحهما عليه السادات :

□ السؤال الأول : هل بيجن راغب حقيقة فى السلام ؟

□ السؤال الثانى : وهل بيجن يملك القوة على أن ينفذ عملية السلام ، ويفرض أى اتفاق يمكن الوصول اليه ؟

---

(١) الجزء الأخير من مذكرات موشى ديان . بعنوان الاختراق صفحة ٣٨ .

وكان رد شاوشيسكو على السؤالين بالإيجاب . كان رده قاطعا لأى شك وأى تردد . بل وأضاف شاوشيسكو أن بيجن على أساس سمعته كصقر متشدد يستطيع أن يلعب دور ديجول فى الجزائر ، ولن يستطيع أحد أن يزايد عليه أو أن يتهمه بالتفريط . وبالتالى فإنه يستطيع أن يفرض اتفاقا يعجز غيره من السياسيين المعروفين « بالاعتدال » أن يفرضوه . واقترح شاوشيسكو على السادات فكرة ترتيب اجتماع سرى بينه وبين بيجن فى بوخارست لمجرد استطلاع النوايا . لكن السادات كان يحس أن ذلك ليس هو بالضبط ما يريده . كان يعرف أكثر من غيره أن أى سر لايمكن أن يبقى كذلك لمدة طويلة ، وأنه إذا تسرب خبر اجتماعه سراً ببيجن ، فإن ذلك سوف يضعه فى موضع ضعيف وحرج . وفى تلك الظروف طُرحت فكرة غريبة مؤداها عقد اجتماع موسع يضم رؤساء الدول الخمس الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا والصين ـ ويحضره هو وبيجن . ومضى السادات أكثر من ذلك ، فاقترح أن يتم مثل هذا الاجتماع فى القدس باعتبارها مدينة السلام . لكن هذا الاقتراح الغريب لم يجد أجنحة يحلق بها فى الهواء ، ومالبث أن سقط على الأرض . وكان على السادات أن يقرر دون إبطاء موقع خطوته التالية .

□

ومن المفارقات الملفتة للنظر أن النشاط السياسى المفتوح لحل أزمة الشرق الأوسط فى ذلك الوقت كان قد اقترب كثيرا من إمكانية عقد مؤتمر لبحث الأزمة جديا فى جنيف . بل إن تلك الفترة شهدت محاولات أمريكية وسوفييتية عبرت عن نفسها فى بيان مشترك عن مبادىء وخطوط حل الأزمة ، أعلن عنه فى واشنطن وموسكو . لكن السادات لم يكن يريد أن يسلك هذا الطريق . فلقد تصور أن سلوك هذا الطريق سوف يضعه تحت رحمة السوريين والفلسطينيين ، فضلا عن الاتحاد السوفييتى . ثم انه كان قد تجاوز نقطة اللاعودة فى قنوات الاتصال السرى المفتوحة مع أكثر من جهة .

كان السؤال يزداد إلحاحاً عليه كل يوم ، وراح يجترّ كل الصور وكل الكلمات التى نقلت اليه ، ومن بينها ما نقله اليه حسن التهامى من ديان الذى قال له حينما التقيا فى المغرب « أن العامل النفسى هو وحده العقبة الحقيقية التى تعترض سبيل الاتفاق » ، وأنه إذا ما تم اجتياز هذا الحاجز النفسى ـ فلن تصبح هناك مشكلة مستعصية على الحل .

والسؤال مازال أكثر إلحاحاً ، ولم يعد يحتمل التأجيل .

طريق جنيف لابد من إيقافه ـ والاتصالات عن طريق القنوات السرية يمكن أن تتسرب فى أية لحظة وتؤدى الى مشاكل مزعجة .

وإذا كانت المسألة مسألة الحاجز النفسى واجتيازه ، فتلك هى لعبته المفضلة .
فى تلك الظروف لاح فى فكره خيال الذهاب الى القدس (وليس معروفا إذا كان قد ناقشه مع أحد ، أو احتفظ به طول الوقت لنفسه يدور حوله ويعود إليه) .

ولقد قال هو على أى حال فى حديث منشور له ، وكرر ذلك القول أكثر من مرة :

« ركبت الطائرة من بوخارست بعد انتهاء زيارتى لشاوشيسكو ، وكانت تأكيدات شاوشيسكو تدور فى رأسى . وعندما وصلت الطائرة قرب الحدود البلغارية (مسافة ثلث ساعة) كانت فكرة الذهاب الى القدس بنفسى قد استقرت » .

كانت الفكرة ملائمة للسادات من كل الوجوه ، وكانت قدرتها على الاستجابة لكل النزعات المكبوتة فى خياله حافلة بالاحتمالات .

العالم كله سوف يصعق من المفاجأة . . .
الدنيا كلها سوف تركز أنظارها عليه . . .

الصحف والاذاعات والتليفزيون لن يكون لها جميعا موضوع غيره . . .
وعندما يفيق الكل من الصدمة ـ بما فيهم العرب ـ يكون هو قد اجتاز الحاجز النفسى وحقق النتائج المرجوة ، وعاد بها وفى يده حجة حاسمة تصفع وجوه كل ناقديه الذين سوف يجدون أنفسهم فى العراء تماما ، بينما هو « أنور السادات » قد تمكن بضربة جسورة واحدة من أن يحقق الحل الذى عجز العرب ـ بالسلاح وبالسياسة ـ عن تحقيقه لعشرات السنين . وهكذا انتقل فى فكره من أقصى درجات السرية إلى أقصى درجات العلانية . أصبحت دراما العلنية هى سلاحه الأساسى فى تحقيق التأثير المطلوب . كان ذلك هو السادات فى « أروع » أحواله ـ على حد تعبيره .

□

ويبدو من ظواهر الأحوال أن السادات الذى مرّ بطهران ـ يوم ٣١ أكتوبر ـ ثم الرياض ، فى طريق عودته من بوخارست الى القاهرة ، قد أسرّ إلى صديقه شاه إيران بفكرته الجديدة ، وشجعه الشاه . لكنه فى الرياض كان غامضا ، فقد اكتفى بأن قال للأمير فهد إن الأمريكيين يضغطون عليه من أجل اتصالات مباشرة مع إسرائيل ، وأنه يفكر فى الأمر . وكان تعليق الأمير فهد غامضا بمقدار غموض ملاحظة أنور السادات .

وعاد أنور السادات إلى القاهرة ، وكان « الممثل » الكامن فى أعماقه هو الذى تولى توجيه دفة الأمور .

بدأ إعداد المسرح . وتحدد موعد رفع الستار يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ مناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة . وبدأ السادات يلقى خطابه على نواب لم يكونوا مستعدين للمفاجأة التى أعدها لهم . قرب نهاية الخطاب قال السادات : « إننى مستعد للذهاب إلى أقصى الأرض ، حتى إلى الكنيست نفسه ، لكى اتحدث للاسرائيليين فى عقر دارهم عن رغبتنا فى السلام » . . ومع أن مجلس الشعب صفق بحماسة لهذه العبارة ، فقد كان ظن الأعضاء بغير استثناء أنها مبالغة خطابية . وحتى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ـ ممدوح سالم ـ ظنها كذلك . . . **فقد أصدر رئيس الوزراء تعليمات الى مكتب الرقابة على الصحف بطلب عدم ابراز هذه العبارة فى العناوين أو المقدمات التى توضع لخطاب الرئيس . ووصل السيد اسماعيل فهمى ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ إلى أبعد من ذلك ، فقد طلب من الصحف حذف هذه العبارة تماما من خطاب الرئيس . لكن السادات كان متنبهاً ، فلم ينم إلا بعد أن اطلع على الطبعات الأولى للصحف ، وأصدر تعليماته ـ غاضبا ـ معاكسة لتعليمات رئيس وزرائه ووزير خارجيته ـ بأن على الصحف أن تبرز إبرازا كاملا ما يعتبره هو أهم جزء فى خطابه ، وهو « الذهاب إلى أقصى الأرض بما فى ذلك الكنيست من أجل السلام »** . وبدأت العاصفة هبوبها .

□

كان ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية بين الذين حضروا جلسة مجلس الشعب الشهيرة ، وبالتأكيد فلقد أفزعه ما قاله السادات فيها عن استعداده للذهاب الى القدس . ومع أن عرفات لم يأخذ الأمر جدا ـ شأنه فى ذلك شأن غيره من السامعين ، فضلا عن تأكيدات قدمها له رئيس الوزراء ووزير الخارجية بأنها كانت « زلة لسان » دفع اليها فرط الحماسة ـ فإن ياسر عرفات استبد به القلق . والغريب أن السادات كان حريصا على أن يحضر عرفات جلسة مجلس الشعب التى أعدّها مسرحاً لقنبلته المدوية . قبلها كان ياسر عرفات فى طرابلس يحاول التوسط بين مصر وليبيا لإزالة الخلاف الذى نجم بين البلدين فى أعقاب الحرب « التأديبية » . وكان ياسر عرفات يظن أنه توصل الى حل ممتاز . فقد تلقى وعداً من القذافى بأنه سوف يقدم الى مصر ٥٠٠ دبابة جديدة تعوضها عما كانت تشكوه من نقص فى امدادات السلاح . كان عرفات مشغولا بمفاوضاته فى طرابلس حين تلقى رسالة من السادات تلح عليه فى الحضور الى القاهرة فورا . وأكثر من ذلك ، بعث اليه السادات

بطائرة خاصة تقله من طرابلس الى القاهرة لكى يحضر جلسة مجلس الشعب . والآن كان ياسر عرفات غاضبا ، ولقد غادر القاهرة فى نفس الليلة وهو يقول لمودعيه : **« لقد وضع العمامة فوق رأسى »** .

□

كان السادات يعرف عن مقاصده ، ما كان يجهله كل الذين سمعوه . ولم تكن هناك حماسة زائدة جرفته ولا زلة لسان ، وإنما كان قصده هو بالضبط ما قاله . وتداعت التطورات بسرعة خيالية . بل إن مفاوضات إتمام الرحلة إلى القدس دارت أمام عدسات التليفزيون الأمريكى ، التى أصبح السادات أمامها نجم الساعة ، بل نجم العام بغير منازع . ومع أن الرئيس كارتر الذى كان يلح على مفاوضات مباشرة قد فوجىء بالمسار الذى اتخذته الحوادث ، إذ أنه لم يتوقع قط هذه الخطوة الدرامية ـ فإنه على أى حال اندفع يشجعها ويحاول الوصول بها إلى نتيجة ناجحة . كان كارتر قبل هذه المبادرة قد اعترض على فكرة الاجتماع الموسع فى القدس ، وكان قد بدأ يفكر مع مستشاريه فى سيناريو للقاء بين بيجن والسادات يبدأ بذهاب كل واحد من الاثنين فى مواعيد متقاربة لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . وبينما الاثنان فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد خطاب كل منهما فى الأمم المتحدة ، فإن كارتر يوجه لهما الدعوة للاجتماع به معا فى البيت الأبيض . والآن فقد بدا اقتراح السادات بالذهاب مباشرة للقدس أكثر بريقاً ، وربما أكثر نفعاً ، خصوصاً إذا استطاع الأمريكيون إقناع آخرين ـ وبينهم السعوديون ـ بالانضمام أو بالتأييد ، أو على الأقل بالسكوت . وكان تفكير كارتر ـ وكذلك تفكير السادات الذى راح يتصور نفس الشىء تقريبا ـ خطأ فادحا فى الحكم على الأمور .

□

وجاء اليوم المحدد للرحلة المثيرة . أول رئيس عربى يضع قدمه فى القدس المحتلة . ثم يكون ذلك يوم وقفة عرفات . كان العالم كله مشدوداً بالانبهار ، وكان العالم العربى على العكس مشدوهاً بالصدمة . حتى أن الملك خالد ملك المملكة العربية السعودية وقتها ، وهو بطبيعته رجل قليل الكلام ، لم يستطع إخفاء أساه . ولقد قال : **« يومها كنت ذاهبا لأغسل الكعبة الشريفة فى وقفة عرفات . ودخلت البيت العتيق . ولم اتعوّد فى بيت الله أن أدعو على أحد ، وانما تعوّدت أن أدعو لكثيرين . وبالرغم منى فى ذلك اليوم فقد وجدتنى ابتهل إلى الله بأن تسقط الطائرة التى تقل السادات الى القدس وتتحطم قبل أن يصل اليها ،**

وحتى لايفضح المسلمين والعرب بذهابه هناك . ولقد راعنى أن أدعو على مسلم داخل الكعبة ، لكن الرجل لم يترك لى خيارا » .

□

كان الشعور السائد لدى جماهير عريضة من الشعب المصرى مختلفا . عندما سمعوا عرض السادات بالذهاب الى القدس فانهم قابلوه بسخرية من عدم التصديق . كان ذلك فى رأيهم مثالا جديداً للسادات « الممثل » الذى حمّلته ألفاظه بأكثر مما تحتمل أفعاله ، وبالتالى فان ما قاله لاينبغى أن يؤخذ جداً . لكنه عندما راح يكرر عرضه ، وعندما بدأوا يرون بأعينهم استعدادات الرحلة والمفاوضات الجارية بشأنها أمام عدسات التليفزيون تنقلها اليهم نشرات الأخبار ـ تحول إنكارهم الى دهشة . وبدأوا يراقبون رئيسهم باستغراب . كانوا فى تلك اللحظات كمن يشاهد لاعبا فى سيرك يوشك أن يقوم بحركة خطرة سوف تؤدى حتماً إلى سقوطه . هل يستطيع ؟ وكيف ؟ أو هل يقع ويكسر رقبته ؟ ثم ماذا ؟ ولابد من التسليم أنه كان هناك عنصر آخر مكبوت لكنه راح يؤدى دوراً خطيراً فى تلك الظروف . فعلى طول ثلاثين سنة اشتبكت مصر فى خمس حروب مع اسرائيل ، وخلال هذه الحروب فإن مسحة من الغموض الخرافى راحت تحيط بحقيقة اسرائيل . إن الخرافة راحت تصوّر لهم أن الاسرائيليين يتمتعون بقدرات خارقة ، وليس مستبعداً أنه كانت هناك لمسة إعجاب خفية باسرائيل (مثل ذلك تكرر مع شعوب أخرى غير الشعب المصرى إزاء أعداء حاربوه ، وعلى سبيل المثال فقد كان هناك إعجاب بريطانى مكبوت بعدد من القادة الألمان الذين حاربوهم فى معارك الحرب العالمية الثانية ، وأظهرهم على سبيل المثال الفيلد مارشال أروين روميل) .

□

وعندما نزل السادات فى مطار بن جوريون بالقدس وعدسات التصوير تطبق الحصار حوله ، فإن الشعب المصرى أتيحت له ـ ولأول مرة ـ أن يرى اسرائيل دماً ولحماً . أن يرى أمامه رجالا ونساء كانوا كعفاريت الجن فى خياله ، من أمثال جولدا مائير وديان وباريليف وشارون . إن اللغز الاسرائيلى الغامض بدأ يفض أسراره واحداً بعد الآخر أمام عيون المشاهدين المصريين الذين التصقوا تقريبا بأجهزة التليفزيون يتابعون ـ مأخوذين ـ ما تنقله لهم ، وربما دون قصد منهم تراجع شعورهم بالدهشة ليحل محله شعور بالمشاركة فى الحدث من خلال متابعتهم لتفاصيله تجرى ثانية بثانية أمام عيونهم . كانت كل عائلة فى

السادات والتهامى يصليان تحت قبة الصخرة فى المسجد الأقصى ، اثناء زيارته المثيرة للقدس يوم وقفة عرفات ، والتى قال عنها الملك خالد انه دعا عليه فى الكعبة أن تسقط طائرته قبل وصوله للقدس حتى لايفضح العرب والمسلمين .

مصر ـ وكل فرد ـ تشاهد الآن نجماً لامعاً يتحرك أمامهم . ولم يكن لديهم إلا أن يأملوا فى أن يستطيع هذا العمل أن يحقق لهم ما كانوا يتمنونه . كانوا بالتأكيد يتمنون السلام ، ويقرنونه فى أذهانهم بالرخاء . والآن بدا السادات أمامهم وكأنه يمد يدا ليمسك بالسلام ، ويستعد باليد الأخرى لكى يمسك بالرخاء . لاريب بعد الآن ـ هكذا حلموا ـ أن الأمريكيين سوف يكونون كرماء . ثم أن اليهود ، وهم الذى يمسكون بمفاتيح خزائن الأرض ـ هكذا تصوروا ـ سوف يفتحون أبواب الخزائن . ولسوف تهبط الأسعار ويخف عناء الناس . إن حياة جديدة على وشك أن تبدأ .

□

ومع الأسف ، لم يكن لهذا كله أساس . ولقد كان مهرجان السادات الكبير بلا قاعدة حقيقية . وحتى عندما جاءت كامب دافيد بعد الرحلة المسرحية للقدس ، فإن كل ما أمكن تحقيقه هو استرجاع سيناء . وفى الحقيقة فإن سيناء لم تكن أبدا مطمعا للأسرائيليين . لم تكن لديهم فيها دعاوى تاريخية ـ من ناحية ـ وإنما كانت لهم فيها ضمانات أمن . ومن ناحية أخرى ، فلقد كان هدفهم الكبير هو إخراج مصر من المعركة ، وإبعادها عن آسيا وحصرها فى أفريقيا ، وذلك لايمكن أن يتأتى إذا استمر احتلالهم لسيناء . فقد كان استمرار احتلال سيناء يعنى ببساطة استمرار ارتباط مصر بالصراع العربى الاسرائيلى . وثمة اعتبار ثالث كان يلح على اسرائيل لاتمام صلح منفرد مع مصر ، وهو أن مصر بامكانياتها البشرية والحضارية والاقتصادية هى الطرف العربى الوحيد القادر على الحرب الى النهاية ضد اسرائيل . وبالتالى فان خروجها من الساحة يعطى لاسرائيل يدا طليقة فى مجال مطالبها الحقيقية ، وكلها فى آسيا (فى كل فلسطين وأجزاء من سوريا ولبنان) .

ومع ذلك فقد عادت سيناء بترتيبات أمن أكثر مما كانت تحلم به اسرائيل ، وأخطر من ذلك فإن الولايات المتحدة بنفسها شاركت فى ضمانات الأمن ، وراحت تحوّل هذه المشاركة الى خطوة أولى فى تغيير نظام الأمن فى المنطقة كلها : الانتقال من نظام عربى خالص للأمن ، الى نظام الشرق الأوسط . . . الحلم الأمريكى العتيد القديم !

الجزء الثالث

الإسلام السياسي

« من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ،
فإن لم يستطع فبلسانه ،
فإن لم يستطع فبقلبه ،
وذلك أضعف الإيمان » .

(محمد رسول الله ﷺ)

الفصل الأول

القبضة الحديدية

مع بداية سنة ١٩٧٨ كان المناخ السياسى فى مصر مثقلا بالحيرة والتخبط . كانت هناك بعض الآمال لاتزال معلقة بالمبادرة ـ التعبير الذى شاع فى وصف رحلة السادات للقدس ـ لكن أحدا لم يكن يعرف سبيلا إلى تحقيق هذه الآمال . ولا كانت هذه الآمال ذاتها محددة . وكان الأمريكيون ومعهم معظم بلدان الغرب ـ شديدى الحماسة للرئيس السادات وللشجاعة التى رأوها فى رحلته إلى القدس . وكانوا لايكفون عن تهنئته وتهنئة أنفسهم . لكن ذلك كله كان بلا نتيجة ملموسة ومحققة .

وبصرف النظر عن الآمال المصابة بالاحباط فى داخل مصر ، وعن « الشجاعة » المثيرة للاعجاب فى الغرب ـ فإن السلام لم يكن قد جاء بعد .

لم تتقدم دولة عربية واحدة لكى تنضم إلي عملية « السلام » ، وبالعكس ، فقد تبارت كل هذه الدول مع بعضها فى شجب هذه العملية ، ثم بدأت تدفقات المساعدات العربية على مصر تبطىء ، ثم تتوقف .

وكان النظام فى مصر فى حاجة ماسة إلى بعض المكاسب المادية التى يمكن نسبتها إلى السياسة الجديدة ، بحيث لايستثار السخط الكامن لدى الناس ، والذى أمكنت السيطرة عليه بصعوبة بعد انفجاره فى يناير ١٩٧٧ . كانت كل عوامل السخط موجودة ، لكن مزيج القمع بعد بداية ١٩٧٧ ، مع أفراح « مهرجان السلام » فى نهاية ١٩٧٧ ـ ساعد على تغطية

الحقيقة . لكن هذا المزيج من السخط والفرح كان هشاً . لم تكن الحياة قد أصبحت أكثر سهولة بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب المصرى ، ولم يكن التضخم قد أصبح أقل حدة . كان الأغنياء ما زالوا يزدادون غنى ، بينما الفقراء يزدادون فقرا . صحيح أن الدعم على السلع الأساسية لم يبلغ كما كان مخططا ، ولكن الصحيح أيضا أن أسعار كثير من السلع راحت تتحرك ببطء وتدريجيا إلى أعلى . وإذا دل ذلك على شيء ، فقد كان يدل على قوة المحكومين وضعف الحاكمين ، فعندما تتقهقر حكومة أمام جماهيرها ، ولا تجد ما تلجأ إليه غير خداعهم - فان الاحساس بالمرارة يخلق حالة غريبة ومشحونة بالشكوك بين الاثنين .

□

وكانت هناك شواهد مهمة على تغييرات هامة تجرى فى التركيب النفسى للفرد المصرى العادي . كانت الأوهام الشائعة القديمة عن خنوع هذه الشخصية واستسلامها للواقع ، تتبدد بالتجارب واحدة بعد الأخرى . والحقيقة أن الشعب المصرى كان فى حالة فوران لم تهدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وكان هذا الفوران هو الذى فتح الطريق لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والتحولات الهائلة التى شهدتها مصر والمنطقة بعدها . ولقد ساعدت حرب ١٩٦٧ والنتائج التى ترتبت عليها فى حقن هذا الفوران المصرى بجرعة من العنف كان من الخطأ اغفال تأثيراتها . وأتذكر أن مشكلة نشأت بين العمال والادارة فى مصانع المحلة الكبرى سنة ١٩٧٥ وقام العمال باعتصام داخل مصانعهم ، وأعلنوا أنهم مسؤولون عن الحفاظ على آلاتها . ومن سوء الحظ أن السلطات ما لبثت كالعادة أن ألقت اللوم على الشيوعيين . وفى ذلك الوقت - مارس ١٩٧٥ - وكانت علاقتى مع الرئيس السادات قد تجددت بعد قطيعة استمرت من شتاء ١٩٧٤ حتى خريف نفس العام - فإنه راح يحدثنى عن ذلك الاعتصام فى المحلة الكبرى ، وعن سيطرة الشيوعيين على عملية الاعتصام . وكان رأيه أن التنظيم الذى تمت به عملية الاعتصام ، والمقدرة التى تجلت فى مواجهة المعتصمين لقوات الأمن المركزى التى أرسلت لفض الاعتصام - هى دليل على وجود مخطط مدبر . كنا فى ذلك الوقت فى استراحته فى أسوان ، وكانت محادثاته مع كيسنجر من أجل تحقيق مرحلة ثانية لفصل القوات على الجبهة المصرية لاتحرز أى تقدم بسبب تعنت الاسرائيليين . وفى ذلك اليوم كان قد بدأ حديثه بالمصاعب التى تواجهها المفاوضات ، ثم انتقل فجأة إلى حوادث المحلة ، ثم بدأ يلقى اللوم على الشيوعيين . وكان رأيى مختلفا ، وحاولت أن أشرح له وجهة نظرى . وكان مؤداها أنه ينبغى إعادة الحسابات التقليدية عن السلوك الشعبى المصرى . فهذا السلوك بدأت تدخله نزعة عنف صنعتها ظروف تاريخية ،

ثم أضافت إليها تجربة ما بعد ١٩٦٧ . وقلت له : « خلال ست سنوات ، مابين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، دخل الى القوات المسلحة مايزيد عن مليونى شاب . قيل لهم جميعا كل يوم إن ما أخذ بالقوة لايسترد بغيرها ، ثم دربوا على استعمال السلاح ، ثم تعرضوا لتجارب الحيلة فى الصحراء وفى الخنادق ، ثم صهرتهم تجربة القتال ، وتجربة القتال ليست بالضبط تجربة وديعة ، وليست سلبية ، وإنما هى قمة ممارسة الارادة فى أقسى ظروف العنف . إن مثل هذا كله لابد أن يكون قد ترك أثرا على مئات ألوف من الشباب تركوا خدمة القوات المسلحة بعد انتهاء الحرب وعادوا الى مدنهم وقراهم يواجهون حياة جديدة . ولايمكن أن نتصور أن التجربة التى عاشوها من قبل لم تترك عليهم بصماتها » . ثم قلت للرئيس : « بصرف النظر عما يمكن أن يظنه من نوايا الشيوعيين ومخططاتهم ، فاننى أقرب إلى الظن بأن قيادات الاعتصام التى خططت ونفذت هى من المجندين السابقين ، وليست من الشيوعيين » . ولعلى لا أتجاوز إذا قلت إن نتائج التحقيقات أثبتت أن ما قلته للرئيس السادات وقتها كان صحيحا إلى حد ما . والحقيقة أن الذى تسرب من تجربة الحرب على أنماط السلوك لدى جماعات كثيرة من الشباب ـ لم يكن هو وحده الذى تسرب من الميدان إلى الوادى . تسربت ظواهر جديدة إلى النفسية المصرية فى عدد مختلف من قطاعات الشعب المصرى ، خصوصا الشباب . تسربت أيضا من ميدان القتال الى الوادى كميات هائلة من الأسلحة والذخائر . ولقد ظهر ذلك فيما بعد جليا حتى فى معارك الانتخابات . وعلى سبيل المثال ، فإنه فى انتخابات دائرة البدارى سنة ١٩٨٠ ، كانت الحكومة تحاول فى هذه الدائرة ما حاولته فى دوائر أخرى مع النواب المستقلين الذين قادوا تيار المعارضة النشيط فى البرلمان السابق . وحشدت وزارة الداخلية قوة لواء كامل من الأمن المركزى داخل الدائرة . وأحس المرشح المستقل ـ المستشار ممتاز نصار ـ أن وزارة الداخلية تقوم باستعراض قوة وراءه ما وراءه . وبينما هو يحاول بالحوار الديمقراطى مع قائد القوة البوليسية المحتشدة أو المتأهبة ، إذا أنصاره يتأهبون لمواجهة القوة بالقوة . وعاد المستشار ـ الذى عاش حياته فى خدمة القانون ـ إلى قائد القوة يقول له : « إننى أرى أمامى عواقب وخيمة لهذا الذى تفعلونه . إذا كان معكم هنا خمسة آلاف قطعة سلاح ، فإن الناس هناك قد احتشدوا بسبعة آلاف قطعة سلاح ، وسوف تكون المواجهة دامية ، وأنا أحملكم النتائج » . وقدّر قائد القوة موقفه ، وكانت الحقائق أمام عينيه تتحدث عن نفسها . وتمت الانتخابات دون تدخل ، وكان ممتاز نصار واحدا من المستقلين القلائل الذين نجحوا فى تلك الانتخابات ، رغم أن الأوامر الصادرة كانت صريحة فى ضرورة إسقاطه .

□ □ □

فى هذا المناخ المفعم بالقلق أو الشك ، وشواهد العنف الكامن ـ كان أنور السادات لايزال مقتنعا بنجاح مبادرته ، ولايزال يشجع الأحلام القائلة بأن هذه المبادرة سوف تحل مشاكل مصر الداخلية والخارجية . كان السادات يريد أن يصدق أحلامه . وكان يريد من الآخرين أن يصدقوا . وبعد عودته من القدس تصادف أن كان معه أحد كبار الصحفيين المصريين[1] ، وفوجىء الصحفى بالرئيس السادات يقول له : « **إننى أرثى لكم جميعا . لم يعد لديكم ما تقولونه أو تكتبونه . لقد فقدتم الموضوع الذى عشتم عليه سنوات طويلة . والآن انتهى الموضوع ، وحلت المشكلة ، وعليكم ـ أيها المساكين ـ أن تبحثوا عن موضوع آخر** » . وفهم الصحفى بالطبع أن السادات يتحدث عن الصراع العربى الاسرائيلى ، وأبدى فهمه لاحتمالات التفاؤل لدى الرئيس فيما يتعلق بسيناء ، **لكنه سأل الرئيس عن الاحتمالات فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة ؟** وقال السادات بطريقته الدرامية التى كان يلجأ إليها فى مثل هذه المواقف : « **وهذه أيضا انتهت** » . ومضى الصحفى فى تساؤلاته : « **والقدس ياسيادة الرئيس ؟** » ، وكان رد السادات : « **القدس هنا فى جيبى** » .

لعله كان يصدّق . لكنه كان حريصا على أن يصدق الآخرون أيضاً . ومن نماذج هذا الحرص أنه عندما وجد السعوديين حريصين على البقاء بعيدا عن كل ما يتصل بمبادرته ـ قرر أن يرسل إليهم السيد حسن التهامى نائب رئيس الوزراء لينقل إليهم رسالة منه . وكانت الرسالة غريبة فى تصادمها مع الحقائق الواقعة . كان الملك خالد ملك السعودية فى ذلك الوقت فى جنيف . وقيل للملك إن حسن التهامى يرغب فى مقابلته لينقل إليه رسالة هامة تتعلق بالقدس ، وهى الموضوع الذى يعرف السادات حساسيته لدى ملوك السعودية . وبعد الحاح شديد ، قبل الملك خالد مقابلة حسن التهامى . ولكنه أعتذر له بأنه مريض ، وهو غير قادر على الحديث فى السياسة ، فاذا كان لديه مايقول سياسيا فمن الخير أن يقوله للأمير فهد . وهكذا فإن حسن التهامى تمنى للملك شفاء عاجلا ، ونقل إليه تحيات الرئيس السادات وتمنياته ، ثم خرج مع الدكتور رشاد فرعون مستشار الملك الذى قال له أنه مخوّل بأن يسمع ما عنده . وقال له حسن التهامى : « **إننا حصلنا على تعهد مكتوب من الاسرائيليين باستعادة القدس** » . وكان الدكتور رشاد فرعون كالعادة واعياً وحذراً ، ولهذا فلقد طلب من السيد حسن التهامى أن يسجل هذا الذى قاله له كتابة . وكتب حسن التهامى ما مؤداه : « **إننا حصلنا من الاسرائيليين على تعهد يؤكد أن القدس سوف تعود الى السيادة**

---

(١) الأستاذ أحمد بهاء الدين . وكان الرئيس السادات قد عينه رئيسا لتحرير الأهرام سنة ١٩٧٥ بقرار منه ، ثم عزله من هذا منصب بعد شهور بقرار أبلغه به الدكتور كمال أبو المجد وزير الاعلام فى ذلك الوقت .

العربية » . ولم يكن هناك أساس لمثل هذا القول ، فلقد كانت شروط الاسرائيليين ـ خصوصا فيما يتعلق بالقدس ـ قاطعة : إن القدس لم تكن موضوعا للمفاوضات ولن تعود مرة أخرى مدينة مقسمة ، وسوف تكون هى العاصمة الأبدية لاسرائيل . وفوق ذلك فقد كانت المواقف الاسرائيلية فيما يتعلق ببقية النقط الأساسية فى الأزمة واضحة ، وهى أنه : لاعودة إلى خطوط ماقبل ١٩٦٧ ـ ولا دولة فلسطينية ـ ولا اعترف أو اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية .

□ □ □

وبصرف النظر عن كل الأحلام أو الأوهام ، فلم تكن اسرائيل فى الحقيقة على استعداد لأن تعطى شيئا . وكان من الصعب اخفاء هذه الحقيقة طويلا ، فقد كانت ظاهرة منذ أول يوم ، وازدادت وضوحا يوماً بعد يوم .

حتى فى اللقاء الأول الذى تم فى إطار مبادرة زيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، كانت الأمور ظاهرة لمن يريد أن يفهم . كان السادات فى الطريق إلى القدس قد واجه استقالة وزير خارجيته اسماعيل فهمى ، ثم واجه استقالة محمد رياض الذى عينه ليحل محله . ولم يجد أمامه إلا أن يختار قائما بأعمال وزارة الخارجية لكى يذهب معه ضمن الوفد الذى صحبه الى القدس . وكان اختياره قد وقع على الدكتور بطرس غالى الذى كان مستعدا للمهمة لأكثر من سبب . كان بطرس غالى ينتمى الى واحدة من أقدم العائلات القبطية ، وكان اسم عميد هذه الأسرة ـ وهو بطرس باشا غالى ـ مقترنا فى مصر بتهمة الخيانة ، فقد كان رئيسا لمحكمة دنشواى الشهيرة ، وجرى اغتياله بعدها . وكان الدكتور غالى قد تلقى تعليمه فى فرنسا ، ثم أصبح أستاذا فى الجامعة ، وتولى لسنوات طويلة رئاسة تحرير « الأهرام الاقتصادى » . وكانت زوجته من أسرة يهودية عاشت طويلا فى مصر (أسرة « نادلر ») التى كانت تملك مصنعا للحلوى فى الاسكندرية) ـ وكان لدى الدكتور غالى احساس واقعى بالمدى الذى يمكن أن يصل إليه رجل فى مثل ظروفه فى إطار السياسة المصرية . وكان يمكن تلخيص موقفه كله فى أنه « ليس لديه ما يخسره » .

وفى المفاوضات القادمة فى القدس ، فقد كان على الدكتور غالى أن يركز اهتمامه على نظيره موشى ديان . بينما كان على عضو آخر فى الوفد ، هو الدكتور مصطفى خليل ـ مهندس تلقى علومه فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبرز كوزير للمواصلات فى عهد عبد الناصر ، واختاره السادات رئيسا للوزراء ـ أن يركز اهتمامه على المؤسسة العسكرية

حسن التهامى وديان وبطرس غالى . وقد اختار السادات الأخير ليذهب معه للقدس بعد استقالة وزيرين للخارجية ، وكان بطرس مستعدا للمهمة لأكثر من سبب .

الاسرائيلية ، وعلى رأسها عازار وايزمان وزير الدفاع ، وأنيطت بحسن التهامى مهمة التركيز على ساسة حزب العمل الاسرائيلى ـ وبينهم جولدا مائير وشيمون بيريز واسحق رابين وأبا ايبان . وكان المقاول المليونير عثمان أحمد عثمان مكلفا بالمساعدة على كل الجبهات . . . هكذا حدد السادات لكل عضو فى الوفد الذى صحبه موقعه ، لكن السياسات لم تكن محددة ، ولا كانت وسيلة ادارة هذه السياسات خلال عملية المفاوضات محددة أيضا . وضاعت مبادرة الزيارة فى احتفالات عارمة ، وفى عبارات مبهمة لاتعنى أى شىء . وكان الشىء الوحيد الذى انتهت إليه هذه المسرحية الكبيرة هو ضرورة عقد مؤتمر فى القاهرة تمثل فيه كل الأطراف المعنية . لكن أحدا من العرب لم يكن على استعداد للاشتراك ، كما أن الطرف الأمريكى لم يكن متأكدا بالضبط من أهداف الاقتراح بعقد

المؤتمر . وعلى أى حال فقد شهد شهر ديسمبر من تلك السنة مؤتمرا عقد فى فندق « مينا هاوس » تحت سفح أهرامات الجيزة . وكانت الوفود التى أتت هى فقط وفود مصر وإسرائيل والولايات المتحدة . وتولى رئاسة الوفد الاسرائيلى الياهو بن اليسار ، وهو مدير مكتب مناحم بيجن . وكان بن اليسار فى السابق من كبار مسؤولى الموساد (المخابرات العامة الاسرائيلية) .

□

ومن أول لحظة ، تجلت العجرفة فى تصرفات رئيس الوفد الإسرائيلى . أثار أزمة قبل أن يدخل قاعة المفاوضات ، وقال إنه فهم أن هناك مائدة مستديرة وأن حولها مقاعد الوفود - التى لم يحضر نصفها - (لم يحضر الأردن ولا سوريا ولا الفلسطينيون) . ثم قال بن اليسار إن مائدة المفاوضات أمام مقاعد الوفود تحمل أعلاما بينها العلم الفلسطينى أمام المقعد المخصص للوفد الفلسطينى . وقال بن اليسار إنه لن يدخل القاعة قبل أن يرفع هذا العلم الفلسطينى لأنه لايعترف به . وبعد أخذ وردّ استغرق ساعات ، أمكن الوصول إلى حل بدا أنه حل وسط ، وفى الحقيقة فإنه أعطى لبن اليسار كل ما كان يريده - فقد اتفق على رفع كل أعلام الوفود التى لم تحضر للاشتراك فى المؤتمر . وفى نفس اليوم أثار بن اليسار أزمة أخرى ، فقد قال إنه لاحظ وهو يدخل الفندق بعد الظهر أن إدارة الفندق رفعت على المدخل مجموعة أعلام بينها علم غريب ، وهو لا يستطيع أن يدخل قاعة المفاوضات - بل الفندق كله إذا ظل هذا العلم مرفوعا (العلم الفلسطينى) . وكانت هذه مشكلة أعقد . فما كان يجرى داخل القاعة كان يمكن ابقاؤه فى طى الكتمان ، وأما الأعلام المعلقة على الساريات أمام مدخل الفندق ، فقد كانت هناك على مرأى من الجميع . وبعد أخذ وردّ ، حصل بن اليسار مرة أخرى على كل ما كان يريد . وكان « الحل الوسط » الذى تم التوصل اليه هو تجريد كل الساريات من أعلامها ، بما فيها أعلام الدول المشتركة فى المؤتمر .

ولقد أثبت هذا المؤتمر أنه كان مضيعة كاملة للوقت ، فقد راح الاسرائيليون يصرون على ضمانات للأمن . وكان مشهدا غريبا ذلك الذى تطلب فيه دولة نووية تملك القنبلة الذرية ضمانات أمن من آخرين لا يملكونها . وعجزت المناقشة عن الاقتراب من أية نقطة محددة يمكن عندها استيضاح موقف الاسرائيليين من القضايا الخلافية الكثيرة . ولم يكن فى وسع الأمريكيين أن يساعدوا بشىء ، وكان باديا فى تصرفاتهم تباعد ظاهر عن التورط فى المناقشات ، وكان باديا من ذلك حرصهم على علاقاتهم بأطراف أخرى كالسعوديين

والأردنيين ، وربما السوريين - ولعلهم فى ذلك الوقت كانوا يطمحون إلى استدراجهم على نحو أو آخر للاقتراب من « عملية السلام » .

□

إن مؤتمر « مينا هاوس » الضائع لم تلبث أن طويت صفحته ، ثم بدأت صفحة جديدة بمؤتمر الاسماعيلية الذى تحوّل الى فشل مدوّ . ففى يوم عيد الميلاد سنة ١٩٧٧ ، وقد وافق عيد الميلاد التاسع والخمسين لأنور السادات ، وصل مناحم بيجن الى الاسماعيلية لجولة جديدة من المفاوضات على مستوى القمة . وفى ذلك اليوم كان السادات قد انتهز الفرصة لإجراء تعديل فى وفد المفاوضات ، تم هو الآخر بنفس الطريقة العشوائية . كان السادات يشعر أن الدكتور بطرس غالى - لظروفه المثيرة للجدل - لايستطيع أن يكون وزيرا كاملا للخارجية . ووقع اختيار أنور السادات على السفير المصرى فى بون - السيد محمد ابراهيم كامل - ليشغل منصب وزير الخارجية . وكان محمد ابراهيم كامل رجلا مشهودا له بالوطنية . وكان فى شبابه - مع السادات - أحد المتهمين فى قضية اغتيال أمين عثمان . وكانت ملابسات تلك القضية قد تركت لدى محمد ابراهيم كامل تحفظات كثيرة على شخصية أنور السادات . ولم يتقابلا غير مرتين طوال مدة رئاسة السادات للجمهورية قبل تعيينه وزيرا للخارجية . وكان محمد ابراهيم كامل فى القاهرة لعمل يتصل بمفاوضات مع حكومة ألمانيا الاتحادية ، حينما سمع مندهشا من الاذاعة نبأ تعيينه وزيرا للخارجية . واستدعى على عجل إلى الاسماعيلية لكى يلتقى بالسادات الذى جلس معه لمدة ربع ساعة قبل أن تدوى الصفارات مؤذنة بأن موكب مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل قد وصل مع وفده من المطار الى استراحة الرئيس بالاسماعيلية . وفى تلك الربع ساعة قبل وصول بيجن ، قال السادات لمحمد ابراهيم كامل : « إنه اختاره وزيرا للخارجية فى هذا الظرف الدقيق لمعرفته لسجله الوطنى الناصع » . ثم أضاف : « إن الاسرائيليين لديهم شكوك فى بعض المسؤولين الكبار فى وزارة الخارجية ، ولقد شكوا أكثر من مرة من « تشدد » هؤلاء المسؤولين وهو تشدد عكسته أوراق العمل التى قدموها ، وكانت تعكس فى رأى الاسرائيليين « عقلية » ما قبل مبادرتى » . ثم أضاف السادات أنه يريد أن يطمئن الاسرائيليين . وخرج محمد ابراهيم كامل لأن الوفد الاسرائيلى كان قد وصل إلى أبواب الاستراحة ، لكنه لم يلبث بعد قليل أن فوجىء بالسيد حسن كامل رئيس الديوان ينقل إليه رسالة من الرئيس الذى كان قد انشغل بالترحيب بالوفد الاسرائيلى . وكان مؤدى الرسالة التى حملها حسن كامل هى : « إن الرئيس رغبة منه فى طمأنه الاسرائيليين إلى سلوك وزارة

الخارجية تحت رئاسة وزيرها الجديد ـ يرغب فى دعوة أعضاء الوفد الاسرائيلى ـ بيجن ووايزمان وديان ـ الى حضور مراسم حلفه لليمين الدستورية كوزير للخارجية » . ونزل هذا الطلب المفاجىء كالصاعقة على رأس الوزير الجديد ، وقال لرئيس الديوان إنه « لايستطيع أن يوافق على هذا الاقتراح لأنه سوف يكون بداية سيئة لعمله كوزير خارجية ، وهو لايتصور أن يقوم وزير مصرى بحلف يمين الولاء للدستور فى حضور أى وفد أجنبى . فضلا عن أن يكون هذا الوفد من إسرائيل » . ولم يتزحزح محمد ابراهيم كامل عن موقفه ، وأدى اليمين فى النهاية أمام السادات فى غرفة ، بينما الوفد الاسرائيلى ينتظر فى غرفة مجاورة ليكون أعضاؤه ـ وعلى رأسهم بيجن ـ أول المهنئين لوزير الخارجية الجديد .

□

ثم بدأت جلسة المفاوضات الأولى فى اجتماعات الاسماعيلية . ولم ينس بيجن فى بداية حديثه أن يشير من طرف خفى إلى العراقيل التى يضعها الدبلوماسيون المصريون « المحترفون » أمام عملية المحادثات . وفى الحقيقة فإن هؤلاء الدبلوماسيين لم يكونوا يضعون العراقيل ، وإنما كانوا يحاولون قصارى جهدهم أن يواجهوا الآراء العامة والمبهمة للرئيس السادات بأوراق عمل تحدد القضايا وتبرز عناصر ما يرونه ضروريا لسلامة الموقف التفاوضى المصرى . ودخل بيجن بعد ذلك فى موضوع المستوطنات الاسرائيلية فى سيناء ، يحاول أن يبرر رفض اسرائيل لمبدأ « عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة » . وكان رأى بيجن أن هذا المبدأ لايصلح فى حالة سيناء الشمالية لأن مصر ـ فى رأيه ـ هى التى بدأت بحرب ١٩٦٧ . ولم يكتف بيجن بهذه المقولة الاستفزازية ، وإنما سارع فأخرج من حقيبته كتابا فى القانون الدولى يقول بجواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة إذا كان الطرف الذى استولى عليها هو الطرف الذى تعرض للعدوان . ثم بدأ يوجه إلى الرئيس السادات عبر مائدة المفاوضات سلسلة من الأسئلة راح يسوقها واحدا بعد واحد بالحاح منفر : « ألم تكن مصر ياسيادة الرئيس هى التى حشدت قواتها فى سيناء سنة ١٩٦٧ تمهيدا لهجوم على إسرائيل ؟ » . كان السادات يستمع إليه وهو ينفث دخان غليونه، ويهز رأسه بما يمكن تفسيره بمعنى الموافقة . وواصل بيجن أسئلته بنفس الالحاح المنفر : « ألم تكن الأصوات عالية فى العالم العربى تنادى بالقاء اليهود فى البحر ؟ »[1] . وكان السادات مازال ينفث

---

(١) لم يحدث مطلقا أن ورد تعبير القاء اليهود فى البحر على لسان أى مسؤول مصرى فى أى وقت من الأوقات . ورغم أنه كان هناك انطباع عام بأن مثل ذلك القول تردد على لسان مسؤولين مصريين فقد حدث تحقيق رسمى كبير فى هذا الموضوع ، وأثبت هذا التحقيق حقيقة كذب نسبة هذا التصريح إلى مسؤول مصرى . وكانت مناسبة هذا التحقيق الذى أجرى سنة ١٩٦٥ ، أن الرئيس

دخان غليونه ويهز رأسه . وواصل بيجن ضغطه : « ألم يحدث أن مصر هى التى فرضت الحصار على اسرائيل وكانت تريد خنقها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ؟ » . وحاول أحد أعضاء الوفد المصرى أن يتدخل للرد على كل ادعاءات بيجن ، لكن السادات أسكته ! ثم خلص بيجن إلى النتيجة التى كان يريد أن يصل إليها حين قال : « وإذن فأنت توافق معنا ياسيادة الرئيس على أن مصر هى التى بدأت الحرب الهجومية سنة ١٩٦٧ ، وأن هذا يعطى لاسرائيل الحق القانونى فى الاحتفاظ بالأراضى التى استولت عليها ؟ » . ثم ختم بقوله : « ومع ذلك فنحن لانريد الاستيلاء على كل هذه الأراضى » . ثم أوضح بعد ذلك أنه قد يكون مستعدا لاعادة السيادة القانونية لمصر على كل سيناء ، والاحتفاظ بالمستوطنات فى حماية قوات مسلحة اسرائيلية ، وإلا « فإن هؤلاء المستوطنين لايستطيعون أن يناموا سالمين فى أسرتهم » . وعندما انتقل بيجن للحديث عن « يهودا » و « السامرة » ، فقد أحس الرئيس السادات بتململ ظاهر على بعض أعضاء الوفد المصرى ، ورأى مناسبا لحظتها إنهاء الجلسة والانتقال إلى مفاوضات مغلقة وشخصية بينه وبين بيجن وحدهما . ومع ذلك لم يكن هناك حل سهل ، وجاءت النهاية المأساوية لمؤتمر الاسماعيلية حين استطاع بيجن ببراعة أن يجعل السادات يعرض أمام مؤتمر صحفى مذاع على الهواء نقاط الاتفاق التى توصلا إليها ، وتلك التى لم يتوصلا فيها إلى اتفاق .

اتفقا ـ كما قال السادات ـ على « أن حرب أكتوبر سوف تكون آخر الحروب بين مصر واسرائيل » . واتفقا على « أن السلام هو الهدف الوحيد الذى يسعيان إليه » . وأما عن نقط عدم الاتفاق ، فإن الاسرائيليين ـ كما قال السادات ـ يحتفظون بموقفهم فى « يهودا » و « السامرة » ، كما أن الاسرائيليين يصرون على أن القدس سوف تكون عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل ـ بينما الطرف المصرى لايزال محتفظا بحقه فى مناقشة مستقبل الضفة الغربية وغزة والقدس . قيل ذلك كله أمام مئات من الصحفيين وأمام عدسات التليفزيون . وأحس المصريون بالصدمة وهم يسمعون رئيسهم يقرأ من تصريح مكتوب تعبير « يهودا والسامرة » ، بينما بيجن يجلس إلى جواره . ثم ان ديان ـ بالعصابة السوداء المشهورة على عينه ـ كان يجلس وراءه ورأسه تظهر ملتصقة برأس السادات على شاشات التليفزيون . كان المشهد بالنسبة للمصريين والعرب جميعا مدعاة لمشاعر متضاربة تمزقها الشكوك والاحساس بالاحباط .

يوغوسلافى تيتو سأل الرئيس عبد الناصر عنه ، وقال له إن هناك اعتقادا شائعا بان ذلك ما يردده المسؤولون المصريون فى خطاباتهم . وأكد له الرئيس عبد الناصر أن الدعاية الاسرائيلية هى التى خلقت هذا الانطباع على غير أساس من الوقائع . ثم طلب الرئيس عبد الناصر اجراء تحقيق كبير للتأكد من الحقيقة ، وكانت نتيجة التحقيق قاطعة .

بيجن يشاهد الرقص الشرقي في احتفال اقيم له في احدى زياراته لمصر.

كان السادات قد تعهد علنا بأنه سوف يستقيل اذا فشلت مبادرته ، ولعله تعهد دفعته إليه غمرة حماسته للمشهد الكبير الذى كان نجمه الرئيسى ، أو لعله قطع هذا التعهد كحجة نهائية وحاسمة إزاء الذين تشككوا فى امكانيات مبادرته منذ البداية ، فأراد أن يظهر لهم أنه على استعداد للمقامرة بمستقبله كله ، وبما أن قيمة الرهان عالية إلى هذا الحد ـ إذن فإن لديه ما يبرر إقدامه على المقامرة . لكن زيارة القدس تمت وانتهت ولم يحدث شىء . . ومحادثات القاهرة ، وبعدها محادثات الاسماعيلية التأمت ثم انفضت ولم يحدث شىء . كان واضحا أن رهانه لم يصل الى نتيجة ، ومع ذلك فانه لم يقدم استقالته . كان يشعر أنه لابد من عمل شىء ، وكان يدرك أن الوقت لم يعد فى صالحه . وكان الاحساس بخيبة الأمل قد راح ينتشر ، وكانت ذكريات مظاهرات يناير ١٩٧٧ لا تزال حية فى أذهان الناس بل

أن بعض أثارها كانت أيضا لاتزال حية . كانت سلطات الأمن قد اعتقلت حوالى خمسة آلاف شخص فى القضايا المتصلة بحوادث مظاهرات القاهرة ، وأفرجت هذه السلطات عن بعضهم بعد قليل ، ثم قدمت عدة مئات من الباقين الى المحاكمة . ولم تكن هناك أدلة على وجود مؤامرة ، وإن ثبتت تهمة النهب على بعض الذين وجدوا فى المظاهرات فرصة يحصلون فيها على بعض ما كان يعز عليهم الحصول عليه فى ظروف عادية . وصدرت الأحكام على من صدرت عليهم خفيفة وهيّنة ، بل إن القضاء المصرى فى تلك المناسبة سجّل فى أحكامه أنه كانت هناك دواع حقيقية لسخط الناس واحتجاجهم . وكانت تلك كلها اشارات مقلقة بالنسبة للسلطة ، وهكذا فى مواجهة موقف تتزايد مصاعبه فان الرئيس السادات قرر أن العلاج الوحيد هو أن لاينتظر حدوث شىء ، وإنما يبادر هو بالانقضاض على كل مصادر المعارضة . كانت سياسته الآن هى سياسة القبضة الحديدية .

□

إن الذين أفرجت عنهم المحاكم يمكن الآن استمرار سجنهم عن طريق القوانين الاستثنائية (كان بعض هؤلاء مازال فى السجن حين اغتيل السادات) . كان أمر هؤلاء سهلا ، ولكن ماذا عن الآخرين الذين مازالوا يملكون هامشا للحركة . لم يكن يكفيه أن يهاجمهم باعتبارهم ناصريين أو شيوعيين ـ مع أن هذه كانت التهم التى راح يلصقها بكل الذين عارضوا مبادرة ذهابه للقدس ، كما ألصقها من قبل بكل الذين تظاهروا ضد عملية رفع الأسعار . كان السادات فى حاجة إلى أسلحة أخرى جديدة يواجه بها هؤلاء الذين لايزالون يملكون هامشا للحركة .

كان سنة ١٩٧١ قد أنشأ سلطة جديدة أطلق على رئيسها لقب « المدعى العام الاشتراكى » . وكان مصدر هذه البدعة القانونية مشكوكا فيه ، وقد تضاربت الأقوال حول من أوحى إليه بهذه الفكرة . كان فى الاتحاد السوفييتى فى عصر ستالين سلطة مماثلة ، وبعد موته فإن المنصب جرى إلغاؤه . ولقد أدخل السادات فى دستور سنة ١٩٧١ سلطة منصب المدعى العام الاشتراكى ، وفى البداية استخدم ذلك فى محاكمة مراكز القوى . ولو أنه كان قد عثر على الدليل الذى أخفاه الفريق « صادق » عدة سنوات لكان قدمهم الى محكمة عسكرية . وهكذا فان المدعى الاشتراكى بدا له فى ذلك الوقت وسيلة طبيعية لبلوغ أغراضه . والآن فان السادات خوّل المدعى الاشتراكى كل السلطات التى تجعله يتصرف

مع أى شخص يهدد مصالح الشعب وأمنه كما يتصورها السادات[1] ، وأعطاه السلاح الذى مكنه من التصرف الى آخر الحدود ، وكان هذا السلاح هو « قانون العيب » ، وهو قانون اخترعه وصممه أنور السادات شخصيا .

إن لفظ « العيب » لفظ شائع فى مصر لوصف أى تصرف لايكون لائقا ، ولكن تحويل رأى معنوى إلى تجريم قانونى قضية بالغة الخطورة حتى بالنسبة لروح التشريع فى أى بلد . وكانت نصوص « قانون العيب » بالفعل شيئا لامثيل له فى أى بلد متحضر . كانت هذه النصوص خليطا من عبارات مشوّشة وألفاظ تحتمل أكثر من معنى ، لكنها جميعا كانت تقود إلى كوارث محيقة . كانت المادة الأولى فى هذا القانون تقول إن « حماية القيم فى المجتمع هى واجب كل مواطن فيه » . وكانت المادة الثانية تحدد القيم الأساسية فى المجتمع « بما فيها التقاليد الأصيلة لمجتمع العائلة المصرية » . ثم جاءت المادة الثالثة تضع العقوبات للإخلال بالقيم ، وكان يعتبر إخلالا بالقيم نشر أى دعاوى تحمل فى طياتها تشكيكا فى تعاليم السماء أو اختلافا معها (هكذا تدخل القانون فى ضمير المواطن وعلاقة الانسان بربه ، دون أن يحدد كيف يمكن اعتبار رأى ما تشكيكا فى التعاليم السماوية ؟ وكيف ؟) . كذلك كان يعتبر اخلالا بالقيم الحضّ على معارضة سياسة الدولة أو نظامها الاجتماعى الاقتصادى (دون أن يكون هناك تحديد يمكن قبوله لسياسه الدولة أو لنظامها الاجتماعى الاقتصادى . ومعنى ذلك أن أى رأى يختلف عن الخط الرسمى يمكن أن يقع تحت طائلة القانون) . وكان يعتبر اخلالا بالقيم تشجيع الشباب على الاستهانة بالقيم الوطنية أو المعنوية (هكذا دون أية ضوابط) . وكان يعتبر إخلالا بالقيم اذاعة أو نشر أخبار أو معلومات تؤدى إلى استثارة الرأى العام ، أو بذر بذور الشقاق بما يهدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى . وهكذا بقية مواد « قانون العيب » . وكانت العقوبات المتربصة بالذين يقعون تحت طائلة هذا القانون ـ وكل مواطن كان معرضا لذلك ـ تصل إلى حد إهدار

---

(١) شاءت الظروف ـ أو بمعنى أدق شاء الرئيس السادات ـ أن يقدمنى للاستجواب أمام المدعى الاشتراكى سنة ١٩٧٨ . واستغرقت التحقيقات معى شهرين كاملين ـ يوليو وأغسطس من تلك السنة ـ وكان الذى تولى التحقيق معى هو المدعى الاشتراكى بنفسه ـ المستشار أنور حبيب فى ذلك الوقت ـ يعاونه اثنان من مساعديه . وتناولت التحقيقات معى سؤالى عن ارائى ومعتقداتى وبعض مواقفى . ولقد كان بين ما سئلت فيه مقالات كتبتها قبل أكثر من عشر سنوات . ولقد مُنعت قبل التحقيق بشهر وبعده بشهور من السفر إلى الخارج وكانت هناك حملات على دون أن يكون لى حق الرد عليها ، فقد كنت ممنوعا من الكتابة فى مصر . ولابد أن أعترف أن اهتمام وسائل الاعلام العالمية ـ خصوصا الصحافة ـ بقضيتى فى ذلك الوقت خلقت ضغوطا كان من شأنها أن توقفت الاجراءات معى . ولابد أن أعترف للأمانة أن بعض الذين كانوا يحققون معى كانوا ممزقين بين روح القانون ـ أى قانون ـ كما يفهمونها وبين الأوامر الصادرة اليهم بالتحقيق معى من الرئيس السادات شخصيا .

كل حقوقهم الانسانية والسياسية بما فى ذلك سلبهم حق الانتخاب ، ومنعهم من السفر ، وفرض التحفظ عليهم فى أى مكان يقرره المدعى العام الأشتراكى (أحد السجون العادية فى معظم الأحيان ، أن لم يكن فى كلها) ، ثم فرض الحراسة على ممتلكاتهم وأموالهم . وهكذا كان المدعى الاشتراكى وهو ينفذ هذا القانون يملك سلطة غير محدودة ليس فقط على تصرفات المواطنين ، ولكن أيضا على مايدور فى عقولهم أو تختلج به ضمائرهم . ومن الغريب أن كلمة « الاشتراكية » فى لقب المدعى الاشتراكى هى الذكر الوحيد الذى بقى من تجربة تطبيق الاشتراكية فى مصر ، كأن النظام الاجتماعى الذى ساد فى عصر عبد الناصر على أساس التنمية الشاملة والمخططة قد تمت عملية تفكيك أوصاله ليحل محله نظام آخر شبه رأسمالى على النموذج الأمريكى . وبالتالى فإن كلمة الاشتراكية تلاشت من قاموس الحياة السياسية الجديدة فى مصر ، لكن الكلمة بقيت فقط فى لقب المدعى الاشتراكى لكى توحى « جوا » اجتماعيا معينا حول هذا المنصب الغريب . وليست هناك حاجة بالطبع الى القول بأن قانون العيب وجد طريقه بدوره إلى استفتاء عام ، وكانت النتيجة « بالطبع » أن أكثر من ٩٩ فى المائة من الناخبين وافقوا عليه .

□ □ □

كان السادات الآن معزولا عن بقية العالم العربى ، وكانت علاقته مع اسرائيل قد قوبلت برفض كامل من جانب الدول العربية ، سواء تلك التى كانت تسمى نفسها « تقدمية » ، أو تلك التى كانت ترى نفسها ممثلة للاعتدال . وكان رد السادات هو محاولة خطرة لإعادة بعث العصبية المصرية المحلية تحت ادعاء « الوطنية المصرية » . وبدأت حركته السياسية فى الداخل تعكس حقائق هذه العزلة .

كان قبل ذلك بسنتين قد أنشأ ما سماه « المنابر » ، وكانت فى حقيقتها أجنة أحزاب سياسية . ولقد قرر هو على أى حال أن تكون هناك ثلاثة منابر : يمين ووسط ويسار . وقد دخلت هذه المنابر الثلاثة انتخابات سنة ١٩٧٦ ، وعندما ذهب السادات لافتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب فى تلك السنة ، قال للنواب إنه قرر تحويل المنابر إلى أحزاب سياسية لأنه رآها جميعا تخوض المعركة الانتخابية على أسس حزبية . وكان رأيه أنه لاداعى للتخفى ، واذن فلنسمها أحزابا . كان هو قد اختار لنفسه منبر الوسط وأصبح راعيا له ، وإن لم يصبح رئيسه ، لأنه كرئيس للجمهورية كان يجب نظريا أن يكون فوق الأحزاب . وهكذا اتخذ ما كان يعرف باسم « منبر الوسط » اسما جديدا لنفسه هو « حزب مصر » ، وكانت

شعارات هذا الحزب : « مصر أولا ومصر أخيرا » و « مصر كانت دائما ولاتزال مصر » ، وعبارات أخرى باهتة من هذا النوع . ولقد اختار رئيس وزرائه ـ فى ذلك الوقت السيد ممدوح سالم ـ ليرأس هذا الحزب ، ولم يكن ذلك اختيارا سعيدا ، فلقد كانت شهرة ممدوح سالم الأساسية أنه رجل أمن . وبصرف النظر عن مزايا كثيرة للرجل ، فان الأمر بقى مثيرا للجدل . ولقد كان يمكن فهم ضرورة تعيين رجل أمن فى منصب رئيس الوزراء فى حالة طوارىء ، ولكنه كان من الصعب رؤية رجل أمن يحاول لمّ شتات حزب سياسى صدر له قرار بأن يصبح حزب الأغلبية . وللانصاف فان ممدوح سالم حاول أن يعطى نفسه هوية سياسية ، وفى بعض الأحيان فإنه كاد ينجح ، لكن الوضع كله كان ضد طبيعة الأشياء .

وتحوّل « اليمين » أيضا الى حزب هو « حزب الأحرار » ، وعهد برئاسته الى السيد مصطفى كامل مراد ، وهو ضابط سابق أبدى اهتماما ملحوظا بالقضايا الاقتصادية . أما « اليسار » ، فقد اختار لنفسه اسم « حزب التجمع الوحدوى الاشتراكى » ، ورأسه السيد خالد محيى الدين ، وهو واحد من الأعضاء القدامى فى مجلس قيادة الثورة وجد نفسه قريبا من الفكر الماركسى .

ولم يلبث السادات بعد قليل ـ وإزاء التحديات الجديدة ـ أن وصل إلى نتيجة مؤداها أن الموقف يحتاج إلى علاج آخر لايقوى عليه حزب مصر ولا رئيسه ممدوح سالم . وهكذا أعلن فجأة عن اعتزامه العودة شخصيا إلى ما أسماه « الشارع السياسى » . وهكذا أعلن أنه سيبدأ حزبا جديدا تحت اسم « الحزب الوطنى » . ولم يكن هذا حزبا جديدا ، وإنما كان حزبا قديما أعيد بعثه مرة أخرى . كان اسم الحزب يمثل معنى مقصودا . كان القصد هو العودة الى الوراء سبعين سنة ، الى أيام مصطفى كامل ومحمد فريد . لقد تم القفز فوق مرحلة سعد زغلول ، والوفد ، وعبد الناصر ، وتجربته ، ورجعت الأمور مرة أخرى إلى أيام مصطفى كامل الذى كان يمثل المرحلة الرومانسية المبكرة فى الوطنية المصرية . وكانت تلك قراءة غريبة للتاريخ ، فإن مصطفى كامل الذى كان خطيبا مؤثرا وداعية مخلصا للقضية الوطنية ، بدا فى أخريات القرن العشرين شخصية عاطفية ، يذكره الناس بعباراته الحماسية الشهيرة : « لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا » . كان ذلك يتفق مع نزعات الانعزال الجديدة . ولكى لا يخطىء أحد فى مقاصد السادات وفى اتجاه ما يفعله ، فلقد قرر أن يكون مقر الحزب الجديد هو نفسه مقر الحزب الوطنى القديم . ومن سوء الحظ أن مبنى الذكريات القديم كان قد تحول الى أطلال فى واحد من أحياء القاهرة المزدحمة . وهكذا عاد السادات الى نفس المبنى الذى كان مقرا لحزب مصر . نفس المبنى الذى كان من

قبل مقرا للاتحاد الاشتراكى العربى . وربما فكر السادات فى ذلك الوقت فى أن حزب مصر والحزب الوطنى يمكنهما الحياة كتنظيمين مستقلين، مع استمرار ولائهما معا لنظامه . وكان ذلك فوق ما تحتمله طبائع الأمور أو طبائع الناس . فما كاد السادات يعلن عن عودته الى « الشارع السياسى » ، وانشائه لحزب جديد تحت رئاسته ، حتى سارع كل أعضاء حزب مصر إلى الوقوف وراءه تحت راية الحزب الجديد ، وذاب حزب مصر - أو تبخر - ولم يبق من أعضائه غير اثنين أو ثلاثة تصوروا بصدق أنهم يستطيعون أن يجعلوا حزب مصر قوة فعالة فى الحياة السياسية . وكان أحد هؤلاء هو عبد العظيم أبو العطا ، وهو وزير رى سابق ومهندس ممتاز ، وأحد المشاركين الكبار فى عملية بناء السد العالى ، وكان فى نفس الوقت أمينا عاما لحزب مصر . ولقد وجد نفسه فى نهاية المطاف معى فى نفس الزنزانة بسجن ملحق طرة ، وشاءت له المقادير أن يفارق الحياة أمام عيوننا فى ظروف أسيفة ومحزنة . فقد قبض عليه وهو مريض ، وأودع السجن دون أية رعاية طبية ، ولاحتى فى الغذاء أو الدواء . وحين فاجأته نوبة قلبية لم يكن هناك طبيب ولاجهاز يمكن الاستعانة به فى محاولة انقاذه .

□

ولقد راح السادات فى مقابلاته مع الصحف أمام عدسات التليفزيون يصرّ على أن أكثر من ٩٩ فى المائة من الناس يؤيدون سياسته ، لكن الاجراءات العنيفة التى بدأ يتخذها كانت تكذيبا عمليا لكل ما كان يدّعيه . وهكذا بدأت مصر تنضوى تحت النموذج المعروف فى عدد من بلدان العالم الثالث حين يقرر الحاكم أن الوقت قد حان للضرب بيد من حديد . على السطح فى هذه البلدان كان أى مراقب يستطيع أن يرى واجهات تحمل لافتات : رئيس للجمهورية - رئيس للوزراء - مجلس للوزراء - برلمان فى بعض الأحيان - أحزاب سياسية . . . لكن شيئا من ذلك لم يكن يمثل الحقائق السياسية الواقعة فى هذا البلد ، خصوصا إذا ما حاول المراقب أن ينفذ الى ما تحت السطح . فى مثل هذه الحالات ، فان الحقائق السياسية كلها تختفى من فوق السطح لكى تغوص تحت الأرض . هناك ، بعيدا عن العيون ، تظهر الحركات الفاعلة . . هناك يتحول السخط الى تيارات سياسية متحفزة ومتأهبة . . هناك تفور وتغلى المشاعر الحقيقية للناس .

هكذا كان الحال فى السنوات الأخيرة لحكم الشاه فى ايران . وهكذا أصبح الحال فى السنوات الأخيرة من حكم السادات فى مصر .

الفصل الثانى

النزول إلى العمل السرى

كانت الواجهة التى تقدمها مصر إلى العالم الخارجى واجهة مثيرة للإعجاب لأول وهلة . كانت هناك كل الظواهر التى تشير إلى دولة تقع وسط منطقة حساسة من العالم ، وتضج بالنشاط المالى والتجارى ، وعلى رأسها سياسى له شهرته الدولية التى تضمن له عناوين الصفحات الأولى من صحف العالم فى كل مرة يفتح فيها فمه . لكن الحقيقة كانت مختلفة عما تقول به الواجهة ، فقد كان هناك شعور بالإحباط ينتاب الناس فى كل مناحى حياتهم .

ولدواعى الإنصاف مع السادات ، فإن هذا الشعور بالإحباط لم يكن من العدل نسبته إليه وحده ، ولا إلى فشل مبادرته بالذهاب إلى القدس . وإنما تعود أصول هذا الشعور بالإحباط إلى ما قبل ذلك كثيرا ، وربما إلى أيام جمال عبد الناصر . كان عبد الناصر قد حقق كثيرا من المنجزات فى زمانه ، ولكنه أيضا فى نفس الوقت خلق آمالا لم يكن فى استطاعته تحقيقها . إن الجيل الذى شب فى عصره وجد الملكية تسقط والجمهورية تقوم ، ورأى قناة السويس تؤمم مع هزيمة ساحقة تلحق بامبراطوريتين كبيرتين (بريطانيا وفرنسا) فشلتا فى منعه من تحقيق هدفه فى تأميم قناة السويس . ثم ان هذا الجيل رأى مصر زعيمة معترفا بها فى بناء عالم عربى جديد ، وبناء نظام اجتماعى جديد يصلح لأن يكون نموذجا تحتذيه كل دول العالم الثالث . وبدأ هذا الجيل يظن أن أكبر الأهداف تقع فى متناول يده وفى نطاق

السجن بعد حوادث مايو سنة ١٩٧١ ، ولكن أيضا لأن الجماعات الناصرية كانت تظن ـ ولأسباب وجيهة ـ أنها الممثلة الطبيعية للقوى الشعبية لثورة سنة ١٩٥٢ . وبعد مظاهرات سنة ١٩٧٧ فإن كثيرين من هؤلاء وجدوا أنفسهم فى السجن ولم يكونوا على استعداد مادى أو معنوى لتقبل هذا التغيير العنيف فى مقاديرهم. لم تكن لدى هذه الجماعات الناصرية أية تجربة سابقة فى العمل السرى تحت الأرض ، بينما كان الإخوان المسلمون والشيوعيون مستعدين أكثر لتحمل ضربات القبضة الحديدية . بعد أربع وعشرين ساعة من حملة الاعتقالات فى أواخر يناير ١٩٧٧ ، كان المعتقلون من الإخوان المسلمين والشيوعيين يجدون التنظيمات التى تمدهم بالطعام فى السجون ، ويجدون المحامين الذين يدافعون عنهم ، ويجدون من يرعى شؤون عائلاتهم فى غيابهم . وأما المعتقلون من الناصريين فقد كان الشعور بالدهشة والاستغراب يحيط بهم . كانوا يتصورون أنهم طلائع النظام الذى أقامه عبد الناصر ، ثم فجأة وجدوا أنفسهم فى سجون هذا النظام . ولقد كانت هناك تنظيمات ناصرية بينها على سبيل المثال نوادى الفكر الناصرى فى الجامعات ، ولكن هذه التنظيمات كانت أعجز من القيام بالمهمة التى ألقتها عليها الظروف ، فضلا عن أنه لم تكن لها قيادة قادرة ومعترف بها . وحتى من قبل حوادث ١٩٧٧ ، فإن الناصريين كانوا فى حيرة من أمرهم . ولم يكونوا قادرين على حسم موقفهم أمام النظام . وفى ظلال هذه الحيرة فإن بعضهم آثر أن ينضم إلى « خالد محيى الدين » فى حزب التجمع التقدمى الوحدوى . كذلك انضم إلى هذا الحزب بعض من الشيوعيين الذين أرادوا أن يحصلوا على مسحة من الشرعية والاحترام أمام بقية العالم العربى . وفى حين تردد كثيرون من الناصريين فى النزول إلى العمل السرى تحت الأرض ـ فان أعدادا من الشيوعيين تحركت بسرعة ـ وكانت لديهم تجارب الماضى ـ وما لبثوا أن اختفوا تحت الأرض . ولم يكن لهؤلاء تأثير كبير لأن تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر حافل بالانقسامات وشبه الحروب القبلية ! .

وعلى أى حال ، فسواء كانوا تحت الأرض أو فوق الأرض ، فإن الناصريين والشيوعيين وضعوا جميعا فى سلة واحدة بالنسبة للنظام الذى اعتبرهم جبهة واحدة معادية له . وكان منطقيا أنه إذا أراد السادات أن يبحث لنفسه عن حلفاء يساندونه فإن اليمين كان هو الاتجاه الطبيعى الذى يتحتم عليه أن يبحث فيه ـ ليس فقط اليمين السياسى ، ولكن أيضا اليمين الدينى .

□ □ □

كانت قوى اليمين الدينى تتلقى بالفعل تشجيعا ومساعدة من خارج مصر قبل أن يلتفت إليها السادات ليمدها بتشجيعه ومساعدته . وفى سنة ١٩٧١ - على سبيل المثال - حدث شىء غريب لم تكن له سابقة من قبل فى تاريخ الأزهر - تلك المؤسسة العريقة التى شاركت فى عصور ازدهارها بدور كبير فى حركة التحرر الوطنى المصرى . ففى تلك السنة عقد الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية ما يكاد أن يكون اتفاقية مع شيخ الأزهر الأسبق الشيخ « عبد الحليم محمود » . وفى الاتصالات التى سبقت الاتفاق ، فإن الملك فيصل عرض على مشيخة الأزهر اعتمادات تصل قيمتها إلى مائة مليون دولار لكى يتولى الشيخ قيادة حملة دعوة ضد « الشيوعية والإلحاد » (دفع الملك فيصل بالفعل جزءا من هذا المبلغ - ٤٠ مليون دولار طبقا لبعض التقديرات - ولكن رئيس الوزراء فى ذلك الوقت السيد « ممدوح سالم » وجد أن الدولة تشتد حاجتها إلى النقد الأجنبى ، وهكذا حوّل هذا المبلغ إلى الخزينة ثم قدم لشيخ الأزهر بدله نقدا مصريا للصرف على ما يراه من أغراض الدعوة) . واندفع الشيخ إلى برنامج إعلامى كبير فكتب بنفسه عدة كتب عن الشيوعية ، ثم رتب لترجمة بعض الكتب عن نفس هذا الموضوع كان بينها كتاب « الإله الذى هوى » والذى شارك فى تأليفه عدد من المفكرين الأوروبيين والأمريكيين الذين بهرتهم الشيوعية لأول وهلة ، ثم استيقظوا على الواقع المر فى التطبيق أيام ستالين . وتم بناء بعض المساجد الجديدة ، كما صرفت مبالغ كبيرة على سفر وفود دينية تحمل رسالة الدعوة .

لم يكن ذلك هو الطريق الوحيد الذى اتبعه الملك فيصل فى تشجيع ومساعدة اليمين الدينى فى مصر ، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك حين حاول أن يرتب مصالحة بين الرئيس السادات ومجموعة من الإخوان المسلمين . كان الإخوان المسلمون الآن موزعين على عدة مجموعات . كانت هناك أولا تلك القلة التى ظلت على اعتقادها بأن العنف والإرهاب هما أفعل الوسائل لتحقيق أهدافهم ، لكن معظم هؤلاء كانوا لايزالون إما فى السجون أو مختفين تحت الأرض . وكانت هناك مجموعة ثانية ، هم هؤلاء الذين غادروا مصر هربا من الاضطهاد أو بحثا وراء فرصة عمل فى الخارج ، وكان كثيرون من هؤلاء قد جمعوا ثروات طائلة . وأخيرا كانت هناك مجموعة هؤلاء الذين آثروا البقاء فى مصر وحاولوا قدر ما يستطيعون أن يواصلوا الدعوة فى ظل الظروف القائمة مهما تكن صعوباتها .

وفى صيف سنة ١٩٧١ نجح الملك فيصل فى أن يرتب اجتماعا بين السادات وبين مجموعة الإخوان المسلمين الذين ذهبوا إلى الخارج . وبالفعل فقد عقد اجتماع فى

استراحة الرئيس فى « جاناكليس » فى إطار من السرية المطلقة ، حضره بعض زعماء الإخوان فى الخارج بعد أن حصلوا على ضمان بتأمين دخولهم إلى مصر وخروجهم منها ، والتقوا هناك بالرئيس السادات . كان بين هؤلاء الدكتور « سعيد رمضان » الذى عاش بعض الوقت فى السعودية ثم قصد إلى جنيف حيث رأس منظمة إسلامية ترعاها المملكة العربية السعودية . وخلال المناقشات التى جرت فى ذلك الاجتماع قال الرئيس السادات للإخوان الذين قابلهم إنه يواجه المشاكل من نفس العناصر التى قاسوا هم منها (كان قد فرغ لتوه من معركته مع مراكز القوى) ، ثم أنه يشاركهم أهدافهم فى مقاومة الإلحاد والشيوعية . وكذلك فإن عبد الناصر قد خلف له تركة ثقيلة . وقد عرض عليهم استعداده لتسهيل عودتهم إلى النشاط العلنى فى مصر ، بل وكان على استعداد لعقد تحالف معهم . لكن الإخوان الذين قابلهم السادات فى ذلك الوقت لم يكونوا قادرين على اتخاذ قرار ، ويبدو أنهم لم يكونوا واثقين من احتمالات التعاون معهم ، وكانت لهم شكوكهم حول نواياه . وفى كل الأحوال فإنهم حتى ذلك الوقت كانوا يعتبرونه جزءا من ثورة ٢٣ يوليو التى اصطدموا معها .

□

ومضت سنوات ، والآن أصبح الاخوان المسلمون ـ شأنهم شأن غيرهم من القوى فى مصر ـ يدركون رغبة نظام السادات فى التعاون مع العناصر الدينية . ووجد بعضهم رعاية خاصة من أحد الأصدقاء المقربين للرئيس ، وهو المهندس عثمان أحمد عثمان . كان عثمان أحمد عثمان من أغنى الناس فى مصر ، وكان ينحدر من أسرة أصلها من العريش عاصمة سيناء ، وقد جاء إلى الاسماعيلية ليعمل فى المقاولات ، ونمت أعماله حتى فى الوقت الذى كانت فيه مصر تتخذ نهجا اشتراكيا . وكانت الاسماعيلية التى أصبحت قاعدة نشاطه في ذلك الوقت هى الموطن الذى تأسست فيه جماعة الإخوان المسلمين ، فهناك قام بإنشائها مرشدها العام الأول الشيخ « حسن البنا » سنة ١٩٢٨ . ولقد مرت الجماعة بظروف دقيقة حتى جاء صدامها الكبير مع « محمود فهمى النقراشى » رئيس الوزراء سنة ١٩٤٨ ، وقام أحد أعضاء الجماعة باغتياله ، وتولى بعده رئاسة الوزارة « إبراهيم عبد الهادى » . وفى عهده وبتوجيه من القصر جرى اغتيال « حسن البنا » سنة ١٩٤٩ . وفى سنة ١٩٥٤ ، وبعد محاولة لاغتيال « جمال عبد الناصر » قام بها أحد أعضاء الجماعة ، واجهت الجماعة أصعب ظروفها ، وحكم بالإعدام على بعض قادتها ، كما وضع فى السجون عدد آخر منهم ، وفر من استطاع إلى الخارج . ووجد بعضهم مجالا فسيحا فى مشروعات « عثمان

أحمد عثمان » الذى كانت ظروف التحول الاشتراكى فى مصر قد جعلته يتوسع فى نشاطه خارجها . كان على استعداد لأن يعطيهم وظائف فى مشروعاته ، وعلى استعداد لمساعدتهم فى الحصول على أعمال خارج مشروعاته . وبعد تغيّر الظروف فى مصر عاد بعضهم اليها ومعهم بعض ما جمعوه من مال . ولقد عادوا إلى مصر ليجدوا أن « عثمان أحمد عثمان » قد أصبح قوة كبيرة فيها بقرب الرئيس السادات . كان مازال صديقا لهم ، وكان من حوافزه للاحتفاظ بهذه الصداقة أنه يشاركهم العداء لـ « جمال عبد الناصر » ولتجربته فى التحول الاشتراكى ، إلى جانب أنه كان حريصا على الحصول على تأييدهم للسادات كقوة فى الشارع تواجه من كان يسميهم ـ ويسميهم السادات معه ـ بالناصريين والشيوعيين . ولقد راح يحاول إقناعهم بالتعاون مع السادات ، بل إنه كان يبدو أمامهم مفوضا من السادات بالتعامل معهم . ولقد حمل إليهم تطمينات كثيرة باسم الرئيس ، لكن بعضهم كان لايزال متشككا ، فقد بدا لبعضهم أن سياسات السادات فى تقليد الغرب غير ملائمة ، بمقدار مابدت لهم سياسات « عبد الناصر » التقدمية خطرا على فكرهم التقليدى .

وبعد رحلة السادات إلى القدس ، وجدوا أن سبل التقارب بينهم وبين النظام محفوفة بالعقبات . لم يتقبلوا صلحه المنفرد مع إسرائيل ، ولم يتقبلوا أن هذا الصلح المنفرد أدى إلى التضحية بالقدس . . ومن ناحية أخرى كان لديهم عداء لم يخفوه لليهود باعتبارهم يهودا قبل أن يكونوا صهيونيين ، وكان ذلك دائما عنصرا بارزا فى تفكير الاخوان المسلمين . ومع ذلك فقد كان بعضهم على استعداد لمواصلة العمل فى ظل هذه الظروف مهما كانت صعبة . وكان بين هؤلاء الشيخ « عمر التلمسانى » ، وهو رجل يحظى باحترام الكثيرين . وبدأ عمر التلمسانى يحرر ويصدر مجلة « الدعوة » . وحاول قدر ما استطاع أن يتجنب القضايا السياسية الحادة . ورغم أن « الدعوة » صدرت بدون تصريح رسمى كما ينص قانون المطبوعات ، فان البوليس لم يتعرض لها . كذلك صدرت مجلة أخرى هى « الاعتصام » عن مجموعة ثانية من الاخوان المسلمين . وحين كان السادات يحاول ترتيب علاقات أوثق بهم ، فانهم كانوا يضعون بعض الشروط . وكان بين هذه الشروط ما استجاب له السادات عن طيب خاطر ، ومن بينها مثلا أن بعضهم طلب سحب الحرس الجمهورى من المراسم المحيطة بضريح « جمال عبد الناصر » . واختفى الحرس الجمهورى ذات صباح من حول الضريح . لكن التعاون بين الفريقين لم يجد لنفسه طريقا سهلا ، وآثر كثيرون من جماعات الإخوان المتفرقة أن يتسربوا إلى عالم النشاط السرى تحت الأرض منتظرين هناك تطور الأحوال .

وكان مسرح الإسلام السياسى يتسع ، وكان اتساعه يفسح الطريق أمام موجة جديدة من العودة إلى الأصول الإسلامية . كان الإسلام هو الملاذ الأخير لكل هؤلاء الذين راحوا - فى ظروف الفوضى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التى بدأت تسود مصر - يبحثون جميعا عن يقين مطلق يعتصمون به فى أجواء حافلة بمتناقضات العصر كله ومتناقضات ما كان يجرى فى مصر بالذات .

الفصل الثالث

العــــودة إلى الأصــــل

في مناخ مثقل بالمتناقضات وأسباب الشك والحيرة والقلق ، وتضارب فى القيم الاجتماعية والثقافية ، وتخبط فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية كانت العودة إلى الدين طلباً لليقين حركة طبيعية . وبدا ذلك وحده - أمام عناصر جديدة خصوصاً بين الشباب - وكأنه السبيل الوحيد إلى الخلاص . وراح ما اصطلح على تسميته « **بالأصولية الإسلامية** » يشكل قوة جذب غلابة تشد كثيرين . إن « **الأصولية الإسلامية** » فى جوهرها كانت - كما يشير منطوق اللفظ - تمثل عودة إلى الأصول الأولى للإسلام بالنقاء الذى كانت عليه حين تنزّل بها وحى السماء على « محمد ابن عبد الله » (ﷺ) . لم تكن رسالة « مُحمّد » قاصرة على مجرد العقائد الدينية ، ولكنها أيضاً كانت ترسم منهاجاً لتنظيم المجتمع وسلوك أفراده . إن الإسلام حدد علاقات الإنسان بربه ، كما أنه حدد أيضاً علاقاته مع غيره من البشر . ولم يكن هذا التنظيم الاجتماعى صالحاً فقط لأهله وبلادهم ، وإنما كان صالحاً للناس فى كل زمان ومكان ، ومن هنا اتخذت العقيدة الإسلامية طابعها الشامل والمتكامل .

وتحت رايات الإسلام ، وفى عصور الخلفاء الراشدين ، زحفت قوات المسلمين لكى تهزم أكبر امبراطوريتين فى ذلك الزمان وهما بيزنطة وفارس ، ولتبنى على أنقاضهما صرح امبراطورية عظمى اتسعت حتى شملت المسافة من الأندلس إلى الهند . كانت

الرسالة نفسها قد اكتملت بـ « مُحمّد » ، وكانت الإمبراطورية الإسلامية الجديدة مسؤولية المسلمين وقدراتهم وطاقاتهم . والآن فإن قيام الإمبراطورية الإسلامية العظمى جاء معه ـ طبقا لقوانين التاريخ ـ ببذور الضعف والتحلل . إن الإمبراطورية البيزنطية التى هُزمت فى الشام استطاعت أن تسرّب كثيراً من مؤثراتها ـ بما فيها أساليب الحياة ـ إلى عصر الأمويين ، كما أن الإمبراطورية الفارسية فعلت نفس الشىء فى عصر العباسيين . وبدأت المراكز الحضارية الجديدة للإمبراطورية الإسلامية تحل محل بساطة الصحراء القديمة . ورغم أن الإسلام كان قوة توحيد هائلة استطاعت أن تخلق ديناميكية قوة عظمى فى ذلك الوقت ، فقد ضمت أطرافه شعوباً وأمماً كثيرة ـ كالمصريين والسوريين والعراقيين ـ وكلها شعوب لها تجاربها الغنية وتاريخها الملىء بذكريات أمجاد غابرة . وكان من الصعب على هذه الشعوب والأمم أن تنسى الماضى والتاريخ ، وأن تنسلخ عنهما تماماً .

ومنذ عهود هذه الإمبراطوريات الكبرى ـ خصوصاً عهد الإمبراطورية العباسية وبلاطها الذى شاع فيه الترف والأبهة ـ فلقد برزت فى بغداد ، وفى عزّ ازدهارها ، دعوة العودة إلى الأصول الأولى النقية للإسلام ، أو بمعنى أدق إلى « الأصولية الإسلامية » . وكان الداعية البارز إلى هذه الأصولية فى ذلك الوقت هو الفقيه الإسلامى العظيم الإمام « أحمد بن حنبل » الذى حمل لواء الدعوة السلفية . ويمكن القول إن هذه الدعوة السلفية هى الأب الشرعى لما يسمى الآن بتيار « العودة للإسلام » فى إطار « الأصولية الإسلامية » . كان رأى « ابن حنبل » أن التزام المسلمين الأوائل بأصول الإسلام هو وحده الذى جعلهم يحققون ما حققوه من مجد ، فإذا كانت استعادة ذلك المجد ضرورية ، إذن فإن العودة إلى مصادر الإلهام التى حركت هؤلاء المسلمين الأوائل تصبح هى الأخرى ضرورية . وإذا كان استلهام تلك المبادىء صالحاً فى الماضى ، فإنه لا يزال صالحاً للحاضر وصالحاً للمستقبل . إن القوة والعظمة التى حققتها هذه المبادىء يمكن استعادتها فى أى وقت بواسطة نفس المبادىء . كان « ابن حنبل » إلى جانب ذلك مؤسساً لمذهبه الشهير فى الفقه الإسلامى .

□

فى القرن التاسع وما بعده ، كانت الإمبراطورية العباسية تزداد ضعفاً . وكان التدفق العربى القادم بنقائه من شبه الجزيرة قد خفّ تياره ، وبدأت الغلبة داخل الدولة الإسلامية لعناصر أخرى نشر عليها الإسلام عباءته . وأصبح السلاجقة الأتراك هم القوة المسيطرة فى عاصمة الخلافة فى بغداد ابتداء من منتصف القرن الحادى عشر ، وبعد قرنين من

الزمان ـ ١٢٥٨ ـ جاءت الكارثة العظمى المتمثلة فى زحف المغول بقيادة « هولاكو » ، وهبّت عاصفتها على بغداد تدمر معالم الحضارة وتسفك الكثير من الدماء ، وبينها دماء بقايا العباسيين .

إن هؤلاء الغزاة الجدد القادمين من أواسط آسيا أصبحوا مشكلة ، ليس فقط بالنسبة لهؤلاء الذين كان يعنيهم الدفاع عن حدود دار الإسلام ، وإنما أيضاً لهؤلاء الذين كان يعنيهم الدفاع عن تفسير أصيل لعقائد الإسلام . وبالطبع فإن الغزاة الجدد أصبحوا يسمون أنفسهم « مسلمون » . ولكن أى نوع من المسلمين ؟ وهل كان كافياً لأى إنسان أن يشهر إسلامه فيصبح مسلماً ، أو أن ينطق بالشهادتين فيصل بذلك إلى جوهر العقيدة ؟ وهل كان الإسلام هو مجرد ترديد أقوال وترتيل عبارات لا يفهم القائلون بها حقيقة معانيها ؟

كانت تلك فترة جيشان بعيدة الأثر فى الفكر الإسلامى ، وكان لابد لهذه الفترة أن تنبت فكرها ، وكان أحد مفكريها شيخاً من المهاجرين الذين هربوا من بغداد إلى دمشق أمام جحافل المغول الغازية . وعندما مات هذا الشيخ ، أخذ مكانه ابنه الفقيه الأصولى « أحمد ابن تيمية » الذى كان استلهامه لأفكار « ابن حنبل » استلهاماً مباشراً ، والذى أصبح فكره الآن بدوره من أبرز مصادر الإلهام لدى الحركة الأصولية الإسلامية الجديدة . كانت حياة « ابن تيمية » موزعة بين دمشق والقاهرة ، وفى نفس الوقت كانت موزعة بين رضا الحكام عنه وغضبهم عليه . وكان يظهر فى حلقته يوماً ثم يغيب فى السجن أياماً أخرى . وكانت دعوته إلى الجهاد ضد المغول صلبة ، وكان اعتقاده أنه لا يكفى لصحة إسلامهم مجرد إعلانهم اعتناق الإسلام . وحين رفعت جيوش المغول المصاحف على أسنّة السيوف أثناء حصارهم لدمشق ، كان « ابن تيمية » هو الذى رفع صوته محذراً من هذه الخديعة ، واصفاً إياها بأنها محاولة لقهر الإسلام تحت غطاء التظاهر بالإيمان به .

ولقد امتد تأثير « ابن تيمية » عبر العصور ، وكان تأثيره بارزاً على اثنين من كبار المفكرين السلفيين الجدد فى العالم العربى فى أواخر القرن التاسع عشر ، وهما الشيخ « جمال الدين الأفغانى » والشيخ « محمد عبده » . كان « الأفغانى » يحثّ الناس على العودة إلى قيم الإسلام الأصولية قبل أن يفسدها طغيان الخلفاء وضعف العلماء ، وكان مستعداً للحض على العنف ـ بما فى ذلك الاغتيال ـ فى سبيل استعادة القيم الأصولية الأولى . وكان هناك اعتقاد شائع بأنه هو الذى حرّض على اغتيال « نصر الدين شاه » فى فارس ، ولم يخف سعادته حين جرى اغتيال هذا الشاه على يد أحد تلاميذ الشيخ . وكان الشيخ « محمد عبده » أحد مريدى الأفغانى ومن أقرب الناس إليه . وفى بداية شبابه كان

« محمد عبده » أيضاً من أنصار استعمال العنف إذا كان ذلك لازماً لتجديد العالم الإسلامى بقيم الأصولية الإسلامية . وكان القرن التاسع عشر قد شهد محاولات أخرى للعودة إلى بساطة الإسلام الأولى ونقائه . وكانت الحركة الوهّابية فى نجد والحركة المهدية فى السودان والحركة السنوسية فى ليبيا من النماذج الشهيرة لتلك المحاولات المستمرة لمواجهة تحدى الغرب بالعودة إلى روح الإسلام الأولى . وعلى أى حال فإن هذه الحركات لم تكن قادرة على التحدى ، وما لبثت أن تحولت إما إلى ملكيات (كما حدث فى السعودية وليبيا للوهّابية والسنوسية) ، أو إلى أحزاب سياسية (كما حدث للمهدية فى السودان) .

□

وفى مصر فقد بدأ هبوب العاصفة الفكرية التى أطلقها الثوار والمصلحون مثل الشيخ « جمال الدين الأفغانى » والشيخ « محمد عبده » ، إلى جانب التيار الضخم المتأثر بالفكر الأوروبى الذى بدأه المعلّم العظيم الشيخ « رفاعة رافع الطهطاوى » . إن هذه العواصف والتيارات أدت بدورها إلى تنشيط عدة اتجاهات هامة فى الحياة الفكرية والسياسية فى مصر . لكن تيار المحافظة بقى له أنصاره ، وكان أبرزهم الشيخ « رشيد رضا » وهو تلميذ الشيخ « محمد عبده » ومؤرخه . وكان إلى جانب إعجابه بالشيخ « محمد عبده » - من أنصار العودة إلى الفكر السلفى التقليدى . وهكذا كان اهتمامه باجتهادات « ابن حنبل » و « ابن تيمية » ، وأصبحت جريدته « المنار » ممثلة لهذا الفكر . ولقد كان من هذه العودة إلى الفكر السلفى تأييده لدخول الوهّابيين إلى مدن الحجاز ونشره للكثير من أعمال « ابن تيمية » ، كما انعكس ذلك على كتابات الشيخ « رشيد رضا » نفسه فى شؤون السياسة والدين . لكن الشيخ « رشيد رضا » كان بشكل ما يفتقر إلى قوة التجديد التى تسلّح بها أساتذته ، خصوصاً الشيخ « محمد عبده » . وهكذا فإن « المنار » لم تلبث أن تجمدت وتضاءل إشعاعها الفكرى وعجزت عن ملاحقة تطورات العصر .

وفى المقابل فإن التيار الفكرى العلمانى المتحرر المتأثر إلى حد كبير بالشيخ « محمد عبده » ، والذى مثلّه فى مطلع القرن أصدقاؤه ومريدوه من أمثال الأستاذ « أحمد لطفى السيد » - كان يزداد قوة وفعالية . وتعزز هذا التيار سياسياً بظهور « سعد زغلول » الذى كان أيضاً من تلاميذ « محمد عبده » ، كما أنه تعزز فكرياً بتلاميذ « لطفى السيّد » والمعجبين به من جيل الرواد الذين برز دورهم فى الحياة السياسية والفكرية لمصر فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ . إن الإسهام الفكرى لهذه التيارات والاتجاهات منح الحياة المصرية خصوبة وغنى ، لكن الضعف مالبث أن اعترى هذه الحيوية الجديدة . وربما كان السبب الأساسى

فى الضعف هو أن القوى السياسية والاجتماعية التى حركتها هذه التيارات والاتجاهات انتهت إلى التهادن مع الاستعمار الأجنبى بدل أن تتصدر لمقاومته . لقد أغرتها مواقع السلطة والنفوذ التى احتلتها ، كما دفعتها الامتيازات الطبقية التى حصلت عليها . وانتهى الأمر إلى أن المجرى الأساسى للحياة الوطنية دبّ فيه الفساد ـ ولم يكن ذلك قاصراً على مصر وحدها ، وإنما كان نفس النموذج يجد صداه فى سوريا والعراق وفى بقية بلدان العالم العربى . وظهر فراغ فى مناحى الفكر والعمل حاولت بعض القوى وبعض القيادات أن تملأه ، كل حسب تصوراته . وكان بين الذين حاولوا ، الشيخ « حسن البنّا » المرشد العام الأول للإخوان المسلمين . وربما لم تكن محض المصادفة أن الشيخ « حسن البنّا » أسس حركة الإخوان المسلمين أولاً فى الاسماعيلية ، فقد كانت الاسماعيلية فى ذلك الوقت ـ خلافاً لمعظم المدن المصرية ـ مدينة شبه أوروبية باعتبارها المركز الرئيسى لشركة قناة السويس التى كانت دولة داخل الدولة . ثم أن الاسماعيلية فى ذلك الوقت أيضاً كانت قلب منطقة الاحتلال البريطانى . وربما من تأثير رد الفعل لهذا المناخ الغريب أن حركة الإخوان المسلمين كان يمكن أن تظهر فى الاسماعيلية وأن تقوى هناك ، وأن يتصور بعض الأطراف أنها يمكن أن تكون بديلاً فى الشارع المصرى لقوة الوفد . كان « حسن البنّا » مدرّساً ، وكان متأثراً بالاتجاهات السلفية للشيخ « رشيد رضا » . لكن « حسن البنّا » أثبت بسرعة أنه داعية نشيط ، كما أنه مُنظم من الطراز الأول ، وكانت له جاذبية شخصية للذين يتصلون به . ولقد استطاع أن يصك شعارات ـ مثل شعار « القرآن دستورنا والنبى قائدنا » ـ لها قوة فعل لا يستهان بها . والحقيقة أن هذا الشعار كان بشكل ما تحدياً لدستور سنة ١٩٢٣ الذى كان يقوم نظرياً على أسس علمانية . وكان الوفد ـ حزب الأغلبية ـ تحت زعامة « زغلول » ثم « النحاس » من أنصار هذا الدستور وحماته . وهكذا فإن البذور الأولى لخلافات بين الإخوان والوفد كانت قد وضعت فى الأرض ـ فكرياً على الأقل ـ منذ البداية الأولى وحين تم تأسيس جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٢٨ .

□

وانتقل « حسن البنّا » من الاسماعيلية إلى القاهرة . أى أن وجود الإخوان المسلمين امتد إلى العاصمة ، ومنها إلى مصر كلها . ومن مصر إلى بعض أنحاء العالم العربى وخارجه . ولقد أصبحت الجماعة قوة لا يستهان بها ، ولا يستغرب والحال هذه أن الوفد راح ينظر إليها بشك ، كما أن القصر راح يرقبها باهتمام . كان القصر يعتبر نفسه ـ بصرف النظر عن صدق دعاويه ـ راعياً للمؤسسة الدينية الرسمية فى مصر . وكان الأزهر ـ تقليدياً ـ

موضع اهتمام خاص من القصر . لكن ظهور الإخوان المسلمين جاء إلى الساحة بقوة منظمة ترفع شعارات الدين ، وهى فى نفس الوقت ليست مدينة بشىء إلى القصر . وبرغم ذكاء الشيخ « حسن البنّا » ومهاراته المتعددة فقد كانت الحياة السياسية المصرية ـ بكل التعقيدات الطارئة فيها ـ مشكلة عويصة بالنسبة له . ولقد بدأ بعض العسكريين وبعض السياسيين ينظرون إلى الإخوان المسلمين كحليف محتمل . وكان بينهم رجال من أمثال اللواء « عزيز على المصرى » باشا ، واللواء « صالح حرب » باشا . ومن السياسيين كان هناك « على ماهر » باشا و « عبد الرحمن عزّام » باشا . وحتى من قبل أن تولد الجامعة العربية ويوقع ميثاقها (سنة ١٩٤٤) ، فلقد كان هناك شعور متزايد بالإنتماء إلى العالم العربى ، وكان هؤلاء الرجال ـ عسكريين ومدنيين ـ يمدون أبصارهم شرقاً إلى العالم العربى والإسلامى مدركين أن لمصر روابط وصداقات هناك . كانت لهؤلاء الرجال ـ عسكريين ومدنيين ـ صلات كما قلنا بالإخوان المسلمين ، ولم تكن هذه الصلات قاصرة على ما يمكن عمله فى مصر ، وإنما بدا للجميع أن هناك صلات أخرى تشدهم نحو الشرق . وعندما جاءت ظروف الحرب العالمية الثانية ومآزقها ومصاعبها ، فليس مستبعداً أن الشيخ حسن البنّا لم يكن بعيداً عن أفكار « على ماهر » الذى كان فى ذلك الوقت رجل القصر القوى وعدو الوفد العنيد .

□

وتفجرت الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان على الإخوان المسلمين أن يجدوا لأنفسهم مكاناً وموقعاً فى خضم الحياة السياسية . وكان هناك جيل جديد من « رهبان الليل وفرسان النهار » ، كما كان الشيخ « حسن البنّا » يسمى الطلائع من أنصاره . وشاركت بعض هذه الطلائع فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . ولقد أثبت بعضهم نفسه تحت نيران القتال . وفى الطريق إلى فلسطين وخلال معاركها ، فقد حدث اللقاء بين عناصر مما أصبح فيما بعد تنظيم الضباط الأحرار ـ وبين عناصر من الإخوان المسلمين . وأعجب عدد من الضباط الأحرار ـ وبينهم « جمال عبد الناصر » ـ بتنظيم الإخوان المسلمين واقتربوا منه ، وربما راودتهم الأفكار فى لحظة من اللحظات أن يصبحوا جزءاً منه . لكن عدلوا عن هذه الفكرة عن اقتناع بأن مجمل فكر الإخوان ونشاطهم وارتباطاتهم السياسية غير قادر على تلبية احتياجات مصر . وفى الحقيقة فإنه لم يكن هناك برنامج عمل محدد للإخوان المسلمين ، فلم يكن كافياً للشيخ « حسن البنّا » أن يقول لكل من يسأله عن برنامج الجماعة إن ذلك البرنامج هو « القرآن » ، ولا كان كافياً أن يقول إن مطلبه هو « إقامة حكم إسلامى » ، ولا كان كافياً بنفس المقدار أن يزداد الضغط عليه للإفصاح عن

برنامجه فلا يجد ما يقوله غير « عندما تكون لدىّ الكلمة وتجيء الظروف المناسبة ، فسوف نتكلم عما يمكن عمله على ضوء الواقع الذى نجده . وحتى يحدث هذا فلن ندخل أنفسنا فى ضباب التفاصيل » . كل ذلك لم يكن كافياً ، فليس فى مقدور حركة سياسية أن تكون فعّالة ومؤثرة دون أن يكون لها برنامج محدد يلتقى على أهدافه كل المؤمنين بهذه الأهداف .

وكان « حسن البنّا » واعياً للمخاطر التى تحيط به ، كما أنه كان يعرف أن هناك قوى كثيرة ترغب فى تصفية حركته أو استيعابها . وهكذا فإنه أنشأ جناحاً سرياً من الإخوان المسلمين أطلق عليه اسم « النظام الخاص » ، وتم تسليح هذا « النظام الخاص » وتدريبه ليصبح قوة قادرة على الضرب والردع . ولقد كان الشيخ « حسن البنّا » ـ وبعض أنصاره ـ يقولون إن هذا « النظام الخاص » بتدريبه وتسليحه ، يعد لمواجهة قوة الاحتلال . ولكن الواضح أن هذا « النظام الخاص » كان يُعَد للعمل الداخلى . فلم يكن حجمه أفراداً وسلاحاً وتدريباً قادراً على أن يمثل أى تحدّ حقيقى لقوات الاحتلال البريطانى . ولقد أحيط « النظام الخاص » بطقوس غامضة تؤكد بدورها غموض أهدافه . فقد كان « الجاهزون » للانضمام له يؤخذون لكى يحلفوا يمين السمع والطاعة للمرشد العام داخل غرفة مظلمة وعلى مصحف ومسدس . وبعدها يصبحون على استعداد لتنفيذ أى أمر مهما كان دون تساؤل أو تردد . وفى ظروف الفوران السياسى التى سبقت حرب فلسطين وما اكتنفها من تحركات ومناورات ، فإن التنظيم العام للإخوان المسلمين بدأ يضعف ، بينما كان « النظام الخاص » يحتفظ بعنفه وصلابته . ولقد قام أفراد هذا النظام بهجمات إرهابية على بعض المواقع التى تصوروها رموزاً للانحراف ، فألقيت قنابل على بعض دور السينما والمحلات الأجنبية والنوادى الليلية وما شابهها . وفى مارس ١٩٤٨ ضرب « النظام الخاص » أول ضربة عشوائية تثير القلق . ففى هذا الشهر أصدر أحد القضاة فى مصر ، وهو المستشار « أحمد الخازندار » ـ أحكاماً بالسجن على بعض الذين ثبت عليهم القيام بهذه الأعمال الإرهابية ، وإذا « النظام الخاص » يقرر اغتيال المستشار « الخازندار » ويقتله فعلاً أمام باب بيته . وتصاعدت المواجهة بين الإخوان المسلمين والحكومة ، وقرر « محمود فهمى النقراشى » باشا ـ رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ـ حل جماعة الإخوان المسلمين لأنها تمثل فى رأيه خطراً على النظام العام فى مصر . وصدر أمر الحل يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، وتبعه أمر آخر بمصادرة كل أموالها وممتلكاتها . وبعد ثلاثة أسابيع من هذا القرار جرى اغتيال « النقراشى » باشا فى مدخل وزارة الداخلية بواسطة شاب من أعضاء « النظام الخاص » تنكر فى زى ضابط بوليس .

كان « حسن البنّا » ـ فيما يبدو ـ قد أحل اغتيال « النقراشى » ، لكنه لم يلبث أن غير رأيه مدركاً أن اغتيال رئيس الوزراء أمر أخطر من أن يمضى بغير عقاب . ولعله تصور أن العقاب يمكن أن يناله هو شخصياً ، وبتدبير سلطات لا يقوى على مواجهتها . لكن تغييره لرأيه جاء متأخراً . فلقد مضى « النظام الخاص » فى خطته ونفذ بنجاح عملية الاغتيال . وتولى رئاسة الوزارة « إبراهيم عبد الهادى » باشا . وكان « حسن البنّا » يشعر بالحلقة حوله تضيق يوماً بعد يوم . ولقد حاول أن يتنصل من مسؤولية الاغتيال ، ومضى أكثر حين أصدر بياناً بإدانتها ، وكان عنوان بيانه الشهير فى ذلك الوقت هو « ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين » ـ يقصد بذلك الذين قاموا بالاغتيال . ولم يكن ذلك كله كافياً لإنقاذه ، فقد رتب رئيس الوزراء بالتعاون مع القصر ضربة انتقام وجهت إلى الشيخ « حسن البنّا » نفسه ، وعهد إلى قائد حرس الوزارات بمهمة اغتياله . واستعان الضابط الكبير المكلّف بالاغتيال ـ القائمقام « محمد وصفى » ـ باثنين من جنود البوليس جىء بهما من صعيد مصر ، وأعطيا السلاح اللازم ، وقاما بالفعل بضرب الشيخ « حسن البنّا » بالرصاص أثناء خروجه من مبنى جماعة الشبان المسلمين فى الساعة التاسعة من مساء يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ . لم يكن « إبراهيم عبد الهادى » ، والقصر معه ، مستعدين للمساومة . وتعرض الإخوان المسلمون لاضطهاد لا حدود له .

وظل الحظر على الإخوان المسلمين قائماً ـ وكذلك اضطهادهم ـ حتى تغيّر المسرح السياسى فى مصر سنة ١٩٥٠ ، فقد أجريت فى ذلك الوقت انتخابات عامة جاءت بحزب الوفد إلى الحكم . ويبدو أن بعض أصدقاء القصر ورجاله وجدوا أن عودة « النحاس » باشا ـ عدو الملك القديم ـ إلى الوزارة قد تعنى مواجهة جديدة بينه وبين الملك . ومع أن « النحاس » باشا كان مستعداً فى هذه الوزارة للمهادنة بغير حدود ، فإن القصر وأصدقاءه راحوا يبحثون عن حلفاء يستطيعون الوقوف أمام قوة الوفد فى الشارع . وكان المرشح الطبيعى لهذا الدور هو جماعة الإخوان المسلمين التى تصوّر هؤلاء أنه قد تم ترويضها واستئناسها بعد أن جىء لها بمرشد عام جديد هو الأستاذ « حسن الهضيبى » الذى كان قاضياً محافظاً محترماً . وفى بداية سنة ١٩٥٢ كان التحالف الجديد بين الإخوان المسلمين والقصر قد استكمل أواصره ، ودعى المرشد العام الجديد الأستاذ « حسن الهضيبى » إلى مقابلة مع الملك « فاروق » ، خرج بعدها إلى الصحفيين الذين سألوه عن هذه المقابلة وما جرى فيها ، وكان رده المشهور « زيارة كريمة لملك كريم » .

□

وعندما قامت الثورة فى يوليو ١٩٥٢ كان الإخوان المسلمون ـ بحكم الأفكار القديمة والروابط السابقة ـ قريبين منها . وتمتعت الجماعة وحدها بتسامح لم تحظ به غيرها من التنظيمات القائمة فى ذلك الوقت . لقد قام الضباط الأحرار بعد شهور قليلة من الثورة بحل كل الأحزاب السياسية القائمة وحظر نشاطها ، لكن هؤلاء الضباط الأحرار لم يستطيعوا نسيان صلاتهم القديمة بالإخوان المسلمين ، فكانت جماعتهم وحدها هى التنظيم الوحيد الذى واصل وجوده ونشاطه بطريقة علنية . وحاول « الهضيبى » أن يلعب دوراً على المسرح السياسى بعد الثورة . لكنه هو الآخر لم يكن قادراً على تحديد برنامج سياسى له بمقدار ما كان سلفه نفسه غير قادر على مثل هذا التحديد . كان لا يزال مصمماً على تطبيق المبادىء الإسلامية ، لكن ذلك كان شعاراً عاماً لا يحدد أى شىء . وتعقّدت الأمور أكثر حين آثر جناح من الإخوان المسلمين أن ينفصل عن صفوفهم وأن ينضم إلى حكومة الثورة . وفى نفس الوقت فإن « الهضيبى » لم يكن قادراً على قيادة تنظيم كان يجهل الكثير من ظروف نشأته وظروف عمله . ولم يدم الوفاق بين مجلس الثورة والإخوان المسلمين طويلاً .

تصوّر الإخوان المسلمون أن الضباط الأحرار يريدون استغلالهم ، كما تصور الضباط الأحرار ـ الذين تحوّلوا الآن من تنظيم ثورى إلى نظام دولة ـ أن الإخوان المسلمين يريدون أن يملوا عليهم ما ينبغى ـ أو ما لا ينبغى ـ عمله . وأخطر من ذلك أن « النظام الخاص » داخل الجماعة كان لا يزال موجوداً ، ولم تكن لـ « حسن الهضيبى » سلطة ولا قوة السيطرة عليه . وكان « جمال عبد الناصر » يدرك طبيعة هذا « النظام الخاص » ونزعات العنف التى تحكم بعض قياداته . بل لقد كان يعرف بعض هذه القيادات شخصياً . ولم يكن فى استطاعته أن يتركهم وما يريدون . وتجمعت عوامل الصدام ، ومرة أخرى فى يناير ١٩٥٤ جرى حل جماعة الإخوان المسلمين واختفت مجموعات من قيادات تنظيمهم الخاص تحت الأرض . وفى ٢٦ أكتوبر من هذه السنة جرب « النظام الخاص » أن يضرب ضربته بمحاولة لاغتيال « جمال عبد الناصر » فى ميدان المنشية بالاسكندرية . ونجا « عبد الناصر » بمعجزة ، وتشكلت محكمة خاصة حاكمت المتهمين بمحاولة الاغتيال . وكان « أنور السادات » واحداً من القضاة الثلاثة لهذه المحكمة التى أصدرت أحكامها بإعدام ستة من المنفذين أو من الذين اعتبرتهم محرّضين ، كما شملت الأحكام أيضاً عدداً من أحكام السجن لمدد طويلة . وربما كان الباعث على هذه الأحكام التى بدت قاسية هو أن النظرة إلى محاولة الاغتيال كانت نظرة إلى مواجهة شاملة بين جماعة مسلحة سرية وبين نظام ثورى

كان فى ذلك الوقت يواجه تحديات ضخمة فى الخارج والداخل ، وكان على وشك القيام بتحولات أساسية كبرى على مستوى مصر والمنطقة العربية . وفى كل الأحوال فلقد بدت هذه الأحكام قاسية ، خصوصاً وأنها شملت بعض القيادات الفكرية للجماعة وبينهم « عبد القادر عودة » .

□ □ □

وبهذه الضربات المتلاحقة ضد جماعة الإخوان المسلمين التى مثلت محاولة لإعادة بعث وتنشيط الفكر الإسلامى السلفى ـ فإن مركز الأصولية الإسلامية كان لابد له أن يبحث عن موطن جديد . وبالفعل فقد نشأ موطن جديد ، وكان هذا الموطن فى باكستان . كانت فروع تنظيم الإخوان المسلمين قد امتدت إلى هذا البلد الذى ولد تاريخياً بفعل حركة إسلامية قوية . وبين الأعضاء النشيطين لهذا الفرع الباكستانى من الإخوان المسلمين ـ كان هناك عضو قدّر له أن يلعب دوراً بعيد الأثر فى إعادة صياغة وتوجيه الأصولية الإسلامية الجديدة ، وكان ذلك العضو هو « أبو الأعلى المودودى » الذى كان يصدر جريدة فى كراتشى أسماها « ترجمان القرآن » . كانت هذه الجريدة تعبّر عن فكر الإخوان المسلمين وتدعو إلى عودة للأصول النقية الأولى للإسلام . وحينما اختفى تأثير المركز الرئيسى فى القاهرة ـ فإن « أبو الأعلى المودودى » أصبحت له سلطة لم تكن له فى ترجمة الأصولية الإسلامية دون توجيه أو إرشاد من القاهرة . وبرزت على الفور مشكلة أدت إلى مضاعفات كبيرة . فباكستان كانت تختلف عن مصر . فمصر كانت مركزاً لمحيط عربى يمتد حولها ، وبالتالى فإن التعبير الإسلامى كان فيها بضرورات الطبيعة والتاريخ تعبيراً توحيدياً . وأما فى باكستان التى نشأت تاريخياً بحركة انسلاخ عن البحر الهندوكى المحيط بها ، فقد كان من الطبيعى والتاريخى أن يكون تعبيرها الإسلامى ذا طابع انسلاخى ، وليس الطابع التوحيدى الذى برز فى مصر . فى باكستان كان تمايز الإسلام يتحقق بالفرقة والانعزال الدينى والثقافى عما حوله من تأثير هندى . كان ذلك أساس قيام واستمرار وجود باكستان كدولة وكأمة . وانعكس تأثير هذا الوضع على فكر « أبو الأعلى المودودى » وإسهامه فى إعادة صياغة وتوجيه الأصولية الإسلامية .

□

هكذا برز فى فكره عنصر « الجهاد » وراح يفرّق بين مرحلتين مختلفتين تعيشهما المجتمعات الإسلامية :

□ **مرحلة الاستضعاف** : وفيها تكون الجماعة الإسلامية غير قادرة على أن تتولى زمام أمورها بنفسها . وفى هذه المرحلة ـ طبقا لفكره ـ فإنها تنسحب لتُعد نفسها حتى تصبح قادرة على مواجهة المرحلة الثانية .

□ **والمرحلة الثانية هى مرحلة الجهاد** : وهى تجىء حين تكون الجماعة الإسلامية قد أتمت استعدادها وحان لها أن تخرج من عزلتها لتتولى بنفسها زمام الأمور عن طريق الجهاد .

وكان « أبو الأعلى المودودى » يعقد المقارنة بين مرحلة الاستضعاف ومرحلة الجهاد من ناحية ، وبين كفاح « مُحمّد » ﷺ فى « مكة » ثم فى « المدينة » بعد ذلك .

كان « مُحمّد » فى مكة فى مرحلة الاستضعاف (طبقاً لأبى الأعلى المودودى) ، واضطر إلى الهجرة إلى المدينة حيث جمع الأنصار وحشد قواهم ، وهكذا بلغ مرحلة الجهاد فعاد بالفتح إلى مكة وقاد انتصار الإسلام الأكبر والنهائى .

وناقش « أبو الأعلى المودودى » فى فكره قضايا متعددة وخطيرة ، وبينها قضية الحاكمية ـ أى مصدر السلطة التى تفصل فى شؤون البشر . بالنسبة له كانت الشرعية والسلطة لله وحده ، وكان القانون هو نصوص القرآن . ولم يكن « المودودى » ـ بحكم حواجز اللغة ـ يعرف من اجتهادات فقهاء الإسلام العظام ما يعرفه غيره ممن يملكون ناصية اللغة العربية . وهكذا فإن حرفية النص القرآنى بقيت هى وحدها الفيصل النهائى بالنسبة له ، بعيدة عن ذخيرة الاجتهادات الهائلة التى أسهم بها فقهاؤه الكبار خصوصاً فى عهود الخصوبة والازدهار . **بالنسبة لأبى الأعلى المودودى كان النص يقف وحده بعيداً عن التاريخ وبعيداً عن كتابات أئمة الفقه . كانت حرفية النص فى تقديره تحوى كل شىء وتشرح كل شىء وتفصل فى كل شىء . هكذا أصبح « أبو الأعلى المودودى » ـ ولو حتى بحكم حاجز اللغة ـ أصولياً حرفياً . وبسبب ظروف باكستان التاريخية والطبيعية فإن هذه الأصولية الحرفية أصبحت أيضاً أصولية انعزالية جاهزة للانفصال عما حولها ، متأهبة للانقضاض عليه وتحطيمه وإزالته . وأصبح « أبو الأعلى المودودى » على هذا النحو أكثر من مجرد داعية للتغيير والثورة . أصبح داعية للعنف بغير حدود . ولقد وجدت أفكاره جمهوراً يسمعها باهتمام عبر الحدود خصوصاً فى إيران ، كما ظهر فى ثورة « الخمينى » فيما بعد**[1] .

---

(١) اعتقل أبو الأعلى المودودى فى باكستان ابان حكم الجنرال أيوب خان ، وحكم عليه بالاعدام =

لقد توسع « أبو الأعلى المودودى » فى فكرة الحاكمية وأصبحت كتاباته فيها مرجعاً لا يمكن الاستغناء عنه فى فهم موجة الأصولية الإسلامية الزاحفة من الشرق . لقد بدأ « أبو الأعلى المودودى » بكتاب صغير شهير تحت عنوان « المصطلحات الأربعة » وركز فيه كما يبدو من عنوانه على أربع نقاط :

- حاكمية الله فى مقابل حاكمية البشر .
- ألوهية الله فى مقابل ألوهية الإنسان .
- ربانية الله فى مقابل العبودية لغيره .
- وحدانية الله فى مقابل الاعتماد على أى مصدر آخر فى تنظيم أمور المجتمع .

كانت فكرة الحاكمية على هذا النحو فكرة « انقلابية » - تعنى ببساطة « تكفير النظام القائم وتكفير الحاكم والخروج عليه ، وجواز قتاله وجواز الاستيلاء على أموال الدولة ومحاربة سلطاتها ، واعتبار الخدمة فى قواتها - جيشاً أو بوليساً - مكروهاً يجب تفاديه ، بل هى أيضاً نوع من الكفر لأن الطاعة ليست واجبة إلا لإمام ، ولا يمكن أن تكون هناك طاعة لإمارة الكفر والسفه والجاهلية » . وإذا كانت الحاكمية على هذا النحو هى نقطة البداية ، فإن النتيجة التى تترتب عليها منطقياً هى الثورة على النظام إذا كان أساسه هو حاكمية البشر وليس دولة إسلامية .

وعلى هذا الأساس تصبح للدولة الإسلامية ثلاث خصائص : الخاصة الأولى أنه ليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو حزب أى نصيب من الحاكمية لأن الحاكم الحقيقى هو الله . والخاصة الثانية أنه ليس لأحد من دون الله شيء من أمر التشريع . والخاصة الثالثة أن الدولة الإسلامية لا يقوم بناؤها إلا على ذلك القانون الإلهى الذى جاء به النبى من عند الله مهما تغيّرت الظروف والأحوال[1] .

= واستطاع انصاره فى العالم الإسلامى كله أن يقوموا بضغط هائل شاركت فيه بعض الحكومات العربية . وهكذا خفف حكم الإعدام إلى السجن ، ثم اتصلت الجهود من أجله فاطلق سراحه ثم مات قبل عدة سنوات واصبح قبره مزارا لدعاة الأصولية الاسلامية من كل مكان .

(١) كتاب « منهاج الإنقلاب الإسلامى » لأبى الأعلى المودودى .

هذه هى حاكمية الله ، وأما حاكمية البشر فتتمثل فى ثلاثة نظم هى العلمانية والقومية والديمقراطية . فالعلمانية تعنى عزل الدين عن الحياة الاجتماعية للأفراد وقصره فقط على العلاقة بين الفرد وربه . وأما القومية فإنها تقوم على مصلحة شعب واحد بصرف النظر عن مصالح بقية شعوب أمة الإسلام ، ومن ثم تنشأ الحروب بين القوميات . وأما الديمقراطية فإنها تعنى سيادة الأكثرية على الأقلية ، وهو تجسيد لحاكمية البشر .

□

ولقد وصلت أفكار « أبو الأعلى المودودى » وكتاباته إلى مصر فى ظروف ضغط شديد كانت تتعرض له بقايا جماعة الإخوان المسلمين ، وكان كثيرون منهم فى السجون فى ذلك الوقت يقاسون ظروفاً صعبة . إن أفكار السلفية الإسلامية التى نشأت فى مصر متفتحة على التراث الإسلامى كله ، وتوحيدية فى نظرتها الواسعة إلى العالم الإسلامى ـ عادت إليها الآن عن طريق باكستان وقد اكتست طابعاً متزمتاً وانعزالياً . وكانت الظروف الصعبة مناخاً صالحاً لهذه العودة الانقلابية بمنطقها ودوافعها . وكان من بين الذين أثرت فيهم هذه الدعوة فى سجون مصر فى ذلك الوقت الأستاذ « سيد قطب » . ويبدو أن كتابات « أبو الأعلى المودودى » وصلت إليه بطريقة ما داخل أسوار السجن ، فتلقفها مشتاقاً وكان مستعداً للتفاعل معها والإضافة إليها . كان « سيد قطب » فى السجن يرى نفسه ويرى الأصولية الإسلامية كلها فى مرحلة استضعاف ، وراح من وراء الأسوار يحلم بالمرحلة الثانية ، وهى مرحلة الجهاد . وفى تلك الفترة تبلورت فى ذهنه أفكار كتابين : « فى ظلال القرآن » و « معالم على الطريق » .

وفى « معالم على الطريق » كان المنهاج الذى رسمه « سيد قطب » بسيطاً وواضحاً :

« ١ ـ إن هناك تعارضاً شديداً بين فكرتين وتصورين ومجتمعين ونظامين وحقيقتين : الإسلام والجاهلية ، الإيمان والكفر ، الحق والباطل ، الخير والشر ، حاكمية الله وحاكمية البشر ، الله والطاغوت ـ وإنه لا بقاء لطرف إلا بالقضاء على الطرف الآخر ، ولا سبيل إلى المصالحة أو الوساطة بينهما .

٢ ـ إنَّ الإسلام هو الحق والخير والعدل ، وإن مجتمع الإيمان هو المجتمع الذى تكون فيه الحاكمية لله ، وإن نظام الدولة القائم هو الباطل والشر والظلم ، مجتمع الكفر حيث تكون الحاكمية للطاغوت . ولما كان الإيمان قولاً وعملاً ،

فإن الدولة الإسلامية تصبح مشروعاً ممكناً على شرط أن تصبح الشهادة مطلباً وأمنية .

٣ ـ لا يمكن أن يحدث التغيير إلا عن طريق الانقلاب ، الانقلاب فى السلطة والقضاء على أئمة الكفر ووضع أئمة الإيمان محلهم .

٤ ـ إن هذه العملية تقوم بها الصفوة المؤمنة ، جيل قرآنى جديد مثل جيل الصحابة الأوائل ، قادر على قيادة مجتمع الإيمان ضد مجتمع الكفر . فالأولوية للصفوة وليست للجماهير ، والصدارة للنخبة وليست للشعب .

٥ ـ إن هذه العملية عملية تحرر شامل واجبة وضرورية ، مفروضة فرضاً عينياً على كل مسلم ومسلمة ، مسؤولية فردية وجماعية ، دينية وأخلاقية لتحويل مجتمع الكفر والطاغوت إلى مجتمع الإيمان والحرية ، وحتى تصبح « لا إله إلا الله » منهج حياة وتحرير للوجدان البشرى والتخلص من حكم الطاغوت » .

□

وكانت لكتابات « سيد قطب » تأثيراتها . ولقد ساعد على انتشار هذه التأثيرات أن الإخوان المسلمين لم يقبلوا مجمل الأفكار الرئيسية التى جاءت بها الثورة المصرية . كانت أفكار هذه الثورة عن المساواة وتذويب الفوارق بين الطبقات تبدو متعارضة مع قول القرآن ﴿ ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات ﴾ . كما أن سلطة مجلس قيادة الثورة بدت لهم تجسيداً لحاكمية البشر . وكانت لهم اعتراضات أساسية على سياسة الثورة المصرية خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد السوفييتى الذى يعتبر دولة ملحدة .

وفى سنة ١٩٦٥ ، كانت أفكار « سيد قطب » هى المحرك الذى دفع بعض جماعات الإخوان المسلمين إلى التخطيط لعمليات انقلابية تبدأ باغتيالات وضربات ضد قيادات الدولة ومؤسساتها ومشروعاتها . وانكشف المخطط ، ومرة أخرى كانت هناك محاكمات وأحكام بينها حكم بالإعدام على « سيد قطب » نفسه .

وعندما رحل « جمال عبد الناصر » عن هذه الدنيا وجاء « أنور السادات » إلى رئاسة الجمهورية ، كان هناك جيل جديد تحت الأرض من الجماعات الدينية . كانت السجون قد صهرتهم وقوّت استعدادهم للتضحية . ولم يكن إلهامهم هذه المرة من أفكار « حسن البنّا » الذى بدا لهم تاريخاً مضت أيامه ، وإنما كان الأساتذة الجدد هم « أبو الأعلى المودودى »

الذى أصبح لهم إماماً ، و « سيد قطب » الذى أصبح بالنسبة لهم شهيداً . لقد دخلوا إلى إطار الفكر المطلق حيث لامساومة ولا تعايش بين مجتمعين وعقيدتين . لم يعد أمامهم إلا الجاهلية أو الإسلام ، وإلا حاكمية البشر تعترض الطريق أمام حاكمية الله .

وكانت سياسات الانفتاح بكل آثارها الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة ظهور النفوذ الأجنبى بكل ما يمثله من دواعى الكفر ، وكانت سيادة قيم مجتمع استهلاكى تمادت فيه ظواهر الإنحلال ـ كانت تلك كلها عوامل جديدة وقوية أضافت إلى شعورهم بعدالة هدفهم .

الفصل الرابع

إخراج الجن من القمقم

لم يظهر نظام السادات وعياً على الإطلاق لحقيقة ما كان يجرى تحت السطح فى الحياة السياسية المصرية . كان يبدو مشغولاً بهؤلاء الذين اعتبرهم أعداءه « الشرسين » ، مثل الناصريين واليساريين والمثقفين ومن بقوا من الوفديين . كان هؤلاء بالتأكيد قوة لا يستهان بهـا فى معارضته . وكانت صفوفهم فى هذه الفترة تتسع ، فقد انضم إليهم كل هؤلاء الذين رفضوا مبادرة السادات والصلح المنفرد مع إسرائيل ، وكل هؤلاء الذين آمنوا بالوحدة العربية ، وكل هؤلاء الذين قاوموا تزايد الدخول الأمريكى إلى مصر ، وكل هؤلاء الذين تأثروا بارتفاع الأسعار والتضخم وزيادة الديون الخارجية ، والذين أحسوا بالأسى ازاء عملية الإفساد المعنوى والمادى الذى صنعته سياسة الانفتاح . كان هؤلاء جميعاً هم الذين تصور النظام أنهم عناصر المقاومة من « الأرذال » الذين يتعين عليه أن يقمعهم ، ولكن كيف ؟

لم يكن هناك من يساوره أدنى شك حول قدرة المؤسسات الرسمية ، بما فيها البرلمان والأحزاب السياسية ، فقد كانت هذه كلها تقريباً من صنع النظام . لم تكن لدى حزب مصر ـ على سبيل المثال ـ ولا الحزب الوطنى بعده ـ من القوة السياسية إلا ما أسبغه النظام من السلطة عليهم ليكونوا واجهات يتستر وراءها الفعل الحقيقى . وكان أكثر من نصف أعضاء مجلس الشعب من هؤلاء الذين غيروا آراءهم مع تغيير الحكومة لسياساتها .

كانوا اشتراكيين فى الوقت الذى كان من الحكمة فيه أن يكونوا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى العربى . وأصبحوا رأسماليين عندما انفتحت الأبواب لرأس المال الأجنبى . وكانوا أصدقاء للاتحاد السوفييتى حين كان ذلك ملائماً ، ثم انتقلوا بسرعة ـ حين تغيرت الظروف ـ إلى الصداقة مع الولايات المتحدة . وكانوا دعاة الحرب مع إسرائيل ، وبعد المبادرة أصبحوا كلهم من دعاة السلام . كان معظم هؤلاء النواب مؤيدين دائمين ، لهم ما يكسبونه من وراء التأييد ، ولم يكن عندهم ما يعطونه إلا مزيدا من التأييد بقصد مزيد من المكاسب . وكان بعضهم من الطبقة الطفيلية المستفيدة من الانفتاح . ظهر بالتحقيقات الرسمية أن أحدهم مثلاً ـ وهو رشاد عثمان ـ كوّن ثروة مقدارها ثلاثمائة مليون جنيه فى سبع سنوات ، وكان من بين التهم التى وجهت اليه بواسطة المدعى الاشتراكى تهمة تهريب المخدرات . والغريب أن سلطات التحقيق طلبت رفع الحصانة عن رشاد عثمان تمهيداً لمحاكمته ، ولكن الطلب تعطل فى البرلمان بسبب صداقات رشاد عثمان ، ولم ترفع عنه الحصانة إلا فى عطلة المجلس . وتمت إجراءات محاكمته سنة ١٩٨٢ ، وحكم عليه . ومع أن البرلمان رغم ذلك كله شهد مجموعة من النواب النشطين الذين استحقوا بالفعل الوصف الذى أطلق عليهم ، وهو وصف « المستقلين » لما اتخذوه من مواقف مبدئية وما أثاروه من قضايا حيوية ـ إلا أن هؤلاء كانوا أقلية صغيرة .

فإذا كان البرلمان والأحزاب السياسية أضعف من أن يكونوا صمامات أمن تحمى النظام ـ فما الذى يتبقى ؟

كان من الصعب تصور إمكانية استخدام الجيش مرة أخرى فى حالة ظهور قلاقل ، على النحو الذى استخدم به فى يناير ١٩٧٧ .

وإذن فقد كان النظام فى حاجة إلى قوى أخرى تساعده خصوصاً فى الشارع . وهكذا جرى تبنى سياسة استدراج بعض القوى من التيار الدينى ليكونوا حليفاً للنظام . إن الدين كان فى كل العصور وفى كل البلدان سلاحا قابلاً للاستخدام بواسطة مختلف القوى بما يناسب كل عصر ومكان . وعلى سبيل المثال فإن الدين لم يكن عقبة ضد التحوّلات الاجتماعية الكبرى التى حدثت فى عصر « جمال عبد الناصر » . وبالعكس فقد خرجت أقوال النبى والصحابة تؤيد كلها مطالب العدل الاجتماعى ، وشاع فى كتابة الكتّاب والمفكرين القول المأثور عن الصحابى الجليل « أبو ذر الغفارى » : « ثلاث للناس جميعاً : النار والماء والكلأ » . كانت تلك هى وسائل الإنتاج فى العصر الذى قيلت فيه ، واعتبرها « أبو ذر الغفارى » ملكاً للمجتمع . وبهذا القول فإن « أبو ذر الغفارى » سبق

الفكر الاجتماعى التقدمى الحديث بأربعة عشر قرناً كاملة . لكن احتضان الدين للفكر التقدمى كان الآن مرحلة أزاحتها التطورات الجديدة . وأصبح على الدين الآن أن يُستغل لخدمة مقولات جديدة ، وهكذا بدأ الضغط على فكرة الطاعة لأولى الأمر ، وهو معنى موجود فى تراث الدين ، لكنه مشروط بضمانات لم تكن متوفرة . وكان الإلحاح عليه الآن إخراجاً للكلم عن موضعه .

□

كانت نتائج محاولة النظام لاستغلال الدين فى خدمة أهدافه ظاهرة للعيان . فقد جرت تقوية محطة القرآن الكريم التى بدأت عملها فى عصر « عبد الناصر » ـ ولكن موادها الآن تحوّلت فى أغلبها من خدمة أهداف التقدم الاجتماعى إلى خدمة مطالب طاعة أولى الأمر . كان الناس فى تشوّق إلى اقتراب أكثر من حقائق دينهم ومن روحه ، واستخدم هذا التشوّق لأهداف سياسية ضيقة . وأصبح الأذان يقطع برامج الإذاعة والتليفزيون حين يجىء موعده . وكان التناقض فى بعض الأحيان مروعاً . فقد أصبحت معظم برامج التليفزيون مسلسلات أمريكية وأفلام إثارة ومسرحيات هابطة ، وفجأة وسط هذا كله ينبعث صوت المؤذن منادياً المؤمنين إلى الصلاة .

وخرج السادات بنفسه إلى الساحة . لم يكتف بلقب « الرئيس المؤمن » ، ولكنه الآن بدأ يظهر كل أسبوع فى صلاة الجمعة يؤدى الصلاة أمام عدسات التليفزيون ويتمتم بشفتيه آيات من القرآن ويسبل عينيه فرط تقوى وخشوع وهو يعرف أن الأضواء والعدسات كلها مسلطة عليه . وعلى أى حال فقد أصبحت صلاة الجمعة مناسبة إعلامية أسبوعية يستعملها الرئيس . كانت الصحافة الأجنبية والمحلية تُخطر مقدماً بالمسجد الذى ينوى الصلاة فيه ، وكان عدد كبير منهم يحتشد خارج المسجد فى انتظاره ، وهناك ينعقد كل أسبوع مؤتمر صحفى « تلقائى » .

لكن النشاط الأكبر فى محاولة استغلال الدين جرى فى الجامعات . كان العنصر المسيطر قبل ذلك فى اتحادات الطلاب هو عنصر الناصريين والتقدميين . ولم يعد ذلك مسموحاً به . وفى البداية فإن السادات اختار لوزارة الشباب خريجا من كلية طب كان قد ظهر أيام المظاهرات التى وقعت سنة ١٩٦٨ ـ وهو الدكتور « عبد الحميد حسن » . وعُززت وزارة الشباب فى عهدها الجديد باعتمادات كبيرة ، لكن هذه المحاولة لم تحقق الهدف المنشود منها ، فليس يكفى أن يعين أحد الشبان وزيراً لكى يكون قادراً على قيادة جموع الشباب والتأثير عليهم .

وحاول السادات بعد ذلك تجربة أخرى . فقد بدأ يدعو بعض القيادات الطلابية إلى لقاءات معه فى استراحة القناطر ، وحرص على أن تجرى أمام عدسات التليفزيون لكى تبدو أمام الناس قدرته على فنون الإقناع وإبراز رغبته فى التصالح مع الأجيال الجديدة . ولكن هذه التجربة لم تنجح أيضاً ، فقد حدث ذات مرة أن بدأ أحد الشبان على مرأى ومسمع من ملايين يناقش رئيس الجمهورية ويشكو إليه من الامتيازات التى تتمتع بها الطبقات المستفيدة من حكمه و « المنافقون » من الذين يحيطون به . وفقد السادات أعصابه ورآه ملايين المشاهدين وهو يصرخ فى الشاب بعصبية « الزم مكانك . . الزم مكانك . . حذار ، إنك تتحدث إلى رئيس الجمهورية . . إلى كبير العائلة المصرية » . ولم تتكرر التجربة مرة أخرى .

□

وكانت التجربة الثالثة هى استغلال الدين مباشرة . ولم يكن الذين يقومون بهذه المحاولة على علم بحقيقة التيارات المؤثرة والفاعلة فى مجال الحركة الإسلامية . تصور الذين كانوا يقومون بهذه المحاولة أن ساحة الحركة الإسلامية لا تضم إلا أحد فريقين : إما جماعات من الشباب المتدينين وغير المرتبطين بأى تنظيم ، وإما بقايا من جماعة الإخوان المسلمين . ومع أنه جرت محاولة لتنبيههم إلى أن الصورة قد اختلفت فى الساحة الإسلامية ، فإنهم لم يكونوا على استعداد لسماع أى تنبيه .

لم يتوقفوا طويلاً أمام ما حدث سنة ١٩٧٤ حين استطاع شاب حصل على الدكتوراه فى الفلسفة ـ هو الدكتور « صالح سرية » ـ أن يقود مجموعة من الشباب معظمهم من الطلاب ـ فى هجوم على الكلية الفنية العسكرية حيث كان يتصور أن بمقدوره الحصول على مزيد من المتطوعين ومزيد من الأسلحة لكى يزحف ويحتل قاعة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى . وكانت خطته أن تتمكن جماعته من اغتيال السادات وآخرين من أركان حكمه ، ثم تعلن الاستيلاء على السلطة . كانت المحاولة يائسة بالتأكيد . وقد جرى سحقها بسرعة ، وقتل بعض الأفراد ، وحوكم « صالح سرية » ومعه بعض زملائه ، وأعدم عدد منهم ، وما لبث الموضوع أن نُسى . نُسب كله إلى تأثير حزب مغمور هو « حزب التحرر الإسلامى » . ولم يتوقف أحد ليدرس أبعاد ما حدث .

ولم يتوقف هؤلاء الذين كلفوا بمحاولة استغلال الدين أيضاً ـ أمام عملية اختطاف الشيخ « محمد الذهبى » من بيته فى حلوان ـ إحدى ضواحى القاهرة ـ بواسطة مجموعة من

الشبان كانوا يرتدون زى ضباط البوليس . وكانت هذه المجموعة بعد اختطافها للشيخ الذهبى قد أعلنت شروطا للإفراج عنه ، بينها ضرورة قراءة بيان أعدّوه فى الإذاعة والتليفزيون . وكان البيان يندد بالنظام باعتباره نظاماً لا يقوم على أحكام الإسلام . ولقد هددوا بقتل ضحيتهم إذا لم يستجب لمطالبهم . وقتلوه فعلاً . ولقد اعتقل المدبرون ، وأظهرت التحقيقات وجود تنظيم أطلق عليه البوليس وصف « **التكفير والهجرة** » . وكان ذلك هو الوصف الذى وجدوه لما سمعوه فى التحقيقات من شباب اعتبروا أنفسهم يعيشون فى مجتمع دمغوه بالجاهلية ، وشبهوه بمجتمع مكة قبل هجرة الرسول إلى المدينة . كان تنظيم « التكفير والهجرة » يضم شباباً رفضوا المجتمع الذى وجدوا أنفسهم فيه ، وأرادوا قطع الصلات بينهم وبينه . كان فكرهم ـ فى مرحلة استضعاف ـ ينادى بالانسحاب من المجتمع إلى المساجد أوحتى إلى الصحارى والجبال ، ليقيموا هناك مجتمعات إسلامية جديدة تقوى نفسها ثم تعود لتهدم المجتمع الذى اعتزلوه . ولقد وجدوا أنفسهم مضطرين للخروج على أفكارهم فى حالة الشيخ « الذهبى » لأنهم تصوروه فى وقت من الأوقات متعاطفاً ثم ما لبث ـ فى رأيهم ـ أن ارتد حين أصدر كوزير للأوقاف فتوى تدين أفكارهم . وجعله ذلك فى عيونهم خائناً ينبغى أن يحاسب . وكان ما كان . لكن السلطات الآن آثرت أن تكتفى بالنظر إلى سطح الأمور وتعتبر ما جرى مجرد حادثة يمكن نسيانها .

□

وكان النظام لا يزال يتصور أن فى مقدوره أن يواصل التعامل مع الحركة الدينية بالطريقة التقليدية . طريقة التعامل مع المؤسسة الدينية الرسمية أو الشخصيات ذات الاتجاه الدينى المعروف . وفى شهر رمضان فى سنة ١٩٨٠ قرر السادات أنه سوف يجتمع بعد الإفطار بجماعات من علماء الأزهر والشيوخ ، ثم قرر فى اللحظة الأخيرة أن يدعو الأستاذ عمر التلمسانى ليحضر الاجتماع ، باعتباره ممثلاً لجماعة الإخوان المسلمين . وكانت الجماعة فى ذلك الوقت ـ فيما يبدو من ظواهر الأمور ـ لا تعارضه إلا فى شىء واحد وهو « الصلح مع اليهود » . وكالعادة فقد كان لابد أن يجرى اللقاء أمام عدسات التليفزيون . كانت المواجهة التى حدثت بينه وبين اتحاد الطلاب فى القناطر قد نُسيت وأصبح السادات يتصور أنه مهما قال فإن مواطناً عادياً لن يتجاسر على الاعتراض على شىء مما يقول(١) .

---

(١) حدث مرة فى أحد الاجتماعات السياسية وفى وجود خالد محيى الدين أن قال الرئيس السادات إنه هو الذى جند خالد محيى الدين فى حركة الضباط الأحرار . ولم يشأ خالد محيى الدين أن يعارض هذه المقولة التى لم تكن بالقطع صحيحة ، ولم يكن أمامه إلا أن يترك أعصابه تغلى فى صمت .

وبعد أن انتهى السادات من الحوار مع العلماء والمشايخ ، فإنه التفت فجأة إلى الأستاذ « التلمسانى » وبدأ يوجه له ما يكاد أن يكون إنذاراً لأنه يكتب فى مجلة « الدعوة » مقالات فى الهجوم على الصلح مع إسرائيل . وقال السادات : « يا عمر ، إننى لازلت أسمح للدعوة بأن تصدر بدون ترخيص ، وهذا ضد القانون ، وأنا اتسامح ، لكنكم ذهبتم بعيداً جداً ، وأستطيع غداً إذا شئت أن أطبق القانون وأن أغلق مجلة الدعوة » . كان « التلمسانى » شيخا تقياً وذكياً فى الوقت نفسه . ومع أنه فوجىء بحديث الرئيس الموجه اليه ، وكان فى الأصل قد اندهش من الدعوة التى وجهت اليه لحضور هذا الاجتماع - إلا أنه مع ذلك وقف فى ثبات وقال : « **أنت يا سيادة الرئيس تضعنى فى موقف صعب . . كيف أستطيع أن أرد عليك وأنت فى مكانك هذا محاط بكل أبهة مركزك وبكل أركان حكومتك ؟ . . إننى لا أجد عندى إلا أن أشكوك إلى الله** » . ووجد السادات نفسه فى موقف حرج ، فإن التلمسانى يوشك أن يخطف منه اهتمام الناس ، ويبدو وكأنه تفوق عليه أمامهم . وهكذا اندفع السادات فوراً واضعا فى صوته كل الخشوع الذى تمكّن من تطويعه بهذه السرعة ليقول للتلمسانى : « **لا ياعمر ، لا تشكونى إلى الله . إننى رجل يخاف الله ، فلا تشكونى اليه** » . وتصور السادات أنه قد أفحم التلمسانى واستعاد لنفسه مرة أخرى ذروة الاهتمام ، ولكن التلمسانى لم يسكت ، بل استطرد ليقول : « **ولماذا تخاف من أن أشكوك إلى الله يا سيادة الرئيس ؟ إننى أشكوك إلى أعدل الحاكمين ، وهو لا يظلم أحداً ، فلماذا تخاف يا سيادة الرئيس ؟** » .

وفى اليوم التالى كان هذا الحوار حديث المدينة .

الفصل الخامس

هدنــــــــه مع الجــن

لقد بدأ يتضح يوماً بعد يوم أن هؤلاء الذين استفادوا من الأوضاع الجديدة فى مصر ـ وجدوا مُلائماً لهم أن يغرقوا كل النقد الموجه إليهم فى موجة عاتية من التدين . كانت هناك أموال كثيرة تجىء من الخارج ، وكان بعضها يذهب إلى جماعات الإخوان التى كانت على استعداد لتأييد سياسات النظام . وتقدم المهندس « عثمان أحمد عثمان » ـ المقاول الشهير ـ والسيد « محمد عثمان اسماعيل » ـ كان محافظا لأسيوط ، وقبلها كان أمينا عاماً للاتحاد الاشتراكى العربى فى وقت السادات ـ وراح الاثنان يقدمان المساعدات لبعض الجماعات الإسلامية . وكانت مساعداتهما أموالا وأسلحة . كان الجزء الأكبر منها يذهب إلى الجامعات . وجرى تمويل أوجه نشاط تنوعت أساليبها ومظاهرها ، بل وجرى إنشاء جمعيات من أغراضها تزويد الطلاب بما وصفوه بأنه « الزى الدينى » : زى الجلابيب للشبان ، وزى الحجاب للشابات . ويمكن أن يقال إنه لأسباب اجتماعية بحتة ، فإن كثيرين من الشباب أقبلوا على هذا الزى . كان هذا الزى على الأقل قادرا على إخفاء الفوارق الطبقية . وبذل جهد كبير لتمكين الجماعات الدينية من السيطرة على اتحادات الطلاب . وكان تشجيع شباب الجماعات الدينية على النجاح فى انتخابات الاتحادات عملية منظمة قصد منها استبعاد القيادات الناصرية والتقدمية وإلغاء وجودها تماماً من القيادات الطلابية . ومضت هذه العملية شوطاً بعيداً على طريق النجاح . وعلى سبيل

المثال فإنه فى خريف العام الدراسى لسنة ١٩٧٨ استطاع شباب الجماعات الدينية أن يحصلوا فى جامعة الاسكندرية على كل الستين مقعداً لاتحاد الطلاب فى كلية الطب وفى كلية الهندسة . وحصلوا على ٤٧ مقعداً من ٤٨ فى كلية الحقوق ، و٤٣ مقعداً من ٦٠ فى كلية الصيدلة . وبدأت هذه القيادات الطلابية الجديدة تؤكد نفسها ، وبدأ أعضاؤها يمارسون داخل الجامعة ـ فى قاعات الدرس وخارجها ـ سلطات واسعة . أمروا بأن تبدأ الدراسة كل يوم بالصلاة ، واستجيب لطلبهم . ثم نهوا عن الاحتفال بالأعياد الوطنية والشعبية لأنها مناسبات علمانية . ولأنهم كانوا يعلمون أن لديهم تأييد سلطات عليا فإن هذه القيادات الطلابية راحت تتصرف وكأنها مسؤولة عن ادارة الجامعات . بدا وكأنهم يعتقدون أن لهم وحدهم حق تقرير المناهج ، ولهم وحدهم حق حذف ما هو « غير ضرورى » منها (على سبيل المثال نظرية النشوء والارتقاء لـ « داروين ») . ثم بدأوا يعترضون ويمنعون بالقوة أية احتفالات فى الجامعة يدخل فيها عنصر الموسيقى . وكذلك بدأوا يتدخلون حتى فى أنواع الطعام التى يمكن أن تقدم فى مطاعم الجامعة . فقد كان هناك فى رأيهم طعام إسلامى وطعام غير إسلامى . ولم يعد هناك من يجسر على معارضتهم والا كان العقاب جزاءه . ثم تصدوا للحفاظ على مكارم الأخلاق كما يتصورونها ، وأصبح أى شاب وشابة يسيران معاً فى حرم الجامعة أو يتبادلان حديثاً بينهما معرضين للضرب . ثم تجاوزت الأمور كل الحدود حين ظهر أعضاء هذه الجماعات وفى أيديهم السكاكين . وكان الغريب أنها كانت سكاكين من نوع موحد ، وهو النوع المعروف بمطاوى « قرن الغزال » . ولقد قبض على بعض من هؤلاء بعد أن أصابوا عدداً من زملائهم بجروح . ثم أفرج عنهم بأوامر . أصبح واضحا أن السلطات لا تتسامح معهم فقط ، وإنما هى تشجعهم أيضا . ولم يعودوا يكتفون بالسيطرة داخل الجامعات وإنما راحوا يمدون نشاطهم خارجها . وفى احدى المناسبات استولوا على مسجد كبير فى القاهرة يواجه الجامعة ، ثم وضعوا عليه الميكروفونات وراحوا ينادون الناس للانضمام اليهم . وفى صلاة عيد الأضحى سنة ١٩٨٠ وجهت الجماعات الدينية دعوة للصلاة فى ميدان عابدين . وتجمع ما يقرب من أربعمائة ألف مصل أمام القصر الجمهورى بعابدين ، ولم يكن معقولا تدفق مثل هذا العدد بدون رضا السلطات .

□

وبدأ البعض يتنبه إلى الخطورة الكامنة فى هذا النوع من النشاط . وفى بداية سنة ١٩٨١ ذهب المدعى الاشتراكى ليقابل الرئيس السادات فى استراحته بأسوان ، وهناك أبدى تخوفه مما يجرى . وكان رأيه أن هذا النشاط لم يعد محتملاً ، وأنه لابد من وضع حد له

قبل أن يفلت زمام الأمور . ولكن الرئيس لم يكن فى عجلة من أمره ، بل إنه ما لبث أن أمر بالإفراج عن اثنى عشر طالبا كانوا معتقلين متلبسين باستعمال السكاكين .

ولم يكن شباب هذه الجماعات هم الذين أصابتهم الحمى فقط ، ولكن كان هناك بجوارهم ووراءهم كثيرون من المستفيدين من سياسة الانفتاح وممن راحوا يغطون أنفسهم بمظاهر التدين . راحوا يبنون المساجد ، بل إن بينهم من بنوا عمارات سكنية فاخرة فى القاهرة والاسكندرية وحولوا الطوابق الأرضية منها إلى مساجد للصلاة . ولم يكن ذلك ابتغاء مرضاة الله وحده ، وإنما كان فيه أيضا تجنب لمصلحة الضرائب . فبناء مسجد فى عمارة كان كفيلاً بتخفيف عبء الضرائب عن صاحبها . بدا وكأن النظام الذى يعادى الشيوعية يريد أن يجعل من التدين تطبيقا عمليا لمقولة « ماركس » المشهورة بأن الدين أفيون الشعوب . وبالفعل فلقد بدأوا يتعاملون مع الدين بنفس منطق التعامل مع مخدر . لكن المشكلة أن النظام لم يعد يعرف مع من يتعامل . ولم يكن قد استوعب درس التاريخ أو تعلم منه شيئا . فإن تيار التدين كان خليقاً أن ينمو إلى درجة لا تسمح لأحد بالسيطرة عليه ولا باستغلاله لصالحه . لم تكن المحاولة فى البداية لصالح الدين وإنما لخدمة السياسة ، وكان يمكن أن يستمر ذلك بعض الوقت . لكن الشباب الذى دُفع إلى ساحة الدين ما لبث أن اكتشف أنه دخل فى بحر واسع فيه الكثير مما يستطيع أن يتعلمه . وبدأت أفكار الأصولية الإسلامية تفرض نفسها . وعاد الإمام « ابن حنبل » والفقيه الكبير « ابن تيمية » يمارسان تأثيراً لم يتنبه إليه النظام ولم يكن يستطيع مراقبته أو احتواءه . . ثم لحق بهما « أبو الأعلى المودودى » و« سيد قطب » . .

كان الجن قد خرج من القمقم ، ولم يكن فى مقدور أحد أن يعيد حبسه فيه مرة أخرى مهما استعان بالطلاسم أو فنون السحر . .

الجزء الرابع

الكنيسة القبطية

« .. اتمشى متمهلاً كل سنىّ
من أجل مرارة نفسى »

(الكتاب المقدس ـ العهد القديم ـ أشعياء ٣٨ : ١٥)

الفصل الأول

المسيح والصليب

« لقد كانت مصر هى التى اخترعت الأبدية » . . كان محدثى هو « أندريه مالرو » المفكر والكاتب والسياسى وصديق « ديجول » المقرب ووزير ثقافته الشهير ، وكنا على مائدة غداء فى باريس فى شهر ديسمبر سنة ١٩٧٠ . كان حديثنا بداية عن مصر وفرنسا ، وعن « عبد الناصر » و « ديجول » ، ثم تشعب الحديث حتى قال « مالرو » تلك العبارة الصغيرة فى عدد كلماتها والكبيرة بما تحتويه من معان وإشارات . كان فيها كثير جداً من الحقيقة . فمما لا شك فيه أن فكرة الأبدية لعبت دوراً كبيراً فى الفكر والفنون والآداب فى مصر القديمة . وهذه الحقيقة واضحة كل الوضوح لكل من أتيح له أن يتعرف ـ ولو بطريقة عابرة ـ على الآثار الباقية من التاريخ الفرعونى . وثمة عبارة يصادفها الباحث كثيراً وهو يتابع مجرى الحياة العادية للناس فى ذلك التراث المصرى الذى حفظته الأحجار وأوراق البردى . عندما يراد تحذير أحد الناس من أنه يوشك أن يعاقب بخطاياه فإن التهديد الذى يوجه له عادة من الناصحين هو قولهم : **« حذار ، إنك على وشك أن تفقد أبديتك »** !

□

إن ديانات مصر القديمة لا يمكن اعتبارها من تلك العبادات شبه القبلية التى ظهرت فى أماكن متفرقة (كالهند مثلاً) ، ثم اندثرت ودفنها التاريخ فى أودية النسيان دون أن تترك

وراءها أثراً . بالعكس من ذلك تماماً ديانات مصر القديمة ، فإن رموز عقائدها كانت قريبة الشبه ـ على سبيل المثال ـ برموز العقائد فى المسيحية : موت وبعث أوزوريس ـ الإلهة الأم إيزيس وطفلها المقدس حورس قابع فى حجرها ـ مفتاح الحياة الذى يكاد أن يكون فى شكله صليبياً . كل هذه الرموز تستثير فى الفكر مقارنات تبدو أمثالها فى مبنى كل كنيسة مسيحية وفى أى صلاة مسيحية . وليس ضرورياً أن يكون هذا التقارب مجرد صدفة .

إن المسيحية جاءت إلى مصر مبكراً . لقد حملها معه القديس مرقص نفسه ، أحد حواريى المسيح والذى تقول مصادر التاريخ إنه هو نفسه كان مصريا من الصحراء الغربية (أى ما يمكن أن يكون ليبياً الآن) . وطبقاً للروايات التاريخية فإن القديس مرقص وصل إلى مصر حاملاً تعاليم المسيح بعد سنوات قليلة من صلب معلمه . وطبقاً لنفس الروايات التاريخية فإن القديس مرقص كتب الإنجيل الذى يحمل اسمه حينما جاء إلى مصر فى صحبة القديس بطرس . ثم إن مصر كان لها الحق ـ دون كل ولايات الامبراطورية الرومانية ـ أن تتيه فخراً على غيرها لأنها كانت الملجأ الذى هاجرت إليه العائلة المقدسة تحاشياً لاضطهاد هيرود .

ولقد واجه المسيحيون فى مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد فى العصر الرومانى ، خصوصاً تحت حكم « ديسيوس » و « فاليريان » و « ديوكليتيان » فى القرن الثالث وبداية القرن الرابع الميلادى ، حتى أصدر الامبراطور قسطنطين مرسوم التسامح الدينى سنة ٣١٣ . ولم يتضمن مرسوم التسامح مجرد اعتراف الامبراطور بالمسيحية فحسب ، وإنما كان من بعض آثاره أن الامبراطور وضع شارات المسيحية على أعلام جيوشه وعلى دروع جنوده ، وبعث برسله إلى الأساقفة يحملون هداياه . وبرغم ذلك فإن الاضطهاد لم يتوقف .

□

وقبل أن يصدر قانون التسامح فإن الكنيسة المصرية لم تكن تحتضن رموز مصر التاريخية فحسب ، وإنما كانت أيضاً تحتضن فكرة الوطنية المصرية المتميزة والمستقلة . ولقد أسهمت الكنيسة المصرية بنصيب بارز فى دراسة وحفظ الفكر المسيحى كله . وكانت الكنيسة المصرية على سبيل المثال هى التى أنشأت نظام الرهبنة[1] ، فقد كان الأتقياء يحملون صلواتهم ويذهبون إلى عزلة الصحراء ابتعاداً عن الاضطهاد وتقرباً من الله فى عزلة ينقطعون فيها له . ولقد كان القديس أنطونيوس ـ ابن أسرة مسيحية غنية ـ هو أول من

(١) كانت للرهبنة من قبل سوابق فى ديانات مصر القديمة قبل المسيحية .

استجاب - سنة ٢٦٨ - لقول المسيح : « اذهب وبع ما تملك واعطه للفقراء » . وفعل أنطونيوس ذلك وأنشأ نظام الرهبنة ، فقد ذهب إلى صحراء وادى « النطرون » وتبعه تلاميذ له اقتفوا أثره فى الانقطاع للعبادة . ولم تكد تمضى سنوات حتى شهد وادى النطرون بناء ما يقرب من خمسين ديراً جمعت خمسة آلاف راهب قرروا أن يهبوا حياتهم كلها للمسيح .

كان نظام الرهبنة أول عطاء من الكنيسة المصرية لكل الكنائس المسيحية الأخرى . ولقد كان الدور الوطنى الذى قامت به الكنيسة المصرية من أهم الخصائص التى ميزتها عن غيرها من الكنائس . كانت مصر منذ غزاها « أغسطس » - ٣٠ قبل الميلاد - قد أصبحت ولاية رومانية ، لكن شعبها لم يستطع أن ينسى أنه وريث أكثر من ألفى سنة من الاستقلال . كانت الاسكندرية وقت الغزو الرومانى أعظم مدن العالم قاطبة ، سواء فى مجالات التجارة أو فى مجالات العلم . وعندما دخلت المسيحية إلى مصر فإن بطريرك الاسكندرية كان يقف على قدم المساواة مع بطاركة القدس وأنطاكية وروما واسطنبول ، بل وكان هناك من يتصورون أنه يقف فى مرتبة أرفع منهم . وبهذا التراث وراءهم فلم يكن غريباً أن يشعر المصريون بمرارة من التدخل الأجنبى مهما كانت الصورة التى يتخذها . وراحوا يقاومون . رفضوا العقائد التى أريد فرضها عليهم ، كما رفضوا الضرائب التى أريد فرضها عليهم أيضاً .

ولقد كان عصر قسطنطين هو الذى شهد أعظم البطاركة المصريين الذين جلسوا على كرسى الاسكندرية وهو الأنبا[1] « اثناسيوس » . كان « اثناسيوس » شاباً صغيراً عندما انتخب سنة ٣٢٦ لكى يخلف البطريرك « اسكندر » . وكان « اثناسيوس » سكرتير « اسكندر » قبل أن يلى مقعده . ولقد ظل على هذا المقعد ستا وأربعين سنة لعب خلالها دوراً لم يتح لغيره من البطاركة - فى أى بلد - فى تشكيل الخريطة الدينية والفكرية - والسياسية - للعالم المسيحى . كان « اثناسيوس » رجلاً نشيطاً لا يهدأ ، وكان إيمانه ثابتاً وشجاعته لا يرقى إليها شك ، وكان قادراً على الكلام وعلى الكتابة ، وأعطى جزءاً من حياته فى محاربة هرطقة آريوس التى كانت تقلل من الطبيعة المقدسة للمسيح ، وبالتالى تؤثر على صُلب عقيدة التثليث . وفى الحقيقة فإن « اثناسيوس » لم يجلس على كرسى البطريركية طويلاً ، فقد قضى أكثر من عشرين سنة من ولايته فى المنفى ، بينها ست فى عهد ابن « قسطنطين » وخليفته « قسطانطيوس » الذى طارد « اثناسيوس » ووضع جائزة لمن يأتيه برأسه . وفى ذلك الوقت كان « اثناسيوس » ينتقل من ملجأ إلى ملجأ هارباً من اضطهاد الامبراطور . كان

(١) كلمة « أنبا » فى اللغة القبطية القديمة تفيد تقريبا وصف « القديس » .

الرهبان يسبقونه إلى مخابئه ويلحقونه ، وكان الفلاحون يتسترون على تحركاته ، ولم تحدث خيانة واحدة رغم أن كثيرين من الذين حموه تعرضوا للموت بسبب ما فعلوه له . وأصبح بطريرك الاسكندرية رمزاً لمقاومة المصريين لغير المصريين وتأكيداً لرفض مصر أن يملى عليها أحد من خارجها آراءه وعقائده . ولقد بدأ صدام « اثناسيوس » مع أباطرة بيزنطة (من الروم) منذ اللحظة الأولى . فعندما أصبحت المسيحية ديناً رسمياً للامبراطورية سنة ٣٨١ ونشأ الارتباط الوثيق بين الدين والدولة ـ فإن « اثناسيوس » رفض هذا الربط بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية واعتبره خلطاً بين ما لله وما لقيصر فى حين أن المسيح يقول : « **اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله** » . وتقول مصادر التاريخ الكنسى المصرى إن اثناسيوس كتب إلى إمبراطور بيزنطة يقول له : « **لا تقحم نفسك فى المسائل الكنسية ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه المسائل . لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة ، وليس مسموحا لنا بأن نمارس حكماً أرضياً ، وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسى** » .

□

كان هناك بطاركة فى بقية أرجاء الامبراطورية قبلوا بسلطة الامبراطور متصورين أن رعايته للكنيسة تعطيها مزايا كبرى ، لكن « اثناسيوس » لم يكن على هذا الرأى . وربما كان فى فكره أن تبعية الكنيسة للامبراطور سوف تؤدى أيضاً إلى تبعية الشعب ليس فقط فى مسائل الحكم والسياسة ولكن أيضاً فى مسائل الوجدان والضمير ، وهذا يؤدى إلى الذوبان الكامل بما يحمله من مخاطر . ثم أصبح « اثناسيوس » طرفاً فى المناقشة الحامية التى احتدمت فى العالم المسيحى ، وأصبح اسم « اثناسيوس » علماً على الأرثوذكسية التى أصبحت أكثر المذاهب تمسكاً ومحافظة . وبسبب التقاليد التى أرساها « اثناسيوس » فإن خليفته بعد قرن من الزمان ـ وقت انعقاد مجمع كالدونيا ـ ٤٥١ ميلادية ـ وجد نفسه محروماً بسبب الخلاف حول طبيعة المسيح . كان حرمان البطريرك المصرى « ديوسكورس » تعبيراً عملياً عن تمسك الكنيسة القبطية بفكرها المصرى الأصيل . **كانت مصر التى احتضنت المسيحية قد أعطتها بقدر ما أخذت منها وأصبحت طرفاً أساسياً فى الحوار الذى دار حول طبيعة المسيح . ووقفت الكنيسة المصرية ودافعت وانفصلت بسبب إصرارها على الطبيعة الواحدة للمسيح . كانت معظم الكنائس الأخرى واقعة تحت تأثير رجال الدين الملكانيين (أى رجال الملك) ، وأما الكنيسة المصرية فقد رفضت تسرب السلطة إليها . ويلفت النظر أن الكنيسة المصرية فى ذلك الوقت استقطبت معها كنائس السوريين والأرمن واليونانيين .**

كانت كنيسة بيزنطة تقول بطبيعتين للمسيح : رجل وإله . وأما الكنيسة المصرية فقد كانت تقول بطبيعة واحدة للمسيح : حلول الإله فى الرجل . كان « ديوسكورس » عنيداً فى دفاعه عن معتقدات الكنيسة المصرية ، وعندما وصل القرار بحرمانه إلى مصر فإن غضب الشعب كان بغير حدود . لقد رفضوا بصوت واحد أن يعترفوا بقرارات مجمع كالدونيا . وإذ كانت السلطة قد حرمت بطريركهم فإنهم اختاروا أن يكونوا محرومين معه . لقد كان رأيه الذى أعلنه فى المجمع هو عقيدتهم ، وكان ذلك يكفيهم بصرف النظر عما تعتقده بيزنطة وإمبراطورها وبطركها ، وأية قرارات تصدر عنهم جميعاً . وزادت الخطوط الفاصلة بين مصر وبيزنطة حدة . ورغم أن عهداً من السلام ساد بين الدين والدولة ، فإن مصر لم تتمتع بهذا السلام . ولم يكن الإمبراطور « تيودوسيوس » على استعداد لقبول تحد لسلطته من إحدى مستعمراته ، وهكذا فإنه بعث إلى نائب الملك فى مصر يقول له : « **إذا لم يوافق البطريرك المصرى على قرارات مجمع كالدونيا فليخرج من المدينة . وإذا وافق نجعله بطريركاً وحاكماً فى نفس الوقت** » . **وخرج البطريرك ماشياً حافياً .**

□

وتبع ذلك انقسام فى مصر ، فإن سكانها من بقايا الإغريق انحازوا إلى كنيسة بيزنطة ، وأما الأغلبية الوطنية فإن عقائدها اختلطت بدمها وبشرفها ، وتجسد ذلك فى رفضها قرارات مجمع كالدونيا . ولقد وقف الشعب للرجل[1] الذى عينه الامبراطور خلفاً للبطريرك المنفى ، ومنعه من دخول كنيسة الاسكندرية . وعندما تدخل جنود الامبراطور وقامو بمذبحة رهيبة للناس على أبواب الكنيسة وأدخلوا إليها صنيعة الامبراطور فإن الشعب أدار له ظهره ورفض الاعتراف به أو الخضوع دينياً لسلطته . ووسط اضطهاد عنيف ودام أصدرت الكنيسة المصرية ما سمى بـ« قانون الإيمان » (نصه : نؤمن برب واحد ـ يسوع المسيح ـ ضابط الكل ـ أتى وتجسد من سيدتنا وملكتنا مريم ـ ونؤمن بأن لاهوته لم يفارق ناسوته لحظة واحدة أو طرفة عين) . ولقد بقى البطريرك الملكى لبعض الوقت جالساً على كرسى الاسكندرية يتمتع بالسلطة الرسمية ، **وأما البطريرك المصرى فقد كان يتنقل بين أديرة الصحراء يحمل معه السلطة الفعلية للكرسى البطريركى . كان هناك بطريرك للإمبراطور البيزنطى ، وكان هناك بطريرك للشعب المصرى . كان بطريرك الامبراطور من**

(١) نائب البطريرك أبوليناروس .

الملكانيين . وأما بطريرك الشعب المصرى فقد التصق به منذ ذلك الوقت وصف « القبطى » نسبة إلى اسم مصر القديم .

□ □ □

وفى سنة ٦٢٣ جلس على كرسى البطريرك بطرك مصرى جديد قدر له أن يشهد فترة حاسمة من التاريخ ، وهو البطريرك بنيامين . كان بنيامين - مثل اثناسيوس من قبل - ينتمى إلى أسرة غنية من فرشوط ، ومثل اثناسيوس أيضا فإن بنيامين كان سكرتيراً لسلفه البطريرك أندرونيكوس وأصبح خليفة له . أصبح بنيامين بطريركاً إبان الغزو الفارسى لمصر . ولم يحدث صدام بين الفرس وبين الكنيسة القبطية ، فإن الفرس تركوا البطاركة والشعب وشأنهم . وفى نفس الوقت فإن البطاركة والشعب لم يكونوا آسفين لهزيمة البيزنطيين . وعلى كل حال فإن الكنيسة القبطية من جانبها تحفظت بالابتعاد عن سلطات الغزو الفارسى . وبعد عشر سنوات من الحكم الفارسى عاد الامبراطور البيزنطى (كان هرقل هو الذى يجلس على عرش امبراطورية الروم الآن) ، فاقتحم مصر مرة أخرى . وحاول هرقل بكل النفوذ الذى حصل عليه من حملاته العسكرية الناجحة ضد الفرس فى سوريا ومصر أن ينتهز الفرصة ويفرض بالقوة توحيد الكنيسة المصرية والكنيسة البيزنطية . وبرغم عشر سنوات من الاضطهاد الدموى البشع فإن المحاولة لم تفلح ولم يكن هناك أمل لأى حل وسط يطرحه هرقل ، وفى الحقيقة فإن القضية لم تكن مجرد خلافات عقائدية ، وإنما كانت القضية قد أصبحت صراعاً قومياً أيضاً . لقد تمسك الأقباط ، وأصروا على التمسك باستقلالهم الدينى . كانت تلك آخر ضرورات الاستقلال التى بقيت لهم . صحيح أن مصر فقدت استقلالها السياسى وأصبحت مستعمرة ، لكن استقلالها الدينى الذى حاربت من أجله أصبح فى ضميرها نوعاً من عودة الروح إلى استقلالها السياسى . استقلال فى القلب حتى وإن بعد هدف استقلال الأرض . وكان هذا الاصرار على استقلال القلب دائماً من مفاتيح فهم التاريخ المصرى .

ومرة أخرى فإن الامبراطور البيزنطى هرقل عين بطريركاً آخر يقوم فى نفس الوقت بأعمال نائب الملك . ووجد الأنبا بنيامين نفسه لاجئاً فى بلده ، وراح يتنقل طول الوقت بين أديرة الصعيد بينما الشعب كله معه ضد البطريرك الملكى ونائب الملك الجالس فى الاسكندرية . ولم يكن غريبا والأمر كذلك أن يكون الشعب المصرى جاهزاً لاستقبال شىء جديد . كان الشعب الصامد للاضطهاد ينتظر الخلاص .

□

وجاء الفتح الإسلامى . كان « محمد » ﷺ قد لقى وجه ربه فى المدينة فى يونيو سنة ٦٣٢ ، ووصلت جيوش المسلمين إلى العاصمة السورية دمشق فى سبتمبر سنة ٦٣٥ ، ثم دخل الخليفة عمر بن الخطاب إلى القدس فى يناير سنة ٦٣٨ . وبعد أقل من سنة من هذا التاريخ كان القائد العربى عمرو بن العاص يقود قوة صغيرة يتراوح عدد أفرادها ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف فارس ، وكانت وجهتهم هى فتح أغنى الولايات البيزنطية وهى مصر .

لم يكن العرب غرباء بالنسبة لكثيرين من المصريين ، فإن قبائل عربية كثيرة كانت قد استقرت فى الصحارى المحيطة بوادى النيل ، واختلطت بالمصريين وتعاملت معهم . ثم إن المصريين كانوا قد سمعوا عن الفاتحين العرب الذين فتحوا سوريا . وصحيح أن هؤلاء العرب المسلمين كانوا شديدى الإيمان بدينهم وتعاليمه ، إلا أنهم لم يكونوا كغيرهم من الغزاة يحملون السيف ولا شىء غيره . وبالتأكيد فإن الناس فى مصر كانوا قد سمعوا بارتياح كيف أن الخليفة عمر لم يرض أن يصلى ولا أن يصلى جنوده فى كنيسة القيامة فى القدس حتى لا تختلط الأمور فيدعيها المسلمون لأنفسهم ويجرحون بذلك مشاعر المسيحيين . هكذا فإنه أم الصلاة ومعه جنوده خارج الكنيسة . كانت هناك أيضاً عوامل تاريخية أخرى تلعب دورها فى ربط المشاعر بين الفاتحين العرب وبين الأقباط . كان الفاتحون العرب يعتبرون إسماعيل جدّاً لهم ، وكان إسماعيل ابن جدهم الأكبر إبراهيم من زوجته المصرية هاجر . كانت هناك أيضاً ذكرى لا تنسى ، فقد كان الابن الوحيد الذى ولد للرسول ولم يقدر له أن يعيش طويلاً - من فتاة مصرية هى « ماريا » القبطية .

ويجمع كل المؤرخين على أن أقباط مصر استقبلوا الفاتحين العرب باعتبارهم مخلّصين من طغيان كانوا يريدون التحرر من أغلاله . ولقد زادت طمأنينة الشعب فى مصر حينما سمعوا أول خطاب ألقاه عمرو بن العاص يوم الجمعة الحزينة سنة ٦٤٤ وهو يقول : **« اذهبوا بعون الله فازرعوا الأرض وكلوا من خيراتها ولبنها وقطعانها وصيدها . واطعموا جيادكم وحافظوا عليها ، فهى عدتكم ضد العدو وبها تنتصرون وتغنمون . واحفظوا عليها عهد جيرانكم الأقباط . إن أمير المؤمنين عمر قال لى إنه سمع رسول الله يقول إن الله سيفتح عليكم مصر بعدى فاحفظوا عهد أقباطها فهم أهلكم وهم فى حمايتكم » .**

□

ومع أن عدد الجنود الأصليين الذين جاءوا مع عمرو بن العاص فى فتح مصر كان

صغيرا ، إلا أن تعريب مصر تعريباً كاملاً تم بسرعة مدهشة وفى زمن قصير . فى القرن الثامن أصبحت اللغة العربية لغة رسمية للدولة ، وبالتالى فقد أصبحت لغة المعرفة والعلوم وحلت محل اليونانية . ومع مجىء القرن الحادى عشر كانت اللغة العربية قد أصبحت لغة عامة سكان مصر ، بينما تراجعت اللغة القبطية إلى الأديرة . ومع أن صلوات الكنائس كانت لا تزال تتلى وترتل باللسان القبطى القديم فإن المواعظ أصبحت الآن باللغة العربية . **ومما يلفت النظر حقيقة أن الحكم والحضارة الرومانية والهلنستية حكمت مصر أكثر من ألف سنة غير أنها لم تستطع أن تنفذ إلى صميم الشعب المصرى - بينما لم تكد تمضى أكثر من أربعة قرون بعد الفتح العربى حتى أصبحت مصر عربية فى كل شىء** . وكما كانت مصر تحت حكم الرومان والبيزنطيين أغنى ولاية فى الامبراطورية - فإنها استمرت كذلك تحت حكم العرب ، وبالتالى أصبحت مصدر غنى لكل من تولى حكمها . وليس هناك ما يدعو للدهشة على هذا الأساس أن مصر شهدت ٣١ واليا فى عهد الأمويين (بمعدل وال كل ثلاث سنوات) ، ثم شهدت ٧٤ واليا فى ظل العباسيين (أى وال كل سنة ونصف) . كانت مصر أكبر مكافأة يحصل عليها أحد البارزين من رجال الخلافتين الأموية والعباسية لأنها كانت تضمن لهم ثراء مؤكداً . وربما كان من هنا أن بعض الولاة تجاوزوا فى طلب المغانم ، ثم كان من تجاوزهم فى بعض المرات ما أدى إلى احتجاج جماهير الشعب المصرى ، مما أدى بدوره إلى ظهور بعض حوادث الصدام .

ومع ذلك فإنه عندما ظهر الصليبيون فى المنطقة بعد خمسمائة سنة من حكم العرب والتعريب الكامل ، فإن أقباط مصر لم يظهروا أى قدر من التعاطف ولا من التعاون مع زملاء لهم فى المسيحية . بعض ذلك كان يرجع دون شك إلى حقيقة أن المصريين تذكروا على الفور أن هؤلاء الغزاة القادمين من الشطآن الشمالية للبحر الأبيض المتوسط - سواء كانوا الرومان أو الإغريق - لم يحملوا إليهم خيراً ولا حملوا إليهم حرية . كان هناك أيضاً سبب آخر هو أن الصليبيين الكاثوليك كانوا يعتبرون عقائد أقباط مصر - وأولها عقيدة الطبيعة الواحدة للمسيح - نوعاً من الهرطقة الدينية لا تقل فى رأيهم سوءاً عن « هرطقة » المسلمين . وتصرف الصليبيون كما كان أقباط مصر يتوقعون ، فإنهم لم يسمحوا لهم - كما أنهم لم يسمحوا للمسلمين - بزيارة القدس عندما كانت المدينة المقدسة فى أيدى الصليبيين . وعندما سقطت مدينة دمياط فى أيدى الصليبيين أثناء الحملة الخامسة (١٢١٩) ، فإن الصليبيين خطفوا كل أطفال المدينة وباعوهم إلى أسقف عكا الذى قام بتعميدهم وفق العقائد الكاثوليكية . وبعد ثلاثين سنة من ذلك ، وحينما استطاع الملك

لويس التاسع ملك فرنسا أن يحتل دمياط مرة أخرى فإنه ـ رغم محاولاته للحذر فى التعامل مع الأقباط ـ أساء إليهم أبلغ إساءة حينما عيّن قسيساً كاثوليكياً ليكون بطريركاً للمدينة وقرب نهاية الحروب الصليبية (١٣٦٥) وحين تمكن الملك بطرس ملك قبرص من أن يقوم بهجوم ناجح على الإسكندرية ـ فإن جنوده لم يكونوا يبدون اهتماماً إلا بأمرين : إما النهب والسرقة ، وإما القتل المباح للأقباط ولليهود وللمسلمين على السواء . ولم تمض إلا سنوات حتى قتل بطرس نفسه ، ومضت أربعمائة عام قبل أن يظهر غاز مسيحى آخر أمام شواطىء الاسكندرية .

□ □ □

لقد نزل نابليون على شواطىء مصر فى يوليو ١٧٩٨ . وبعد معركة الأهرام ، وبعد إتمام احتلال القاهرة ـ فإن نابليون حاول أن يبنى مؤسسات لحكومة محلية . وفى هذا فإنه ـ مثل حكام المماليك الذين سبقوه ـ لم يلبث أن وجد نفسه يستعين بالأقباط فى عدد من الوظائف الإدارية فى مسائل الرى والجمارك والضرائب وما يشبه ذلك من المهام . كان الأقباط ـ خصوصاً طوال عهد المماليك ـ هم المكلفون بمثل هذه الأعمال ، فقد كان الأمراء يستعينون بهم على رعاية المصالح دون أن يخشوا خطراً منهم على سلطة الحكم . وهكذا فإن أقباط مصر كانوا مستودع أسرار شؤونها الادارية . وفعل نابليون نفس الشىء ، وربما لم يكن أمامه بديل ـ هكذا فإنه قام بتعيين المعلم جرجس الجوهرى (وهو أكبر موظف قبطى فى جهاز الحكم المملوكى الذى قهره نابليون) ـ مفتشاً إدارياً عاماً لمصر ، وطلب إليه أن يضع على الورق قواعد للوائح المتبعة فى مسألة الجمارك والرى كخطوة أولى . بل إن نابليون ما لبث أن عثر على قبطى آخر فى المجال العسكرى ، وهو الرجل الذى اشتهر باسم الجنرال « يعقوب » والذى ما لبث أن شكل ما عرف باسم اللواء القبطى الذى عمل فى خدمة الفرنسيين . ولقد أصبح الجنرال يعقوب فيما بعد قائداً مساعداً للجنرال « ديزييه » على رأس القوة التى طاردت « مراد » بك إلى صعيد مصر . **ويلفت النظر على الفور أن بطريرك الأقباط فى ذلك الوقت رضى عن جهود المعلم جرجس الجوهرى فى تنظيم الإدارة المصرية ، ولكنه أعلن معارضته للدور العسكرى الذى قام به يعقوب . بل إن الخلاف بين البطريرك القبطى والجنرال القبطى تطوّر إلى درجة أن يعقوب حاول ذات مرّة أن يقتحم مقر البطريركية راكباً صهوة جواده ، لكن جنوده لم يتبعوه واضطر إلى الانسحاب . ولم ينسحب الجنرال يعقوب من مدخل البطريركية فقط ، ولكنه ما لبث أن انسحب من مصر كلية مع قلائل من أفراد لوائه عندما انسحبت كل الجيوش الفرنسية من مصر سنة ١٨٠١ .**

وقد اختفى ذكره من صفحات التاريخ بعد أن غادر مصر . وتقول بعض الروايات إنه مات على الباخرة التى كانت تقله إلى فرنسا .

□

إن الحملة الفرنسية فتحت مصر لرياح التغيير . والحقيقة أن أفكار الثورة الفرنسية - الحرية والإخاء والمساواة - كانت قد وصلت إلى مصر قبل أن تصل إليها جيوش نابليون . ثم إن هذه الأفكار كانت أقرب إلى روح الإسلام من كل الدعاوى التى حاولت الامبراطورية العثمانية - خصوصاً فى فترة انحلالها - أن تفرض بها - وباسم الإسلام - ستاراً حديدياً من حول ممتلكاتها العربية . وهكذا فإن الفترة السابقة واللاحقة على الحملة الفرنسية كانت فترة بالغة الأهمية بالنسبة للعرب من رعايا السلطان العثمانى - مسيحيين كانوا أو مسلمين . كانت تلك الفترة فترة بحث دقيق فى أعماق النفس وبداية لتنبه راح يحاول أن يتطلع حوله ليعيد اكتشاف ذاته وعالمه . وكان ذلك أصدق وأعمق ما يكون فى مصر .

إن الحملة الفرنسية من ناحية أخرى فعلت ما هو أكثر من ذلك ، فلقد لفتت أنظار أوروبا - وعلى وجه الخصوص انجلترا - إلى أهمية الطريق البحرى والبرى إلى الهند والشرق الأقصى . ثم انها أيضاً لفتت أنظار جماعات من الرجال والنساء إلى دور ينتظرهم فى التسلل الغربى إلى الشرق - وهم المبشرون .

إن الإرسالية التبشيرية البريطانية الأولى وصلت إلى مصر سنة ١٨١٥ ، ثم لم تلبث أن رحلت عنها دون أن تحقق أى شىء . وبعد أربعين سنة كان قد جاء دور المبشرين الأمريكيين لكى يحاولوا فى مصر . كان هؤلاء المبشرون قد صنعوا لأنفسهم قاعدة فى لبنان ، والآن فقد بدأوا يمدون فرعاً منهم إلى صعيد مصر حيث كانت توجد الكثافة السكانية للأقباط . كان المبشرون البريطانيون والأمريكيون يتصورون فى الأصل أنهم يستطيعون أن يمارسوا عملهم التبشيرى بين المسلمين . وعندما اكتشفوا أن هذه المحاولة من ضروب المستحيلات - فإنهم لم يلبثوا أن حوّلوا اهتمامهم إلى العمل بين الأقباط .

ومن سوء حظ الكنيسة القبطية أنها لم تكن مهيأة فى ذلك الوقت - منتصف القرن التاسع عشر - لمواجهة هذا التحدى المنقض عليها من وراء البحار حاملاً معه أفكاراً جديدة ورجالاً جدداً . فلعدة قرون قبل ذلك كان أقباط مصر يعيشون جنباً إلى جنب مع إخوانهم المسلمين ، وفى معظم الأحيان كانت العلاقات طيبة ، وفى أقلها كانت هناك أسباب للاحتكاك . لكن أتباع الدينين كانوا يعتبرون أنفسهم مصريين . وربما كان الأقباط فى

صميم قلوبهم يعتبرون أنفسهم مصريين أكثر من بقية سكان مصر ، لكن التفاوت العددى بين أتباع الدينين كان يصنع فى النهاية نوعاً من التوازن ضم الكل على أرض مصر فى إطار من السلام . والحقيقة أن شبه نظام قام واستقر لتحديد ودمج العلاقات بين الطائفتين . فى كل قرية مصرية تقريباً كان هناك نمط واحد لا يكاد يتغير : العمدة مسلم والصراف قبطى . أولهما فى القرية مسؤول عن سلطة الحكم ، والثانى مسؤول عن شؤون المال ، وكلاهما لا يخشى منافسة من الآخر . وكان من الصعب فى أى قرية تمييز القبطى عن المسلم . بل إن القسس الأقباط كانوا من الفلاحين العاديين . كان الواحد منهم يعمل حافياً فى حقله طوال الأسبوع ، وفى يوم الأحد يفتح حجرة فى بيته ومنها يقود طقوس الصلوات التى كان يحفظ نصوصها القبطية عن ظهر قلب بطريقة السماع ـ لأنه لا يكتب ولا يقرأ ـ كما أنه لا يعرف هذه اللغة أساساً . وفى يوم الاثنين كان القسيس القبطى يعود إلى عمله فلاحاً عادياً شأن غيره من مئات الألوف على التربة السمراء . بل إن عرش البطريرك القبطى فى ذلك الوقت لم يكن غير حصيرة على الأرض يجلس عليها ومن فوقها يباشر سلطاته الدينية .

□

ولقد كان البطريرك كيرلس الرابع ـ الذى جلس على الكرسى البطريركى القبطى من سنة ١٨٥٤ إلى سنة ١٨٦٢ ـ رجلاً ذكياً بالفطرة : كان من أوائل من رأوا المخاطر التى تهدد الكنيسة القبطية واستقلالها من جراء نشاط المبشرين الغربيين . وهكذا فإنه منذ اليوم الأول بدأ يحارب نشاطهم . وتروى « ريتا هوج » ـ وهى ابنة المبشر الأمريكى المشهور « جون هوج » ـ فى كتاب لها أن والدها جلس مرة يحاول إقناع كيرلس الرابع بأن يرفع الحظر الذى فرضه على نشاط الارساليات التبشيرية الغربية بين أقباط مصر . كان جون هوج قد أتى معه ـ لمقابلة البطريرك ـ بالقنصل الأمريكى العام فى القاهرة فى ذلك الوقت ، لكى يعطى وزناً لجهوده مع البطريرك ، لكن البطريرك كان حازماً . ولم يكن حزم كيرلس الرابع مجرد حزم سلبى بل إنه قرر أن يتحرك هو نفسه لمواجهة تحديات العصر . إن البطريرك كيرلس الرابع فى ذلك الوقت قام بشراء مطبعة لطبع الكتب ، وعندما وصلت مطبعته إلى القاهرة فإن البطريرك رأى أن يكون ذلك باحتفال عام يكون من شأنه إعلان رغبته فى تجديد شباب الكنيسة القبطية . وهكذا فإن القسس والشمامسة قاموا بزف الصناديق التى تحوى قطع المطبعة فى موكب كنسى إلى المبنى الذى أعد لها . كان زفافاً بالمعنى الحقيقى والرمزى ، فقد غنى فيه الشمامسة ترنيمة « أوبورو » ، وهى الترنيمة التى كانت تستعمل فقط حينما يدخل إلى الكنيسة شخص مرموق . لقد قرر البطريرك أن يجعل موكب المطبعة مناسبة

ترحيب واستقبال كنسى وشعبى لكى يعلن أن الأقباط على استعداد لمواجهة تحديات العصر . وهناك قصص كثيرة تروى عن البطريرك كيرلس الرابع أشهرها ما حدث بينه وبين القنصل العام لروسيا القيصرية فى القاهرة . فقد ذهب القنصل إلى مقابلة البطريرك لكى يقول له إن الكنيسة الأرثوذكسية فى روسيا ، شأنها فى ذلك شأن الكنيسة القبطية فى مصر ، لا تقبل أحكام كالدونيا - ثم يسأله ما إذا كان يرى مناسباً أن يضع رعاياه من الأقباط فى مصر تحت حماية القيصر الروسى العظيم (كان ذلك عصر تسابق كل الامبراطوريات على مواقع الاستغلال والنفوذ فى الشرق) . ولكن البطريرك كيرلس الرابع رد على تساؤل القنصل الروسى بتساؤل من جانبه - سأل : « هل يموت القيصر الروسى ؟ » - ورد القنصل : « بالطبع ، إنه شأن جميع البشر يموت عندما ينتهى أجله » - ورد البطريرك كيرلس : « إذن ، فلماذا أضع نفسى وأهلى تحت حماية من يموت ، فى حين أننا جميعاً فى حماية حى لا يموت ؟ » .

الفصل الثانى

رياح التغيير

كان كيرلس الرابع مشهوراً بلقب « المصلح » . ولم يكن سبب هذا اللقب مجرد أنه جاء بمطبعة ، ولكن أيضا لأنه كان أول من فتح مدارس للبنات كما للصبيان فى القاهرة ، ثمّ أيضاً لأن داراً جديدة للبطريركية بُنيت فى عهده . وبعد وفاته فقد حل محله البطريرك ديمتريوس ، لكنه لم يمكث طويلاً على الكرسى البطريركى لأن الموت عاجله قبل أن يترك أثراً باقياً فى تاريخ الكنيسة القبطية . ولفترة انتقالية قصيرة تولى الكرسى البطريركى بالنيابة أسقف الاسكندرية مرقص .

كان اسماعيل الآن خديوى مصر ، وكانت رياح التغيير تهب من الغرب على وادى النيل بقوة إعصار . ولقد أثرت هذه الرياح بقوة على أقباط مصر ، شأنهم فى ذلك شأن المسلمين فيها . وكان من أول آثار رياح التغيير أن الرجل العادى بدأ يشعر أن هناك دوراً يستطيع أن يؤديه ـ بل لابد له أن يؤديه ـ فى مجتمعه . وأحس المواطن القبطى أن شؤون الكنيسة تعنيه . كان بين الآراء الجريئة لكيرلس « المصلح » رأى بأن يكون لكل أبرشية مجلس يتولى أمورها يضم فرعين : فرع للشؤون الكنسية يضم رجال الدين ، وفرع للشؤون المدنية يضم مواطنين عاديين . ولقد نظم هذا الفرع الأخير فيما بعد ، ورتب نظامه بحيث يجرى انتخاب أعضائه كل خمس سنوات بالاقتراع العام ، وأوكل إليه بطريقة واضحة دور الإشراف على المسائل المالية والمدنية للأبرشية . ولقد أيّد مرقص هذا التنظيم الذى

أصبحت له قوة القانون سنة ١٨٧٤ ، وتطور ليصبح المجلس الملّى (على نمط غيره من المجالس الملّية التى وجدت فى الامبراطورية العثمانية لكى ترعى المسائل الطائفية الدينية لكل مجتمعات الأقليات الدينية) . وكان النظام يقتضى أن يرأس المجلس الملّى أرفع موظف قبطى فى الحكومة ، وفى العادة فقد كان هذا الموظف بدرجة وكيل وزارة فى إحدى الوزارات .

□

وفى سنة ١٨٧٥ جرى انتخاب بطريرك جديد . كان راهباً من دير فى مديرية البحيرة ، وقد اشتهر باسم « يوحنا الناسخ » لأنه قضى ثلاثة عشر عاماً من حياته فى نسخ عدد من المخطوطات القديمة بهدف الحفاظ على تراثها ، واتخذ يوحنا الناسخ لنفسه اسم « كيرلس الخامس » . ولفترة من حكمه فإن العلاقات بينه وبين المصلحين المدنيين كانت طيبة ، لكن الخلافات ما لبثت أن ظهرت بين الفريقين بسبب حقوق الإشراف على أوقاف الكنيسة القبطية . واحتدمت المعركة بين الفريقين لأن البطريرك راح يقاوم تدخل المجالس الملّية فيما اعتبره اختصاصاً مطلقاً للكنيسة ، وبالتالى تحدياً غير شرعى لسلطته . وفى نفس الوقت فإن المصلحين المدنيين كانوا يشعرون أن الأوقاف القبطية والمصالح المتصلة بها كانت أكبر من أن تترك تحت السيطرة الكاملة لراهب واحد ، وأصبح الصراع مريراً . كان بطرس غالى باشا قد أصبح رئيساً للمجلس الملّى العام ، وقد حاول أن يحل الخلاف عندما طلب إلى الخديو أن يتدخل فى الأمر ، وفى نفس الوقت تألفت أيضاً جمعية للتوفيق بين الفريقين أطلق عليها اسم « جمعية التوفيق القبطية » . ولم تنجح كل جهود التوفيق . وفى سنة ١٨٩٢ لجأ بطرس غالى باشا ومعه أغلبية من المجلس الملّى العام إلى خديو مصر الشاب فى ذلك الوقت - « عباس حلمى » الثانى - ليطلبوا منه تنحية البطريرك كيرلس الخامس . وحاول القنصل العام الروسى فى القاهرة أيامها أن يتدخل فى الخلاف ، ولكن جهوده لم تصل إلى نتيجة . واستجاب الخديو عباس حلمى الثانى لطلب بطرس غالى وأغلبية المجلس الملّى ، وتقرر تعيين أحد الأساقفة - وهو الأسقف « أثناسيوس » من دير صنبو - قائماً بأعمال البطريرك ، لكن البطريرك كيرلس كان أسرع من الكل . وبينما كان أثناسيوس يركب القطار من الصعيد فى الطريق إلى القاهرة ، لقيه على محطة بنى سويف أسقف بنى سويف بأمر من البطريرك حاملاً له رسالة مؤداها : « أنه قد تجاوز سلطاته ، وعصاه ، ولهذا فقد قرر البطريرك حرمانه » . وتصور أثناسيوس أنه يستطيع أن يتجاهل قرار الحرمان ، فواصل السفر إلى القاهرة ، لكنه عند وصوله إليها وجد جماهير غفيرة تحيط بدار

البطركخانة وتمنعه من الدخول ، والمظاهرات تهتف فى وجهه : « اذهب يا محروم » . وبالرغم من التأييد الشعبى الكاسح للبطريرك كيرلس ضد أعدائه فى المجلس الملّى . وعلى رأسهم بطرس غالى ، فإن الخديو عباس حلمى الثانى - بتأثير نصائحهم - قرر نفى كيرلس إلى دير فى وادى النطرون . ولقد كان أحد رؤساء الوزارات المسلمين - رياض باشا - هو الذى ذهب إلى الخديو عباس حلمى ليقول له « **أن الدستور لا يعطيه الحق فى نفى مواطن مصرى عادى ، فكيف ينفى زعيماً روحيا له مكانة لا تقل عن مكانة بابا روما** » .

وعاد كيرلس الخامس من المنفى منتصراً على كل أعدائه . وأتيح له أن يلعب دوراً بارزاً فى الثورة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى سنة ١٩١٩ .

□ □ □

إن الاحتلال البريطانى لمصر كان قد أدى إلى تغييرات فى أحوال أقباطها نتيجة لفتح أبوابها للنفوذ الأوروبى فى عصر الخديو اسماعيل . كانت الثورة العرابية - إلى جانب ذلك - رد فعل مصرى أصيل تجاه زيادة النفوذ الغربى . وقد انتهى الصراع بين الوطنية المصرية والتدخل الأجنبى فى ذلك الوقت إلى احتلال مصر بواسطة الانجليز - لكن مجمل ظروف ذلك العصر كله جاءت بظواهر كثيرة ومختلفة ، منها ظاهرة نمو طبقة متوسطة مصرية راحت تحصل على جزء من الثروة المتدفقة من التجارة ، وعلى نصيب يتسع يوماً بعد يوم فى ملكية الأرض الزراعية . وبالطبع فإن الطبقة المتوسطة المصرية الجديدة التى بدأت تنمو كانت من الطائفتين : المسلمين والأقباط . ويمكن أن يقال إن حظ الأقباط فى هذه الظروف كان - لأسباب متعددة - أكثر ظهوراً ، فقد أتيحت لهم - لأول مرة - ملكية مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية ، كما أن عدداً كبيراً من الوظائف الرئيسية فى الدولة تفتحت أمامهم خصوصاً فى عدد من وزارات الحكومة ، كوزارة المالية والأشغال العامة ومصالح البريد والسكك الحديدية . وربما كان ذلك اتساقاً - على نطاق أوسع - مع التقليد القديم الذى جعل شؤون الحسابات وجباية الضرائب من نصيبهم خلال قرون طويلة من تاريخ مصر . وبالطبع فإن ذلك أحدث بعض الحساسيات ، لكن هذه الحساسيات تعقدت بعض الشىء عندما وقع اختيار سلطة الاحتلال البريطانى على بطرس غالى باشا لكى يرأس محكمة دنشواى فى يونيو ١٩٠٦ . كانت محكمة عجيبة ومحاكمة أعجب ، وكانت فى كل الأحوال تمثيلاً فظاً لارهاب الاحتلال البريطانى . وكان رد فعل الأحكام التى صدرت بالاعدام عن محكمة دنشواى شديداً لدى كل جماهير الشعب المصرى ، وتبلور رد الفعل فى فبراير ١٩١٠ حينما أقدم وطنى مصرى مسلم هو « ابراهيم الوردانى » على اغتيال بطرس غالى

باشا عقاباً له وقصاصاً . فى هذا المناخ حاولت سلطات الاحتلال البريطانى ـ وطبقاً لمبدأ « فرّق واحكم » ـ أن تستغل المشكلة الطائفية ، كما أن آخرين غيرها حاولوا استغلالها ، وبينهم بعض البعثات الدبلوماسية وبعض البيوتات المالية التى راحت تتظاهر بالعطف على الأقباط بدعوى أنهم أكثر قدرة على العمل وأشد جلداً وإخلاصاً .

وفى جو النُذر الذى أعقب اغتيال بطرس غالى وعمليات الإثارة التى لحقت به ـ جرت الدعوة إلى عقد مؤتمر قبطى عام تم عقده فعلاً فى أسيوط سنة ١٩١٠ ، وبدأت فيه محاولة لوضع ما سمى بـ « حقوق الأقلية » . وكان الرد عليه بمؤتمر إسلامى عام عقد فى القاهرة فى السنة التالية . وحاول الانجليز تعويض خسارتهم ـ باغتيال بطرس غالى ـ بتعيين قبطى بارز آخر ، وهو يوسف سليمان باشا ، لتشكيل الوزارة ـ **لكن البطريرك كيرلس الخامس نصح يوسف سليمان باشا بعدم القبول . غير أن ضغوط الآخرين على يوسف سليمان باشا كانت أقوى من نصيحة البطريرك ، وهنا تطوّع وطنى مصرى آخر ، وهو قبطى هذه المرة ـ عريان سعد ـ بأن يغتال يوسف سليمان باشا . وبالفعل فإنه قام بإلقاء قنبلتين على موكبه ، نجا منهما بمعجزة ـ واقتنع بعدها أن رئاسته للوزارة لا تخدم إلا هؤلاء الذين يحاولون إثارة واستغلال الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط .**

□

كان ذلك سنة ١٩١٩ ، وكان الجدل الدائر حول شكل الحركة الوطنية المصرية قد بدأ يستقر نهائيا لصالح نضال موحّد فى اتجاه هدف واحد ، هو هدف الاستقلال . قبل ذلك كان مصطفى كامل ـ والحزب الوطنى معه ـ يرى أن مصر كبلد إسلامى تقع ضمن إطار الخلافة العثمانية ، وبهزيمة تركيا فى نهاية الحرب العالمية الأولى فإن نظام الخلافة سقط . وبدا لفترة من الزمن أن الملك فؤاد ـ ملك مصر وقتها ـ تداعبه فكرة إرث الخلافة ، لكن الفكرة ما لبثت أن تبخرت بحكم حقائق الظروف . وعلى أى حال فإن التيار العلمانى فى ذلك الوقت أكد قوته . وتجمعت قوى الثورة ضد الاحتلال البريطانى على الأساس الوطنى ، وكانت ثورة سنة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول شديدة الوعى بحقائق مصر عندما رفعت شعار « وحدة الهلال والصليب » . ولقد أدرك أقباط مصر أن الاحتلال البريطانى لمصر ليس إلا عارضا طارئا فى تاريخها . ورغم أنهم قد لا يكونون أكثر من عشرة فى المائة من السكان ، إلا أن أقدارهم تنصهر فى نفس البوتقة مع أقدار إخوانهم من المسلمين . وربما ساعدت المصالح المتسعة للطبقة المتوسطة فى ذلك الوقت ـ بما فيها من مسلمين ومسيحيين ـ على توحيد المواقف بأكثر مما استطاعت اختلافات الدين أن تفرّق بينهم . لقد

أحس كل من المسلمين والأقباط أن أى خلافات بينهم سوف تستغل بواسطة الانجليز لاستبقاء سيطرتهم . وقد تبين الفريقان أن محاولات التفرقة لا ينبغى أن تنجح ، **وكتعبير عن التضامن الوثيق فإن مشايخ الأزهر راحوا يحرضون على الثورة فى الكنائس ، كما راح القسس الأقباط يلقون عظاتهم فى المساجد ـ وفى الأزهر على وجه التحديد ـ بعد صلاة الجمعة .**

كان سعد زغلول شديد الوعى بالمشكلة الطائفية ، وبفضل قيادته للثورة سنة ١٩١٩ ، وبفضل المبادىء التى أرساها فى « الوفد » ، فإن هذه المشكلة التى ظهرت لها بوادر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم تلبث أن تراجعت ، وبدا أنها حُلّت . وتحتوى محاضر مناقشات اللجان التحضيرية لدستور سنة ١٩٢٣ ـ وبالذات لجنة الأقليات ، التى ضمت أعضاء من المسلمين والأقباط ـ على صفحات تشهد للفريقين ببعد النظر وصدق التعبير عن الضرورات والحقائق الوطنية . إن هذه اللجنة رفضت مبدأ التمثيل النسبى للأقليات فى البرلمان ، على أساس أن ذلك سوف يؤكد منطق التفرقة بين مواطنين فى أمة واحدة .

وفى حزب الوفد ـ تحت قيادة سعد زغلول ، وبعده تحت قيادة مصطفى النحاس ـ فإن عدداً من أبرز أقطاب الوفد كانوا من الأقباط (ويصا واصف وسينوت حنا) . وكان سكرتير عام الوفد تحت زعامة مصطفى النحاس هو مكرم عبيد باشا ، الذى تولى وزارة المالية دائماً فى كل وزارات الوفد حتى سنة ١٩٤٢ . وكان مكرم عبيد من ألمع الشخصيات فى الحياة السياسية المصرية ، ومن أبرز وزراء الاقتصاد فى مصر ، بل إن مكرم عبيد كان من أكثر السياسيين المصريين فى تلك المرحلة وعياً باحتياجات مصر الاجتماعية ، وكان ـ فى وسط ظروف الحرب العالمية الثانية ـ هو الذى أعلن شعاره المشهور بأنه **« إذا كان واجبنا أن نحرر المصرى من استغلال الأجنبى ـ فإن علينا فى نفس الوقت أن نعمل لتحرير المصرى من استغلال المصرى » .**

هكذا فإنه ـ سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ـ كان الأقباط فى مصر قد أصبحوا عنصراً مندمجاً مع التيار الرئيسى للحياة المصرية .

وفى داخل الكنيسة القبطية ـ وفى هذا الوقت ـ كانت هناك صورة جديدة تظهر وتتضح معالمها يوماً بعد يوم .

الفصل الثالث

جيـــل جديـــد

فى بداية هذا القرن كان هناك موظف فى البطريركية يدعى « حبيب جرجس » . كان عمله متصلا بالتعليم الدينى ، ولكن اهتماماته كانت أبعد وأوسع بحيث شملت كل مناحى الحياة فى المجتمع القبطى . كان شديد الاحساس بميراث الكنيسة القبطية وبالتحديات التى تواجهها ـ فى رأيه ـ سواء من المبشرين الأجانب أو من التيار العلمانى الذى ظهر فى مصر مع حركة التنوير ، أو من التأثيرات الإسلامية التى رافقت نمو الحركة الوطنية المصرية خصوصاً بنفوذ رجال من أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، ثم الاتجاه الواضح فى الحزب الوطنى تعاطفاً مع الخلافة العثمانية . كان حبيب جرجس قد ألف مجموعة من الكتب والمنشورات ، وكانت كلها تتناول ما يشغل باله من قضايا ، وكانت القضية الأساسية التى تشغله كما يبدو من كتاباته هى « خصوصية » أقباط مصر . وقد كتب مرة يقول : « نحن الأقباط يحق لنا أن نفخر بالدور القيادى الذى لعبناه فى تطور المسيحية » . وكان ذلك صحيحاً بدون جدال ، فإن أى قبطى مصرى يذهب إلى فنلندا مثلاً يكتشف أن المسيحية لم تدخلها قبل القرن الحادى عشر . بينما وجدت المسيحية فى مصر منذ أيامها الأولى . ثم أن الكنيسة القبطية فى مصر كانت طرفاً رئيسياً فى الحوار الذى شكل العالم المسيحى منذ الأيام الأولى وحتى الآن . وكان « جرجس » أول من استعمل التعبير الخطير « الأمة القبطية » . يعنى به شيئا أكبر من مجرد الكنيسة القبطية ورعاياها .

وقد بدأ جرجس حملة واسعة لإعادة بعث اللغة القبطية القديمة . وبشكل عام فلقد يمكن القول إن دوره فى المجتمع القبطى وبين الأقباط كان يتوازى مع الدور الذى قام به بعض المُصلحين الإسلاميين من أمثال الأفغانى وعبده . كان التوازى زمنياً على وجه التقريب ، كما أنه كان هناك نوع من التشابه ـ مع اختلاف الغايات ـ فى النظرة النقدية إلى أحوال المجتمع فى الحدود التى شغلت بال المجددين أو الأصوليين بالنسبة للإسلام والمسيحية .

ويبدو من كتابات حبيب جرجس أن أوضاع الكنيسة القبطية كانت تؤرقه ، خصوصا بما لحق بها فى رأيه من عوامل الضعف والتفكك . كان الهرم الكنسى الذى يقف البطريرك على قمته لا يزال على شكله الظاهر ، ولكن هذا الهرم من الداخل كان يبدو لحبيب جرجس خاوياً من الحيوية . كانت قاعدة هذا الهرم الكنسى تتكون من الشمامسة ، والشماس هو الدرجة الأدنى فى سلم الكنيسة ومهمته أن يساعد الكاهن فى الخدمة الكنسية . وكان الأصل فى مهمة الشماس أن يكون متفرغاً لعمله ، وعندما ساءت الأحوال داخل الكنيسة فإن معظم الشمامسة أصبحوا صبياناً متطوعين ، ولمدة ثلاثة أو أربعة قرون كان هذا هو الوضع .

فوق القاعدة العريضة من الشمامسة فى التركيب الهرمى للكنيسة كان هناك الكهنة وهم العمود الفقرى فى الخدمة الكنسية ، وكان هؤلاء الكهنة من القسس الذين يسمح لهم بالزواج ، ولقرون طويلة أيضاً فإن معظمهم كانوا من فلاحى الريف الذين يعملون فى الأرض طوال الأسبوع ويفتحون حجرة للصلاة فى آخره .

فوق القسيس (أو الكاهن) يجىء القمّص ، وهو عادة رئيس كنيسة كبيرة يقوم بمساعدته ما بين ثلاثة أو خمسة من القسس . وإذا لم يكن رئيس كنيسة كبيرة ، فإنه يكون عادة مسئولا عن أكثر من كنيسة صغيرة فى منطقة واحدة .

وعندما يصل التركيب الهرمى للكنيسة إلى تلك الدرجة فإنه يبدأ فى الاختلاف نوعياً فى اتجاهه نحو القمة ، إذ يبدأ من هنا سلك الرهبان ، فمنهم يجىء الأساقفة الذين يتولون الرعاية الكنسية على مستوى الأقليم . إن الأساقفة لا يتزوجون باعتبارهم من الرهبان ، وتعتبر رسامة كل واحد منهم على أبرشيته نوعاً من الزواج المقدس بينه وبينها . والأبرشية هى منطقة الولاية الجغرافية لسلطة الأسقف ، والذى يرسم حدودها هو المجمع المقدس ، وهذه الحدود غير قابلة للتغيير فى حياة نفس الأسقف على قاعدة أنه وأبرشيته فى زواج لا يفصله إلا الموت . وفى العادة فإن تقسيم الأبرشيات كان يتسق فى مصر إلى حد كبير مع تقسيم المديريات والمحافظات فيما بعد .

ومن الأساقفة ـ الرهبان ـ كان يتكوّن المجمع المقدس الذى هو أعلى سلطة فى الكنيسة ، والذى كان يقوم بالدور الأساسى عادة فى اختيار البطريرك .

كان هذا هو الشكل الهرمى بصفة عامة ، وكان لا يزال باقياً على حاله منذ قرون طويلة ، لكن حبيب جرجس بدأ الآن يرى أن هذا الشكل يحتاج إلى إعادة بعث جديد . وباعتباره متصلاً بشؤون التعليم فى البطريركية فإن حبيب جرجس بدأ من النقطة التى كان يقف عندها . كان يرى أن قسيس القرية قد أصبح فى الواقع فلاحاً أميّاً يتلو ترانيم ودعوات يحفظها بالسماع دون أن يعرف لها قاعدة أو يدرك لها معنى ، وكان ذلك فى رأيه طبيعياً لأن مسؤولية التعليم القبطى فى القرى كانت تقع على عريف يتولى تحفيظ الأطفال صوت الترانيم ونبرات الأدعية ، وكانوا فى كل قرى مصر يدفعون له أجره فى المواسم ، ويدفعونه عيناً : بالبيض وبالدجاج وبالبلح ، الخ . لكن حبيب جرجس كان يرى أن الأمور تتغير بسرعة . إن الارساليات البريطانية والأمريكية بدأت تتجه إلى بناء مستشفيات ودور ملاجىء لليتامى . ثم إن هؤلاء المبشرين هم الذين أدخلوا إلى مصر فى أواخر القرن الماضى أول إنجيل مطبوع ، وكان قادماً من لبنان . ولم يكن الإنجيل هو المطبوع الوحيد ، وإنما كانت هناك مطبوعات أخرى عن أدبيات المسيحية غيره تباع فى السوق وتباع بأسعار رخيصة على عربات « الكارو » فى شوارع مدن مثل أسيوط وغيرها (كانت نسخة الإنجيل تباع على هذا النحو فى أسيوط بنصف قرش) . وهكذا فإن الإرساليات ـ سواء بوجودها المباشر أو بتأثيرها المحسوس ـ راحت تعمل فى المناطق القبطية الحساسة فى صعيد مصر . وبدا أن جهود هؤلاء المبشرين تلاقى نجاحاً كبيراً ، فقد بدأ كثيرون من الأقباط فى صعيد مصر يغيرون مذهبهم وينتقلون بأعداد ملفتة للنظر إلى المذهب البروتستانتى والمذهب الكاثوليكى .

□

ومع أنه كانت هناك محاولة من جانب الكنيسة القبطية لمواجهة هذه التحديات الجديدة ـ إلا أن حبيب جرجس كان يرى أن الأمر يحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك . كانت الكنيسة قد أسبغت رعايتها على جمعية اسمها « جمعية أصدقاء الكتاب المقدّس » ، وكان على هذه الجمعية أن تستعمل مطبعة البطريركية وأن تنشر كل ما تستطيع نشره من تراث الكنيسة القبطية . وكان رأى حبيب جرجس أن الضرورات تقتضى العودة إلى البداية ـ أى البدء بالتعليم من أول مراحله . وعلى هذا الأساس فقد اقترح ودعا إلى إنشاء مدرسة دينية فى أحضان البطريركية ، وتأسست هذه المدرسة بالفعل باسم « المدرسة الاكليريكية » سنة ١٩١٠ . وفى البداية فقد فتحت أبوابها لأبناء عدد من القسس ، وكان رأى حبيب

جرجس أن هؤلاء ـ بحكم نشأتهم ـ أقرب استعداداً إلى تلقى التعليم الدينى عن غيرهم من الصبيان . وكان المؤهل الوحيد المطلوب فى المدرسة الاكليريكية فى ذلك الوقت هو شهادة الدراسة الأولية . ومع تقدم التعليم العام فى مصر ، فقد ارتفع مستوى القبول ليصبح الحصول على البكالوريا (الثانوية العامة) شرطاً لدخول المدرسة الاكليريكية . ولم يتح لحبيب جرجس أن يعيش لكى يرى المدرسة الاكليريكية وقد تحوّلت إلى كلية ، ثم يرى الكلية وقد تحوّلت إلى جامعة دينية قبطية .

ولم تكن المدرسة الاكليريكية وما تطورت إليه هى كل إسهام حبيب جرجس فى تطوير الكنيسة القبطية من الداخل عن طريق التعليم ، وإنما كانت له جهود أخرى من أهمها دوره فى إنشاء « مدارس الأحد » التى قدّر لها فيما بعد أن تلعب دوراً كبيراً فى الحياة المعاصرة للكنيسة . ولم تكن فكرة مدارس الأحد فكرة جديدة اخترعها حبيب جرجس ، ولكنها كانت فكرة انتشرت فى الغرب ووجدها حبيب جرجس ، صالحة للتطبيق فى مصر ، بل لعله لم يكن أول من وجدها صالحة للتطبيق فى مصر ، لأن الإرساليات الكاثوليكية طبقتها قبله فى مراكز نشاطها فى الصعيد . وحين قام حبيب جرجس بتطبيق فكرة مدارس الأحد فى القاهرة أولاً ، فإنها أخذت على الفور بُعداً جديداً . كانت فكرة مدارس الأحد الأساسية هى أن الأطفال يذهبون إلى الكنيسة مع ذويهم يوم الأحد ، لكنهم عندما يصلون إلى هناك ينفصلون عن ذويهم ويذهبون وحدهم ومع غيرهم من الأطفال إلى غرفة أخرى . وبينما ينهمك الكبار فى الصلوات فى القاعة الرئيسية للكنيسة فإن أطفالهم فى مكان آخر قريب منهم ينهمكون فى دروس مكثّفة لا تشمل الإنجيل وحده ، إنما تمتد إلى تاريخ المسيحية والتاريخ القبطى والتراث المتميّز للكنيسة القبطية .

ولابد أن يقال أن كلا الخطوتين : خطوة إنشاء المدرسة الإكليريكية من ناحية ـ وخطوة إنشاء مدارس الأحد من ناحية أخرى ـ تضافرتا معاً لتصنعا تياراً قوياً كان له تأثيره المحسوس فى الكنيسة القبطية . إن هذا التأثير راح يتزايد مع السنين ومع زيادة عدد الخريجين من المدرستين وتقدمهم فى مختلف مناحى الحياة . ثم إن هذا التأثير المتزايد ، والذى كان فى البداية دينياً أو ثقافياً بحتاً ، ما لبث أن بدأ يأخذ نبرة سياسية بدأت تسمع بوضوح ، خصوصاً فى المحيط القبطى .

□

إن الأجيال الأولى من خريجى المدرسة (الكلية) الإكليريكية ومن مدارس الأحد ـ

بدأت تصل إلى مواقع التأثير فى الثلاثينات والأربعينات . فى هذا الوقت كان الشباب كله فى مصر وغيرها يتلفّت حوله بقلق باحثاً عن حلول سياسية لمشاكل اجتماعية ملحّة . كان ذلك حال الشباب من المسلمين ، فاتجه بعضهم إلى الإخوان المسلمين وإلى التنظيمات اليسارية . وفيما يتعلق بشباب الأقباط ، فقد بدا أول الأمر أن الحركة الشيوعية جاهزة لاستقبال كثيرين منهم . لم يكونوا بالطبع مستعدين للانضمام للإخوان المسلمين ، ولم يكن هناك حتى ذلك الوقت ـ وبوضوح ـ تنظيم على نمط الإخوان المسلمين فى الناحية القبطية يمكن أن يستقطب نشاطهم . ولسنوات قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها برز فى الحركة الشيوعية المصرية وفى التيار الأكثر تصلباً فيها ـ وهو تيار « التروتسكيين » ـ عدد من الشباب الأقباط . لكن ظاهرة ملفتة للنظر طرأت فجأة بعد الحرب العالمية الثانية . لقد بدأ عدد من شباب الأقباط من خريجى الجامعات ـ من كليات الهندسة والحقوق ، ومن المتخصصين فى الآداب والفلسفة ـ يقدمون أنفسهم إلى الأديرة طالبين الالتحاق بسلك الرهبنة . كانت الظاهرة مفاجئة ، كما كانت ملفتة للأنظار . ولم يكن ممكناً لهذه الظاهرة أن تكون محض مصادفة ، وإنما كان وراءها بالتأكيد منطق محدد فى فكره وفى هدفه . كان واضحاً أن هناك مجموعات من الشباب تؤمن أن الكنيسة القبطية لا تزال هى العنصر الأساسى فى حياة الأقباط فى مصر . وكان واضحاً أيضاً أن هذه المجموعات من الشباب تعتقد أن السيطرة على شؤون الكنيسة تتركز فى أيدى الرهبان الذين يرأسون الأديرة أو يشغلون مراكز الأساقفة ، وبالتالى يكونون المجمع المقدس . وكان واضحاً أخيراً أن هذه المجموعات من الشباب ترى أن القوة فى الكنيسة ، ومن ثم القوة فى المجتمع القبطى ، تكمن فى الأديرة .

ثم جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ . وفى أول الأمر هلّل لها كل الشعب المصرى بمن فيهم المسلمون والأقباط . ومع أنه كان هناك عدد من كبار مُلّاك الأراضى والأثرياء الأقباط ضمن صفوف النظام القديم ـ السابق على الثورة ـ إلا أن هؤلاء كانوا أقلية ضئيلة . ولقد كان هناك مثيل لهذه الأقلية المتميزة بين المسلمين ، وربما كان يحق للأقلية من الفريقين أن يقلقوا لانتهاء نفوذهم بقيام النظام الثورى الجديد ـ إلا أن التيار الكاسح بين الجماهير (المسلمين والأقباط) كان صلباً فى تأييده للثورة فى تلك الأيام .

ثم بدأ بعض الأقباط يلاحظون ظواهر بدت لهم فى ذلك الوقت مما يستحق الاهتمام . على سبيل المثال لم يكن هناك عضو قبطى فى مجلس قيادة الثورة الذى أصبح بعد يوليو ١٩٥٢ سلطة الحكم العليا فى البلاد . ومع أنه لم يكن من حق أحد أن يتصور أن

حركة سرية تحت الأرض للضباط الأحرار كان عليها أن تراعى التوازنات الطائفية ـ إلا أن الملاحظة بدت منطقية فى الشكل ، خصوصاً بعد أن أصبحت قيادة الثورة سلطة عليا . ولقد كان هناك عدد لا بأس به من الضباط الأقباط بقرب صفوف حركة الضباط الأحرار ، لكن هؤلاء لم يكونوا ضمن البارزين فى الصفوف . وكان بعض هذا منطقياً بطبائع الظروف ، فالأقليات عادة فى أى بلد ـ خصوصاً إذا كان الوئام يسود حياتها مع الأغلبية ـ لا تنضم بسهولة إلى حركات سرية تحت الأرض . ومثل هذا كان يمكن تصوره فى حالة الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار فى العصر الملكى .

ثم بدت ظاهرة أخرى ، تلك هى أن حظر نشاط الأحزاب السياسية القديمة ، وخصوصاً حزب الوفد ـ الذى كان الأقباط عنصراً بارزاً فى نشاطه ـ أدى على الفور إلى اختفاء عدد كبير من القيادات السياسية القبطية من ساحة الحياة العامة فى مصر . وبالتالى فقد بدا بين الأقباط شعور بأن شيئا ما قد ضاع .

□

ولقد حاول النظام الثورى الجديد فى مصر مواجهة بعض هذه الحساسيات ، فركز اهتمامه على عدد من الوزراء الأقباط الذين اشتركوا مع الثورة فى الحكم . لكن هؤلاء الوزراء الأقباط ـ وإن كانوا فى حدود اختصاصهم مؤهلين لما تولوه من مناصب ـ لم يكونوا أكثر من مجموعة من التكنوقراط ليس لهم تأثير عميق فى مجتمع الأقباط المصريين . كان لهم بالطبع تأثير وظائفهم ، لكن هذا التأثير لم يكن كافياً لكى يحولهم إلى قيادات أو زعامات سياسية بارزة على مسرح الحياة العامة . وبالطبع فإن بطريرك الأقباط وسلطات الكنيسة تحته حاولت استخدام هؤلاء الرجال الجدد كقناة اتصال مع الحكومة . لكن الكل كان يعى أن الصورة الآن تختلف عن الصورة القديمة ، والسبب بسيط وهو أن الوضع الادارى قضية تختلف تمام الاختلاف عن النفوذ السياسى خصوصاً إذا كانت له قاعدة شعبية . إن التكنوقراط الجدد كانوا يختارون لمناصبهم لتخصص لهم فى أحد ميادين العمل ، ولم يكونوا يختارون لأن لهم تأثيرا على غيرهم أو بإسهام سابق لهم فى مجال العمل السياسى العام . وفى العادة فقد كان تعيينهم فى مناصبهم هو بداية دخولهم باب الحياة العامة ، ولم يكن ذلك كافياً .

ثم جاءت قوانين يوليو الاشتراكية ، بما فيها التأميم وإعادة تحديد الملكية . ولقد كانت هذه القوانين ضربة شديدة إلى البورجوازية المصرية . وكانت الضربة محسوسة أكثر

بين الأقباط الذين كانوا قد تقدموا بعيداً فى عدد من قطاعات الأعمال والتجارة والتوكيلات . . الخ .

وفى أثناء هذا كله كان التوجه العربى للنظام الثورى يتأكد يوماً بعد يوم ويدفع ـ بدوره ـ الحركة العامة للقومية العربية ، ويزيد من قوتها المتنامية . ومع أن الأقباط فى مصر ـ شأنهم فى ذلك شأن عدد من الأقليات المسيحية فى المشرق ـ قد شاركوا بنشاط فى مناقشة قضية العروبة ، إلا أن عدداً لا يستهان به بينهم كان يتخوّف من أن العروبة تحتوى قطعاً على تأثيرات إسلامية لا شك فيها .

وهكذا فإنه بمجمل التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعربية فى مصر ، فإن شعوراً بشىء من القلق أصبح محسوساً فى أجواء المجتمع القبطى فى مصر . وعلى أى حال فقد بدا لكثيرين أن الكنيسة هى المجال الوحيد الذى يمكن أن يضم ويحمى نشاطهم . وهكذا فإن تيار التحديث القبطى الذى بدأ يخرج من الكنيسة مع نهاية القرن التاسع عشر بدأ يعود إليها مرة أخرى فى الستينات والسبعينات من القرن العشرين .

الفصل الرابع

كنيسة تنطلق

فى أواخر الأربعينات لاحت فى الأفق إشارات تستحق بعض الالتفات . ظهر تنظيم يحمل اسم « جماعة الأمة القبطية » ، وبدأ يوزع منشورات تحمل دعاوى مثيرة ، بينها طلب الحكم الذاتى للأقباط . كان اسم هذا التنظيم - « جماعة الأمة القبطية » - فى حد ذاته داعيا إلى التساؤل . ومع أن هذه الحركة السرية كانت صغيرة وغير قادرة على التأثير ، إلا أن إنشاءها كان إشارة تستوجب الالتفات . وفى سنة ١٩٥٤ أقدم رجل يدعى « ابراهيم هلال » ، ينتمى إلى هذا التنظيم ، على مغامرة من النوع الحافل بالإثارة والمفاجآت . كان إبراهيم هلال - كما ظهر فيما بعد - شابا فى الرابعة والثلاثين من عمره ، وكان من خريجى مدارس الأحد ، وكان محاميا . وفى فجر أحد أيام تلك السنة قام خمسة من الشبان الأقباط - يقودهم ابراهيم هلال - بهجوم مسلح على المقر البابوى . اقتحموا بوابة دار البطريركية بقوة السلاح وجردوا حرسها من عصيهم ، وشقوا طريقهم إلى الداخل ، ولم يجدوا صعوبة فى الوصول إلى غرفة نوم البطريرك العجوز الأنبا « يوساب » الذى أوقظ من نومه بغلظة ليجد نفسه أمام ثلاثة من المسلحين (تركوا واحداً منهم على بوابة دار البطريركية ليمنع أحداً من طلب النجدة ، وتركوا ثانياً على مدخل جناح البطريرك لكى يعرقل أية محاولة للاقتراب من حجرة النوم التى اقتحمها بقية المهاجمين) . ولدهشته الكبيرة فإن البطريرك العجوز الأنبا يوساب وجد مُهاجميه الثلاثة المحيطين بفراشه يطلبون منه أن يسارع بارتداء ملابسه لأنه « سيذهب » معهم . واستسلم الرجل العجوز للقضاء

والقدر ، فارتدى ملابسه بسرعة واستعد ليذهب معهم حيث يريدون . ولكنهم أبرزوا له دون سابق انذار مجموعة من الأوراق طلبوا إليه أن يوقّع عليها بإمضائه . ولم يكن هناك مفر أمامه من التوقيع ، وهكذا وقّع على وثيقة بتنازله عن العرش البطريركى ، ووثيقة أخرى بدعوة المجمع المقدس والمجلس المحلى لإجراء انتخابات لبطريرك جديد ، ووقّع على وثيقة ثالثة بتوصيات لتعديل لائحة انتخاب البطريرك بحيث يشترك فى انتخابه جمهور رعاياه الدينيين . ثم خرج الثلاثة بالبطريرك ، وانضم اليهم بقية رفاقهم ، ليركبوا سيارة كانت فى انتظارهم ومضت مسرعة إلى دير وادى النطرون . وهناك سلموا البطريرك العجوز لراهب الدير الذى اعترته الدهشة لكل ما رآه أمامه . ثم « أمروه » أن يستبقى البطريرك لديه رهن الاحتجاز يتفرغ للصلوات والعبادة لأنه تنازل عن العرش البابوى . وعادت المجموعة بعد ذلك مسرعة إلى القاهرة لتصدر بياناً أرسلته إلى الكنائس وإلى الصحف وإلى بعض الجهات الرسمية تعلن فيه تنازل البطريرك وإقراره بالفساد المستشرى فى الكنيسة ، وتطلب إلى الشعب القبطى أن ينتخب بدلاً منه ، وتحذّر سلطة الدولة « من أى تدخل فى الشؤون الداخلية للأقباط » .

كانت المغامرة كلها لأى مراقب محايد محاولة يائسة لا تحتوى على أى عنصر من عناصر النجاح . وبالفعل فإن الحكومة سرعان ما تدخلت فألقت القبض على مختطفى البطريرك ، وأطلقت سراح البطريرك العجوز من أسوار الدير ، ثم أعادته إلى المقر البابوى ليواصل ممارسة سلطاته . لكنه مهما كانت عناصر اليأس فى المغامرة ، فإنها كانت إشارة إلى أشياء تجرى وتتفاعل فى المحيط القبطى .

□

وفى أواسط الخمسينات ، ومع تأميم شركة قناة السويس وعدد من البنوك الكبرى بينها البنك الأهلى وبنك مصر ـ بدأت ظاهرة أخرى ملفتة للنظر وهى الهجرة الواسعة لعدد من شباب الأقباط الذين ذهبوا يحاولون بناء حياة جديدة فى الغرب ، خصوصا فى الولايات المتحدة وكندا واستراليا . كان هؤلاء نوعاً جديداً من المهاجرين ، فقد كانوا مؤهلين علمياً بأعلى الدرجات فى تخصصاتهم . وكانت البلاد التى هاجروا اليها على استعداد للترحيب بأمثالهم . وعندما جاءت القوانين الاشتراكية ومعها التأميمات الواسعة ، فقد لحقت بموجة الهجرة الأولى موجة ثانية . وكانت هذه المرة جماعات من أغنياء الأقباط . لقد ذهبت عائلات بأكملها استطاعت ان تنقل أجزاء لا بأس بها من ثرواتها إلى الخارج لكى تخوض تجربة حياة أخرى فى عدد من البلدان الأوروبية التى لم تكن أنماط الحياة فيها بعيدة عمّا

ألفته هذه العائلات . وهكذا وجد هؤلاء لأنفسهم مقرات جديدة فى سويسرا وفرنسا وغيرهما من بلدان أوروبا .

ومن نتيجة هذه الهجرات أن الكنيسة القبطية أصبح لها فروع عبر البحار . فإن المهاجرين لم يأخذوا معهم تخصصاتهم العلمية أو ثرواتهم المنقولة فحسب ، وإنما أخذوا أيضا عقيدتهم الدينية . وأصبحت الفروع الجديدة مراكز متقدمة للكنيسة الأم فى مصر تتبّع تعاليمها وتبعث اليها بمساعداتها ، وتتوقع بالطبع فى مقابل ذلك أن يكون لها بعض التأثير على توجهات الكنيسة ذاتها . ولقد بدأ هؤلاء فى الخارج يشكلون نوعاً من جماعة الضغط حتى فى مواجهة السلطة المصرية ، فقد كان من حقهم أن يرفعوا أصواتهم بالشكوى ضد أى إجحاف يتصورونه ، دون أن يكون فى مقدور سلطة الدولة أن تحاسبهم عما يقولون .

□

لقد توافقت هذه التطورات مع اهتمام متزايد فى الغرب ـ وبالذات فى الولايات المتحدة الأمريكية ـ تجاه كنائس العالم . كان مجلس الكنائس العالمى قد تألف سنة ١٩٤٨ إبان اشتداد رياح الحرب الباردة . وكانت عملية إنشاء مجلس الكنائس العالمى تعكس دون أدنى شك رغبة جهات أمريكية معينة فى أن يقوم الدين بدور رئيسى فى الصراع ضد ما كانت هذه الجهات تسميه « الإلحاد الشيوعى » . وفى الحقيقة فإن تلك كانت معركة سياسية وإن تنكرت ببراقع الدين . **بل إن التحقيقات التى جرت فى الكونجرس فيما بعد أثبتت أن مجلس الكنائس العالمى كان من الجهات التى حصلت على مساعدات ضخمة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ضمن الصراع بين واشنطن الرأسمالية وموسكو الشيوعية . ولم تكن محض صدفة ان الجلسة الافتتاحية لمجلس الكنائس العالمى فى دوره التأسيسى فى لاهاى أوجدت « جون فوستر دالاس » بين الجالسين على منصة الرئاسة** . لم يكن دالاس ابن قسيس فحسب ، لكنه كان أبرز نجوم عصر الحرب الباردة ، وقد أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية مع الرئيس الأمريكى « دوايت ايزنهاور » . وكان شقيقه « آلان دالاس » هو الرئيس المزمن لادارة المخابرات المركزية الأمريكية . ومن فوق منصة الرئاسة فى جلسة تأسيس مجلس الكنائس العالمى كان كلام دالاس داعيا إلى التأمل . كان بين ما قاله : « أن نبشر بالمسيحية فهذا معناه أننا نبشر بالحضارة الغربية » .

□

كان البطريرك القبطى فى ذلك الوقت هو الأنبا « كيرلس السادس » الذى انتخب سنة

١٩٥٩ . ولقد لعب شباب الجامعات الذين التحقوا بالأديرة من قبل دوراً كبيراً فى انتخابه . كان هو راهب دير وادى النطرون الذى فتح لهم أبوابه فى الوقت الذى تشكك فيه غيره من رهبان الأديرة فى قبول هؤلاء الوافدين الجدد . ولقد وقفوا بحماسة وراء انتخابه بطريركا ، وحركوا فى ذلك كل مواقع تأثيرهم خصوصا مدارس الأحد . ولم يكن هناك ما يربط هؤلاء الشباب بالممثلين الرسميين للأقباط فى الحكومة . وبالعكس فإن هؤلاء الممثلين ـ بأصولهم التكنوقراطية ـ كانوا يتشككون فى جيل الرهبان الجدد ويعتبرونهم من المتشددين . بل وكان بعضهم يسمى هذا الجيل من الرهبان « الإخوان المسلمين الأقباط » . ومع أن هذا الجيل من الرهبان الشبان لعب دورا نشيطاً فى انتخاب البطريرك كيرلس السادس ، إلا أن تأثيره بعد عملية الانتخاب ظل محصورا داخل نطاق معين .

كانت العلاقات بين جمال عبد الناصر وكيرلس السادس علاقات ممتازة ، وكان بينهما إعجاب متبادل . وكان معروفاً أن البطريرك يستطيع مقابلة عبد الناصر فى أى وقت يشاء . وكان كيرلس حريصا على تجنب المشاكل ، وقد استفاد كثيراً من علاقته الخاصة بعبد الناصر فى حل مشاكل عديدة ، وبين هذه المشاكل كانت هناك المشكلة الحساسة وهى بناء الكنائس الجديدة . كان بناء الكنائس الجديدة لا يزال محكوماً بما يسمى بـ « الخط الهمايونى الصادر عن الباب العالى بتحديد إنشاء دور العبادة لأهل الذمة فى مصر » . كان هذا الخط الهمايونى يضع قيوداً على بناء الكنائس الجديدة ، ويسمح لها بشروط استقر أمرها فى النهاية فى يد وزارة الداخلية . وبالطبع فقد كانت هناك محاولات كثيرة من جانب أقباط مصر لتفادى أحكام هذه اللوائح بكل الطرق . كانت المشكلة حساسة ، فبمبدأ حرية العقيدة كان لابد أن يكون للأقباط حق بناء الكنائس بدون قيود الخط الهمايونى ، ولكن من ناحية أخرى فإن مجرد وجود هذا الخط الهمايونى وما ترتب عليه من تقاليد ـ وربما من رواسب ـ فإن الأمر لم يكن سهلاً إلى هذا الحد . كانت الفكرة التى يقوم عليها هذا الخط الهمايونى هى أن الإسلام خاتمة أديان السماء ، وأنه إذا كان قد حرص بمبادئه على حماية دور العبادة للأديان التى سبقته ، فإن التوسع فى هذه الدور بعده ليس له مبرر من وجهة نظره . وبالطبع فإن المسيحيين كان لهم رأى آخر إلى جانب أن تعدادهم كان بالفعل يتزايد ، وبالتالى كانت تتزايد حاجتهم إلى الرعاية الروحية بما فيها الكنائس .

□

وكانت المشاكل تتحوّل إلى احتمال صدام حينما تنشأ فجأة كنيسة جديدة لم يصرّح بقيامها . وفى الواقع فإن عملية إنشاء الكنائس الجديدة بدت فى جزء منها ـ وفى بعض

المراحل ـ وكأنها عملية تهرّب أو تهريب . كان أحد القادرين يقوم ـ بإرادته أو بتكليف ـ بشراء قطعة أرض فى موقع ممتاز ثم ينشىء على أطرافها مجموعة من المبانى الصغيرة تضم فى الغالب بعض الدكاكين التجارية ، وينشىء فى وسط الأطراف مساحة من الفراغ تستعملها فى البداية مجموعات من الشباب للرياضة ، ثم تتحوّل لقاءات الرياضة إلى اجتماعات دينية ، ثم يُقام من حول الساحة جدار . وذات ليلة وتحت جنح الظلام يُقام فيه مذبح كنسى ، ثم يجىء أحد الأساقفة لتدشين المذبح ، وتصبح الساحة كنيسة من الناحية الدينية لا يجوز المساس بها لما اكتسبته من قداسة الصلوات . وبعد فترة من الزمن تنشأ المداخل والمنارات والأجراس ، ويتم الدهان الداخلى وتعلق الصور وحجاب الهيكل من أموال التبرعات ، وتصبح الكنيسة ـ شكلاً وموضوعاً ـ أمراً واقعاً مهما كانت اللوائح والخطوط .

ولقد كان نشوب المشاكل واحتمال تطورها إلى احتكاكات ـ سواء مع سلطات وزارة الداخلية التى لم تصرح ببناء الكنيسة ، أو مع السكان المسلمين فى المنطقة الذين وجدوا فجأة كنيسة تظهر بجوار مسجد حيهم ـ مدعاة لحرج شديد بالنسبة للبطريرك . كان يرى من ناحية أن طلبات إنشاء الكنائس الجديدة تضيع فى سراديب وزارة الداخلية ، أو على الأقل تتأخر . ومن ناحية أخرى فإنه لم يكن متحمسا لأى استفزاز على أساس مواجهة وزارة الداخلية بأمر واقع لم تصرح به . ولقد تحدث فى القضية مع جمال عبد الناصر الذى أبدى تفهماً ، **وسأل البطريرك عن عدد الكنائس الجديدة التى يرى من المناسب بناؤها سنويا ، وكان رد البطريرك : « ما بين عشرين وثلاثين » . وكان رد عبد الناصر أنه يوافق على اقتراح البطريرك بأن يكون عدد الكنائس الجديدة سنويا خمسا وعشرين كنيسة ، وأن يكون التصريح بها بتوجيه من البطريرك نفسه إلى الجهات الرسمية .**

وكانت هناك مشكلة أخرى واجهت البطريرك كيرلس السادس ، فقد كان تواقاً إلى بناء كاتدرائية جديدة تليق بمكانة الكنيسة القبطية . كان بناء كاتدرائية جديدة مشروعاً محبباً إلى قلب البطريرك ، لكنه لم يكن يريد أن يلجأ إلى موارد من خارج مصر يبنى بها الكاتدرائية الجديدة . وفى نفس الوقت فإن موارد التبرعات المحتملة من داخل مصر كانت قليلة لأن القرارات الاشتراكية أثرت على أغنياء الأقباط ـ كما أثرت على أغنياء المسلمين ـ ممن كانوا فى العادة قادرين على إعانة الكنيسة بتبرعاتهم ، إلى جانب أن المهاجرين الأقباط الجدد لم يكونوا بعد فى موقف يسمح لهم بمد يد المساعدة السخية . ثم إن أوقاف الأديرة القبطية أثرت فيها أيضا قوانين الغاء الأوقاف . وهكذا وجد البطريرك نفسه فى مأزق . ولم ير مناسباً

أن يفاتح جمال عبد الناصر مباشرة فى مسألة بناء الكاتدرائية ، فلقد تصوّر فى الموضوع أسبابا للحرج . وهكذا فقد تلقيت شخصياً دعوة من البطريرك لزيارته ، وذهبت فعلاً للقائه بصحبة الأنبا صموئيل الذى كان أسقفاً بدار البطريركية . وفى هذا اللقاء حدثنى البطريرك عن المشكلة ، وأظهر تحرجه من مفاتحة جمال عبد الناصر مباشرة فى الأمر حتى لا يكون سبباً فى إثارة أية حساسيات . ثم سألنى ما إذا كنت أستطيع مفاتحة الرئيس فى الموضوع دون حرج للبطريرك ولا حرج على الرئيس نفسه . وعندما تحدثت مع الرئيس عبد الناصر فى هذا الموضوع ، كان تفهمه كاملاً . كان يرى أهمية وحقوق أقباط مصر فى التركيب الانسانى والاجتماعى لشعبها الواحد ، ثم إنه كان يدرك المركز الممتاز للكنيسة القبطية ودورها الأساسى فى التاريخ المصرى ، ثم إنه كان كذلك واعياً بمحاولات الاستقطاب التى نشط لها مجلس الكنائس العالمى . **وهكذا فإنه قرر على الفور أن تساهم الدولة بنصف مليون جنيه فى بناء الكاتدرائية الجديدة ، نصفها يدفع نقدا ونصفها الآخر يقدم عيناً بواسطة شركات المقاولات التابعة للقطاع العام والتى يمكن أن يعهد اليها بعملية البناء .**

وطلب إلىّ الرئيس إبلاغ البطريرك بقراره ، وكان الرجل شديد السعادة عندما قمت بإبلاغه ، إلى درجة أنه طلب إلى اثنين من الأساقفة ـ أحدهما الأنبا صموئيل ـ أن يقيما قداس بركات فى بيتى . وكان بالغ الرقة حين قال : « إن بركات الرب تشمل الكل ، أقباطا ومسلمين » . وتم بناء الكاتدرائية ، وحضر جمال عبد الناصر احتفال افتتاحها .

ولم تكن هذه هى كل أسباب المشاكل ، فقد أضيف إليها عنصر سياسى ، وهو أن قيام تنظيم سياسى واحد ـ وهو الاتحاد الاشتراكى ـ غيّر النظم القديمة لقوائم الأحزاب التى كانت تحرص على أن تتقدم إلى الناخبين بمرشحين يمثلون نوعاً من التوازن بين عنصرى الأمة . أصبحت انتخابات الاتحاد الاشتراكى باباً مفتوحاً بدون أية اعتبارات مرسومة . وهكذا فقد بدا أن وجود الأقباط فى المجالس التشريعية أقل مما هو لازم وضرورى . وجرت محاولة لمواجهة هذه المشكلة على أساس حق رئيس الجمهورية فى تعيين عشرة أعضاء فى مجلس الشعب بقرار منه . وكان معظم هؤلاء فى العادة يجرى اختيارهم من الأقباط ، لكن الإنصاف يقتضى القول بأن هذا الحل لم يكن مرضياً .

□ □ □

وفى هذا المناخ بدأت العناصر النشيطة ، خصوصاً من جيل الرهبان الجدد ، تلح على البابا (أصبح له لقب البابا بعد تدشين كاتدرائية القديس مرقص الجديدة) أن يسمح

لهم بقسط أكبر من النشاط . كانوا قد ساعدوه على تولى العرش البابوى ، ولقد آن له الآن بدوره أن يساعدهم . وكان أهم مطالبهم أسقفيات جديدة تعطيهم مكاناً فى المجمع المقدس . ولم تكن هناك أسقفيات خالية ، وهكذا فإن البابا أقدم على خطوة جديدة لأول مرة فى الكنيسة القبطية ، فقد أنشأ أسقفيات جديدة لا تمثل مناطق جغرافية . . « **أساقفة دولة** » كما جرى التعبير فى ذلك الوقت ـ أساقفة يتفرغون لمهام معينة دون أن يرتبطوا بمناطق جغرافية أو سكانية محددة . إن هذه الخطوة الجديدة كانت تعبر عن قوة رياح التغيير داخل الكنيسة القبطية ، كما أنها كانت تعبر عن اتساع دائرة نشاطها خارج حدود مصر ، كما كانت تعبر أيضا عن المطامح المستجدة لجيل مختلف من الشباب .

كان أبرز نجوم هذا الجيل من الرهبان الشبان الذين أصبحوا الآن أساقفة « سعد عزيز » ، وهو خريج آداب أصبح راهباً باسم « مكارى السوريانى » (نسبة إلى دير السوريان) ، ثم أصبح أسقفاً باسم الأنبا « صموئيل » وعين أسقفاً للخدمات ، وكان فى واقع الأمر بمثابة مسئول عن العلاقات الخارجية للكنيسة القبطية ، فقد أصبح اختصاصه يشمل الاتصال مع الكنائس الأخرى (الفاتيكان وكنتر برى) ، ومع مجلس الكنائس العالمى ، ومع الكنائس القبطية التى بدأت تنتشر فى المهجر خصوصاً فى أوروبا وأمريكا . وأصبح الأنبا صموئيل مسؤولا أيضا عن الشؤون المالية للكنيسة . ومع بداية سياسة الانفتاح أظهر الأنبا صموئيل براعة ملحوظة فى إعادة ترتيب الشؤون المالية لعدد من العلاقات القبطية المشهورة التى كانت قد بقيت فى مصر . كان الأنبا صموئيل هو المسؤول عن ايجاد فرص عمل ضخمة لهم . واستطاع أن يجيئهم بتوكيلات عديدة لأكبر البنوك ، خصوصاً فى ألمانيا الغربية التى بدأت فى ذلك الوقت تلعب دوراً ظاهرا فى نشاط وتمويل وتوجيه مجلس الكنائس العالمى بعد أن تأثرت الموارد الأمريكية لهذا المجلس نتيجة لانكشاف علاقته بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية . وكان الأنبا صموئيل هو الذى أوجد وظائف كبيرة لكثيرين منهم فى البنوك الأجنبية التى عادت مسرعة ونشيطة تفتح أبوابها فى مصر . وعندما قتل الأنبا صموئيل ـ مع الرئيس السادات ـ فى حادث المنصة أثناء العرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر ، **ظهر أن هناك حساباً باسمه فى أحد البنوك السويسرية مقداره ١١ مليون جنيه استرلينى . وكانت هناك فى نفس الوقت وصية من الأنبا صموئيل تحدد أن هذه الأموال أموال الكنيسة ، ولا حق فيها لأحد غيرها . وبالفعل فقد كانت هذه كلها تبرعات واعتمادات وضعت تحت تصرفه بوصفه أسقفاً للخدمات مسؤولا عن العلاقات الدولية للكنيسة .**

وكان من أبرز نجوم هذا الجيل من الأساقفة الجدد أيضا « وهيب عطا الله » ، وهو حاصل على دكتوراه فى فلسفة اللغات ، ورسم أسقفا باسم الأنبا « جريجوريوس » ، وعينه البابا كيرلس أسقفاً للبحث العلمى . ولقد قام جريجوريوس فى إطار مهمته بانشاء معهد عال للدراسات القبطية ، ثم شكل لجنة لإصدار نص نهائى كامل للكتاب المقدس ، وكذلك شكل هيئة علمية ضخمة لوضع دائرة معارف قبطية . وبدأ الأنبا جريجوريوس محاولة طموحة أخرى لإعادة تسجيل الترانيم القبطية التى كانت تنتقل بالسماع من جيل إلى آخر حتى يتم حفظها ، تمهيداً لمحاولة بعثها وأعطائها حياة جديدة . وكانت هناك اعتمادات طائلة وراء كل هذه العمليات .

□

لكن النجم الأكثر لمعاناً فى هذا الجيل من الأساقفة كله كان « نظير جيد » . فقد تخرج من كلية الآداب وأصبح صحفيا وكاتبا وشاعراً قبل أن ينخرط فى سلك الرهبنة ، ثم جرى رسمه أسقفاً تحت اسم « الأنبا شنودة » ، وجلس فيما بعد على الكرسى البابوى . كان الأنبا شنودة قد عين أسقفا للتربية فى الكنيسة ، وهكذا فإن كل كليات اللاهوت وكذلك مدارس الأحد دخلت فى اختصاصه . وعندما أنشئت الكاتدرائية ، فإن الأنبا شنودة استن تقليدا مشهورا ، هو درس الجمعة (يعيد إلى الذاكرة درس الثلاثاء الذى اشتهر به الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين) . وأصبح درس الجمعة مناسبة هامة فى حياة الكنيسة القبطية . فقد كان الألوف يتقاطرون لسماع الأنبا شنودة ، بل إن الأنبا شنودة أصبح معبود الشباب القبطى .

لكن واحداً من أبرز نجوم هذا الجيل من الرهبان الشبان آثر أن يظل فى الدير ، ولم يصبح مثل بقية زملائه أسقفاً بغير أبرشية محددة . كان اسمه « يوسف اسكندر » . وكان قد حصل على بكالوريوس الصيدلة ، بل إنه أنشأ صيدلية قبل أن يقرر الانقطاع للرهبنة . ولقد اختار لنفسه بعد رسامته لقب « متى المسكين » . وقد استقر فى دير أبو مقار قرب الاسكندرية ، واستطاع تحويل هذا الدير إلى منشأة انتاجية كبيرة بما استصلح من أراض حوله ، وبما أضاف من معدات إلى الأرض الزراعية . وكانت التبرعات تأتيه من كل مكان فى العالم ، ولم يعد ديره مجرد مكان للعبادة ولا مجرد منشأة انتاجية فحسب ، ولكنه أصبح أيضا مركز اتصالات واسعة ومؤثرة فى شؤون الكنيسة .

□

إن هذا الجيل من الرهبان الجدد الذى وجد نفسه قرب القمة فى هرم الكنيسة لم يكن طرفاً فى صراع مع القديم فقط ، وإنما دبت الصراعات بين أفراده أيضا نتيجة لاختلاف رؤ ى كل منهم . كان البابا كيرلس قد تقدم فى السن ، وكان يتصور أنه يستطيع أن يعتمد على جيل الشباب الذين فتح لهم هو طريق التقدم إلى أعلى المراتب . لكنه بدأ يحس بشكل ما أن المسائل تتجاوز ما كان يقدره لها .

فى البداية شعر أن نشاط الكليات والمدارس الدينية قد بدأت تظهر فيه نبرة سياسية يمكن أن تؤخذ على الكنيسة ، وبدأ يتدخل مع الأنبا شنودة . لكن الخط الفاصل بين الوعظ الاجتماعى والايماءات السياسية لهذا الوعظ الاجتماعى كان فاصلا دقيقا . وبالتالى أحس البابا كيرلس أن الأنبا شنودة لا يطيع تعاليمه ، وهكذا قرر نفيه إلى دير وادى النطرون . لكن نفى الأنبا شنودة أثار عاصفة من الاحتجاج ، خصوصا فى أوساط الشباب . ولم يلبث البابا العجوز أن أعاد الأنبا المتحمس إلى المعجبين به فى القاهرة .

وفى نفس الوقت كان البابا كيرلس لا يستريح لبعض ما بدا له من تصرفات « متى المسكين » ، الذى كان يتصرف بكامل حريته فى ديره البعيد « أبو مقار » . وغضب البابا على « متى المسكين » وراح يطلق عليه وصف « متى المسكون » ، ثم أمره أن يخرج من ديره وأن يهيم على وجهه فى الصحراء . وكان غريبا أن يتوسط الفاتيكان بين الاثنين ، ونتيجة لهذه الوساطة عاد متى المسكين إلى ديره وهو يقول : « إن عودتى من الله وليست من أحد » .

وفى نفس الوقت فقد دب الخلاف بين الأنبا شنودة وبين متى المسكين . كان كلاهما يمثل مدرسة فى الفكر وفى العمل ، وفى حين أن الأنبا شنودة كان يرى أن الكنيسة مؤسسة شاملة مكلفة بأن تقدم حلولا لكل المشاكل وأجوبة لكل الأسئلة المتصلة بالدين والدنيا ، فإن متى المسكين كان له رأى آخر هو أن الدين علاقة بين الله وبين ضمير كل فرد ، وأنه لا ينبغى أن تكون لها علاقة بالسياسة . لقد كان هذا خلافا موجودا فى كل العقائد وفى كل الكنائس ، لكن الأنبا شنودة كانت لديه فرصة أوسع من غيره . فلقد كانت فصول التربية الكنسية تمتلىء بالرجال والنساء ، كما أن مدارس الأحد كانت تمتلىء بالأطفال . بل إن الأنبا شنودة أنشأ فصولا خاصة لخدم الكنيسة . وكانت دراسة الإنجيل بالطبع تقود إلى مناقشات واسعة حول القضايا الاجتماعية ، وعلاقات الطبقات ، بل وتنظيم الأسرة . . الخ .

وفى سنة ١٩٧١ مات البابا كيرلس .

الفصل الخامس

الراهب المقاتل

كان الوزراء الأقباط فى عهد الثورة فى موقفٍ صعب . كانت تحيط بدورهم مجموعة من العوامل المتناقضة .

من ناحية كان معظمهم من التكنوقراط الذين لا يستندون إلى قواعد راسخة فى المجتمع القبطى .

ومن ناحية أخرى فقد كانوا فى هذا المجتمع حائرين بين بقايا العائلات القبطية التقليدية والكنيسة . العائلات القبطية القديمة مازالت تتصور لنفسها دوراً علمانياً فى الحديث عن الشؤون القبطية . والكنيسة ترى أنها أصبحت صاحب الحق الوحيد فى هذه الشؤون . وزاد من صعوبة الموقف أن الكنيسة انقسمت إلى تيارين : التيار المحافظ القديم ، وجيل الرهبان الشبان المتحمسين . ثم أضيف إلى ذلك كله أن قوى من الخارج ـ مجلس الكنائس العالمى مثلاً ـ راحت تمارس تأثيرات محسوسة .

ومن ناحيةٍ ثالثة فقد كانت هناك أجهزة الدولة ـ وبخاصة وزارة الداخلية ـ التى كانت مكلفة بتنفيذ اللوائح والقوانين بما فيها الخط الهمايونى الشهير الذى ينظم عملية بناء الكنائس .

ومهما كانت ظروف هؤلاء الوزراء الأقباط ، فقد بدا لهم على الفور أن أول مصدر

للمتاعب المحتملة هو جيل الرهبان الشبان . ولقد كان تخوفهم من هؤلاء الرهبان هو الذى دعاهم إلى اقتراح أن ينص فى اللوائح التى تنظم انتخابات الكنيسة أن لا يقل عمر أى مرشح للكرسى البابوى عن أربعين سنة . ولقد تصوّر بعضهم أن هذا النص كفيل بأن يبعد عن قمة الكنيسة سيطرة هذا الجيل من الرهبان الشبان . لكن الصورة كانت قد تغيرت عندما توفى البابا كيرلس السادس ، فقد كان معظم الرهبان من هذا الجيل قد وصلوا الأربعين أو تجاوزوها . وكانت اللوائح الجديدة التى تنظّم انتخابات البابا قد استقرت على عدة ضمانات للاختيار . كان هناك نظام لاستطلاع رأى الجماهير القبطية عن طريق نوع من الاستفتاء . ثم كان على المجمع المقدس أن يختار من بين أعضائه ثلاثة من الرهبان . ثم تقرر كتقليد أن يترك للعناية الإلهية دور فى عملية الاختيار ، وذلك عن طريق وضع أسماء الرهبان الثلاثة أصحاب أعلى الأصوات فى المجمع المقدس - فى صندوق صغير ، ثم وضع هذا الصندوق الصغير فى غرفة مظلمة ، ثم الإتيان بطفل يدخل وحده إلى الغرفة المظلمة ويمد يده إلى الصندوق ثم يسحب ورقة واحدة ، ويكون اسم الراهب المكتوب عليها هو البابا الجديد الذى تلعب العناية الإلهية دورها فى اختياره عن طريق الاختيار العفوى ليد طفل صغير تمتد فى غرفة مظلمة إلى صندوق يحتوى على ثلاثة أسماء . وبعدها كان المجمع المقدس يخطر الحكومة باسم الراهب الذى شارك الشعب والمجمع المقدس والعناية الإلهية فى اختياره ، فيصدر مرسوم جمهورى باعتماد نتيجة الاختيار ، وتكون قيمة المرسوم العملية هى مجرد أن الدولة تتعامل مع البابا الجديد باعتباره رأساً للكنيسة ، لكن ذلك الاعتراف لايعطيها حقوقاً ضمنية أو صريحة أخرى ، فلا أحقية البابا الجديد فى العرش البابوى تتوقف على اعترافها ، ولا هى تملك عزله .

لقد كان الدور الموكول للعناية الإلهية عن طريق الصندوق وأوراقه والغرفة المظلمة ويد الطفل التى تختار بالمصادفة - موضع جدل كبير حتى بين الأساقفة . ويذكر للأنبا جريجوريوس فى هذا الصدد تعليق مشهور قال فيه : « **إذا كنا نريد أن نستطلع رأى العناية الإلهية فى المرشحين ، فلماذا نقصر دورها على ثلاثة مرشحين ؟ وألا يحتمل أن لا تكون العناية الإلهية راضية عن الثلاثة الذين كتبت أسماؤهم على ثلاثة أوراق وضعت فى الصندوق ؟** » . وكان اقتراح الأنبا جريجوريوس بعدها هو أن توضع ورقة رابعة بيضاء ، فإذا خرجت فى يد الطفل الذى يقوم بالسحب من الصندوق الصغير - كانت تلك علامة على أن العناية الإلهية ليست راضية عن الثلاثة .

□

وعلى أى حال فقد أتاحت لى المصادفات مرة أن أحضر مناقشة فى بيت الرئيس السادات فى الجيزة حول انتخابات البابا الجديد بعد وفاة البابا كيرلس السادس . كان الاجتماع يضم كلاً من الرئيس السادات ، ووزير الداخلية فى ذلك الوقت السيد ممدوح سالم ، ونائب رئيس الوزراء الدكتور محمد عبد السلام الزيات وهو قانونى متمرّس إلى جانب أنه كان فى تلك الأيام من أكثر المقربين إلى الرئيس السادات (ولو أن ذلك لم يمنع الرئيس السادات فيما بعد من اعتقاله مع آخرين ضمن الاعتقالات الواسعة التى جرت فى سبتمبر ١٩٨١) ـ ولقد رحت أتابع تفاصيل المناقشة ، وكان موضوعها الاحتمالات الممكنة فى انتخابات البابا الجديد الذى يجلس على الكرسى البابوى بعد البابا كيرلس . وبدا لى من سير المناقشات بين الرئيس ومعاونيه أن الأمر قد انتهى إلى منافسة بين اثنين من الرهبان ، أحدهما من الجيل القديم ، والآخر من جيل الرهبان الشبان المتحمسين وهو الأنبا شنودة . وسألنى الرئيس عن رأيى فى المسألة . وكان واضحاً أمامى من اتجاه المناقشة التى كانت فى معظمها دائرة بين رئيس الجمهورية ووزير داخليته ـ أن وزير الداخلية يميل إلى تأييد انتخاب الأنبا شنودة . فقد كانت بينهما معرفة ، وكانت الصلات بينهما صلات ودٍّ وثقة . وأبديت رأياً عاماً فيما سئلت فيه ، وكان رأيى « أننى لا أعرف شخصياً أحداً من الاثنين ، ولكنى بصفة عامة ـ وفيما يتعلق بكبار رجال الدين ـ أجدنى أميل إلى ترجيح كفة الأكبر سناً ، وذلك لعدة اعتبارات بينها اعتبار سياسى هو أنه إذا ثبت بالتجربة أن الأكبر سناً أكثر صعوبة فى التعامل معه ، فإن الطبيعة نفسها لن تعطيه زماناً طويلاً لإثارة المصاعب ، فى حين أن ذلك لو حدث مع الأصغر سناً ، فإن الطبيعة كفيلة ـ فى الظروف العادية ـ بأن تعطيه زمناً طويلاً لإثارة المصاعب » . لكن ممدوح سالم كان فيما يبدو متأكداً مما يقول ، وأضاف يومها أنه يستطيع أن يضمن نوايا شنودة ، ولا يثق أنه يستطيع أن يفعل ذلك بالنسبة للمرشح الآخر . وانحاز الرئيس السادات إلى رأى وزير الداخلية . وكان من عجائب المصادفات بعدها أنه حين تمت إجراءات الانتخابات ودخل الطفل إلى الغرفة المظلمة يسحب ورقة من الصندوق الصغير فإن الاسم الذى كان مكتوباً عليها كان هو اسم الأنبا شنودة .

□

كان الرئيس السادات لا يعلم إلا القليل عن الرجل الذى قُدِّر له فيما بعد أن يصطدم به . لقد كان الأنبا شنودة ممثلاً بارزاً لجيل الرهبان الشبان المتحمسين المصممين على إخراج الكنيسة القبطية من أوضاع العزلة التى كانت فيها ، وتحويلها إلى مؤسسة قادرة على التفاعل مع العصر ومع العالم .

وفى الواقع فإن البابا شنودة وجد نفسه على رأس كنيسة هبّت عليها رياح التغيير وأعطتها مجموعة من أسباب القوة كانت جاهزة لمن يستطيع استعمالها . وكانت أبرز عوامل التغيير فى أوضاع الكنيسة هى فروعها التى امتدت فى المهجر ونشطت ، خصوصاً فى الولايات المتحدة وكندا ، وأعطت للكنيسة سنداً نشيطاً ، بعيداً فى نفس الوقت عن سلطة الدولة فى مصر .

ثم إن هذه الفروع أصبحت مصدر موارد مالية تستطيع أن تساعد وتدعم . ولم تقتصر المساعدة والدعم على الموارد المالية ، وإنما امتدت أيضاً إلى مجال الدعم والمساندة المعنوية والسياسية .

كذلك فإن الصلات العالمية التى أتيحت للكنيسة ـ سواء مع الكنائس الأخرى الكبرى فى العالم ، أو مع مؤسسات مجلس الكنائس العالمى وغيره ـ أضافت احتمالات للنفوذ لم تكن موجودة من قبل .

وبالتالى فإن الكنيسة كانت مهيأة لأن تصبح طرفاً مستقلاً إزاء سلطة الدولة . وكان مما يسهل ذلك حقيقة أن الكنيسة أصبحت وحدها فى الساحة دون وجود زعامات مدنية سياسية تنافسها فى التأثير على الجماهير القبطية .

هكذا فإن المسرح كان مهيأً لدور يقوم به رجل يستطيع أن يتحمل مسؤوليته . وكان شنودة يملك الكثير من المقوّمات اللازمة . كان شاباً ومتعلماً ، وكان كاتباً وخطيباً متمكناً ، وكانت شخصيته قوية إلى جانب كثير من صفات الزعامة ، إلى جانب قوة احتمال ومثابرة لاشك فيها . فقد فرض على نفسه ـ على سبيل المثال ـ أن يظل داخل أسوار دير وادى النطرون ، لا يغادرها ولو مرة واحدة ، أحد عشرة سنة كاملة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٣) . ولقد قضاها كلها فى الدرس والقراءة والترجمة ونسخ مخطوطات قديمة .

وحين ينظر أى مراقب الآن إلى الوراء ويستعرض ما كان ، فإنه يبدو أن صداماً كان محتماً بين السادات وشنودة . والحقيقة أن كلاهما كان فيه شىء من الآخر ، على الأقل من ناحية الإحساس بالذات . ولم يتأخر الصدام كثيراً ، فقد بدأ أول احتكاك بين الاثنين بعد ستة أشهر من انتخاب البابا شنودة . كان سبب الاحتكاك هو السبب التقليدى القديم : كنيسة قامت بغير ترخيص فى الخانكة (إحدى ضواحى القاهرة) . وكان قيامها بنفس الطريقة القديمة : قطعة من الأرض اشتريت وأحيطت بسور من الدكاكين ، ثم أصبحت الأرض الفضاء فى قلبها ملعباً ، ثم مدرسة ، ثم ملتقىً دينياً ، ثم جاءها المذبح ذات ليلة ،

ودشنها أحد الأساقفة ، وفتحت لإقامة الصلوات . وطبقت وزارة الداخلية أحكام الخط الهمايونى القديم . فقامت وزارة الداخلية بواسطة البوليس بإزالة بعض المنشآت ، ومنعت استعمالها للغرض الذى كان مقرراً لها . ولم يسكت شنودة ، وإنما أصدر أمره فى اليوم التالى إلى مجموعة من الأساقفة أن يتقدموا موكباً ضخماً من القسس ويسيروا صفاً بعد صف فى زحف شبه عسكرى إلى ما بقى من مبنى « الكنيسة » ، ثم يقيموا قداس صلاة حتى بين أطلاله . وكانت الأوامر لهم أن يواصلوا التقدم مهما كان الأمر ، حتى إذا أطلق البوليس عليهم نيران بنادقهم . وحاول البوليس أن يتعرض لموكب الأساقفة والقسس ، لكن الموكب مضى حتى النهاية ، وكان المشهد مثيراً ، وكانت عواقبه المحتملة خطيرة .

□

ولقد غضب الرئيس السادات غضباً شديداً مما اعتبره ليس فقط تحدياً له ، وإنما أيضاً مما اعتبره نكراناً للجميل من مرشح للكرسى البابوى كان هو نفسه ـ بنصائح وزير داخليته ـ متعاطفاً معه . ويبدو أن الرئيس السادات قرر فيما بينه وبين نفسه أن المسائل تحتاج إلى مواجهة مع البابا الجديد . واتذكر أنه اتصل بى تليفونياً فى مكتبى فى الأهرام فى تلك الأيام ، وقال لى : « إننى قررت أن أفجّر المسألة الطائفية ، وسأذهب إلى مجلس الشعب بنفسى وأشرح لأعضائه تفاصيل ما يجرى ، وأطلب منهم اتخاذ ما يرونه من قرارات » . وكان الرئيس السادات بعد ذلك يطلب منى إعداد خطابه الذى « سيفجّر فيه المسألة » أمام مجلس الشعب . وقلت للرئيس السادات : « إن المشكلة الطائفية ـ على فرض أن هناك مشكلة ـ لا يمكن أن تواجه بأسلوب التفجير » . وكان رده عصبياً : « إننى لا أستطيع أن أجلس بقنبلة موقوتة تحت الكرسى ، وأنا لست مثل جمال (عبد الناصر) أترك المسائل تحل نفسها » . واستطرد الرئيس السادات : « إن شنودة يريد أن يلوى ذراعى ، ولن أسمح له أن يفعل ذلك » .

كان الرئيس السادات أيامها يشعر بأن الموقف العام كله فى مصر حافل بأسباب القلق . فقد كان الشعب كله معبأ لمعركة مع إسرائيل لم تقع بعد ، وكانت كل الموارد والأعصاب مرهونة بهذه المعركة التى لازالت فى إطار المجهول ، وكان هناك نقد شديد فى الداخل يوجه للرئيس . ويبدو على نحوٍ أو آخر أن فكرة تفجير المشكلة الطائفية طرحت نفسها عليه باعتبارها فرصة يظهر فيها حزم قيادته ، ويحوّل بها الأنظار عن مشاكل أخرى ، إلى جانب أن تفجيره للمشكلة على النحو الذى يتصوره كان كفيلاً بأن يحقق له شيئاً من

التعاطف من جانب العناصر الإسلامية المتطرفة التى كان قد بدأ منذ ذلك الوقت يسعى إلى كسب تأييدها .

وعرضت أن أذهب إليه على الفور فى بيته لكى نتناقش فى الموضوع . وذهبت إليه وعرضت أمامه مخاوفى من أن تفجير المشكلة الطائفية فى مجلس الشعب سوف يحوّل مصر إلى مجتمع طائفى من طراز لبنان ، ثم إن أى انقسام فى الأمة الآن سوف يعرقل احتمالات المعركة المحتملة . لكن الرئيس السادات راح يصمم على ضرورة « فتح الجرح لتنظيفه » - على حد تعبيره . واقترحت عليه حلاً وسطاً هو أن يبعث بخطاب منه إلى مجلس الشعب يطلب منه فيه - وبطريقة محايدة - أن يبحث موضوع الاحتكاكات الطائفية لخطره على وحدة الأمة . وبدأ الرئيس يفكر فى الأمر ، ودعمت اقتراحى بأن أخذت ورقة وقلماً وكتبت أمامه مشروع الخطاب الذى يستطيع إرساله إلى رئيس مجلس الشعب لطلب التحقيق . واقترحت أيضاً - تسهيلاً للأمور - أن يُجرى المجلس مناقشة عامة حول خطاب الرئيس ، ثم يحيل الموضوع إلى لجنة خاصة يرأسها أحد الأعضاء البارزين فى المجلس ، وهو الدكتور جمال العطيفى ، وهو زميل وصديق لى . ووافق السادات على مقترحاتى ، وذهب الخطاب إلى المجلس ، ودارت مناقشة عامة حوله ، ثم أحيل إلى لجنة يرأسها الدكتور جمال العطيفى . كان العطيفى وقتها يشغل أيضاً منصب المستشار القانونى « للأهرام » الذى كنت رئيساً لتحريره ولمجلس إدارته . وكنا نتشاور فى الأمر كثيراً . وفى الحقيقة فإن عمل اللجنة كان شبه مستحيل . كان فى استطاعتها أن تحقق فى ملابسات حادث الخانكة ، لكن القضية كانت أكبر من هذا الحادث ، ولم يكن هناك مفر أمام اللجنة فى النهاية من أن تكتب تقريراً عاماً تبعث به إلى الرئيس ومعه خطاب موجه إليه يقول : « **إن هذا الأمر لا يتداركه إلا رئيس الدولة بحكمته وبمسؤوليته عن كل مواطنيها ، وكونه الحارس لوحدتها الوطنية** » . وعندما وصل تقرير اللجنة وخطابها إلى الرئيس السادات ، اتصل بى تليفونياً ليقول لى إن اقتراحى لم يصل إلى نتيجة ، وأن مجلس الشعب أعاد إليه « الكرة » . وقلت له « إننى كنت أتوقع ذلك ، فلم يكن معقولا فى مثل هذا الأمر أن يصل التحقيق إلى إلقاء المسؤولية على أحد ، فذلك شىء لا فائدة لأحد فيه ، ثم إن القضية برمّتها أخطر من أن يتناولها تقرير لجنة فى مجلس الشعب مع كل الاحترام له » . وقلت للرئيس أيضاً « إننا على أى حال لم نخسر شيئاً بإحالة الأمر إلى المجلس ، بل إننا كسبنا وقتاً تهدأ فيه المشاعر وتخف فيه حرارة الاحتكاك ، ومن ثم يمكن له أن يصل إلى حل معقول » .

وذهبت إلى مقابلة الرئيس السادات فى بيته فى الجيزة أعرض عليه وجهة نظر مفصلة

فى إمكانية الحل . كان رأيى أن قضية الخط الهمايونى لازالت أكبر سبب للمشاكل ، وأنه لابد لها من حل « يعطى ما لله لله وما لقيصر لقيصر » . ثم رويت للرئيس السادات كيف جرى حل هذه المشكلة أيام الرئيس عبد الناصر ومن خلال اتفاقه مع البابا كيرلس على وضع عدد معين من تصريحات بناء الكنائس الجديدة تحت تصرف البابا . وكان رأيى أن ذلك لا يحل المشكلة عملياً فحسب ، وإنما هو أيضاً يرضى مشاعر البابا حين يجعله يحس أنه يملك صلاحيات عملية وفعّالة كرئيس لكنيسة عالمية كبرى . وسألنى الرئيس السادات كم عدد الكنائس الجديدة التى صرح بها عبد الناصر سنوياً للبابا كيرلس . وحين ذكرت له العدد ، هزّ الرئيس السادات رأسه معترضاً وقائلاً : « إن ذلك كثير جداً » . ومضيت أشرح له الصورة العامة فى العلاقات بين المسلمين والأقباط . وكان رأيى بأمانة أن هناك ظواهر للتشدّد بين الفريقين ، واقترحت عليه أن يذهب بنفسه إلى الأزهر فيقابل هيئة كبار العلماء ، ثم يذهب بعد ذلك إلى البطريركية فيقابل البابا وأعضاء المجلس المقدس حاملاً معه لكل من الفريقين رسالة مؤداها « **إن الوطن أحوج ما يكون الآن إلى وحدته الوطنية ، ثم إن التسابق فى بناء المساجد والكنائس تسابق حافل بدواعى الإثارة ، وإن احتياجات التطور الاجتماعى لا تتطلب فقط بناء مساجد وكنائس جديدة ، ولكنها تتطلب أيضاً بناء مدارس ومستشفيات جديدة** » .

□

وفى اليوم التالى ذهب الرئيس السادات بالفعل إلى الأزهر والتقى بهيئة كبار العلماء وعلى رأسهم شيخ الأزهر ـ ثم انتقل من هناك إلى المقر البابوى حيث التقى بالمجمع المقدس وعلى رأسه البابا شنودة . ويبدو أن الرئيس السادات كان يتوقع الود فى اجتماعه بالأزهر ، لكن الشكوك كانت تساوره بشأن اجتماعه فى المقر البابوى ، **ولقد فوجىء هناك بالحفاوة التى استقبل بها ، خصوصاً حين حيّاه البابا باعتباره « أباً لكل الشعب » . وكان الملفت للنظر أن الرئيس السادات أثناء هذا الاجتماع نظر فى ساعته ثم قال لمن حوله من الرهبان أعضاء المجلس المقدس ـ وعلى رأسهم البابا ـ إن موعد صلاة الظهر قد حان ، ثم قام يؤدى صلاة الظهر فى غرفة اجتماعات المجمع المقدس ، وكانت الصور تلتقط له أثناء الصلاة ، ونشرتها كل الصحف فى اليوم التالى على عرض صفحاتها الأولى ، وبدا فيها « الرئيس المؤمن » يصلى الظهر بينما رهبان المجمع المقدس يظهرون وراءه فى خلفية الصورة .**

وكنت فى انتظار الرئيس السادات فى بيته عندما عاد من الزيارتين : إلى الأزهر وإلى

انتقل السادات من الازهر حيث التقى بهيئة كبار العلماء ، إلى المقر البابوى . وهناك حرص على أداء صلاة الظهر والتقاط الصور له اثناء ذلك لتنشر في اليوم التالى على عرض الصفحات الأولى للصحف .

المقر البابوى . وسألته كيف سارت الأمور ، وكان رده : « رائعاً » . ثم راح يصف لى كيف استقبله شنودة ، وكيف قال له « أنه زعيم الشعب وأب كل طوائف الأمة وراعيها جميعاً » . ثم استطرد : « إن شنودة ليس سيئاً كما تصورت » . وأضاف الرئيس السادات : « لقد قلت له إن كيرلس كان تحت تصرفه تصريحات ببناء ٢٥ كنيسة جديدة ، وسوف أضع تحت تصرفك أنت تصريحات بخمسين » . وقلت للرئيس : « إنك كنت تستكثر خمسة وعشرين ، وعلى أى حال فأنا سعيد لأنك أعطيته خمسين » . وقال السادات : « إنك لا تتصور ماذا قال لى ، إنه لم يتوقف لحظة طول الوقت عن تكرار قوله إنك قائدنا وزعيمنا وأبونا وراعينا » .

□

لم تتوقف الأمور عند هذا الحد . فإن الأنبا شنودة كان قادماً إلى الكرسى البابوى بقوة

اندفاع جديدة ، ولقد راح يركّز على كنائس الخارج ويتوسع فيها ويرسم لها أساقفة جدداً ، خصوصاً فى أمريكا الشمالية وفى القارة الإفريقية التى بدأ يمد نشاط الكنيسة القبطية إلى كل أرجائها . كما أن البابا شنودة راح يوثّق علاقات الكنيسة القبطية ببقية الكنائس الكبرى فى العالم وراح يحقق تواجداً دولياً ملحوظاً لكرسى مرقص الرسول . وكان من الخطوات ذات الدلالة فى هذا الاتجاه أن البابا شنودة وقّع سنة ١٩٧٣ إعلانًا مشتركاً مع البابا « بول » الجالس على عرش الفاتيكان فى روما وقتها ، يعربان فيه معاً عن اهتمامهما المشترك بتحقيق الوحدة بين كل الكنائس المسيحية . ولقد وصل ذلك كله إلى ذروته حينما دُعى البابا شنودة لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية فى شهر أبريل سنة ١٩٧٧ . ذهب البابا شنودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد شهر واحد من زيارة قام بها إليها الرئيس السادات لمقابلته الأولى مع الرئيس الأمريكى الجديد « جيمى كارتر » . وصل البابا شنودة إلى نيويورك يوم ١٤ أبريل ١٩٧٧ ، واستقبلته فى نيويورك مظاهرة كبيرة ترحب به . وكان *برنامجه يتضمن زيارة إلى واشنطن يلتقى خلالها بالرئيس كارتر ، وقد دعى معه إلى هذا* اللقاء مع الرئيس الأمريكى الأنبا صموئيل أسقف الخدمات ومسؤول الكنيسة القبطية عن العلاقات الدولية . وطلب البابا أن يرافقه فى زيارته إلى البيت الأبيض سفير مصر فى واشنطن الدكتور أشرف غربال .

ويمكن فهم الكثير عن ظروف هذه المرحلة وملابساتها مما نشرته فى تغطية أخبارها مجلة « الكرازة » ، وهى مجلة تنطق عادة بلسان البابا ، وتعتبر شبه ناطق رسمى للمقر البابوى . فى عددها رقم ١٧ الصادر بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٧٧ نشرت مجلة « الكرازة » رسالة من واشنطن عن زيارة البابا للولايات المتحدة . كانت العناوين الكبيرة للرسالة كما يلى :

« استقبال حافل لقداسة البابا فى نيويورك .

أول بابا للاسكندرية يزور الولايات المتحدة .

الصحف الأمريكية تنشر أخبار الزيارة فى صفحاتها الأولى .

قداسة البابا يلتقى بالرئيس كارتر فى البيت الأبيض بواشنطن .

الرئيس كارتر يتحدث عن رحلة العائلة المقدسة إلى مصر » .

كانت هذه هى العناوين الكبيرة ، أما الرسالة الصحفية بعد ذلك فقد جرت كما يلى :

« توجه قداسة البابا إلى البيت الأبيض وبرفقته الدكتور أشرف غربال سفير مصر فى

الولايات المتحدة حيث استقبلهما الرئيس جيمى كارتر فى المكتب البيضاوى ، واستغرقت المقابلة نصف ساعة . استفسر الرئيس خلالها عن أوجه نشاط الكنيسة القبطية التى كان مهتماً بها وبتاريخها وآثارها القديمة ، كما تحدث عن رحلة العائلة المقدسة إلى مصر . وقد قدم قداسة البابا للرئيس كارتر أيقونة ذات ثلاثة جوانب ، على أحدها تظهر القديسة مريم ، وعلى الجانب الثانى تعميد المسيح ، وعلى الجانب الثالث تظهر قيامة المسيح . وفى بداية لقاء الرئيس كارتر بقداسة البابا شنودة الثالث قال له إنه سمع عنه كثيراً ، وأن السيد الرئيس أنور السادات قد مدحه كثيراً وتحدث عنه بكل تقدير أثناء زيارته للولايات المتحدة . وعلّق الرئيس كارتر على أيقونة تعميد المسيح ، وقال إنه سوف يقنع الآخرين بشهادة التقليد القبطى بأن المعمودية تتم بالتغطيس . وفتح الرئيس كارتر بعد ذلك الباب للصحافة والتليفزيون ، وقال للمندوبين (مندوبى الصحافة والتليفزيون) أنه يعرف أن عدد الأقباط فى مصر سبعة ملايين . ثم انصرف الوفد وبقى قداسة البابا مع الرئيس كارتر فى حديث خاص حضره نيافة الأنبا صموئيل والدكتور أشرف غربال . وذكر قداسة البابا (بعد المقابلة) أن الرئيس سأله عدة أسئلة عن الكنيسة القبطية ، وعن رأيه فى موضوع القدس لأنه يعرف أن الكنيسة القبطية لها رأى فى المشاكل السياسية لاسيما الصراع العربى الإسرائيلى . وكان رد **قداسة البابا أن اليهود ليسوا شعب الله المختار فى الوقت الحاضر ، وإلا ماذا نسمى الكنيسة المسيحية . فإذا كنا نعتقد أنهم شعب الله المختار فمعنى ذلك أننا المسيحيين لسنا مختارين من الله بالمرة . أما عن المشاكل السياسية فنحن نتحدث عن المبادىء العامة الأساسية الخاصة بالمشكلة ، أما التفاصيل فهى متروكة لرجال السياسة »** .

□

كان واضحاً من هذا كله أن زيارة البابا تمت أولاً بتنسيق مع الرئيس السادات ، ثم أنها كانت ثانياً محاولة أمريكية للاتصال بالكنيسة القبطية على أعلى المستويات اتصالاً مباشراً ، ثم أنها كانت ثالثاً محاولة لاستمالة الكنيسة القبطية وإطرائها بقول الرئيس كارتر إنه يعرف أن عدد أقباط مصر وصل إلى سبعة ملايين ، ثم إنها كانت بعد ذلك كله محاولة لاستدراج الكنيسة القبطية إلى موقف « ملائم » ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ فى مشاكل الصراع العربى الإسرائيلى وقضاياه . لكن البابا شنودة ـ كما ستظُهر الأحداث فيما بعد ـ كان أذكى مما قدّر الآخرون ، كما أنه كان أقرب إلى الالتزام بمقادير مصر ممّا ظن هؤلاء الذين كانوا يخططون لشىء آخر .

الجزء الخامس

العواصف تتجمع

« إننى مليونير .. هذا هو دينى »

(جورج برنارد شو فى « ميجور باربرا »)

الفصـــل الأول

أوهــــام القــــوة

مع بداية سنة ١٩٨١ كان الرئيس السادات قد أصبح فى عزلة كاملة عن الحقائق الموضوعية المحيطة به . كان قد عزل بلاده عن بقية العالم العربى الذى تنتمى إليه . وكانت تلك مفارقة محزنة . ففى اللحظة التى زادت فيها أهمية العالم العربى الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية أكثر من أى وقت مضى ، فإن مصر خرجت منه .

على امتداد أجيال كثيرة متلاحقة كانت مصر قد وجهت جزءاً كبيراً من حيويتها لخدمة أهداف الأمة العربية . ساعدت كل شعوبها على تحقيق الاستقلال . وساعدت على استعادة هذه الشعوب لسيطرتها على مواردها ، وبالذات البترول . كانت مصر أيضاً قد أسهمت بالجهد الأكبر فى نشر التعليم وفى البعث الثقافى وفى وضع كبرياء الأمة بالنسبة لنفسها وبالنسبة للعالم فى وضعه الصحيح .

وحتى حرب اليمن التى أثارت كثيراً من أسباب النقد ـ كانت لها على وجه التأكيد جوانب إيجابية . فقد فتحت أبواب القرن العشرين أمام الشعب اليمنى لكى يبدأ دورة تطوره متخلصاً من طغيان نظام الإمامة . وأكثر من هذا ، فإن التواجد المصرى فى اليمن حمل رياح التغيير إلى كل شبه الجزيرة العربية . ويمكن أن يقال إن التواجد المصرى فى اليمن كان مسؤولا بشكل مباشر عن تنازل الملك سعود عن العرش فى السعودية ، وعن تولى

الملك فيصل لهذا العرش من بعده . وكان هذا التواجد بالتالى هو الذى أدى فى عهد الملك فيصل إلى محاولة الانتقال بالسعودية من إقطاعية لعائلة إلى دولة منظمة . ثم أن هذا التواجد أدى ـ بأحكام الواقع ـ إلى استقلال كل دول الخليج .

إن أحكام الجغرافيا كانت تفرض على مصر دائماً دور القوة الاقليمية . هناك بلدان تستطيع أن تعيش فى عزلة عما حولها لأنها تمتد على مساحة قارات ـ كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين مثلاً . وأما مصر فقضية تختلف ، فبسبب كثافتها السكانية ونتيجة للخصائص الانسانية لهؤلاء السكان القادرين على امتلاك ناصية العلوم والحضارة والفنون ـ فإن مصر كان عليها دائماً أن تخرج إلى العالم المحيط بها ، أو تفقد أكبر مصادر قوتها . ولقد أضافت مصر إلى أهميتها التاريخية دوراً جديداً فى قيادة حركة الاستقلال والتحرر والتنوير العربى . وناضلت ـ حتى تحت حكم العثمانيين ، ثم تحت حكم الانجليز ـ لكى تؤدى دورها على أرضها وفيما حولها . ولقد اعترفت لها الأمة العربية بهذه المكانة وبهذا الحجم . وعندما أنشئت جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ ، فإن القاهرة أصبحت بالاجماع مقراً رسمياً للجامعة ، ثم جرى التقليد على أن يكون الأمين العام للجامعة مصرياً . وكانت مصر تتحمل ٣٧ فى المائة من ميزانية الجامعة . ولقد كانت تلك حقائق أدركتها كل دول العالم ، بما فيها القوتان الأعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى عندما أصبح النظام الدولى يقوم على تنافس وتعاون الاثنتين بعد الحرب العالمية الثانية . وحاولت مصر ـ بناء على مجمل هذه الاعتبارات كلها ـ أن تلتزم سياسة غير منحازة ، بل وكانت واحدة من الرواد الأُوَل فى تشكيل هذه السياسة . ومن هذا الموقف القوى فإن الاتحاد السوفييتى لم يتردد فى تأييد مصر بموارده الاقتصادية والسياسية ، كما أن الولايات المتحدة التى كانت شديدة التخوف من تأثير مصر ونفوذها التحررى جرّبت فى بعض الظروف أن تنتهج سياسة ود مع مصر ، لكن أسباب الصدام كانت موجودة دائماً ، خصوصاً بظروف الصراع العربى الاسرائيلى ، وكانت مصر هى القيادة العربية المعترف بها لهذا الصراع .

وبالصلح المنفرد الذى وصل إليه السادات مع إسرائيل فإن هذا البناء كله فقد قوائمه ، ولم يجد السادات ما يفعله غير أن يُعلق كل دور مصر وطموحاتها رهناً للسياسة الأمريكية . وحتى من وجهة نظر اقتصادية بحتة ، فقد كانت تلك صفقة خاسرة . فحتى من قبل مبادرة الذهاب إلى القدس ، كانت الولايات المتحدة تقدم لمصر مساعدة فى حدود

بليون دولار سنوياً . وبعد أربع سنوات فقد كان هذا المبلغ كما هو رغم التضخم المتزايد والهبوط فى قيمة الدولار . وفى المقابل فإن دول الخليج الغنية كانت أقدر على تقديم مساعدات متزايدة . وعلى سبيل المثال فإن هذه الدول أقرضت العراق فى هذه الفترة ما تصل قيمته إلى حدود ٢٠ بليون دولار لمواجهة أعباء الحرب مع إيران . وهذا مبلغ يساوى تقريباً حجم الديون الخارجية لمصر التى لم تتلق من العالم العربى سوى الفتات فى تلك الفترة .

وصحيح أن مصر كانت لها موارد أخرى غير المساعدات الأمريكية ، أبرزها البترول وتحويلات المصريين العاملين فى العالم العربى . لكن موارد مصر من البترول محدودة ، ثم إن البترول لا يمكن اعتباره دخلاً ، وإنما هو ثروة أصلية وإنفاق دخلها باعتباره نوعاً من الدخل هو فى الحقيقة تبديد لرأسمال . كما إن سياسة الصلح المنفرد مع إسرائيل كان يمكن أن تؤدى إلى آثار-على أوضاع المصريين العاملين فى العالم العربى أوعلى تحويلاتهم إلى مصر .

بل إن السادات ـ حتى وفق معاييره ـ لم يستطع أن يصبح مهندساً لتسوية شاملة فى الشرق الأوسط . فقد تكفل مناحم بيجن بأن يسلبه أية ادعاءات فى هذا الصدد . لقد أصبح واضحاً أن مناحم بيجن لم تكن لديه أية نية فى أن يعترف للشعب الفلسطينى بأية حقوق ، بل إن النصوص التى كتبت فى اتفاقيات كامب ديفيد ذاتها لم تلبث ـ على يد مناحم بيجن ـ أن أفرغت من أى محتوى يمكن أن تكون له أية قيمة فيها . بل على العكس ، فإن مناحم بيجن راح يعتبر الضفة الغربية وغزة غنيمة من حقه فى مقابل الانسحاب من سيناء . ولم تستطع مصر أن تمنع اسرائيل من ضم القدس . ومع استمرار عمليات الضم الزاحفة على الضفة الغربية وغزة ، فقد كان واضحاً أن أى نوع من أنواع الاتصال بين مصر وعرب آسيا على الجسر البرى بين إفريقيا وآسيا ـ يجرى قطعه بطريقة نهائية لا رجوع فيها .

□

ولقد كان القول الشائع أحياناً إن السادات ـ على الأقل ـ نجح لأول مرة فى أن يجعل الرأى العام الغربى يتفهم بطريقة صحيحة أحوال العالم العربى وقضاياه . ومن سوء الحظ أن ذلك القول ليس صحيحاً ، ذلك أن ما اهتم له الغرب فى الواقع كان هو أداء النجم اللامع . إن الرأى العام فى الغرب كان يعرف تصرفات رجل واحد ، ولكنه لم يكن يرى بعد ذلك مشاكل الملايين . ولم يكن هناك أى نوع من أنواع الحساب الدقيق للثمن الذى دُفع

من أجل لفت الانتباه العالمى لأداء هذا النجم اللامع . ويمكن هنا أن نتذكر القصة المشهورة التى تروى عن الجنرال الألمانى المشهور « هلموت فون مولتكه » . كان السلطان التركى قد استقدم الجنرال الألمانى ليدرب جيوشه سنة ١٩١٤ ، وفى أثناء إحدى المناورات شاهد فون مولتكه أحد الضباط الأتراك يقوم بتصرفات غريبة ، وتقدم منه يسأله : « من أين تريد أن تحصل على وسامك يا سيدى الضابط ؟ من قومك على هذه الناحية ، أم من أعدائك على الناحية الأخرى ؟ » .

ومن مغزى هذه القصة ، فإنه لابد من التدقيق فى مصدر أى تقدير يلقاه أى سياسى . وفى كل الأحوال فإنه ليس من حكمة القيادة فى شىء أن يتقدم قائد لاحتلال موقع جديد إذا كان ثمن احتلال هذا الموقع هو ضياع القاعدة الأصلية له .

□

ولم يكن السادات على استعداد لأن يعترف ـ حتى لنفسه ـ بأن مغامرة المبادرة قد فشلت ، وأنه راهن عليها بكل شىء وخسر . وهكذا فإنه بدأ يهرب من الواقع إلى الأوهام مرة أخرى . لم يكن من قبل يستطيع أن يستقر فى مكان واحد ، والآن فإنه أصبح أقل استقراراً وأكثر قلقاً ، وبدأ يظهر فى مكان مختلف كل يوم . ويظهر بزى مختلف كل يوم . ويعكس مزاجاً مختلفاً كل يوم . وتعوّد أن يتنقل دائماً بالهليكوبتر ، فقد كان الانتقال بها أسرع وأسهل ، وكانت دائماً جاهزة كلما طرأ بباله أن يتحرك . ولقد اكتسب ما يمكن أن نسميه « عقلية الهليكوبتر » . وفى الحقيقة فإن الهليكوبتر شجعت لديه الابتعاد عن الحقيقة . من نافذة الهليكوبتر فإن مصر تبدو هادئة وساكنة ، الوادى أخضر والصحارى صفراء من حوله ، ونهر النيل يشق هذا كله كأنه تيار من الفضة يتدفق من الجنوب إلى الشمال . لكن مصر الحقيقية كانت شيئاً مختلفاً ، لأن النزول على الأرض لمعرفة أحوالها كما أن فهم أحوال أهلها كان يتطلب شخصاً يمشى ويعيش بين أهلها . وكان السادات بعيداً فى السماء يشق الفضاء بطائرة هليكوبتر . وكان هذا يشيع فى تفكيره تصورات مقطوعة الصلة بالحقيقة .

وكان برنامج الحياة اليومية للرئيس السادات يؤكد بتفاصيله هذه العزلة عن العالم الخارجى . كان يستيقظ فى الصباح متأخراً ـ ما بين الساعة التاسعة والتاسعة والنصف عادة ـ وعندما يفتح عينيه كان يمد يده إلى مائدة بجوار سريره فيتناول ملء ملعقة من العسل مزجت بقليل من رحيق الملكات ، ثم كان يطلب فنجاناً من الشاى الساخن يحتسيه بعد العسل

والرحيق . ثم تأتيه صحف الصباح القاهرية ، فيلقى نظرة عليها مركزاً اهتمامه على ما يتصل به : العناوين الكبيرة المتصلة بأخبار نشاطه فى اليوم السابق ، ثم صوره . ثم يدخل خبير التدليك الخاص به[1] فيبدأ معه فى القيام ببعض التمرينات الرياضية ، ثم يجىء دور التدليك والحمام ، ويكون ذلك كله قد استغرق أكثر قليلاً من ساعة . وبعدها تجيئه صينية الإفطار ، وهى مكونة عادة من طعام خاص خفيف يحتوى على بعض الجبن والخبز الخالى من أى سعر حرارى والمصنوع من دقيق خاص مستورد من سويسرا .

(كان هذا الدقيق الخالى من السعرات الحرارية يستخدم فى صنع كل أنواع الفطائر والحلوى التى تقدم للرئيس السادات ، بما فيها الكنافة ـ وحتى المكرونة أيضاً خالية من أى نشويات ، وكان الرئيس السادات يقبل عليها ويسميها ضاحكاً « مكرونة خشب ») .

وليس سراً أن الرئيس السادات كان يشرب بانتظام ، وكان يقول إن ذلك بناء على نصيحة الأطباء بعد تعرضه فى شبابه لعارض قلبى . وكان قبل الظهر يفضل الفودكا ، وكان يشرب منها كأساً واحدة أو كأسين قبل أن يبدأ مقابلاته عند الظهر . وكان تفضيله للفودكا قبل بدء عمله يرجع إلى اعتقاده بأنها لا تترك رائحة فى فم من يشربها . وكان يعتقد أن هذا القليل من الفودكا الذى يشربه قبل الظهر هو خير منشّط لعمله الذى كان يبدأ فى العادة على شكل مقابلات (اثنتين أو ثلاث فى اليوم) تبدأ فى الثانية عشرة وتستمر لساعتين . وعندما تصبح الساعة الثانية والنصف أو الثالثة بعد الظهر يفرغ الرئيس السادات من العمل شاكياً فى العادة من أنهم « **يريدون قتلى بكل هذا الذى يضعونه على كتفى** » . وتعود الفودكا مرة ثانية إلى الظهور ، وتنتهى هذه الفترة فى الساعة الرابعة أو الرابعة والنصف يتناول فى نهايتها غذاء خفيفاً مكوناً فى العادة من بعض شرائح صدر الدجاج أو اللحم البارد ، وطبق من السلطة أو طبق من الخضروات الطازجة بدون أية توابل ، ويأوى إلى فراشه لينام . ويستيقظ فى العادة ما بين الساعة السابعة والسابعة والنصف شاعراً بالجوع ، فيطلب فنجاناً من الشاى بالنعناع ، ثم يطلب عشاءه ، وهو فى معظم الأحيان من اللحوم المسلوقة أو المشوية ، إلى جانب بعض الأرز أو المكرونة الخالية من النشويات ، ثم يتناول طبقاً من الحلوى المصنوعة من الدقيق الخاص الخالى من أى سعر حرارى . ثم يبدأ فى إجراء بعض اتصالات تليفونية

---

(١) كان للمدلك الخاص بالرئيس السادات وضع رسمى فى البروتوكول . وقد دهش أحد سفراء مصر فى عاصمة أوروبية حينما وجد إلى جواره على مائدة عشاء رسمى شخصا من حاشية الرئيس لا يعرفه . وعندما سأل عنه اكتشف انه المدلك الخاص للرئيس .

بعد المبادرة ، اصبح السادات اقل استقرارا واكثر قلقا .
وبدا يظهر كل يوم فى مكان مختلف وفى زى مختلف .

مع بعض المسؤولين المصريين أو مع بعض المسؤولين الأجانب خصوصاً فى الولايات المتحدة (يكون الوقت فى الولايات المتحدة ساعتها حوالى الظهر) . ثم يختم اتصالاته التليفونية بتلقى مكالمات من رؤساء تحرير بعض الصحف المصرية من المقرّبين منه ، يسمع منهم ما لديهم من أخبار ويزودهم بما لديه من توجيهات . ثم يكون البند التالى من برنامجه هو طلب كشف أفلام السينما الجاهزة للعرض فى صالة السينما (كانت هناك صالة سينما فى كل بيت من بيوته أو استراحة من استراحاته . وكانت الأفلام ترسل إليه حتى قبل عرضها على رقابة الأفلام ، لأنه كان يعتبر السينما تسليته الأساسية) . وعادة ما كان يلقى نظرة على كشف الأفلام ثم يخط بالقلم اشارة إلى اثنين أو ثلاثة منها ، وفى نحو الساعة العاشرة مساء يتوجه إلى صالة السينما ومعه من يتصادف وجوده من أفراد أسرته أو من أصدقائه . ويبدأ عرض الفيلم الأول ، وخلال عرض الفيلم فإنه كان عادة يتناول قدحاً أو اثنين من الويسكى ، وأحياناً يأخذ معه قليلاً من شطائر الجبن أو اللحم . وبعد منتصف الليل بقليل (يكون الفيلم الأول فى العرض الليلى قد انتهى وبدأ عرض الفيلم الثانى) ،

السادات يشذب شاربه ، وإلى أسفل يمارس رياضة السباحة وبجواره ابنته .

يشعر من حول الرئيس بأنه بدأ يغفو ، لكنه يغالب النوم لبعض الوقت ، ثم فجأة ينهض واقفاً طالباً من الآخرين جميعاً أن يظلوا حيث هم وألا يقطعوا مشاهدتهم للفيلم الذى يرونه ، وينصرف هو إلى غرفة نومه لينام . وهكذا ينتهى برنامج يوم من أيامه العادية (كان البرنامج يختلف فى شهر رمضان لأن الرئيس لم يكن يتناول المشروبات فيه ، كما أنه كان يصوم أيامه كلها) .

□

ولقد استطاع السادات أن يحوّل عزلته إلى فضيلة . وعندما يكون عليه أن يتخذ قراراً فى أمر من الأمور ، فإن الصحف كانت تعلن أنه سوف يعتكف فى إحدى استراحاته البعيدة « لكى يصل إلى قراره » ـ كما لو أن القرار يجيئه بوحى من السماء وليس عن طريق دراسات تحتويها أوراق الدولة أو مشاورات مع كبار المسؤولين فيها ، أو مع غيرهم من مستشارين . ولقد ضاقت مع الأيام دائرة من كان يتصل بهم ، وانحصرت هذه الاتصالات فى دائرة قليلة من الناس كانوا على استعداد لأن يقولوا له ما يعرفون أنه يرغب فى سماعه . وأصبح يصدق كل ما يقدم إليه من نتائج استفتاءات ، ويصرّ على أن أكثر من ٩٩ فى المائة من المصريين يؤيدون سياساته ، وأن لا أحد يعارضه سوى قلائل من الأرذال والمنحرفين . ولم يكن على استعداد على الإطلاق لأن يعرف أن كل استمارات الاستفتاءات تملأ فى الريف بواسطة الادارة وبدون ما حاجة حتى إلى شكليات عملية الاقتراع بما فيها عدّ الأصوات .

وبسبب رغبته الدائمة فى التنقل من مكان إلى مكان ـ فإن الحاجة ظهرت إلى استراحات جديدة . ولم يكد الانسحاب الاسرائيلى يتم من الضفة الشرقية لقناة السويس حتى اتخذ لنفسه استراحة فى الاسماعيلية . ولم يكد فك الارتباط الثانى يتم حتى اتخذ لنفسه استراحة جديدة أخرى عند سفح جبل الراحة فى سيناء قرب البقعة التى استطاع فيها « موسى » عليه السلام أن يسمع صوت الله ويتكلم معه . وظهرت للوجود استراحة ضخمة أخرى على شاطىء مرسى مطروح فى الصحراء الغربية . ولم يكن ذلك كافياً بالاضافة إلى كل ما لديه من استراحات قبل ذلك ، فقد بدأ الآن يمد بصره إلى قصر المنتزه (كان قصر المنتزه أحد القصور الرسمية الأربعة للملك فاروق : كان هناك قصر عابدين وقصر القبة فى القاهرة ، وكان هناك قصر رأس التين والمنتزه فى الاسكندرية ـ وكانت هذه القصور جميعاً تستخدم للمناسبات الرسمية) . لكن السادات بدأ الآن يرى أن قصر المنتزه يجب أن يتحوّل إلى قصر ضيافة كما قال ، وطلب إعادة ترتيبه ليصبح كما كان تماماً عندما بنى فى أواخر القرن التاسع عشر ، مع إضافة مطابخ وحمامات حديثة إليه . ثم غيّر السادات رأيه وطلب

أن يصبح قصر المنتزه مكتباً خاصاً له فى الاسكندرية ليستطيع فيه ـ قرب استراحته فى المعمورة ـ أن يستقبل من يشاء من معاونيه أو من زواره . وجرت عملية إعادة لبناء القصر تكلفت سبعة ملايين جنيه (فى الوقت الذى كانت فيه آثار مصر التاريخية الكبرى تواجه خطر التداعى بسبب نقص الاعتمادات اللازمة لصيانتها) . والغريب أن السادات لم يقض فى القصر غير ساعة واحدة . وكان هذا القصر الذى أعيد بناؤه ليصبح مكتبا لرئيس لم يمارس عمله إطلاقاً من مكتب ـ وهماً آخر من الأوهام .

□

ولقد كانت تنقلاته المستمرة تمثل فى واقع الحال كابوساً إدارياً ، لأن متطلبات وجوده فى أى مكان كانت تقتضى إجراءات ضخمة ومعقدة . فلم يكن يتبعه حيث ذهب أفراد حرسه الخاص فقط ، ولكن على الحرس الجمهورى أيضاً أن يحرس المنطقة التى يوجد فيها بقوة كتيبة كاملة تقريباً . ثم أن الأمر كان يقتضى أيضاً وجود مكتب للاتصالات وأجهزة لهذه الاتصالات تنقل إليه ـ ولو نظرياً ـ كل ما يحتاجه رئيس الدولة من معلومات ، وتنقل عنه كل ما يحتمل أن يصدره من تعليمات . وكان هذا كله يمثل ذيلاً إدارياً طويلاً يتبع الرئيس من بيته فى الجيزة فى يوم من الأيام ، إلى بيته فى ميت أبو الكوم فى اليوم التالى ، ثم إلى استراحته فى القناطر أو فى الاسماعيلية أو فى غيرها من عشرات الاستراحات فى أى لحظة وفى أى وقت . وكان هو نفسه ينتقل بالهليكوبتر . ولأسباب أمنية فقد كان موكبه فى السماء عادة يتكون من ثلاث طائرات هليكوبتر لكى لا يعرف أحد أيها يستقل الرئيس . ومن ضمن صفقة طائرات الهليكوبتر التى اشتريت من شركة « ويستلاند » ـ فإن خمساً منها خصصت لاستعمال الرئيس . ولقد اكتشف الرئيس استعمالات أخرى للقصور الملكية الكبرى . فقد تحوّل قصر القبة على سبيل المثال إلى مقر دائم لشاه إيران أثناء منفاه فى القاهرة . ومنذ أن قامت الثورة الايرانية بطرد الشاه من إيران فإن هذه الثورة لم تجد لها عدواً أكثر من الرئيس السادات . وبصرف النظر عن رأيه فى « الخمينى » ، فلقد كان واضحاً أمامه وأمام العالم كله أن الشعب الايرانى قد لفظ الشاه نهائياً ، وإن إحتضان الرئيس السادات له على هذا النحو كان كفيلاً بإساءة العلاقات بين الشعب المصرى وبين شعب من أكبر شعوب منطقة الشرق الأوسط . ولقد قطع الرئيس السادات محادثاته فى كامب ديفيد ذات يوم لكى يتصل بالشاه ـ الذى كان لا يزال فى طهران ـ ويسأله عن أخبار المؤامرات ضده ، ويعرب له عن مساندته لعرش الطاووس . وعندما انهار هذا العرش نهائياً ولم يعد أمام الشاه إلا أن يغادر طهران تحت إدعاء أنه سيقوم بعدة زيارات رسمية خارج إيران ـ فإن أحداً فى العالم وفى

المنطقة لم يكن على استعداد أن يجاريه فى هذه التمثيلية إلا الرئيس السادات الذى بادر بدعوته إلى زيارة مصر ، ورتب له فى أسوان ما وصف بأنه استقبال شعبى (كان الملك حسين الذى تربطه بشاه إيران صداقة قديمة ـ أكثر تقديراً للحقائق ولمصالح الأردن حين اعتذر عن الاشتراك فى هذه التمثيلية ، واعتذر عن استقبال الشاه المطرود من طهران فى عمان) . وعندما انتهت الزيارة الرسمية فى أسوان وغادرها الشاه إلى الرباط ، ثم إلى المكسيك ، ثم إلى بنما بعد ذلك (حيث لاحقته فيها جميعاً مظاهرات ومظاهر الاحتجاج والعداء من جانب الجماهير العادية ، والحرج من جانب حكومات هذه البلدان) ـ لم يجد الشاه مستقراً نهائياً له إلا فى مصر حيث دعاه السادات لكى يقيم فى « وطنه الثانى » . ولقد صفق الغرب طويلاً إعجاباً بهذا الكرم ، لكن الغريب أن هؤلاء المصفقين ـ وهم أكثر من استفاد من الشاه ـ لم يكونوا على استعداد لأن يضحّوا بأى شىء من مصالح بلدانهم تحت أى دعاوى من « الصداقة » أو من « الإنسانية » . ولقد كان ترحيبهم فى معظم الأحيان لا ينبع من تقدير للصداقة أو الانسانية ، وإنما كان ينبع من أن استضافة السادات للشاه قد أعفتهم جميعاً من الحرج ومن المسؤولية . ولم تكن استضافة الشاه فى صالح مصر ـ كما أنها لم تكن فى صالح الولايات المتحدة أو بريطانيا مثلاً ـ لكن الفرصة كانت مناسبة للنجم الساطع يظهر فيها للعالم أنه يقدر على ما لا يقدر عليه غيره . ومن ناحية أخرى فقد كان يرى فى نفسه تجسيداً لمصر ، وبالتالى فإن أى واحد من أصدقائه الشخصيين ـ على فرض أنه والشاه كانت تربطهما فعلاً صداقة شخصية ـ هو فى نفس الوقت صديق لمصر . **والحقيقة أن الشاه لم يكن صديقاً لمصر فى أى وقت من الأوقات ، بل إنه طوال كل المعارك مع إسرائيل ـ سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧ وخلال حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ كان هو المصدر الرئيسى الذى يمدّ إسرائيل ببترولها ـ وهو البترول الذى تحركت به كل دباباتها ومدافعها وطائراتها فى الجو وقطع أسطولها فى البحرين الأبيض والأحمر !**

وعندما اشتد المرض على الشاه فى أيامه الأخيرة ، فإن الرئيس السادات بنفسه أصبح هو الذى يعلن النشرة اليومية عن الحالة الصحية للشاه المخلوع . وعندما مات الشاه أخيراً ، فإن الرئيس السادات تجاهل وصيته وتجاهل إلحاح الامبراطورة « فرح » وقرر أن تكون جنازته جنازة رسمية فى حين أن كليهما ـ الشاه والامبراطورة ـ كان من رأيه أن تكون الجنازة عائلية ومحدودة . ولم يكن إصرار الرئيس السادات علي جعلها جنازة رسمية محصوراً داخل مصر فقط ، لكنه أرادها أيضاً جنازة دولية ، فدعا إليها عدداً كبيراً من رؤساء الدول . ولم يحضر فى النهاية إلا بعض الرؤساء السابقين ومن بينهم الملك قسطنطين ملك اليونان

السابق الذى كان يعمل مديراً لبعض أعمال الشاه المالية فى ذلك الوقت ، ثم الرئيس الأمريكى السابق « ريتشارد نيكسون » .

□

كان الرئيس السادات من أنصار القول المأثور عن لويس الرابع عشر : « أنا الدولة » . . ولقد بدا ذلك اعتقاده فعلاً فأصبح يتحدث عن « شعبى » و « جيشى » و « أسطولى » الخ . . لكنه فى هذا كله لم يكن يستطيع أن يرى أن أى رئيس دولة كان يمكن له أن يتحدث باسم شعبه إذا كان بالفعل يعبّر فيما يقول عن مصالحه المشروعة وعن طموحاته ، فإذا لم يكن ذلك ما حدث فعلاً فإنه يفقد حقه فى التحدث باسمه . ولم يكن ذلك رأى السادات . فأى نقد يوجه إليه كان تهجماً يوجه إلى مصر ، وكان ذلك ينطبق على المصريين وعلى غيرهم . وعندما لم تستطع أى حكومة عربية أن تقتفى أثره فى رحلة القدس وتوقيع كامب ديفيد ، فإن السادات لم يلبث أن هاجمهم جميعاً باعتبارهم أقزاماً يتطاولون على مصر . وكان من الغريب أنه فى إحدى خطبه فى تلك الفترة هاجم الملك عبد الله ـ جد الملك حسين ملك الأردن ـ وكان تعليق الملك حسين بأدبه الجم : **« من الغريب أن يهاجم فخامة الرئيس جدى الملك عبد الله على أساس ما قيل من اتصاله بالاسرائيليين ، بينما فخامته ذهب إليهم فى القدس ووقّع معهم صلحاً منفرداً »** .

لكن الرئيس السادات كانت له مقاييسه الخاصة ، أو لعلها أوهامه الخاصة . وقد بدأ كل الذين اتصلوا به أثناء عمليات التفاوض ـ حتى من الاسرائيليين ـ يشعرون بهذه الحالة ، بل إن « ايزر » (عزرا ـ كما كان الرئيس السادات يناديه) « وايزمان » اضطر ذات مرة أثناء مناقشة مع الرئيس السادات أن يقول له : **« سيادة الرئيس ، حتى هؤلاء الرجال الذين طلعوا إلى القمر عادوا مرة أخرى بعد ذلك إلى الأرض »** . وكان وايزمان بذلك يرد على المقارنة التى كثر تكرارها ـ إطراء للرئيس السادات ـ بين رحلة القدس وبين وصول الانسان إلى القمر ، وكان السادات سعيداً بهذه المقارنة .

وكان للسادات أصدقاء جدد كثيرون إلى جانب شاه إيران وايزر وايزمان . كان هناك « صديقى جيسكار » ، وكان هناك « صديقى شميت » ، وكان هناك « أصدقائى نيكسون وفورد وكارتر » ، وكان هناك « صديقى أوناسيس » . وكان هناك غير هؤلاء كثيرون غمرتهم صداقة السادات ، وبالتالى صداقة مصر وكرمها المضياف . وبين هؤلاء كانت « اليزابيث تايلور » التى جاءت إلى مصر مسبوقة ببرقية بعث بها زوجها « جون وارنر » ـ فى ذلك

الوقت ـ (كان عضواً فى مجلس الشيوخ الأمريكى عن ولاية فرجينيا) ـ وكانت البرقية تطلب باسم الزوج عدم تقديم أية هدايا لزوجته أثناء زيارتها لمصر لأن ذلك « قد يسبب إحراجاً سياسياً لى » . لكن كرم الرئيس السادات لم يكن مستعداً لسماع أية نصائح . ولقد وضع طائرته الخاصة تحت تصرف « اليزابيث تايلور » لكى تحملها للقائه فى استراحة الاسماعيلية . وعندما نزلت من هليكوبتر الرئاسة كان فى انتظارها يرحب بها قائلاً : « مرحباً يا صاحبة الجلالة » . وبدت الدهشة على وجه اليزابيث تايلور ، واستطرد الرئيس السادات : « هل نسيت أنك كليوباترا ملكة مصر ؟ » . ولقد عوملت اليزابيث تايلور فى مصر بالفعل كإحدى الملكات . كان الرئيس السادات لا يزال يخلط بين التمثيل والواقع وبين الرواية والتاريخ ، وربما من هذا الخلط فإن اليزابيث تايلور وجدت حولها فى مصر حراسة رسمية طوال مدة إقامتها ، ولم يكن المسؤولون عن حراستها متحمسين لهذه المهمة ، وقال أحد الضباط شاكياً فى ردهة الفندق الذى كانت تقيم فيه ـ وهو واقف مع جنوده فى انتظار استيقاظها من النوم : « أليست مصيبة من مصائب الزمن أن لا يكون أمامنا شىء إلا حراسة إحدى ممثلات هوليوود ؟ » .

ولم تكن اليزابيث تايلور هى ممثل هوليوود الوحيد الذى لقى تكريماً فى مصر السادات . قبلها جاء « فرانك سيناترا » ضيفاً مكرماً على الرئيس المصرى لكى يغنى تحت سفح الهرم فى حفلة ضمت أربعمائة من أصحاب الملايين الأمريكيين وعدداً من كبار الشخصيات الأوروبية والمصرية . ومن سوء الحظ أن الرئيس السادات دعا فرانك سيناترا لكى يغنى له خصيصاً فى بيته مع عدد قليل من ضيوفه المقرّبين ، وتصادف أن كان ذلك يوم ٢٨ سبتمبر ، وكانت مصر تحتفل فيه بذكرى رحيل جمال عبد الناصر . ولقد جاء أيضاً « انريكو ماسياس » من فرنسا ، و « خوليو اجلاسياس » من أسبانيا ـ وكان كلاهما نجماً فى مهرجان تليفزيونى عند سفح الهرم يغنى للنخبة الممتازة على القمة فى القاهرة . ولم يكن كل هؤلاء النجوم منافسين ، فلقد كان السادات نفسه فى كل هذا هو النجم الساطع ـ ربما أكثر من كل ضيوفه . ولم يكن يعارض كثيراً فى ظهور مثل هذا النوع من النجوم بجانبه . بل العكس . لكنه كان حساساً إذا ما اتجهت الأضواء إلى غيره من الساسة ـ رؤساء كانوا أو ملوكاً . وعندما بدأ الرئيس ريجان يتحدث عما سماه « الخيار الأردنى » ، والذى كان يعنى اشتراك الملك حسين فى عملية السلام ـ فإن الرئيس السادات لم يلبث أن سجل عدم موافقته . لم يكن يريد أية منافسة تتحول بها الأضواء عنه وعما يفعله ـ إلى غيره طبقاً لسيناريو « الخيار الأردنى » .

□ □ □

وإذا كان الرؤساء العرب قد أصبحوا فى نظر السادات أقزاماً ، فإن غيرهم كثيرين لم يكونوا أكثر حظاً . وفى صيف سنة ١٩٨١ ـ وأثناء مناقشة جرت بين مجموعة برلمانية فى الحزب الوطنى وبين الرئيس السادات ـ عبّر بعض النواب من أعضاء هذه المجموعة عن أملهم « فى أن يتحرك الرئيس السادات خطوة فى اتجاه سياسة عدم الانحياز » . وكان رد الرئيس السادات ملفتاً للنظر ـ قال : « من هناك فى يوجوسلافيا بعد ذهاب تيتو استطيع أن اتحدث معه على قدم المساواة ؟ » . . ثم استطرد : « حتى تيتو فى أواخر أيام حياته تصور أنه يستطيع أن يُلقى علىّ دروساً ، وانحاز إلى الفلسطينيين وإلى جبهة الرفض ، ومع ذلك فلم أكن لأمانع فى التحدث إليه لو أنه كان لا يزال حياً » . واستكمل الرئيس السادات بقية عرضه لصورة مواقف الدول التى شاركت مصر فى تأسيس حركة عدم الانحياز ، وقال : « فى الهند هناك الآن أنديرا غاندى ، وهى واقعة تحت نفوذ السوفييت تماماً ، وهى لا تستطيع أن تفهم أن العالم تغيّر ، وبالتأكيد فأنا لا أستطيع أن اتحدث معها ، وفى الواقع فإنه لم تعد هناك فى عالم عدم الانحياز شخصية يمكن الكلام معها » !

وبالرغم من كل الأصدقاء الجدد الذين عثر عليهم السادات ، وبالرغم من تصفيق الغرب له ، وبالرغم من كل ما كانت تقول به نتائج الاستفتاءات ـ فإن الرئيس السادات لم يكن فى أعماقه وبغريزته ـ شاعراً بالاطمئنان . كانت هناك قلة من المحيطين به ـ وفى مقدمتهم زوجته « جيهان » ـ تنصحه بالبحث عن حلول . ولكن أية حلول ؟ وحلول لماذا ؟ . كان يبدو مقتنعاً بأن الطريق الذى اختاره هو الطريق الصحيح ، وبأن أهدافه كبيرة وأن حججه مقنعة ، وكل ما فى الأمر أحياناً أن رسالته لا تصل إلى الناس ، وينبغى أن يكون ذلك خطأ أجهزة التوصيل : الصحافة والراديو والتليفزيون . وهكذا فإنه راح بين وقت وآخر يدعو رؤساء التحرير والمسؤولين عن الاذاعة والتليفزيون لمقابلته ، ويؤنبهم على قصورهم فى نقل رسالته للناس ، ويدعوهم بعد ذلك إلى مضاعفة جهودهم . وكان أمراً عادياً أن تصدر الصحف فى ذلك الوقت وقد خصصت أكثر من نصف صفحاتها للرئيس : نشاطه وخطبه ومذكراته وسيل لا يتوقف من صوره فى كل وضع . وكان ذلك هو أيضاً حال الإذاعة والتليفزيون . كلا الجهازين أصبح ميداناً مقفولاً على الرئيس ، وكان اهتمامه بهما كبيراً . وفى الشهور الأخيرة قبل اغتياله ، كان مهتماً بإخراج فيلم عن قصة حياته مأخوذ من كتابه « البحث عن الذات » . وفى تلك الأوقات العصيبة فإنه كان يقضى مع مخرج هذا الفيلم ومع الممثلين المرشحين للأدوار الرئيسية فيه ساعات طويلة لم يتح مثلها لرؤساء وزاراته أو لوزرائه المشرفين على أخطر قطاعات الدولة . وكانت أية مناسبة تشد اهتمام الرئيس

جديرة بأن تصبح مشهداً مقرراً على كل الناس . وعندما عرف أن أمير وأميرة ويلز ـ بعد زواجهما الذى حظى باهتمام العالم ـ سوف يقضيان شهر العسل فى رحلة بحرية تأخذهما إلى البحر الأبيض ثم البحر الأحمر ـ فإن الرئيس السادات لم يكن على استعداد لتضييع هذه الفرصة . ولقد دعاهما إلى الغداء أو العشاء معه فى أى مكان فى مصر . لكنهما اعتذرا لأن الضرورات تفرض عليهما عدم مغادرة اليخت الملكى « بريتانيا » ، وكانا يسافران عليه . وعلى أى حال فإنهما ـ دفعاً للإحراج ـ وجها دعوة للرئيس السادات وزوجته للعشاء معهما على ظهر اليخت الملكى بينما كان يعبر قناة السويس من البحر الأبيض إلى البحر الأحمر . وكادت الفرصة تضيع من الرئيس السادات لأن بحارة اليخت الملكى منعوا العشرات من مصورى الصحف والتليفزيون من الصعود إلى اليخت . لكن الرئيس السادات تدارك الفرصة الضائعة للظهور مع العروسين الملكيين بأن انتظرهما فى مطار الغردقة الذى نزلا إليه من اليخت الملكى ليركبا طائرة تقلهما إلى بريطانيا مباشرة . لقد صمم السادات على أن يجعل إقلاعهما من مطار الغردقة مناسبة رسمية ، ونقل طابوراً كاملاً من الحرس الجمهورى بخوذاتهم الفولاذية (على النمط الألمانى) لكى يصطفوا كحرس شرف يتفقده الأمير قبل ركوب الطائرة من مطار الغردقة . كان الرئيس السادات واقفاً هناك وسط المطار الواقع فى قلب الصحراء ، وكانت معه زوجته جيهان وأبناؤه وأحفاده ، بل وظهرت فى مؤخرة الصورة بعض مربيات الأحفاد . يبدو أن الكل كان يريد أن يشاهد العروسين الملكيين . ويبدو أن المناسبة كانت ـ من الناحية التليفزيونية ـ قادرة على أن تكون ملحقاً بحفل الزفاف نفسه ، وربما شدت نفس الجمهور الواسع من المتفرجين ! وبالتالى فهى مناسبة لا ينبغى أن تفوت .

□

وخلافاً لكل هذه المناسبات والاحتفالات الباهرة ، فقد كانت هناك مناسبة سنوية يحتفل فيها الرئيس السادات بواحد من أغرب الطقوس التى علّمتها له تجاربه . **فى نهاية كل سنة كان يقوم بما يسميه عملية « حرق الورق » . وهكذا فإن الرئيس السادات كان بنفسه ـ وبصبر غريب ـ يفرز بعض أوراقه الخاصة ، ثم يقوم بنفسه بإحراق ما لا يرى لزوماً لإبقائه منها ، لأن أحداً لا ينبغى له أن يراها غيره . كان « حرق الورق » يتم إما فى بيت الجيزة أو فى ميت أبو الكوم . ولم تكن هناك مناسبة يظهر السادات فيها صبراً وجلداً كهذه المناسبة . وكان بين الأوراق التى يصر على احراقها الأوراق الخاصة بإنفاق المصاريف السرية الموضوعة تحت تصرفه . كان أحد السكرتيريين الموثوق بهم يشرف على عملية**

الصرف ويقدم للرئيس فى نهاية كل شهر حساباً إجمالياً عما يتم التصرف فيه طبقاً لأوامره ، وكانت هذه الأوراق تعود إلى الرئيس فيما بعد ليتولى هو بنفسه إحراقها . وكانت هناك أيضاً بعض التقارير والرسائل السرية التى تصله والتى يرى أن لا يطلع عليها أحد . كان الحريق مصير هذه التقارير والرسائل السرية . كانت هناك أيضاً تسجيلات لمكالمات تليفونية أو مقابلات أو لقاءات يطلب بنفسه متابعتها ، فتجىء إليه مسجلة ومفرغة على ورق . وتذهب إلى الحريق أيضاً .

وبالرغم من الاحتفال المشهود الذى جرى فيه إحراق عدد من أشرطة التسجيل أمام وزارة الداخلية عندما حقق السادات نجاحه ضد مراكز القوى ـ « هذا الرمز لإعادة الحرية التى طال غيابها »[1] ـ فإن وسائل التسجيل والمراقبة لم تلبث أن زادت أكثر مما كانت عليه قبل هذه المناسبة الرمزية . كانت طاقة الرقابة على التليفونات وتسجيل محادثاتها ـ عندما أصبح السادات رئيساً ـ فى حدود ١٢٠٠ خط . وقرب نهاية عهد الرئيس السادات فإن طاقة المراقبة والتسجيل زادت إلى ١٦٠٠٠ خط . كان التقدم التكنولوجى عنصراً مساعداً ، وكانت المساعدات التى تقدمها « الموساد » وإدارة المخابرات المركزية الأمريكية ـ عنصراً مضافاً . وكان الحريق السنوى يلتهم أيضاً بعضاً من هذه التسجيلات إذا وردت خلالها وقائع لا يريد لها هو أن تظل مسجلة على شرائط .

□ □ □

وربما كان من أغرب النماذج للمنطق الذى ضاعت به الحدود بين الرئيس والدولة ، فأصبح الرئيس هو الدولة والدولة هى الرئيس ـ هو الطريقة التى تصرف بها فى كنوز الآثار المصرية القديمة وبأوامر مباشرة منه . وبداية ، فإن الرئيس السادات استولى لنفسه على الاستراحة الرسمية لهيئة الآثار المصرية قرب أهرامات الجيزة . لكن هذه الاستراحة كان لابد من إعادة ترميمها لكى تكون لائقة بساكنها الجديد . وكلفت شركة المقاولين العرب بهذه المهمة ووصلت تكاليف الفاتورة النهائية إلى ٢٢٤ ألف جنيه . ولكن الغريب أن الفاتورة قدمت إلى هيئة الآثار ، وكان التوجيه الصادر فى هذا الصدد هو أن يتم سداد المبلغ من الميزانية المخصصة لبند ترميم الآثار فى ميزانية الهيئة . وفوجئت الهيئة بالفاتورة المقدمة لها ، خصوصاً وأن الميزانية السنوية لترميم الآثار لم تزد فى تلك السنة عن ٦٠ ألف جنيه .

---

(١) تعبير الرئيس السادات فى « البحث عن الذات »

وكان الشد والجذب بين هيئة الآثار وبين شركة المقاولين العرب مازال على أشده حينما اغتيل الرئيس السادات ، ولازالت المشكلة قائمة حتى الآن . ومن المفارقات أن المشكلة لازالت قائمة بينما الاستراحة نفسها اختفت بالكامل من فوق سطح الأرض ضمن عملية إزالة الاستراحات فى منطقة الهرم ، والتى كانت من ظواهر التغيير فى مصر .

لكن الأمر فى مجال الآثار المصرية لم يقتصر على الاستراحة التى كان الرئيس السادات مغرماً بأن تلتقط صوره فيها أو بالقرب منها لكى تظهر الأهرامات معه فى نفس الإطار ـ إن الأمر وصل إلى أبعد من ذلك كثيراً حين راح الرئيس السادات يغدق عطاياه من كنوز الآثار المصرية على أصدقائه ، وبأوامر منه . كان هناك بالتأكيد ـ من قبل الرئيس السادات ـ تقليد تقديم هدايا من الآثار المصرية فى بعض المناسبات . لكن القواعد كانت تقضى بتقديم هذه الهدايا إلى هيئات رسمية . ثم أن ما جرى تقديمه كان يجب ان يكون من آثار متكررة . ومن ذلك ـ على سبيل المثال ـ أنه بعد إتمام بناء السد العالى فان جمال عبد الناصر أهدى* إلى الاتحاد السوفييتى آنية قديمة من المرمر من مخازن جفريات سقارة ، وقدمت الآنية فى احتفال رسمى عقدته اللجنة المركزية فى الاتحاد السوفييتى ، ووضعت فى مدخل قاعة الاستقبال الرئيسية فى مبناها . كذلك قدمت أوان من نفس النوع إلى المتحف الوطنى فى طوكيو ، وإلى متحف الفاتيكان . وعلى أى حال فان كل الهدايا الرسمية من الآثار قبل سنة ١٩٧٠ تأخذ صفحة واحدة فى سجلات هيئة الآثار . أما الآن فقد بدأ الكرم يأخذ أبعاداً أخرى .

فى فبراير ومارس ١٩٧١ قدم الرئيس السادات هديتين ، واحدة للرئيس تيتو وأخرى للرئيس بريجنيف . كانت هدية تيتو عبارة عن تمثال واقف للإله أوزوريس ارتفاعه ٤٨ سم . عثر عليه بحفائر بنى سويف . وكانت هدية الرئيس بريجنيف تمثالا جالسا للإلهة إيزيس تقوم بارضاع الطفل حورس ، ارتفاعه ٢٢ سم . وكانت هاتان الهديتان ـ على أى حال ـ بمقتضى خطابات رسمية من ديوان كبير الأمناء إلى الهيئة . ثم بدأت الهدايا تأخذ منحنى آخر تصوّره السجلات كما يلى :

** اهدى الرئيس جمال عبد الناصر الى الرئيس كيندى آنية من نفس النوع وبقرار من مجلس الوزراء تقديرا للمساهمة الأمريكية فى مشروع انقاذ آثار النوبة ، وهى الآن موجودة فى مكتبة البيت الأبيض .*

* عقد من الخرز السكرى من الأميثيست اللازوردى وفى منتصفه تميمة على هيئة حورس الطفل ـ هدية لامبراطورة إيران ـ بناء على اشارة تليفونية .

* تمثال من البرونز للطائر ايبيس ـ هدية لشاه ايران ـ بناء على إشارة تليفونية .

* إناء من المرمر ـ هدية لأردشير زاهدى زوج ابنة امبراطور ايران ـ بناء على اشارة تليفونية .

* تمثال من البرونز للطائر ايبيس واقف على قاعدة خشبية ـ هدية للدكتور هنرى كينسجر ـ بناء على اشارة تليفونية .

* عقد من الخرز برميلى الشكل كل خرزتين متماسكتان والخرز بالتبادل ، خرزتان من الفلسبار وخرزتان من الذهب وخرزتان من العقيق ـ وخرزتان من أحجار ثمينة زرقاء ، عدد الخرزات الذهبية ٢٣ خرزة ـ طول العقد ٧٢ سم ـ قدم هدية لقرينة الرئيس ريتشارد نيكسون ـ بناء على اشارة تليفونية .

* إناء من المرمر ـ هدية للمليونير اليونانى ارسطوطل أوناسيس ـ بناء على إشارة تليفونية .

* تمثال جالس للإلهة ايزيس من البرونز عيونه مطعمة بالأحجار الكريمة ـ هدية للرئيس ريتشارد نيكسون ـ بناء على اشارة تليفونية .

* تمثال لايبيس ، جسم التمثال من خشب والرأس والذيل والساقان من البرونز ، ارتفاعه ٣٤ سم . ـ قدم هدية للرئيس جيسكار ديستان ـ بناء على إشارة تليفونية .

* إناء من المرمر من عصر الملك زوسر ارتفاعه ٧٧ سم ـ هدية إلى مؤسسة كيرى فى واشنطن ـ بناء على اشارة تليفونية .

* عقد خرز مستدير الشكل تتوسطه حلية على شكل رمانة ، مصنوع من الذهب وحبات العقد من أحجار العقيق والأميثيست والفيروز ، طوله ٦٥ سم ـ لم تذكر السجلات اسم المهدى اليه وإنما اكتفى باشارة تقول « لإهدائه بمناسبة زيارة الرئيس لأمريكا وبريطانيا » .

* عقد من الخرز المستدير البيضاوى الشكل حباته مصنوعة من الأميثيست والعقيق والفلسبار ، طوله ٦٠ سم ـ نفس الاشارة « لإهدَائه بمناسبة زيارة الرئيس لأمريكا وبريطانيا » .

★ تمثال للطائر ايبيس على قاعدة وجسم الطائر مصنوع من الخشب ورجلاه وعنقه ورأسه وغطاء ذيله من البرونز - نفس الاشارة « لإهدائه بمناسبة زيارة الرئيس لأمريكا وبريطانيا » .

★ ١٢ قطعة أثرية (دون تحديد) - سُلّمت لقصر الرئاسة فى الجيزة لإهدائها بمعرفته .

★ تمثال للطائر ايبيس على قاعدة ، والتمثال مصنوع من الخشب والبرونز طوله ٢٦ سم وارتفاعه ٢٤ سم - سُلّم لقصر الرئاسة بالجيزة لإهدائه للسيدة حرم رئيس جمهورية اسبانيا أو المكسيك مع قطعتين أخريين (!) .

★ تمثال للطائر ايبيس على قاعدة ، جسم الطائر من الخشب والرأس والقدمان من البرونز ، والجسم مغطى بطبقة من الجص وارتفاعه ٤١ سم - سُلّم لقصر الرئاسة فى الجيزة - لإهدائه لحرم رئيس الفلبين .

★ تمثال واقف للإله أوزوريس - سُلّم لقصر الرئاسة فى الجيزة لإهدائه إلى رئيس جمهورية المكسيك أو أسبانيا .

★ إناء من المرمر من عصر الملك زوسر من الأسرة الثالثة - ارتفاعه ٢٨ سم - سلّم لقصر الرئاسة فى الجيزة لإهدائه إلى رئيس جمهورية المكسيك أو اسبانيا .

★ عقد من العقيق طوله ٤٨ سم من القرن السادس قبل الميلاد - سلّم لقصر الرئاسة فى الجيزة لإهدائه لحرم رئيس المكسيك .

★ قناع من العصر المتأخر - لإهدائه لشاه ايران - بناء على اشارة تليفونية .

★ إناء من المرمر - ضمن ست قطع - لإهدائها بمعرفة الرئيس أثناء رحلته لأوروبا .

★ تمثال واقف للإله أوزوريس من البرونز - لإهدائه لشاه ايران .

★ تمثال ايبيس من الخشب ، الرأس والأرجل من البرونز ، ومحفوظ داخل الجسم مومياء لطائر ايبيس ، وتمثال جالس للإله أوزوريس من البرونز ، وإناء اسطوانى من المرمر ، وتمثال من البرونز للإلهة ايزيس - سلّمت جميعها إلى قصر الرئاسة بالجيزة « للإهداء لبعض بلاد الشرق الأقصى » .

★ تمثال لطائر ايبيس على قاعدة خشبية ، وهو مصنوع من الخشب مغطى بطبقة من

الجص المذهّب ، والرأس والرقبة والذيل والساقان من البرونز ، تمثال للطائر ايبيس عينه مطعمتان بالأحجار الكريمة وارتفاعه ٥٥ سم - سلّم لقصر الرئاسة - « ضمن ست قطع للإهداء » .

★ تمثال من عصر الملك زوسر قطر الفوهة ٢٢ سم والارتفاع ١٠ سم - سلم لقصر الرئاسة بالجيزة لإهدائه بمعرفة الرئيس أثناء سفره لأوروبا .

★ تمثال برونز واقف للإله ايبيس ارتفاع ١١٤ سم - سلّم لمدير السكرتارية الخاصة للسيد الرئيس - ضمن اثنتى عشرة قطعة أثرية للإهداء - بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية .

★ تمثال جالس من البرونز للطائر ايبيس - سلّم لمدير السكرتارية الخاصة للسيد الرئيس - ضمن اثنى عشر تمثالا لإهدائها - بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية .

★ تمثال جالس للقرد مصنوع من القيشانى - سلم لمدير السكرتارية الخاصة - ضمن أثنى عشر تمثالاً لإهدائها - بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية .

★ تمثال برونزى جالس للإلهة ايزيس - ضمن ١٢ تمثالاً - سلم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال جالس للإلهة بامنبت من القيشانى - ضمن ١٢ تمثالاً - سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال واقف لأوزوريس من البرونز - ضمن ١٢ تمثالا - سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال لأفعى من البرونز - ضمن ١٢ تمثالاً - سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال شوبين من القيشانى - ضمن ١٢ تمثالاً - سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال من البرونز للإلهة ايزيس - ضمن ١٢ تمثالا - سلم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال للإله أوزوريس جالساً ـ من البرونز ـ ضمن ١٢ تمثالا ـ سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس ـ لإهدائها ـ بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال من البرونز للعجل ابيس واقفاً ـ ضمن ١٢ تمثالاً ـ سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس ـ لإهدائها ـ بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال من البرونز للإله أوزوريس واقف يقبض على شارتين من رموز الحكم ويحمل على رأسه التاج الملكى أنف ـ لإهدائه لامبراطورة ايران ـ بناء على اشارة تليفونية من الرئاسة .

★ عقد فرعين من العقيق الأحمر وسطه خرزة على شكل برميل ، على جانبه أسدان رابضان يواجه أحدهما الآخر ، طوله ٦٤ سم ـ لإهدائه لامبراطورة ايران ـ بناء على اشارة تليفونية من الرئاسة .

★ إناء من المرمر تحفظ فيه العطور ـ لإهدائه لامبراطورة ايران ـ بناء على اشارة تليفونية من الرئاسة .

★ لوحتان من الحجر الجيرى تمثلان تقديم القرابين ـ للإهداء إلى الرئيس الأمريكى جيمى كارتر ـ بناء على اشارة تليفونية من الرئاسة .

□ □ □

لم يكن كرم الرئيس السادات قاصراً على ماضى مصر وتاريخها ، ولكن هذا الكرم إمتد إيضا إلى حاضرها ومستقبلها ، ففى سنة ١٩٧٨ وأثناء إجازة قضاها فى « شلوس فوشل » قرب سالزبورج ـ التقى بالمستشار النمساوى برونو كرايسكى ، وأثناء الحديث بينهما أشار كرايسكى بطريقة عابرة إلى واحدة من المشاكل التى كانت تشغل باله . كانت النمسا تخطط لإنشاء مفاعل نووى ، وكان إنشاء المفاعل النووى يلقى معارضة من قطاعات واسعة من جماهيرها ضمن كل الحملة المعادية للانتشار النووى التى تجتاح الغرب . وكان معارضوه يركّزون على نقطة هامة ، وهى الخطر الناشىء عن النفايات الذرية وقضية تخزينها . وقال المستشار النمساوى أن الخبراء يرون أن أفضل مكان لتخزين هذه النفايات هو مناجم الملح القديمة تحت الأرض ، ومن سوء الحظ أن النمسا ليس فيها ما تنطبق عليه هذه المواصفات . **وتبرع السادات على الفور داعياً كرايسكى إلى تخزين نفايات النمسا النووية فى مصر ، فهو يعرف أن هناك مناجم قديمة للملح فى صحرائها الشرقية .** وبالطبع

فان كرايسكى رحّب بالعرض . وما لبث الرئيس السادات أن أعطى التعليمات إلى نائب رئيس الوزراء المصرى المسئول عن شؤون الطاقة بأن يدخل فى مفاوضات مع نظيره النمساوى لإعداد اتفاق لترتيب هذا الموضوع . ولم يكن لدى الرئيس السادات ما يغطى به قراره الخطير هذا غير القول بأن هذا الترتيب سوف يؤدى إلى إدخال مصر فى العصر النووى . فعن طريق المشاركة فى اعداد مخازن نفايات ، سوف تكتسب مصر من الخبرة ما يمكّنها من دخول هذا العصر . ودهش خبراء وزارة الخارجية المصرية من الطريقة التى جرى بها اعداد مشروع الاتفاق ، ذلك لأن أى اتفاق من هذا النوع لابد أن يخضع للقواعد التى وضعتها وكالة الطاقة الذرية الدولية لتنظيم مثل هذه الأمور . وأبرز هذه القواعد أن اتفاقاً من هذا النوع يتحتم أن يكون على شكل معاهدة ، ولا يكفى لإبرامه مجرد اتفاق ادارى بسيط . وبرزت مشكلة ، فإن عقد معاهدة كان يقتضى عرضها على البرلمان . وصدرت التعليمات بأن تمضى الاجراءات لإعداد مثل هذه المعاهدة وعرضها على البرلمان ، وتسربت القصة وقامت ضجة كبيرة فى مصر . ومن حسن الحظ أن الموضوع توقف عند المنبع لأن البرلمان والمعارضة الشعبية فى النمسا ضد الانتشار النووى ـ كانت أقوى من خطط مستشار النمسا لبناء محطات نووية .

□

وكان هناك نموذج آخر شهير من نماذج هذا الكرم الذى خلط فيه السادات بين الدولة وشخص رئيس الجمهورية . كان ذلك عندما حاول أن يقدم فرعاً من نهر النيل هدية تحمل مياهه إلى اسرائيل . أثناء زيارته لحيفا فى سبتمبر سنة ١٩٧٩ ، قال الرئيس السادات لمجموعة من رؤساء الصحف الاسرائيليين الذين اجتمع بهم ، إنه طرح على مناحم بيجن موضوع نقل مياه النيل عبر سيناء لكى تروى مزارع المستعمرات الجديدة فى النقب . وبينما كان رؤساء تحرير الصحف الاسرائيلية ينظرون إلى الرئيس المصرى وكأنهم لا يصدقون ما سمعوه ـ استطرد الرئيس السادات قائلاً : « ولمَ لا ؟ هناك إمكانيات كبيرة ، وهناك آمال كبيرة ، ثم إن القدس التى ستصل مياه النيل حتى عندها طبقاً لهذا الاقتراح مدينة مقدسة بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة . وأى شىء « أروع » من إمداد حجّاج القدس من الأديان الثلاثة « بزمزم » جديدة من مياه النيل ؟ » .

ولقد قال الرئيس السادات نفسه انه قدّم هذا العرض كجزء من محاولته لإقناع بيجن بمواصلة المفاوضات حول الضفة الغربية . وإذا كان ذلك فعلا أحد مقاصده ، فان مناحم بيجن ما لبث ان خيّب آماله بقسوة ، فقد كتب اليه على الفور خطاباً رسمياً يقول له فيه :

« السيد الرئيس ، إن مبادئنا ليست للبيع مقابل مياه من النيل . إن أمن اسرائيل وأهمية القدس بالنسبة لشعبها ، كلها ليست قضايا للبيع فى مقابل مياه من النيل » .

□

ولقد كان ذهن الرئيس السادات قادراً على أن يتفتق كل يوم عن أفكار من هذا النوع « المقدس » . ومن بين أبرز أفكاره فى هذا الصدد مشروع مجمع الأديان الذى اقترح بناءه فى سيناء ليضم مسجداً وكنيسة ومعبداً يهودياً . وقد اقترح على الشعب الأمريكى ان يساهم فى بناء هذا المجمع لكى يكون رمزاً للإخوة بين هذه الأديان الثلاثة . وأبدى ثقته فى أن الشعب الأمريكى سوف يستجيب لدعوته ، وبالتالى فان الشعب المصرى لن يتكلف أى شىء فى بناء هذا المجمع « المقدس » . وأضاف الرئيس السادات مسحة درامية إلى القصة كلها ، فأعلن أنه طلب أن يدفن جثمانه هناك عندما يموت . ومن سوء الحظ ـ وربما لحسن الحظ ـ فإن الشعب الأمريكى لم يتأثر لا « بقداسة » الموضوع ولا بالدراما التى أضافها الرئيس السادات اليه ـ فلم تزد التبرعات التى جمعت فى الولايات المتحدة عن بضع عشرات ألوف من الدولارات . ثم أن ممثلى الديانات الثلاث لم يكونوا على استعداد لقبول هذا الاقتراح ، حتى ولو كمجرد رمز يخفى ما بين الديانات الثلاث من أسباب الاختلاف . وهكذا فان القصة كلها لم تسفر عن شىء .

والحقيقة أن الرئيس السادات كان يعتبر أن الإيماءات الدينية لها قدرة شديدة على التأثير . كان قد اختار لنفسه ـ على سبيل المثال ـ لقب « **الرئيس المؤمن** » . ثم بدأت بعض الإيماءات الدينية تظهر فى تعبيراته ، ومن ذلك قوله المأثور : « **إننى لن أرحم** » ـ بينما يقين كل مسلم انه لا يملك الرحمة الا الله وحده . ثم وصل به الأمر مرة ، فاستعمل فيما يتعلق بنفسه آية من آيات القرآن الشهيرة مستبدلاً منها كلمة واحدة ، وتلك هى الآية التى تقول : ﴿ **ما يبدل القول لدىّ وما أنا بظلّام للعبيد** ﴾ ـ فلقد تواضع الرئيس السادات وقال مرة : « **ما يبدل القول لدىّ وما أنا بظلّام للعباد** » . لقد استبدل « العبيد » بـ « العباد » ـ لأن استعمال تعبير « العبيد » ـ والعبودية لا تكون إلا لله وحده فى الإسلام ـ لكى لا يكون قوله استفزازاً لا يُحتمل لكل المؤمنين .

ثم أضاف الرئيس السادات إلى كل أوسمته وشاحاً جديداً أطلق عليه « وشاح العدل » لكى يرتديه فوق بدله العسكرية التى كان يقوم بتفصيلها له بيت فى لندن تخصص فى تفصيل الأزياء العسكرية . والآن كان وشاح العدل الأخضر يعطيه مسحة ملونة إضافية فوق البدلة العسكرية التى ترمز بطبيعتها إلى القوة . وكانت بدلته العسكرية من تصميم خاص عرض

كان عثمان احمد عثمان هو الوحيد الذى يسكن مع السادات فى جناحه الذى ينزل فيه أثناء زياراته خارج القاهرة ، ويمارس معه رياضة المشى ويتناول معه كل الوجبات . فى حين يظل كبار المسؤولين والوزراء المرافقين له ، مبعدين فى الخارج دون إتصال برئيس الدولة .

عليه أكثر من مرة حتى أقر شكله النهائى . وأضاف إلى كتف البدلة العسكرية علامة رتب جديدة تعلو رتبة المارشال . لكن عصا المارشال كانت تستهويه ، وهكذا فقد صنع لنفسه عصا مارشالية من الذهب راح يمسك بها تحت أبطه أو يرفعها أمامه منتصبة من قبضة يده اليمنى وكأنه الفرعون يحمل مفتاح الحياة . ومثل الفرعون وصورته المنقوشة بالبارز على الحجر ، فإن الرئيس السادات بدأ يفضّل أن تلتقط صورة جانبية باستمرار ، وكان ذلك فى رأيه يجسّد التماثل بينه وبين الفرعون القديم .

وبمقدار ما كان الرئيس السادات يغوص فى هذا النوع من الأوهام ـ بمقدار ما كانت عزلته عن الحقائق تتزايد يوماً بعد يوم . وفى الشهور التى سبقت وفاته ، بدا أن الشخص الوحيد الذى يرتاح له الرئيس السادات والذى يتصرف معه كإنسان عادى هو المقاول المصرى المشهور عثمان أحمد عثمان ، والذى أصبح بالفعل عضواً فى أسرة السادات عندما تزوج ابنه من صغرى كريمات الرئيس . وفى عديد من المناسبات كان الرئيس السادات يذهب إلى زيارات رسمية خارج القاهرة ، وفى كل هذه الزيارات فإن الشخص الوحيد الذى كان يسكن معه فى جناحه ويمارس رياضة المشى إلى جانبه ويتناول كل الوجبات معه كان هو صديقه عثمان أحمد عثمان ـ بينما يكون بقية مرافقى الرئيس ـ بما فيهم كبار المسؤولين من الوزراء الذين يتصادف وجودهم فى مثل هذه المناسبات ـ مبعدين فى الخارج دون اتصال بينهم وبين رئيس الدولة إلا عندما يظهر امام العدسات والميكروفونات .

وهكذا فإنه وحيداً ـ أو فى صحبة رفيق وحيد ـ راح يقضى ساعات بعد ساعات أمام أجهزة الفيديو تعرض أمامه أفلاما تمثل أمجد أيامه : خطابه إلى مجلس الشعب أثناء حرب أكتوبر ، زيارته إلى القدس ، استقباله عائداً من كامب ديفيد ، أحاديثه الصحفية مع مشاهير نجوم التليفزيون فى أمريكا . لقد أصبح الآن يعيش بالكامل فى عالم من صنعه . عالم ليس فيه إلا النجم الساطع وحده ، وليس هناك مكان فيه على الإطلاق لأى شخص يتجاسر على مناقشته أو على معارضته .

الفصل الثانى

النهـــب المنظـــم

منذ أيام الخديو إسماعيل لم تتعرض مصر قط لعملية نهب منظم ـ وعلى نطاق واسع ـ كتلك التى تعرضت لها فى السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات . لقد عم الفساد على الهرم الاجتماعى فى مصر من القاعدة إلى القمة .

وفى السنة الأولى من رئاسته ، وحينما بدا أن الأمور قد استتبت له ، فإن الرئيس السادات دعا معظم أفراد عائلته ـ أخوته وأخواته وكثيرين من الأقارب والأصهار ـ ليقول لهم **إنه لا يعترض على اشتغال أى منهم بالأعمال التجارية ، لكن ما سوف يعترض عليه هو « أن تفوح لأحد منكم رائحة » ، ففى هذه الحالة سوف يتعامل بقسوة مع أى واحد منهم ينكشف** جرمه . وليس هناك دليل على أن هذا التهديد قد وضع موضع التنفيذ فى حياة الرئيس السادات . إن تفكك المقاييس ما لبث أن شمل الكل ، فتداخلت الأمور ولم يعد هناك من يستطيع أن يُحاسب . وعلى أى حال فإن الرئيس السادات ـ بالخلط الذى وقع فيه بين الخاص والعام ـ لم يكن يستطيع ممارسة سلطة العقاب التى هدد بها . وفيما سبق فلقد اتضحت أبعاد كرمه مع عدد من الساسة الأجانب ، ومن حق أى واحد أن يفترض أن الكرم لم يكن طريقاً فى اتجاه واحد ، أى أن الرئيس السادات كان يتسلم الهدايا مثلما كان يبعث بها . لكن المشكلة أنه لا يوجد أثر فى السجلات الرسمية لأية هدايا يمكن أن يكون قد

تلقاها . كانت الهدايا التى يرسلها لأصدقائه تخرج من المال العام ، وكانت الهدايا التى يتلقاها من هؤلاء الأصدقاء أو غيرهم تدخل فى الملكية الخاصة . وهكذا فلم يكن هناك ما يبعث على الدهشة فى أن الخلط بين العام والخاص أصبح قاعدة عامة . ولقد كان من الأمثلة الصارخة على ذلك أن أحد أشقائه أدلى لوكالات الأنباء العالمية بتصريح نقلتُه عنه من سالونيكا فى اليونان ـ قال فيه : « **أنه سوف يستثمر ٧ ملايين دولار فى مصنع نسيج يقام فى هذه المدينة** » . ولقد وصلت هذه البرقية على أجهزة التيكرز إلى كل دور الصحف المصرية وإلى كل المؤسسات الرسمية المشتركة فى خدمة وكالات الأنباء العالمية ـ لكنها لم تنشر . وربما كان عدم نشرها شيئاً خطيراً ، ولكن أخطر منه أن أحداً لم يوجه لوماً أو يسأل شقيق الرئيس السادات ـ الذى كان موظفاً صغيراً فى إحدى المؤسسات : كيف تأتى له أن يحصل على سبعة ملايين دولار يستثمرها فى مشروع فى اليونان ؟

إن القاهرة فى تلك الأيام أصبحت مجالاً مفتوحاً للوسطاء والسماسرة ـ رجال من أوروبا وأمريكا واليابان (كثيرون من العرب ، خصوصاً من لبنان) . وكانت مواكبهم بحللهم الأنيقة وأحذيتهم اللامعة ـ تنتقل ما بين الفنادق الفاخرة ودور الوزارات وأروقة الحكم . وهناك كانت الصفقات تُعقد والمنافع يجرى تبادلها . ولم يكن لهذه المواكب حدود تقف عندها ، ولم يكن تركيزهم على تقديم خدماتهم للقطاع الخاص أو فى مجال السلع الاستهلاكية وحدها ، وإنما طغت موجتهم فإذا هم يدخلون كل المجالات ، ابتداء من محاولة تطويق القطاع العام إلى محاولة انتزاع صفقات عقود السلاح . ولم يكن إمداد السلاح الآن ـ كما كان فى الماضى ـ تعامل حكومة مع حكومة ، وإنما أدت سياسة تنويع مصادر السلاح إلى فتح الباب على مصراعيه أمام وكلاء من كل الجنسيات . وبدأ الانتشار المخيف لمكاتب التوكيلات ، ومكاتب الاستشارات ، إلى جانب هؤلاء الذين كان نشاطهم يمتد فى كل ركن دون أن تكون لهم مكاتب ظاهرة يمكن فيها رصد نشاطهم . كانت بيروت أيام ازدهارها صورة كاريكاتورية للقاهرة فى الأيام الصاخبة الأخيرة للملكية . والآن أصبحت القاهرة بدورها صورة كاريكاتورية من بيروت قبل أن يلحق بها الشلل الذى أصابها نتيجة للحرب الأهلية والغزو .

□

ومع ذلك ، فمن وقت لآخر كانت تطفو على السطح علامات تشير إلى ما يجرى فى الخفاء . وعلى سبيل المثال فقد كانت إحدى الصفقات التى طفت على السطح فى السنوات الأولى من حكم الرئيس السادات هو ما عرف باسم « قضية البوينج » . كانت شركة

الطيران المصرية « مصر للطيران » ـ شركة الطيران الوطنية ـ تتفاوض مع شركة « بوينج » من أجل شراء ست طائرات من طراز « بوينج ٧٠٧ » . وكان الجانب الفنى من الصفقة من مسؤولية وزير الطيران وقتها المهندس « أحمد نوح » ، كما أن الجانب المالى فيها كان من اختصاص وزير الاقتصاد « محمد مرزبان » ، وكانت الكويت قد وافقت على ضمان الاتفاق المالى . وكان وكيل « بوينج » فى الشرق الأوسط هو السيد « كمال أدهم » مستشار الملك فيصل ومدير المخابرات العامة السعودية والصديق المقرّب للرئيس السادات .

وفى أحد أيام ١٩٧٢ ، وبينما كان وزير الطيران « أحمد نوح » فى مكتبه يمارس مهام عمله ـ وبينها المفاوضات مع شركة « بوينج » . اتصل به تليفونياً العقيد « أحمد المسيرى » ، وهو أحد ضباط الحرس الجمهورى (كان العقيد المسيرى فى ذلك الوقت قد أعلنت خطوبته لكبرى كريمات الرئيس السادات ، وإن كانت الخطوبة قد فسخت فيما بعد ونقل الضابط من الحرس الجمهورى إلى السلك الدبلوماسى) . كان المسيرى ينقل إلى وزير الطيران « أن الرئيس يطلب منه أن يقابل السيد كمال أدهم لبحث الموضوع » ـ وأضاف المسيرى أنه اتصل بالسيد كمال أدهم وتقرر أن يذهبا إليه معاً (وزير الطيران وضابط الحرس الجمهورى خطيب ابنة الرئيس) . وبرغم الحرج الذى أحس به الوزير من دعوته على هذا النحو للتوجه لبيت السيد كمال أدهم ، إلا أنه فى النهاية لم ير بأساً من الذهاب ، خصوصاً إذا كانت تلك رغبة رئيس الجمهورية . ومرّ أحمد المسيرى بسيارته على مكتب الوزير وصحبه معه إلى بيت السيد كمال أدهم . وهناك فوجىء الوزير بأن الاجتماع لا يقتصر فقط على السيد كمال أدهم وعليه وعلى المسيرى ، وإنما هو يضم أيضاً ممثلى شركة « بوينج » الذين كان يتفاوض معهم فى الصباح ويرفض غلواءهم فى شروط الصفقة . ولقد أحس الوزير أنه وضع فى مكان غير ملائم إذ جىء به على هذا النحو الخاص ليواجه طرفاً كان رأيه أن يكون اتصاله به فى إطار العام والرسمى . وفى الصباح مرّ علىّ فى مكتبى ـ بدون موعد سابق ـ المهندس أحمد نوح وزير الطيران ، وكان يعرف صلتى الوثيقة بالرئيس السادات . وروى لى أحمد نوح تفاصيل ما حدث ثم قال : « إننى جئت أستشيرك كيف أتصرف فى الموضوع . إن الرئيس يجب أن يعرف التفاصيل فى رأيى ، ولست أظنه على علم بها ، وأخشى أن يكون ما رأيته بنفسى مثالاً مما يجرى وراء ظهره » . وقلت له : « إننى أثق أن الرئيس لا يعرف ، وإننى سوف أثير الموضوع بنفسى معه » . وبعد أيام التقيت بالرئيس السادات فى استراحة المعمورة بالاسكندرية وقلت له خلال حديث طويل أن هناك واقعة دقيقة وحساسة ، وقد رأيت أن أكلمه فيها بنفسى لأن من حقه أن يعرف ما يجرى ، خصوصاً

إذا كان يمسه مباشرة . ثم رويت له كل التفاصيل كما سمعتها من أحمد نوح . واعترف أن الرئيس السادات بدا أمامى غاضباً وهائجاً على ما حدث ، وأمسك سماعة التليفون يأمر سكرتاريته أن يطلبوا له أحمد نوح . ولم يستطيعوا إتمام الاتصال به ، فعاد يأمرهم أن يطلبوا له محمد مرزبان وزير الاقتصاد . وفى حضورى راح يتحدث إلى محمد مرزبان بطريقة لم يكن فى استطاعتى أن أتصور أكثر منها وضوحاً واستقامة . قال لمرزبان أنه سمع أن هناك من يحاولون استغلال نفوذهم فى صفقة البوينج ، وهو بالقطع يرفض ذلك ولا يسمح به ، وأنه يخوّله فى « قطم رقبة » أى واحد يتجاوز حدوده ويحاول أن يمارس ضغطاً عليه أو على غيره . **ومضت أسابيع وإذا وزير الطيران ووزير الاقتصاد كلاهما يتلقيان خطاباً من سكرتير الرئيس يقول فيه : « أن السيد الرئيس قد أصدر أوامره بتوقيع العقد مع شركة بوينج ، وكذلك عقد الضمان المالى الملحق به ، وأن يتم التوقيع على الفور »** . ولم يكن هناك بدّ ـ فى رأى المسؤولين عن الموضوع ـ من إتمام الاتفاق ، وإن كان كل واحد من هؤلاء المسؤولين قد حاول تأمين نفسه بالحصول على صورة فوتوغرافية من الأمر الصادر من الرئيس . وحينما علمت بأمر هذا الخطاب ، فقد بدا لى هذا التصرف مثيراً للدهشة ، لكن الحقيقة كانت واضحة لا تحتمل التأويل ، ولم تلبث أن تسربت بعض تفاصيل القصة ، ثم أصبح الأمر فيما بعد موضع تحقيق رسمى تحت ضغوط أسئلة وجهها النواب المستقلون فى مجلس الشعب ، ثم مالبث صحفى أمريكى بارز فى جريدة « واشنطن بوست » ، وهو « جيم هوجلاند » ، أن نشر خبراً بإمضائه يشير إلى قصة توقيع اتفاق البوينج ، ثم **يكشف أن هناك مبالغ أودعت بواسطة الشركة فى حسابين سريين فى سويسرا ، أحدهما وضع فيه مبلغ ٨ مليون دولار ، والآخر وضع فيه ٦٥٠ ألف دولار** .

□

ثم كانت هناك بعد ذلك فضيحة ما عرف باسم « صفقة الأوتوبيسات » . كان شاه إيران ـ ضمن أحلام العظمة التى أصابته فى أواخر سنوات حكمه ـ قد أمر بتوقيع عقد مع شركة مرسيدس تقوم إيران بمقتضاه بتجميع أوتوبيسات هذه الشركة فى مصنع أقيم لهذا الغرض قرب طهران . لكن الإيرانيين ما لبثوا أن اكتشفوا أن تصريف هذه الأوتوبيسات ـ رغم أنها تحمل علامة مرسيدس الشهيرة ـ مسألة بالغة الصعوبة . فإن أى مشتر فى العالم كان بالطبع يفضل الأصل ويهمه أن يتعاقد رأساً مع الشركة الأصلية . وهكذا فإن الشاه ـ بإتفاق مع الرئيس السادات ـ أمر بشحن عدد كبير من هذه الأوتوبيسات إلى مصر ضمن صفقة تجارية عقدها البلدان . كانت الأسعار عالية وكانت الجودة موضع شك . وحاول أحد

النواب المستقلين ، وهو الدكتور محمود القاضى ، أن يثير الأمر فى مجلس الشعب وأن يطلب لجنة تحقيق ، لكن الأغلبية قامت بإسكاته .

ثم أثيرت فى مجلس الشعب - وبواسطة النواب المستقلين مرة أخرى - صفقة مشبوهة عرفت باسم « صفقة حديد التسليح الأسبانى » . حديد تسليح أقل فى مواصفاته مما هو مقبول عالمياً ، وأغلى فى أسعاره من الأسعار العالمية . ولقد رفض رئيس الوزراء فى ذلك الوقت - الدكتور عبد العزيز حجازى ، وهو اقتصادى كفء مقتدر - أن يدافع عن الصفقة ، وكان رفضه هذا أبلغ من كل كلام ، ومع ذلك طوى الموضوع كله من غير تحقيق .

وفى سنة ١٩٧٣ كانت هناك صفقة أخرى تحيط بها الشكوك ، وهى صفقة أسمنت مصرى بيعت بسعر يقل كثيراً عن سعر السوق العالمية . وقال النواب المستقلون فى مجلس الشعب أن لديهم ما يثبت أن بعض المستفيدين من فارق الأسعار هم من المقرّبين للرئيس . ولم يحدث شىء .

ثم ثارت ضجة بعد ذلك حول صفقة التليفونات التى كانت قيمتها تزيد على ٢ بليون دولار . كانت الصفقة تشمل تجديد نظام التليفونات فى القاهرة ، وقد بذل المستشار برونو كرايسكى مستشار النمسا وساطته لصالح مجموعة شركات نمساوية يرأسها رجل أعمال يهودى نمساوى يدعى كارل كاهان . ومن الغريب أن الشركات الأمريكية المتنافسة قدمت لبعض أعضاء مجلس الشعب ما يثبت أنها قدمت عروضاً للمشروع ، وأن عروضها لهذا المشروع أقل بما يقرب من ٥٠ فى المائة عن عرض « كاهان » ومجموعة الشركات المشتركة معه . كان ذلك كله بلا فائدة ، بل أن أحداً لم يلتفت إلى ما حدث بعد ذلك ، وهو أن السلطات النمساوية نفسها ألقت القبض بتهم فساد على بعض أعضاء مجالس إدارات الشركات النمساوية الداخلة فى الصفقة .

ولقد تردد كلام كثير عن عقود بناء نفق المترو تحت الأرض فى القاهرة ، وتردد نفس الشىء حول اتفاقيات بناء محطات نووية فى مصر - وفى هذا كله أيضاً لم يتخذ أى إجراء .

كانت روائح الصفقات تزكم الأنوف ، ووقف أحد النواب فى مجلس الشعب - سنة ١٩٨٠ - وهو المستشار ممتاز نصار ، العضو المستقل البارز ، يقول أن معلوماته تؤكد أن فى مصر الآن ١٧ ألف مليونير . ولم يناقشه أحد ، ولم يكن فى استطاعة أحد فى واقع الأمر أن يناقشه لأن ما قاله بدا غير قابل للمناقشة . وربما كان من الانصاف أن يقال أن سبعة

آلاف من أصحاب الملايين الجدد حصلوا على ملايينهم بدون فساد أو إفساد . بل لقد أصبحوا أصحاب ملايين دون جهد ، فقد كانوا من ملاك الأراضى العقارية التى ارتفعت أسعارها إلى السماء بسبب التضخم . أما العشرة آلاف الباقون فقد كان من الصعب إيجاد تبرير عملى أو قانونى لما حصلوا عليه من ثروات . ولقد كان المصرى العادى ـ كالعادة ـ سبّاقاً ولاذعاً فى إبداء رأيه ، ولقد ذاعت بسرعة أوصاف لدرجات الغنى التى حصل عليها الأغنياء الجدد . ذاع تعبير « **البلاطة** » فى وصف من يملك مائة ألف جنيه (مجرد موطىء قدم) ، وذاع تعبير « **الأرانب** » فى وصف من يملك المليون جنيه (القدرة على التوالد السريع) . ولم تكن كل الصفقات ملاحة هادئة فى بحر ساكن ، فأحياناً ما كانت تتضارب المصالح بين أصحاب النفوذ كما حدث فى حرب المياه المعدنية الشهيرة . كانت مصر الآن مقصد ملايين السياح كل سنة ، وكان واضحاً أن هذا التدفق للسياح سوف يخلق طلباً هائلاً على المياه المعدنية لأن كل هؤلاء السياح يقرأون دون شك تعليمات مكاتب السياحة التى جاءت بهم إلى مصر والتى تقول لهم فى كل نشراتها أنه « ليس من المرغوب فيه بالنسبة لهم شرب مياه الحنفيات فى مصر لاحتمال تلوثها » . وهكذا فإن شركة للمياه المعدنية متصلة بشركة « إيفيان » الفرنسية سرعان ما تكوّنت . وفى نفس الوقت تكوّنت أمامها شركة أخرى للمياه المعدنية متصلة بشركة « فيتل » . ولم يلبث الصراع بين الشركتين على أيهما تسبق إلى السوق وتقدم نفسها قبل الأخرى لملايين السياح ـ أن أصبح معركة كبيرة شغلت وزارة الصناعة كما شغلت دوائر حكومية أخرى وجدت نفسها حائرة بين مجموعتين من أصحاب النفوذ . ولم تكن معركة « إيفيان ـ فيتيل » هى الحرب الوحيدة ، فلم تلبث أن لحقت بها معركة مشهودة أخرى هى المعركة بين « كوكاكولا » و « بيبسى كولا » و « سفن أب » ، كل واحدة منها وراءها ما وراءها من كبار المنفذين . وكان البرلمان عاجزاً بجملته عن التصدى للتيار . ولقد وقف عدد من النواب يحاولون تأدية مهمتهم ، وكان من أبرزهم الدكتور محمود القاضى الذى يشهد له أنه ـ إلى جانب كونه مهندساً لامعاً ـ واحد من أحسن البرلمانيين الذين أنجبتهم المجالس النيابية المصرية على تعاقب العصور . لقد كان هو الذى تصدى لصفقات الأوتوبيس وحديد التسليح والأسمنت وغيرها . ولم يكن مما يدعو للدهشة ـ والحال كذلك ـ أن يكون واحداً من المعتقلين فى ضربة سبتمبر سنة ١٩٨١ .

□ □ □

وربما كانت خير وسيلة لتبين طبائع وحقائق الأوضاع المالية والتجارية فى عهد الرئيس السادات ، وفى ظل سياسة الانفتاح ، هى محاولة إلقاء نظرة على أحوال عدد من الأشخاص

يشكلون عينة كاملة من المنتفعين بسياسة الانفتاح فى مختلف شرائح المجتمع المصرى . وهكذا فإننا نختار خمسة عينات : مقاول ـ وعامل ـ وفرد من الأسرة ـ وطالب ـ وبيروقراطى . ولكى يكون تقديم هذه العملية موثقاً ، فإن المرجع الأساسى للمعلومات فيها هو أوراق وتحقيقات مكتب المدعى الاشتراكى ، وهو المنصب الذى أنشأه السادات نفسه .

□ المقـاول :

لم يقترن اسم بعهد أنور السادات مثلما اقترن به المقاول « عثمان أحمد عثمان »[1] . ولقد كان عثمان أحمد عثمان مقاولاً معروفاً من قبل أنور السادات ، وأنشأ شركة مقاولات باسم « المقاولون العرب » . وعندما جرى تأميمها فى مصر فإن صاحبها راح يعمل فى البلاد العربية إلى جانب بقائه فى مصر على رأس شركته المؤممة . وكانت تلك هى السياسة المتبعة فى ذلك الوقت حين كان أصحاب الشركات يظلون فى أماكنهم على رأس شركاتهم ـ إذا رغبوا فى ذلك ـ لتحقيق الاستمرار فى إدارتها . وشاركت شركة « المقاولون العرب » فى أعمال الحفر والردم فى مشروع السد العالى . ولقد تجلت براعة عثمان أحمد عثمان وفهمه لقيمة الإعلان فى الحملة الدعائية التى قام بها لدوره ودور شركته فى عملية البناء وكان هو الجزء المتعلق بنقل وردم الصخور الناشئة عن الحفر واللازمة لردم السد الركامى من جسم الخزان الكبير ـ وهى عملية لا تستلزم طاقة فنية كبيرة بقدر ما تستلزم أعداداً كبيرة من الرجال والرافعات واللوارى ـ إلا أن عثمان أحمد عثمان أحسن الدعاية للجهد الذى قامت به شركته . ولقد كان الجزء الأكبر من نفقات شركته العامة مخصصاً للاعلان كل سنة ، وكانت الصحف تظهر مكتظة بمواد إعلانية ومواد إخبارية عن جهود « المقاولون العرب » لدرجة أن الانطباع تولد لدى بعض الناس بأن عثمان أحمد عثمان هو الذى بنى السد العالى بمفرده ، ولم يكن لبقية الشركات الكبرى التى ساهمت فى عملية البناء الحقيقية سوى أدوارٍ ثانوية . وفيما بعد ـ وفى أيام السادات ـ وصلت الأمور إلى أبعد من ذلك ، فقد بدأ التركيز الدعائى يُصوّر وكأن الروس لم يفعلوا شيئاً ، ثم إن عبد الناصر نفسه لم يكن له دخل فى بناء السد العالى !

لكن إمبراطورية عثمان أحمد عثمان الحقيقية بدأت فى عهد أنور السادات . كان عثمان أحمد عثمان ينتمى إلى عائلة فى العريش نزحت إلى الاسماعيلية . هناك بدأ عثمان

---

(١) تقرير مقدم إلى المدعى الاشتراكى من الاستاذ محمد الليثى الذى عمل لعدة سنوات مستشارا للمهندس عثمان أحمد عثمان .

أحمد عثمان عمله ، وهناك أيضاً بدأت صلاته بجماعات من الإخوان المسلمين - طبقاً لما قاله هو فى مذكرات نشرها فيما بعد .

وفى الواقع فإن الإنجاز الأكبر لعثمان أحمد عثمان كان هو الطريقة التى وثّق بها علاقته وصداقته بالرئيس السادات الذى عينه فى نهاية سنة ١٩٧٣ وزيراً للتعمير . كانت علاقته بالسادات قد بدأت حين كان السادات عضواً فى مجلس قيادة الثورة ، وقام ببعض الاصلاحات فى بيته فى الهرم . وحين عرض السادات أن يدفع تكاليف الإصلاح ، فإن عثمان أحمد عثمان لم يطلب سوى ثمانين جنيهاً . وفى بداية حكمه تولى عثمان أحمد عثمان عملية تجديد بيت السادات فى ميت أبو الكوم ، ولقد كانت عملية التجديد شاملة بحيث أعيد بناء البيت تماماً وتحوّل إلى شبه قصر . وقد جرى تجليد حجراته بالخشب ، وزوّد بنظام مركزى لتكييف الهواء ، وصنعت مداخله بأعمدة الرخام . وأتذكر أننى زرت البيت بعد تجديده ، وكنت أعرفه قبل التجديد ، ولاحظ الرئيس السادات أن معالم الدهشة ظهرت علىّ رغم محاولتى لإخفائها لأن الفارق كان فادحاً بين ما كنت أعرفه وما رأيته الآن . ولعله وجد أن الأمر يقتضى تفسيراً أمامى ، فقال : « عفريت عثمان أحمد عثمان هذا ! تصوّر أنه قام بتجديد هذا البيت من فوائض وبقايا عمليات كان قد انتهى منها » . ثم استطرد مشيراً إلى الحوائط والأعمدة الرخامية : « هذا كله كسر رخام مما تخلّف بعد أحد المشروعات ، وكان يمكن لهم أن يرموه ، ولكن عثمان استطاع أن يستعمله هنا كما ترى بتكاليف بسيطة » .

ولقد بلغ من نفوذ عثمان أحمد عثمان فى عهد السادات إلى درجة أن إحدى النكت التى شاعت فى ذلك الوقت نكتة تجرى وقائعها فى فصل دراسى حيث سأل الأستاذ أحد التلاميذ « من هو مؤسس الإمبراطورية العثمانية ؟ » ، فأجاب التلميذ على الفور « عثمان أحمد عثمان » . ولقد أصبح عثمان أحمد عثمان بالفعل فى مصر دولة داخل دولة ، وأحياناً دولة فوق دولة ، خصوصاً بعد أن تزوج ابنه من كريمة الرئيس السادات . ومن الغريب أن شركة « المقاولون العرب » الأم كانت على الورق جزءاً من القطاع العام ، لكنها ساهمت فى مجموعة من الشركات كانت أغلبيتها مملوكة للقطاع الخاص ، وفى الحقيقة فإنها تحوّلت إلى إقطاع عائلى .

وحتى الشركة الأم ، فلقد كانت نظرة واحدة إلى تكوين مجلس إدارتها كفيلة بأن تلقى أضواء كاشفة على الحقيقة . كان التشكيل - طبقاً لسجلات سنة ١٩٨٠ - على النحو التالى :

□ **عثمان أحمد عثمان** : رئيساً فخرياً للشركة (منصب لا مثيل له فى أى شركة ، ولكنه اخترع من أجل عثمان أحمد عثمان عندما أصبح وزيراً للتعمير ثم نائباً لرئيس الوزراء ، ولم يعد بحكم القانون قادراً على الجمع بين رئاسة مجلس إدارة شركة وبين منصب رسمى فى الوزارة) .

□ **حسين عثمان** : رئيس مجلس إدارة (شقيق لعثمان أحمد عثمان) .

□ **صلاح حسبَ الله** : نائب رئيس مجلس إدارة (ابن شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

□ **عباس صفى الدين** : نائب رئيس مجلس إدارة (زوج ابنة شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

□ **يحيى أبو الغيط** : نائب رئيس مجلس إدارة (زوج ابنة عثمان أحمد عثمان) .

□ **محمد حلمى عبد المجيد** : نائب رئيس مجلس إدارة (صديق قديم مقرّب من عثمان أحمد عثمان) .

□ **محمد محمود** : نائب رئيس مجلس إدارة (صديق مقرّب من عثمان أحمد عثمان) .

□ **محسن أبو جبة** : عضو مجلس إدارة (زوج ابنة شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

□ **حسن ناصف** : عضو مجلس إدارة (ابن خالة عثمان أحمد عثمان) .

□ **محمد رفعت** : عضو مجلس إدارة (زوج ابنة شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

□ **أدهم زاهر** : عضو مجلس إدارة (زوج ابنة شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

□ **سامح حسب الله** : عضو مجلس إدارة (ابن شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

□ **عادل أيوب** : مدير عام بالشركة ومدير مكتب رئيس مجلس الإدارة (ابن شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

ويمكن تبيّن حجم العمليات التى كانت تقوم بها شركة « المقاولون العرب » من حقيقة أن مجمل مشروعات خطة سنة ١٩٨٠ وصلت ـ طبقاً للأرقام الرسمية ـ إلى ثلاثة آلاف وسبعمائة مليون جنيه مصرى ، كانت قيمة إنشاءات التشييد فيها ١٥٠٠ مليون جنيه ، وكان نصف هذا المبلغ تماماً قد أوكل إلى شركة « المقاولون العرب » ، **وكان إسناد**

المشروعات لها بغير عطاءات ، وإنما عن طريق أوامر تكليف أو بأوامر من « الجهات العليا » ، وهذا معناه أن الشركة تحصل على هذه المشروعات دون منافسة . ثم أنها تتحكم فى التكاليف دون أى حساب . وكان من أبرز النماذج على هذا هو مشروع النفق الذى حفر تحت قناة السويس والذى قامت بتنفيذه شركة مشتركة جرى تكوينها بالتعاون مع مؤسسة بريطانية ، وكان اسم الشركة الجديدة هو « عثماك » . وقد بدأ عقد التنفيذ على أساس تقدير قيمته بـ ٣١ مليون جنيه . وقد ارتفعت القيمة فيما بعد إلى أكثر من ١٠٥ ملايين جنيه ، وربما زادت عن ذلك .

وكان من نماذج أخرى مشروع الصالحية ، وهو مشروع لاستصلاح الأراضى فى الصحراء القريبة من الاسماعيلية ، وبمقتضاه بدأ استصلاح ٥٠ ألف فدان وصلت تكاليفها إلى ٢٠٠ مليون جنيه طبقاً لتقارير الشركة ، ومعنى ذلك أن تكلفة الفدان وصلت إلى أربعة آلاف جنيه لمجرد عملية الاستصلاح دون أن يدخل فى ذلك ما يترتب على عملية الاستصلاح من تكاليف إضافية للزرع . ولقد كاد الرئيس السادات أن يوكل إلى « المقاولون العرب » الإشراف على كل عمليات استصلاح الأراضى فى مصر . ووجد طلب مكتوب بهذا المعنى وقع عليه إسماعيل عثمان رئيس مجلس إدارة الشركة (وشقيق عثمان أحمد عثمان) ورفعه إلى الرئيس السادات . والغريب أن الطلب كان موجهاً إلى « كبير العائلة » دون تحديد لأى عائلة يقصد . وقد وافق الرئيس السادات على هذا الطلب ووقع عليه صباح يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ (نفس يوم اغتياله) وكتب بخطه على الهامش تبليغات إلى نائب رئيس الجمهورية وإلى نائب رئيس الوزراء وإلى وزير استصلاح الأراضى وإلى وزير الزراعة .

وبمقتضى هذه الشبكة من المصالح أُنشئت عشرات الشركات اختلط فيها العام والخاص ، منها على سبيل المثال شركة « المقاولون العرب للاستثمارات » ، والشركة الهندسية للصناعات المعمارية « ايكون » ، وشركة المقاولات والصناعات التخصصية ، وشركة « لفت سلاب مصر » ، وشركة « أكرو مصر » ، وشركة « أليو مصر » ، وشركة سينا للجبس « جبسينا » ، وشركة « عثماك » ، وشركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضى ، وشركة « المهندسون الاستشاريون المصريون » ، ومجموعة شركات عثمان التخصصية ، والشركة الهندسية للأوكسيجين ، والمركز الطبى للمقاولين العرب ، والشركة العربية للمنتجات الخشبية « وودى » ، والشركة العربية لتجميع وتصنيع المعدات « ايباك » ، وشركة المقاولون العرب للصناعات الكهربائية « آراب » ، وشركة مصر

للتعمير ، وشركة مصر ـ أسوان لصيد الأسماك والصناعات السمكية ، وشركة الاسماعيلية للسياحة ، والبيت الاستشارى العربى الدولى ، وشركة فنادق حدائق الأهرام ، والشركة المصرية الإيرانية للمقاولات ، وشركة الاسماعيلية للنقل ، وشركة الاسماعيلية للمزارع السمكية ، وشركة الاسماعيلية للمجازر الآلية ، وشركة الاسماعيلية للطوب الطفلى .

وغير ذلك من شركات لا يظهر فيها بوضوح دور صلات « المقاولون العرب » ، وإن كان مؤكداً أنها موجودة فيها بطريقة لا لبس فيها ولاشك ، ومن نماذج ذلك بنك قناة السويس وبنك التنمية الوطنى . ويمكن تخيّل الطابع العائلى لهذه المجموعات من الشركات كلها إذا تذكرنا أن محمود عثمان (ابن عثمان أحمد عثمان وزوج كريمة الرئيس السادات) يرأس مجالس إدارة خمس مجموعات ضخمة من الشركات . فهو على سبيل المثال رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عثمان التخصصية ، ورئيس مجلس إدارة شركة المواد العازلة ، ورئيس مجلس إدارة « ماك فيتينج للموكيت » ، ورئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات لتوظيف رؤوس الأموال ، ورئيس مجلس إدارة شركة « سيبكو » ، هذا عد عضويته فى مجالس إدارات شركات أخرى . كما أنه يمكن تخيّل التداخل فى المصالح من نظرة على الوظائف التى يشغلها ابن شقيقته إسماعيل عثمان ، فهو مدير عام الاتصالات الخارجية بوزارة التنمية الشعبية وهى وظيفة رسمية ، وفى نفس الوقت فهو : مدير عام شركة المقاولون العرب ، ورئيس مجلس إدارة شركة « المهندس » الوطنية للمنتجات الغذائية ، ورئيس لجنة المشتروات بلجنة التنمية الشعبية ، وعضو مكتب لجنة التنمية الشعبية ، وعضو مجلس إدارة الشركة الاتحادية للمقاولات ، وعضو مجلس إدارة الشركة المصرية الليبية للمقاولات .

ومن الغريب ـ على سبيل المثال أيضاً ـ أن بنك قناة السويس الذى يشرف عليه عثمان أحمد عثمان ، كان فى واقع الأمر إسهاماً مشتركاً صدرت الأوامر إلى البنوك الكبرى التابعة للقطاع العام (البنك الأهلى ـ بنك مصر ـ بنك الاسكندرية ـ بنك القاهرة) بالاكتتاب بمعظم رأسماله . ونفس الشىء حدث بالنسبة لمشروعات بنك التنمية الوطنى الذى تفرعت منه ٥٩ شركة جنّد فيها رأس المال العام لخدمة أنشطة لم يكن هو المستفيد بالدرجة الأولى منها . ولم تكن هناك قوانين أو لوائح تتصدى لهذه الإرادات الشخصية ، وهناك نموذج لذلك فى منطقة الجبل الأحمر ، وهى منطقة تقع على مشارف القاهرة وتتصل مباشرة بمدينة نصر ـ فهناك اشترى « المقاولون العرب » مليون متر من الأراضى بسعر قدره مليون جنيه

(أى جنيه واحد للمتر) ، ثم قامت الجهات الحكومية بإنشاء مرافق لهذه المنطقة تكلفت مليون جنيه . وحين احتج المسؤول عن مدينة نصر فى ذلك الوقت ـ وهو اللواء عرفه مهدى ـ فإنه حوصر بطريقة لم تدع له مجالاً غير الاستقالة .

كانت هذه هى إمبراطورية المقاول فى عصر السادات .

◻ العامل :

والآن نصل إلى نموذج العامل فى عهد الانفتاح ، وهو « رشاد عثمان »[1] . لقد جاء رشاد عثمان إلى المدينة نازحاً من أقصى الصعيد فى قنا يبحث عن عمل ، شأنه شأن غيره من عشرات الألوف من الباحثين . ووصل رشاد عثمان إلى الاسكندرية سنة ١٩٧٠ . ولعدة سنوات كان عاملاً فى الميناء يتقاضى أجراً يومياً قدره ثلاثون قرشاً . وعندما بدأت تحقيقات المدعى الاشتراكى معه سنة ١٩٨١ كانت تقديرات المحققين أن ثروة رشاد عثمان وصلت إلى ثلاثمائة مليون جنيه . كان وصوله إلى الغنى ابتداء من سنة ١٩٧٤ وتحقيق ثروة قدرها ثلاثمائة مليون جنيه فى سبع سنوات لابد أن يعتبر معجزة بكل المقاييس . وحتى الآن ، وبرغم التحقيقات ، فإن أحداً لم يستطع أن يقدم تفسيراً كاملاً للطريقة التى تم بها تكديس هذه الثروة الطائلة . ويبدو أن رشاد عثمان ـ الذى كان عاملاً فى الميناء ابتداء من سنة ١٩٧٠ ـ بدأ يتلفّت حوله فى سنة ١٩٧٤ ومع بدء سياسة الانفتاح ، فوجد عالماً يموج بالحركة أمامه . كانت البواخر من كل الاتجاهات وتحت كل الأعلام تتزاحم للدخول إلى ميناء الاسكندرية حاملة مئات ألوف الأطنان من السلع الاستهلاكية التى تفتحت لها شهية القادرين فى مصر فجأة . ولقد كانت المعضلة الكبرى التى برزت فى ذلك الوقت هى أن ذلك الطوفان الهائل الذى تدفق على الاسكندرية بغير انتظار لم يكن له مكان على مداخلها ولا على أرصفتها ، ولا سبيل له إلى الخروج منها . وكان هذا الزحام فرصة متاحة لقلة قليلة من الأقوياء ما لبثوا أن سيطروا على حركة العمل فى الميناء ، وكان معظمهم لا يملك غير قوته المتمثلة فى قدرته على السيطرة على الآخرين سواء بتخويفهم أو بشرائهم . وكان رشاد عثمان واحداً من الذين وجدوا لأنفسهم مكانا على القمة فى الميناء . وتروى تحقيقات المدعى الاشتراكى كيف تحوّل رشاد عثمان من مقاول تفريغ فى الميناء إلى « مستورد » للسجائر ، ثم تحوّل ليصبح واحداً من أكبر مستوردى الخشب فى وقت كانت مصر فيه تعج بمشروعات البناء . والخشب عنصر أساسى فيها بالطبع . ويبدو أن الخشب لم يكن كل

(١) تحقيقات المدعى الاشتراكى .

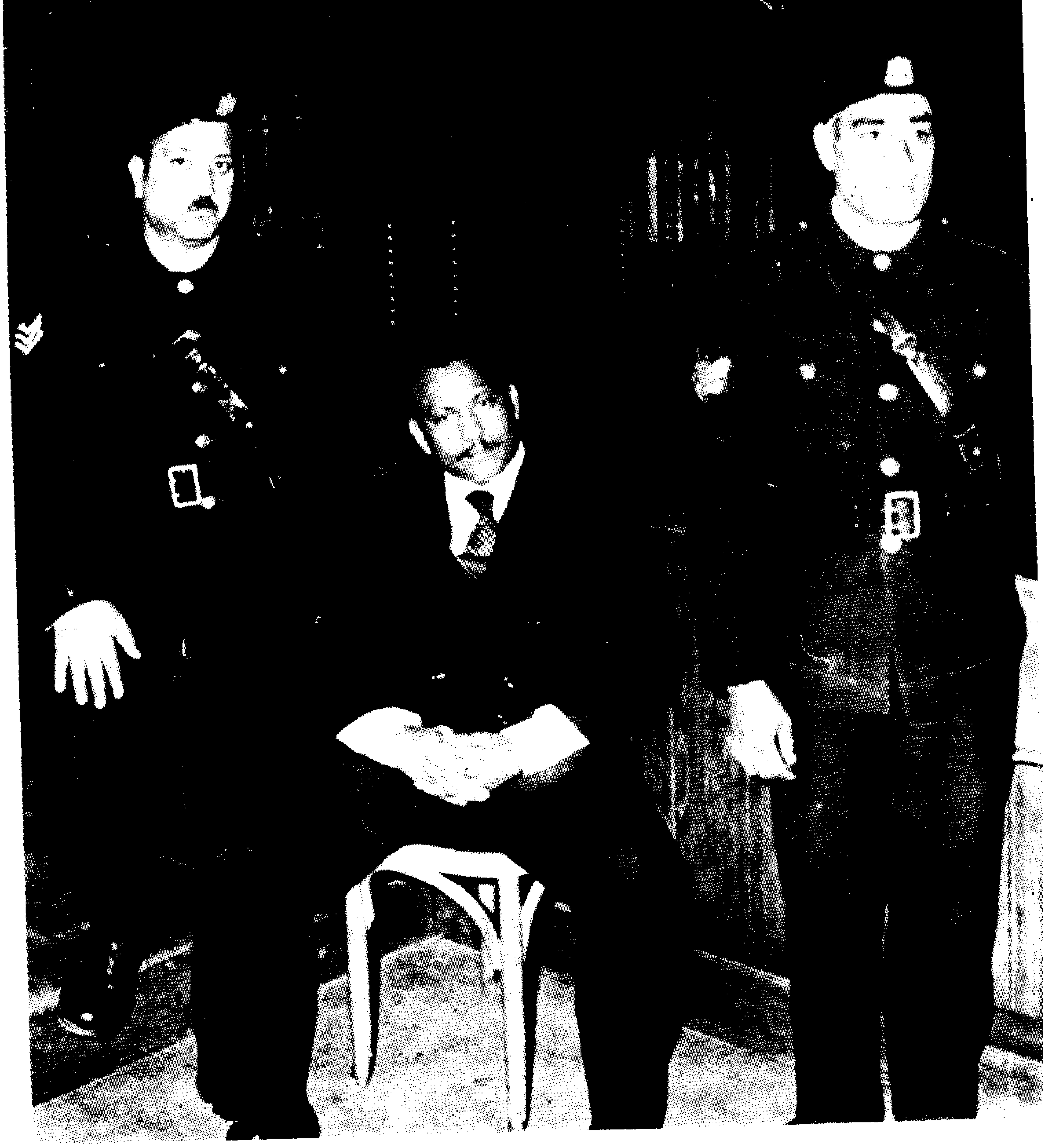

بدا رشاد عثمان اثناء المحاكمة ، رجلا خشنا يصعب إسكاته ، واخذ يصرخ قائلا : « الله ينتقم منك ياعثمان » ، مؤكدا انهم يحاكمونه لأنه رفض أن يشارك في الفساد ونهب قوت الشعب .

ما استورده رشاد عثمان ، وإنما تقول تحقيقات المدعى الاشتراكى أن عروقاً كثيرة من الخشب جرى تجويفها من الداخل ثم عبىء فراغها بالحشيش ، وهى تجارة تحقق أرباحاً خيالية . إن المال هو واحد من أكبر مولدات القوة . وهكذا فإن المليونير رشاد عثمان أصبح من أصحاب النفوذ فى الاسكندرية ، بل وأصبح من قيادات الحزب الوطنى الحاكم فى الاسكندرية . بل وأصبح أكبر الممولين للحملات الانتخابية للمرشحين من أعضاء الحزب فى المدينة . أكثر من ذلك أصبح من الممولين الرئيسيين لجريدة الحزب . ثم وصلت القوة إلى مداها حين أصبح على رأس جهاز التنمية الشعبية بالاسكندرية . لقد وصل رشاد عثمان إلى أبعد مما كان يحلم به ، وبدأ يمارس أسلوباً جديداً يليق بحياته الجديدة ، فاستخدم لواءً سابقاً ليكون مرافقاً خاصاً له . وبدأ يحاول تعلّم الانجليزية والفرنسية ، ثم أصبح - كما أثبتت التحقيقات - واحداً من أصدقاء عثمان أحمد عثمان الذى ساعده فى الوصول إلى قمة أعلى . وتقول وقائع التحقيق والمحاكمة أنه فى يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٨٠ قام عثمان أحمد

عثمان بدعوة صديقه الجديد رشاد عثمان إلى الاسماعيلية « لكى يصلى الجمعة مع الرئيس » ، وهناك ـ كما قيل فى التحقيقات أيضا ـ قال له السادات بنفسه : « رشاد ، إننى أريد منك أن تدير بالك إلى الاسكندرية . إنك مسئول عنها ، وأنا أريدها أن تصبح أحسن من بيروت » . ورد رشاد عثمان على ثقة السادات فيه بقوله : « إن الاسكندرية فى قلبى وفى عينى ، وسأفعل من أجلها كل ما تريد » . ثم التقطت صورة للاثنين معاً وجدت طريقها فى اليوم التالى إلى النشر فى أعمدة الصحف وإلى تزيين الجدران .

إن المال أكبر مولدات القوة ، والقوة أيضاً أكبر أسباب النفوذ . وفى أحوال كثيرة فإن النفوذ نفسه استثمار رابح . وهكذا فإن رشاد عثمان ـ الذى كان قد دفع مبلغ خمسة ملايين ونصف من الجنيهات جمارك على أخشاب استوردها ـ ما لبث أن اكتشف أن نفوذه يستطيع استرداد هذا المبلغ الضخم . وهكذا فإنه كتب إلى وزير الاقتصاد يقول له إنه « بما أن الخشب سلعة حيوية فى كل مشروعات التنمية ، فإنها يجب أن تتمتع بإعفاءات خاصة » . ويبدو أن الحجة كانت مقنعة لأن الوزير أصدر تعليماته إلى مصلحة الجمارك بأن ترد لرشاد عثمان مبلغ الخمسة ملايين ونصف من الجنيهات . وبالتأكيد فإن السرعة التى تم بها التوصل إلى هذا القرار ، والسرعة التى صدرت بها التعليمات بشأنه ، والسرعة التى جرى بها تنفيذه ـ كانت كلها أشياء لم يسبق لها مثيل فى سجلات البيروقراطية المصرية التى اشتهرت بأنها تستطيع أن تأخذ بسهولة ، ولكنها لا تستطيع أن تردّ بنفس السهولة .

وبين الأصدقاء الجدد الذين وثّق رشاد عثمان صداقته بهم كانت هناك مجموعة من السياسيين بينهم أحد وزراء الدولة للشؤون البرلمانية . ولقد كشف التحقيق عن واقعة مؤداها أن رشاد عثمان اشترى وفرش شقتين من شقق المعمورة ، وتظهر التحقيقات أنه أهدى واحدة منهما إلى صديقه الجديد الوزير ، واحتفظ لنفسه بالأخرى . ثم كانت هناك وقائع الاستيلاء بوضع اليد على مساحات شاسعة من أراضى الدولة المحيطة بالاسكندرية[1] . ولم يكن رشاد عثمان وعائلته وحدهم هم الذين سارعوا الآن إلى وضع اليد على أراضى الدولة المحيطة بالاسكندرية ، ولكن آخرين أقدموا بسرعة على دخول السباق . ولم تكن أراضى الاسكندرية هى وحدها التى تعرضت للنهب على هذا النحو ، بل إن مئات من القطط السمان وجدوها فرصة مفتوحة للاستيلاء على أملاك الدولة . ولقد قال أحد كبار المسئولين عن أملاك الدولة فى تلك الظروف : « لقد حان الوقت لطرح موضوع الاستيلاء على أراضى الدولة لمناقشة علنية . إن أعداداً كبيرة من ذوى النفوذ فى

(١) تقول التحقيقات أن رشاد عثمان حصل بوضع اليد على ٩٠٠ فدان من الأراضى المحيطة بالاسكندرية .

مصر ، الوزراء وأقاربهم والمحافظون والوزراء السابقون والمحافظون السابقون والنواب والمقاولون وأعضاء الحزب الوطنى ـ استباحوا لأنفسهم مساحات هائلة من أراضى الدولة » . وقد نشرت مجلة « المصور »[1] تحقيقاً كبيراً تحت عنوان « أراضى الدولة المنهوبة » ، قدرت فيه أن ٥٣,٥ فى المائة من أراضى الدولة المحيطة بالاسكندرية ـ تقدر قيمتها بأربعة آلاف مليون جنيه ـ قد وجدت طريقها إلى أفراد لم يشتروها بالطريق القانونى .

ولقد وجد رشاد عثمان نفسه فى النهاية أمام المحكمة ثم فى السجن ، ولأن روائح الفساد كانت تزكم الأنوف ـ فلقد بدا لوهلة وكأن رشاد عثمان مجرد جثة ألقيت للذئاب الجائعة . ولقد بدا فى جلسات المحاكمة رجلاً خشناً يصعب إسكاته . ولقد خرجت صحف يوم ٢١ ديسمبر ١٩٨١ تحمل تقارير عن صرخات أطلقها أثناء وجوده فى قفص الاتهام يقول فيها : « الله ينتقم منك يا عثمان أحمد عثمان » . ثم اندفع فى صراخه يصف مقابلته للرئيس السادات ، ثم لم يسكت بعد ذلك ، وإنما استطرد موجهاً كلامه إلى رئيس المحكمة : « لقد جاءوا بى إلى هنا يا سيادة الرئيس لأنى رفضت أن أشارك فى الفساد . لأنى وطنى . إننى أهيب بشرف جلال فهمى رئيس هيئة الميناء أن يشهد بالحق » . ثم عاد يوجه كلامه لرئيس المحكمة قائلا : « لماذا لا تسألون عن نشاط شركة « أريك » ؟ إن عثمان أحمد عثمان طلب منى أن أتعاون مع شركة أريك ولكنى رفضت » . ثم صاح : « سجلوا هذا فى المحاضر ، أنا لا أريد أن أعيش على نهب قوت الشعب » . وحينما وجد أن رئيس المحكمة لا يتابعه تماماً فيما قال عن شركة « أريك » ، أضاف موضحاً : « ألا تعرف شركة أريك ؟ هذه هى شركة توفيق عبد الحى ، إنه نصاب . وهو شريك لعثمان أحمد عثمان . ولقد رفضت أن أشارك النصابين فى نهب قوت الشعب . لقد رفضت ياسيادة الرئيس »[1] .

□ الطالب :

وتصل التحقيقات الآن رسمياً إلى الطالب وهو توفيق عبد الحى . لقد ظهر توفيق عبد الحى لأول مرة إلى الوجود فى أعقاب مظاهرات الطلاب سنة ١٩٦٨ . ففى تلك السنة قام شباب الجامعات بمظاهرات تحتج على ما أطلق عليه يومها « أحكام الطيران » ، وهى الأحكام التى صدرت فى حق بعض كبار القادة الذين اعتبروا مسئولين عن الضربة المفاجئة التى لحقت بالطيران المصرى صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ . بدا لكثيرين من شباب الجامعات

---

(١) أصدر رئيس المحكمة فيما بعد بيانا قال فيه : « ان المحكمة وان تكن غير مختصة بالنظر فى اتهامات لم ترد فى وقائع الدعوى المنظورة أمامها إلا أنها تشعر أن الأمر يقتضى إجراء تحقيقات فى اتهامات وجهت إلى اشخاص ذكرت اسماؤهم أمامها ، وذلك طبقا للمادة ٤٠ من الدستور » .

أن الأحكام صدرت بأخف مما كان ينبغى ، وهكذا خرجوا متظاهرين إلى الشوارع . وفى الحقيقة فإن مظاهراتهم فى تلك الأيام كانت تعبّر بالدرجة الأولى عن صدمتهم بالهزيمة . وفى ذلك الوقت جرى حوار بين الشباب وبين القيادة شارك فيه جمال عبد الناصر نفسه . فقد استقبل فى بيته مجموعة من قيادة هؤلاء الطلاب ، وناقش معهم جوانب الموقف كله ، ثم تطرقت المناقشة إلى رغبتهم فى المشاركة فى الحوار الوطنى ، وذلك عن طريق جريدة أسبوعية يصدرها اتحاد الطلاب تعبّر عن أفكار واتجاهات الشباب . وصدرت هذه الجريدة فعلاً باسم « الطلاب » . وفى أروقة هذه الجريدة ظهر توفيق عبد الحى رغم أنه لم يكن من زعماء الطلبة ، ولا كان طالباً بالجامعة أساساً ، وإنما كان ملحقاً بأحد المعاهد . ولقد كان دوره فى تلك الجريدة على أى حال دوراً محدوداً انحصر فى محاولته أن يكون مندوب إعلانات لها ، وبهذه الصفة سعى إلى شركة « المقاولون العرب » يحاول أن يحصل منها على إعلانات لجريدة « الطلاب » . وكان ذلك هو الوضع حينما تولى السادات رئاسة الجمهورية ، وراحت جريدة « الطلاب » تنقد بالتلميح بعض سياساته ، وتحاول بالتصريح أن تنقد صديقه الجديد عثمان أحمد عثمان . وبدا لبعض الوقت أن هناك محاولة لإسكات « الطلاب » عن طريق نشر إعلانات فيها للمقاولين العرب ، لكن المحاولة لم تنجح - فيما ظهر - رغم أن الجريدة كانت فى حاجة إلى دخل أية إعلانات إضافية تستطيع بها مواجهة مشاكلها المالية المعقدة . وفى هذا الجو - وكان دور عثمان أحمد عثمان - يزداد بروزاً - برزت فكرة « معالجة » أفكار الطلاب بوسيلة أخرى أكثر فعالية . وهكذا ظهرت جريدة جديدة تنافس جريدة « الطلاب » اسمها « صوت الطلاب » ، وكان رئيس تحريرها هو نفسه مندوب الاعلانات القديم فى جريدة « الطلاب » لدى « المقاولون العرب » . ولقد اختلط الأمر على كثيرين بسبب تشابه الأسماء . وحين اختفت جريدة « الطلاب » الأصلية تحت ضغط مشاكلها المالية ، بقيت « صوت الطلاب » وحدها تحت رئاسة توفيق عبد الحى وكأنها المعبّر الوحيد عن شباب الجامعات فى مصر . وبدأت هذه المجلة تمدح عثمان أحمد عثمان وتهاجم خصومه بطريقة كشفت أمرها وأدت إلى سقوطها ، فأغلقت أبوابها . وكان عثمان أحمد عثمان قد أصبح وزيراً للتعمير ، فأخذ توفيق عبد الحى معه إلى الوزارة ، وكلفه بإصدار جريدة جديدة تحمل اسم « التعمير » ، وقد أصدرها توفيق عبد الحى بالفعل .

وفى سنة ١٩٧٦ أحس عثمان أحمد عثمان أن الوقت قد حان بالنسبة له لكى يستقيل من الوزارة . كان نفوذه عن طريق اتصاله الوثيق بالرئيس السادات قد وضعه فى موضع أكبر بكثير من منصب الوزير . ولم يكن هناك ما يدعوه إلى البقاء فى الوزارة حيث هو معرّض

لأسئلة المستقلين من أعضاء مجلس الشعب والذين راحوا يلاحقونه بأسئلتهم واستجواباتهم . وعندما خرج من الوزارة فإن توفيق عبد الحى خرج معه ، وكان ـ بتشجيع منه ـ قد بدأ يفكر الآن فى إنشاء وكالة للإعلان . وهكذا ظهرت وكالة « أريك » للإعلان ، وظهرت بعدها مجموعة شركات « أريك » تمد نشاطها فى كل اتجاه . وكانت هذه المجموعة من الشركات هى سبب صيحة رشاد عثمان أمام المحكمة ولرئيسها « هل تعرف شركة أريك ؟ » .

كان لمجموعة شركات « أريك » مجلس إدارة مكوّن من توفيق عبد الحى وزوجته وأخ له وأخ لها ، ولم يكن نشاطها قد اقتصر على الإعلان وحده ، وإنما امتد بالدرجة الأولى إلى كل نشاطات ما سمى بـ « التنمية الشعبية » . كانت فكرة التنمية الشعبية واحدة من « أفكار » الرئيس السادات . ومن المحتمل أن يكون عثمان أحمد عثمان هو الذى أوحى له بها . كان الهدف المعلن من نشاط التنمية الشعبية هو مواجهة التضخم ـ أو السخط بسبب ارتفاع الأسعار ـ وإتاحة عدد من السلع الاستهلاكية فى الأسواق بأسعار محتملة . وكان رأى السادات حينما عرض فكرة التنمية الشعبية فى خطاب رسمى له أن ارتفاع الأسعار يرجع بالدرجة الأولى إلى البيروقراطية الحكومية وإلى القطاع العام وإلى التأميم ، وكان الحل ـ فى رأيه ـ تجاوز كل العقبات والوصول مباشرة إلى المستهلكين والبيع لهم عن طريق منافذ للتوزيع تنتشر فى كل حى وشارع . وضرب السادات مثلاً لسعر البيض ، فقد اكتشف فجأة ـ كما قال ـ أن سعر البيضة قد وصل إلى سبعة قروش ، وعن طريق التنمية الشعبية فإنها سوف تباع بثلاثة قروش ونصف (وصل سعرها فى ظل التنمية الشعبية إلى عشرة قروش) . وهكذا انتقل تركيز مجموعة شركات « أريك » من مجال الإعلان إلى مجال « التنمية الشعبية » . وفجأة حصلت شركة « أريك » على ١٥٢ منفذا للبيع المباشر فى أحياء القاهرة والاسكندرية . وكانت هذه المنافذ فى الغالب عبارة عن أكشاك أقيمت على الأرصفة خلافاً للقانون ، وقد قصد بها على أى حال أن تكون نموذجاً براقاً لحيوية القطاع الخاص وقدرته على سد احتياجات الناس من الطعام بكفاءة ويسر .

ثم وقعت الواقعة . . فبعد اغتيال الرئيس السادات أوقفت الجمارك شحنات من الدواجن المجمدة كانت معدة للتوزيع بواسطة شركة « أريك » . ثم تبيّن من تقارير مصلحة الجمارك أن هذه الشحنات ـ وقد سبقتها إلى الأسواق شحنات كثيرة أخرى ـ كانت فاسدة . انتهت صلاحيتها للاستهلاك الآدمى سنة ١٩٧٤ ، ومع ذلك فقد كانت على وشك أن توزع على منافذ البيع سنة ١٩٨١ . ثم كشفت التحقيقات أن ١٥ ألف طن من هذا النوع من

الدواجن ـ أكثر من ٧ ملايين دجاجة ـ قد سبق توزيعها على جمهور من المستهلكين كان حسن النية فاستهلكها ـ مع الأسف ـ دون أن يظهر شكواه أو امتعاضه(١) .

ولقد أحدث انفجار الفضيحة ضجة كبرى وسط الرأى العام ، وأمرت سلطات التحقيق بالقبض على توفيق عبد الحى لاستجوابه فى الأمر ، لكن الغريب أن شخصاً ما نبّه توفيق عبد الحى إلى ما هو محتمل ، ومن ثم فإن توفيق عبد الحى كان على إحدى الطائرات المتجهة إلى أثينا فى نفس اللحظة التى كان فيها رئيس النيابة المختص يوقّع الأمر باعتقاله . ومن أثينا ذهب إلى بنما حيث يملك شركة ومزرعة . ثم كشفت التحقيقات أن توفيق عبد الحى حصل من البنوك ـ قبل سفره ـ وحوّل بالفعل للخارج مبلغ ٣٥ مليون جنيه .

ولم يجد نائب رئيس الوزراء الأستاذ فكرى مكرم عبيد ما يدافع به عن هذه الفضيحة إلا سلسلة من سوء الحظ :

« من سوء الحظ أن توفيق عبد الحى استطاع ـ قبل هربه من البلاد فى ٢٠ فبراير ١٩٨٢ ـ أن يخدع أناساً كثيرين » . هكذا قال نائب رئيس الوزراء ، ثم أضاف : « من سوء الحظ أن شركة أريك ـ التى لم يتجاوز رأسمالها الأصلى ٥ آلاف جنيه ـ تمكنت بدورها من إنشاء شركة أخرى هى شركة الجيزة الوطنية برأسمال قدره ١٠٠ ألف جنيه ، وأن هذه الشركة بدورها قامت بإنشاء شركة أخرى سجلت فى بنما باسم « اكسلانس » ، وكان توفيق عبد الحى واثنان من أولاده وزوجته هم مديروها » .

« ومن سوء الحظ أن هذه الشركة استطاعت أن ترتب شحن ١٠٥ شحنات من الدواجن تمكنت إدارة الصحة فى الجمارك من ملاحقة سبع منها ، وأما الباقى فقد تسرب للبلد . ومن هذه الشحنات السبع التى تمكنت مصلحة الجمارك من ملاحقتها ، خزنت واحدة منها فى ثلاجة بقريته فى انتظار تقرير نهائى من وزارة الصحة يبت فى مسألة صلاحيتها للاستهلاك الآدمى ـ لكن توفيق عبد الحى اتصل بالجمارك مدعياً أنه تلقى مكالمة تليفونية من وكيل الوزارة المسئول عن الشؤون القانونية فى وزارة الصحة يبلغه بقرار الافراج عنها . ولم يكن ذلك صحيحاً . لكن هناك فى كل مجتمع أناس على استعداد للتحايل على كل اللوائح » .

« ومن سوء الحظ أيضاً (واصل نائب رئيس الوزراء) فإن توفيق عبد الحى استطاع أن

---

(١) من اللافت للنظر أن شركة « أريك » حصلت على إذن باستيراد ٦ ملايين دجاجة فى نفس الوقت الذى أعلن فيه الرئيس السادات قراره المشهور بمنع ذبح الماشية وحظر استهلاك لحومها لمدة شهر كامل كعلاج ارتآه وقتها لمواجهة أزمة اللحوم وارتفاع أسعارها .

يحصل على ١٠ مليون جنيه من بنك قناة السويس ، ثم على مليون جنيه أخرى من نفس البنك (البنك كله ضمن منطقة نفوذ عثمان أحمد عثمان) » .

« ومن سوء الحظ أنه استطاع أيضاً أن يحصل على مليون و ٣٣ ألف جنيه من بنك المهندس ، و ٦٨١ ألف جنيه من البنك العربى للاستثمار ، و ٤٣٥ ألف جنيه من بنك آخر » .

« ومن سوء الحظ أنه حصل أيضاً على ٨٧٠ ألف جنيه من الشركة العربية للتجارة الدولية » .

ثم أضاف نائب رئيس الوزراء إلى كل هذه السلسلة من « مساوىء الحظ » : « إننا جميعاً يجب أن نأسف لأن هذه القروض منحت دون ضمانات كافية ودون تحريات كافية بواسطة الشركات والبنوك المعنية لكى لا يحدث هذا العبث المشين بالأموال العامة » .

ولقد كانت هذه العملية كلها سيئة الحظ والطالع فعلاً ، كما أنها كانت مؤسفة . وعندما سئل أحد مديرى بنك قناة السويس كيف سمح البنك لنفسه بأن يقدم كل هذه المبالغ لتوفيق عبد الحى وبدون أية ضمانات ، كان رده : « لقد تصرفنا على أساس سمعته . ولقد كان شخصاً بارزاً فى دنيا الأعمال » . والغريب أن أحداً لم يلاحظ أو لم يكلف نفسه عناء أن يلاحظ أن توفيق عبد الحى حاول ذات مرة من قبل ، أن يرشح نفسه رئيسا لنادى هليوليدو فى مصر الجديدة ، لكن محافظ القاهرة اعترض على ترشيحه معلناً أن سجله ليس مرضياً . فلقد سبق له إعطاء شيكات بغير رصيد . ومع ذلك فإن « الطالب » المغامر استطاع هو وعائلته أن يهربوا إلى بنما أولاً ، ثم بعدها إلى بريطانيا حاملاً معه ٣٥ مليون جنيه من المال المصرى العام ، وتاركاً وراءه آلافاً من الدواجن المتعفنة .

□ □ □

□ الشقيق :

ونصل إلى حالة الشقيق وهو عصمت السادات ، وهو الابن الثالث من أبناء محمد محمد الساداتى ، وقد أنجبه بعد طلعت وأنور . ولد عصمت السادات سنة ١٩٢٥ ، ولم يتجاوز فى تعليمه حدود الشهادة الابتدائية ، ثم التحق بإحدى الورش يتدرب على الأعمال الميكانيكية مما أهّله لكى يعمل سائق سيارة نقل . ثم ظل مغموراً بالنسيان حتى بعد ثورة ١٩٥٢ وحينما أصبح شقيقه أنور عضواً بمجلس قيادة الثورة ورئيساً لتحرير « الجمهورية » بهذه الصفة . واستطاع أنور إلحاق شقيقه بإدارة توزيع الجريدة كمفتش توزيع لأحد

شكل المدعى الاشتراكى ٢٢ لجنة لحصر ثروة عصمت السادات ، قبل محاكمته عن مصدرها .

الخطوط . وكان عمله أن يركب بجانب السائق الذى يحمل نسخ الجريدة بهذا الخط ويقوم بمحاسبة متعهدى التوزيع . ثم فصل عصمت من هذا العمل بعد أن خرج شقيقه من رئاسة تحرير « الجمهورية » وبعد أن نسبت إليه (إلى عصمت) تهمة الاختلاس .

ومرت عليه سنوات من الضياع لم يعرف من أمره فيها إلا أنه كتب لبعض من تعامل معهم شيكات بغير رصيد ، قدم بعضها إلى النيابة وحفظ بعضها الآخر تحسباً لنفوذ شقيقه . ثم بدأ اسم عصمت السادات يظهر كواحد من نجوم الانفتاح . وفى البداية لم يكن هناك من يستطيع أن يحدد ما الذى يفعله عصمت السادات بالضبط ، لكنه كان على وجه اليقين شديد النشاط . وكانت الاشاعات والشبهات تلاحقه دون أن يظهر شىء محدد يؤكد هذه الاشاعات والشبهات . وعندما تقدم أحد النواب المستقلين فى مجلس الشعب ، وهو الأستاذ « عادل عيد » ليوجه تهماً محددة ضد بعض من أسماهم « أفراد بعض العائلات ذات

النفوذ » ، طُلب إليه أن يحدد من يقصد ، وقال النائب لرئيس مجلس الشعب الذى سأله ، أنه سوف يضع الأسماء فى ورقة مغلقة يقدمها له لكى لا يظن أحد أنه يقصد التشهير . وقدم عادل عيد قائمته ، ولم يعرف أحد ـ إلا بعد ذلك بسنوات ـ أن أول اسم فيها كان اسم عصمت السادات .

ثم تردد اسم عصمت السادات بقسوة أثناء التحقيقات مع رشاد عثمان وتوفيق عبد الحى ، بل أن رشاد عثمان ألحّ على ذكر اسم عصمت السادات بما لم يعد ممكناً تجاهله ، وهكذا ففى سبتمبر ١٩٨٢ قرر المدعى الاشتراكى أن الوقت قد حان لسؤال عصمت السادات فيما نسب إليه . وعندما أخطر الرئيس مبارك بذلك كان رأيه أنه لا يريد أن يعترض سير العدالة ، لكنه يقترح أن لا يبدأ سؤال عصمت السادات إلا بعد ٦ أكتوبر ، وهو ذكرى مرور سنة على اغتيال شقيقه أنور السادات .

وفى يوم الذكرى ، وبينما كان الرئيس مبارك يضع إكليلاً من الزهور على ضريح أنور السادات ، وجد أمامه عصمت السادات واقفاً فى صف أفراد الأسرة ، فناداه ليقول له محذراً أن رائحة تصرفاته قد أصبحت تزكم الأنوف . وكان واضحاً منذ تلك اللحظة أن عصمت السادات لم تعد له حصانة . وبدأ المدعى الاشتراكى تحقيقاته يوم ٧ أكتوبر ، وإذا الصورة تتكشف ـ طبقاً لتقارير المدعى الاشتراكى فيما بعد ـ عن فساد على نطاق لا يخطر على الخيال . من الغريب أنه كانت هناك ملامح تشابه بين عصمت السادات وبين والده محمد محمد الساداتى . كلاهما كان متزوجاً من أربع ، وكان لديه خمسة عشر من الأبناء والبنات . لكن الفارق بين الاثنين هو أنه بينما كانت أسرة محمد محمد الساداتى تعيش مكدسة فى شقة واحدة فى كوبرى القبة ، فإن عصمت السادات وزوجاته وأولاده كانوا يعيشون فى قصور وفيلّات وشقق فاخرة . وعلى سبيل المثال فإن زوجته الرابعة التى تزوجها سنة ١٩٨٠ وكانت شابة يونانية لا يزيد عمرها عن نصف عمره ـ شاركته فى بعض نشاطاته فى سالونيكا فى اليونان ، وقاما معاً بإنشاء شركات تملك مصالح كبرى فى شركات شحن بحرية وشركة لصناعة أنابيب الأوكسيجين وأوجه نشاط تجارية متعددة أخرى . وعلى أى حال فقد ظهر أن أسرة عصمت السادات تملك مجموعة من الشركات تعمل فى مجالات الملاحة والتوكيلات البحرية والنقل وتوزيع الجرارات وقطع الغيار والمقاولات . وكانوا يملكون خمس عمارات كبيرة وعشرات من الشقق والمكاتب ، إلى جانب أكثر من استراحة صيفية فى المعمورة وغيرها . وقد كان واضحاً أن عصمت السادات لم يجد على الإطلاق أية صعوبة فى الحصول على تصريحات لما يريده من السوق المحلية ، أو ما يستورده

وتستورده شركاته من الخارج . بل وقد امتد النشاط إلى فرض نوع من أتاوات الحماية على هؤلاء الذين طلبوا هذه الحماية أو لم يطلبوها . ولقد ذكر فى التحقيقات التى نشرتها بعض صحف القاهرة أن ابنه طلعت اتهم بطلب ٢٠٠٠ جنيه من موظف فى جمارك الاسكندرية إذا أراد أن يبقى فى منصبه . وربما استعمل هذا الأسلوب مع كثيرين غير هذا الموظف .

وحتى ساعة الفراغ من إعداد هذا الكتاب (أكتوبر ١٩٨٢) فقد كانت ٢٢ لجنة تحقيق مكلفة بمتابعة مجالات نشاط وحجم ثروة عصمت السادات* . وكما كان يجب أن يكون متوقعاً ، فإن هذه اللجان لم تجد مبالغ تذكر فى حساباته فى البنوك ، فلقد تأكد أن كل شىء قد وجد طريقه إلى خارج مصر حينما بدأت الرياح الباردة للنقد تهب عليه . وقد وجد فى حساب ابنه الأصغر مبلغ مليون ونصف مليون دولار ، ويبدو أن الوقت لم يتسع للتصرف فى هذا المبلغ الذى لم يكن يوجد غيره فى حسابات البنوك . ولقد تبين من الأدلة والقرائن المتصلة بنشاط عصمت السادات وأسرته أن هناك أمثلة صارخة لاستغلال النفوذ . وعلى سبيل المثال فقد كان هناك عقد موقّع مع شركة الشمس للتجارة والاستثمار . وكان هذا العقد بخصوص أرض تنازعت عليها الشركة مع أحد الناس . وظهر عصمت السادات فى الصورة فجأة يدعى لنفسه حقاً فى هذه الأرض . والغريب أنه فى ١١ ديسمبر ١٩٨٠ وقع عقداً مع هذه الشركة تعهد بمقتضاه بأن يسلم لها هذه الأرض ، بل أكثر من ذلك تعهد لها بإخلائها من قوة من البوليس الحربى كانت تستخدمها ضمن خطة حماية مطار القاهرة الدولى . وبمقتضى هذا العقد حصل عصمت السادات من الشركة على ٥٦ ألف جنيه (لكى يسلمها الأرض المتنازع عليها ويخلى البوليس الحربى منها) . وكان المثال الصارخ الثانى تورط إحدى بناته ـ نادية عصمت السادات ـ فى تزوير وثائق ادعت بمقتضاها ملكيتها لقصر فى المعادى . وكان هذا الادعاء منها أمام محكمة . وفى الواقع فإن هذا القصر كان مملوكاً لسيدة أخرى هى السيدة هانم راتب ، وكانت قيمته تقدر بثلاثة ملايين جنيه . وكان هذا القصر أحد المقار المحتملة التى عرضت على شاه إيران حينما قرر الاقامة كلاجىء سياسى فى مصر ، ثم عدل عن شرائه بعد أن استضافه الرئيس السادات وألح عليه بالإقامة بقصر القبة لدواعى أمنه . وعندما علمت المالكة الحقيقية ـ هانم راتب ـ بما يحدث باسمها ، كتبت خطاباً مهذباً للرئيس السادات تشكو إليه باعتباره « الرئيس المحترم للعائلة

عند صدور الطبعة المصرية لهذا الكتاب كان المدعى الاشتراكى يطالب بمصادرة ثروته المتضخمة بغير مصدر ظاهر .

المصرية والرئيس المؤمن محمد أنور السادات رئيس الجمهورية » ، وشرحت الشاكية وقائع شكواها ، ثم قالت أنها لا تريد أن تلجأ إلى المحاكم تتهم ابنة أخ رئيس الجمهورية بالتزوير ، ولهذا فهى تتمنى لو استطاع بحكمته تسوية الأمر فى « جلسة على المسطبة » (إشارة إلى ما كان يقوله السادات عن نفسه ككبير للعائلة وعن أخلاق القرية) .

وعندما بدأ تحقيق المدعى الاشتراكى فيما بعد مع عصمت السادات فإن تلميحاته لم تتوقف عند حد ، بل راحت بوضوح تشير إلى شقيقه أنور وإلى زوجته جيهان . ولقد أدلى بتصريح أكد فيه أنه أذكى من أنور و « أشطر » ، لكن الحظوظ وحدها هى التى جعلت أنور يظهر عليه ، وبالتالى يسلبه حقه فى الفرصة التى يستحقها . ولقد منع من السفر ثم ألقى القبض عليه وعلى بعض أولاده . ومن غرائب المفارقات أن المدعى الاشتراكى لم يجد ما يطبقه عليه سوى قانون العيب الذى أصدره أنور السادات لمواجهة خصومه ، ولم يجد مكاناً يتحفظ عليه فيه سوى سجن طره الذى ملأه السادات بخصومه السياسيين فى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ .

□

□ البيروقراطى :

ويجىء الدور أخيراً على النموذج الخامس من أبناء سياسة الانفتاح وهو البيروقراطى . والبيروقراطى هنا هو الدكتور نعيم أبو طالب الذى كان أستاذاً بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية ، ثم أصبح وزيراً ، واستقر به المطاف أخيراً كمحافظ للاسكندرية . ولقد تجلّت أثناء عمله كمحافظ ميوله الاستعراضية . وإذ نصب فى حدائق أنطونيادس الشهيرة بالاسكندرية مسرحاً كلف المحافظة ٩٠ ألف جنيه خصصه ـ كما قال ـ للاحتفالات الجديرة بميناء عظيم ، ومع ذلك فإن هذا المسرح لم يستعمل غير مرة واحدة لمناسبة حضرتها السيدة جيهان زوجة الرئيس السادات . وعيّن لنفسه ٢٢ مستشاراً من بين الشخصيات العامة للشؤون الفنية والثقافية والعلاقات العامة ـ كانوا جميعاً يتقاضون مكافآت سخية من المحافظة . وبلغت نفقات ضيوف المحافظ فى سنة واحدة (طبقاً لما نشرته الصحف الحكومية) أكثر من ٥٠ ألف جنيه . وكان أعجب ما فعله الدكتور نعيم أبو طالب أنه ـ أثناء عمله كمحافظ للاسكندرية ـ بدأ يرتب لإنشاء بنك بحرى يكون هو على رأس مجلس إدارته . وقدّر رأسمال البنك بمبلغ ٣٠ مليون جنيه ، مقسمة على ٦٠٠ ألف سهم ، كل منها بقيمة خمسين جنيهاً . ولقد طلب إلى كل المؤسسات الرسمية المصرفية والتابعة للقطاع العام أن تساهم فى إنشاء هذا البنك ، وقبل بعضها بالفعل . بل أن هيئة مياه

الاسكندرية التى تملكها الحكومة وتقع تحت سلطة المحافظ ـ وجدت نفسها مضطرة إلى قبول أمر يفرض عليها المساهمة بشراء ١٨ ألف سهم فى هذا البنك ، رغم أن قانونها يحظر عليها المشاركة فى أية عمليات استثمارية . كذلك فعلت الشركة المتحدة للمقاولات والإسكان التى اشترت أسهما بـ ١٠٥ آلاف جنيه ، وشركة المعمورة التى اشترت أسهماً بـ ٢٤٥ ألف جنيه . كانت كل منهما فى حاجة إلى أموالها لاستثمارها فى أوجه نشاطها المتخصص . لكنها ـ وهى تحت سلطة محافظ الاسكندرية ـ وجدت من الأفضل لها أن تستجيب لنصيحته .

وقد ساهم أحد أبناء الدكتور نعيم أبو طالب فى هذا البنك بمائة سهم ، ولأن هذا الابن كان قاصراً فإن والده المحافظ حضر الجمعية العمومية لتأسيس البنك ممثلاً لأسهم ابنه . وعندما أصبح الدكتور نعيم أبو طالب فى النهاية رئيساً لمجلس إدارة البنك فقد « قرر مجلس الادارة لرئيسه » مرتباً سنوياً قدره أربعون ألف جنيه بدلاً لمرتبه السابق كمحافظ ، وهو خمسة آلاف جنيه . وبدأ البنك نشاطه بأن اشترى أحد القصور كمقر له ، ووقع اختيار رئيسه على قصر المليونير اللبنانى « سرسق » بالاسكندرية وتم شراؤه بمبلغ اثنين ونصف مليون جنيه . وبلغت نفقات إعداد مكتب رئيس مجلس الادارة وملحقاته ٢٠٠ ألف جنيه ، وخصصت له سيارة كبيرة مزودة بتليفون (حين نشرت تفاصيل هذه الوقائع بالصحف المصرية ، دافع رئيس البنك عن نفسه بأنه كان يستطيع أن يشترى سيارة مرسيدس ، ولكنه لدواعى التقشف اشترى طرازاً غيرها) . وحتى هذا الوقت لم يكن البنك قد قام بأى نشاط فى مجال عمله ، وتكاثرت ضغوط ما تكشف من وقائع لتفرض على الدكتور نعيم أبو طالب أن يقدم استقالته .

□

إن هذه النماذج الخمسة من عينات الانفتاح (المقاول والعامل والطالب والشقيق والبيروقراطى) لم تكن نماذج منفصلة . ولقد كانت مجرد عينات من مناخ يسمح بها . وصحيح أنه لم يكن فى مقدور أى واحد فى مصر أن يصنع امبراطورية مالية فى حجم امبراطورية عثمان أحمد عثمان ـ ولكنه كان هناك بالتأكيد عشرات من أمثال رشاد عثمان ، ومئات من أمثال توفيق عبد الحى ، وربما آلاف من أمثال الدكتور نعيم أبو طالب . ولقد وصف أحد المثقفين[1] فى مصر جماعات المستفيدين من سياسة الانفتاح بأنها « طبقة **المظلّيين** » . وكان رأيه أن المظلّيين عادة ينقضون من السماء على المواقع ليحتلوها

(١) الأستاذ الأديب يوسف القعيد

أو ليدمروها ، وأن هذه الطبقة كانت مصممة إما أن تسيطر على مصر وإما أن تدمرها . وكان قول هذا المثقف أن فكرة هؤلاء عن الدولة أنها مجرد جهاز لتأمين نوم الأغنياء ضد أرق الفقراء . ومن المفارقات الغريبة أيضاً أن طبقة « مظليى » الانفتاح بدأت تستعمل فى وصف منجزاتها تعبيراً عسكرياً أثيراً لدى الرئيس السادات ، وهو تعبير « **العبور** » ، وكان استعمالهم له الآن بالمعنى المالى ، وكان الشخص الذى « عبر » فى تقديرهم هو ذلك الذى استطاع اغتنام الفرصة بنجاح . وقد سمعت بنفسى أحد أقارب السادات يتحدث عن منجزات شقيقه للرئيس ويقول : « **لقد تمكنت من العبور بطريقة ضخمة** » . كان لقب « بطل العبور » هو اللقب الأثير لديه .

الفصل الثالث

لا ضوابط ولا موازين

لقد تعرضنا فيما سبق لطبيعة السلطة فى معظم بلدان العالم الثالث . . تتحرك من شرعية تقليدية ذات أصول قبلية أو دينية فى إتجاه أمل الوصول إلى شرعية تستقر على قواعد دستورية وقانونية . لكنها فى هذه المحاولة تمر بشرعية مرحلة الإنتقال بين الاثنتين ، وهى المرحلة التى يبرز فيها دور أجهزة الإستمرار فى الدولة ، أى البيروقراطية ، وعلى رأسها القوات المسلحة . فى هذه المرحلة يبرز عادة دور الرجل الواحد الذى يمكن ملاحظة حجم سلطته أينما تلفت المرء فى أى اتجاه فى العالم الثالث . والسبب الرئيسى فى ذلك هو أن المجتمعات لا تستطيع أن تصل إلى مرحلة الدستورية والقانونية إلا إذا اكتمل فيها نمو الطبقات أولاً ـ ثم إذا استطاعت هذه الطبقات أن تعبر عن مصالحها سياسياً بحرية كاملة ـ ثانياً ـ ثم ـ ثالثاً ـ إذا كانت التناقضات الاجتماعية بين هذه الطبقات مما يمكن حله بالحوار الديمقراطى .

إن ذلك لم يتحقق بعد فى معظم بلدان العالم الثالث . ولكن عدم تحققه لا يعنى أن الأمور فى حالة ركود أو أنها جامدة . والحقيقة أن الحركة الفكرية والاجتماعية والسياسية مستمرة دون توقف ، ومن ثم فإن تيارات جديدة تظهر على الحافة ثم لا تلبث أن تجد طريقها إلى الساحة الرئيسية . ثم أن حركات تظهر تحت الأرض وتتحوّل إلى قوى فاعلة ، وتروح هذه التيارات والقوى تدعم نفسها وتعزز قواها . وهكذا تجرى صراعات وتقوم

تحالفات وتحدث تحوّلات وتطرأ تغييرات تتراكم كل يوم لتخلق أوضاعاً جديدة على طريق التطور .

وكان ذلك حال مصر السادات . كانت السلطة العليا فى يده ، وكان قد حاول بكل الوسائل القانونية والإدارية أن يسد أى ثغرات يمكن أن تهبّ منها رياح التغيير ، ومع ذلك فقد كانت المحاولة مستحيلة ، فلقد بقيت بعض الضمانات والتوازنات التى يمكن أن تتصدى لسلطته المطلقة ، وراح يواجهها واحدة بعد واحدة .

وحرية تكوين الأحزاب هى بالطبع أولى وسائل تحقيق الديمقراطية إذا كان ذلك فعلاً هو ما يريده حسب ما كان يقول . ولقد كان حريصاً على اتخاذ واجهة الديمقراطية ، ربما لأنه أراد أن يطمئن أصدقاءه فى العالم الخارجى ، أو ربما لأنه أحس أن نمو قوى متعددة فى مصر يفرض عليه أن يسمح بوجود منافذ لتنفيس البخار المكبوت ، وهكذا فإنه اختار ـ كما أعلن ـ أن « يسمح بتجربة حزبية » . كان ذلك مختلفاً عما كانت عليه الأحوال فى أيام جمال عبد الناصر الذى استبدل الأحزاب القديمة فى مصر بتنظيم سياسى واحد كانت مهمته الإجتماعية « أن يسعى لتذويب الفوارق بين الطبقات » ، وبالتالى يحاول حل المصالح الطبقية المتعارضة بطريقة سلمية . وقد كان جمال عبد الناصر يصف تجربته فى الديمقراطية الإجتماعية بأنها تقوم على أساس تحالف قوى الشعب العامل .

وليس هناك شك أنه بعد حوادث مايو ١٩٧١ ، كانت جماهير الشعب المصرى تواقة إلى ممارسة مزيد من الحريات ، خصوصاً حرية التعبير . لكن ما حصلوا عليه لم يكن فى مستوى آمالهم . ثم جاءت حرب أكتوبر وما أثارته من تطلعات . ولم يتحقق شىء من هذه التطلعات ، مما أدى إلى زيادة الشعور بالاحباط ، وكان هذا الشعور بالاحباط بدوره هو الوقود الذى أشعل مظاهرات يناير ١٩٧٧ . ثم كان بعد ذلك انقضاض الرئيس السادات على أى معارضة . لكن القبضة الحديدية كانت تحتاج إلى قفاز حريرى ، وهكذا فإن الاستفتاء الذى جرى فى أعقاب حوادث القاهرة أشار بوضوح إلى حق تكوين الأحزاب .

□

ولقد كان حزب الوفد القديم أول من تصوّر أن الفرصة قد واتته ليبدأ من جديد . وتلفتت أنظار أعضائه القدامى إلى السياسى المخضرم « فؤاد سراج الدين » الذى كان سكرتيراً عاماً لحزب الوفد قبل حله . كان فؤاد سراج الدين ينتمى إلى طبقة مُلاك الأراضى التى سيطرت على الحياة السياسية فى مصر لعدة أجيال قبل الثورة . وكان فؤاد سراج الدين

إلى جانب ذلك رجلاً يملك كفاءة عالية ، كما أنه كان قادراً على أن يحصل لنفسه على كثير من شعبية حزب الوفد التقليدية . ولم يكن هناك مكان لفؤاد سراج الدين فى أيام جمال عبد الناصر وبمنطق تذويب الفوارق بين الطبقات - أما الآن وقد بدأت مصر تتجه إلى منطق الإقتصاد الحر والسوق المفتوح ، وبالتالى مجتمع طبقات متعددة ومتصارعة ، فإن الأمور أصبحت مختلفة . كان حزب الوفد لا يزال رسمياً حزباً محظوراً ، لكن فؤاد سراج الدين بذكائه أحس أن الوقت ربما كان ملائماً لإعادة بعثه ، وهكذا فإنه أرسل إلى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت السيد ممدوح سالم يطلب إليه أن يخطر الرئيس بأن حزب الوفد يفكر فى إعادة تنظيم نفسه وفى التقدم بطلب تصريح بعودة نشاطه . وأوضح فؤاد سراج الدين أن حزبه الجديد لا يرى نفسه فى موقف معارض للرئيس ، فأعداء الرئيس - وهم الناصريون والشيوعيون وغيرهم - هم نفس أعداء الوفد . ثم أن المظاهرات الأخيرة (كان ذلك بعد حوادث يناير ١٩٧٧ مباشرة) قد أظهرت أن قوى النظام - بما فيها قوات الأمن - لا تستطيع أن تملأ فراغ الساحة . وكان رأى فؤاد سراج الدين أن الوفد يستطيع أن يكون قوة مؤثرة فى الشارع المصرى .

وبدا لأول وهلة أن هذه الحجج مقبولة من السادات ، وهكذا فإنه أصدر أمره برفع القيود التى كانت مفروضة على النشاط السياسى لفؤاد سراج الدين . وأكثر من ذلك فإنه عينه عضواً للجنة المركزية فى الإتحاد الإشتراكى العربى (كان الإتحاد الاشتراكى العربى قد تم حله ، وإن كانت لجنته المركزية قد أُبقيت بطريقة صورية لكى تمثل « مجلس العائلة المصرية » - كما يقول الرئيس السادات - وذلك فى انتظار تشكيل مجلس آخر يمثل هذه « العائلة » تحت اسم مجلس الشورى) .

وحين بدأ حزب الوفد الجديد نشاطه فإنه استطاع اجتذاب تأييد ملحوظ . كان هناك كثيرون من أفراد الطبقة المتوسطة القديمة قبل الثورة يعتبرون أن الوفد هو حزبهم ، كما كانت هناك عناصر جديدة استطاع إسم الوفد بتأثيره التاريخى أن يشدها . وعندما أعلن قيام الحزب رسمياً ، فإنه قرر إختبار قوته فى إحدى الدوائر الإنتخابية فى الاسكندرية ، وهى دائرة الجمرك . ودعى الأستاذ فؤاد سراج الدين لكى يخطب تأييداً لمرشح الوفد ، واحتشد جمهور يقدر بأربعين ألف شخص لكى يسمعوه . وكان استقبالهم له حماسياً إلى درجة أنهم كادوا أن يحملوا سيارته من على الأرض . وكان فؤاد سراج الدين خطيباً بارعاً ، وقد بدأ خطابه بأن قال أنه يوافق على أهم منجزات ثورة ١٩٥٢ وفى مقدمتها الإصلاح الزراعى ، رغم أنه شخصياً وعائلته كانوا من المتأثرين به . وكان حريصاً على أن لا يهاجم

عبد الناصر . ثم بدأ يتكلم فى المشاكل الجارية ، فلمس موضوع مظاهرات القاهرة وموضوع الفساد وموضوع التضخم وارتفاع الأسعار . كان الخطاب ذكياً ، وقد نجح لدرجة أن بعض أنصاره طبعوا منه نسخاً كثيرة على شرائط تسجيل قاموا بتوزيعها . وكإشارة إلى شعبيته الجديدة ـ فإن فؤاد سراج الدين دُعى بعد ذلك لكى يتحدث فى نقابة المحامين ، وهى من أقوى النقابات المهنية نفوذاً وأشدها تأثيراً فى المجال السياسى . وبدأ السادات يشعر بالقلق . وإذا به فجأة يضع تشريعاً يفرض قيوداً على نشاط « هؤلاء الذين أفسدوا الحياة السياسية قبل أو بعد الثورة » . وكان ظاهراً أن التشريع الجديد موجه إلى فؤاد سراج الدين الذى كان يعتبر نفسه جسر الإتصال الطبيعى بين الوفد القديم والوفد الجديد . ودعا فؤاد سراج الدين إلى اجتماع للجنة التأسيسية لحزب الوفد الجديد ، وعرض عليهم الموقف . وقد تمسكوا برئاسته للحزب الجديد . ونتيجة لذلك فقد كان أمامهم خياران : إما المواجهة مع السادات ، وإما حل الحزب . وكانت هناك أغلبية كبيرة ترى أفضلية حل الحزب على أساس أن مناخ العمل السياسى الراهن لا يمنح أى حزب مستقل فرصة عملية لممارسة نشاطه . وربما كانوا على حق ، لكن الذى لم يذكره أحد منهم فى تأييد أفضلية حل الحزب هو أن كثيرين منهم كانوا من المستفيدين من سياسة الإنفتاح ، ولم يكونوا على استعداد للتضحية بمشاركتهم فى المكاسب المادية للإنفتاح مقابل إفتراض مشاركتهم فى الحياة السياسية . كانت مكاسب الإنفتاح بالنسبة لهم حقيقة واقعة ، وأما مكاسب النفوذ السياسى فقد بدت لهم الآن محفوفة بمخاطر يمكن أن تؤثر على مكاسبهم المادية .

ولقد كان فؤاد سراج الدين نفسه رغم تقدم سنه ـ فوق السبعين ـ على إستعداد لتحمل مخاطر المواجهة مع السادات ، لكن الأغلبية آثرت تجنب هذه المخاطر . وهكذا طويت صفحة الوفد الجديد على الأقل فى تلك المرحلة ، وإن كان ذلك لم يمنع السادات من مواصلة هجومه على فؤاد سراج الدين متهماً إياه بأنه مثل نبلاء البوربون الذين عادوا إلى فرنسا بعد الثورة الفرنسية سنة ١٨١٥ وكأن شيئاً لم يحدث . وكانت مشكلة السادات إزاء فؤاد سراج الدين أنه كان يعرف أكثر مما ينبغى . كان فؤاد سراج الدين وزيراً للداخلية فى يوم من الأيام ، ولعله كان من أقوى وزراء الداخلية فى مصر . وهكذا فإنه كان على علم بالتقارير التى تدين السادات فى محاولة اغتيال أمين عثمان . كذلك فإنه كان بالتأكيد يعرف بأمر البرقية الشفرية التى بعث بها عبد الفتاح عمرو باشا ـ سفير مصر فى تلك الأيام فى لندن ـ بعد مقابلة هامة له مع المستر « ارنست بيفن » وزير الخارجية البريطانية . وفى هذه المقابلة ـ وكما ذكر عمرو باشا فى تقريره ـ فإن بيفن بعث إلى الملك فاروق برسالة يحذره

فيها بأنه يلعب بالنار إذا كان سيواصل استخدام بعض ضباط حرسه فى اغتيال أو إرهاب أعدائه السياسيين .

□

بطئ صفحة حزب الوفد الجديد فإن عنصراً من عناصر التوازن الذى كان يمكن أن يحد من سلطة السادات المطلقة - جرى ضربه فى مهده . وعلى أى حال فلم يكن حزب الوفد الجديد هو التنظيم السياسى الوحيد الذى كان يحاول الإستفادة من آراء السادات النظرية عن الديمقراطية . كان هناك أيضاً حزب التجمع الوحدوى الإشتراكى الديمقراطى برئاسة خالد محيى الدين الذى اجتذب تأييداً لا بأس به . كان خالد محيى الدين واحداً من القلة الباقية من المؤسسين الأصليين لحركة الضباط الأحرار ، وكان رجلاً كفئاً يملك تجربة متنوعة . وكان ماركسى الإتجاه . وكان كثيرون ممن انضموا إليه بغير شك من الشيوعيين . لكن حزبه لم يكن قاصراً على هؤلاء وحدهم ، فقد انضم إليه عدد من المفكرين المستقلين والتقدميين وحتى بعض الناصريين الذى تصوروا جميعاً أن تنظيم التجمع يمكن أن تتسع شرعيته لأوجه نشاطهم السياسى . وبدأ حزب التجمع يصدر جريدة أسبوعية باسم « الأهالى » لاقت قدراً ملحوظاً من النجاح . وكان الحزب مرناً فى تقديره للواقع التاريخى المصرى وللمناخ السائد فى مصر . ولقد كانت سياساته أقرب ما تكون إلى الحزب الشيوعى الإيطالى ، إذ أوضح بصورة قاطعة أنه لا يجد تناقضاً بين أفكاره التقدمية وبين فكر التراث الدينى المستنير ، بل إنه أنشأ أمانة خاصة للشؤون الدينية فى الحزب تولّى أمانتها أحد دعاته البارزين ، وهو الشيخ « مصطفى عاصى » الذى وجد نفسه فى السجن أثناء حملة اعتقالات سبتمبر سنة ١٩٨١ . وأفلت خالد محيى الدين نفسه من هذه الحملة لأن التقليد جرى على عدم التعرض لأعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين . وكانت الأوضاع ملائمة لجريدة « الأهالى » ، فقد كان هناك كثير مما يمكن انتقاده ، فهاجمت بشدة مبادرة السادات تجاه إسرائيل ، وجعلت من شعار « لا للصلح المنفرد مع إسرائيل » نداءً شائعاً على كل صفحاتها . وراحت تهاجم الفساد ، ثم راحت تهاجم أوجه نشاط ما سمته « الامبراطورية العثمانية » . وبرغم نجاحها الكبير فإن « الأهالى » راحت تعانى من مشكلة قاتلة وهى أنها كانت تطبع على مطابع إحدى الصحف الحكومية مما يجعل صدورها تحت رحمة النظام . ثم أضيفت مشكلة ثانية وهى أن محكمة جنوب القاهرة تحت رئاسة القاضى أنور أبو سحلى ، وهو من أصدقاء عثمان أحمد عثمان وكان موظفاً فى شركته فى وقت من الأوقات - تفرغت بالكامل تقريباً للإجهاز على جريدة « الأهالى » . كان أنور أبو سحلى

ينتمى إلى عائلة إقطاعية تأثرت بالإصلاح الزراعى ، ولهذا السبب فقد أبعد عن منصب القضاء . وفى فترة الابعاد عمل مستشاراً للمقاولين العرب ، ثم أعاده السادات إلى مقعد القضاء ، وبدا كما لو أن ذلك حدث خصيصاً تربصاً بجريدة « الأهالى » ، فقد كانت أعدادها تحمل إلى محكمته كل أسبوع بتهمة الإثارة والتحريض على النظام العام . وكانت أحكامه دائماً بمصادرتها . ولعدم انتظام صدورها نتيجة لتكرار مصادرتها ، فقد سقطت ـ بحكم القانون ! ـ رخصتها وتوقفت عن الصدور . واضطر حزب التجمع بعدها إلى الإقتصار على طبع بعض المنشورات التى لم يكن لها نفس التأثير الذى كان لجريدة تصدر بانتظام وتعرض نفسها كل أسبوع فى الأسواق على القراء . وتم على هذا النحو التخلص من عنصر ثانٍ من عناصر النقد والمعارضة ، وبالتالى التوازن .

□ □ □

وكان هناك حزب ثالث هو حزب العمل ، وكانت أصوله تمتد إلى حزب « مصر الفتاة » القديم الذى أنشأه أحمد حسين فى الثلاثينات متأثراً بتجربة الفاشية والنازية فى إيطاليا وألمانيا . ثم جرى حله طبقاً لقانون الأحزاب سنة ١٩٥٣ . كان حزب العمل قد نشأ تحت قيادة أحد أصدقاء أحمد حسين المقربين ، وهو المهندس إبراهيم شكرى . كان إبراهيم شكرى ينتمى إلى عائلة من ملاك الأراضى ومن أوائل من تحدثوا عن ضرورة الإصلاح الزراعى فى مصر . وكانت سمعته طيبة وأمانته لا يرقى إليها شك . وتصوّر السادات أنه يستطيع أن يجعل من حزب العمل « معارضتى المخلصة » ، وهكذا فإنه حاول بنفسه تذليل بعض العقبات التى اعترضت تكوين الحزب طبقاً للقانون . كان القانون يحتم أن يكون لأى حزب ينشأ من جديد ـ عشرون عضواً فى مجلس الشعب . والغريب أن انتخابات مجلس الشعب سبقت قيام الأحزاب ، وهكذا فقد كان من الضرورى إيجاد عشرين عضواً يقبلون ـ بأثر رجعى ـ أن يصبحوا أعضاء فى حزب العمل . وفى حين أن حزب الوفد الجديد استطاع بصلاته القديمة أن يعثر على الأعضاء العشرين اللازمين قانوناً لإنشائه ـ فإن حزب العمل وجد نفسه أمام معضلة . وتطوّع السادات ليحل المعضلة نيابة عن حزب العمل . ظهر فجأة بنفسه فى الإجتماع التأسيسى لحزب العمل ليوقع على بيان التأسيس معتبراً نفسه راعياً للحزب الجديد . ورغم أنه كان فى ذلك الوقت رئيساً للحزب الوطنى ، فإنه أخطر حزب العمل بأنه سوف « يعطيه » النصاب القانونى من النواب حتى يقوم قانوناً . وبالفعل فقد أعطاهم بعض النواب ، وعلى رأسهم صهره السيد محمود أبو وافية ! ولسوء حظ السادات فإن تصرفه أحدث أثراً عكسياً لما كان يريده ، فلقد أدى

ما فعله إلى انقسام فى صفوف الحزب الجديد : فريق يتبع القيادة الشرعية لهذا الحزب ، وهى قيادة ابراهيم شكرى ـ وفريق آخر يعتبر نفسه ممثلاً للسادات داخل نفس الحزب .

وأصدر الحزب جريدة أسبوعية باسم جريدة « الشعب » . وحاول الحزب خلال نشاطه وعلى صفحات جريدته أن يتبع خطاً معتدلاً . وفى البداية وصل إلى حد تأييد اتفاقية كامب ديفيد ، وإن كان قد تحفظ على بعض نصوصها . ثم بدأت تحفظات الحزب تتسع بأكثر من كامب ديفيد ، وراح صوته يعلو بالنقد . وكان الحزب تحت ضغط عنيف . فمن ناحية كان هناك رأى عام واسع يرى أن الحزب من صنائع السادات ، ومن ناحية أخرى فقد كانت عناصر الحزب الأصلية حريصة على استقلالها وفى نفس الوقت على استمرار علاقتها الودية بالنظام ـ على الأقل لكى تحتفظ بنصاب النواب الذين أعارهم لها أنور السادات . وفى الواقع فقد كان التوفيق بين كل هذه العوامل المتضاربة أمراً مستحيلاً ، وكان لابد من أن ينقسم الحزب . . وقد انقسم ، وعاد نواب السادات إلى مكانهم الطبيعى فى حزبه ، ولم يعد حزب العمل كما أراده السادات « معارضتى المخلصة » . وفى هذا الجو الجديد بدأ الحزب يمارس نشاطاً حزبياً حقيقياً لا تعترضه عوائق من الحرج أو من الشكوك ، وانضمت إليه عناصر جديدة كان من بينها الدكتور حلمى مراد ، وهو واحد من المثقفين البارزين فى مصر ، إلى جانب أنه كان صهراً للأستاذ أحمد حسين . كان الدكتور حلمى مراد فى البداية قد انضم لحزب الوفد الجديد وأصبح نائباً لرئيسه ، وبعد قرار الوفد بحل نفسه فإن حلمى مراد استقر كنائب لرئيس حزب العمل . وبدأت جريدة الشعب تقوم بدور نشيط بتوجيه رئيس تحريرها الأستاذ حامد زيدان . وبرزت فى صفحاتها ثلاثة أعمدة ثابتة لثلاث من الشخصيات حظيت كتاباتها باهتمام كبير ، وأولهم الأستاذ فتحى رضوان ، ثم الدكتور محمد عصفور ، إلى جانب الدكتور حلمى مراد بالطبع .

كان حلمى مراد أستاذ اقتصاد وصل إلى أن أصبح مديراً لجامعة عين شمس ، ثم اختاره جمال عبد الناصر وزيراً للتعليم سنة ١٩٦٨ . وبدأت كتاباته الآن فى جريدة « الشعب » تضايق السادات ، فلم يكتف بموضوعات فى نطاق تخصصه كاقتصادى ، وإنما بدأ يتناول بعض الموضوعات الحساسة . ومنها على سبيل المثال وضع « سيدة مصر الأولى » وهو اللقب الذى أضفاه السادات على زوجته السيدة جيهان . ثم راح الدكتور حلمى مراد بعد ذلك يكتب عن « الطابع الارهابى لنظام السادات » ، وغير ذلك من القضايا المتفجرة .

وكان الأستاذ فتحى رضوان واحداً من المؤسسين الأوائل لحزب « مصر الفتاة » ،

واختلف مع أحمد حسين وترك « مصر الفتاة » ليعيد إحياء الحزب الوطنى القديم الذى أسسه مصطفى كامل . واختير وزيراً للإرشاد القومى بعد ثورة ١٩٥٢ . واقتيد من السجن الذى وضعه فيه الملك فاروق إلى مقعد الوزارة بعد الثورة مباشرة . وكان رجلاً يتمتع بصلابة خلقية ووطنية تدعو للإعجاب . ومع أنه أصبح واحداً من السياسيين المخضرمين الذين يحظون باحترام على نطاق واسع ، فإن لهب الثورة ظل حياً فى مشاعره وجعل منه خطيباً وكاتباً قوى التأثير . وقد كان من أبرز مقالاته فى « الشعب » مقال بعنوان « العتقاء » ، وقد أدى هذا المقال إلى غضب السادات غضباً عارماً . إذ علق فتحى رضوان فى هذا المقال على ما كان يردده السادات من أنه « أعطى » الشعب المصرى حريته وأتاح له فرصة ممارسة الديمقراطية ، وكان مفاد تعليقه أن الناس ولدوا أحراراً ولم يتلقوا حريتهم منحة من أحد .

وكان الدكتور محمد عصفور قانونياً ضليعاً ، تخصص فى المسائل الدستورية والقانونية . وكان مقاله الأسبوعى يلفت النظر باستمرار إلى التجاوزات الدستورية والقانونية للنظام . وكانت « الشعب » تنشر ـ عدا ذلك ـ مناقشات إبراهيم شكرى أثناء الاجتماعات العامة لحزبه ، وقد أصبحت هذه اللقاءات حية بعد أن غير الحزب موقفه من اتفاقيات كامب ديفيد وأعلن معارضته لها .

وبدأ غضب السادات على حزب العمل يظهر يوماً بعد يوم ، وتكرر اتهامه له بالجحود . وكان رد الحزب عليه بطريقة مبطنة بأنه فى واقع الأمر أحرجهم حين حاول مساعدتهم . وبدأت المشاكل تحيق بحزب العمل ، بما فى ذلك المشاكل المالية لإصدار الجريدة . وانتهت فترة التردد بأن أعلن حزب العمل معارضته القاطعة ليس فقط لكامب ديفيد ، ولكن للتطبيع أيضاً . واستشاط السادات غضباً . وفى حملة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ وجد زعماء حزب العمل أنفسهم فى زنزانات السجون ـ إبتداء من رئيس تحرير جريدتهم إلى نائب رئيس الحزب .

□

وفى وقت من الأوقات كانت مجموعة النواب المستقلين تلعب دوراً بارزاً فى المعارضة داخل مجلس الشعب ، وبرز من أعضائها عدد من نجوم هذا المجلس بينهم المستشار ممتاز نصار والمهندس محمود القاضى ، والأستاذ عادل عيد ، والشيخ صلاح أبو إسماعيل ، والأستاذ كمال أحمد ، والأستاذ أحمد ناصر ، والأستاذ أحمد فرغلى . وبفضل وجود هذه المجموعة الممتازة من النواب ، فإن المجلس لم يتحوّل بالكامل إلى

مجرد ختم فى يد الحكومة تصدر به ما تشاء بدون مناقشة . إن هؤلاء النواب طرحوا بشدة عدداً من الأسئلة الحساسة حول صفقات الأوتوبيسات الإيرانية ، وطائرات البوينج ، وصفقة الأسمنت ، وغير ذلك . كان عدد النواب المستقلين فى المجلس لا يتجاوز ٢٢ عضواً ، ولم تكن هناك صحيفة لهم تلتزم بنشر آرائهم . ومن وقت لآخر كانت جريدة حزب الأحرار ، وهو حزب يمينى صغير يرأسه السيد مصطفى كامل مراد ـ تنشر لهم بعض آرائهم .

وعندما عرضت اتفاقيات كامب ديفيد على المجلس ، فقد صوّت معظم النواب المستقلين ضدها ، وغاب عن جلسة التصويت ـ عدا ذلك ـ خمسة وخمسون نائباً ، بما فيهم بعض نواب حزب السادات . وبرغم أن الإتفاقيات مرّت مع ذلك بأغلبية مريحة ، فإن السادات الذى لم يكن على استعداد لقبول أية معارضة أمر بحل مجلس الشعب وأمر بإجراء إنتخابات جديدة . ولم يكن ذلك دستورياً لأن الدستور كان يتطلب لحل المجلس أن يقع خلاف بين رئيس الجمهورية وبين المجلس وأن يلجأ الرئيس إلى الشعب فى إستفتاء عام يطرح فيه موضوع الخلاف ، فإذا أيد الشعب وجهة نظره كان له أن يحل المجلس . ولم يكن هناك خلاف بين المجلس والرئيس ، فإن اتفاقية كامب ديفيد جرى إقرارها بأغلبية كبيرة ، وبالتالى فإن حل المجلس لأن مجموعة قليلة من المعارضين صوّتت ضدها ـ كان تعسّفاً لا مبرر له . ولقد كان حل المجلس فى الواقع خطوة فى سبيل التخلص نهائياً من مجموعة النواب المستقلين . وبالفعل فإنه عندما جرت انتخابات جديدة أسقط جميع النواب المستقلين فيما عدا نائباً واحداً ، وهو المستشار ممتاز نصار نائب دائرة البدارى الذى استطاع أنصاره أن يتصدوا لشبه عملية عسكرية قام بها النظام للتأثير على الإنتخابات فى هذه الدائرة ، ولم يستطع . وأصبح صوت ممتاز نصار هو صوت الإعتراض الوحيد فى المجلس الجديد .

□ □ □

كان هذا هو ما حدث لكل عناصر التوازن فى السلطة . هكذا حُوصر نشاط الأحزاب وحُوصرت صحفها وأُلغى بعضها ، بل إن قاضى المصادرات الأستاذ أنور أبو سحلى أصبح وزيراً للعدل !

وكانت بقية أجهزة الرقابة والتوازن الأخرى تواجه مشاكل صعبة ، وكان أشهر الأمثلة ما حدث لهيئة الرقابة الإدارية التى كان من اختصاصها أن تتأكد من سلامة تصرفات أجهزة

الدولة والمسؤولين فيها ، وفجأة صدر قرار بحل الرقابة الإدارية بدعوى أنها عقبة بيروقراطية تسبب الكثير من المضايقات ، ولا تخدم هدفاً . وأكثر من ذلك فإن ملفات الرقابة الإدارية كلها جرى إعدامها ، كما أن العاملين فيها جرى توزيعهم على بقية أجهزة الدولة .

وكان الجهاز المركزى للمحاسبات هو الجهاز الآخر لضمان تصرفات أجهزة الدولة ودقة حساباتها . وكان المفروض أن يبعث بتقاريره إلى مجلس الشعب . ولقد كانت تقاريره تقدم مادة صالحة لأسئلة النواب المستقلين المحرجة . وصدرت الأوامر بإيقاف تداول تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات .

وأخيراً ، فقد كان هناك جهاز المخابرات العامة ، وكان لديه الكثير مما يستطيع أن يقوله عما يجرى فى الداخل . لكن هذا الجهاز وجد نفسه أخيراً فى وضع لا يسمح له بان يقدم ما لديه من معلومات إلى أحد .

□ □ □

ولم يعد باقياً على هذا النحو غير عنصر وحيد من عناصر التوازن والمراجعة والتصدى لممارسة السلطة المطلقة ، وهو : الصحافة . وعندما كنت رئيساً لتحرير « الأهرام » نجحت فى إقناع الرئيس جمال عبد الناصر بأن يوافق على تبنى نظام جريدة « الموند » الفرنسية ليكون أساساً لإعادة تأكيد استقلالية الصحف المصرية . ووافق على أن يبدأ « الأهرام » بالتجربة ، وبمقتضاها يكون العاملون والصحفيون والإداريون فى الجريدة هم الهيئة التعاونية التى تمتلكها فى الواقع . ولكن الرئيس السادات ألغى هذه التجربة عندما تركت « الأهرام » فى بداية سنة ١٩٧٤ ، وانضمت « الأهرام » إلى غيرها من الصحف تحت المُلكية المطلقة للإتحاد الإشتراكى ، ثم لحزب مصر ، ثم أخيراً لمجلس العائلة أو مجلس الشورى الذى أقامه الرئيس السادات . ثم ابتدع السادات هيئة أخرى أسماها المجلس الأعلى للصحافة ، ووضع على قمتها رئيس مجلس الشورى . وكان تعيين رؤساء التحرير يجرى بواسطة هذا المجلس ، وبهذه الطريقة أصبحت الصحافة كلها فى واقع الأمر تحت الملكية الكاملة للحكومة . ولقد تم إخضاع الصحافة على هذا النحو بالكامل للسلطة . وكان ذلك الوضع يمثل سكيناً ذا حدّين ، فإن الصحف التى طالما هللت للرئيس السادات يوماً بعد يوم باعتباره بطل الحرب والسلام ـ كانت هى نفس الصحف التى بدأت فى توجيه النقد إليه بعد أسابيع قليلة من اغتياله . ومن الغريب أنه حدث فى أحد اللقاءات الصحفية التى عقدها الرئيس الجديد حسنى مبارك ، أن أحد الصحفيين المقربين للرئيس السادات

توجه إليه بأول سؤال فى اللقاء ، وكان السؤال يقول ما معناه لقد لاحظ كثيرون وبينهم خبراء فى علم النفس أن الرئيس السادات خلال السنة الأخيرة من حكمه لم يكن متوازناً من الناحية النفسية والعصبية ، فما هو تفسيركم لذلك ؟

وعلى أى حال فإن الصحافة المصرية اليوم ليست فى أحسن أحوالها ، فلقد تعرضت للكثير من الاجراءات التى شملت تنظيمها كما شملت أشخاصها . وعلى سبيل المثال فإنه فى أوائل سنة ١٩٧٣ أمر السادات بنقل ثمانين من أبرز الصحفيين فى مصر إلى وظائف إدارية بوزارة الإعلام . ولقد كانت تلك أمثولة بالغة الدلالة أمام الجميع ، وبالفعل فإنها كانت درساً لا ينسى . إلى جانب ذلك فإن الصحافة المصرية تجد بين صفوفها اليوم أخلاطاً من أجيال مختلفة من الصحفيين ، وألواناً من الإتجاهات المتضاربة فى الحياة السياسية المصرية وفى حقباتها المتتالية . فهناك صحفيون من العصر الملكى ، وهناك صحفيون من عصر عبد الناصر ، وهناك رجال السادات المقربون . ولم يكن ذلك مما يستطيع أن يخلق مناخاً ملائماً للعمل ، ولا انسجاماً على صفحات جريدة واحدة يفترض أنها ـ مع تنوع الإجتهادات فيها ـ تمثل كياناً واحداً . ولقد كان الشك وعدم اليقين والخوف من المجهول ـ عوامل كلها تعكس نفسها على صفحات أى جريدة . وإذا أخذنا « الأهرام » كنموذج ، فإن هذه الجريدة أنشئت سنة ١٨٧٥ ، وقد شهدت فى المائة سنة الأولى من عمرها خمسة من رؤساء التحرير ، وكنت السادس وقد بقيت فى عملى فيها قرابة ثمانية عشر عاماً ، ومع ذلك فإنه فى السنوات التسع الأخيرة ومنذ خروجى ، تعاقب على رئاسة التحرير ثمانية من رؤساء التحرير . ولا يمكن أن تتمكن أى صحيفة من أن تؤدى دورها فى المجتمع فى هذا الجو من عدم الإستقرار .

وقد حضر السادات ـ قبل اغتياله بوقت قصير ـ إجتماعاً للمجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين ، وكان يحاول تهدئة المخاوف وهمسات الإحتجاج الخافتة فى مصر ، والعالية خارجها ، احتجاجاً على اعتقاله لعدد من الصحفيين ـ كنت من بينهم . وفى هذا الإجتماع قال السادات : « **إن بعض الناس فى هذا البلد يتصورون أنهم يستطيعون أن يقلدوا الصحافة الأمريكية ، ويحلمون بأنهم عن طريق قضايا مثل « ووترجيت » يستطيعون إسقاط رئيس الجمهورية ـ لكن هؤلاء جميعاً ينسون أين يعيشون !** » . لقد كان إعجابه بأمريكا والأمريكيين لا يمتد إلى حرية الصحافة الأمريكية التى تستطيع أن تنتقد أعلى سلطة فى البلاد . وعلى أى حال فقد بدأت أمريكا تمد نفوذها داخل الصحافة المصرية . ولم يكن ذلك عن طريق التأثر بحرية الصحافة فى أمريكا ، وإنما كان بوسيلة أخرى . إن معظم

الصحف كانت فى حاجة إلى تجديد مطابعها ، ولم تكن لديها الإستثمارات الكافية لذلك . . وتقدمت هيئة المعونة الأمريكية لإنقاذها . وهكذا فإن كل « الصحف القومية » - وهو الوصف الذى كان يطلقه السادات على الصحف الحكومية - بدأت تعتمد على هيئة المعونة الأمريكية فى تجديد آلاتها . ولقد وصلت قروض هيئة المعونة الأمريكية للصحف المصرية إلى أكثر من ١٢٠ مليون دولار . وبالطبع فإن موظفى هيئة المعونة الأمريكية كان لهم الحق فى أن يتأكدوا بأنفسهم من سلامة الأوضاع المالية لهذه الصحف ، وأن يحصلوا على ما يعتبرونه ضرورياً من ضمانات .

الفصل الرابع

التدهــور والفوضـــى

كانت سنة ١٩٨٠ من الاحباط المتزايد والتخبط . كان بادياً أن المبادرة قد فشلت فى تحقيق كل ما كان يحلم به الناس من وراء قبولها ، فلم يكن هناك سلام حقيقى ، ولا كان هناك رخاء بأى شكل من الأشكال . وفى الواقع فإن الأرقام الرسمية نفسها كانت قد بدأت تكشف حقائق الوضع الذى تردت فيه مصر .

ولقد كان من أول ما فعله الرئيس حسنى مبارك عندما انتخب رئيساً للجمهورية ، أنه دعا لعقد مؤتمر خاص لبحث حقائق الموقف الاقتصادى كما هى فعلاً ، وضم هذا المؤتمر مجموعة من أشهر الاقتصاديين المصريين بلغ عددهم حوالى ستين خبيراً ، وكلفوا بدرس المشكلة الاقتصادية المعقدة التى تضاربت وتشابكت أحوالها فى عهد السادات . وقد أظهرت الأرقام أوضاعاً مذهلة . ظهر مثلاً أن ٥٣ فى المائة من الدخل المصرى سنة ١٩٧٩ صرفت فى تمويل واردات من الخارج . وكانت مصر من قبل مصدراً للغذاء ، ولكنها الآن أصبحت تعتمد على الاستيراد لسد أكثر من نصف حاجاتها منه . وهكذا ، فإنه قبل سنة ١٩٧٠ كانت مصر تصدر ٤٠ فى المائة من إنتاجها من السكر ، ومع حلول سنة ١٩٨٠ فإن مصر لم تعد مصدراً للسكر ، وإنما أصبحت تستورد منه ٣٥ فى المائة من احتياجات استهلاكها . وفى الواقع فإن صافى دخل قناة السويس ، وهو واحد من أهم مصادر الدخل فى مصر الآن ، أصبح بالكاد كافياً لدفع قيمة واردات السكر إلى مصر . وكانت قضية

السكر قضية ظاهرة ، فقد كان احتياج سكان مصر إلى هذه السلعة أمراً واضحاً ، وكان يمكن لأي تخطيط سليم أن يتوقع زيادة استهلاكه - سواء بسبب زيادة السكان أو لأي أسباب أخرى - وبالتالي يستعد لهذا الوقت بزيادة الانتاج . وذلك لم يحدث . ولم يقتصر الأمر على السكر ، وإنما امتد إلى سلع ضرورية كثيرة أخرى . وعلى سبيل المثال ففي الفترة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ تضاعفت واردات مصر من المنسوجات . وزادت واردات مصر من مستحضرات التجميل ثلاث مرات . وزادت وارداتها من السجائر والساعات والأثاث عشر مرات . وزادت وارداتها من الأجهزة الألكترونية - كأجهزة الراديو والتليفزيون والثلاجات - اثنتى عشرة مرة . وزادت وارداتها من السيارات أربع عشرة مرة . وزادت وارداتها من أصناف الأطعمة الفاخرة ثماني عشرة مرة . وفيما بين سنة ١٩٧٤ و ١٩٧٨ كان عدد محلات السوبر ماركت والبوتيكات يزيد بمعدل قدره ٢٢ في المائة كل سنة ، وكان جزء من السبب وراء هذه الأوضاع أن عدداً من المصريين العاملين في الخارج أصبحوا الآن يفضلون تحويل مدخراتهم إلى مصر على شكل بضائع . وكان بعضهم يقوم بنفسه ، أو بالتعاون مع أقارب أو أصدقاء له في مصر بفتح محلات سوبر ماركت وبوتيكات يحقق بها أرباحاً طائلة .

وتعكس أرقام الواردات بدون تحويل عملة حقائق هذه القضية بطريقة صارخة ، ففي سنة ١٩٧٤ بلغت قيمة الواردات بدون تحويل عملة ما قيمته ٤٥ مليون جنيه . وفي سنة ١٩٧٨ وصلت قيمة هذه الواردات بدون تحويل عملة مبلغ ٥٢٦ مليون جنيه ، أي بزيادة قدرها اثنتى عشرة مرة . ولقد فرضت هذه الأوضاع تغييرات في أنماط الاستهلاك ، فقد زاد استهلاك المعلبات والمشروبات في مصر ثلاث مرات سنة ١٩٨٠ عما كان عليه سنة ١٩٧٤ .

وفي سنة ١٩٨٠ تضاربت التقديرات حول ديون مصر غير العسكرية . كان البعض يقدرونها بـ ١٦ ألف مليون جنيه ، وكان هناك آخرون يقدرونها بـ ٢١ ألف مليون جنيه . وأياً كان الرقم الدقيق فقد كان محققاً أن ثلاثة أرباع هذه الديون أنفقت على أوجه الاستهلاك . وحتى الإيرادات المتزايدة للبترول والتي كانت تنمو بمعدل ٤٠ في المائة كل سنة - في الفترة الأخيرة - لم توجه كما كان ضرورياً للاستثمارات ، وإنما ابتلعتها مطالب الاستهلاك . وعلى نفس المنوال فإن أعمال الاسكان زادت بنسبة ١٠٧ في المائة ، لكن ٩٠ في المائة من هذه الزيادة استغرق في بناء إسكان فاخر أو إسكان إداري . ومن بين ٢٦٠٠ مليون جنيه قالت الاحصاءات الرسمية أنها موجهة للاستثمار ، فإن أموالاً كثيرة ضاعت على مشروعات تحتمل كثيراً من المناقشة ، كمشروع نفق أحمد حمدي ومشروع

الصالحية . والغريب أن السادات برر إصراره على بناء نفق أحمد حمدى بحجة أنه يجنب البلاد مشقة عبور عسكرى آخر عبر قناة السويس . ولم يسأله أحد : « **إذا كان يقول أنه لن تكون هناك حروب أخرى مع إسرائيل ، فما هى الحاجة للاستعداد لعمليات عبور أخرى بالأنفاق هذه المرة تحت قناة السويس ؟** » . ولقد كان واضحاً منذ البداية أن الهدف الحقيقى من بناء النفق هو تسهيل المواصلات بين مصر وإسرائيل . وعلى أى حال ، فإن مجمل الأحوال الاقتصادية على هذا النحو انعكست على قيمة الجنيه المصرى وعلى أحواله ، فقد أصبح له أكثر من سعر إزاء الدولار مثلاً (كان السعر الرسمى للدولار ـ ولا يزال ـ ٤٧ قرشاً ، وأصبح هناك سعر تشجيعى للدولار قيمته ٨٢ قرشاً ، ثم أصبح هناك سعر فعلى للدولار فى السوق المفتوح قيمته ١١٥ قرشاً) .

ومع سنة ١٩٨٠ فإن البنك الدولى وجد نفسه مضطراً للفت الأنظار إلى الفجوة المتزايدة ـ التى خلقتها سياسة الانفتاح ـ بين الأغنياء والفقراء فى مصر ، والآثار الاجتماعية والسياسية الرهيبة التى يمكن أن تترتب على هذه الفجوة . وطبقاً لأرقام البنك الدولى فى هذه الفترة ، فإن ٢١,٥ فى المائة من الدخل القومى كان يذهب إلى ٥ فى المائة من السكان . وعلى الناحية الأخرى من السلم الاجتماعى ، فإن ٢٠ فى المائة من السكان كان عليهم أن يعيشوا بـ ٥ فى المائة من الدخل القومى . وطبقاً للاحصائيات ، فقد كان ٨٠ فى المائة من موظفى الحكومة يحصلون على متوسط دخل مقداره ستمائة جنيه فى السنة ، كما أن ٤٤ فى المائة من سكان الريف و٣٣ فى المائة من سكان المدن كانوا يعيشون تحت خط الفقر . ولم يكن لدى النظام ما يفعله لمواجهة هذا الموقف المتفجر سوى محاولة إخفاء الحقائق . وفى تلك السنة ـ موضوع هذه الاحصائيات ، ١٩٨٠ ـ فإن عدداً من فنادق القاهرة الكبرى بدأت تعلن فى الصحف عن حفلات عيد الميلاد ورأس السنة التى تقيمها لزبائنها . وكان سعر التذكرة للفرد الواحد مائتى جنيه . واضطر أحد الصحفيين أن يلفت نظر الرقابة على الصحف إلى الأثر الاستفزازى الذى يمكن أن تحدثه هذه الاعلانات . وصدرت أوامر الرقابة بحذفها . وشاع فى هذا الوقت تعبير **أن مصر فيها ثلاثة أنواع من السلع : سلع إنتاجية ، وسلع استهلاكية ، وسلع استفزازية** .

□

وإذا كانت الحقائق بادية على هذا النحو من الوضوح أمام البنك الدولى ـ فلقد كان من المتصور أن تكون واضحة أيضاً بنفس القدر أمام المصريين أنفسهم ، لكن القلائل كانوا يعرفون الحقيقة . وكان معظم الذين يعرفون الحقيقة يفضلون التزام الصمت . لكن النتائج

كانت محسوسة بصرف النظر عن معرفة الحقيقة أو الجهل بها . وهكذا فإن الإحساس بالسخط أصبح يتزايد قوة وعمقاً ، ولم تكن هناك قنوات شرعية يستطيع هذا السخط أن يعبر بها عن نفسه : البرلمان والأحزاب والصحافة وأجهزة الدولة ـ كلها عاجزة . كان النبض ما زال يدق فى بعض النقابات المهنية ، وكانت أصوات الاحتجاج والاعتراض مسموعة فى أروقتها .

كانت النقابات المهنية قد أصبحت بحكم الظروف آخر القلاع المستقلة للتعبير . وكانت هى التى تصدت لعملية التطبيع مع إسرائيل . ومن المفارقات أن إسرائيل كانت تتصور أن هذه النقابات ـ بحكم درجة وتعليم أعضائها ـ قد تكون مجالاً مفتوحاً لمحاولات التطبيع ـ هكذا تصور الاسرائيليون ، لكن النقابات المهنية وضعت نفسها فى طليعة قوى المقاومة . ولم يستطع غطاء الانسحاب الاسرائيلى من سيناء أن يخدع هذه النقابات كما خدع آخرين فى ذلك الوقت . فقد كان أعضاء هذه النقابات يعلمون أن إسرائيل لم تكن لها دعاوى تاريخية فى سيناء ، وإنما كانت لها مطالب أمن . وقد حصلت من هذه المطالب الأمنية على كل ما كانت تريد وأكثر ، بمقتضى اتفاقيات كامب ديفيد وما سبقها من فك الارتباط الأول وفك الارتباط الثانى . وهكذا فإن انسحاب إسرائيل من سيناء كان أمام هذه العناصر القيادية فى النقابات المهنية المصرية شيئاً لا فضل فيه لأحد ، بل بالعكس فإن الانسحاب من سيناء طبقاً لصلح منفرد مع إسرائيل ـ يحقق لاسرائيل ما كانت تطمح إليه دائماً من عزل مصر عن بقية العالم العربى ، فى حين أن استمرار الاحتلال الاسرائيلى لسيناء كان محققاً لأن يؤدى إلى استمرار بقاء مصر قوة كبيرة فى مقدمة القوى العربية المعادية لاسرائيل .

وبالطبع فإن الرئيس السادات حاول أن يرغم النقابات المهنية على الالتزام بخطه . وهكذا فإن عثمان أحمد عثمان تقدم ـ على سبيل المثال ـ لمنصب نقيب المهندسين . وبعد جهود وضغوط تحقق له ما أراد . وكانت هناك محاولات لإحداث انقلاب فى نقابة الصحفيين التى كانت من أهم معاقل المقاومة . وتصورت الحكومة بعد عناء أنها جاءت بنقيب موال لها ، لكن هذا النقيب كانت لديه الشجاعة بأن يعلن فور انتخابه أنه سوف يواصل الالتزام بسياسة النقابة التى تحظر الاتصال مع الاسرائيليين قبل الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية . وكانت النتيجة أن النقيب الجديد « الموالى » فقد حظوته .

وقد أُتبعت أساليب أخرى مع نقابة الأطباء . ولقد دهش رئيسها ، وهو شخصية محترمة فى مهنته ، حين وجد نفسه مدعواً لمرافقة السادات فى زيارة لاسرائيل . وأوضح

الدكتور حمدى السيد أنه وإن كان لا يملك غير الاستجابة لدعوة الرئيس ـ فإن استجابته لن يكون لها أثر على موقف نقابته حيال التطبيع مع الأطباء الاسرائيليين . وظلت نقابة الأطباء مصممة على محاسبة أى عضو من أعضائها تأديبياً إذا خالف سياستها . ولم يكن ذلك مقبولاً من الرئيس السادات ، وهكذا فقد رأى أن يتحدى بنفسه نقابة الأطباء ، فأمر أحد أطباء الرئاسة بأن يذهب إلى إسرائيل بدعوى تفقد جهاز طبى جديد . واتخذت نقابة الأطباء موقفاً منه وأحالته إلى مجلس تأديب . ورد السادات على ذلك بأن منح طبيبه وساماً .

□

وكانت نقابة المحامين أنشط النقابات على الإطلاق ، فقد كانت تملك خبرة تاريخية ضخمة وغنية فى العمل السياسى ، وكان نقباؤها فى بعض العصور من أبرز الشخصيات السياسية فى مصر ، كما أن انتخابات نقيب المحامين كانت باستمرار معركة سياسية بالغة التأثير . وكان الوفد ـ على سبيل المثال ـ فى أيام مجده يرشح دائماً سكرتيره العام مكرم عبيد نقيباً للمحامين ، وكانت النقابة فى كل العصور واحدة من أصلب قلاع الدفاع عن الحرية . والآن فإن السادات لم يجد ما يواجه به نقابة المحامين غير القيام بعملية أشبه ما تكون بالانقلابات المسلحة . وجد السادات أن نقابة المحامين ثابتة فى مكانها ، وأكثر من ذلك فقد تزايد نشاطها . وفى أحد الأيام دعت الأستاذ مصطفى مرعى ـ وهو محام له قيمته فى مصر ، كما أنه كان وزيراً قبل الثورة ـ إلى حوار فيها حول قانون العيب وحول غيره من قضايا الديمقراطية . وجرى اقتحام دار النقابة يومها بالقوة بواسطة جماعات تنتسب إلى الحزب الوطنى الحاكم ، ووصل الأمر إلى حد الاعتداء على المشاركين فى الأجتماع بضربهم بالكراسى والعصى . ولم تخضع نقابة المحامين . ورتبت الحكومة اقتحاماً جديداً لها يعطى نفسه حق عقد جمعية عمومية غير قانونية تسقط مجلس النقابة المنتخب ، وتطلب تعيين مجلس آخر بدله . وكان ذلك أكثر مما يمكن احتماله حتى بالنسبة لسلطة اضطرت إلى الشعور بالحرج . ولقد قبلت ـ وكان ذلك ما تريده ـ إسقاط مجلس النقابة الشرعى ، لكنها لم تستطع أن ترتب انتخاب مجلس غيره ، فاكتفت بتعيين نقيب مؤقت يشرف على شؤون النقابة لفترة انتقالية مدتها سنة كاملة .

ولم تفلح هذه الاجراءات كلها فى امتصاص السخط العام داخل النقابات أو خارجها ، وأصبحت قضايا كامب ديفيد والتطبيع والفساد والإرهاب قضايا ساخنة ومتفجرة .

□ □ □

كان الجو كله معبأ بالشكوك ، وكانت معظم الشكوك تتجه إلى المحيطين بالسادات ، وتسميتهم مباشرة . وكان السادات يحس فى أعماقه أنه المعنى بهذه الشكوك . ووقف فى خطاب عام ذات مرة يقول : « إننى أعلم أن هؤلاء الناس يريدون مهاجمتى شخصياً ، ولأنهم لا يتجاسرون على ذلك علناً فإنهم يدورون من حولى لكى يهاجموا بعض القريبين منى كعثمان أحمد عثمان » . وراح السادات فى هذه الفترة يحاول توجيه اهتمام الناس إلى قضايا بدت بعيدة عن شواغلهم ، كالتدخل السوفييتى فى أفغانستان ، وكخطر الشيوعية الدولية فى القرن الأفريقى . وظهرت لجان لمناصرة شعب أفغانستان على أساس التضامن الاسلامى ، وفى هذه الدعاوى فإن السادات كان يقدم فى الواقع موضوعات إضافية لآخرين هم بالتأكيد أحرص منه على التضامن الإسلامى . ولقد بلغت الشكوك درجة أن الناس كانوا مستعدين أن يسمعوا ويصدقوا أى إشاعة وأن يبحثوا عن مؤامرة شريرة وراء أى حادث . وهكذا فإنه عندما سقطت طائرة هليكوبتر يوم ٢ مارس ١٩٨١ ، وقتل فى حادث سقوطها الفريق أحمد بدوى رئيس أركان حرب الجيش المصرى ومعه عدد من القادة العسكريين ، فإن الناس كانوا على استعداد أن يصدقوا أن الحادث فى حقيقة أمره كان مؤامرة اغتيال رتبتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو الموساد ، أو حتى غيرهما من داخل مصر نفسها . ولقد أظهرت التحقيقات أن سبب الحادث كان إهمالاً فى الصيانة ، لكن أحداً لم يكن على استعداد لأن يصدق مثل هذا التفسير البسيط والمحزن فى نفس الوقت .

□

وفى ٢١ مارس ١٩٨٠ كان هناك استفتاء جديد لإقرار تعديلات فى الدستور اقترحه السادات . كانت المادة الأولى المعدلة من جديد تقول : « إن جمهورية مصر العربية دولة اشتراكية ديمقراطية يقوم نظامها على أساس تحالف الطبقات الاجتماعية فيها وأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية التى تناضل لتحقيق الوحدة بينها » ! ـ وكانت المادية الثانية الجديدة تقول : « إن الإسلام هو دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، والشريعة الإسلامية أساس التشريع فيها » ! .

وكانت المادة الرابعة الجديدة تقول : « إن النظام الديمقراطى الاجتماعى يرتكز على العدل والعمل ، وينهى الاستغلال ويكسر الحواجز بين الطبقات ، ويضمن كل الحقوق القانونية والضمانات من أجل توزيع عادل للمسؤوليات والواجبات » .

وكانت المادة الخامسة الجديدة تقول : « إن الحياة السياسية فى جمهورية مصر العربية تقوم على تعدد الأحزاب ضمن إطار المبادىء التى تحكم الحياة المصرية » .

وكان أهم التعديلات الجديدة هو ما طرأ على المادة ٧٧ التى كانت تهم السادات بصفة خاصة ، لأنها كانت كفيلة بأن تجعله رئيساً مدى الحياة . والغريب أن السادات قال فى أول خطاب له بعد انتخابه رئيساً للجمهورية سنة ١٩٧٠ ، أنه « يريد أن يصارح مواطنيه بأن مدة رئاسة واحدة تمتد ست سنوات ، فيها أكثر من الكفاية بالنسبة لأى رئيس » . لكنه بعد حرب أكتوبر بدأ يرى أنه ليس هناك ما يدعو إلى تغيير القاعدة الدستورية السارية والتى تسمح للرئيس بمدتين كل منهما ست سنوات . والآن وبمقتضى المادة ٧٧ ـ التى أعيد تعديلها لتسمح للرئيس بأن يتولى الرئاسة لمدد غير محدودة ـ فإنه ضمن لنفسه حق البقاء رئيساً لمدى الحياة . وكانت نتيجة الاستفتاء ٩٨,٦ فى المائة لصالح كل التعديلات التى قام بإدخالها على الدستور .

الفصل الخامس

الغضـــب فى كـل مكـان

كان هناك مجال من مجالات الحياة فى مصر لا يستطيع السادات أن يبسط سيطرته عليه ، وهو مجال الدين ـ رغم أنه حاول قصارى جهده أن يجعل نفسه ، وأن يجعل حكومته أيضاً ، مدافعين أشداء عن الدين وحراساً للعقيدة وأمراء للمؤمنين . كان السادات كل يوم على شاشات التليفزيون يتمتم بشفتيه دعاء ، ويركع على ركبتيه صلاة ، ويسبل جفونه ورعاً وتبتلاً . وكان الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب قد أعلن أمام المجلس بتوجيه من الرئيس أن الشريعة الإسلامية سوف تكون أساساً لكل تشريع . ثم صدرت التعليمات إلى رئيس محكمة الاستئناف بأن يرأس لجنة تعيد مراجعة كل القوانين ، وتعدل منها ما تشاء بحيث تتطابق مع الشريعة الإسلامية . وقيل فى غمرة الحماسة أن هذه التشريعات سوف تنطبق على كل من فى مصر ـ مسلمين وغير مسلمين ، أجانب ومصريين . وكان بين التشريعات المقترحة فى أروقة اللجان المختصة بإعادة تعديل القوانين قانون عن أحكام الردة . وبمقتضى ما تناثر من معلومات هنا وهناك عن هذا القانون ، فقد قيل أن من يخرج عن الدين سوف يعطى أولاً فرصة للتوبة والعودة ، فإذا لم يتب ويعود ، فإنه يعدم شنقاً . ثم أنه يكفى وجود شاهدين عليه لتأكيد إدانته . ثم أنه كان هناك كلام أيضاً عن قانون يعدّ لقطع يد السارق ، وجلد شاربى الخمر . وكان ذلك مفهوماً ، لكن المشكلة أن ذلك كان جانباً واحداً من الشريعة ، فلم يتحدث هؤلاء الذين

تحدثوا عن معنى الحرية فى الإسلام ولا عن مسؤولية الحاكم فيه ، ولا عن معنى التكافل الاجتماعى فى مبادئه ، ولا عن المساواة بين البشر تحت سلطانه . كان كلامهم كله عن تقنين الحدود ، ولم يكن هناك كلام عن تقنين المبادىء الأعظم فى الإسلام ، وهى مبادىء العدل والحرية والمساواة .

كان التزمت ينسب ظلماً إلى الدين ، وكانت الحرية تنزع تعسفاً من خطط تقنين شرائعه ، ثم قرر كثيرون ـ بعضهم بحسن نية وصدق طوية ـ أن يأخذوا الأمر فى أيديهم ولا يتركوه حتى للحكومة ولا للبرلمان . وعلى سبيل المثال فقد أصدر أحد القضاة حكماً وصل فيه إلى حد أنه قرر ـ دون انتظار ، ومن جانب واحد ـ تطبيق الشريعة الإسلامية ، فحكم على شارب خمر وقف أمامه بالجلد ثمانين جلدة ، ثم قال فى حيثيات حكمه أن القاضى عليه أن يحكم بما أنزل الله ، ولا ينتظر أن يجيئه قانون وضعى من مصدر تشريعى مهما كان . وكان يمكن لمثل هذا كله ـ بصرف النظر عن صدق النية وحسن الطوية ـ أن يؤدى إلى فوضى لا ضابط لها .

وعلى أى حال فإن جهود النظام لإعطاء نفسه صبغة دينية كان يعوقها أن النظام بنفسه هو الذى أضعف قوة وسلطة شيوخ الأزهر الشريف ، فلقد تكرر استخدام عدد من مشايخ الأزهر فى أغراض سياسية ضيقة . وربما كان آخر شيخ عظيم للأزهر هو الشيخ محمود شلتوت . ولقد كان هذا الشيخ هو الذى تبنى قضية التقريب بين المذاهب الإسلامية ، وكان هو الذى لعب دوراً بارزاً فى التبصير الإسلامى بمخاطر إسرائيل على العرب وعلى الإسلام . ومع الأسف فإن بعض من خلفوه راحوا ـ بناء على ضغط من السلطة ـ يصدرون الفتاوى فى تأييد اتفاقيات كامب ديفيد بما تؤدى إليه من صلح منفرد مع إسرائيل ، ويسوقون الحجج « الشرعية » على أن ذلك يتفق مع تعاليم الإسلام .

وفى الواقع فإن نسق العامل الدينى والعامل العلمانى فى الحياة المصرية كان يتعرض فى تلك الظروف لتغييرات عميقة . كان الأزهر ، وهو المرجع الأساسى للمؤسسة الدينية فى مصر يمدُّ نفوذه الأدبى ـ وإن لم يكن الإدارى ـ على مساجد مصر وأئمة هذه المساجد ، وفى موازاته وليس بالتعارض معه كان هناك النشاط الدينى ذو الطابع السياسى ـ كالإخوان المسلمين ـ ثم الطرق الصوفية المتعددة . وفى مواجهة هذا الذى يمكن اعتباره بشكل ما نوعاً من المؤسسة الدينية ـ كانت هناك المؤسسة المدنية العلمانية والتى كانت ترتكز على الجهاز البيروقراطى للدولة وعلى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجامعات ووسائل الإعلام .

والآن فإن قوى جديدة ظهرت فى مجال الدين ، وراحت تنتزع كثيراً من هيبة ومكانة المؤسسة الدينية التقليدية ، وراحت هذه القوى تعتبر نفسها الممثل الحقيقى لجوهر الإسلام والحامل لرسالته ، واستطاعت أن تجد تأييداً على مستوى القاعدة الشعبية لأن المناخ العام كان مواتياً ، ولأن المؤسسة الدينية التقليدية أصبحت أضعف من أن تدافع عن نفسها ، فضلا عن الدفاع عما تمثله . **بل وحدث ما هو أكثر لأن هذه القوى الدينية الجديدة بدأت تستميل إلى جانبها عناصر مدنية من داخل البيروقراطية والأحزاب السياسية والجامعات ، وحتى من القوات المسلحة . لقد أصبح الدين هو القناة الوحيدة المفتوحة للتعبير عن الرفض ، ولم يكن فى ذلك ما يدعو للدهشة فى ظل الظروف الموضوعية القائمة ، لكنه كان ينطوى فى نفس الوقت على ظاهرة خطيرة ، وهى أن الميزان الدقيق الحساس بين ماهو دينى وبين ماهو علمانى فى مصر بدأ يميل فى اتجاه التيار الدينى الذى كانت معظم عناصره المؤثرة الآن تباشر عملها من تحت الأرض ، لا يراها أحد ولا يعرف كيف يحسب قوتها أحد ، ولا يريد أن يعترف بحجم قوتها الحقيقية أحد .**

وكان محتماً أن يتوقع كل الذين يعنيهم الأمر أن مثل هذه التطورات فى المحيط الإسلامى ـ كان لابد أن تكون لها ردود فعلها فى المحيط القبطى . وفى الحقيقة فإن كثيرين الآن فى هذا المحيط بدأوا يفردون عضلاتهم خشية وتأهبا ، ثم راحوا يوسعون نشاطهم . كانت قوة البابا شنودة فى ذلك الوقت قد وصلت إلى مداها : أصبح له وضع مستقل عن سلطة الدولة ، وتوثقت علاقاته الكنسية بأطراف متعددين فى العالم . ولم تعد الكنيسة فى حالة ضيق مالى ، وكانت قواعدها تتسع كل يوم فى عدد من القارات . لقد أصبحت هناك الآن أربعة وسبعون كنيسة قبطية جديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية . وقام البابا شنودة برسم أسقف خاص يرعى شؤونها ، ثم أنه راح يكثف وجود الكنيسة القبطية فى القارة الأفريقية . وكان مجلس الكنائس العالمى مستعداً لأن يشجع بعض أوجه هذا النشاط فى أفريقيا . كانت البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية تواجه عراقيل فى هذه القارة بسبب ارتباط نشاطها بالظاهرة الاستعمارية . وأما الكنيسة القبطية فقد كانت مبرأة من شائبة الاستعمار ، ولقد بدت كنيسة أفريقية ، وهكذا فإن آلافاً فى زامبيا وفى ملاوى وفى كينيا ـ إلى جانب النفوذ التقليدى للكنيسة القبطية فى أثيوبيا ـ وضعوا أنفسهم بسهولة فى رعاية البابا القبطى المصرى ، وسرعان ما قام الأنبا شنودة برسم أسقف قبطى جديد من أفريقيا أصبح مقره فى كينيا .

وفى هذه الأجواء الطارئة على مجرى السياسة المصرية فى العصر الحديث ، تصور

كثيرون من الأقباط أن التطورات تدعوهم إلى اتخاذ موقف جديد ، وهكذا كانت الدعوة إلى مؤتمر يكاد أن يكون هو الأول من نوعه فى تاريخ مصر الحديث[1] . وعقد المؤتمر فعلاً فى الاسكندرية يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ ، وصدر عنه بيان منعت السلطات نشره ، لكن منع النشر لم يقلل لا من أهميته ولا من خطورته . كان البيان يقول : **« دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع فى هيئة مؤتمر لممثلى الشعب القبطى فى الاسكندرية ، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة بحضور جلسة الاجتماع الأول بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦[2] فى الكاتدرائية المرقصية الكبرى ، وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ما سبق تقريره فى اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية فى مصر الحاصل بتاريخ ٥ و٦ يوليو ١٩٧٦ ، ووضع الجميع نصب أعينهم ـ رعاة ورعية ـ اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر : أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية فى مصر ، والتى كرستها كرازة مرقص الرسول ، وتضحيات شهدائنا الأبرار على مر الأجيال . والأمر الثانى الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذى يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته ، حتى أنه لا يوجد شعب فى العالم له ارتباط بتراب أرضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر »** . وأشارت تفاصيل البيان بعد ذلك إلى عدد من الموضوعات التى بحثها المؤتمر وكان فيها ما يلفت النظر ، وبينه على سبيل المثال **« حرية العقيدة » ـ « حرية ممارسة الشعائر الدينية » ـ « حماية الأسرة والزواج المسيحى » ـ « المساواة وتكافوء الفرص وتمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية » ـ « التحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة » . ثم توجه البيان إلى السلطات بطلبات لإلغاء « مشروع قانون الردة » ، والعدول عن التفكير فى تطبيق قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية على غير المسلمين ، وإلغاء القوانين العثمانية التى تقيد حق بناء الكنائس ، واستبعاد الطائفية فى تولى وظائف الدولة على كل المستويات ، وحرية نشر الفكر والتراث القبطى .**

وتأييداً لهذه المطالب ، وكنوع من الاحتجاج الهادىء على إهمال تنفيذها ، فقد قرر المؤتمر أن تكون الفترة بين ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧ فترة صيام ، ويظل المؤتمر منعقداً حتى تستجيب السلطات إلى مقترحاته . ولم يشر البيان إلى جهة تقدم لها هذه المقترحات رسمياً وينتظر منها القرار بالتنفيذ . ويبدو أن أعمال المؤتمر لم تكن قاصرة على حدود مصر ، لأنه تلقى رسائل تأييد عديدة من جماعات قبطية خارج مصر رأى مرسلوها أن يبعثوا

---

(١) كانت هناك من قبل سابقة انعقاد المؤتمر القبطى الشهير فى أسيوط سنة ١٩١١ .

(٢) معنى هذه الاشارة أنه كانت اجتماعات تمهيدية سابقة للمؤتمر الكبير .

بصور منها إلى البرلمان المصرى ، وكانت هذه الرسائل كلها تحمل صيحات احتجاج لا يمكن أن تخطئها الأذن : « لماذا يعانى إخواننا الأقباط من هذه المصاعب فى مصر » ؟ - « ما هو معنى كل هذا الذي يقال عن انتصار الإسلام على المسيحيين ، وعن معاملة الأقباط فى مصر على أساس أنهم من أهل الذمة » ؟ - « ما الذى تنوى الحكومة عمله فى موضوع تقنين الشريعة الإسلامية » ؟ - وغير ذلك من الأسئلة .

□

وفى المناخ الحافل بأسباب الاستفزاز فى تلك الأيام فى مصر رد شيخ الأزهر وقتها - الشيخ عبد الحليم محمود - على هذا المؤتمر القبطى بمؤتمر إسلامى مضاد دعا إليه ممثلين عن كل الهيئات الإسلامية . وعقد هذا المؤتمر الإسلامى بالفعل فى شهر يوليو ١٩٧٧ وأصدر مجموعة من القرارات بينها أن أى قانون أو لائحة تعارض تعاليم الإسلام تعتبر ملغاة وكأنها لم تكن ، وأن مقاومة مثل هذه التشريعات واللوائح واجب كل المسلمين ؛ وأن تقنين الشريعة الإسلامية وتطبيق أحكامها لا يرتهن بقيام البرلمان بإصدار تشريعاته على هذا الأساس ، وإنما أحكام الشريعة قانون مقدس قبل البرلمان أو لم يقبل ، لأنه ليس من حق أحد أن يناقش أحكام الله ؛ وأن التأخير فى تطبيق الشريعة الإسلامية مراعاة لمشاعر غير المسلمين لا يمكن قبوله ، وعلى البرلمان أن يتصرف على الفور . ثم أعلن المؤتمر تأييده لخطاب كان السادات قد ذكر فيه أنه ينوى تطهير أجهزة الدولة من كل « الملحدين » ، وألح عليه فى تطبيق ذلك دون تأخير . ثم أضاف المؤتمر إلى ذلك أيضاً نداء إلى الرئيس السادات بأن يقوم بتطهير أجهزة الإعلام من كل المواد غير الإسلامية فى رأيهم ؛ كما أهاب المؤتمر أيضاً بالرئيس السادات أن يجعل الدين أساساً للتعليم فى كل المراحل . ثم انتهى المؤتمر إلى تشكيل لجنة خاصة منبثقة عنه تتولى متابعة قراراته وتتأكد من تنفيذها .

وهكذا بدا فى الجو نوع من التوتر بين المسلمين والأقباط . وارتفعت حرارة هذا التوتر طوال سنتى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . وفى ٢٦ مارس ١٩٨٠ ألقى البابا شنودة خطاباً غاضباً عارض فيه فكرة أن تكون الشريعة الإسلامية أساساً لقوانين تطبق على غير المسلمين ، وأبدى مخاوفه من أن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية . وربما كان البابا شنودة على حق فى هذه الملاحظة بصفة عامة ، لكنه كان من المؤكد أنه كانت هناك عناصر بين الأقباط تحاول - عن طريق صلاتها الدولية - أن تجد ولاءات لها خارج الوطنية المصرية . أى أن الخطأ فى الواقع كان موزعاً بين المسلمين والأقباط . ومن المؤكد أن الرئيس السادات ساهم فى تمييع منطق الولاء الوطنى المحدد - سواء كان الوطنية المصرية أو القومية العربية . ففى تلك الأيام

وبسبب تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية ـ كان شريكاً فى حرب صليبية ضد الشيوعية الدولية ، ولم يكن للوطنية المصرية ولا للقومية العربية مكان يمكن تحديده فى هذه الحرب الصليبية الجديدة .

وفى نفس الخطاب الغاضب الذى ألقاه البابا شنودة يوم ٢٦ مارس ، أعلن أن صلوات عيد القيامة لهذه السنة لن تقام ـ كنوع من الاحتجاج على إهمال ما تقدم به الأقباط من طلبات . وعوضاً عن حضور قُداسات الجمعة الحزينة ، فقد قرر البابا أنه سوف يذهب ومعه الأساقفة إلى أحد الأديرة فى الصحراء يصلون من أجل الخلاص مما يعانونه من ضغط . وأصدر أمره إلى كل رجال الكنيسة بأن لا يتقبلوا التهانى بعيد القيامة من أى مسؤول رسمى تبعث به الدولة لتهنئة الأقباط بهذا العيد ـ كما جرى التقليد من قبل .

□

وبدلاً من أن يواجه السادات هذه الأزمة الطارئة بمنطق سياسى ، فإنه قرر أن يدخل فى مواجهة مع البابا شنودة . وانتهز فرصة احتفالاته بذكرى ما كان يسميه « ثورة ١٤ مايو » ، فألقى خطاباً فى مجلس الشعب ذكر فيه أن لديه معلومات عن المطامع السياسية للبابا شنودة ، **فهو يريد ـ على حد ما قال السادات ـ أن يكون زعيماً سياسياً للأقباط فى مصر ، ولا يريد أن يكتفى برئاسته الدينية لهم . ثم أضاف أن التقارير لديه تشير إلى أن البابا يعمل من أجل إنشاء دولة للأقباط فى صعيد مصر تكون عاصمتها أسيوط . ثم صاح قائلاً : « أن البابا يجب أن يعلم أننى رئيس مسلم لدولة مسلمة » . ثم انتقد عملية إنشاء الكنائس بدون تصريح ، وأشار إلى دور البابا شنودة فى حوادث سنة ١٩٧٢ متهماً إياه بنكران الجميل ، وتساءل : « لقد طلب تصريحاً بـ ٢٥ كنيسة فى السنة ، وأعطيته تصريحاً بخمسين كنيسة . فماذا يريد ؟ » . ثم قال : « إن هناك أدلة على أن الفلسطينيين الذين يحاربون فى لبنان قد أسروا ثلاثة من الأقباط الذين كانوا يحاربون فى صفوف الميليشيات المارونية فى لبنان » .**
ثم أعاد تكرار شعاره القائل بأنه **« لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة »** (ناسياً أنه كان هو نفسه متورطاً فيما جاء يحذر منه الآن بشهادة اللقب الذى اختاره لنفسه ، وهو لقب « الرئيس المؤمن ») . ثم وصل السادات إلى نغمة التهديد المبطن حين قال أنه كان على وشك اتخاذ إجراء عنيف فى الموضوع لولا أن خطاباً وصله من فتاة قبطية صغيرة تلتمس فيه عطفه وتناشد صبره . وأخرج السادات من بين أوراقه هذا الخطاب الذى قال أن الفتاة بعثت به ، وراح يقرأ سطوراً من صفحاته : « يا أبى ، إننى أشعر أنك غاضب ، وأنا أقدم روحى فداء لك ، وأتمنى لو استطعت أن أضيف بكل سنوات ما تبقى من عمرى إلى عمرك لكى

تعيش دائماً لنا » . وطوى السادات هذا الخطاب ثم كان تعليقه : « حينما قرأت هذا الخطاب من ابنتى القبطية غيرت رأيى وقررت العدول عما كنت قد انتويته » .

وحين انتهى السادات من القاء خطابه ذهب إلى قاعة استراحة الرئيس فى مبنى مجلس الشعب ، وأقبل عليه بعض مساعديه وأنصاره . وكان الفضول يتملكهم لكى يعرفوا ما هو الإجراء الذى كان ينوى اتخاذه ضد البابا شنودة ثم عدل عنه بسبب الخطاب الذى جاءه من « ابنته القبطية » . وكان رد السادات : « **لقد كان قرارى أن أطرده** » (**يقصد البابا**) . وتمتم أحدهم : « **ولكن ذلك غير ممكن يا سيادة الرئيس لأنه ليس هناك قانون يعطى رئيس الدولة هذه السلطة** » . **وكان رد السادات** : « **لم أكن أنوى طرده بقرار منى . كان الشعب هو الذى سيقرر ذلك عن طريق استفتاء على هذا الموضوع** » (**ولم يكن ذلك رأياً مؤسفاً فى قيمة كل الاستفتاءات فحسب ، ولكنه كان أيضاً أمراً مؤسفاً فى تأثيره على الوحدة الوطنية للشعب المصرى ، فلم يكن من المقبول عقلاً أن يستفتى شعب تتكون أغلبيته الساحقة من المسلمين فى مصير الرئيس الروحى الأعلى للمسيحيين فيه**) .

والحقيقة أن ضيق السادات من البابا شنودة كان وراءه إلى جانب أية أسباب أخرى ـ سبب رئيسى جعل حنق السادات على البابا بالغ الضراوة ، وكان هذا السبب يتصل اتصالاً وثيقاً بالصلح مع إسرائيل وبمحاولات تطبيع العلاقات ليس فقط بين الحكومتين ولكن أيضاً بين الشعبين ، وهو ما كان يصر عليه الإسرائيليون . ونتيجة للتطبيع فإن آلافاً من السياح الإسرائيليين بدأوا يفدون إلى مصر ، وفى نفس الوقت فإن قلائل من المصريين هم الذين رضوا بالذهاب لإسرائيل ـ سواء للسياحة أو لغيرها من الأسباب . أن أفراد الشعب المصرى العاديين لم يكونوا على استعداد للقفز فوق التاريخ كما فعل الرئيس السادات ، ولم يكن لديهم ما يحفزهم إلى نسيان كل الأسباب الحقيقية للصراع ، وفتح صفحة جديدة منقطعة الصلة بما كان ولا يزال قائماً من أسباب هذا الصراع . ومن ناحية أخرى فإن أفراد الشعب المصرى لم يكونوا على استعداد للخروج من المقاطعة العربية لإسرائيل ، فقد كان ولاؤهم لإنتمائهم العربى راسخاً فى وجدانهم بصرف النظر عن كل الحملات الدعائية لوسائل الإعلام المصرى والغربى . وكان السادات فى موقف حرج ، كان قد وعد الإسرائيليين بتطبيع كامل ، بما فى ذلك تبادل الزيارات والسياحة ، والآن فإن موقف جماهير الشعب المصرى كان يتناقض تناقضاً صارخاً مع وعوده ودعاويه . ثم طرأت له فكرة اعتبرها إلهاماً ، فقد تذكر أنه قبل سنة ١٩٦٧ ، وحينما كان الطريق من مصر إلى الأماكن المقدسة فى القدس مفتوحاً ، فإن ما بين أربعين وخمسين ألف قبطى مصرى كانوا يذهبون للحج فى

القدس . وكانت فكرة الإلهام التى طرأت للسادات الآن هى أن عودة هؤلاء الحجاج الأقباط إلى زيارة القدس يمكن لها أن توازن تدفق السياح الإسرائيليين على مصر ، وبالتالى تبدو عملية التطبيع وكأنها تسير فى طريق متوازن ومعقول . كان سفر الحجاج الأقباط إلى القدس عادة يتم بجواز سفر جماعى ترتبه الكنيسة القبطية . وكان سفر الحجاج قد توقف منذ سنة ١٩٦٧ . وقام السادات الآن بإخطار البابا شنودة بأنه « أما وقد تم الصلح مع إسرائيل وتحقق السلام ، فإنه يسعده أن يبلغ البابا بأن طريق الحج إلى الأماكن المقدسة قد أصبح مفتوحاً . وكانت المفاجأة الكبرى التى تلقاها السادات هى أن البابا شنودة رفض هذه « الفكرة الملهمة » . وكان رده على رسل السادات هو قوله : « أرجوكم إبلاغ الرئيس السادات أننى لا أرى الوقت مناسباً لتنفيذ اقتراحه » . ثم أضاف البابا شارحاً أسبابه : « إن المشاكل التى تفصل مصر الآن عن بقية العالم العربى سوف تحل ذات يوم ، وأنا لا أريد أن يكون أقباط مصر هم خونة الأمة العربية حينما تعود المياه إلى مجاريها بين شعوب هذه الأمة ، وبالتالى فأنا لا أرى الوقت مناسباً الآن لإستئناف سفر الحجاج الأقباط إلى القدس » . ولم يكتف البابا بهذا ، وإنما وجه نصيحته إلى عدد من الأقباط البارزين فى مجال السلطة فى مصر بأن يقللوا من ظهورهم فى مجال العلاقات مع إسرائيل لأن هذا من شأنه أن يحدث ردود فعل غير ملائمة على وضع الأقباط ليس فى مصر وحدها ، ولكن فى العالم العربى كله . واستشاط السادات غضباً . كان إلحاح الإسرائيليين يزداد عليه كل يوم ، وبدا أمامهم عاجزاً عن تنفيذ ما وعد به ، وكانت خشيته أن تبدو سلطته أمامهم وكأنها غير نافذة .

□ □ □

ولم يكن التحدى لسلطته الآن من الكنيسة القبطية وحدها ، ولكن العناصر الدينية المقاتلة الجديدة كانت قد بدأت تزداد قوة وتزداد ثقة بالنفس . وبرز نشاط الجماعات الإسلامية بروزاً لم يسبق له مثيل . ولم تكن هناك وسيلة لتعقب نشاط هذه الجماعات ، ولا لتحديد حجمها بالضبط فى الحياة المصرية . بدا نشاط هذه الجماعات وكأنه تيار واسع متدفق ، وبدت فيه ما بين وقت وآخر مجموعة من الجزر تظهر وسط مجراه وتبدو مرئية على السطح ، وبدأت بعض هذه الجماعات . . . بعض هذه الجزر . . تخرج بنشاطها إلى العلن تحت اسم « الجماعة الإسلامية » ، وراحت تنتهز كل فرصة لتستعرض قوتها أمام النظام . وحدث على سبيل المثال فى عيد الأضحى سنة ١٩٨٠ أن فروعاً لهذه الجماعة طلبت تصريحاً لإقامة معسكر فى داخل حرم جامعة القاهرة ، ورفض التصريح لها . وحاول

نفر من أعضائها إقامة المعسكر فى الحرم الجامعى بغير تصريح ، ولكن البوليس أخرجهم منه . ولم يستسلموا ، فقد عبروا الجسر المقام على النيل أمام الجامعة واحتلوا مسجد « صلاح الدين » على الضفة الأخرى من النهر ، وتحصنوا داخل المسجد وقاموا بتركيب بعض الميكروفونات على جدرانه ، وراحوا من داخله يذيعون أحاديث متوالية تهاجم الفساد وتهاجم الصلح مع إسرائيل وتهاجم « التتار الجدد » الذين يتظاهرون بالإسلام وهم يعملون ضد تعاليمه . كان موقف هؤلاء الشبان المتشددين والمستعدين للقتال فى سبيل عقائدهم - شديد البساطة فى منطقه . إذ كانوا - كما يقال لهم - يعيشون فى مجتمع تدعى الدولة فيه أنها مسلمة - إذن فإنهم كمسلمين شديدى الإخلاص لإسلامهم لا يفهمون كيف لا تطبق هذه الدولة شعائر الإسلام ؟ وإذا كانت تطبق تعاليم الإسلام فكيف إذن تستطيع تفسير الفساد المستشرى ، والتعاون مع الأمريكان ، والصلح مع اليهود ، وهذه العلاقات الودية مع كل الكفار الذين هم الأعداء الحقيقيون للإسلام ؟

ولم يكن فى سلوك هذه الجماعات الإسلامية ما يمكن أن يساعد - فى بعض نواحيه - على إستقرار السلام الطائفى . فقد كان الأقباط - من وجهة نظر هذه الجماعات - يدخلون فى إطار « غير المسلمين » ، وبالتالى فإن معاملتهم ينبغى أن تكون مماثلة لمعاملة أهل الذمة فى الإمبراطورية الإسلامية . وكانت الأقليات الدينية من أهل الذمة تعامل فى إطار هذه الإمبراطورية بنوع من التسامح يصل فى بعض الأحيان إلى نوع من الإدارة الذاتية - خصوصاً فى مجال الأحوال المدنية - ماداموا يدفعون ما عليهم من ضرائب . لكن ذلك لم يكن يعطيهم حق المواطنة الكاملة ، ولعلهم كانوا أقرب ما يكونون - فى أوضاعهم - إلى مواطنين من الدرجة الثانية . وأن يتردد أى حديث عن أهل الذمة الآن فى مصر فى أواخر السبعينات ، فإن ذلك بدا تراجعاً إلى الوراء فى نظر أقباط مصر ، بل وفى نظر كثير من العناصر العلمانية للبلاد .

كان العنف جاثماً فى الأفق . وحين وصل شاه إيران إلى مصر لاجئاً من الثورة الإسلامية فى بلاده (يناير ١٩٧٩) أندلع العنف بقيادة بعض الجماعات الإسلامية ، خصوصاً فى الصعيد . وبرغم أن بعض الجماعات الإسلامية لم تكن تتعاطف بالكامل مع ثورة الخمينى بسبب طابعها الشيعى ، إلا أن شعورها الإسلامى العام جرف تحفظاتها الشيعية المحدودة ، وخرجت المظاهرات المعادية للضيف - وبالتالى للمُضيف - وكانت هذه المظاهرات أقوى ما تكون فى أسيوط . وخلال عمليات العنف نهبت بعض محلات المسيحيين . وبتدخل البوليس القوى لفض المظاهرات قتل بعض المتظاهرين ، وتوتر الجو

بشكل لم يسبق له مثيل . وفى هذا المناخ فإن أحد الشيوخ من قيادات الجماعات الإسلامية أصدر فتوى يجوز بمقتضاها « للمجاهدين المسلمين أن يحصلوا على الأموال اللازمة لهم من استباحة أموال المسيحيين » . لم تعد هناك معونة مالية من الحكومة للجماعات الإسلامية . وبإنقطاع هذا المورد فإن هذه الجماعات كان لابد أن تجد بديلاً له لتمويل نشاطها . وبدا أن محلات وخزائن صياغ الذهب من المسيحيين خزينة جاهزة يمكن الحصول منها على الموارد اللازمة ، وفى نفس الوقت بدت هناك مقاومة واضحة ضد النشاط التبشيرى الأجنبى فى الصعيد . ثم بدأت الروايات تتناثر عن نشاط تبشيرى قبطى مواز ، وكان ذلك عامل إثارة أضيف إلى التوتر المتزايد .

□

وفى يونيو ١٩٨١ شهدت مصر أسوأ حوادث الفتنة الطائفية منذ سنوات بعيدة . لقد تحوّل فى حى الزاوية الحمراء شجار شخصى إلى معركة مسلحة . ومرة أخرى كانت بداية الشجار محاولة « غير قانونية » لبناء كنيسة ، وسارع بعض أعضاء حزب السادات إلى التدخل فى الموضوع فى محاولة انتهازية لإثبات تمسكهم الإسلامى ، فإذا هم يدخلون فى محاولات قانونية وغير قانونية لإيقاف بناء الكنيسة التى دار حولها النزاع . وفى يوم ٢١ يونيو قال وزير الداخلية فى ذلك الوقت أمام البرلمان أن عشرة قتلى سقطوا فى حوادث المصادمات ، كما جرح خمسة وأربعون . ولقد زادت أعداد القتلى والجرحى فيما بعد . كما جاء فى بيان وزير الداخلية أيضاً أنه تم ضبط ثلاثٍ وأربعين قطعة من السلاح ، كما جرى اعتقال مائة وثلاثة عشر فرداً من المتظاهرين . وكانت أهمية هذه الحادثة أنها أظهرت الاستقطاب الطائفى الشديد الذى كان يجرى فى تلك الأيام . كانت الحياة السياسية فى مصر قبل ذلك قد نجحت فى تجنب مشاكل التطرف الدينى ، وفى حزب الوفد قبل الثورة ، وفى تنظيم الاتحاد الاشتراكى بعدها ، فقد كانت هناك مواقع مناسبة لكل من المسلمين والأقباط وعلى قدم المساواة بينهم . كانت الوطنية المصرية قد صنعت إطاراً حافظاً حول عنصرى الأمة . وكذلك كانت القومية العربية فيما بعد قد حرصت على نفس الشيء . كان الإطار الوطنى والقومى المشترك يجعل الحوار فى داخله ممكناً لأن الأهداف كانت واضحة . ومع تباين الأهداف فى أواخر السبعينات ، ومع تراجع فكرة القومية العربية وفكرة الوطنية المصرية بالتحالفات الطارئة للنظام ـ فإن الاتجاهات تباينت وأصبح الحوار صعباً . لقد بدا فى تلك السنوات وكأن النظام المصرى لا يتراجع فقط عن الضرورات الجغرافية والتاريخية المؤثرة حتماً على توجهات مصر ، ولكنه كان أيضاً يتراجع عن

تقاليدها ، وهى تقاليد أملتها بالطبع نفس ضرورات الجغرافيا والتاريخ .

ولقد أدت ملابسات رافقت هذه الأحداث والتطورات وغيرها ـ إلى تحوّل فى بنية المؤسسات الدينية فى البلاد . لقرون طويلة كان نمط الحياة فى الريف قد استمر كما هو : معظم الأراضى تملكها حفنة من كبار الملاك ، وفى كثير من الأحيان كان هؤلاء الملاك غائبين عن أراضيهم ، ولكن كان هناك من يمثلهم فى رعاية مصالحهم على الأرض . وكانت الحكومة موجودة فى القرية بسلطة العمدة ، كما أن المؤسسة الدينية كانت موجودة بشيخ المسجد . والآن كان النمط يتغير . إن كبار الملاك ، وكذلك وكلاءهم على الأرض ، قد اختفوا بالإصلاح الزراعى ؛ ثم أن هيبة الحكومة كانت قد ضعفت بتفشى الفساد والعنف ؛ ثم أن القرية بدأت تعيش ظاهرة الهجرة ، إما إلى القاهرة العاصمة للبحث عن عمل ، وإما إلى بقية بلاد العالم العربى للبحث عن ثروة . وفى تلك الظروف فقد كان العنصر الدائم فى القرية هو شيخ المسجد الذى بدأ نفوذه يزداد فى القرية . كانت وزارة الأوقاف هى التى تعين مشايخ معظم المساجد ، وكانت وزارة الأوقاف ذاتها جزءاً من المؤسسة الدينية الرسمية التى يقف الأزهر على قمتها . ولكن المشكلة التى بدأت تظهر هى أن كلا من شيخ الأزهر ووزير الأوقاف أصبحا الآن جزءاً من المؤسسة الحكومية ، ثم أن نفوذ الاثنين كان قد بدأ يتراجع أمام جماعات دينية غير رسمية راحت تظهر تحت الأرض وتكثف نشاطها كل يوم . وهكذا فإن شيخ المسجد فى القرية ـ أو فى المدينة ـ أصبح له نوع من الاستقلال الواضح . ولقد بدأ بعض هؤلاء يمارس استقلاله بطريقة لم تكن معهودة من قبل . كانت العادة قد جرت قبل ذلك بالنسبة لخطبة الجمعة التقليدية ـ على سبيل المثال ـ أن ترسل وزارة الأوقاف إلى مشايخ المساجد تعليمات بشأن الموضوعات التى يمكن أن تتناولها عظاتهم فى خطبة الجمعة . وكانت هذه التعليمات فى الواقع مجموعة خطوط رئيسية يسترشدون بها فيما يقولون . لكن بعض أئمة المساجد بدأوا الآن يختارون لأنفسهم ما يريدون تناوله من موضوعات ـ وعلى طريقتهم ـ دون التزام بما كانت تصدره إليهم وزارة الأوقاف . وبالطبع فإن الشؤون العامة راحت تبرز فى عظاتهم أكثر وأكثر كل يوم . وهكذا ظهر بين أئمة المساجد ـ فى القرى أو فى المدن ـ من أصبحوا ناطقين بلسان حال مجتمعاتهم معبرين فى عظاتهم عن السخط المحلى أو العام على كثير من تصرفات الحكومة ذاتها . ولقد تزايد نفوذ بعضهم بشكل ملحوظ إلى درجة أن بعض المراقبين للأحوال العامة فى الريف كانوا يقدرون أن كثيرين من بين هؤلاء الأئمة يمكن لهم أن ينجحوا فى أية انتخابات نيابية حرة تجرى فى البلاد فى غيبة كبار ملاك الأرض ، مع ترهل هيبة السلطة . وبسبب هجرة الشباب ـ فإن المجال أصبح أمامهم مفتوحاً .

وفى المدينة تحوّل بعض الأئمة إلى زعماء سياسيين ، وأصبحت مساجدهم منابر مؤثرة - سواء بما يلقونه هم من عظات ، أو بما كان يلقيه من يدعونهم من أقطاب المعارضة والشخصيات السياسية البارزة فى مساجدهم . لقد برز رجال من أمثال الشيخ المحلاوى فى مسجد « إبراهيم » والشيخ عيد فى مسجد « الهداية » فى الاسكندرية ، والشيخ كشك فى مسجد القبة بالقاهرة . مثل هؤلاء من أئمة المساجد كانوا على استعداد للدخول بعظاتهم إلى مناطق محظورة واجتياز أسلاك شائكة ، وتناول موضوعات دقيقة مثل تفشى الفساد والصلح المنفرد مع إسرائيل واستضافة الشاه فى مصر . وفى بعض الأحيان فإن خطب بعض هؤلاء من أئمة المساجد كانت تسجل على أشرطة لاقت رواجاً فى الأسواق . وبالطبع فإن الخطر زاد أكثر حين فتح هؤلاء الأئمة أبواب مساجدهم لعدد من السياسيين والمثقفين البارزين . وعلى سبيل المثال ففى صيف ١٩٨١ كان الشيخ عيد يدعو إلى مسجده بإنتظام تقريباً رجالاً من أمثال الأستاذ فتحى رضوان والدكتور حلمى مراد وغيرهم .

ولقد كان تأثير وجودهم حماسياً ، وكان على أى حال رمزاً لدور جديد بدأ المسجد يقوم به فى مقاومة تجاوزات السلطة . إن هؤلاء السياسيين والمثقفين لم يقصروا أحاديثهم على الشؤون الدينية ، وإنما توسعوا إلى قضايا الحريات الديمقراطية ، والأوضاع الاجتماعية ومشاكل الفساد . وكانت أحاديثهم فى المساجد تجرى بحرية لا يمكن أن تتسع لها أعمدة الصحف ، بما فيها صحف المعارضة نفسها .

□ □ □

هكذا كانت موجات الغضب تعلو حتى تكاد تغطى كل نواحى الحياة فى مصر . الشارع غاضب ، وكذلك البيت . المسجد غاضب ، وكذلك الكنيسة . وفوق ذلك فقد كان الجالس على العرش البابوى غاضباً .

الجزء السادس

الصواعق

« . . . القــارعة(*)
ما القــارعة(*)
وما أدراك ما القــارعة(*) . .

(* القرآن الكريم سورة القارعة)

الفصل الأول

٣ سبتمبر ١٩٨١

وكان الرئيس السادات غاضبا ، بل ولعله كان أكثر الكل غضباً ، فلقد انعكس عليه وتركز فيه رد فعل الغضب العام . وكان بعض ذلك طبيعيا . فقد أصر هو دائما على أن يكون محور كل شىء ، ولم يكن فى استطاعته أن يهرب فى النهاية من كونه أصبح هدف كل شىء . لقد أصبح البؤرة التى تركز عليها الغضب الشعبى العام . كانت تهمة الفساد على كل لسان ، وكان المحيط الذى يدور حول السادات هو مجال هذا الفساد . وكان الصلح المنفرد مع اسرائيل موضع شكوك تزداد كل يوم ـ ليس لأنه كان صلحاً منفرداً فحسب ، وإنما لأنه أدى إلى عزلة مصر عن بقية أسرتها العربية . وكان السادات هو وحده صانع هذا الصلح المنفرد ، وبالتالى فقد انصبت كل الشكوك المتزايدة عليه . وكانت هناك مقاومة تبرز أكثر وأكثر ضد سياسته لإدخال مصر إلى مناطق النفوذ الأمريكية ، وقد تجلت هذه السياسة بطريقة محرجة فى حقيقة أنه سمح للأمريكيين بأن يتخذوا من مصر نقطة وثوب فى عمليتهم الفاشلة فى صيف ١٩٨٠ لإنقاذ الرهائن الأمريكيين فى طهران . ومهما كان من رأى كثيرين من المصريين فى آية الله الخمينى ، فإن غالبيتهم كانت ترفض أن تكون أراضيهم ممراً لأعمال عسكرية أمريكية ضد شعب من شعوب المنطقة . ولقد تربت أجيال متعاقبة من المصريين على رؤية مصر وهى ملاذ لكل حركات التحرر الوطنى فى العالم ، وكان ذلك دوراً أدته مصر بكل كبرياء وفخر ، والآن كان عليهم أن يروا مصر تتحوّل فى غيبة من ارادة شعبها إلى شىء آخر . ولم يكن السادات على استعداد لأى حوار ـ لا فى شأن

الفساد ، ولا فى شأن الصلح المنفرد مع اسرائيل والعزلة عن العالم العربى ، ولا فى شأن فتح كل الأبواب أمام الأمريكيين . ولقد أصر على أن يتحدث بلغة الإسلام . ولكن معارضيه كانوا يعتبرون أنفسهم أكثر قرباً لروح الإسلام من كل ما كان يدعيه . ولقد كان أخطر ما ادعاه فى اسلامه هو حربه المعلنة على بابا الكنيسة القبطية ، ولقد بدا غريباً ـ وهو المسئول عن الوحدة الوطنية ـ أن تؤدى تصرفاته إلى توسيع فجوة الفتنة الطائفية . كذلك بدا غريباً ـ وهو المسئول عن حماية الوحدة العربية ـ أن تؤدى تصرفاته إلى إنقسام حاد على صعيد الأمة كلها . ولقد كان كل مؤتمر صحفى يعطيه ، وكل برنامج تليفزيونى يظهر فيه ، وكل مقابلة تنشر له ـ وكأنه بلهجته ومحتواه يؤدى إلى مزيد من الفرقة التى تفصل بين الرئيس وشعبه وبين الرئيس وأمته .

وفى الشهور الأخيرة من حياته فإن إيقاع تصرفاته بدأ يزداد فى سرعته . كان يتحرك باستمرار ، وفى بعض الأحيان كانت الحركة لمجرد الحركة دون أن يكون لها هدف واضح ، لكنه كان متحركاً طول الوقت . فى ٢٠ يناير ١٩٨١ ظهر فى اجتماع الحزب الوطنى فى أسوان ، وقال لجمهور سامعيه أنه فى يوم ٢٩ من نفس الشهر سوف يعلن عن اجراءات تغير حياة الأجيال المقبلة من مصر كلها . وجاء يوم ٢٩ يناير ليجد الرئيس يضع حجر الأساس لقرية صغيرة جديدة فى سيناء تحمل اسم قريته القديمة فى ميت أبو الكوم . ولم يكن هناك إعلان يغير حياة الأجيال المقبلة من مصر كلها .

وفى فبراير ذهب إلى لوكسمبورج يلقى خطاباً أمام البرلمان الأوروبى . وفى طريق عودته أدلى بتصريحات أبدى فيها رأيه بأن العرب يجب أن يكون لهم برلمان واحد على نمط البرلمان الأوروبى ـ ناسياً على ما يبدو أنه كان مسئولا عن إخراج مصر من العالم العربى ومن الجامعة العربية التى كانت تمثل أداة للعمل العربى الموحد بين شعوب الأمة العربية .

وفى طريق عودته من لوكسمبورج توقف فى باريس ، وهناك قابل « آلان روتشيلد » الذى وصفته الصحف الحكومية فى معرض روايتها لمقابلته مع السادات على أنه « المليونير اليهودى المهم » . وأثناء وجوده فى باريس قابل أيضا عدداً من الحاخامات اليهود الفرنسيين . ثم قابل أيضا رجل الأعمال اليهودى النمساوى « كارل كاهان » الذى كان المسئول عن صفقة التليفونات التى ثار الجدل حولها . وفى أثناء مؤتمر صحفى فى باريس أعلن أنه تلقى رسائل مطمئنة من الرئيس الأمريكى الجديد رونالد ريجان .

وعاد إلى القاهرة لكى يضع حجر الأساس فى مشروع بناء دار صحفية تصدر مجلة

البارون روتشيلد أو « المليونير اليهودى المهم » الذى قابله السادات كما قالت الصحف الأوروبية .

خصها بإهتمامه وأطلق عليها اسم « مايو » . وكان أول ما خصها به هو إعادة نشر رواية منقحة لمذكراته . وأمضى ساعات طويلة مع هيئة تحرير هذه المجلة ، ونشر أنه هو بنفسه يراجع ترتيب تبويب صفحاتها وفى ٢١ مارس ظهر فجأة فى عشاء أقامته السفارة البريطانية فى القاهرة تكريما للأمير فيليب زوج ملكة انجلترا ، وبدا ظهوره فى السفارة غريباً ، لكن تفسيره كان أبسط مما ظن كثيرون . لقد كان هدفه أن يؤمن لزوجته السيدة جيهان مقابلة مع ملكة انجلترا ، وكانت السيدة جيهان تزور لندن فى ذلك الوقت . وتصور الرئيس السادات أن ذهابه إلى عشاء الأمير فيليب فى السفارة البريطانية كفيل بأن يجعل الملكة اليزابيث ترد على المجاملة بمثلها وتحدد موعداً لمقابلة زوجته فى قصر بكنجهام .

وفى ٣٠ مارس وقعت محاولة الاعتداء على حياة الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ، وكانت صدمة للرئيس السادات الذى سارع بإصدار تصريح يقول فيه « إنه أحس بغضب عميق إزاء هذه المحاولة المجرمة » .

وفى ٥ أبريل عقد السادات أول اجتماع له مع ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت . كان الرئيس السادات منذ بداية رئاسة ريجان متلهفاً على القيام بزيارة لواشنطن يتعرف فيها على الرئيس الجديد وكبار معاونيه ، وقد بذلوا جهداً كبيراً فى تهدئة تلهفه ، لأنهم كانوا مشغولين فى بداية عهدهم بقضايا أخرى ملحة . ولكى يهدئوا من لهفته

السادات وبيجن .

فقد بعثوا إليه بأن وزير الخارجية الجديد ألكسندر هيج سوف يبدأ سلسلة من الزيارات إلى الخارج ، سوف تكون أولها زيارة له فى القاهرة . وجاء هيج إلى القاهرة ولم تسفر زيارته عن نتائج ملموسة .

□ وفى ٢٥ أبريل إستقبل السادات وفداً يمثل النقابات الكبرى فى الولايات المتحدة . وقد رأى أن يستقبلهم فى قريته بميت أبو الكوم . وفى ١٢ مايو استقبل وفداً من رجال الأعمال الأمريكيين .

□ وفى ١٧ مايو شن السادات حملة على مجلس نقابة المحامين . تلقى دعوة من فرع النقابة فى الاسكندرية ، وكانت بعض العناصر فى هذا الفرع بالاسكندرية قد انشقت عن الإجماع العام للمحامين ، واتخذت موقفاً موالياً للسلطة . وانتهزها السادات فرصة لكى يشن حملة ضارية ضد النقابة الأصلية ومجلسها الشرعى .

الغضب

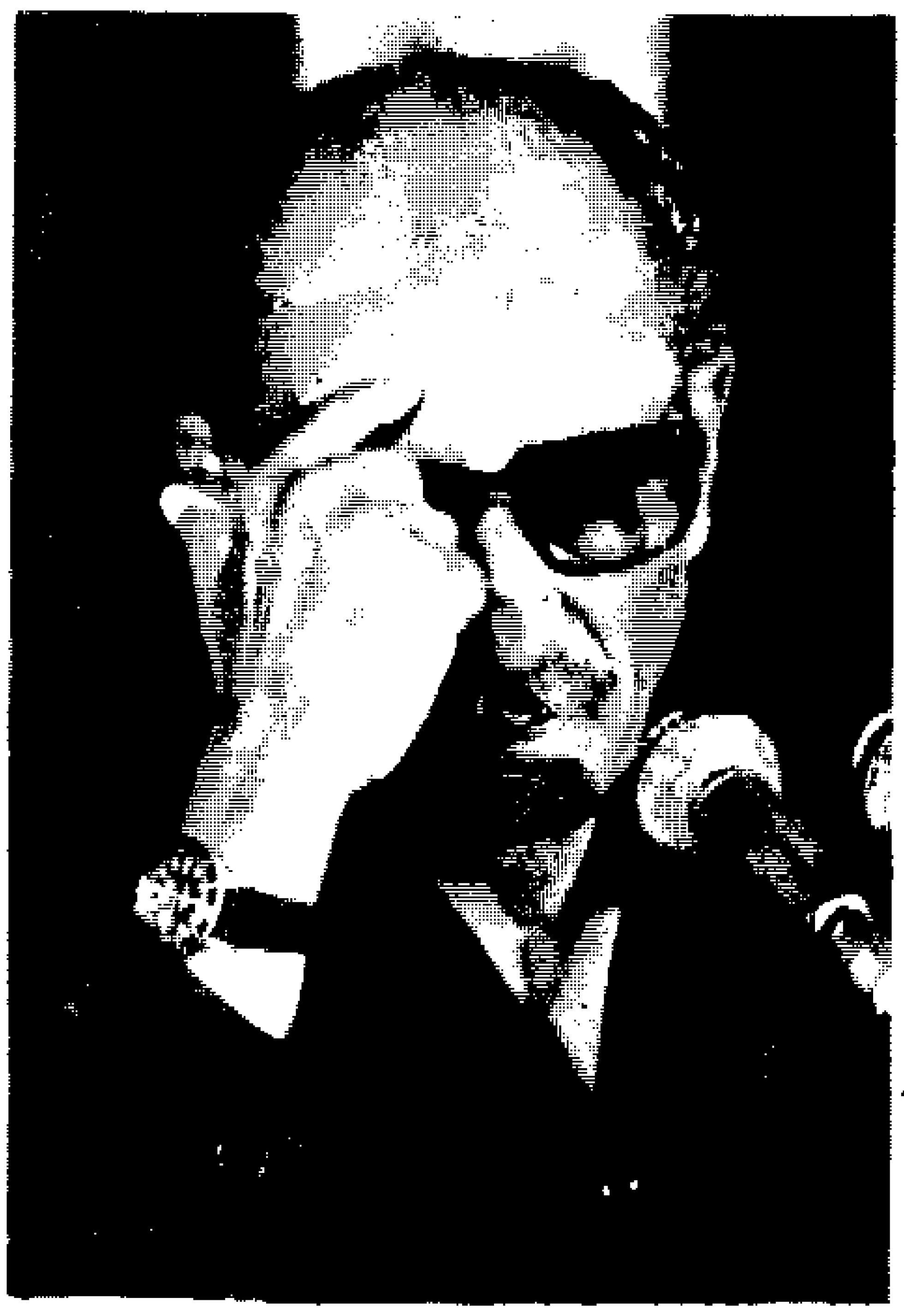

□ **وفى ٢٤ مايو** كانت الأخبار القادمة من الخرطوم تثير مخاوفه على النظام هناك . وهكذا قرر أن يزور السودان ليوم واحد لكى « يسند موقف الرئيس نميرى » ـ على حد تعبيره .

□ **وفى ٢٨ مايو** استقبل وزير الدفاع الاسرائيلى آرييل شارون ، وأجرى حديثا تليفونيا مطولا مع مناحم بيجن ، وظهرت صورته فى الصحف وعلى شاشات التليفزيون وهو يجرى محادثته التليفونية .

□ **وفى ٤ يونيو** إلتقى ومناحم بيجن فى شرم الشيخ . وبعد يومين اثنين قامت الطائرات الاسرائيلية بقصف المفاعل النووى العراقى فى موقعه قرب بغداد . وكان أكثر ما ضايق الرئيس السادات هو أن السفير الأمريكى اتصل تليفونيا برئاسة الجمهورية صباح يوم ضرب المفاعل النووى العراقى ليسأل « ما إذا كان مناحم بيجن قد أخطر الرئيس السادات بنية اسرائيل قصف المفاعل » ؟ وكانت مخاوف السادات نابعة من أنه إذا كان السفير الأمريكى نفسه قد خطر على باله أنه ـ أى السادات ـ كان طرفاً فى عملية ضرب المفاعل العراقى ولو حتى بالعلم المسبق ـ فكيف بآخرين ؟ ـ وهكذا سارع السادات غاضباً إلى إصدار تصريح يقول فيه « ان مناحم بيجن لم يخطره بهذا الموضوع ، وأنه يحتج بشدة على هؤلاء الذين يظنون أنه كان على علم بنوايا اسرائيل » .

□ **وفى ٢٩ يونيو** حضر السادات عرضاً للقوات البحرية .

□ **وفى أول يوليو** ذهب لزيارة مدينة طنطا ، وهبطت طائرته الهليكوبتر فى الاستاد الرياضى للمدينة ، ومن هناك توجه موكبه لزيارة مسجد السيد البدوى وحضر الصلاة هناك . ثم خرج ليعلن للعالم أن سيناء كلها سوف يتم زرعها بالخضرة خلال سنوات ، وأنها سوف تكون مصدر اكتفاء ذاتى من الطعام لكل سكان مصر .

□ **وفى الأسبوع الأول من يوليو** كان السادات يرتب لعملية الانقلاب من الداخل فى نقابة المحامين .

□ **وفى ١١ يوليو** أعلن السادات أنه يركز على مسألتين : أولاهما زيارته المقبلة لواشنطن للقائه الأول مع الرئيس ريجان ولدفع عملية السلام ، وثانيهما أنه سيذهب إلى البرلمان ليعرض عليه ما ارتكبته نقابة المحامين ومجلسها الأصلى ضد الشعب المصرى ، ثم قرر الاعتكاف فى ميت أبو الكوم .

□ وفى ٢٧ يوليو حضر السادات الاحتفال التقليدى الذى تقيمه هيئة التدريس فى جامعة الاسكندرية فى ذكرى طرد الملك فاروق سنة ١٩٥٢ . وكانت جامعة الاسكندرية أول جامعة أيدت الثورة فى ذلك الوقت . وألقى السادات فى الاحتفال خطاباً قال فيه أنه سيذهب إلى واشنطن لكى يناقش القضايا المشتركة بما فى ذلك الصراع الاسرائيلى الفلسطينى ، ومؤامرات السوفيت فى الشرق الأوسط . **ثم أعلن أن مصر والسودان كلاهما على استعداد لإعطاء الولايات المتحدة قواعد لمواجهة الموقف المتأزم فى الخليج ، ثم أضاف فجأة : « وعندما أعود من واشنطن فسوف أقدم تقريرا إلى الأمة عن الفتنة الطائفية »** .

□ وفى ٢٩ يوليو أعلن السادات أنه على وشك إتخاذ قرارات هامة ، ولهذا فإنه ـ قبل ذهابه للولايات المتحدة ـ سوف يقضى عدة أيام فى التعبد فى جبل الراحة فى سيناء . وقضى يومين فى سيناء لم يكن معه فيهما غير صديقه عثمان أحمد عثمان . وبعد يومين ظهر فى مدينة السويس . وبعد ثلاثة أيام أخرى كان فى الطريق إلى واشنطن .

□ □ □

ما الذى كان يدور فى رأس السادات بالضبط فى تلك الأيام ؟ ولماذا عاد فجأة إلى الحديث مجددا عن الفتنة الطائفية ؟ لقد وقعت حوادث الزاوية الحمراء فى يونيو ، وأظهر تحقيق قامت به وزارة الداخلية أن المشكلة كانت خلافا بين جيران ثم تطورت على النحو الذى تطورت اليه ، وتم التحقيق فيها وانتهى الأمر ـ فلماذا أعيد بعث القضية مرة أخرى ؟ لعل السادات بدأ يدرك أن هناك شيئا آخر وراء الحوادث أكبر مما يظهر على سطحها ، ولعله أيضا قد بدأ يشعر أن قوة الجماعات الاسلامية ونشاطها السرى ـ خصوصا فى مجال تكديس الأسلحة فى صعيد مصر ـ أصبح يفوق ما كان يُقدره . لعله كان أيضا قد أحيط علماً بنتائج حملة تفتيش قام بها البوليس فى الصعيد بحثاً عن أسلحة مهربة ، وتمكن البوليس من العثور على ثلاثة آلاف قطعة سلاح من مختلف الأنواع ، كان بينها مدفع مضاد للطائرات . ولعله أحس أن عليه أن يتحرك بسرعة وحسم قبل أن تفلت الأمور من سيطرته . وعلى أى حال فقد بدأ يتصرف وكأن فرصته هى الآن ، أو تضيع الفرصة إلى الأبد .

وإستعداداً لزيارة السادات لواشنطن فإن محطة « أى . بى . سى » الأمريكية أعدت برنامجاً خاصاً عنه تعرضه أثناء الزيارة . وفى هذا البرنامج فلقد جرت مقارنته بشاه إيران . كانت سلطات الأمن قد تمكنت من سرقة الشريط المسجل للبرنامج أثناء تصديره من مطار

القاهرة . وعرض الشريط على السادات ، وأغضبه ما فيه غضباً شديداً . ومع أن شاه ايران كان صديقه الحميم ، فقد ضايقه أن يُشبه به وأن يوضع فى نفس السلة معه . وهكذا فإنه قبل سفره إلى واشنطن بأيام انفجر قائلا : « إن هؤلاء المجانين يشبهوننى بشاه إيران . إن هناك حملة ضدى فى الولايات المتحدة هدفها أن تظهر أن مصيرى سوف يكون مصير الشاه » . وأثناء رحلته بالطائرة إلى واشنطن جمع حوله من كانوا برفقته من الصحفيين المصريين وأخبرهم بعزمه على القيام بحملة تصفية واسعة ـ « تطهير » على حد تعبيره ـ عندما يعود إلى القاهرة . ثم قال لرؤساء تحرير الصحف الحكومية أنه فى استطاعتهم ـ ضمن حملة التصفية ـ أن يتخلصوا من أى عناصر يعتبرونها مثيرة للشغب فى صحفهم ، وأن عليهم أن يقدموا أسماء مثل هؤلاء الصحفيين فى قوائم إلى وزير الداخلية .

وأثناء زيارته للولايات المتحدة كان السادات فى مزاج سيىء معظم الوقت . لقد أحس أن استقبال وسائل الاعلام له قد تغير عما كان عليه من قبل . لم يكن هناك أحد على استعداد لأن يسمعه وهو يتحدث عن خطط مصر لمحاربة انتشار الشيوعية . ولقد جادله بعض ممثلى وسائل الإعلام الأمريكية فى قدرة مصر على أن تكون شرطى المنطقة (كان ذلك فى حد ذاته تذكره بدور الشاه) . ثم راحوا يسألونه عن المصاعب الداخلية فى مصر ، بما فى ذلك مشكلة الفتنة الطائفية . ومما زاد الأمور سوءاً أن الجمعيات القبطية فى أمريكا نشرت إعلاناً بمساحة نصف صفحة فى « الواشنطن بوست » و « النيويورك تايمز » ـ تعبر فيها عن المضايقات التى يلقاها الأقباط فى مصر . ثم قررت هذه الجمعيات أن تقوم بمظاهرات ضده فى واشنطن ، احداها أمام البيت الأبيض أثناء اجتماعه مع ريجان ، والثانية أمام متحف « المتروبوليتان » الذى كان سيحضر فيه احتفالاً بإقامة قسم جديد للآثار المصرية . وجرت المظاهرات فعلاً ضده برغم أن البابا شنوده كان قد بعث بالأنبا صموئيل إلى الولايات المتحدة قبل زيارة السادات لها لكى يهدىء من ثائرة الجمعيات القبطية ويرجوهم عدم استفزاز الرئيس . وانتهت الرحلة إلى واشنطن والقلق محيق بالسادات ، فلقد أحس من لغة الادارة الجديدة فى واشنطن أن اهتمامهم يتحول عنه . لقد بذل جهداً واضحاً فى أن يتحدث بلغتهم ـ خصوصاً عن الشيوعية الدولية والاتحاد السوفيتى ـ ولكن ذلك لم يغير شيئاً من موقفهم . وبدا له أن أولوياتهم فى التعامل مع الشرق الأوسط تتركز بالدرجة الأولى على اسرائيل أولا ، ثم على السعودية ثانياً ، ويجىء هو فى الدرجة الثالثة بعد الاثنتين .

□ □ □

وعاد السادات إلى مصر مثقلاً بالإحباط وغاضبا . وكان يفكر ويدبر وحده ، فلم يكن

قد بقى بالقرب منه غير عثمان أحمد عثمان ، وزوجته السيدة جيهان السادات . وقد أدركت زوجته أنه لابد أن يسمع لآراء آخرين غير هؤلاء الذين كانوا يحيطون به . وهكذا فانها أخذت على عاتقها أن تدعو أحد الأساتذة فى الجامعة الأمريكية لمقابلة الرئيس حتى يسمع منه صورة أشمل وأكمل لما يجرى فى مصر . وتمكنت السيدة جيهان من تدبير الإجتماع فعلاً . وفى يوم ٢٩ أغسطس أخذت بنفسها هذا الأستاذ لتقدمه إلى زوجها . وجلس معه من الحادية عشرة إلى الثالثة بعد الظهر ، وراح يعرض عليه تصوراته . وبدا لهذا الأستاذ أن الرئيس شارد معظم الوقت عما يقوله له ، وإن كان يتظاهر فى بعض الأحيان بأنه يسمعه بإهتمام . وفجأة نهض من مجلسه وقال أنه سوف يمشى بعض الوقت لممارسة رياضته اليومية . ثم فرغ من رياضته وتوجه إلى غرفته لينام ، وكان الأستاذ مازال يناقش الأمور مع السيدة جيهان . وكان بين المقترحات التى عرضها عليها فى اجتماعه معها ـ حتى الساعة الخامسة بعد الظهر ـ اقتراح بالدعوة إلى مؤتمر للمثقفين العرب فى القاهرة يكون من انعقاده جسراً بين القاهرة والمثقفين العرب . ولقد خرج الأستاذ من الاجتماع حائرا ، فلقد أحس أنه نجح فى نقل رسالة ، لكنه لم يكن واثقاً من الانطباع الذى تركته هذه الرسالة على الرئيس أو على زوجته .

□

وليس هناك فى الأوراق الرسمية ما يمكن أن يشير إلى الطريقة التى كان يفكر بها السادات فى تلك الأيام الحاسمة قبل أن يصدر أمره بحملة الاعتقالات الواسعة التى تمت يوم ٣ سبتمبر . لقد استقبل وزير الداخلية فى ذلك الوقت ، واستقبل أيضاً رئيس المخابرات العامة . ولابد أن يكون قد استقبل أيضاً آخرين غيرهما . ولقد أحس وزير شئون رئاسة الجمهورية ـ منصور حسن ـ وكان مفروضا أنه من المقربين اليه ـ أن شيئا ما يجرى تدبيره ، ولكنه لم يكن يعرف ماذا بالضبط . كل ما عرفه هو ما كان يصل إلى علمه من أن السادات سوف يقوم باجراءات عنيفة تضع نهاية لحالة التمرد والعصيان التى كان يحس بها . لكن أحداً لم يخطره بشىء محدد . وحاول منصور حسن أن يقابل السادات ، لكنه لم يستطع .

ثم بدأت عملية الانقضاض الكبيرة فجر يوم ٣ سبتمبر ـ بعد أسبوع واحد من عودة السادات من واشنطن ، وبعد خمسة أيام من العرض السياسى الذى قدمه اليه أستاذ الجامعة الأمريكية فى حضور زوجته . كان الانقضاض حملة اعتقالات واسعة شملت ثلاثة آلاف شخص وكانت هناك أسماء جديدة تضاف إلى القائمة كل دقيقة . كانت بعض الاعتقالات بين صفوف الشباب من الطلبة وأعضاء الجماعات الدينية سهلة نسبيا ، ولكن اعتقالات

بعض الساسة والمثقفين وعدد من القيادات الدينية من المسلمين والمسيحيين - جرى تخطيطها بعمليات شبه عسكرية - سواء فى التوقيت أو فى الاجراءات .

ولم أستطع أن أتبين حجم عملية الاعتقالات ومداها الحقيقى إلا عندما وصلت إلى السجن ضمن المعتقلين ، فإذا أنا أواجه فى ساحة الاستقبال الخارجية أكبر تجمع سياسى كان يخطر على البال . لقد وجدت أمامى مجموعات من مشاهير السياسيين - من أمثال الأستاذ فؤاد سراج الدين ، والأستاذ عبد الفتاح حسن ، والأستاذ فتحى رضوان ، والمهندس عبد العظيم أبو العطا ، والأستاذ ابراهيم طلعت ، والدكتور محمد عبد السلام الزيات ، والأستاذ محمد فائق . وكانت هناك أيضا معظم قيادات الأحزاب . فقد كان هناك الدكتور حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل ، وحامد زيدان رئيس تحرير جريدة الحزب ، والأستاذ محمد أبو الفضل الجيزاوى والأستاذ ابراهيم يونس وهما من أقطابه . وكان هناك أيضا نصف أعضاء اللجنة المركزية لحزب التجمع ، من أمثال الدكتور فؤاد مرسى ، والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، والدكتور جلال رجب ، والدكتور محمد أحمد خلف الله ، والأستاذ فريد عبد الكريم ، والأستاذ صبرى مبدى ، والدكتور على النويجى ، والأستاذ عبد العظيم المغربى ، والأستاذ محمد خليل ، والشيخ مصطفى عاصى . وكانت هناك أيضاً أغلبية مجموعة النواب المستقلين الذين اعطوا الحيوية لعدد من المجالس النيابية فى مصر ، يتقدمهم الدكتور محمود القاضى ، والأستاذ عادل عيد ، والأستاذ كمال أحمد ، والأستاذ أحمد فرغلى - الذى كان إسقاط العضوية عنه فى مجلس الشعب موضوع ضجة كبرى . وكان هناك أيضا معظم أعضاء مجلس نقابة المحامين الشرعى ، يتقدمهم الأستاذ محمد فهيم ، والأستاذ عبد العزيز محمد ، والأستاذ محمد عيد ، وكان هناك أيضاً - وفى مقدمة هؤلاء - النقيب الأكبر للمحامين الأستاذ عبد العزيز الشوربجى .

وكان هناك عدد من أساتذة الجامعات البارزين - من أمثال الدكتور ميلاد حنا ، والدكتور كمال الأبراشى ، والدكتور عبد المحسن حمودة ، وغيرهم ، كما كان هناك عدد من المثقفين البارزين فى الحياة المصرية - من أمثال الدكتور عصمت سيف الدولة ، وهو قانونى مهتم بقضايا الحرية والتحوّل الاشتراكى . كما كان هناك أيضاً الأستاذ صلاح عيسى ، والأستاذ حسين عبد الرازق وهما من الكتاب التقدميين ، والأستاذ صابر بسيونى ، والأستاذ محمود زينهم ، والأستاذ حمدين صباحي ، والأستاذ كمال عيطة .

وكان هناك أيضاً عدد من الشخصيات الدينيّة البارزة - من أمثال الأستاذ عمر التلمسانى ، والشيخ المحلاوى ، والشيخ كشك ، والشيخ عيد .

ثم ترامت الينا الأنباء ـ ونحن بعد فى ساحة الاستقبال ـ عن اعتقال قيادات نسائية بارزة ، عرفنا مبكراً بينهن الدكتورة نوال السعداوى ، والدكتورة لطيفة الزيات .

وباختصار فإن أبواب السجون تفتحت لتستقبل أبرز رموز التيارات السياسية والفكرية والصحفية والدينية فى مصر ، إضافة إلى كل من فتح فمه بكلمة معارضة ضد معاهدة كامب ديفيد ، أو ضد الفساد ، أو ضد تجسيم واستغلال القضية الطائفية فى مصر . ومن سوء الحظ أن الشخصية الوحيدة القبطية التى وجدتها معنا فى نفس السجن كان هو الدكتور ميلاد حنا ، لأن السادات كان حريصا على أن يفرّق بين المسلمين والأقباط حتى داخل جدران السجن . ولم يجىء الدكتور ميلاد حنا إلى نفس السجن الذى كنا فيه إلا بعد أن أثار ضجة كبرى فى سجن أبو زعبل الذى كان قد وضع فيه مع غيره من الشخصيات القبطية البارزة ، بما فيهم بعض الأساقفة والمطارنة ، ومئات من القسس والرهبان . لكن هذه التفرقة لم تكن واضحة أمامى فى اللحظة التى خطوت فيها إلى ساحة السجن ووراء قضبانه لأول مرة .

لقد كنت فى زيارة عمل فى باريس فى شهر أغسطس سنة ١٩٨١ ، وكنت استشعر جو التوتر السائد فى مصر ، بل إننى كنت ألمسه وأراه رأى العين بطبيعة الاختيار الأساسى الذى اتخذته لنفسى منذ سنة ١٩٧٤ ـ أى بعد خلافى مع الرئيس السادات وخروجى من الأهرام ـ وهو أن أعيش ـ مهما كانت الظروف ، ومهما بلغت درجة الخطر ـ فى مصر لا أغادرها إلا أياما لعمل أقضيه ثم أعود . وكنت أقدّر أن معارضتى لسياسات السادات من داخل مصر تكتسب مصداقيتها مع واقع أننى أقول ما أقول فى ظل القوانين المصرية وفى متناول سلطة رئيس الدولة ـ هذا فضلاً عن وعد قطعته على نفسى باستمرار والتزمت به ، وهو أن لا يكون لى خارج مصر بيت أو عمل أو قبر .

وعلى أى حال ، فقد كنت أعرف مما كنت أتابعه حتى فى الصحف أن السادات يستعد للانقضاض على كل معارضيه . وكنت أعلم أنه عندما يقع ذلك فإن شيئا منه سوف يصيبنى شخصياً . ولقد قدّرت احتمال أن يأمر باخراجى من نقابة الصحفيين ويتصور بذلك أنه يمنعنى من ممارسة المهنة ، ولكنه لم يخطر ببالى فى ذلك الوقت أنه يمكن أن يعتقلنى أو يعتقل آخرين فى مثل ظروفى فى صدد حملة يوجهها هو ـ باعترافه ـ إلى الفتنة الطائفية . ولقد كان السادات مغرما بأن يصف معارضيه من السياسيين والمثقفين والمفكرين بأنهم « حفنة من الأرذال » ، ولكن يبدو الآن أنه راح يعتبر كل القوى الوطنية فى مصر « مجموعة من الأرذال » .

□ □ □

وإذا كنت سأروى الآن طرفاً من وقائع تفاصيل اعتقالى فإنى أفعل ذلك فى حقيقة الأمر لمجرد شرح صورة الاعتقالات فى حد ذاتها ، لأن ما حدث لى حدث مع مئات غيرى فى طول مصر وعرضها . ولابد أن التجربة التى رأيتها بعينى قد عاشها كل هؤلاء الذين كان من قدرهم أن يتعرضوا لغضب السادات فيها .

فى حوالى الساعة الثانية من صباح يوم ٣ سبتمبر كانت هناك طرقات على باب شقتى فى الاسكندرية حيث كنت هناك بعد عودتى من باريس . كان معى فى الشقة ليلتها اثنان من أبنائى . وسمع أحدهما ـ ابنى الثانى ـ طرقات الباب ، فذهب ليجد اثنين من ضباط مباحث أمن الدولة يطلبان منه فتح الباب . ولما رجاهما الانتظار إلى الصباح كان قولهما له : « انهما يرجوان أن لا يضطرهما إلى كسر الباب » . وجاء لايقاظى من النوم ، فذهبت وفتحت باب الشقة لهما ، ودعوتهما إلى الدخول . وقالا لى على الفور اننى مطلوب لمباحث أمن الدولة . ونظرت فى ساعتى ، وكانت الساعة الثانية والثلث صباحا ، وذكرتهما بأننى أنا الذى صغت عبارة « زوار الفجر » فى مقالاتى فى الأهرام وانتقدت بها بعض تجاوزات الأمن فى وقت الرئيس عبد الناصر . فكيف يحدث فى عصر يدّعى الديمقراطية أن يدق على بابى أحد فى مثل هذه الساعة . وكان كلا الضابطين ـ والحق يقال ـ مهذبا فى تصرفاته . قالا إنهما فى أشد الأسف ، ولكنهما مكلفان بأمر يتحتم عليهما تنفيذه . وسألتهما إذا كان غيابى سيطول ، وبالتالى إذا كان من المستحسن أن آخذ حقيبة بما أحتاج إليه من ملابس أو أدوية ؟ وكان ردهما بأن لدىّ عشر دقائق أحزم فيها حقيبتى . وسألت ما إذا كان علىّ أن أحزم حقيبة كبيرة لغياب طويل ؟ وكان ردهما : « ليس أكثر من يوم أو يومين » . وسألتهما ما إذا كنا سنذهب إلى القاهرة ، وإذا كان ذلك فهل نذهب فى سيارتى ؟ وكان ردهما بالنفى ، ثم أضافا أن هناك ترتيبات لكل شىء . وحزمت حقائبى وشددت على يد ابنى ، ولم أشأ ايقاظ أصغر ابنائى حتى لا يتأثر بما يراه يحدث أمامه . وخرجت من باب الشقة دون أن أقبّل ابنى الذى كان فى وداعى ، لأنى اردت أن يكون مشهد الوداع خاليا من أى انفعالات عاطفية يمكن أن تفسر على أنها مظهر ضعف .

وعندما خرجت من باب الشقة ، راعنى ما رأيت . فعلى الردهة خارج الباب كانت هناك ثلة من الجنود المسلحين بالمدافع الرشاشة وكان هناك أحد الضباط يمسك بجهاز لاسلكى يبلغ فيه أولا بأول تفاصيل عملية الاعتقال . والتفت فوجدت المصعد جاهزا فى الدور السابع حيث شقتى ، وفى داخله أحد الضباط مسلحا بمدفع أوتوماتيكى . ثم اكتشفت أثناء هبوط المصعد أن كل أدوار العمارة التى أسكن فيها محتلة بالجنود ، وكانت

أصداء أجهزة اللاسلكى التى يحملها بعضهم تصدر أصواتا موحشة فى ظلام الليل وسكونه . وعندما نزلنا إلى مدخل العمارة ، راعنى مرة أخرى ما رأيت ، فقد كان المدخل محتلاً بقوة مسلحة كبيرة ، وسمعت أحد الضباط يهمس بجهازه اللاسلكى بأن العملية رقم (٩) قد نفذت . وتساءلت باسماً : « إذن فأنا العملية رقم (٩) ؟ » ، ولم أتلق جوابا . لكنه كان واضحاً أن ذلك بالفعل هو رقم عملية القبض علىّ . كان المشهد الذى وجدته فى ردهة مدخل العمارة أشد غرابة من كل ما سبق . المدخل نفسه محتل كموقع عسكرى من باب المصعد إلى باب مدخل العمارة . وخرجت إلى الشارع ، ومن العجيب أن المنظر الذى وجدته أمامى كان كئيباً أكثر منه مخيفاً ، بل لعله كان فى جزء منه سخيفاً كذلك . فعندما يزيد حجم القوة أو العنف عن الهدف أو الغرض المطلوب منهما تحقيقه ، فإن الخلل فى التوازن بين الوسائل والغايات يكشف احساس القوة بعجزها ، ويفضح احساس العنف بضعفه . كان الشارع الذى تقع فيه العمارة التى أسكن فى الصيف احدى شققها بالاسكندرية شارعاً صغيراً يمتد متعامداً على طريق الكورنيش ويؤدى اليه . والآن فقد وجدت أن إحدى سيارات اللورى المحملة بجنود الأمن المركزى تقفل جانب الطريق المؤدى إلى الكورنيش ، فى حين أن سيارة أخرى كانت تقفل جانبه الآخر الذى يبدأ من شارع مواز لطريق الكورنيش . وكان منظر اللوارى المسلحة وغيرها من سيارات الحملة البوليسية المكلفة باعتقالى صاخباً ـ أو هكذا بدا لى فى ظلام الليل ـ خصوصاً بالأضواء الملونة فوق السيارات حمراء وزرقاء . وكان بعض الأضواء ثابتاً وبعضها الآخر لا يكف عن الدوران . وكانت المحركات كلها تهدر ، وأجهزة اللاسلكى مفتوحة ، والإشارات حول تنفيذ العملية وتقدم مراحلها تروح وتجىء بين القيادة فى مكان ما وبين القوة المتقدمة والمحيطة بى الآن . وكان المشهد كله يكتسب مسحة من لون أصفر كثيف تبعث به مصابيح الشارع المدلاة من أعمدة عالية ، وتضفى على الموقف كله جواً يكاد يكون سينمائيا . والتفت إلى الضابط الذى كان بجانبى وقلت له : « كأننا فى مشهد من فيلم زد » (مشيراً بذلك إلى الفيلم الشهير عن ارهاب حكم الكولونيلات بعد انقلابهم العسكرى واستيلائهم على السلطة فى اليونان) . ولم يظهر لى أن إشارتى إلى مشاهد ذلك الفيلم الشهير قد وجدت صدى لها . وهكذا مشيت صامتاً إلى سيارة صغيرة دعانى الضابط إلى الركوب فيها معه كبادرة ود من جانبه . وبدأ الموكب المسلح كله يسرى فى ظلام الليل إلى طريق الكورنيش ، والأضواء الحمراء والزرقاء تلمع أمامه ووراءه . وسألت الضابط « ما إذا كان هناك داع لهذه القوة كلها لتنفيذ اعتقالى ؟ » ، ولم يقل شيئا . واستطردت : « فى حالتى كانت تكفى اشارة تليفونية تطلب إلى الحضور إلى مباحث أمن الدولة ، وكنت بالتأكيد سوف

ألبى حتى ولو جاءتنى الإشارة وأنا فى سفر عمل خارج مصر » . ومرة أخرى لم يقل شيئا . وساد الصمت لبضع دقائق ، والموكب يواصل اندفاعه ، وسألته : « إلى أين نحن ذاهبون ؟ » وحينئذ كان لديه ما يقوله لأول مرة ، وقد قاله برقة شديدة : « انتظر وسوف ترى بنفسك كل شيء حينما نصل إلى مركز قيادة العملية فى الاسكندرية » . وحاول الضابط أن يفتح بابا للحديث ، فراح يتذكر كم كان يقرأ مقالاتى فى الأهرام باهتمام ، ثم سألنى ما إذا كانت هذه أول مرة أعتقل فيها ؟ وكان ردى بالايجاب . وكان تعليقه : « إن الظروف تتغير » .

□

ووصل موكبنا أخيراً إلى مبنى ضخم عرفت فيما بعد أنه مقر مديرية الأمن فى الاسكندرية . وكان المشهد الذى ينتظرنا هناك حافلاً . كان هناك مئات من جنود البوليس يحيطون بعشرات من السيارات تحمل غيرى من المعتقلين . وبدا لى أن مواكب بعد مواكب من سيارات المعتقلين تقوم من هناك محاطة بالحراسة اللازمة متجهة بأقصى سرعة إلى القاهرة . وكانت الصفارات الداوية والأضواء الملونة تفتح الطريق لكل موكب من هذه المواكب . ونزلت من السيارة محاطاً بالحراسة ، والتفت حولى فاذا خليط هائل من المعتقلين : شباب وشيوخ ، مشايخ وقسس ـ كلهم الآن فى نفس المصير . وحملقت فى سيارة الأسرى التى كانت على وشك أن تتحرك محاطة بحراستها ولمحت وجهاً مألوفاً داخلها هو وجه الدكتور محمود القاضى . ولوحت له مشجعاً ، وقال الدكتور القاضى : « سوف نتقابل فيما بعد بالتأكيد » . وانطلق موكبه مع من كانوا معه من الأسرى وسألنى الضابط الذى كان لا يزال بجانبى : « أظنك الآن عرفت ما هو الموضوع وأين نحن الآن ؟ » . ثم سألنى ما إذا كان يستطيع أن يقدم لى أى خدمة ، ورجوته ، إذا كان ذلك فى استطاعته ، أن يتصل بأبنى تليفونيا ليبلغه أننى ذاهب إلى القاهرة . وقال أنه سيفعل (بكل سرور) . وسألنى عن رقم تليفونى وأعطيته له قائلاً : « أظن أن مباحث أمن الدولة لابد تعرف رقم تليفونى » . وقال أنه سيتصل ، ويبدو أنه لم يتمكن من ذلك . وبدأ اعداد القافلة التى تقرر أن أكون ضمنها فى الرحلة إلى القاهرة . كان مركزها سيارة « بيجو » من سيارات البوليس المصفحة والعتيقة . ووجدت معى فيها رفاقاً بينهم الأستاذ ابراهيم طلعت وهو نائب وفدى سابق وأديب وشاعر ومحدث ممتاز ، ثم الأستاذ عادل عيد وهو قاضى سابق وكان أحد النواب المستقلين البارزين . ووجدت أيضا أحد قادة الحركة العمالية المقتدرين ، وكان أيضاً نائباً سابقاً وهو الأستاذ أبو العز الحريرى . وبدأ موكبنا يتقدم على الطريق الزراعى فى اتجاه القاهرة .

وكانت الرحلة إلى القاهرة هي الشيء المخيف فعلاً في العملية كلها ، فقد كان جندى البوليس المكلف بقيادة السيارة نصف نائم . ويبدو أن اقداح الشاى التى تناولها قبل بدء الرحلة لم تستطع أن تتغلب على تعب وسهر يوم طويل ومرهق . كانت السيارة تتأرجح تحت قيادته وتوشك فى بعض الأحيان أن تصطدم بسيارة الحراسة أمامنا وبالموتوسيكلات المحيطة بها من كل جانب . وسألت عما إذا كان يمكن أن يقود السيارة غيره ، ولم يلتفت أحد لاقتراحى . وراح الموكب يندفع بأقصى سرعة على الطريق إلى القاهرة . كانت السيارة محملة بأكثر من طاقتها العادية بالأسرى وبالضباط وبالجنود وبالمخبرين ، ولم يكن هناك مفر من الاستسلام للأمر الواقع ، ورحنا نتحدث فيما يجرى غير عابئين بأن كل كلمة نقولها مسموعة من هؤلاء المحيطين بنا . وسألنى الأستاذ ابراهيم طلعت عن تقديرى للموقف ، وكان ردى أن العملية كلها كما أراها من حولى تكشف حالة « انفلات اعصاب » . ورحنا نخمن فيما بيننا عن الوجهة التى يمكن أن يذهبوا بنا اليها . ولم نستطع أن نصل إلى ظن أكيد ، وطلبنا فتح جهاز الراديو ، علّنا نسمع شيئا يلقى ضوءاً على مصيرنا ، وفتحوا لنا جهاز الراديو فعلا ، ولكن على محطة القرآن الكريم التى كانت على وشك أن تفرغ من إذاعة صلاة الفجر .

ولم تخل الرحلة من مواقف طريفة ، فقد صاح الأستاذ ابراهيم طلعت فجأة أنه لابد من إيقاف الموكب لأنه يريد أن ينزل لحظة من السيارة لحاجة يقضيها . وحين بدا له أن الاستجابة لطلبه ليست كافية ، صاح مرة أخرى يقول : « إننى أعانى من مشكلة بروستاتا ، وإذا لم أنزل من السيارة لحظة لما أريد النزول من أجله فإنى قد أموت ، وعليكم أن تتحملوا مسئولية موتى » . وتوقف الموكب قرب أحد الحقول على الطريق الزراعى . ونزل الأستاذ ابراهيم طلعت لما يريد ، ثم أستأنف الموكب تقدمه ، وكان الصبح على وشك أن يطلع .

ووصلنا القاهرة حوالى الساعة السابعة . وسألنا ما إذا كان فى استطاعتنا أن نشترى بعض الصحف ، ورُفض طلبنا ، وتنبأ الأستاذ إبراهيم طلعت أننا ذاهبون إلى نيابة أمن الدولة ، لكن موكبنا تجاوز الطريق المؤدى إليها . ومرة أخرى تنبأ الأستاذ إبراهيم طلعت بأننا قد نكون فى الطريق إلى سجن القلعة ، لكننا مرة أخرى تجاوزنا الطريق المؤدى إليه . وحين دخلنا إلى كورنيش المعادى فقد بدا واضحاً أننا فى الطريق إلى منطقة سجون طره . واستقر بنا المطاف أخيراً أمام سجن من سجون طره . كان سجناً جديداً ، ويبدو أنه ـ رغم سوء أحواله ـ بنى بمعونة أمريكية ، وكان البحث لا يزال جارياً عن اسم له . ومن المفارقات أن الاسم المقترح له فى ذلك الوقت كان اسم « سجن السلام » .

وكنت قد تصورت أننا سوف نسجن كمعتقلين سياسيين ، وكان هؤلاء عادة يلقون فى السجون معاملة خاصة من حيث أنه كان يسمح لهم بالكتب والورق والأقلام وهكذا فإنى جئت فى حقيبتى ببعض الكتب ودفاتر المذكرات والاقلام . واكتشفت فور وصولنا إلى السجن أننى كنت غارقاً فى الأوهام . ففى صالة استقبال السجن صودر كل ما كان معى ومع غيرى من الكتب والأوراق والأقلام ، بل ومن الأدوية والمحافظ والنقود ، وحتى الملابس . سمح لكل منا بغيار داخلى واحد وبمنشفة وبفرشة أسنان دون معجون لأن معجون الأسنان كان يجب أن يوافق على دخوله معنا أطباء السجن باعتباره نوعاً من الأدوية فى تقديرهم . وقد قيل لنا على أى حال أن أطباء السجن سوف يقرون فى اليوم التالى ما يلزم أى واحد منا من الأدوية ، بما فيها معجون الأسنان . **والتفت حولى ونحن مازلنا بعد فى صالة استقبال السجن المحاطة من كل ناحية بالقضبان الحديدية - فإذا مصر كلها تقريباً . هناك : شخصيات بارزة فى الحياة العامة المصرية ، وساسة مشاهير ، واقتصاديون ، وكتّاب ومثقفون كبار . . . قيادات ورموز لكل التيارات السياسية والفكرية فى الحياة المصرية كلها وفى شتى مناحيها . وكان هناك أيضاً رجال دين إسلامى . أما رجال الدين المسيحى الذين رأيتهم فى مديرية أمن الاسكندرية ، فلم يكونوا معنا .** واقتادنى بعض الحراس إلى الزنزانة رقم (١٤) ، وكنت وحدى فيها . وتلفت حولى استكشف أحوالها : زنزانة صغيرة عليها باب من الحديد فى أعلاه قضبان تصل منها أصوات الضجة الجارية فى السجن . . صليل قضبان حديدية وصيحات مساجين ووقع أقدام حراس وقعقعة سلاح . وكانت هناك عشرة مراتب من المطاط ملقاة داخلها وعشرة بطاطين تفوح منها رائحة الـ « د . د . ت . » . وكانت هناك حفرة فى ركن من الزنزانة تمثل دور الحمام فيها ، وفى ركن آخر كانت هناك مجموعة من الأوانى المصنوعة من الصاج . وتمددت على إحدى المراتب أفكر فى كل ما جرى ، وأحاول تمثل معانيه وأبعاده . ومضت ساعة أو أكثر قليلاً ، وسمعت صليل الباب الحديدى ومفتاحاً يدور فيه . ثم انفتح الباب عن جاويش يتبعه اثنان من الجنود ، أحدهما يحمل صفيحة علاها الصدأ ، وآخر يحمل صفيحة أخرى ملأى بأرغفة الخبز ، وتغطى الاثنتين سحابة من الذباب . وسألنى الجاويش بحزم : « أين قروانتك ؟ » وقلت له : « ليس عندى قروانة » . وأشار بيده إلى كومة الأوانى المصنوعة من الصاج وقال لى : « هذه هى القروانات ، ولك واحدة فيها » . وسألته عما يريده بالضبط ، وكان رده : « أريد أن أعطيك طعام اليوم » . وكان واضحاً أنه يريد أن يعطينى بعضاً من العسل الأسود فى القروانة ورغيفين من الخبز . واعتذرت له شاكراً . ومع أنى كنت قد بدأت أشعر بالجوع ، فقد كان منظر المعروض علىّ من الطعام كافياً لصد أى شهية . وقال الجاويش أننى إذا رفضت

استلام طعامى فسوف يخطر ضابط السجن بامتناعى . وقلت له أنه حر فى إخطار من يشاء . وبعد دقائق جاء أحد ضباط السجن يسألنى : « لماذا لم تتسلم طعامك وليس هناك غيره طول اليوم ؟ » وأضاف متلطفاً : « إننى أعلم أن هذه أول مرة لك فى السجن ، ولكنك سوف تتعوّد » . وقفزت إلى موضوع آخر ، فقد سألته : ما إذا كان سجنى سيكون انفرادياً لأنى مازلت وحدى فى الزنزانة ؟ » . وكان رده بالنفى ، وزاد تلطفه معى حين قال : « الحقيقة أننا كنا نريد أن نجد لك رفاقاً يناسبونك » . وسألته : « أين الذين جاءوا معى من الاسكندرية ؟ » وقال : « إن معظمهم فى الزنزانة رقم ١٣ ، ولكنها امتلأت عن آخرها » ! وأضاف أنه سوف يحاول أن يجد لى رفاقاً يناسبوننى ! وغاب نصف ساعة ثم عاد ومعه الأستاذ إبراهيم طلعت والأستاذ كمال أحمد وهو من قيادات الحركة الناصرية الشابة ، وقال لى أن الاثنين تطوعا لكى يسكنا معى فى نفس زنزاتى . ثم قال : « إن هناك بعضاً من الشباب المتدينين عرفوا أننى معهم فى نفس السجن وطلبوا الإقامة معى لكى يناقشونى فى بعض آرائى ، ولكنه أمهلهم لحين استئذانى فى أمرهم . وشكرته ورجوته أن يأتى بمن يريد . وجاءوا ، وكان بينهم أحد زعماء الطلبة المتدينين فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة واسمه « أكمل » ، وبدأ نوع من الحياة الجديدة المشتركة يسرى فى الزنزانة بعد ساعات من الوحدة . ومضت ساعات ثم فتح باب الزنزانة بعد الظهر ، ودخل أحد الضباط يطلبنى للخروج معه . وتفاءل الأستاذ إبراهيم طلعت بأسرع مما ينبغى وقال : « هو الإفراج بالتأكيد . . . لابد أنهم أحسوا بضغوط دولية بشأنك فقرروا الإفراج عنك فوراً » . وقلت له فى محاولة لتهدئة تفاؤله : « لا تسرف فى حسن الظن . إن من قرروا اعتقالى لابد أنهم حسبوا مسبقاً ما يمكن أن يثيره القبض علىّ من ردود فعل فى الداخل أو فى الخارج ، وما داموا قد أقدموا على هذه الخطوة فليس من السهل عليهم أن يعودوا عنها بهذه البساطة » . وحملت أمتعتى ـ الغيار الداخلى والمنشفة وفرشة الأسنان ـ وتبعت الضابط الذى جاء لإستدعائى . وعند غرفة مدير السجن وجدت فى انتظارى ضابطاً برتبة لواء ومعه ثلاثة من العمداء . كانوا فى انتظارى ، وظهر أن الموضوع يتصل بطلب تفتيش شقتى ومكتبى وبيتى الصغير فى الريف . وبدأت مسيرتنا فى موكب مسلح جديد فى اتجاه بيتى ومكتبى فى الجيزة وبعد أن تم التفتيش ، وصادروا بعض ما عثروا عليه من أوراق ، سألتهم مشيراً إلى بعد المسافة ومشقة الطريق إلى بيتى فى الريف ، وتساءلت ما إذا كان ممكناً تأجيل ذلك إلى الغد لأنى متعب . لكن الأوامر كانت صارمة ، كما أن الإشارات المتبادلة بين السيارة التى كنت فيها وبين قيادتها فى مكان ما كانت تصر على إتمام العملية رقم (٥) . وكان اللواء المسؤول عن هذه العملية غير قادر على أن يجد لنفسه حيلة فى

هذه الأوامر الصارمة . ومرة أخرى أبديت نوعاً من الاحتجاج : « لم يكن هناك داع لهذه الحملات المسلحة كلها . لقد كان جندى واحد يكفى لتفتيش شقتى ومكتبى بدلاً من وضعهما كما حدث تحت احتلال عسكرى كامل ، وبدلاً من الذهاب إليهما بموكب مسلح على هذا النحو ! » وسألت الضابط المكلف بالعملية : « ما هو الذى تبحثون عنه بالضبط ؟ » وكان رده « أوراقك السياسية » . وقلت له : « إن الكل بما فيهم الرئيس السادات يعرفون أننى منذ زمن طويل نقلت أوراقى السياسية التى أخشى عليها إلى خارج مصر » . وأضفت : « إذا كنتم تريدون أوراقى السياسية ، فلماذا لا تعيدوا إلىّ جواز سفرى الذى صادرتموه من أحد أدراج مكتبى أثناء التفتيش ثم نسافر معاً إلى الخارج لنعود بهذه الأوراق ؟! » ولم يعلق بشىء . كان قد صادر أيضاً بعض المراجع الإسلامية التى كنت أستعين بها أثناء عملى فى كتابى عن الثورة الإيرانية . والآن أضفت : « أرجو أن لا يكون بين التهم الموجهة إلىّ تهمة انتمائى إلى الجماعات الإسلامية ؟ » . كان من بين الأوراق التى صادرها أيضاً من شقتى مذكرة برأى حزب الوفد الجديد فى اتفاقيات كامب ديفيد ، وكان مرفقاً بها بطاقة باسم الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين الذى أضاف إليها صاحبها بخطه عبارة « مع تحياتى » . كنت قد التقيت بالأستاذ فؤاد سراج الدين فى جنازة إحدى قريباته ، وسألنى أثناء موكب الجنازة ما إذا كنت قرأت بيان حزب الوفد الجديد عن اتفاقيات كامب ديفيد ، وأجبته بالنفى ، فأرسلها إلىّ فى اليوم التالى مشفوعة ببطاقة منه . والآن كان الضابط المكلف بالتفتيش يريد مصادرة المذكرة . وبالطبع لم يكن أمامى ما أفعله إلا أن أتركه يصادرها ، لكنى حاولت أن أرفع بطاقة فؤاد سراج الدين المرفقة بها ، ومنعنى من ذلك قائلاً : « إن البطاقة أهم من المذكرة نفسها » . وكان بيتى الريفى ـ حينما وصلنا إليه ـ تحت احتلال عسكرى كبير آخر ، فقد سبقتنا إليه لوارى من محافظة الجيزة التى تتبعها الناحية التى يقع فيها ، وكان أكثر ما أسفت له حين وصلنا ساحة البيت أن لوارى البوليس داست بعض أحواض الزهور المحيطة به . وبدا اهتمامى بالزهور فى تلك الظروف مدعاة للاستغراب . وشغل أحد الضباط المرافقين نفسه بإصدار الأوامر إلى جنوده الذين انتشروا تحت أشجار المانجو يأكلون ثمارها بأن يكفوا عما يفعلون . ورجوته بأن يتركهم كما شاءوا شريطة أن يبتعدوا عن أحواض الزهور . وفى بيتى فى الريف ـ وبينما ضباط القوة منهمكون فى عملية التفتيش ـ عاد إلىّ الإحساس طاغياً بالجوع ، واستأذنت ضباط الحملة ما إذا كان فى استطاعتى أن أطلب طبقاً من البيض المقلى ، وجاءنى الطبق عائماً فى السمن . وهكذا اضطررت إلى أن استأذن مرة أخرى ما إذا كان يمكن استبدال البيض المقلى ببيض مسلوق لأن كثرة السمن فى البيض المقلى يمكن أن تحرك كل مشاكل المرارة والكلى التى أعانى

منها . وجاءنى الأذن بالموافقة ، لكن التفتيش كان قد تم ، وصادر الذين قاموا به ما أرادوا مصادرته ، وبينه بعض كتب كارل ماركس ، وقلت للمرة الثانية ضاحكاً : « **يبدو أننى هناك فى شقتى كنت متهماً بالتطرف الدينى ، والآن فإننى على وشك أن أتهم بالشيوعية** » . ولم أسمع رداً ، واستأذنت ما إذا كنت أستطيع أن أحمل البيض المسلوق وبعض أرغفة الخبز - التى جاءنى بها خفير البيت - معى لكى آكلها فى السجن ما دام التفتيش قد انتهى . وبدأنا رحلة العودة إلى طره ، ووصلنا هناك قبل منتصف الليل بقليل . وكنت منهكاً من التعب ، ولكنى كنت مصمماً على عدم التبرم أو الشكوى مهما كانت الأسباب . فلقد أحسست أن خيطاً رفيعاً يفصل ما بين إبداء الشكوى وإبداء الضعف . وهكذا فإننى فى الأيام الخمسة الأولى للسجن لم أتناول طعاماً غير خمس بيضات مسلوقة وخمس أرغفة عدت بها من بيتى الريفى . والغريب أنها اتسعت لاستضافة رفاقى فى الزنزانة أيضاً .

□

والحقيقة أن أكثر ما ساعدنى فى التجربة الجديدة على كل شىء هو شعور أحسست به منذ اللحظة الأولى للقبض علىّ ، وهو شعور الصحفى أولاً وأخيراً . لقد وجدت هذا الشعور يعطينى نوعاً من الانسلاخ عن الواقع . أحسست أننى مُراقب يتابع الأحداث أكثر مما هو ضحية من ضحاياها . وكنت شديد الثقة - حتى فى تلك اللحظات الأولى - أننى سأكتب فى يوم من الأيام قصة كل ما جرى . وهكذا فإن الأسير فى العملية كلها تراجع ليفسح المجال للصحفى كى يتابع ويراقب ويتأمل ويربط أطراف الدراما التاريخية التى تتحرك حوله بصرف النظر عن أنه هو نفسه جزء منها . ولقد كان بعض رفاقى يدهشون من برودة أعصابى فى مواجهة ظروف أقل ما يقال فيها أنها كانت مزعجة ، ولم يتنبه أحد بالقدر الكافى إلى عملية الانسلاخ التى جرت بين الأسير وبين الصحفى . وهكذا رحت ساعة بعد ساعة أتأمل الحياة من حولى وأتابع حركتها دقيقة بعد دقيقة منذ تلك اللحظات الموحشة بعد منتصف ليلة ٣ سبتمبر .

وبقينا داخل الزنزانات لا نبارحها لمدة أحد عشر يوماً . ولم تكن لدى أى منا معلومات من أى نوع عما يجرى فى الخارج . ولم يكن هناك مجال وسط تكدسنا البشرى داخل الزنزانات للقيام بأى حركة طبيعية . وقد حاولت أن أعوّض نقص الحركة عن طريق القيام بتمارين رياضية واقفاً فى مكانى من الزنزانة . ولم يكن مسموحاً بالقهوة أو بالشاى . وكانت المياه المتاحة لنا محدودة . وحاول أحد شبان الجماعات الإسلامية معنا أن يعلمنى كيف أستطيع أن أستحم بكوب ماء لا أكثر . وكنا ننام على الأرض كل واحد منا فوق مرتبته

المصنوعة من المطاط ، وكانت المراتب متلاصقة تغطى أرضية الزنزانة تماماً . وكانت قضبان الزنزانة على الجزء العلوى من بابها الحديدى مفتوحة للغارات من الذباب بالنهار والناموس ليلاً . وكنت أقول لرفاقى ضاحكاً : « أسراب القاذفات تغير علينا نهاراً ، وأسراب المقاتلات تغير علينا ليلاً » . وبعد أربعة أيام جاءت مجموعة من الأطباء وصرحت لنا ببعض ما كنا نحتاجه من أدوية شريطة أن نثبت أن حاجتنا ماسة إليه .

□

كان البابا شنودة يوم ٣ سبتمبر موجوداً فى دير فى وادى النطرون . ولعل البابا كان يتوقع إجراء من الرئيس السادات ضده ، وذلك منذ اليوم الذى هاجمه فيه علناً لأول مرة فى اجتماع البرلمان يوم ١٤ مايو ١٩٨٠ . وكان البابا يعرف أن عدداً من كبار الأقباط المستفيدين من الانفتاح يؤيدون السادات ضده ، كما أنه كان يعرف أيضاً أن بعض رجال الدين المسيحى ، وفى مقدمتهم الراهب متى المسكين ، على اتصال وثيق بالسادات . وفى يوم ٣ سبتمبر عرف البابا أن مئات من الأساقفة والرهبان والقسس قد جرى اعتقالهم ، ولكن أحداً لم يكن قد اقترب من البابا نفسه حتى ذلك الوقت . وفى صباح ٥ سبتمبر عرف البابا أن الدير الذي يقيم فيه جرى تطويقه بواسطة قوات من البوليس والأمن المركزى . وكانت صحف الصباح تقول أن السادات سوف يتحدث فى نفس هذا اليوم عن الأوضاع الراهنة فى البلاد ، بما فى ذلك أسبابه لحركة الاعتقالات الواسعة التى قام بها . وأدرك البابا من فرض الحصار حول الدير الذى يقيم فيه أن هناك إجراء منتظراً ضده هو الآخر . وذهب الأنبا ابشواى - وهو سكرتير البابا - يسأل رئيسه ما إذا كان يريد مشاهدة خطاب الرئيس على التليفزيون . ورد الأنبا شنودة بأنه لن يفعل ، وأنه سوف يأوى إلى غرفته ليقرأ . وتولى الأنبا ابشواى مهمة متابعة خطاب الرئيس على شاشة التليفزيون . وهكذا سمع قرار السادات بسحب اعتراف الدولة بانتخاب البابا وبتعيين لجنة بابوية مؤقتة من خمسة أعضاء أبرزهم الأنبا صموئيل أسقف الخدمات ، لكى يتولوا مهام ومسؤوليات الكرسى البابوى . وتوجه الأنبا ابشواى إلى غرفة البابا متحرجاً لا يعرف كيف يبلغه النبأ ، لكنه وجد البابا على استعداد لتقبّل ما هو أسوأ من العزل . وفور انتهاء خطاب السادات وصلت تعزيزات أخرى إلى الحصار المضروب حول الدير ، وتقدم قائد القوة الجديدة يقرع باب الدير ، وفتح له أحد الرهبان يسأله ماذا يريد ؟ فإذا هو يقول : « أنهم يريدون الأنبا ابشواى » . وذهب الأنبا ابشواى يسأل البابا ماذا يفعل ؟ وكان رد البابا : « اذهب معهم » . وأقفل باب الدير بعد خروجه ، وزادت حلقة الحصار حوله إحكاماً .

وبعد أكثر قليلاً من شهر واحد قتل الأنبا صموئيل جنباً إلى جنب مع الرئيس السادات فى حادث المنصة ، وبدأ كثيرون من عامة الأقباط يعتقدون أن كرامات البابا بدأت تتجلى وتحل على الذين ظلموه أو ساعدوا ظالميه . ثم أضيف إلى أسطورة الكرامات عنصر آخر حين أصيب بالسكتة القلبية صحفى قبطى تطوع لكتابة مقال عنيف ضد البابا شنودة فى جريدة الأهرام . وخرج البابا مرة واحدة فى فترة الحصار من الدير . وكان خروجه لحضور قداس جنازة أقيم فى الكاتدرائية الكبرى فى القاهرة على روح الأنبا صموئيل . وكان القداس مزدحماً بكبار الأقباط وموظفى الحكومة والمصلين . ومن المفارقات أن القداس الجنائزى أقيم باسم البابا الذى كان مبعداً عن كرسيه بقرار رسمى ، لكن سلطته الفعلية كانت غير قابلة للعزل .

□

ولم يكن فى استطاعتنا فى السجن أن نعرف ما الذى قاله السادات فى خطابه يوم ٥ سبتمبر أمام مجلس الشعب . وفيما بعد عرفنا أنه قال أن الإجراءات التى قام بها ضرورية **« لأن عناصر معينة كانت تهدد وحدة وأمن البلاد »** . كذلك لم نعرف ونحن فى السجن بأصداء ما حدث ، فى مصر أو فى العالم العربى أو فى العالم الخارجى . ولم نسمع كذلك بخروج وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية الأستاذ منصور حسن الذى ظل بعيداً عن كل إجراءات العملية برغم موقعه الرسمى ، كما أنه كان يرى أن الخلط بين السياسيين والجماعات الدينية فى عملية اعتقال واحدة يفتح جبهة واسعة ثم أنه يؤدى إلى تناقضات حتى فى تطبيق إجراءات الاعتقال ذاتها . ففى حين أن الشدة قد تكون مفهومة مع الجماعات الدينية ، فإن نفس هذه الشدة سوف يصعب تبريرها بالنسبة للسياسيين . وكان رأى السادات أن منصور حسن لا يفهم حقائق الموقف . وعلى أى حال فقد رأى صعوبة بقائه فى مجلس الوزراء ، واقترح عليه أن يصبح وكيلاً لمجلس الشعب خصوصاً وأن المجلس سوف تكون أمامه فترة حافلة من النشاط .

وفى خطابه أمام مجلس الشعب فإن السادات استند فى كل إجراءاته على المادة ٧٤ من الدستور التى كانت منقولة بحروفها تقريباً من المادة ١٦ من الجمهورية الفرنسية الخامسة . كانت هذه المادة تعطى الرئيس ـ عند قيام حالة طوارىء مفاجئة ـ سلطة تعطيل كل الضمانات الدستورية ، واتخاذ أى إجراءات يراها مناسبة لمواجهة حالة الطوارىء المفاجئة . كان ذلك دستور ديجول ، ومع ذلك فقد استعمل المادة ١٦ فيه مرة واحدة ولمدة أربع وعشرين ساعة لا أكثر خلال مظاهرات صيف ١٩٦٨ . وقد أنهى العمل بها فور عودته

من لقاء سريع أجراه مع قادة الجيش الفرنسى فى ألمانيا . وعندما طبق السادات هذه المادة المنقولة عن دستور ديجول ، فإن مصر لم تكن فيها حالة طوارىء مفاجئة . ولم يكن السادات قد اكتفى باعتقال ثلاثة آلاف شخص صباح يوم ٣ سبتمبر فقط ، وإنما كان قد أجرى عملية « تطهير » بين أساتذة الجامعات وبين الصحفيين ، كما أنه حدد إقامة بابا الأقباط فى دير فى الصحراء ونقل سلطته إلى لجنة معينة بقرار منه .

ولعل السادات أدرك أنه رغم التصفيق الذى سمعه فى برلمانه ـ فإن الجماهير الواسعة فى مصر وفى العالم العربى وفى العالم الخارجى ـ لم تكن مقتنعة بكل ما ساقه من مبررات لإجراءاته . وهكذا فإنه قرر أن يعقد مؤتمراً صحفياً يشرح فيه دواعيه لممثلى الصحافة المحلية والأجنبية . وعقد المؤتمر فعلاً يوم ٧ سبتمبر فى بيته فى ميت أبو الكوم التى كان قد ذهب إليها ليستجم بعد ما قام به من إجراءات واسعة وعنيفة . وحضر المؤتمر عدد من الصحفيين الأجانب . ومن سوء الحظ أن السؤال الأول فى المؤتمر كان عنى . واستشاط السادات غضباً ، ولم تكن بداية سهلة . لكن السؤال الثانى جاء ليحدث انفجاراً مدوياً . كان السؤال الذى وجهه مندوب محطة « أى . بى . سى . » الأمريكية هو : « سيادة الرئيس إنك كنت فى الولايات المتحدة قبل أقل من أسبوع ، فهل أخطرت الرئيس ريجان بما تنوى عمله ؟ » وفقد السادات أعصابه كلها مرة واحدة وتوجه إلى صاحب السؤال وكل عضلات وجهه مشدودة بالانفعال قائلاً : « لو لم نكن هنا فى بلد حر لكنت أخرجت مسدسى وضربتك بالنار » . وكان المشهد بالغ الغرابة حتى بالنسبة لبعض أفراد أسرة السادات الذين كانوا على أطراف المؤتمر الصحفى يشاهدون وقائعه . بل أن صغرى بناته خرجت من المؤتمر والدموع فى عينيها . ولعل أكثر ما أثار الرئيس السادات هو أنه وجد أن الأداة التى استعملها ، وهى التليفزيون ـ خصوصاً فى الغرب ـ تتخلى الآن عنه ، بل تنقلب ضده . لم يعد فى استطاعته أن يظهر الآن تحت أضوائها باعتباره « النجم اللامع » الذى حاول أن يكونه . الآن كان تحت الأضواء وأمام العدسات يوضع فى الموضع الحرج ، وأحس أنه يطعن فى ظهره وفى الميدان الذى اختاره بنفسه .

□

ولقد قرر أنه إذا كانت إحدى الفرص قد أفلتت منه فإن فى مقدوره استعادتها بفرصة ثانية . وهكذا قرر أن يتوجه بحديث حميم إلى الأمة على نمط أحاديث روزفلت المشهورة بجانب المدفأة . وفى يوم ١٥ سبتمبر ظهرت صورته على شاشات التليفزيون أمام الأمة كلها يتحدث ويريد أن يبدو حديثه وكأنه من القلب . لكنه لم يلبث أن شرد من موضوع إلى

آخر ، وكان أداؤه مما يدعو إلى الرثاء . خصص ساعة كاملة من حديثه لمهاجمة فؤاد سراج الدين وراح يتحدث عن « هذا الباشا الإقطاعى الذى ولد وفى فمه ملعقة من ذهب ، وعاش حياته كلها غارقاً فى الترف » ، ثم راح يقارنه بلويس الثامن عشر وبأسرة البوربون الذين عادوا بعد الثورة ، لم يتعلموا شيئاً ولم ينسوا شيئاً . ثم مضى لمدة ساعة أخرى ثانية فى هجوم مباشر علىّ موجهاً إلىّ خمسة إتهامات : أولها إدعاؤه بأننى ملحد وأننى اعترفت له بذلك بنفسى . ثم أننى فى كتابى عن الثورة الإيرانية قلت : « أن التيار الاسلامى هو موجة المستقبل » (ولم يكن ذلك صحيحاً بشقيه ، ومع ذلك فقد بدا غريباً أن يلصق بى تهمة الإلحاد والتشيع للجماعات الإسلامية فى نفس اللحظة) . وكان الإتهام الثانى أنى صديق للملوك والرؤساء فى العالم العربى وخارجه ، وأن هذا يجعل منى مركز قوة . والثالث أننى كوّنت ثروة من عائد كتبى التى هاجمت فيها مصر دون أن يظهر نموذجاً واحداً يعزز به دعواه فى إتهامى بالهجوم على مصر . والرابع أننى أعطيت للعالم الخارجى صورة مشوهة عن مصر (مرة أخرى دون أى دليل أو نموذج عملى يؤيد إدعاءه) . والإتهام الخامس أننى كنت أرتب مع فؤاد سراج الدين إصدار جريدة تنطق بلسان الوفد ، ويبدو لى أن الدليل على هذا لم يزد عن بطاقة فؤاد سراج الدين التى وجدت مرفقة بمذكرة حزب الوفد الجديد عن اتفاقيات كامب ديفيد والتى جرت مصادرتها أثناء تفتيش مكتبى . وزعم أننى كنت أتردد على بيت فؤاد سراج الدين ، فى حين أننى فى الواقع لم ألتق بالرجل فى السنوات الأخيرة غير مرات عارضة كان معظمها خلال جنازات أقارب أو أصدقاء مشتركين .

ثم اتجه السادات إلى الجماعات الدينية ، وكانت تلك زلة كبرى . وقد ركز هجومه على الشيخ المحلاوى ـ على سبيل المثال . وأعاد إلى الأذهان أن الشيخ المحلاوى كان قد هاجم فى مواعظه أسلوب حياة الرئيس السادات المترف ، كما أنه هاجم زوجته السيدة جيهان . ثم وصل السادات إلى قمة العصبية حين قال : « والآن هذا الرجل ملقى فى السجن كالكلب » . إن هذا التعليق العصبى أحدث رد فعل بالغ السوء ، فلم يكن مغتفراً أن يهاجم رئيس الدولة على هذا النحو خصوماً له أغلق عليهم بالفعل بوابات سجونه . وأضاف السادات إلى السوء سوءاً آخر حين راح يسخر من الجماعات الدينية ومن الفتيات المحجبات وشبّه أرديتهن بأنها « كالخيام المتحركة » . ثم سخر من أصحاب اللحى ناسياً أن محمداً رسول الله ﷺ كان ملتحياً . وهكذا فإنه بعد حديث طويل تشعب على قرابة أربع ساعات ، كان السادات قد أساء إلى نفسه مرة جديدة إضافة إلى إساءاته السابقة حين حاول أن يشرح للناس معنى ما أسماه هو « ثورة ٥ سبتمبر » . لقد ترك الناس حيارى فى فهم

تصرفاته ، وأكثر من ذلك ترك لديهم انطباعاً سيئاً عن حالته العصبية . كان قد فقد مصداقيته تماماً ، وكذلك حدث لنظامه كله . وبدأ الناس فى مصر يديرون مؤشرات أجهزة الراديو فى بيوتهم نحو محطات الإذاعة الأجنبية يحاولون عن طريقها معرفة أى شىء عن حقائق ما يجرى فى بلدهم .

الفصل الثانى

٦ أكتوبر

كان أحد الذين أداروا مؤشرات أجهزة الراديو فى بيوتهم نحو محطات الإذاعة الأجنبية ـ شاب برتبة ملازم أول في القوات المسلحة المصرية هو : « خالد الاسلامبولى » . كان عمره أربعة وعشرين عاماً حينما ظهر لأول مرة على صفحات التاريخ يوم الأربعاء ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ ـ وكان هذا اليوم من أيام المقادير بالنسبة له ولمصر . فى الساعة العاشرة والربع من صباح ذلك اليوم استدعى الملازم أول الاسلامبولى إلى مكتب قائد وحدته الرائد مكرم عبد العال من قيادة اللواء ٣٣٣ بسلاح المدفعية . كان الرائد مكرم يقول للاسلامبولى إن الاختيار قد وقع عليه للاشتراك فى العرض العسكرى الذى يجرى يوم ٦ أكتوبر احتفالاً بذكرى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وقيل له إنه سوف يقود وحدة من ١٢ مدفعاً تقودها جراراتها فى طابور العرض . وطلب الملازم الاسلامبولى إعفاءه من هذه المهمة . وكان عذره أنه قد رتب أموره لقضاء أجازة عيد الأضحى مع أسرته فى بلدتهم « ملوى » فى صعيد مصر (كان عيد الأضحى يبدأ يوم ٨ أكتوبر) . ورفض الرائد مكرم عبد العال أن يستجيب لاعتذار الاسلامبولى . ولم يكن أمام الاسلامبولى سوى أن يقبل ، وأضاف أمام الرائد مكرم عبد العال قوله ـ بعد الرضوخ للأمر :ـ « لتكن مشيئة الله » .

ولم تلفت هذه العبارة نظر الرائد عبد العال ، ولم يكن فى ظاهر الأمور ما يدعوها للفت نظره . كان كل ما يراه من الملازم الشاب الواقف أمامه أنه ضابط صغير متدين ،

لا تلحق به شبهة ، ثم هو يقبل بعد تردد أمراً عادياً صدر إليه . لكننا الآن نعرف أنه فى ومضة الزمن الخاطفة التى أعلن فيها الاسلامبولى قبوله « ولتكن مشيئة الله » فإن فكرة اغتيال أنور السادات لمعت فى ذهنه مع تصميمه على أن يقوم بتنفيذها بنفسه .

□

كيف وصل هذا الشاب إلى هذه اللحظة الخاطفة وإلى هذه الفكرة التى لمعت فى ذهنه وإلى القرار الذى آلى على نفسه تنفيذه ؟

كل ما كان يعرفه عن نفسه هو أنه كان ينتمى إلى جماعة من الأصوليين الإسلاميين ، تسبح فى التيار العريض والعميق للحركة الإسلامية ـ وهى الجماعة الإسلامية . كان نشاطها كله الآن تحت الأرض ، لكنها كانت بانتمائها إلى التيار الإسلامى الأصولى وحركته المتقدمة عريضاً وعميقاً عبر التاريخ ـ تعود إلى جذور بعيدة فى الفكر الإسلامى . كان التيار الأصولى الإسلامى باستمرار فيضاً يتدفق موجات بعد موجات . وكانت كل موجة منها تأخذ شكلا وأسلوبا ومنطقاً يتسق مع أشياء فى موجات غيرها ، ويختلف مع أشياء . وفى العصر الحديث فى مصر فقد كان هذا التيار يرتبط بأفكار كبار السلفيين المحدثين : جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ـ ثم برشيد رضا وجريدته « المنار » ، ثم بحسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين ، ثم بصالح سرية وشكرى مصطفى وجماعة التكفير والهجرة ـ والآن كانت هناك موجة جديدة تنبع من نفس الأصولية ولكنها تختلف عن أى مرة سابقة جسد فيها هذا التيار نفسه بحركة أو بعمل . كان الاختلاف هذه المرة يمتد حتى إلى شكل التنظيم . فلم تكن هناك هذه المرة تنظيمات على شكل الخلايا التقليدية التى عرفتها التنظيمات السابقة ، فالجماعات الجديدة اتخذت لنفسها شكلا تنظيميا محدثاً وهو شكل العنقود . . وهو شكل يعطى مرونة أكثر فى الإتصال ويعطى سهولة أكثر فى قطع الإتصال . العناقيد كلها مدلاة من أصل واحد ، ولكن قطع أى عنقود منها لا يؤثر على الأصل . ثم إن قطف أى حبة من أى عنقود لا يؤثر على تركيب بقية العنقود . كان ذلك شيئاً مختلفاً عن تنظيم الخلايا ، شيئاً قريب الارتباط ، بعيده فى نفس الوقت . وكان التيار الأصولى الإسلامى ما زال يتدفق ، وكان تكوين الجماعات فى داخله أشبه ما يكون بظهور جزر فى مجراه ، والجزر موجودة فى المجرى ولكنها غير متصلة بجسور بينها ، ولكن مياهه تحيطها جميعا . وبالتأكيد فقد كانت هناك اتصالات بين العناقيد وبين الجزر ، لكن هذه الاتصالات أيضاً لم تكن تأخذ شكلاً تنظيمياً ، وإنما كانت تتم بين أمراء العناقيد وبعضهم ، وغالباً ما كانت تتم فى المساجد أثناء أداء الصلوات ، وغالباً ما كان الاتصال همسات بتمتمات الشفاه تبدو لأى مراقب من

بعيد وكأنها همسات دعاء . وعلى أى حال فقد كانت كل واحدة من الجماعات الاسلامية تحت إشراف أمير جماعة ، وكان تحت أمير الجماعة مجلس للشورى يضم ممثلين لكل عنقود من العناقيد . وفى الفترة الأخيرة فقد بدا أن بعض الجماعات بعناقيدها قد اختارت لنفسها اسماً عاماً هو اسم « الجهاد » ، وليس واضحاً من كل ما جرى من تحقيقات حتى الآن ما إذا كانت هناك قيادة واحدة لكل الجماعات التى التزمت بالخط العام للجهاد .

□

وكان خالد الاسلامبولى يتذكر بطريقة غير محددة أن همساً جرى فى أوساط العنقود الذى ينتمى إليه بأن الجماعة الإسلامية قد حكمت على الرئيس السادات بالموت لخروجه عن حدود الإسلام . وكان يتذكر أيضاً بنفس الطريقة غير المحددة أن سؤالاً نظرياً قد طرح على مفتى الجماعة ـ وهو الدكتور عمر عبد الرحمن على عبد الرحمن ـ يقول « هل يحل دم حاكم لا يحكم طبقاً لما أنزل الله ؟ » ـ وكان الرد نظرياً كالسؤال نفسه هو : « نعم ، يحل دم مثل هذا الحاكم لأنه يكون قد خرج إلى دائرة الكفر»[1] .

كان كل هذا الهمس يجرى فى المساجد حيث تحدث لقاءات العناقيد مرات ، ولقاءات أمراء الجماعات مرات أخرى . وكانت الجماعات الإسلامية قد قسمت المساجد إلى ثلاثة أنواع : أولها ـ « المساجد الضرار » وهى المساجد التى بنيت حسب اعتقادهم لأغراض دنيوية (ملك يريد تخليد اسمه ، أو أسرة غنية تريد تخليد ذكرها) . وكان أفراد الجماعات الدينية يتجنبون هذه المساجد الدنيوية لأن وجودها لم يكن مؤسساً على عقيدة دينية خالصة ، حتى وإن اشتهرت هذه المساجد بأسماء إسلامية بارزة . كان التتار مسلمين فى القرون الوسطى ولكنهم كانوا مسلمين بالاسم فقط . وكانت معظم المساجد الكبرى فى القاهرة تنتمى إلى هذا النوع من المساجد . . وكان النوع الثانى هو « المساجد المجهولة » ، وهى المساجد التى لا يعرف أحد من بناها ولأى سبب ؟ ولقد أعطيت لهذه المساجد ميزة الشك ، وبالتالى فإن الجماعات الإسلامية لم تقاطعها ، ولكنها لم تكن تتحمس لها . . وأما النوع الثالث من المساجد والتى كانت تتحمس لها الجماعات

---

(١) حوكم الدكتور عمر عبد الرحمن مع خالد الاسلامبولى وزملائه بتهمة الاغتيال ولكنه برىء فيها لأن السؤال الموجه اليه كان نظريا كما أن الاجابة عليه كانت نظرية . ثم انه بعد ذلك قدم للمحاكمة مع أربعمائة آخرين من جماعات الجهاد بتهمة التآمر العام لقلب نظام الحكم . والدكتور عمر عبد الرحمن ضرير وقد قام بالتدريس لبعض الوقت بالمملكة العربية السعودية ويبدو أن أحواله المالية كانت لابأس بها هناك ، فقد وجد فى شقته بعد تفتيشها مبلغ ٢٠ الف دولار .

الإسلامية ، فإنه النوع الذى كانوا يسمونه « مساجد التقوى » ، وكانت فى معظمها مساجد جديدة وصغيرة ، تقع أغلب الأحيان فى أحياء فقيرة فى المدن أو فى الريف ، وكانت تحمل أسماء ذات معنى مثل « النور » و « الأنوار المحمدية » و « مجد الإسلام » و « هدى الإسلام » إلخ . كانت هذه هى المساجد التى يؤمها أعضاء الجماعات الإسلامية ويثقون فى نقائها ، وفيها سرت لأول مرة همسة « إن السادات يجب أن يموت » . وكان الملازم أول الاسلامبولى بين من سمعوا هذه الهمسة . ثم إنه كان أيضاً يعرف بأمر الفتوى ، ويشعر أن تنفيذ هذه الفتوى يقع على عاتق واحد من العناقيد التى يحتمل أن تكون موجودة فى القوات المسلحة ، لأن مثل هذه العناقيد - إذا وجدت - لديها الفرصة أكثر من غيرها للوصول إلى الرئيس . وكان خالد الاسلامبولى أيضاً يعرف بطريقة غامضة أن هناك ضابطاً كبيراً فى عنقوده ، لكنه لم يكن يعرف اسمه ولا رتبته ولا فى أى فرع من فروع القوات المسلحة يخدم .

□ □ □

ولد خالد الاسلامبولى فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٧ فى مدينة ملوى بصعيد مصر ، وكان والده أحمد شوقى فى الستين من عمره سنة ١٩٨١ . وكان محامياً بالإدارة القانونية بشركة السكر بنجع حمادى . وكان أحمد شوقى قد تزوج سنة ١٩٥٢ من عروس تصغره بخمس سنوات اسمها قدرية ، ورزق منها بأربعة أبناء ، اثنان من البنات واثنان من الذكور ، وكان خالد هو الابن الثانى لهما . وكان الابن الأكبر بينهم واسمه محمد - عمره ٢٦ سنة عام ١٩٨١ - فى السنة النهائية بكلية التجارة فى جامعة أسيوط ، وكانت الابنة الكبرى أنيسة - عمرها ٢٨ سنة عام ١٩٨١ - قد تخرجت من المعهد التجارى بأسيوط وتزوجت من موظف فى وزارة الشئون الاجتماعية وذهبت لتعيش فى مصر الجديدة . وكانت الابنة الصغرى سميّة قد حصلت على بكالوريوس التربية من جامعة أسيوط ثم تزوجت من محاسب يعمل فى شركة المقاولين العرب . وكان الجو العام فى محيط الأسرة محافظاً ، وكان الإحساس الوطنى فيه ظاهراً (يلاحظ أن زواج أحمد شوقى وقدرية تم فى سنة ١٩٥٢ ، وهى سنة الثورة المصرية ، كما أن اسم خالد هو نفسه اسم أحد أبناء جمال عبد الناصر ، وقد شاع اختيار هذا الاسم للأبناء بعد بروز دور جمال عبد الناصر فى الثورة المصرية ، وخصوصاً فى أعقاب حرب السويس) .

ومن المفارقات أن أول مدرسة دخلها خالد الاسلامبولى كانت مدرسة تبشيرية فى ملوى ، وهى مدرسة « نوتردام » . ثم التحق بعدها بمدرسة أنشأتها شركة السكر فى نجع

حمادى . ثم قضى سنين الدراسة الثانوية فى مدرسة العروبة التى كانت أيضاً فى الأصل مملوكة لاحدى البعثات التبشيرية الأمريكية . وكان حلم خالد دائماً أن يصبح طياراً فى السلاح الجوى . وعندما لم ينجح فى امتحان القبول لكلية الطيران ، فإنه دخل مدرسة المدفعية وتخرج بامتياز سنة ١٩٧٨ . والتحق خالد بإحدى وحدات المدفعية المتمركزة بمعسكر هاكستيب (اسم جنرال أمريكى أقام هذا المعسكر أيام الحرب العالمية الثانية) قرب مطار القاهرة . وكان وجود خالد الاسلامبولى فى هذا المعسكر يتيح له فرصة أن يذهب فى عطلة نهاية الأسبوع (مساء الخميس ونهار الجمعة) . إلى بيت شقيقته فى مصر الجديدة . وكان هناك يقوم بغسل ملابسه بنفسه ، ثم يأخذها نظيفة معه صباح السبت إلى معسكره . ولقد أثبت هذا التواجد فى مصر الجديدة أهميته وفائدته فيما بعد .

□ □ □

ولقد أصبح ممكناً الآن تقصى مقدمات عملية اغتيال الرئيس السادات على أساس تقرير أعده اللواء حسن أبو باشا ، الذى كان مساعداً لوزير الداخلية (ثم أصبح وزيراً للداخلية) . ويتضح من هذا التقرير ومن بعض استجوابات المتهمين فى قضية الاغتيال أن حديثاً دار فى بعض العناقيد ـ ومنها عنقود خالد ـ فى وقت ما من بداية سنة ١٩٨١ (أواخر يناير ـ أوائل فبراير) حول ضرورة اغتيال أنور السادات . ويبدو أنه كان بين الذين شاركوا فى هذا الحديث كل من محمد عبد السلام فرج عطية وهو عضو بارز فى الجماعات الدينية ، والمقدم عبود عبد اللطيف حسن الزمر وهو الضابط الكبير الذى كان خالد يعرف بوجوده فى عنقوده وإن لم يعرف اسمه حتى سبتمبر ١٩٨١ . كان الحديث الذى دار فى ذلك الوقت لا يقتصر على مجرد اغتيال السادات ، ولكن كان الاغتيال فى نظر الذين تحدثوا عنه مقدمة للاستيلاء على السلطة فى مصر بعد الخلاص من أنور السادات .

وكان عبود الزمر ينحدر من أسرة تعيش فى قرية قريبة من استراحة القناطر التى كثيراً ما كان يقيم فيها الرئيس السادات . وأثناء الحديث فيما يبدو وفيما تقول به المعلومات فإن الزمر عرض اقتراح أن يحاول اغتيال السادات فى استراحة القناطر ، وأن وجود قريته بالقرب منها قد يسهل هذه العملية . لكن الرأى استقر على أن الاستراحة محاطة بحراسة قوية ، وأن هجوماً مباشراً عليه قد لا تتاح له فرصة النجاح . وعلى فرض أن مثل هذا الهجوم أمكن تدبيره ، فلم يكن هناك ضمان لعدم إفلات السادات سليماً من العملية . وجرى البحث أيضاً فى احتمال ضرب الهليكوبتر التى يركبها السادات بصاروخ مضاد بينما هى تهبط فى الاستراحة ، لكن الفكرة أيضاً بدت غير مضمونة . وطرحت أيضاً للبحث فى ذلك الوقت

فكرة دخول طائرة يستقلها أحد أعضاء الجماعة من الطيران ـ إلى منطقة العرض العسكرى السنوى يوم ٦ أكتوبر ، ثم انقضاضها على المنصة بصواريخها ، ومرة أخرى لم تبد الفكرة مضمونة ـ وهكذا تأجل البحث إلى ظروف تكون أكثر ملاءمة .

□

هكذا كانت الإشارة أول مرة إلى فكرة تنفيذ اغتيال السادات أثناء العرض العسكرى السنوى فى ٦ أكتوبر . هناك ـ فى رأى الذين كانوا يبحثون ـ كان وجود الرئيس وقيادات حكمه وأركان نظامه ـ مؤكداً وظاهراً للعيان . ولم يكن خالد الاسلامبولى داخلاً فى دائرة هذا البحث ، ولكن بعض الهمس الذى دار حوله وصل إلى سمعه واستقر فى عقله الباطن . هناك فى الزوايا المجهولة للعقل الباطن كان الاغتيال مقرراً ، وكان العرض العسكرى السنوى يوم ٦ أكتوبر فرصة لتنفيذه . والآن فجأة ألقت المقادير أمامه بكل شىء : القرار والفرصة والجو العام الملائم ـ من وجهة نظره .

قال خالد الاسلامبولى أثناء استجوابه : **« لقد ترددت فى الاشتراك فى العرض العسكرى ، ثم وافقت بعد إلحاح الرائد مكرم عبد العال . لقد خطرت فى ذهنى فجأة أن إرادة الله شاءت أن تتيح لى أنا هذه الفرصة لتنفيذ هذه المهمة المقدسة »** . والسؤال المهم هو : **« هل تلقى خالد الاسلامبولى أمراً محدداً بأن يحاول الاغتيال ، أو أنه كان على علم بالاتجاه العام فى عنقوده ؟ وبعبارة أخرى هل كان القرار الذى أدى إلى الاغتيال منه وحده ، أو أنه شارك فيه مع آخرين ؟ »** . ومن الملفت للنظر أن هذا السؤال لم يستوف حقه أثناء التحقيقات مع خالد ، وكان السبب هو أن السلطات العسكرية أرادت أن تجعل محاكمات خالد ورفاقه من ضباط الاحتياط والصف ـ قضية عسكرية بحتة عن إحساس عميق بأن الاغتيال أثناء العرض وفى وسط الجيش كان ماساً بالهيبة العسكرية ، وبالتالى فإن العدالة يجب أن تكون عسكرية . وكان الخوض بعيداً بطبيعة علاقات التنظيم ، واتساع مدى هذا التحقيق بدخول عناصر مدنية فيه ، يمكن أن ينقل الاختصاص إلى نيابة أمن الدولة . وهكذا فإن التحقيق العسكرى ركز على نقطة الاغتيال وحدها ، دون تركيز كافٍ على نقطة التنظيم . وترتب على ذلك أن الصورة الكاملة للدواعى التى شكلت موقف خالد الاسلامبولى وصنعت قراره ـ ليست واضحة تماماً .

ولقد أعطى خالد الاسلامبولى ثلاثة أسباب محددة رداً على سؤال واحد هو : **« لماذا قررت اغتيال الرئيس السادات ؟ »** كان السبب الأول هو **« أن القوانين التى يجرى بها**

الحكم فى البلاد لا تتفق مع تعاليم الإسلام وشرائعه ، وبالتالى فإن المسلمين كانوا يعانون كافة صنوف المشقات » . وكان السبب الثانى هو « أن السادات أجرى صلحاً مع اليهود » . وكان السبب الثالث هو « اعتقال علماء المسلمين واضطهادهم وإهانتهم » . وإذا ترجمت هذه الأسباب من لغة الرمز الدينية إلى لغة حياة كل يوم : فإن السبب الأول يصبح هو تردى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد . والسبب الثانى يصبح اتفاقيات كامب ديفيد . والسبب الثالث يصبح حملة الاعتقالات الارهابية الواسعة التى قام بها النظام فى ذلك الوقت . ولعله أن يكون هناك سبب رابع يتصل مباشرة بالسبب الثالث ، وهو أن محمد - الشقيق الأكبر لخالد - كان أحد الذين قبض عليهم ضمن حملة الاعتقالات الكبيرة يوم ٣ سبتمبر ، وكانت الشبهة فيه قائمة على أساس أنه من المتدينين المتطرفين .

□

كان خالد الاسلامبولى نفسه على موعد فى ملوى يوم ٣ سبتمبر بالذات . فقد بعث إليه والده بخطاب يقول له فيه إنه ينوى إضافة حجرة إلى بيته فى قطعة أرض فضاء وراءه يملكها ، وأنه يريده إذا استطاع أن يجىء ليساعده فى ذلك ، ويشترك معهما ابنه الأكبر محمد . وعندما وصل خالد إلى بيت والده لم يجد هناك غير والدته وإحدى شقيقاته البنات ، وكلتاهما كانت تذرف الدموع . وقالت له والدته إن البوليس جاء فاعتقل محمد فى منتصف الليل وأنهم انتزعوه من البيت دون أن يسمحوا له بطعام أو بشراب أو بملابس . ولم تكن الأم تعرف أين ذهبوا بابنها . ولكن الأب كان قد خرج من البيت يحاول أن يتسقط الأخبار . وبكى خالد وهو يسمع رواية أمه عن اعتقال أخيه . كان يعرف أن أخاه واجه مشكلة مع البوليس قبل عدة شهور عندما اتهموه بأنه مزّق إحدى صور الرئيس السادات المعلقة فى المحطة . كذلك فإن محمدا كان موضع شبهة من البوليس لأن وجوده فى مكة للحج فى ديسمبر ١٩٧٩ تصادف مع الهجوم الذى قادته إحدى الفرق الدينية بقيادة جهيمان العتيبى من أجل احتلال الحرم الشريف . ويحتمل أن يكون محمد هو الذى أعطى لخالد نسخة من كتاب العتيبى « الرسائل السبع » الذى وجد فيما بعد فى حوزته . كان محمد شاباً متديناً ، وقد تعطل فى دراسته سنة كاملة لاشتراكه فى معسكر دينى . وفيما بعد فإن والدة خالد ذكرت أن ابنها - خالد - راح يحاول تسكين خواطرها قائلاً لها : « إن هناك نهاية لكل ظالم » . ثم صحبها معه فى عودته إلى القاهرة فى محاولة للتسرية عنها ، وأيضاً على أمل أن يرتب لها زيارة لابنها المعتقل (كان ضمن المعتقلين فى ليمان طرة) . وذهبت معه إلى القاهرة ونزلت ضيفة على ابنتها فى مصر الجديدة ، ولم تستطع أن تنسى ، ولا استطاع خالد

أن يرتب لها زيارة لابنها ، فقد كانت الزيارات ممنوعة لجميع المعتقلين ، وبينما كانت والدة خالد تقيم فى مصر الجديدة ، بدا لها أن ابنها مشغول بالكامل فى شئونه . وقد أرجعت ذلك إلى ما كانت تعرفه من أنه كان يستعد لدخول امتحان الترقية لرتبة أعلى .

وبالتأكيد فإنها لم تكن تعرف أيضاً بأمر ما كتبه خالد بخط يده فى دفتر مذكرات كان يحتفظ به ويسجل عليه ما يعجبه من مأثورات القول . فى ذلك اليوم كتب خالد فى دفتر مذكراته ما نصه : « **إن الغنيمة الكبرى لأى مؤمن وخلاصه هى أن يقتل أو يُقتل فى سبيل الله** » .

□

وليس هناك شىء محدد معروف عن الطريقة التى قضى بها خالد بقية يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ ، عندما قبل بعد تردد ذلك الأمر الذى صدر إليه بالاشتراك فى العرض العسكرى . لكنه من الثابت أنه اشترك فى صباح اليوم التالى ـ ٢٤ سبتمبر ـ مع وحدته فى تجربة لطابور العرض العسكرى . ومر بطابور مدافعه وجراراتها من أمام المنصة الرئيسية فى ساحة العرض . كانت المنصة خالية فى هذا اليوم ـ ولكنها فى يوم العرض نفسه لن تكون خالية ، وإنما سوف تكون ملأى كلها بالسادات وأركان نظامه . ولقد قرر خالد الاسلامبولى أثناء التحقيق معه أنه درس ساحة العرض أثناء اشتراكه فى طابور التجربة . درس خط سير العرض العسكرى والمسافة بينه وبين المنصة الرئيسية ، وفكر فى خطة هجوم وجد تنفيذها ممكناً . كان كل ما تحتاجه الخطة هو الجسارة أولاً ، ثم اثنان أو ثلاثة من الأفراد يساعدونه فيها . وبعد تجربة العرض ذهب ـ كما هى العادة فى نهاية كل أسبوع ـ إلى بيت شقيقته ، وجلس مع أفراد الأسرة بما فيهم والدته ، وكان يبدو عليه فى بعض اللحظات أنه مستغرق فى تفكير عميق .

وفى الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة ٢٥ سبتمبر توجه خالد لمقابلة عبد السلام فرج ـ المسؤول الرئيسى لعنقوده ـ ليفتح أمامه عقله وقلبه . وتم اللقاء فى بيت صديق لعبد السلام فرج ، الذى ترك بيته لأسباب لم تكن واضحة ليقيم فى بيت هذا الصديق . كانت إحدى ساقى عبد السلام فرج فى الجبس لعلاج كسر أصيبت به ، وهناك رأى يقول إنه فى الواقع كسر رجله عندما حاول أن يهرب على عجل من بيته بعد سماعه بالأنباء الأولى لاعتقالات ٣ سبتمبر . والآن ذهب خالد لمقابلة عبد السلام فرج وليروى له كل شىء : الأمر الذى صدر له بالاشتراك فى العرض العسكرى ، والفكرة التى برقت فى خاطره

باغتيال السادات فى هذه المناسبة ، ثم نتائج دراسته لساحة العرض بنفسه أثناء اشتراكه فى تجربة الطابور . ثم انتهى خالد إلى الطلب الذى جاء لفرج من أجله . كان لخالد سؤالان محددان بعد ذلك ؟ وهما : ما رأى عبد السلام فرج فى الفكرة أساساً ؟ وهل يستطيع أن يجد من يساعده فيها ـ شخصين أو ثلاثة من الموثوقين ؟!

□

إن محمد عبد السلام فرج هو الشخصية « المفتاح » لكل الترتيبات العملية لتنفيذ خطة اغتيال السادات . كان عبد السلام فرج هو قائد العنقود الذى ينتمى إليه خالد الاسلامبولى ، ولعله كان أكثر من ذلك ، فإن التحقيقات كلها تظهر أنه كان صاحب فكر شائع فى تنظيم الجهاد ، كما أنه من الواضح أن نفوذه الفكرى والعملى يمتد كثيراً خارج إطار عنقود واحد . وتظهر دراسة شخصية وأفكار عبد السلام فرج أن التأثير الأكبر عليه كان مصدره كتابات « أبو الأعلى المودودى »[1] ، وقد آمن عبد السلام فرج بفكرة محورية فى كتابات المودودى تفرّق بين مرحلتين من العمل الإسلامى . الأولى مرحلة « الاستضعاف » ، والثانية مرحلة « الجهاد » . تكون مرحلة « الاستضعاف » عندما يكون المجتمع الإسلامى تحت سيطرة قوة غالبة ، وفى هذه الحالة لا يكون أمام المؤمنين غير الابتعاد أو الخروج من مجتمع لا يرضون عنه ولا يستطيعون تغييره . وهم لا يخرجون لمجرد تبرئة أنفسهم من مفاسده فقط ، وإنما لكى يصنعوا النواة الأولى لمجتمع جديد قادر على العودة عندما يستكمل قواه لكى ينقض على مملكة الكفر ويهدمها من أساسها ، وهذه هى مرحلة « الجهاد » .

ولقد تجلت مرحلة « الاستضعاف » فى التطبيق العملى فى التركيب البنيوى والفكرى لجماعات التكفير والهجرة . وفى الحقيقة فإن هذه الجماعة ـ رغم اشتهارها بعمليات عنيفة ـ لم تكن تتبنى العنف ، فقد كانت تعتقد أنها لا تزال فى مرحلة « استضعاف » . وعندما قامت بعض تنظيمات التكفير والهجرة بعمليات من نوع الهجوم على الكلية الفنية العسكرية سنة ١٩٧٤ ، وبعملية اختطاف وزير الأوقاف السابق محمد الذهبى وقتله سنة ١٩٧٦ ـ فإن هذه العمليات كانت فى الواقع استثناء من القاعدة ، دفعت إليها ظروف خاصة محددة من وجهة نظر الذين قاموا بها .

---

(١) سبقت الاشارة إلى خلاصة أفكار واجتهادات أبو الأعلى المودودى ، عند التعرض للتيارات المختلفة المعاصرة للأصولية الاسلامية .

ولم تكن المرحلة فى نظر أبو الأعلى المودودى ، مرحلة « استضعاف » وإنما مرحلة جهاد . كان رأيه ـ وكذلك كان رأى الذين تأثروا به واتبعوا تعاليمه الفكرية ـ ومنهم محمد عبد السلام فرج ـ أن مجتمع المسلمين بخير ، وكل ما هنالك أن حكام المسلمين أنفسهم هم الذين حادوا عن الطريق وأصبحوا يحكمون بغير ما أنزل الله ، وبالتالى فإن الجهاد ضدهم واجب كل مسلم . فإذا ما تم القضاء عليهم وعلى سلطتهم ، وسادت تعاليم وشعائر الإسلام ، فإن الحق والعدل يسودان الأرض . وهكذا ، فإنه مطلب الجهاد وليس مطلب الاستضعاف . . ومطلب العمل والحركة وليس مطلب الاعتزال والكمون .

□

وبهذا الفكر المتأثر بكتابات المودودى فإن عبد السلام فرج الذى كان عمره ٢٧ عاماً فى ذلك الوقت والذى كان قد تخرج مهندساً كهربائياً ، كتب سنة ١٩٨٠ كتاباً أسماه « **الفريضة الغائبة** »[١] قدِّر له أن يؤدى دوراً يتعدى بكثير ما تصوره له كاتبه . وكان الكتاب فى حوالى مئة صفحة . وفى الحقيقة فإنه لم يكن تأليفاً خالصاً لعبد السلام فرج ، وإنما كان أقرب إلى التجميع منه إلى التأليف . فإن عبد السلام فرج ملأ صفحات هذا الكتاب باستشهادات من أقوال كبار الفقهاء المنادين بالجهاد ، وخصوصاً ابن تيمية . وكانت النبرة السائدة فى الكتاب من أوله إلى آخره هى **ضرورة التخلص من الحاكم الظالم ، لأن المجتمعات كالسمك يفسد من رأسه ـ فإذا تخلص المجتمع من رأس فاسد صلح حاله وأصبح فى مقدوره أن يضع لنفسه قوانين وشرائع تعتمد مصلحته ، ولا تسخر هذه المصلحة لخدمة أصحاب السلطة والسلطان .**

وأخطر أنواع الحكام ـ وفق هذا المنطق ـ هم أولئك المنافقون الذين يتظاهرون بأنهم يحكمون وفق ما أنزل الله ، بينما هم فى الواقع يحكمون وفقاً لمصالحهم . هؤلاء إسلامهم كلام سطحى لا يتعداه إلى عمل إسلامى حقيقى ، مثلما كان التتار فى كتابات ابن تيمية . إن حكم التتار ـ وفق هذا الاجتهاد ـ جاهلية تستغل الإسلام لصالح تأكيد سيادتها وقهرها . **وأصبح كتاب « الفريضة الغائبة » هو دستور عمل الجهاد . وهكذا فإن عبد السلام فرج كان**

---

(١) لم تستطع المحكمة العسكرية التى نظرت قضية اغتيال أنور السادات أن تقرر بالضبط كيف تتصرف حيال كتاب « الفريضة الغائبة » ، واستقر رأيها اخيرا على أن تبعث بنسخة مصادرة منه إلى مفتى الديار المصرية لكى يناقش ماورد فيه من استشهادات وماتتضمنه هذه الاستشهادات من حجج شرعية . وأعد المفتى ردا مستفيضا على ماورد فى « الفريضة الغائبة » وصدرت تعليمات إلى الصحف بنشر رد المفتى ، لكن الرد بدا غامضا أمام القراء لأن الأصل نفسه لم ينشر علنا . وبالتالى فقد بدا المفتى وكأنه طرف فى مناقشة مع شبح لم يره أحد .

يرى أن الوقت صالح باستمرار للعمل الفعلى ، وأنه لا ينبغى تأخير الجهاد بدعوى ضرورات مرحلة الاستضعاف . وكان فرج يعتقد أن مصر تجاوزت مرحلة الاستضعاف ، وأن القبول بهذه المرحلة هو فى الواقع هروب من العمل الجاد وإلقاؤه على مسئولية أجيال قادمة . كان رأيه أن الفرصة سانحة وأن باب الجهاد مفتوح ينتظر هؤلاء القادرين على التضحية من أجل تغيير مجتمعاتهم بمجرد الخلاص من الرؤوس الفاسدة واعتماد الشريعة الإسلامية قانوناً للحياة . ولقد أحدث « الفريضة الغائبة » مشكلة داخل عناقيد الجهاد التى يتصل بها العنقود الذى يتولى فرج نفسه مسؤوليته المباشرة . كان فرج قد أراد طبع الكتاب ، وطبع منه فعلاً خمسمائة نسخة فى مطبعة صغيرة بامبابة ـ لكى يعطى لفكره فرصة انتشار أوسع خارج عنقوده ، ولكن يبدو أن المقدم الزمر اعترض . وكان قوله لفرج أن نشر الكتاب فى هذه الظروف سوف يلفت الأنظار ليس فقط إلى فكر تيار الجهاد ، وإنما إلى تنظيماته أيضاً . وهكذا كان رأيه إعدام النسخ المطبوعة من الكتاب فيما عدا حوالى خمسين أو ستين نسخة كانت قد وزعت بالفعل . وكان رأى الزمر أيضاً أن حركة الجهاد يجب أن تستمر فى عملها دون أن تعلن لا عن خططها ولا عن وجودها أيضاً ، حتى تتمكن من الاستيلاء على السلطة . كانت إحدى النسخ التى وزعت من « الفريضة الغائبة » ـ قبل إحراق ما كان معداً من نسخة للتوزيع ـ قد وقعت فى يد خالد الاسلامبولى . وهكذا فإنه حين ذهب فى تلك الليلة ـ الجمعة ٢٥ سبتمبر ـ ليقابل عبد السلام فرج ـ يسأله رأيه ويطلب مساعدته ـ كان يتصرف على أساس صلب ومتين .

□ □ □

والغريب أن علاقة خالد بعبد السلام فرج لم تكن تمتد إلى بعيد ، والواقع أنهما التقيا لأول مرة فى صيف سنة ١٩٨٠ حينما كان خالد يتجول فى بعض الأحياء بحثاً عن شقة خالية لأنه كان يفكر فى الزواج . وفى كل ما هو متاح من معلومات حتى الآن فإن خالداً لم تكن فى ذهنه فتاة معينة يريد أن يتقدم للزواج منها ، لكنه كان يبحث عن شقة باعتبار أنه سوف يكمل نصف دينه فى وقت من الأوقات . وكانت الشقق فى مصر الجديدة ـ قرب مسكن أخته وقرب المعسكر الذى يعمل ضمن قوته ـ خارج نطاق قدرته المالية ، وهكذا فقد راح يبحث فى أحياء شعبية بعيدة . وقصد ذات يوم إلى حى بولاق الدكرور ، فقد قيل له أن هناك مساكن كثيرة تبنى فى هذا الحى ، ومن المحتمل أن يستطيع الحصول على واحد منها بسعر يتحمله . وأحس خالد أثناء تجواله فى حى بولاق الدكرور بالتعب ، وحان موعد الصلاة ، فدخل إلى أحد المساجد ليصلى ويستريح . وهناك وجد عبد السلام فرج يتوسط

حلقة من الشباب راح يناقش معهم بعض أفكاره . وتأثر خالد الاسلامبولى بما كان يسمع وانضم إلى الحلقة ، وبعدها بقى مع فرج لبضع دقائق سأله فيها إذا كان يستطيع أن يدله على عمارة فى المنطقة يجد فيها شقة خالية . ويحتمل أن يكون عبد السلام فرج ـ الذى عرف بأن محدثه الجديد ضابط فى الجيش ـ قد وجد فيه عنصراً صالحاً . وهكذا فإن عملية البحث عن شقة خالية كانت وسيلة تعززت بها معرفة الاثنين ثم صداقتهما ، الأمر الذى جعل فرج يعطى لخالد نسخة من « الفريضة الغائبة » ، كما أعطاه بعض كتابات ابن تيمية وابن كثير ، وعدد آخر من الفقهاء الذين أثروا فى الفكر الأصولى الاسلامى .

وبالتأكيد فإن عبد السلام فرج لم يكن شخصاً عادياً ، فعندما فاتحه خالد عن فكرته باغتيال السادات أثناء العرض العسكرى ، وافقه على الفور . وحين طلب منه خالد مساعدته باثنين أو ثلاثة يشاركونه فى تنفيذ خطته ، استمهله إلى اليوم التالى ليجىء له بمن يصلحون للمهمة . وبالفعل فإنه فى اليوم التالى ـ يوم السبت ٢٦ سبتمبر ـ كان فرج قد جاء لخالد بمساعدين لم يكن فى إمكان أحد أن يجد من هم أكثر منهم استعداداً وأهلية للاشتراك فى العملية .

□

دخل خالد إلى موعده مع عبد السلام فرج فى بيت الصديق الذى كان يقيم عنده ، وهو عبد الحميد عبد السلام عبد العال ، ليجد شابين ينتظرانه مع صاحب الشقة ومع ضيفه فيها .

الغريب أن صاحب الشقة الذى استضاف عبد السلام فرج كان هو نفسه من قبل ضابطاً فى القوات المسلحة . وكان شديد التدين . وقد قرر ذات يوم أن العمل فى الجيش ـ من وجهة نظره ـ ليس أفضل طريقة للجهاد فى سبيل الله . وهكذا فإنه استقال من القوات المسلحة ، وافتتح لنفسه مكتبة لبيع الكتب الدينية . ويبدو أن مكتبته أصبحت من نقط الاتصال الرئيسية فى عنقوده فى تنظيم الجهاد .

أما الشابان اللذان جاء بهما عبد السلام فرج فقد كان أمرهما أغرب . يلفت النظر أن أولهما ـ وهو عطا طايل حميدة رحيل ، وعمره ٢٧ عاماً ـ كان أيضاً ضابط احتياط تخرج من كلية الهندسة ثم ترك الخدمة ليعمل فى مجال تخصصه . وكان الثانى ـ وهو حسين عباس محمد ـ جاويشاً بالقوات المسلحة مختصاً بالتدريب على الأسلحة النارية فى مدرسة الدفاع المدنى ، وكان قد حصل على بطولة الجيش للرماية لسبع سنوات متعاقبة ، وكان هو الذى

أطلق الطلقة الأولى التى أصابت الرئيس السادات ، وقد أطلقها من بعيد وهو واقف فى جرار المدفع وأصاب الهدف .

كان موضع الغرابة أن يستطيع محمد عبد السلام فرج خلال أقل من أربع وعشرين ساعة أن يجىء بشابين على هذه الدرجة من الكفاءة لتنفيذ المهمة المطلوبة . إن ذلك يعنى ببساطة أن فرج كان تحت تصرفه مورد واسع من الشباب يستطيع أن ينتقى منه لأى مهمة من يناسبها .

□

ومن بواعث الدهشة أن فرجاً بدأ يطرح الموضوع بعد دخول خالد إلى الشقة وانضمامه إلى الثلاثة الذين كانوا ينتظرونه فيها بقوله : « **إن هناك مهمة استشهاد ، فهل أنتم مستعدون لها ؟** » ـ وكان رد الجميع بالإيجاب قبل أن يعرف أى منهم أى شىء عن طبيعة المهمة أو ظروفها أو مخاطرها . وهكذا بدأ خالد يشرح خطته للباقين . وكانت خطته بسيطة . أنه سوف يقود طابوراً مكوناً من اثنى عشر مدفعاً عيار ١٣١ مم ، وذلك فى العرض العسكرى السنوى يوم ٦ أكتوبر ، وستكون مدافعه مشدودة بجراراتها التى تركبها فى نفس الوقت أطقم المدافع . وتبدأ خطته بأن يسهل للمشتركين معه دخول منطقة التجمع للاستعراض باعتبارهم جنوداً جدداً ملحقين بوحدته ، وسوف يزودهم بخطابات تحمل هذا الأمر لهم لتسهيل دخولهم منطقة التجمع والالتحاق بوحدته ، وسوف يرتب لهم أن يركبوا نفس الجرار الذى يركبه هو فى مقدمة طابوره ، فإذا ما وصل الجرار إلى أقرب نقطة من منصة العرض الرئيسية كان عليهم أن يتحركوا بسرعة لإطلاق النار على السادات . وقال خالد أنه أثناء تجربة العرض ، قاس بنفسه المسافة بين خط سير الطابور وبين المنصة فوجدها ثلاثين متراً ، وأنهم يستطيعون إطلاق الرصاصات الأولى من الجرار نفسه ، بينما يتقدم بعضهم تحت حماية هذه الطلقات وفى غمرة المفاجأة نحو المنصة لإكمال تنفيذ المهمة من أقرب مسافة ممكنة . وقال لهم خالد أنه على استعداد فى مناقشات تالية أن يطور خطته بمزيد من التفاصيل الدقيقة . ولم يتردد أحد ، وأقسم الخمسة المجتمعون فى شقة عبد الحميد عبد السلام عبد العال ـ أن يحفظوا السر . ثم ظلوا لمدة ساعة معاً يقرأون القرآن . ولم ينس خالد أن يذكرهم قبل انصرافه بأن اشتراكهم فى العملية يقتضى منهم حلق لحاهم حتى لا يلفتوا الأنظار إليهم .

كان خالد قد طلب من فرج أيضاً أن يزوده ببعض الأسلحة . كان فى حاجة إلى أربع

قنابل يدوية ومسدس وكمية من الذخيرة ، ذلك لأنه وإن كان المشتركون فى العرض يحملون أسلحتهم . إلّا أن إجراءات الأمن التى زادت شدة وإحكاماً خلال السنتين الماضيتين لم تعد تسمح للذين يحملون أسلحتهم فى العرض بأى نوع من الذخائر فيها ، بل أنه تقرر فى هذه السنة بالذات نزع إبر ضرب النار نفسها من كل الأسلحة التى يحملها المشتركون فى الاستعراض .

وفى يوم الأحد ٢٧ سبتمبر ـ ولتحقيق ما طلبه خالد ـ فإن محمد عبد السلام فرج بعث برسول إلى بعض أصدقائه يطلب منهم الأسلحة والذخائر التى طلبها خالد . كان هؤلاء الأصدقاء من الأعضاء السابقين فى تنظيمات التكفير والهجرة ، وكان بعضهم متهماً فى قضاياها . والآن ، فإنهم تطبيقاً لفكر مرحلة « الاستضعاف » خرجوا من المجتمع وراحوا يعيشون على قطعة أرض استصلحوها فى الصحراء على حافة مديرية التحرير . ومع أن البوليس كان يراقبهم باعتبار ما كان من سابق نشاطهم ـ كما كان يراقب غيرهم ـ إلا أنهم مع ذلك استطاعوا أن يستجيبوا لطلبات فرج . وهكذا فإنهم أمدوا رسوله إليهم بأربع قنابل يدوية وبمسدس وبـ ١٢٠ طلقة من الذخيرة .

□ □ □

والآن ـ وكل شىء يأخذ شكله النهائى ـ فإن عبد السلام فرج قرر أن الوقت قد حان لكى يستشير المسئول العسكرى فى عنقوده ، وهو المقدم الزمر ، كان المقدم الزمر من قبل ضابطاً فى المخابرات العسكرية ، ومن المفارقات أنه عقد معظم لقاءاته التنظيمية بعدد من أفراد عنقوده داخل مسجد يقع فى إطار مبنى المخابرات العسكرية . لكنه فى الشهور الأخيرة بدأ يحس أنه تحت المراقبة . ويبدو أنه قرر فى لحظة من اللحظات أن الأفضل له أن يتحرك ، بدل أن يظل قابعاً فى انتظار أن يقبضوا عليه . وهكذا فإنه اختفى ذات يوم ، وكان واضحاً أنه قرر النزول تحت الأرض . وفى الواقع فإن البوليس كان قد بدأ يشك فيه ويتأهب لاعتقاله ، وعندما اختفى تحت الأرض فقد دارت عملية بحث واسعة للقبض عليه . وكان وزيرالداخلية قد أخطر السادات شخصياً بموضوع الزمر باعتباره ضابطاً فى القوات المسلحة ، وهو أمر له حساسيته . وحينما اختفى الزمر تحت الأرض ، فإن الخطورة أضيفت إلى الحساسية فى موضوعه إلى درجة أن السادات وجه إليه بنفسه إنذاراً فى مخبئه بواسطة التليفزيون يوم ٢٥ سبتمبر . قال على مسمع من الناس جميعاً : « إننى أعرف أن هناك ضابطاً منهم هارباً ، وربما يكون يسمعنى الآن . لقد اعتقلنا كل الآخرين فى خمس دقائق ، وإذا كان هو قد تمكن من الفرار ، فإننى أقول له إننا وراءه هو الآخر » .

والغريب أنه فى اليوم التالى لهذا الانذار العلنى الذى وجهه السادات إلى الزمر - فإن الضابط الهارب كان يستقبل فى مخبئه السرى رسولاً من عبد السلام فرج يحمل إليه خطة خالد الاسلامبولى لاغتيال السادات[1] . كان الرسول هو صالح أحمد صالح جاهين . وكان رد فعل الزمر على ما سمعه هو الاعتراض على الخطة . كان تنفيذها فى رأيه مستحيلاً . وعلى فرض أنها نجحت ، فإن اغتيال السادات لم يكن كافياً لتحقيق أهداف « الجهاد » . وبالتالى فإن الانتظار بعض الوقت ريثما يتمكن التنظيم من إعداد وتعبئة قوته لهدف الاستيلاء على الحكم هو ضرورة لا ينبغى أن تعرقلها محاولة لاغتيال السادات غير مضمونة النجاح ، وإذا نجحت فهى ليست كافية لتغيير النظام كله .

وحين نقلت اعتراضات الزمر على الخطة إلى عبد السلام فرج رفضها كلها . كان واثقاً من قدرة خالد على تنفيذ الخطة بنجاح . وكان يعتقد أن مجرد اغتيال السادات سوف يخلق موقفاً جديداً يمكن استغلاله للاستيلاء على السلطة ، خصوصاً وأن الهجوم على المنصة - إذا نجح - لن يقتصر على مجرد الخلاص من السادات ، وإنما قد يشمل أيضاً الخلاص من جزء كبير من أركان حكمه لأنهم سوف يكونون جميعاً هناك من حوله . وكان رأيه أن ضربة المنصة سوف تحرر جماهير واسعة من إسار خوفها من سلطة الدولة . وكان يظن أن ذلك هو ما حدث فى إيران . ولقد اتهم الزمر بالضعف والتردد وبعث إليه من يقول له : « أولى بك أن تؤدى دورك فى أن تمنع الآخرين من أن يؤدوا أدوارهم ، وعلى أى حال فإننا سوف ننفذ الخطة » . ولم يبق لدى الزمر إلا أن يسحب اعتراضه ، وهكذا حصل خالد الاسلامبولى على الإذن النهائى بأن يمضى قدماً فى العملية دون انتظار موافقة المسئول العسكرى لعنقوده .

□

كان اللقاء الثانى للمجموعة يوم الجمعة ٢ أكتوبر . وفى هذا اللقاء قال خالد لبقية زملائه أن لديه مشكلة متعلقة بسائق الجرار الذى سوف يركبه . فهذا السائق لم يكن بالطبع من تنظيم الجهاد ، ولا كان على علم بالخطة ، ووجوده على عجلة قيادة الجرار الذى يقل مجموعة الاغتيال كلها يمكن أن يكون عنصراً حاسماً فى نجاح خطته . وبما أن السائق ليس منهم ، فإن عليهم أن يتخلصوا منه أو يشلوا فاعليته . وكان اقتراح خالد أن يعطى سائقه

(١) كان الاسم الرمزى للزمر فى اطار التنظيم هو « منصور » وكان الاسم الرمزى لخالد الاسلامبولى هو « ظافر » .

بعض الحبوب المنومة لكى يفقد توازنه ، وإذا بدا ذلك فإنه يسهل الادعاء بأن سائقه مريض ، وبالتالى فإن ذلك يعطيه فرصة قيادة الجرار بنفسه دون أن يلفت ذلك أنظار غيره من الضباط المشتركين معه فى الطابور . وهكذا تم شراء مجموعة من الحبوب المنومة من إحدى الصيدليات ، وجرت تجربتها على عباس محمد للتأكد من مدى فاعليتها . ويبدو أن الحبوب لم تؤثر على عباس محمد بشيء ، وكان عليهم أن يفكروا فى حل بديل . ولقد أنهى خالد المناقشة فى هذه النقطة بأن قال لرفاقه أنه سوف يتصرف : إنه سوف يكون جالساً باعتباره قائد طابور المدافع ـ بجوار السائق فى أول جرار ، وسوف يتولى هو عملية تخويفه وشل حركته . وراح خالد يفحص الأسلحة والذخائر التى جاءه بها فرج ، وقرر الاحتفاظ بإحدى وثمانين طلقة بينها أربعة تحمل علامات خضراء تشير أنها من النوع الخارق الحارق ، ثم أعطاها لعبد الحميد عبد السلام عبد العال لكى يخبئها فى سطح منزله . وانتهى اجتماع الجمعة ٢ أكتوبر وقد أصبحت كل التحضيرات كاملة ، ومع ذلك فقد رأوا أن يعودوا للاجتماع مرة أخرى نهائية مساء الأحد . وحتى هذه اللحظة لم يكن عبد الحميد عبد السلام عبد العال قد قرر أن يشترك بنفسه فى الهجوم على المنصة ، ولا كان أحد قد طلب إليه ذلك رغم أن الاجتماعات كانت تجرى فى بيته ، لكن الباقين جميعاً فهموا أنه قرر الاشتراك معهم حين عادوا إلى الاجتماع الأخير فى بيته ، فوجدوه قد حلق ذقنه .

□ □ □

كان خالد قد رتب أموره بعناية . تخلص من أحد الجنود النظاميين من وحدة مدفع القيادة الذين يستقلون جراره . ومن حسن حظه أن جندياً آخر منهم وقع مريضاً وكان يجب إعطاؤه أجازة ، ثم كلف ثالث منهم بمهمة فى مكان آخر . وقيل لبقية أعضاء وحدة المدفع أن ثلاثة جنود من خارجها سيضافون إلى قوتها . وكان هناك تلميح غامض بأن هؤلاء الثلاثة جنود الجدد قادمون من فرع المخابرات العسكرية لكى يتولوا مسئولية إجراءات الأمن فى الوحدة أثناء العرض نظراً للموقف المتوتر السائد عموماً فى البلاد بسبب التطورات الأخيرة .

وهكذا فإنه عندما التقى خالد مع بقية زملائه يوم الأحد ٤ أكتوبر للمرة الأخيرة قبل بدء الخطوات الأولى فى خطة التنفيذ مباشرة ، قال للثلاثة الآخرين الذين سيصحبونه فى تنفيذ العملية أنه سوف يذهب لزيارة شقيقته فى مصر الجديدة ، ثم يقابلهم أمام « ميريلاند » القريب . سوف يقود بنفسه سيارة عبد السلام عبد العال ـ وهم فيها ـ إلى منطقة التجمع للعرض ، ثم ينزلون هناك على أن يلحق بهم بعد ذلك . وقد زودهم بتصريحات تسمح لهم بالدخول إلى المنطقة . وعندما ذهب خالد لبيت شقيقته لآخر مرة كتب رسالة وضعها فى

ظرف تركه لها مخبأ فى غرفة نومها ، ولم تعثر شقيقته على هذا الخطاب إلا بعد اغتيال السادات والقبض على شقيقها متهماً باغتياله . قال فى الخطاب : « **أرجوكم أن تسامحونى . إننى لم أرتكب جريمة . إنى لا أريد شيئاً لنفسى ولا أطلب ترقية أو مكافأة . وإذا حدث لأحد منكم ضرر بسببى فإنى أرجوكم أن تسامحونى** » . وفيما بعد وحينما كانت خالة خالد تزوره فى السجن ، فإنها سألته ألم يفكر فيما يمكن أن يصيب والده وأمه وبقية أسرته بسبب ما فعله ، وكان رده أنه فكر فى الله وحده .

□

كان عطا طايل وعباس محمد قد قضيا يومى الخميس والجمعة فى بيت عبد السلام عبد العال ، ولم يتحدثا فى تفاصيل الخطة ، وإنما انكبا على قراءة القرآن . وفى مساء يوم الأحد ـ حين انضم خالد إليهما فى الشقة ـ كانا ، وكذلك عبد السلام عبد العال ، قد ارتدوا ملابسهم العسكرية القديمة ، ونزلوا مع خالد كما كان مقرراً . ثم نزل الثلاثة من السيارة التى كان يقودها خالد ـ على بعد حوالى مائتى متر من بوابة منطقة التجمع للعرض . ثم انطلق خالد بالسيارة على أن يلحق بالثلاثة بعد قليل . **ومن الغريب أن الثلاثة دخلوا إلى منطقة التجمع للعرض دون أن يضطروا إلى تقديم تصريحات دخولهم التى زودهم بها خالد** . وتوجهوا إلى خيمته وسألوا عنه كما كان الترتيب ، وقيل لهم أنه ليس موجوداً ، ولكن الوحدة على أى حال كانت تتوقع وصولهم بناء على تنبيهات سابقة منه . وجلسوا بجوار خيمته فى انتظار وصوله ، ووصل خالد بعد ربع ساعة يحمل فى يده حقيبة « سامسونايت » كانت تحتوى على الذخيرة المطلوبة لتنفيذ العملية . ولقد حيا الثلاثة الذين كانوا فى انتظاره بطريقة تعمد أن تبدو رسمية وجافة ، ثم أمر بصرف ملابس عسكرية (أوفرول) لهم .

وفى صباح اليوم التالى ـ الاثنين ٥ أكتوبر ـ اليوم السابق للعرض العسكرى ، وجد جندى المراسلة المكلف بخدمة خالد ـ أن ضابطه لم يتناول إفطاره وإنما قدمه إلى الجنود الثلاثة الجدد الذين ألحقوا بالوحدة ، ولعله ظن من نفسه أن ضابطه يحاول مجاملة أفراد من قوة المخابرات لكى يزكى نفسه أمامهم .

وبعد قليل مر على الوحدات فى منطقة التجمع للعرض ضابط كبير فى سيارة مكشوفة ، يحمل فى يده ميكروفوناً ينادى فيه بأمر يقضى بتخزين جميع الأسلحة الصغيرة فى خيم خاصة حددت لهذا الغرض فى كل وحدة . وبعد فترة قصيرة ـ وبنفس الطريقة ـ مر على كل الوحدات ضابط كبير من الحرس الجمهورى ينادى بأمر يقضى بنزع كل إبر ضرب

النار من جميع الأسلحة ، وتجميع إبر ضرب النار فى كل وحدة وتسليمها إلى قائد هذه الوحدة الذى يعتبر مسؤولاً عنها مسؤولية مباشرة وشخصية . وعندما كلف خالد اثنين من الملحقين الجدد على وحدته بمسؤولية إجراءات الأمن بما فيها جمع الأسلحة الصغيرة و ـ أبر ضرب النار ـ فإن هذا التكليف لم يبد غريباً ، فقد كان إيحاء أن الملحقين الجدد الثلاثة هم من المخابرات كافياً فى حد ذاته لتبرير إعطائهم هذه المسؤولية .

□

وجاء يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر . . يوم العرض . قام خالد بإيقاظ أفراد وحدته فى الساعة الثالثة صباحاً لأنهم كان يجب أن يكونوا مستعدين للتحرك فى الساعة السادسة صباحاً . وقبل ذلك ، فإنه ذهب إلى خيمة تجميع الأسلحة وأخذ أربعة مدافع رشاشة وتأكد من تعميرها . وكان فى الليلة السابقة قد طلب من عباس محمد أن يقوم بهذه المهمة فى الليل ، وأن يميز هذه المدافع الأربعة المعبأة بخرق صغيرة من القماش يضعها فى فوهتها . ثم اكتشف خالد أن إبر ضرب النار التى قدمها له عبد السلام فرج ليست صالحة ، ولكنه لم يعد فى حاجة إليها لأن الخيمة كانت من حوله مليئة بإبر ضرب النار التى نزعت من كل الأسلحة الموجودة فى الوحدة وكلف هو بأن يكون مسئولا عنها شخصياً .

وقبل السادسة بقليل كانت الوحدة كلها على استعداد ، ولم يبق أمام خالد إلا أن يخفى القنابل اليدوية الأربعة تحت مقعد جرار المدفع الذى سيركب فيه . وهكذا بعث بسائق الجرار لكى يشترى له « سندويتش » من الكانتين المتحرك فى المعسكر ، وفى غيبة السائق تمكن خالد من وضع القنابل اليدوية فى المكان الذى يريده . وصدر الأمر بالتحرك نحو ساحة العرض ، وكان الجرار الذى يركبه خالد فى مقدمة الطابور ، وعلى الجانب الأيمن منه ـ أى الجانب الأقرب من منصة العرض الرئيسية ـ مسافة لا تزيد كثيراً عن ثلاثين متراً . وعندما اقتربوا من المنصة فوجىء سائق الجرار بأن ضابطه يشهر عليه مسدساً ويأمره بالوقوف . وانصاع السائق للأمر وشد بقوة فرامل جراره ، وكان من أثر ذلك أن مال خط سير الجرار إلى اليمين خارج خط السير المحدد .

(وفيما بعد ، وأثناء التحقيق ، سئل خالد : « لماذا انصاع السائق لأمره بالتوقف ، وهل كان شريكاً فى المؤامرة ؟ » ـ ورد خالد بالنفى وقال : « إن السائق كان خائفاً » . وسئل : « ولماذا أصابه الخوف ؟ » ـ وكان رده : « فى الغالب لأنه كان جباناً ») .

وبمجرد توقف الجرار ، قفز خالد منه وألقى أول قنبلة يدوية فى اتجاه ساحة العرض ، وكان الهدف من إلقائها طبقاً للخطة إشاعة حالة من الارتباك . وفى نفس الثانية وقف عباس محمد من مكانه فى الجرار وبدأ فى إطلاق مدفعه الرشاش فى الاتجاه العام لموقع الرئيس . وكانت أول رصاصة أطلقها هى التى أصابت السادات فى عنقه ، ولعلها كانت الرصاصة القاضية . وبمجرد بدء إطلاق النار فإن سائق الجرار وبقية طاقم المدفع الذين لم يكونوا ضمن أفراد الخطة ـ قفزوا من أماكنهم وحاولوا اللحاق بعربات أخرى من طابور العرض . كانوا يهربون ، ولعلهم كانوا ينجون بأنفسهم . وقفز « عطا رحيل » وألقى قنبلة انفجرت فى منتصف المسافة بين المنصة والجرار . وفيما بعد وجدت قنبلة رابعة لم تنفجر على نفس المقعد الذى كان يجلس عليه وزير الدفاع . كانت المفاجأة كاملة لدرجة أن رد الفعل بإطلاق نيران الحرس لم يبدأ إلا بعد ثلاثين ثانية ، وكان خالد قد وصل إلى الصف الأمامى للمقاعد على المنصة ، وتبعه عباس محمد ، بينما كان الاثنان الآخران يتقدمان من جانبى المنصة بإطلاق نيران للتغطية . ولقد قال الدفاع عن خالد فيما بعد أنه صرخ فى وجه نائب الرئيس حسنى مبارك ووزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة قائلاً لهما : « ابعدا عن طريقى ، إننى لا أريد إلا ابن . . هذا » . ولم يقم فى كل الشهادات دليل على أن خالد قال هذه الكلمات فعلاً .

وربما لن يكون فى مقدور أحد أن يؤكد أو ينفى هذه الواقعة بطريقة حاسمة . . يؤكدها ما قاله خالد بنفسه لمحاميه وفى المحكمة ، وينفيها أنَّ قولها كان يتعارض مع الخطة العامة التى كانت تقضى باغتيال كل أركان الحكم . ومن المحتمل على أى حال أن يكون خالد عندما وجد نفسه وجهاً لوجه أمام السادات . نسى كل شىء إلا تصميمه على الخلاص من الرجل الذى اعتبره رمزاً لكل طغيان . وبصرف النظر عن أية تفسيرات ، فقد استمر يطلق النار على جسد السادات معتقداً فيما يبدو أنه يرتدى قميصاً مضادا للرصاص ، ولم يكن يريد أن يترك أى شىء للمصادفات . وعندما توقف إطلاق النار ، وتم ضبط ثلاثة من منفذى الخطة ، كان السادات وسبعة آخرون معه قتلى ، وكان هناك ثمانية وعشرون من الجرحى . ولأول مرة قام الشعب المصرى بقتل الفرعون .

الفصل الثالث

بعد الاستعراض

ربما يكون من المفيد إلقاء نظرة على ما كان يفعله السادات يوم الأربعاء ٢٣ سبتمبر ، وهو اليوم الذى ثبت فيما بعد أنه كان بداية النهاية فى حياته .

فى صباح ذلك اليوم عقد السادات اجتماعاً مع أعضاء المجلس الأعلى للصحافة لكى يخطرهم بما ينوى عمله مع الصحفيين الذين اعتقلهم ضمن حملة ٣ سبتمبر ١٩٨١ . وبدأ يتحدث بطريقة مركزة عن هؤلاء الذين ظنوا أن فى استطاعتهم احتذاء نموذج الصحافة الأمريكية التى تمكنت من إخراج رئيس أمريكى من البيت الأبيض . وفيما بعد فى استراحة القناطر استقبل السادات مبعوثاً خاصاً للرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى محاولة لتسوية مشادة نشبت بين الرئيسين بسبب موضوع الاعتقالات . فعندما أذيع نبأ الاعتقالات وحجمها ، حضر الرئيس ميتران اجتماعاً للمكتب السياسى لحزبه الاشتراكى فى فرنسا وأصدر بياناً ـ بوصفه رئيساً للحزب وليس رئيساً للدولة ـ يشجب فيه هذه الاعتقالات ويصفها بأنها إجراء غير ديمقراطى . وتضايق السادات من هذا البيان واعتبره تدخلاً فى شؤون مصر الداخلية . وبعث ميتران بمبعوث شخصى ليشرح للسادات أن ميتران كان يتصرف بوصفه رئيساً للحزب الاشتراكى وليس رئيساً للدولة الفرنسية .

وفى نفس اليوم أجرى السادات مقابلة ثانية مع محطة « ان . بى . سى » وفى « برنامجها الاخبارى » ، وتعمّد السادات أن يشير إلى أنه يبعث بكميات ضخمة من الأسلحة

إلى الثوار فى أفغانستان « لأنهم مسلمون مثلنا ويواجهون مشاكل » . ويبدو أن السادات باشارته إلى أفغانستان كان يحاول استرضاء الرأى العام الأمريكى ، لكن المذيع الذى كان يجرى المقابلة معه ما لبث أن سأله عن الجماعات الاسلامية فى مصر وعن نشاطها الارهابى ضده . وبادر السادات إلى القول : « لا . لا ، ليست هناك نشاطات إرهابية ضدى ، انها مسألة اجتماعات وليست مسألة أسلحة » . وسأله المذيع : « إذا كان صحيحاً أن كل من فى مصر يؤيدون سياستك ، فلماذا اعتقلت معارضيك السياسيين جنباً إلى جنب مع المتطرفين المسلمين » ، ورد السادات : « ليس صحيحاً أننى قمت بانقضاض على خصومى السياسيين . لقد كان الأمر كله مشكلة الفتنة الطائفية ، وهؤلاء السياسيون الذين اعتقلتهم انحازوا إلى العناصر المتطرفة أو انهم كانوا سينحازون إليهم بعد اعتقالى لهم . كانوا سوف يستغلون اعتقال المتطرفين الدينيين ، لكى يثيروا المتاعب » . وسأله المذيع : « ما هو رأيك فى المقارنة التى تعقد بينك وبين الشاه » ؟ ورد السادات : « إننى فى حيرة من الأمر حقيقة . ان مثل هذه المقارنة لا مجال لها على الإطلاق . وهؤلاء الذين يعقدونها هم اناس ملأ الحقد قلوبهم . إنك رأيت نتائج الاستفتاء وكيف أن مائة فى المائة من شعبى يؤيدون سياستى ، فكيف يمكن عقد هذه المقارنة بينى وبين الشاه ؟ وبأى شيء غير الحقد يمكن تبرير عقدها ؟ من سوء الحظ أن هؤلاء الناس يخلطون بين المعارضة والحقد . إنهم يسعون إلى تشويه صورتى وصورة مصر . فيما يتعلق بصورتى فإن الأمر لا يهمنى ، ولكنى لن أسمح لأحد أن يشوه صورة مصر » .

□ □ □

وفى يوم ٢٣ سبتمبر خرجت الصحف تحمل بين أنبائها نبأ احتمال تقديم موعد الاستعراض العسكرى السنوى من ٦ أكتوبر إلى ٥ أكتوبر ، لأن يوم ٦ أكتوبر قد يصادف يوم وقفة عيد الأضحى وبالتالى قد يكون إجازة رسمية . وتحدثت الصحف طويلا فى نفس اليوم عن العرض العسكرى القادم ، وكيف أن الأسلحة الغربية التى ستظهر فيه سوف تكون بنسبة ٥٠ فى المائة ، بينما تقتصر الأسلحة الشرقية على الـ ٥٠ فى المائة الأخرى . ونشرت الصحف أيضا أن الرئيس وغيره من مشاهدى العرض سوف يرون كثيراً من الأسلحة الأمريكية الجديدة بما فيها طائرات « الفانتوم » ، ومدافع ١٣١ مم وعرباتها المدرعة ، إلى جانب طائرة « الميراج ٢٠٠٠ » ، ثم أن طائرات هليكوبتر جديدة ستظهر لأول مرة بما فيها الهليكوبتر الأمريكية « شينوك » والبريطانية « س كينج » والفرنسية « جازيل » . ثم نشرت

الصحف أيضا تقريراً من معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن يقول أن الجيش المصرى يعتبر من أقوى الجيوش فى الشرق الأوسط .

ونشرت الصحف فى نفس اليوم أيضاً تصريحاً من وزير الداخلية يفيد أن سلطات الأمن تعرف كل خفايا تنظيمات الإخوان المسلمين السرية ، وأن قادة الاخوان المسلمين يرتكبون غلطة عمرهم إذا تصوروا أن سلطات الأمن لا تعرف إلّا أفراد التنظيمات القديمة للاخوان بينما هى تجهل كل شىء عن المنضمين الجدد للحركة . وأضاف وزير الداخلية فى تصريحه : « إننا نعرفهم جميعاً ، القدامى والجدد ، ونحن نراقبهم جيدا ، بما فيهم هؤلاء الذين جرى تجنيدهم بعد سنة ١٩٧٠ » .

□ □ □

وفى ٢٣ سبتمبر نشرت الصحف أيضاً أنباء عن اجتماع اللجنة البطريركية المؤقتة التى شُكلت بعد احتجاز البابا شنودة ، كما نشرت مقررات قيل إن هذه اللجنة قد اتخذتها ، وكان بينها إعلان هذه اللجنة « بأنها خاضعة تماما لتعليمات الحكومة المصرية » . وفى نفس التاريخ نشرت مجلة « تايم » تقريراً عن الراهب متّى المسكين نسب إليه فى سياقه قوله « إن الاجراءات التى اتخذها السادات قد أنقذت مصر » .

وفى ٢٣ سبتمبر أيضا ، كانت الصحف ملأى بأنباء الاحتفال بيوم السينما العالمى . وكانت هناك جوائز فى المهرجان لأحسن فيلم وأحسن ممثلين . وكان الفيلم الذى حصل على الجائزة الأولى اسمه « الشيطان يعظ » ، وكان الفيلم الذى حصل على الجائزة الثانية هو فيلم « الهارب » .

وفى هذا اليوم أيضاً خصصت الصحف مساحات كبيرة من صفحاتها لقصة كان الرئيس يهتم بها شخصيا ، وهى القصة التى أطلق عليها وصف « سائق دمرو » . كان السادات يحب أن يهتم دائماً بهؤلاء الذين ساعدوه قبل أن يصبح مشهوراً ، وكان كثيراً ما يجد لذة خاصة فى التحدث عنهم أمام عدسات التليفزيون ، وكان بينهم على سبيل المثال الرجل الذى قدم له فنجان شاى فى مقهى بالتل الكبير ، والرجل الذى قدم له مقعداً فى سيارة نقل عندما كان فى عجلة من أمره ذات مرة فى تلك الأيام التى عمل فيها كمقاول . وفى آخر عيد ميلاد احتفل به أمام عدسات التليفزيون ، فإن السادات أشار إلى هذا الأخير باعتباره رجلا من دمرو (القرية التى جاء منها الرجل) . وتذكر أحد الذين يستمعون إلى السادات أنه هو نفسه ذلك الرجل من دمرو ، وسارع الرجل إلى الاتصال بالرئاسة ، وكافأه

السادات فى طريقة للمنصة يوم اغتياله .

السادات على تصرفه فى تلك الأيام الخوالى باعتبار تصرفه « تصرفاً يمثل أخلاق القرية المصرية » . وكانت المكافأة بيتاً للرجل . واليوم كانت الصحف تقول إن السادات قد أهدى إلى الرجل ـ فوق كل ما أهداه له ـ تذكرتى سفر له ولزوجته لكى يؤديا فريضة الحج على حسابه .

□ □ □

وبعد اثنى عشر يوما ـ يوم الاثنين ٥ أكتوبر ـ الليلة السابقة للاستعراض العسكرى ـ كان السادات فى بيته فى الجيزة . وصباح اليوم التالى ـ الثلاثاء ٦ أكتوبر ـ استيقظ من نومه فى الثامنة والنصف ، وقام كالعادة ببعض التمرينات الرياضية أمام مدلكه الخاص الذى أجرى له بعد ذلك عملية التدليك ، ثم أخذ دُشاً بعدها ، وجلس يتناول إفطاراً خفيفاً قبل أن يتأهب للاستعراض . كان مصمماً على أن يكون ظهوره فى الاستعراض ظهوراً ناجحاً بكل المقاييس ، فقد كان يشعر أنه لم يتمكن بعد من إسكات كل ناقديه . وكانت هناك حلة

عسكرية جديدة قد وصلته قبل أيام من الترزى الخاص الذى يصنع له بدله العسكرية فى لندن . ولاحظت زوجته انه لم يرتد القميص الواقى من الرصاص تحت البدلة العسكرية . وكان تفسيره أن القميص سوف يؤثر على انسجام الحلة الجديدة ، وأنه تذكر أنه رأى فيلماً لزيارته الشهيرة للقدس حين كان يرتدى قميصاً مضاداً للرصاص تحت بدلته المدنية ، وقد بدا فى هذا الفيلم أكثر بدانة مما كان حقيقة ، ثم قرر السادات أنه سوف يذهب إلى الاستعراض فى سيارة مكشوفة . لقد كان فى المنصورة منذ أيام فى سيارة مكشوفة ، وكانت الشوارع ملأى بالناس ولم يحدث شىء ، واليوم فإنه سوف يكون محاطاً بجيشه ، ويجب أن يبدو فى غاية اللياقة ، ويجب أن يثبت للعالم كله أنه ليس عنده ما يخشاه . وفرغ من ارتداء ملابسه ، ثم بدأ يضع وشاح العدل فوق حلته العسكرية . وجاء المرافقون الذين سوف يصحبونه فى سيارته إلى ساحة العرض ، ونزل اليهم ناسياً أن يأخذ معه عصا الماريشالية التى كانت موضوعة على مائدة قرب باب الخروج . وفيما بعد اعتبرت زوجته أن نسيانه لعصا الماريشالية كان نذير شؤم . ووصل السادات إلى ساحة العرض فى كامل أبهته ، وحاول أن يبدو مرحاً وأشار إلى شيخ الأزهر وإلى الأنبا صموئيل أن يجلسا بالقرب منه ، وكان هدفه بالطبع أن تبدو صورتهما إلى جواره رداً كافياً على كل الأقاويل التى يمكن أن تُقال عن غضب المسلمين أو المسيحيين من تصرفاته . وأثناء العرض كان حديثه مع كل من حوله عن الأسلحة الجديدة التى تظهر فى طابور العرض . وكان معظم من فى المنصة يتابعون تعليقات مذيع العرض الذى كان يقف على أحد جانبىّ المنصة ، وكانت هذه التعليقات تُذاع فى نفس الوقت بالراديو والتليفزيون .

□ □ □

وجاء دور الطيران فى العرض . وبدأ تشكيل من طائرات « الفانتوم » يقوم ببعض الألعاب الجوية وينفث أثناء طيرانه سحباً من الدخان الملون ، وراح كل من فى المنصة يصفقون . وصاح المذيع : « والآن تجىء المدفعية » . وكان طابور من جرارات المدافع يتقدم بقرب المنصة الرئيسية . وفجأة ارتجت إحدى القاطرات وبدا أنها تنحرف إلى اليمين بعض الشىء ، وظن بعض المشاهدين على المنصة أن عطلاً أصابها وأن سائقها يريد أن يفسح الطريق لباقى طابور العرض .

وكان أول ما فوجىء به المشاهدون بعد ذلك هو رؤية قنبلتين يدويتين تطيران فى الهواء ، ثم دوى انفجار ثم طلقات متوالية ، وسارع كلُّ من كانت لديه خبرة بالشؤون العسكرية إلى الاختباء فوراً تحت مقاعدهم . وكان أقرب ضباط الحرس الجمهورى إلى

السادات عميدا اسمه أحمد سرحان . وفيما بعد وأثناء التحقيق قال : « لقد أسرعت إلى حيث كان الرئيس فور سماعى بالطلقات وصحت فيه أكثر من مرة (انزل على الأرض يا سيادة الرئيس) ولكن الوقت كان متأخراً . كانت الدماء تغطى وجهه ، وحاولت أن أفعل شيئاً وأخليت الناس من حوله . وسحبت مسدسى وأطلقت خمسة عيارات فى اتجاه شخص رأيته يوجّه نيرانه ضد الرئيس » . والحقيقة أن حالة الارتباك الكامل استمرت قرابة أربعين ثانية ، ولم يطلق أحد من الحرس طلقة واحدة قبل مرور ثلاثين ثانية . وأصابت بعض طلقات الحرس هدفها ، فقد أصيب كلٌ من خالد الاسلامبولى وعبد السلام عبد العال بطلقات فى البطن وإن لم يمنع ذلك أيهما من استمراره فى إطلاق النار على هدفه ومن قرب . وكان حسين عباس محمد ـ بطل الرماية ـ قد قام بدوره كاملاً ، وأكثر من ذلك فقد تمكن من الخروج من ساحة العرض سالماً ولم يستوقفه أحد . وذهب إلى منزل أحد أقاربه ، وهناك ألقى القبض عليه بعد يومين . وبالتأكيد فقد كان فى استطاعة آخرين من أفراد فريق الاغتيال أن يهربوا هم أيضاً فى جو الارتباك السائد لو كان ذلك قصدهم .

والآن كان كل من على المنصة قتيلا أو جريحاً أو مختفياً تحت المقاعد أو مشغولا فى نشاط عصبى . ولقد انهمك ممدوح سالم ـ على سبيل المثال ـ وهو رئيس وزراء وضابط بوليس سابق ـ فى إلقاء عدد من المقاعد فى اتجاه موقع الرئيس فى محاولة يائسة لحمايته . وشوهد نائب رئيس وزراء سابق على شاشات التليفزيون وهو يتسلل باحثاً عن مهرب . ولم يصب نائب الرئيس حسنى مبارك بسوء ، وكذلك لم يصب شيخ الأزهر ، لكن الأنبا صموئيل لقى مصرعه ، وكذلك لقى مصرعه اللواء حسن علام كبير الياوران ، ومحمد رشوان المصور الخاص للسادات ، وآخرون غيرهم .

□

وفيما بعد دارت مناقشات عديدة حول المسؤولية فى اغتيال السادات وعن الفشل الذريع فى حماية أمنه . كان الأمريكيون ـ بناء على طلب من السادات ـ قد تولوا مسؤولية حمايته وزوّدوه بنظام كامل للأمن تكلفت معداته ٢٠ مليون دولار . وكان ضمن ترتيبات الأمن أيضا وجود فرقة خاصة بمكافحة الإرهاب الدولى . ومن المفارقات أن هذه الفرقة كلفت بأن ترابط وراء المنصة حتى لا يفسد وجود أفرادها على المنصة مهابة منظرها ، ويعطى الانطباع بوجود تدابير أمن مشددة . كانت فرقة مكافحة الارهاب على بعد ستين متراً من مكان وجود السادات ، وكان مغتالو السادات على بعد ثلاثين متراً منه . وحين هرع أفرادها بسرعة للمشاركة فى حمايته كان جهدهم عبثاً لا طائل منه .

وكان هناك فى الواقع ارتباك كبير حول مسؤولية تأمين المنصة ، فقد تنازعت هذا الاختصاص عدة جهات ، بينها المخابرات العسكرية والحرس الجمهورى والحرس الخاص للرئيس . وقد قال العميد أحمد سرحان ، وهو من الحرس الخاص ، إن مسؤوليته انحصرت فى تحقيق شخصية كل من كانوا على المنصة بجوار الرئيس وفى التأكد من سلامة أى مشروبات تقدم للرئيس أثناء العرض . ومن الواضح أن أحداً لم يتوقع أى متاعب أثناء العرض ، فقد كان معروفا أن أقصى ترتيبات الأمن قد تم اتخاذها ، وهى سحب الذخائر ونزع إبر ضرب النار من كل الأسلحة . وقد كانت هناك سيارة إسعاف خاصة تتبع موكب السادات أينما ذهب . وكالعادة فإن سيارة الاسعاف كانت فى موكبه عند ذهابه إلى الاستعراض ، ولقد بدا على الفور من أول نظرة إليه مضرّجاً بالدماء ـ أنه فى حاجة إلى ما هو أكثر من الاسعاف . بدا ضرورياً نقله بسرعة إلى المستشفى العسكرى بالمعادى ، وكان هذا يعنى نقله بالهليكوبتر .

□

عندما جرى إطلاق النار كانت السيدة جيهان السادات فى الشرفة الخلفية للمنصة ، والمحجوزة عن الجزء الرئيسى منها بحاجز من الزجاج . وبعد الضرب فإنها اندفعت إلى حيث كان زوجها ، تسأل بلهفة : « أين الرئيس » ؟ . وصعدت معه بسرعة إلى الهليكوبتر التى حلقت من هناك فى الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة .

وطبقاً لسجلات مستشفى المعادى ، فإن الهليكوبتر التى كانت تقل السادات وصلت إلى فنائه فى الساعة الواحدة وعشرين دقيقة ، أى بعد ٤٠ دقيقة . والرحلة الجوية بين منصة العرض والمستشفى لا تستغرق أكثر من خمس دقائق ، فكيف يمكن تفسير هذا التأخير ؟ ليس هناك تفسير سهل لهذا السؤال ، ولكن الهليكوبتر الرئاسية شوهدت تنزل على المهبط الخاص بها أمام بيت السادات فى الجيزة قبل الساعة الواحدة ظهراً . وتقول بعض الروايات الموثوق بها إن زوجته السيدة جيهان هرعت إلى التليفون تجرى بعض الاتصالات بالولايات المتحدة ، كان بينها اتصال مؤكد بابنها الوحيد جمال ، والذى كان موجوداً فى ذلك الوقت فى ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة . ولقد عرفت أثناء اتصالها أن جمال قد ذهب مع بعض أصدقائه إلى جزيرة أمام ساحل فلوريدا . وقد طلبت إلى الشخص الذى اتصلت به أن يحاول العثور عليه بأسرع ما يمكن ، وأن يطلب إليه الاتصال بها فى القاهرة على الفور لأن هناك أمراً فى منتهى الخطورة تريد أن تحدثه فيه . وكانت هناك اتصالات تليفونية أخرى أجرتها السيدة جيهان مع الولايات المتحدة ، ولم يعرف أحد بأمرها على وجه اليقين .

وبالتأكيد فانها كانت مع بعض المستويات العالية ـ ربما فى البيت الأبيض نفسه ـ فقد كان هدفها أن تعرف « منهم » على وجه اليقين أية معلومات يمكن أن تكون لديهم عن حقيقة ما جرى فى مصر . وبعد هذه المكالمات التليفونية عادت السيدة جيهان إلى الهليكوبتر التى اتخذت خط سيرها إلى مستشفى المعادى . وعلى وجه اليقين فلابد أن السيدة جيهان أدركت من اللحظة الأولى التى رأت فيها زوجها ـ انه قد فارق الحياة*.

□ □ □

ويقول التقرير الرسمى من مستشفى المعادى إن السادات حينما وصل إلى المستشفى وجرى الكشف عليه كان فى حالة غيبوبة كاملة ، وكان نص التقرير الرسمى الصادر من مستشفى المعادى كما يلى :

« وصل السيد رئيس الجمهورية إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى فى الساعة الواحدة وعشرين دقيقة بعد ظهر اليوم ـ مساء الثلاثاء ١٩٨١/١٠/٦ ـ وأظهر الكشف الطبى ما يلى :

١ ـ كان سيادته فى حالة غيبوبة كاملة ـ النبض وضغط الدم غير محسوسين وضربات القلب غير مسموعة ـ حدقتا العين متسعتان ولا يوجد بهما استجابة للضوء ـ فحص قاع العين أظهر وجود أوعية دموية خالية من الدماء ـ لا يوجد حركة بالأطراف تلقائية أو بالإثارة مع عدم وجود الانعكاسات الغائرة والسطحية بجميع الأطراف .

٢ ـ وجود فتحتى دخول فى الجهة اليسرى من مقدم الصدر أسفل حلمة الثدى اليسرى .

٣ ـ وجود جسم غريب محسوس تحت الجلد فى الرقبة فوق الترقوة اليمنى .

٤ ـ وجود فتحة دخول أعلى الركبة اليسرى من الأمام وخروج بمؤخر الفخذ الأيسر مع وجود كسر مضاعف فى الثلث الأسفل لعظمة الفخذ الأيسر .

---

* *فيما بعد ناقضت السيدة جيهان السادات هذه الرواية التى اعتبرتها مسيئة اليها وقدمت فى مناقضتها رواية اخرى ليس مؤكدا انها بدورها ليست مناسبة .*
قالت السيدة جيهان السادات انها بعد حادث المنصة لم تلحق بالهليكوبتر التى حملت زوجها الممزق بالرصاص وهكذا ذهبت بالسيارة الى قصر القبة ، ومن هناك استقلت هليكوبتر كانت مستعدة لنقل زوجها ـ وفقا للبرنامج الاصلى الى ميت ابو الكوم ـ فذهبت بها إلى بيتها فى الجيزة ، وهناك نزلت منها ودخلت الى البيت فتركت فيه احفادها الذين كانوا معها وغيرت ملابسها ثم ركبت السيارة الى مستشفى المعادى وهناك اكتشفت لأول مرة ان زوجها قد فارق الحياة .

٥ ـ جرح متهتك بالذراع الأيمن من الأمام أسفل المرفق .

٦ ـ أمفزيما جراحية بالصدر والرقبة وحول العين اليسرى .

٧ ـ دم متدفق من الفم ـ وقد تم نقل سيادته إلى قسم الرعاية المركزة لجراحة القلب والصدر بالمستشفى وأجريت له الاسعافات العاجلة الآتى بيانها :

١ ـ وضع أنبوبة قصبة هوائية بعد تفريغ البلعوم مما فيه من دماء متجلطة وبدأ عمل التنفس بواسطة جهاز التنفس الاصطناعى .

٢ ـ تدليك خارجى للقلب .

٣ ـ إعطاء منشطات القلب اللازمة لمثل هذه الحالات بالحقن داخل القلب مباشرة .

٤ ـ نقل دم من نفس فصيلة سيادته بكميات كافية خلال عدد من الفتحات على الأوردة .

٥ ـ وضعت أنبوبه داخل القفص الصدرى بالجهة اليسرى لتفريغ الهواء والدم المتجمع .

٦ ـ تم توصيل سيادته على أجهزة مراقبة القلب مع تسجيل مستمر للضغط والنبض ورسم القلب ، وكذلك توصيل جهاز رسم المخ الكهربائى لتسجيل نشاط المخ ودرجة حيويته .

٧ ـ لم يستجب القلب للتدليك الخارجى ، وتم عمل صدمات كهربائية للقلب كمحاولة لتنشيطه .

٨ ـ لما لم يستجب القلب لكل هذه الاجراءات تم فتح التجويف الصدرى الأيسر لعمل تدليك داخلى للقلب ووجد القلب مشرفاً على حالة استرخاء كامل ، وكان جذر الرئة اليسرى متهتكاً بما فيه الأوعية الدموية الكبرى مع تهتّك كامل بالرئة وتجمع دموى متجلط داخل التجويف الصدرى .

٩ ـ استمر عمل التدليك الداخلى للقلب مع إعطاء العقاقير المنشطة واستمرار التنفس الصناعى .

١٠ ـ فى خلال ذلك تم عمل الاشعات التالية :

(أ) أشعة على الصدر أظهرت وجود شظايا متعددة داخل الجهة اليسرى من التجويف الصدرى وكذلك رصاصة على الترقوة اليمنى مع وجود أمفزيما جراحية وكسور بالضلوع وتهتك بالرئة اليسرى .

(ب) أشعة على الفخذ اليسرى أظهرت وجود كسر متفتت بالثلث الأسفل من عظمة الفخذ .

(جـ) أشعة على الجمجمة وكانت سليمة .

(د) أشعة على الساعد الأيمن وكان سليماً .

١١ - فى تمام الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر أظهر رسم القلب عدم تسجيل أى نشاط له ، وأظهر رسم المخ توقف كامل له عن العمل تأكيداً لحدوث الوفاة .

واعتبر سبب الوفاة صدمة عصبية شديدة مع نزيف داخلى بتجويف الصدر وتهتك بالرئة اليسرى والأوعية الدموية الكبرى بجذر الرئة اليسرى .

لواء طبيب - أحمد سامى كريم مدير مستشفى القوات المسلحة بالمعادى .

الأستاذ الدكتور - محمد عطية مستشار الشؤون الطبية برئاسة الجمهورية .

عميد طبيب - سيد الجندى مستشار ورئيس قسم جراحة المخ والأعصاب .

عميد طبيب - أحمد القشيرى مستشار ورئيس قسم جراحة القلب والصدر .

عميد طبيب - محمد شلقامى مستشار ورئيس قسم الأوعية الدموية .

عميد طبيب - محمد الزند مستشار ورئيس التخدير .

عميد طبيب - أحمد عبد الله مستشار الرعاية المركزة والتخدير .

عقيد طبيب - أحمد مجدى مستشار جراحة القلب والصدر .

عقيد طبيب - محمد عرفة أخصائى جراحة القلب والصدر .

عقيد طبيب - محمود عمرو مستشار التخدير .

عقيد طبيب - كمال عبد المنعم عامر مستشار ورئيس قسم نقل الدم » .

□ □ □

كانت السيدة جيهان تنتظر خارج غرفة الكشف وهى تعلم فى أعماقها أن زوجها قد فارق الحياة . وجاءتها مكالمة تليفونية من الولايات المتحدة . وكان ابنها جمال على الخط من ولاية فلوريدا ، وقالت له : « جمال ، سوف أقول لك أمراً فى غاية الأهمية ، ولا يجب أن يظهر على ملامح وجهك أى انفعال يراه أحد من المحيطين بك الآن لأن المسألة لابد أن تظل سراً فى الوقت الراهن . انهم أطلقوا النار على أبيك ، ويجب أن تعود فوراً » .

واتصل جمال السادات بالسفارة المصرية فى واشنطن يحاول ترتيب عودته ، ثم اتصل بالسفارة المصرية فى لندن يسأل عن أحد جراحى القلب ، متصوراً أنه يستطيع أن يأخذه معه فى طائرته لعلاج ابيه . ثم ما لبثت الأنباء أن فاجأته بأن والده قتل . وركب طائرة إلى واشنطن ، وهناك تطوعت احدى الشركات الأمريكية باستئجار طائرة خاصة تحمله إلى القاهرة .

وكان بعض أفراد الأسرة الذين سمعوا الأنباء قد بدأوا يسرعون الآن إلى المستشفى ، وكان بينهم شقيقه الأكبر طلعت . وبعد أن أعلن الأطباء نبأ الوفاة ، سمحوا لطلعت بالدخول إلى الغرفة التى كان جسد السادات مسجى فيها . ودخل طلعت ليجد جسد السادات كله ملفوفا بالضمادات الطبية ، ولم يكن يظهر منه إلا جزء صغير من وجهه . كان أنور قد وضع شقيقه الأكبر فى السجن إحدى المرات فى بداية حكمه لكى يبرهن للناس على شدة تمسكه بالعدل . وكان طلعت يعتقد أنه وضع فى السجن ظلما لمجرد تحسين صورة السادات أمام الرأى العام . وكان يظن أن الذى أودى به إلى السجن عدة أسابيع هو مجرد « دسائس عائلية » لا علاقة لها بأى تصرفات قام بها . والآن وقف طلعت أمام جثة السادات ولم يجد ما يقوله غير : « اذهب ، عليك رحمة الله ، لقد سامحتك فى كل ما فعلت » .

□ □ □

وفى البداية لم يكن أحد متأكدا مما إذا كان اغتيال السادات مقصورا على هجوم المنصة ، أو أنه جزء من خطة أوسع . كان كثيرون من أركان الحكم على منصة العرض من الساعة التاسعة صباحا ، والآن فانهم جميعاً هرولوا يحاولون بكل ما فى طاقاتهم أن يحصلوا على معلومات عما حدث ، وما الذى يجرى فى بقية البلاد . حتى وزير الداخلية ذهب إلى بيت أحد أصدقائه ، ومن هناك اتصل تليفونيا بمكتبه ليسأل عن « الأخبار » . ولم تعرف جماهير الشعب المصرى أن رئيسها قد اغتيل إلا بعد أن أذاعت محطة « مونت كارلو » أن السادات قُتل ، وقد اذاعت الخبر نقلا عن مراسلها فى واشنطن التى كان الخبر قد انتشر فيها ولم يُذَعْ رسمياً حتى يعلنه الرئيس ريجان بنفسه .

ولم تكن هناك قلاقل فى مصر إلا فى أسيوط . كان المقدم الزمر هناك ، وكان معه أفراد آخرون من أعضاء عنقوده وبعض عناقيد الصعيد . وكان تصورهم أن أنباء « مصرع الطاغية » سوف تؤدى إلى اطلاق طاقة الجماهير التى سوف تتحرر من خوفها وسوف تكون مستعدة للثورة . كان تقديرهم أن جامعة أسيوط تعتبر من معاقل الجماعة الاسلامية . وهكذا تصوروا أن الاستيلاء على الأمور فى أسيوط يمكن أن يكون نواة تنتشر منها الثورة إلى القاهرة وإلى بقية البلاد . وشق الزمر ـ ومعه بعض أعوانه ـ طريقه بقوة السلاح إلى مبنى المحافظة بقصد الاستيلاء عليه . ودارت هناك معركة دامية ، وقتل أكثر من مائة من جنود البوليس ، ولكن هذا التمرد لم يلق أية استجابة شعبية ، وتم القضاء عليه خلال يومين . وهرب الزمر إلى مخبئه فى الجيزة ، وهناك قبض عليه بعد يومين آخرين .

وكان الملفت للنظر أن الحياة راحت تواصل مجراها العادى بعد اعلان اغتيال رئيس الجمهورية . لقد استوعبت الجماهير نبأ الاغتيال بسرعة ، ولم يصدمها شىء فيه . وفى بعض أحياء القاهرة الفقيرة فان السلطات اتخذت احتياطات أمن ، بينها قطع التيار الكهربائى ، خشية قيام مظاهرات يبدو فيها أثر الابتهاج الشعبى . ولمدة ثلاثة أيام اقتصرت اذاعات الراديو والتليفزيون على قراءة القرآن . ويبدو أن بعض أطراف المؤامرة كانوا قد جندوا موظفا فى الاذاعة ، وكانوا قد أعدوا بيانا مكتوباً يذيعه عبد السلام فرج على الهواء يدعو فيه الناس إلى الثورة باسم الدين ، ويطلب من القوات المسلحة أن تظل محايدة . على الأقل إذا لم تكن مستعدة عمليا لتأييد « الثورة الاسلامية » . وكان هذا جزءاً من المؤامرة أعد على عجل ، ولم يكتب له أى قدر من النجاح ، وكانت المحاولة ميئوساً منها منذ اللحظة الأولى .

□ □ □

وكانت السيدة قدرية ـ والدة خالد الاسلامبولى ـ واحدة من جماهير الشعب المصرى الذين راحوا يتابعون الاستعراض على شاشة التليفزيون . كانت الآن قد عادت إلى بيتها فى ملوى . فقد أقنعها خالد بأن تذهب إلى هناك لقضاء العيد ، بعد أن يئس من ترتيب زيارة لها ترى فيها محمداً ابنها فى السجن . ولقد قال لها أنه سوف يلحق بها فى ملوى لقضاء العيد معها . ولقد أعطاها سبعين جنيها كانت معه لكى تشترى خروفاً يذبحونه فى احتفال العيد . وسمعت صوت اطلاق النار وهى تتابع العرض ، ثم سمعت صوت المذيع وهو يقول أن الرئيس ونائبه قد غادرا ساحة العرض . وقد قالت فيما بعد أنها كانت تحس بشىء من عدم الارتياح . واتجهت إلى جهاز راديو قريب ادارته على بعض محطات الاذاعة الأجنبية فى

محاولة لالتقاط مزيد من الأنباء . وبالطبع فلم يكن لديها أى شك فى أن ابنها له صلة بما حدث . وفى صباح اليوم التالى اشترى زوجها نسخاً من بعض الصحف اليومية التى كانت تحمل صورا لوقائع الاغتيال . وجلس أمامها يقرأ إحدى هذه الصحف . وفجأة صاح بصوت مرتعش : « انظرى إلى هذه الصورة ... انظرى إلى هذه الصورة » . ونظرت وعرفت ، لكنها راحت تنكر لنفسها صائحة : أبداً ، أبداً ، أنه ليس هو » . وفى احدى الصحف كانت هناك صورة للقاتل ، وكانت قد التقطت له بعد أن قام آسروه بضربه ، وكان وجهه مغطى بالضمادات . وصاحت الأم مرتاعة : « لقد قتلوه » . ثم صرخت : « لقد اخرجوا جثته من المشرحة لكى يلتقطوا له هذه الصورة » . وانخرطت فى البكاء .

الفصل الرابع

من .. ولمـــــاذا ؟

بعد اعتقال هؤلاء الذين كانوا ضالعين فى عملية الاغتيال ، قامت المجموعة ٧٥ من المخابرات بتفتيش بيوتهم . وأظهرت عملية التفتيش شواهد ذات دلالات . فى كل شقة جرى تفتيشها كانت هناك بوصلة ، فقد كان الجميع يريدون أن يكونوا متأكدين تماما من أنهم فى صلواتهم يولون وجوههم شطر الكعبة . فى كل شقة كان الجميع يحتفظون بأشرطة تسجيل عليها مواعظ مشاهير شيوخ المساجد من أمثال الشيخ كشك والشيخ المحلاوى وغيرهما . ولقد كان فى بيت عبد السلام عبد العال ـ على سبيل المثال ـ مجموعة من ٦٤ شريطا . فى كل شقة كانت هناك ملابس عسكرية ، وعلى سبيل المثال ففى بيت عبد السلام عبد العال كان هناك زوجان من البنطلونات الكاكى وبيريه (غطاء للرأس) عليه علامة الدفاع الجوى ، وعلامة رتب ملازم أول ، ومجموعة من الأزرار العسكرية . وفى كل شقة كانت هناك مطبوعات أو منشورات مختلفة صادرة عن الجماعات الدينية أو عن اتحادات الطلاب ، وفى شقة عبد السلام عبد العال أيضا كانت هناك ـ فوق ذلك ـ صورة لمناحم بيجن جرى تمزيقها ارباً ارباً .

وليس هناك شك أن المقبوض عليهم قد لقوا معاملة سيئة ، ولقد أكدت التقارير الطبية ذلك . قيّدوا بالسلاسل وضربوا بالكرابيج وبخراطيم المياه ، وعانى بعضهم من كسور فى الجمجمة وفى عظام الساق والركب وفى أجزاء أخرى من أجسادهم . ومن المفارقات أن

استجواب خالد بدأ فى نفس مستشفى المعادى العسكرى الذى كان جثمان السادات مسجى فيه . وقد حاول أحد المحققين أن يكسر مقاومته بأن قال له : « أن الرئيس لم يقتل ، وانما أصيب بجروح يتماثل للشفاء منها » . ورغم أن خالد كان فى أشد حالات المعاناة ، إلا أنه لم يُخدع ، فقد نظر إلى المحقق بعينيه الغائرتين فى أورام الكدمات التى أصابته من أثر الضرب المبرح ، وقال له : « إنك لن تستطيع أن تخدعنى ، لقد وضعت فى جسده أربعاً وثلاثين رصاصة ، فابحث لك عن شىء آخر تخدعنى به » .

وعندما ذهب البوليس لتفتيش منزل عبد السلام فرج ، احتجزوا زوجته واستجوبوها . وقال لها أحد المحققين : « إن شقتكم لا تحتوى إلا على غرفتين ، ولكنكم كنتم تستقبلون زواراً كثيرين وطوال الوقت ، فكيف كنت تتصرفين كمسلمة حقيقية معهم ؟ هل كنت ترتدين الحجاب داخل البيت ؟ » ، وأجابت : « بالطبع لا . كان الزوار عادة يقرعون الباب ، وكنت أرفع المزلاج دون أن أفتح الباب ، ثم كنت أقول للطارق أن ينتظر بعض الوقت حتى أعود الى الغرفة الداخلية ثم يتفضل بالدخول ، فلم تقع عينى على أحد » . ومن الانصاف أن يقال أنه كانت هناك تعليمات مشددة بأن لا يتولى أحد من مسؤولى الأمن الرجال تفتيش أى من السيدات المحتجزات .

□

وأثناء المحاكمة ، عندما سئل خالد هل هو مذنب أوغير مذنب ، كان جوابه : « نعم ، لقد قتلته ولكننى غير مذنب ، لقد فعلت ما فعلت فى سبيل الدين وفى سبيل الوطن » . وكانت إجابات كل المتهمين الآخرين متماثلة . وحين سئلوا جميعاً عمن اختاروهم للدفاع عنهم من المحامين ؟ كان جوابهم أيضا متماثلاً : « ان الله يدافع عن الذين آمنوا » . وحينما سئل عبد السلام فرج ما الذى كانوا يطمحون من تحقيقه باغتيال الرئيس ؟ كان جوابه : « ليكون تحذيرا لكل من يجىء بعده ، وليتعلموا منه درساً . لقد كان هدفنا فى هذه المرحلة من النضال أن نردع كل الحكام المقبلين » . وحين جاء الدور على عباس محمد ـ بطل الرماية القديم فى الجيش ـ ليدلى بشهادته ، كان قوله : « حتى قبل أن يطلبوا الى الاشتراك معهم فى قتل السادات ، كنت وصلت إلى اقتناع كامل بأن هذا الرجل يجب أن يقتل . وكنت أدعو من الله أن يعطينى شرف الاشتراك فى إرغام الطاغية على أن يدفع ثمن جرائمه » . وعندما سئل عما إذا كان يشعر بكراهية خاصة تجاه الرئيس ؟ كان جوابه : « لا . لم تكن لدىّ كراهية خاصة تجاهه ، وانما أنا مسلم يؤدى الصلاة ، وما يهمنى هو الاسلام فقط » . ولقد قرر جميع المتهمين بدون استثناء أن هدفهم كان

الرئيس وحده ، ولم يستعملوا لقبه الرسمى مرة واحدة خلال الاستجواب فى التحقيق أو فى المحاكمة ، وإنما كان وصفهم له بـ « الطاغية » أو بـ « عدو الله » أو بـ « الظالم » أو بـ « الطاغوت » ، الخ . وقال خالد « اننى صحت فى مبارك وأبو غزالة : ابعدوا عن طريقى فأنا لا أريد الا . . هذا » . ووصف عطا طايل رحيل دوره فقال : « لقد تقدمت من المنصة ، وكنت آخر من وصل اليها من الاخوة ، ولم أر الهدف (يقصد السادات) أمامى ، ولكنى رأيت صفاً من المقاعد الخالية لا يجلس عليها أحد . وبدأت أطلق النار على هذه المقاعد الخالية . ثم أصابتنى رصاصة من واحد كان يطلق النار فى اتجاهنا ، وأظنه كان يجلس فى الصف الخامس . ولم أبادله اطلاق النار مع أنه كان فى مرمى نيرانى . لقد كنا نريده (السادات) وحده لكى نجعل منه عبرة لمن يأتى بعده » . وحينما سئل عباس محمد عما إذا لم يكونوا يقدّرون أن هناك أبرياء سوف يصابون إلى جانب الرئيس أثناء عملية اطلاق النار ؟ كان رده : « نعم ، لقد كان مثل هذا الاحتمال وارداً ، وكنا مستعدين لاطلاق النار على أى شخص يعترض طريق وصولنا إلى الطاغية » . وكان عباس محمد يعتقد أن مثل هذه المخاطرة مقبولة دينياً . وفى الاجابة على نفس السؤال قال رحيل : « ان كل انسان فى يوم القيامة سوف يحاسب طبقا لنواياه ، وإذا قتل برىء فى سبيل الوصول إلى ظالم فان الله سوف يبعث البرىء يوم القيامة بريئاً » .

□

وسئل فرج عن كتابه « الفريضة الغائبة » ، وكان رده : « لقد جمعته بنفسى من أعمال علماء المسلمين الذين اتبعوا طريق رسول الله صلى الله عليه وعليهم أجمعين » . واستطرد : « لقد جمعت هذه المأثورات من أقوالهم فى الجزء الأخير من سنة ١٩٨٠ ، وطبعته فى مطبعة صغيرة فى امبابة تقع وراء مسجد خالد بن الوليد . وقد اعطيت المخطوط إلى رجل اسمه أبو سرية وهو شريك فى المطبعة ، وقد طبعنا منه خمسمائة نسخة دفعت فى تكاليف طبعها تسعين جنيهاً . ووزعت منه خمسين أو ستين نسخة قبل أن يعترض عبود الزمر على توزيعه خوفا من أنه قد يكشف تنظيمنا وأفكارنا ، ويؤدى إلى الإضرار بهما . ولقد قمت بنفسى بحرق بقية النسخ » .

وحينما سئل فرج هل كانوا على حق فى اغتيال رجل كان يقول أنه يريد ادخال الديمقراطية فى مصر ؟ ، كان رده : « أى ديمقراطية هذه التى كان يريد ادخالها ؟ لقد كان يتحدث عن ديمقراطية لها مخالب وأنياب (وكان فرج بذلك يتحدث عن خطاب للرئيس السادات قال فيه « أن بعض الناس يخطئون إذا ظنوا أن الديمقراطية عزلاء » ثم أضاف « أن

الديمقراطية لها مخالب وأنياب ») . واستطرد فرج فى أقواله : « ومع ذلك فما هى هذه الديمقراطية فى حقيقتها ؟ هل هى الديمقراطية التى يتحدثون عنها فى انجلترا حيث أجاز مجلس اللوردات قانوناً يعطى المشروعية للشذوذ الجنسى ؟ هل هذه هى الديمقراطية ؟ » . وحينما سئل فرج كيف أعطى الأمر بتنفيذ العملية رغم اعتراض الزمر عليها ؟ أجاب : « اننى فقيه المجموعة ، وكان الزمر يعرف أن لى صلاحية التقرير فى هذا الشأن » . وقال فرج أنه رخص للزمر بأن يهاجم محلات الصياغ المسيحيين ، وقد قاموا بغارات من هذا النوع على بعض محلات الصيّاغ فى شبرا . وفى المحاولة الأولى تمكنوا من الحصول على نصف كيلو من المصوغات والأحجار الثمينة . وأوضح فرج أن هذه « الأموال » كانت تصرف لتمويل نشاط الجماعات الاسلامية ، وفى نفس الوقت فان هؤلاء الصيّاغ المسيحيين كانوا يعطون أجزاء من أموالهم لتمويل نشاط الكنائس .

كانت ساق فرج لا تزال فى الجبس حين بدأ استجوابه . وفى اليوم الأول للاستجواب - ١٥ أكتوبر - أنكر كل التهم التى وجهت اليه ، لكنه فى اليوم التالى أعترف اعترافا كاملاً ومكتوباً . وليس من الصعب الآن معرفة الوسائل التى اتخذت لاقناعه بتغيير رأيه .

□ □ □

ولقد ألقت التحقيقات الرسمية أضواء كافية إلى حد ما على تفكير حركة « الجهاد » كلها . وبالطبع فان هذا العنقود بالذات الذى كان مسؤولا بين تنظيماتها عن عملية اغتيال السادات ، يمكن اعتباره نموذجا لفكرها . كانوا يؤمنون بالعمل . . بالجهاد ، وكانوا يرونه عن طريق العنف بغير بديل ، وكان العنف فى تفكيرهم على مستويين - فردى أو عام . . بمعنى آخر - الاغتيال أو التمرد . وبالطبع فان الحل الأمثل من وجهة نظرهم كان المزج بين المستويين . وقد قال رحيل للمحققين : « كما ترون فلم يكن لدينا جيش ولا كانت لدينا قوة ، وبالتالى فلم يكن هناك طريق مفتوح أمامنا غير الاغتيال » . وأضاف رحيل أنه لا ينتمى إلى التكفير والهجرة « لأنهم يكفرون كل الناس ، وأما نحن فلا نفعل ذلك » . وعندما سئل فرج لماذا لم يكونوا مستعدين للانتظار وإعطاء الرئيس وقتاً ، وإذا كانت اعتقالات ٣ سبتمبر بين أسباب ثورتهم عليه ، فلماذا لم ينتظروا محاكمات المعتقلين لكى يحكموا ؟ » - وكان رد فرج : « إن الجهاد قضية لا تقبل التأخير ، ولقد كان الظلم الذى أنزله السادات بالناس أمرا يتعدى حدود الأفراد المعتقلين ، وانما كان عدواناً على حقوق الله » . وعندما سئل لماذا لم ينتظروا وقتاً يكونون فيه أكبر سناً وبالتالى أكثر عقلاً ؟ كان رده : « ان كوننا شباباً لا يجعلنا أقل أحقية فى حمل وتنفيذ أوامر الله » . وحينما قام المحققون بتذكير فرج بأن النبى محمداً

كان مشهوداً له بالصبر والأناة ، كان رده : « إن الحركة الاسلامية اضطهدت فى مصر منذ ثورة ١٩٥٢ ولقد انتظر المؤمنون طويلاً ، ولكن هناك نهاية لكل صبر » .

□

ولقد كان عبود الزمر أبرز الداعين إلى طريق بديل للجهاد . كان يطلب فترة اعداد تمتد ما بين سنتين وثلاث سنوات يكون التنظيم خلالها قد استطاع تجنيد نويات كثيرة من ضباط الجيش تضمن لهم نجاح الثورة . لكنه كان يدرك أن حجم الجيش وحقيقة أن معظم ضباطه من المحترفين كانت كفيلة بأن تجعل مهمة التنظيم صعبة وتنبّه السلطات إلى أية بادرة تذمر تحدث فى الجيش . وقال الزمر أنه ـ كرجل عسكرى ـ حاول أن يشرح لزملائه المدنيين فى عنقوده ضرورة التخطيط المنظّم ، وقال لهم أنهم يجب أن يكونوا مستعدين للاستيلاء على المراكز الحساسة فى البلاد ، مثل وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ومبنى الاذاعة وقيادة مباحث أمن الدولة ، وهكذا . (**ولقد وجدت خطط للاستيلاء على عدد من هذه المراكز فى حوزته بعد اعتقاله**) . وقال عبود الزمر إنه ـ فوق هذا كله ـ كان ضروريا أن تكون هناك لجان ثورية جاهزة فى كل حى من أحياء القاهرة . وكان رأيه أن تكون هذه اللجان قوية بحيث يستطيع أعضاؤ ها أن يتصدوا لقوى الأمن عندما تجىء اللحظة المناسبة . ولقد أشار أثناء استجوابه أكثر من مرة إلى نموذج ايران حيث لم يستطع الجيش ولا البوليس مواجهة حركة جماهير لديها القوة الكافية ولديها التصميم . وكان رأيه أيضا أن اللجان الثورية يجب أن تكون فى وضع يسمح لها بالسيطرة على الشارع ، والا فإن الشيوعيين كانوا يستطيعون استغلال الموقف لبسط سيطرتهم هم . وقال عبود الزمر إن حججه كلها جرى رفضها ، لكن الأمل بقى لديه فى أن الهجوم على المنصة يوم ٦ أكتوبر كان كفيلا بخلق حالة من الفوضى فى الدولة تستطيع حركة الجهاد تطويرها لتحقيق ما تريد ، خصوصا وأنه كان معروفاً أن كل جماعات الجهاد ، وليس فقط عنقود أو عنقودان من تنظيماتها ، قد انعقد إجماعها على أن السادات كافر وطاغية ، ولابد من الخلاص منه ، وبالتالى فان إذاعة نبأ اغتياله كانت كفيلة باشعال شرارة انتفاضة شعبية واسعة .

□

وليس مستغربا بالطبع أن تثور بعض الروايات لدى بعض الناس الذين لا يكفيهم التفسير الرسمى لاغتيال السادات ، والطريقة التى تم بها . لقد حدث ذلك من قبل فى بلاد أخرى غير مصر ، أشهرها ما دار من روايات حول اغتيال الرئيس جون كيندى وشقيقه

روبرت كيندى ، ومارتن لوثر كنج . وفى كثير من هذه النماذج وغيرها كانت نظرية « المؤامرة » تجد من يستمعون لها . ولقد كانت أكثر نظريات « المؤامرة » رواجا لبعض الوقت فى صدد اغتيال السادات هى نظرية إلقاء المسؤولية على الأمريكيين ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية . وطبقاً لهذه « النظرية » فان الحكومة الأمريكية كانت قد بدأت تقلق من تطورات الأمور فى مصر ، وكانت تشعر بتزايد السخط والمعارضة لسياسات الرئيس السادات الداخلية والخارجية ، سواء من المعارضة المدنية أو من المعارضة الدينية . ولقد تزايد إحساسهم بردود فعل الناس فى مصر تجاه الفساد والاستسلام لاسرائيل والعزلة التى فصلت مصر عن العالم العربى ، وهكذا . ثم جاءت اعتقالات ٣ سبتمبر لتقنع « الولايات المتحدة » أخيراً ـ طبقاً لهذه النظرية ـ أن السادات لم يعد قادراً على الامساك بزمام الموقف . ومن وجهة نظرهم فانه كان قد استنفد أغراضه خصوصا فى موضوع الاعتراف باسرائيل الذى كان لسنوات طويلة أهم أهداف السياسة الأمريكية . والآن ـ طبقا لهذه « النظرية » ـ فان السادات أصبح عبئا على الولايات المتحدة أكثر منه ميزة لها ، وبالتالى فقد أصبح الخلاص منه واردا كما حدث فى حالة الرئيس « دييم » فى فيتنام ، وغيره من عملاء الولايات المتحدة . وطبقا لهذه « النظرية » أيضاً فان الوقت قد جاء لاستبدال السادات بشخص آخر يبدو أكثر تحررا ، وبالتالى يكون أكثر قبولا لدى الناس .

وبرغم كل المنطق الذى تحاول هذه « النظرية » أن تدعم به تصوراتها فانها فى الواقع تظهر أمام أى بحث دقيق بدون أساس تستند إليه . ذلك أنه بصرف النظر عن أسباب الضعف التى اعترت نظام الرئيس السادات ، فان هذا النظام كان ما يزال يملك القوة الكافية لمواجهة معارضيه فى الداخل . إن نظام السادات كان أحد الدعائم الرئيسية فى سياسة ريجان المعادية للشيوعية فى المنطقة ، كما أنه كان نظاما استطاع ـ ويستطيع ـ التدخل بدون تردد فى بعض بؤ ر المتاعب الأفريقية مثل ليبيا وتشاد وزائير . وعلى وجه اليقين فان الولايات المتحدة لم تكن تستطيع أن تتحمل فكرة الخلاص من « شاه آخر » بعد أقل من سنتين من سقوط الشاه الأصلى فى إيران . كذلك فانه من الصعب تصوّر وجود تلاق ـ فى فكر أو عمل ـ بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وبين الجماعات الإسلامية .

□

وكانت « نظرية المؤامرة » الثانية تشير إلى عناصر فى الجيش المصرى . وربما كانت هناك نواح فى التحقيق الرسمى يجب استيفاؤ ها أكثر . لقد تم الاغتيال وسط استعراض

عسكرى ، ثم أن قاطرة المدفع التى ركبها خالد الاسلامبولى ورفاقه توقفت أمام منصة الاستعراض الرئيسية مباشرة ، وكانت المنصة خالية من الحراسة (وان كان مرجع ذلك فى الواقع إلى حقيقة أن السادات لم يكن يريد أن تظهر الحراسة كثيفة عليه أمام شاشات التليفزيون) . ثم إن توقيت الضرب عندما كان كل الجالسين على المنصة يرفعون رؤوسهم إلى أعلى يتابعون العرض الجوى ، بدا لأول وهلة أكثر مما تحتمله المصادفات . ثم لماذا كان الحرس الجمهورى والحرس الخاص على هذا النحو من البطء قبل إبداء أى رد فعل ؟ ولقد رأى بعض أنصار هذه « النظرية » أن هناك ملابسات غريبة تحيط بدور خالد الاسلامبولى . كانت هناك حقيقة أن اشتراكه فى الاستعراض لم يكن مقررا فى الأصل ، وأنه كلف به فى اللحظة الأخيرة ، وأن ضابطه ألح عليه لكى يقبل . ثم أن اختيار خالد فى حد ذاته كان يدعو إلى التأمل ، ولقد سأل المحققون خالدا عما إذا كان ضابط الأمن فى وحدته يعرف من واقع ملفه فى المخابرات العسكرية أنه شديد التدين ؟ وكان رد خالد : « إن اللواء كله كان يعرف ، وكذلك كان يعرف قائد كتيبتى » . كذلك فقد كان متصوراً أن أحداً لابد أن يكون قد عرف أن لخالد شقيقا اعتقل فى حملة الاعتقالات الأخيرة . ثم إن خالدا لم يكن يكف ـ فيما عرف عنه ـ عن دعوة زملائه من الضباط الشبان إلى قضاء أوقاتهم فى العبادة بدلا من الاستغراق فى شؤون الدنيا . برغم هذا كله وما يمكن أن يثيره من تساؤلات ، فان كثيرين لزموا الصمت ، بل وبدوا وكأنهم يسهّلون اشتراك خالد فى الاستعراض . أضيفت إلى ذلك السهولة التى استطاع بها خالد ادخال زملائه فى تنفيذ عملية الاغتيال إلى ساحة التجمع للعرض ، وقد سئل أثناء الاستجواب : « ألم يلاحظ أحد إنك أعطيت اجازة أو مهام خاصة لثلاثة من أفراد قوتك يوم الاستعراض ؟ » ، وكان رده « نعم ، لقد كان ذلك أمام الجميع ، وكان مسجلا فى سجلات الوحدة التى كانت ترسل إلى مكتب قائد الكتيبة بطريقة طبيعية ، وقد كان ذلك كله فى السجل أمامه يوم الجمعة السابقة للاستعراض » . وسئل خالد عمن قام بالتفتيش على وحدته ليتأكد من نزع الذخائر وإبر ضرب النار من أسلحتها ؟ » ، وكان رده : « لم يقم أحد بالتفتيش على الذخائر . وكان هناك أمر بنزع إبر ضرب النار ولكن أحدا لم يأت لكى يتأكد من تنفيذ هذه الأوامر . ولقد كلف كل ضابط بأن يكون مسؤولا عن تنفيذ ذلك فى وحدته » . وأضاف أن قائده مر عليه ليسأله إذا كان قد نفّذ الأوامر ، ورد عليه بالايجاب وانتهى الموضوع . ومع أن مثل هذه الظواهر يمكن أن تشجع « نظرية المؤامرة » داخل الجيش ، فان حقائق الأمور تنفيها نفيا قاطعا ، ولا تؤيدها وقائع التحقيق بأى دليل .

فى الحقيقة فإن معظم هذه الظواهر أخطاء يمكن نسبتها بسهولة إلى الاهمال

البيروقراطى العادى . ثم إنه كان هناك إحساس متزايد بالأمن . فلم يخطر ببال أحد أن مثل هذه العملية الجريئة يمكن أن تدور فى تفكير عاقل ، وسط عرض عسكرى حاشد على هذا النحو .

(تبنى أفراد كثيرون من أسرة السادات « نظرية المؤامرة » الأولى المنسوبة إلى المخابرات المركزية الأمريكية . بل وقالت السيدة جيهان السادات فى إحدى المناسبات « إن الأمريكيين كانوا يخططون لغزو لبنان وكانوا يعرفون « أن أنور لن يسكت لهم » وهكذا تخلصوا منه قبلها » . ثم عدل أفراد الأسرة عن هذه النظرية بعد أن وجدوا أنها لا تستطيع أن تصل بهم إلى أى شىء ، بل بالعكس قد تضر مصالحهم مع قوة يعتبرون أنها قادرة على حمايتهم .

ثم اتجه بعض أفراد الأسرة إلى « النظرية الثانية » ـ نظرية المؤامرة داخل الجيش . ولوقت من الأوقات تصور بعضهم أن الترويج لمثل هذه النظرية يمكن أن يشكل قوة ضغط يمكن أن تحميهم من الحساب عن وقائع من الفساد نسبت اليهم ، ومن المحتمل أن يحاسبوا عليها . وقد عدل بعضهم عن ذلك عندما أدركوا أن أية أقاويل يدعون بها لن توقف يد القانون عن أن تمتد اليهم إذا كان هناك ما يستوجب ذلك . وعلى أى حال فقد ظل بعضهم يتصوّر أن ورقة هذه المؤامرة المدعاة مازال يمكن التلويح بها) .

□ □ □

وكانت هناك أخيرا « النظرية الثالثة » ، وهى أن الاغتيال كان جزءا من عملية أوسع بكثير . فلم يكن من المتصور ـ فى تقدير أصحاب هذه « النظرية » ـ أن يقوم عنقود واحد أو عنقودان من جماعات الجهاد بتنفيذ عملية على هذا النطاق الواسع . وفى واقع الأمر فان هذه النظرية الثالثة هى النظرية التى يتبناها التحقيق الرسمى ، سواء فى قضية الاغتيال أو فى قضية تنظيم الجهاد عموما .

ولقد كان فكر الجهاد نفسه يبرر هذه النظرية . كان فكر الجهاد يستند على فكرة « الحاكمية » . إن فكرة « الحاكمية » كانت تقوم على « البيعة » طبقاً لأحكام الشريعة ، ولم تكن « البيعة » لرجل وإنما كانت للشرع ذاته . وبالتالى فإنه إذا خرج الحاكم ـ فيما يصدر منه ـ عن إطار الشريعة ، فقد شرعيته وأحلت مقاومته . إذا خرج عن حكم الشرع فإن حكمه

المتهمون فى قضية الاغتيال ، ويظهر خالد الاسلامبولى فى القفص الأول ، وعبد الحميد عبد السلام فى الثانى ، وعطا طايل وعبود الزمر فى الثالث .

يكون من قاعدة حاكمية البشر وضد حاكمية الله ، وهذا يعطى لجماعات الجهاد - فى رأيها - حق المقاومة وواجب الانتقال بهذه المقاومة من مجال النية إلى مجال العمل .

وأثناء المحاكمة سئل خالد عما إذا كان يملك الحق - أو أن فرجا يملك الحق - فى إصدار فتوى مطاعة بتكفير حاكم مسلم ؟ وقال خالد أنه يوافق على أن الفتوى يجب أن تأتى من أهل الحل والعقد . وسئل عما إذاً كان يعتبر نفسه أو يعتبر فرجا من أهل الحل والعقد ، وكان رده بالنفى . وسئل إذن لماذا تصرّف دون مشورتهم ، وكان رده « حتى لو كنت أردت أن أشاورهم ، فلقد كانوا جميعا فى السجن » .

ولقد أسفرت التحقيقات عن تقديم المتهمين باغتيال السادات إلى محاكمة صدر فيها حكم بالاعدام على خمسة منهم ، وتم بالفعل تنفيذ الحكم . وبعد ذلك فلقد كانت هناك محاكمة كبرى أخرى أطلق عليها « محاكمة تنظيم الجهاد » ، وقدم أمام القضاء فيها حوالى ٤٠٠ متهم طالب الادعاء لأكثر من ٣٠٠ منهم بحكم الاعدام .

وأخيرا فإن قرابة ١٠٠ فرد من القوات المسلحة قد خرجوا منها ، سواء بالفصل أو بالنقل إلى جهات أخرى .

الفصل الخامس

إلى أين ؟

لقد كانت المأساة الحقيقية فى حياة أنور السادات وموته أنه رجل حاول أن يتحرك كثيراً ، لكنه لم يتقدم إلى الأمام . ولقد كان أصدق تعليق سمعته بعد اغتياله أنه « مات حين مات » . وفى الحقيقة فإنه بعد اغتياله مباشرة كان الجو العام فى مصر يؤيد هذا القول ، ولقد بدا على الجماهير المصرية بصفة عامة شعور بالهدوء أكثر من القلق حينما وصلت إليهم أنباء اغتياله . ولقد تحوّلت محاكمة قاتليه إلى محاكمة لضحيتهم . ولقد بدت المسؤولية الملقاة على عاتق خلفه هى أن يعدل عن الكثير من قرارات وسياسات سلفه .

ويمكن الآن بأثر رجعى أن يقال إن غلطة السادات الكبرى تمثلت فى تضحيته بالأهداف الاستراتيجية لمصر من أجل مناورات تكتيكية كان مشكوكاً منذ البداية فى قيمتها . ويمكن أن يقال ـ وبحق ـ إن حرب أكتوبر كانت فرصته الكبرى ، بل كانت فرصة لم تتح لحاكم مصرى قبله فى تاريخ مصر الحديث ، بما فى ذلك محمد على وجمال عبد الناصر . ولكنه ألقى بكل شىء فى الهواء . وربما كانت المسؤولية تقع على نوع الحياة التى عاشها ، أو ربما كانت تقع على نقص حصيلته من التعليم والعلم ، وكلها عوامل تجعل من الظلم إصدار حكم قاطع عليه . ولكن المشكلة أنه لم يبذل جهداً له قيمة لكى يعرف أو يفهم حقائق الجغرافيا والتاريخ بالنسبة لمصر ، وهكذا فإنه أساء الحكم فى القضايا الاقتصادية

جنازة السادات يتصدرها فورد وبيجن وديستان وكارتر ونيكسون وكيسنجر .

والثقافية التى واجهته . ولقد كان يمكن إخفاء أسباب قصوره فى عالم الكاميرات والميكروفونات ولكن مأساة هذا العالم ـ عالم الكاميرات والميكروفونات ـ أنه ما إن يختفى الممثل الرئيسى من فوق خشبة المسرح ـ حتى يختفى كل شىء ، بما فى ذلك المشاهد نفسها ، وحتى جمهور المشاهدين .

□

ولو أن السادات سئل عن أهم الإنجازات التى قدمها لمصر لكان قد عد منها خمسة على وجه التحديد : « دولة المؤسسات ـ ومزيد من الديمقراطية ـ ومزيد من الرخاء ـ ومزيد من المكانة الدولية ـ وتحقيق السلام » . وعندما توجه السادات بخطاب إلى الأمة فى يناير

١٩٧٧ ـ عقب مظاهرات أسعار الطعام الشهيرة ـ فإنه كرر أكثر من مرة قوله « إن دولتنا دولة مؤسسات » . والحقيقة أنه كان قد قدم لمصر دستوراً دائماً سنة ١٩٧١ (رغم أنه كان يسميه « دستورى » ، على طريقة « شعبى » و « جيشى » الخ .) . ولقد كان دستور سنة ١٩٧١ من ناحية النصوص المكتوبة دستوراً لا بأس به ، ولكن المحزن أنه كان مستعداً فى أى وقت لمخالفة مواد « دستوره » إذا وجد فى ذلك صالحاً له . صحيح أن مجلس الشعب ، وكذلك الصحافة ، تمتعا بقدر لا بأس به من الحرية منذ بداية حكمه وحتى بداية سنة ١٩٧٤ ـ إلا أنه لم يلبث أن ضاق ذرعاً بالاثنين . وحين بدأت مجموعة النواب المستقلين فى مجلس الشعب تثبت نشاطها وفاعليتها ، مارس قصارى سلطته لإسكات أعضائها . كذلك فإن الصحفيين الذى مارسوا حقوقهم فى نقد الخط الرسمى لسياسته لم يلبثوا أن فقدوا عملهم ، وانتهى الأمر بنماذج بارزة من الاثنين فى خاتمة المطاف إلى السجن . وربما بقى « قانون العيب » أبرز إسهام قدمه السادات للحياة القانونية فى مصر . وبنفس المقدار كان قانون المدعى الاشتراكى . وبصرف النظر عن أية نتائج إيجابية أسفرت عن القانونين ـ ولم يحدث ذلك إلا بعد غياب السادات عن الساحة ـ فإن هذين القانونين يظلان ـ رغم كل شىء ـ من أكثر القوانين التحكمية التى عرفها أى بلد من البلدان فى أى عصر من العصور .

ولم يكن السادات ـ فى أى محاولة للتفاخر بمنجزاته ـ بقادر على أن يكبح فى نفسه جماح رغبته الحارقة فى مقارنة ما استطاعه هو فى مقابل ما لم يستطعه جمال عبد الناصر . هو ربح معركة وجمال عبد الناصر خسر معركة ، وعبد الناصر وضع كثيرين فى السجن وهو أطلق سراحهم[(١)] ، وعبد الناصر كان دكتاتوراً وهو كان ديمقراطياً ، وعبد الناصر حكم بقوانين الطوارىء وهو حكم بالقانون العادى . بدا لسنوات طويلة وكأن السادات لديه ما يثأر له من عبد الناصر . واتخذت حملته على سلفه فى بعض الأحيان شكل حرب مقدسة . ولقد تحدثت إلى الرئيس السادات بنفسى أكثر من مرة ، وقلت له فى إحداها إن عبد الناصر

---

(١) من المفارقات التى تدعو إلى التأمل فى قضية الاعتقالات فى عهد جمال عبد الناصر وفى عهد أنور السادات ، ما تقول به الأرقام عن عدد المعتقلين فى عهد كل منهما .

فى عهد جمال عبد الناصر مدة حكم طولها ١٨ سنة وشهدت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى ، وتعرضت فيها مصر لمؤامرات دولية واسعة النطاق بلغ عدد أوامر الاعتقال الصادرة فى كل جهات السلطة صاحبة الاختصاص ، حوالى ١٤ ألفا . (طبقا لنص بيان أدلى به فى مجلس الشعب وزير الداخلية فى عهد الرئيس السادات ـ السيد نبوى اسماعيل) .

وفى عهد أنور السادات ـ فترة حكم ١١ سنة ـ بلغ عدد أوامر الاعتقال الصادرة من كل جهات السلطة صاحبة الأختصاص ـ أكثر من ١٩ ألفا . (كان بينهم ٢١٠٠ أثناء مظاهرات طلبة الجامعات فى سنة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ، وكان بينهم ٦٨٠٠ أثناء وبعد مظاهرات الطعام سنة ١٩٧٧ ، وكان بينهم ٩٣٠٠ خلال أحداث سنة ١٩٨١) .

ارتكب بالتأكيد أخطاء ، وربما كان ضرورياً تصحيح هذه الأخطاء ، لكن الادانة الكاملة لعصر عبد الناصر على هذا النحو ظالمة فضلاً عن أنها قصيرة النظر . . فهى تقوّض أساس شرعيته هو لأنه خليفة عبد الناصر ، ثم لأنه هو الذى ذهب إلى مجلس الشعب ليؤدى اليمين الدستورية ملتزماً بمواصلة سياسة عبد الناصر . وأتذكر أننى قلت له فى إحدى المرات - وكتبت ذلك ونشرته فى حياته - ما معناه « إذا كنت تريد أن تقلد ما فعله خروشوف إزاء ستالين ، فإن خروشوف لم ينتقد ستالين علناً ، وإنما ذهب بانتقاداته إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . « وصحيح أن ما قاله خروشوف عن ستالين تسرب إلى الخارج ، لكنه لم يتسرب خلال أدوات الدولة السوفييتية . وفى كل الأحوال فإن حملة خروشوف على ستالين أضرت بخروشوف نفسه ، بل وكانت من الأسباب التى أطاحت به فيما بعد ، ذلك أن السؤال الذى سيطرح نفسه على أى إنسان هو « وأين كنت أنت حينما جرى هذا كله ؟ » . إن الناس سوف يوجهون إليك أنت هذا السؤال . وقبل كل شيء وبعد كل شيء ، فلعشر سنوات من حكم عبد الناصر كنت أنت رئيساً لمجلس الشعب ، وإذا كانت كل هذه الأخطاء قد ارتكبت فلقد كنت أنت فى مركز يسمح لك بلفت الأنظار إليها » . ولقد اقترحت على السادات فى هذه المناسبة « أن يكون هناك تقييم كامل لفترة عبد الناصر ، مثل : إسقاط النظام الملكى ، والاصلاح الزراعى ، وتأميم قناة السويس والتحول الاجتماعى ، والسد العالى ، ومكانة مصر العربية والدولية ودورها البارز فى حركة التحرر الوطنى وفى تأسيس فكرة عدم الانحياز » . ولقد سألته : « أليس من حقك أن تأخذ نصيباً من شرعية كل هذه المنجزات لنفسك ؟ وأليس واجباً وأنت تسقط سلبيات سلفك أن تأخذ إيجابياته وتبنى عليها ؟ » .

لكن القضية - فيما يبدو لى الآن كانت أعمق بكثير مما كنت أتصور .

□

وأما فيما يتعلق بهدف الرخاء ، فلقد أظهرت كل الوثائق والتقارير ما فيه الكفاية عن نتائج ما أسماه السادات نفسه « سياسة الانفتاح » ، وتكاليفها بالنسبة لمصر المعاصرة أو بالنسبة لمستقبلها . ولم يتمالك السادات نفسه وهو يتحدث عن أحلام سياسة الانفتاح من أن يهاجم فى نفس اللحظة سياسات سلفه ويصفها بأنها سياسات انغلاق فى مجتمع تخلف عن تكنولوجيا العصر كما كان يقول . وكان ذلك إدعاء ليس له ما يبرره على نظام تمكن من بناء السد العالى ، وهو أحد نماذج التكنولوجيا البارزة فى العصر كله ، ثم إنه فوق ذلك كان عصراً فتحت فيه الأبواب للخبرة العالمية ، بما فى ذلك خبرة السويسريين والأمريكيين ، فى

المجالات التى كانت تتطلبها مصر : الأدوية والكيماويات بالتعاون مع السويسريين ، والبترول بالتعاون مع الأمريكيين . ولقد كان الحكم التاريخى على سياسة الانفتاح هو فى الواقع مظاهرات يناير ١٩٧٧ . وحتى محكمة أمن الدولة العليا التى حاكمت المتظاهرين لم تجد مفراً من أن تعترف فى حكمها القضائى بأن « الحكومة ارتكبت خطأ فادحاً حين فاجأت الناس بشىء لم يكونوا على استعداد له ، وفى حين أن الجماهير كانت تتوقع من الاجراءات ما يخفف من معاناتها فإنها وجدت نفسها أمام أعباء جديدة ، وكان لغضبها ما يبرره » . ولم يستطع هذا الحكم التاريخى أن ينقذ هؤلاء الذين أطلق سراحهم من المعتقلين بمقتضاه ، لأن الرئيس ما لبث أن استعمل سلطته بمقتضى الأحكام العرفية لإبقائهم فى السجن بغير حد .

□

ولقد كان أهم دعاوى الرئيس السادات للفخر - على مسرح المنطقة كلها - أنه الرجل الذى خطط ونفذ هجوم مصر الناجح عبر قناة السويس ، ثم أنه خطط ودبر للسلام الناجح فى المنطقة ، وكانت تلك دعوى تحمل الكثير من أسباب المبالغة . فمن ناحية ، كانت خطة العبور قد وضعت من قبله ، ولقد كان له فضل القرار بدون شك ، ولكن الانجاز الأكبر كان فى يد مئات الألوف من الضباط وصف الضباط والجنود والمتطوعين . ومن ناحية أخرى فإن السادات لم يكن أول حاكم مصرى أراد تحقيق السلام فى الشرق الأوسط أو العمل من أجله . وأحياناً ما ينسى بعض الناس ما حدث سنة ١٩٥٥ فى مؤتمر باندونج ، فإن دولة كولومبو التى اقترحت بداية عقد هذا الاجتماع ، كان فى تقديرها أن تدعو إسرائيل إليه باعتبارها دولة آسيوية . واعترض جمال عبد الناصر ، ووصل اعتراضه إلى حد التهديد بمقاطعة عربية شاملة لهذا المؤتمر . ولقد سأله كبار زملائه من قادة الدول الآسيوية والأفريقية « إذا كان يعترض على اشتراك إسرائيل ، فما هو اقتراحه لحل الصراع العربى الاسرائيلى ؟ » وأجاب جمال عبد الناصر فى خطابه أمام مؤتمر باندونج ، وبالتنسيق مع أصدقاء كبار له - من أمثال نهرو وشوين لاى وأونو - بأن مصر على استعداد لقبول قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ إذا قبلته إسرائيل » . ولقد شرح جمال عبد الناصر نفس الموقف فى مراسلاته مع الرئيس كيندى سنة ١٩٦١ . ولكن جمال عبد الناصر كان يخشى - وكان لخشيته ما يبررها ، خصوصاً على أساس ما ظهر الآن وتأكد - من أن إسرائيل لا تريد سلاماً ، وإنما هى تريد أرضاً .

ولقد كانت حرب أكتوبر انتصاراً استراتيجياً للعرب . وكان يمكن أن تكون انتصاراً

تكتيكياً لكل الجيوش العربية ، ولكن سوء الحظ وسياسات السادات أثرت على ما أمكن تحقيقه عسكرياً فى هذه الحرب . ومع أن الولايات المتحدة تقدمت صراحة لمساعدة إسرائيل بعد الصدمات الأولى التى تلقتها فى ميادين القتال ، إلا أن نتائج الحرب كانت مع ذلك قابلة للتطوير والاستغلال السياسى بعد توقف المعارك . وليس هناك شك أنه حتى بعد توقف المعارك فى الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٧٣ ـ فإن العالم كله كان مبهوراً بما استطاع العرب إنجازه فى هذه الحرب . كان العرب يبدون أمام العالم كله قوة يحسب حسابها سياساً واقتصادياً وعسكرياً كذلك . والآن ، وحين كتابة هذه السطور ، وبعد تسع سنوات ، وبنتائج ما جرى فى لبنان أخيراً ـ فإن التناقض مخيف بين الآمال الأولى وبين الواقع الذى انقض عليها . ويمكن أن يقال إن الأسلحة العربية لم تكن فى مستوى السياسات العربية سنة ١٩٦٧ ، لكنه يمكن أن يقال أكثر وأصدق إن السياسات العربية لم تكن على مستوى الأسلحة العربية سنة ١٩٧٣ . لقد أظهر الغزو الاسرائيلى للبنان عجز العالم العربى كله سياسياً واقتصادياً وعسكرياً . وكانت لحظة مهانة عظيمة لأمة بأسرها تملك الوسائل ـ وكانت لديها الفرصة فعلاً ـ لكى تجنب نفسها هواناً لم تكن تستحقه .

□

ومن الصعب أن يتصور أحد ماذا كان يمكن أن يكون عليه رد السادات ـ لو أنه كان ما زال حياً ـ عندما وقع الغزو الاسرائيلى للبنان . ولكن الذى لا شك فيه أن السادات حين أعلن صراحة فى القدس ـ أثناء مبادرته بزيارتها ـ أنه لن تكون هناك حروب أخرى بين مصر وإسرائيل ، فإن ذلك قد أعطى لاسرائيل تعهداً من جانب واحد . تعهد بأن مصر لم تعد طرفاً فى الصراع العربى الاسرائيلى . واستغلت إسرائيل هذا التعهد إلى آخر الحدود . ولو أن السادات لم يقطع على نفسه هذا التعهد ، ولو أن مصر كانت لا تزال جزءا من معادلة موازين القوى فى الشرق الأوسط ، لما جرؤت إسرائيل على أن تدفع مائة ألف من جنودها لغزو لبنان . إن عزلة مصر عن بقية العالم العربى كانت أوضح إشارة تلقاها شارون لكى يدفع دباباته على الطريق إلى بيروت . وبدون أى انفعال عاطفى فإنه يمكن رؤ ية حصار بيروت كنتيجة منطقية لاتفاقات كامب ديفيد . فمنذ البداية كان واضحاً بكل جلاء أن مناحم بيجين يعرف ما تعنيه هذه الاتفاقات بالنسبة له : لا دولة فلسطينية ، ولا انسحاب من الضفة الغربية وغزة ، ولا تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية . وعندما أصر الفلسطينيون فى الضفة الغربية وغزة على أن منظمة التحرير هى ممثلهم الشرعى والوحيد ، فإن القضاء على منظمة التحرير أصبح هدف إسرائيل تُحقق بواسطته ما تريد فى الضفة والقطاع . ولقد كانت

المرحلة الأولى فى ضرب المنظمة تتمثل فى اعتقال وطرد أنصارها البارزين فى الأرض المحتلة ، ثم الاستيلاء على الأرض وعلى مصادر المياه . وكانت المرحلة الثانية هى الحرب المسلحة ضد المعقل الفلسطينى فى بيروت . ولم يكن فى استطاعة بقية العرب أن يوقفوا إسرائيل ، لأن قيام أكبر الدول العربية بعقد صلح منفرد معها أدى - فى الواقع - ليس فقط إلى تعطيل سلاح هذه الدولة ، بل وأدى أيضاً إلى نزع سلاح الباقين .

إن السادات حين منح إسرائيل يداً مطلقة فى التصرف لم يمنحها الحرية فقط على حساب الفلسطينيين ، وإنما على حساب كل العرب ، فلقد أصبح كل عرب آسيا مكشوفين ومعزولين عن كل عرب أفريقيا . ولقد دفعت لبنان الجزء الأكبر من التكاليف ، ولكن سوريا أيضاً أحست بوطأة السلاح الاسرائيلى . وكذلك ترك العراق لكى تتجرأ عليه إسرائيل بغارتها الشهيرة على المفاعل النووى فى بغداد ، وكذلك لكى تنفرد به إيران فى ذلك الموقع الخطير على الجناح الشرقى لأرض الأمة العربية .

□

ولقد أدى خروج مصر من العالم العربى إلى آثار واسعة على المنطقة العربية كلها ، تمتد إلى أبعد من حدود الصراع العربى الاسرائيلى . فلقد كانت مصر دائماً عبر التاريخ تلعب دورين متوازيين فى عالمها العربى : دور التوحيد ، ودور التحديث . وبخروج مصر من الحركة العربية فإن المنطقة تتجمد حركتها فى كيانات جغرافية سياسية محدودة ، وتضيع أحلامها المستقبلية لتجد نفسها غارقة فى تناقضات ثانوية تسببها صراعات على الحدود أو حروب طائفية أو فوضى اجتماعية . وباختصار فإن خروج مصر من العالم العربى أدى به إلى نوع من « البلقنة » .

ولقد عكست هذه الأوضاع نفسها على الموقف من الفلسطينيين عموماً . وفى حين أن منظمة التحرير فى الستينات والسبعينات كانت تجد أبواباً مفتوحة لها فى كل مكان ، أو كانت تجد دعماً غير محدود لها يفتح لها كل الأبواب - فإنها سنة ١٩٨٢ كانت مواجهة بصعوبات جمة عليها أن تواجهها وحدها . كان عليها أن تواجه حصار إسرائيل لها فى بيروت الغربية بعد أول غزو إسرائيلى سافر لعاصمة عربية كبرى*. ولم يجد هؤلاء الذين أرادوا مساعدتها ما يصنعونه لها سوى التقدم بالرجاء للولايات المتحدة لكى تمكن مقاتليها من

* *فيما بعد وصلت حماقة القوة باسرائيل الى حد ضرب المفاعل الذرى العراقى ، والاغارة على تونس لضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية .*

الخروج من الحصار ، بل وكان عليها أن تنتظر مساعدة الولايات المتحدة لإقناع بعض الدول العربية حتى تقبل هؤلاء المقاتلين كلاجئين فى أراضيها . كان العالم العربى يفكك بضعفه كل ما استطاع أن يبنيه بقوته فى أجيال سابقة .

ولم يقتصر أثر خروج مصر على المشكلة الفلسطينية ، فقد انتقلت الجامعة العربية من مقرها فى قلب العالم العربى فى القاهرة ، إلى الحافة فى تونس ، وفقدت الجامعة العربية جزءاً كبيراً من هيبتها السابقة . بل وحدث مثل هذا الشىء لمنظمات أخرى شاركت مصر فى إقامتها ـ كمنظمة الوحدة الأفريقية . بل لقد أصبحت حركة عدم الانحياز نفسها ظلاً باهتاً لما كانته ذات يوم . وفى أيام جمال عبد الناصر فلقد كانت مصر مركزاً لثلاث دوائر هى : الدائرة العربية ، والإسلامية ، والإفريقية . وفى عصر السادات فلم تعد مصر ـ مع الأسف الشديد ـ مركز أى شىء واضح أو محدد .

□

ومن سوء الحظ أن الانقسامات فى عصره وصلت إلى مصر ذاتها . لقد كان هناك إطار من الوطنية يدعم الوحدة الوطنية المصرية ، بصرف النظر عن اختلاف الأديان واختلاف الطبقات ، والآن فإن الاختلافات الدينية جرى تضخيمها عمداً . لقد أراد الرئيس أن يصبح « محمد » أنور السادات ، ضاغطاً بشدة على اسم « محمد » الذى ظهر فجأة بعد توليه الرئاسة . ثم أراد أن يصبح « الرئيس المؤمن » ، ثم مضى يقول علناً للأمة أنه حين تواجهه بعض المشاكل التى يريد حلها فإنه يأوى إلى فراشه ، وهناك تهبط عليه إيحاءات تعطيه حل ما يريد أثناء نومه . والغريب أنه فى نفس الوقت راح يقدم نفسه باعتباره الحاكم الذى يريد أن يتولى التنسيق بين الديانات الثلاثة السماوية : الإسلام والمسيحية واليهودية . ومن سخرية القدر أن تهمة الإلحاد التى حاول إلحاقها ببعض معارضيه السياسيين كانت هى نفسها التى حكم بها عليه هؤلاء الذين قرروا وصمموا على اغتياله .

□

ومن السهل على أى مراقب لتاريخ العرب الحديث أن يجد نفسه أمام مراحل متعاقبة تكاد أن تكون محددة تحديداً دقيقاً . كانت هناك الحقبة الاستعمارية ، حينما كانت بريطانيا وفرنسا تحاولان بكل جهد تخاطف النفوذ فى إرث الامبراطورية العثمانية فى الشرق الأوسط .

ثم جاءت الحقبة الوطنية طلباً للاستقلال بقيادة سعد زغلول ، وقد سقطت هذه الحقبة

بعجز الطبقة المتوسطة الجديدة بعد الاستقلال عن المحافظة على جوهر هذا الاستقلال وعن التقدم به إلى أى بعد اجتماعى .

ثم جاءت حقبة القومية العربية باتجاهاتها التقدمية وتوجهاتها العالمية ، وقد تلقت هذه الحقبة صدمة بهزيمة ١٩٦٧ . والمحزن أن حرب أكتوبر كان يمكن أن تعيد إليها كل ما فقدته ، وتمنحها قوة اندفاع مضاعفة ، لكن خذلان السياسة لما حققه السلاح أدى بهذه الحقبة إلى السقوط الكامل فى أواخر عصر السادات . فقد انتهى الأمر بصلح منفرد بين القوة العربية الكبرى وبين إسرائيل بدون أن يتحقق سلام عادل فى المنطقة .

ثم جاءت بعد ذلك الحقبة الرابعة فى العصر الحديث ، وهى المرحلة التى يمكن تسميتها بالحقبة السعودية ، والتى انعقدت آمالها على مقدرة السعودية ـ بمالها ونفطها ـ أن تضغط على الولايات المتحدة لكى تضغط بدورها على إسرائيل حتى تحد من خططها التوسعية . ولم يحدث ذلك ، وإنما حدث العكس ، فإن كل الضغط الذى مارسته الولايات المتحدة كان فى الواقع ضغطاً على أصدقائها العرب وليس على إسرائيل . وسقطت الحقبة السعودية بدورها لتفسح الطريق ـ مع الأسف الشديد ـ لحقبة خامسة فى المنطقة وهى الحقبة الامبريالية الاسرائيلية ، وهى حقبة محكوم عليها سلفاً بكل حقائق الجغرافيا والتاريخ . ومع ذلك فإن هذه الحقبة الجديدة ـ مع كل إهانتها للعرب ـ سوف تثبت أن ضررها الأكبر سوف يلحق بالغرب وبالولايات المتحدة ربما أكثر من العرب .

إن آريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلى حدد من وجهة نظره ما ينبغى أن تكون عليه خريطة مطامع إسرائيل السياسية بوضوح مخيف وكأنه يكتب الوصية السياسية لقيصر الجديد . قال شارون إن « مدى » عمل إسرائيل يمتد إلى ثلاثة حدود تتسع خطوط كل منها واحدة بعد الأخرى : هناك أولاً الخط الذى يمثل مدى العمل المباشر ، وهذا يشمل لبنان وسوريا والأردن بما فيه الفلسطينيين ، وهذا الخط ينبغى أن يكون تحت سيطرة إسرائيلية دقيقة ـ ووراء ذلك كله هناك حد الأفق الثانى لمدى العمل الاسرائيلى ، وهو يشمل السعودية والعراق ومنطقة الخليج ، وهو خط ينبغى على إسرائيل أن تتابع ما يجرى فيه بعناية ، وأن لا تدع شيئاً من أموره يمر من وراء ظهرها . وأما مدى العمل الثالث ـ أخيراً ـ فهو ـ من وجهة نظر شارون وخططه ـ ضرورة أن يتأكد النفوذ الاسرائيلى على كل الخط الممتد من شرق البحر الأبيض حتى المحيط الهندى ، بما فى ذلك تركيا والباكستان ، وفى هذا الخط يجب أن تكون إسرائيل ـ طبقاً لشارون ـ القوة ذات النفوذ الغالب .

إن هذه الأحلام كلها تفوق طاقة بلد لا يزيد تعداد سكانه اليهود كثيراً عن ثلاثة

ملايين ، ثم هو يعتمد تماماً فى كل شىء على الولايات المتحدة . وليس هناك من سند فعلى لهذه الدعاوى سوى التهديد النووى ، وهو فى خاتمة المطاف عقيم . وأى حلم لا تسنده قوة حقيقية (بشرية اقتصادية اجتماعية ـ وجود تاريخى وجغرافى حقيقى وفعلى لا أسطورى) كفيل بأن يتراجع من عوالم الحلم إلى عوالم الوهم ، ومن عوالم الوهم إلى عوالم الجنون ، وهو فى النهاية مؤد إلى تدمير أصحابه مهما تمادوا . ولقد بدا ذلك الاحتمال ـ احتمال تدمير النفس بجنون القوة ـ واضحاً لعدد من رواد الحركة الصهيونية وآبائها الروحيين ، وفى مقدمتهم ناحوم جولدمان الذى قال قبل موته : « إن إسرائيل قد افترست روح الحركة الصهيونية ودمرت تراثها » .

إن الحقبة الامبريالية الاسرائيلية سوف تكون مختلفة عن غيرها من الحقب الامبريالية ، لأنها لا تملك أساساً يمكنها من إعطاء شىء إنسانى أوحضارى لمن حولها أو للتاريخ . ولقد كانت الامبراطورية العثمانية أو البريطانية أو الفرنسية تملك وراءها قروناً من تحقيق الذات ومن التطور السياسى والاقتصادى ، ومن الثقافات والمهارات المتوارثة ، والقيم التى يمكن ولو نظرياً أيضاً ـ التزاماً قانونياً وسياسياً تجاه من حاولت أن تبسط عليهم سيطرتها ، ثم إن ذلك كله كان فى مرحلة مختلفة من التاريخ (القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، والسنوات الأولى من القرن العشرين) ـ وليس فى هذا كله عنصر من العناصر متاح لاسرائيل ، فهى لا تملك أى واحدة من مقومات نشوء قوة أمبراطورية . أنها هى نفسها لا تملك الاحساس بأمنها ذاته ، وهى لا تملك قوة إنتاج حقيقية ، ثم أنها كيان عصبى بالطبيعة ليس أمامه غير سلاحين لبسط سيطرته : الابتزاز ، والارهاب ـ دولة قامت على الارهاب وتحاول الآن إقامة امبراطورية على الارهاب ، ورد الفعل الوحيد الذى ستخلقه هو الارهاب المضاد .

□ □ □

ولقد ترك السادات لخليفته إرثاً يكاد يكون مستحيلاً ، وبالطبع فإن هناك بعض الأخطاء يمكن تصحيحها بسرعة ، فالسجناء يمكن إطلاق سراحهم ، والقوانين يمكن أن يعود لها بعض احترامها ، والفساد يمكن كشفه وتسليط الأضواء عليه ، والمزاج العام يمكن أن يتغير ، والتوترات يمكن أن تخف حدتها ، والآمال يمكن أن تعود إليها اليقظة . . ولكن القضايا الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تبقى بحجمها الضخم عقبات هائلة .

ثم إن هناك قضية معنوية أخرى بالغة الخطورة ، وهى التشوه الذى حدث فى

المجتمع المصرى نتيجة الهجمات المتعمدة على نسق القيم السائدة فى العصر الذى سبق عصر السادات . والمؤسف أن عصر السادات حاول أن يرسخ قيمة واحدة ، وهى قيمة المال والثراء كمصدر وحيد للاعتبار الاجتماعى .

إن الأمل الكبير لمصر يبقى فى قدرتها التاريخية على استيعاب الصدمات . والحقيقة أن العظمة الحقيقية للأمم تتجلى فى هذه القدرة على استيعاب الصدمات والارتفاع فوقها . ولقد تمكنت مصر فى العصر الحديث من مواجهة مواقف حرجة وظروف خطر داهم ، وفعلت ذلك باقتدار لا شك فيه . أن مصر لا تزال إلى حد كبير بلداً زراعياً ، ولا يزال أهلها ـ كما كانوا دائماً ـ يؤمنون بالعدل الذى هو بالنسبة لهم أكثر من مجرد قيمة معنوية وإنما هو حياة ، لأن العدل فى توزيع مياه النيل ـ المصدر الوحيد للمياه ـ هو نفسه الضرورة الأولى لاستمرار البقاء . وفى أعماق الضمير المصرى فإن انهيار الدولة وما تمثله من معانى القوة والعدل يبقى أكبر خطر يحاول المصريون تجنبه . ومن الملفت للنظر أن كثيراً من هؤلاء الذين سجنهم الرئيس السادات وأطلق الرئيس حسنى مبارك سراحهم ، ذهبوا إلى مجلس الدولة يطالبون بعدم شرعية وقانونية اعتقالهم طبقاً للمادة ٧٤ من الدستور ـ وقد استجاب لهم مجلس الدولة فى حكم مدوّ بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٢ . لقد تجلى مطلب العدل الدائم فى مصر باستجابة القضاء على أعلى مستوياته لطلباتهم حين حكم بأن كل إجراءات سبتمبر ١٩٨١ كانت بالفعل إجراءات غير شرعية .

□

وربما كانت نقطة الختام فى قيمة كل الاجراءات التى قام بها السادات فى السنوات الأخيرة من عمره تتجلى فى حقيقة أن بابا الأقباط تردد كثيراً قبل أن يرضى بعرض قضية احتجازه أمام القضاء . وأكثر من ذلك فإنه حين اعتزم الرئيس حسنى مبارك زيارة الولايات المتحدة للمرة الأولى بعد انتخابه رئيساً للجمهورية ، وترامى إلى أسماع البعض فى مصر أن الأقباط فى الولايات المتحدة ينوون التظاهر ضده مطالبين بإطلاق سراح البابا وعودته إلى مكانه الشرعى ـ فإن العناصر الواعية من أقباط مصر رأت أن تبعث بوفد من المطارنة لتهدئة مشاعر رفاقهم فى الولايات المتحدة . ولم يجد هذا الوفد من المطارنة سلاحاً يحمله معه إلى أقباط الولايات المتحدة غير خطاب مكتوب بخط البابا المحتجز فى الدير يطلب إليهم فيه « الترحيب برئيس الجمهورية الجديد ، وبمحبته ، والخضوع له ، والصلاة من أجله فى كل قداس »[1] .

(١) الأصل منشور بصورته فى الملحق الوثائقى فى نهاية الكتاب .

إن مصر تحاول الآن أن تتلمس خطاها عائدة إلى الطريق الصحيح الذى تمليه عليها حقائق الجغرافيا والتاريخ ، وسوف تكون المحاولة دون شك عملية شاقة وخطرة . فلسوف يصل تعداد مصر قبل نهاية هذا القرن إلى أكثر من سبعين مليون نسمة . وسوف يحتاج إطعام وكساء وتعليم هؤلاء الرجال والنساء والأطفال ، وإتاحة فرص العمل الشريف لهم ، إلى جهود ضخمة تقتضى كل التماسك والعقل التاريخى للأمة . والمشاكل المنتظرة لا يمكن أن تحلها أو تغطيها أضواء التليفزيون أو صخب الدعاية ، وإنما لابد لهذه المشاكل أن تجد حلولاً حقيقية لها . وإذا كان هناك دليل حقيقى ومعلم كفوء لهذه المهام ـ فإن الجغرافيا والتاريخ هما وحدهما هذا الدليل وهذا المعلم .

□

المقر البابوي

أبنائي الأحباء في المهجر، نعمة وسلاماً

سلام لكم من الرب ونعمة، وأهديكم كل خير وبركة، وبعد:

أكتب إليكم هذا الخطاب في مناسبة الزيارة الأولى للرئيس حسني مبارك لأوروبا وأمريكا بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وهي زيارة لها أهميتها الكبيرة لخير مصر من الداخل ولمشكلات الشرق الأوسط.

ولا شك أن الرئيس مبارك سيقابل منكم بكل حفاوة وترحيب يليقان برئيس دولتنا الذي أمرنا الكتاب المقدس أن نحبه ونخضع له، وأمرتنا الكنيسة أن نصلي من أجله في كل قداس، وفي كثير من طقوسنا.

وأحب أن يعود الرئيس إلى مصر بنعمة الله، وفي قلبه ذكرى طيبة للقائه بكم في رحلته هذه، ولجهودكم المخلصة من أجل مصر، متذكرين باستمرار قول الكتاب "لتصر كل أموركم في محبة".

والرئيس مبارك قد تولى الحكم في ظروف صعبة جداً ومعقدة للغاية، يلزم مصر لحلها فترة كافية من الوقت. ونحن نصلي لأجله باستمرار، من عمق قلوبنا، حتى يؤيده الله بقوة من عنده، يستطيع بها أن يقود البلاد إلى السلام والاستقرار وتحقيق أمانيها الوطنية، ونصلي أيضاً لأجله أن يوفقه الله في كل قراراته السياسية في هذه المرحلة الهامة وينجح طريقه.

يحمل إليكم هذا الخطاب صاحبا النيافة الأنبا غريغوريوس والأنبا موسى، بكل ما في قلبيهما من حب، وبكل ما في روحيهما من حكمة. أحب أن تقابلوهما بالود والثقة. وعلينا أن نصلي باستمرار أن يقود الله تصرفاتنا جميعاً، وأن يحقق مواعيده الإلهية لنا، كما بارك [illegible] [illegible].

كونوا جميعكم بخير، ومعافين في الرب. الرب معكم

شنوده

مساء الأحد ٢٤/١/٨٢ (١٦ طوبه)
عشية عيد القديسين مكسيموس ودوماديوس

رسالة متبادلة بين الحكيم وهيكل

رسالة لتوفيق الحكيم رفض « الأهرام » نشرها

من توفيق الحكيم إلى هيكل

المهم أن يكون المجتمع
خالياً من السلطة الواحدة
والمسيطرة برأى واحد
فى إمكانه إسكات كل صوت غيره

كتب توفيق الحكيم هذه الرسالة المفتوحة إلى محمد حسنين هيكل وقدمها لتنشر فى الأهرام . ولكن الأهرام رفض نشرها ، فأرسلها الأستاذ توفيق الحكيم للأهالى لتنشر على صفحاتها .

أنا معتقد أنك متأكد من عدم موافقتى على كتابتك السياسية . . لأنك تتذكر ما كان يقوم بيننا من خلاف عندما كنا نجتمع فى جلسات مجلس الادارة بالأهرام ، حيث كنت أوجه

إليك الهجوم العنيف ، ثم تنتهى الجلسة فإذا بذراعى فى ذراعك ونذهب نتناول الطعام معا ونحن نبتسم ونضحك .. ذلك أن علاقتنا تقوم على أمرين : الثوابت والمتغيرات . أما الثوابت فهى المحبة والمودة وأما المتغيرات فهى الآراء من سياسية وغيرها ، لا نخلط أحدهما بالآخر . وإنى أكتبُ إليك اليوم كى اهدىء من أعصابك بدافع هذه المودة والمحبة . وأنا بالذات لسبب واحد هو : إن حالتى تشبه حالتك . فأنت كتبت كتابا هو « خريف الغضب » اعتبر هجوماً ضد السادات بعد موته . وأنا كتبت كتابا هو « عودة الوعى » اعتبر هجوماً على عبد الناصر بعد موته .. وقد يفسر الغضب عندك بأنه وضعك فى السجن . أما أنا فلم يضعنى عبد الناصر فى سجن ! .. فلم يبق أمام العالم العربى إلا التفسير الواحد : « عدم الوفاء » وربما « النفاق » لعهد آخر ... واليوم أيضا تقوم ضدى القيامة لكتابة أخرى : قيل انها ضد الله تعالى ... فأنا الآن فى وحدتى التى تعرفها : لا زوجة ولا ولد ، أعيش مع الله وأناجيه فقالوا أن هذه المناجاة ضلال واخلال وطردونى من جنة الله وانهالت علىّ خطابات الغوغاء وحتى بعض العقلاء تترحم على عقلى الذى ذهب ، والتخريف الذى جاء مع الشيخوخة .. كل الذى يهمنى بالنسبة لك ولى هو عدم احترام « الرأى الحر » ... فاكتب رأيك ولأكتب أنا رأيى ... وليس من الضرورى أن يعجبنى رأيك أو يعجبك رأيى ... المهم أن يوجد الرأيان . والأهم أن يكون المجتمع خالياً من السلطة الواحدة المسيطرة برأى واحد فى امكانه اسكات كل صوت غيره ... ولقد كان يحكى لنا فى الحكايات والأساطير القديمة أن للملك وزيرين ، وزير عن يمينه هو وزير الميمنة ، ووزير عن يساره أو شماله ، هو وزير المشملة كما كنا نسميه ضاحكين ... ولم نكن نسأل عن اختصاص كل وزير ... اليوم أود أن يكون وزير الميمنة هو الوزير المؤيد للحاكم ووزير المشملة هو الوزير المعارض ، والحاكم يستمع لكل وزير بعين الاهتمام ، ويستخلص رأيه بعد فحص الرأيين بكل دقة ونزاهة ... ولقد قلت للمشايخ الأفاضل الذين زارونى فى مكتبى بالأهرام ليسألوا عن حقيقة موقفى من الدين والله والحساب .. فقلت لهم : ما دام يوجد حساب فى الآخرة فأنا مطمئن لأن معنى الحساب أنه محكمة يسمح لى فيها بإبداء دفاعى ... لأن كل اتهام لابد له من دفاع ... وفى الدار الآخرة لابد أن الحساب سيكون فى جو من الهدوء والصفاء يجعل الدفاع مسموعا . أما فى الدنيا فإن أصوات الغوغائية مقترنة أحياناً بأصوات جديدة للمفرقعات تجعل صوت الدفاع يخرج مخنوقاً يثير الضحك والاستهزاء أكثر مما يثير الرحمة والرثاء .. فلنا الصبر .. ولك منى الثابت فى حياتنا المودة والمحبة ...

توفيق الحكيم

إلى توفيق الحكيم

جاءتنى كلمتك التى بعثت إلىّ بها عن طريق الأهالى . ذكرتنى بأيامنا الخوالى . أيام كان الحوار بيننا دائراً لا ينقطع . . أديب وصحفى كلاهما له رأيه المختلف ورؤ يته للناس والظروف والتاريخ . وأحسبك لم تتغير كثيراً ، وأتمنى أن لا أكون أنا الآخر تغيرت إلا بمقدار ما أخذت منى وأعطتنى التجارب والأحداث والأيام .

هل تذكر حكايات « زمان » حتى من قبل أن تجمعنا معا تجربة الأهرام ؟ تذكر أيام كنت أنا صحفياً شابا ، وكنت أنت أديباً كبيراً يشار له بالبنان ، وكان بيننا ما أسميته أنت بالثوابت : « المحبة والمودة » . كان كلانا مشدودا إلى الآخر ربما بحكم اختلاف الطبائع والتوجهات . . كنت أنت باحثاً عن الحقيقة بإلهام الفن ، وكنت أنا باحثاً عنها فى خضم الحوادث . وقتها كنا نتغدى معا كل يوم ، تدعونى مرة وأدعوك مرة ليتوازن الحساب وأنت دائماً دقيق فى الحساب وكانت لك فيه قواعد أثارت وما زالت تثير عجبى ، أو هل أقول إعجابى ؟ كنت قد وضعت قانوناً للحساب بيننا . إذا كانت الدعوة يوماً عليك فقد كان شرطك حازما : لو أردت أنا اختيار المطعم الذى نتغدى فيه فأنت الذى تختار الطبق الذى أطلبه . . لو كان لى أن أختار الطبق فأنت الذى تختار المطعم ـ وهكذا تضمن فى كل الظروف أن تتحكم فى الميزان .

ما زلت كما أنت فى حساباتك وقوانينك . ظننت أنك فى كلمتك تريد أن تدعونى معك إلى غداء . فإذا أنت بفرط ذكائك تدعونى إلى أن أدعوك . . وتختار أنت المطعم والأطباق ، وتنسى كل فواتير الحساب .

على أية حال أهلا بك ، أقولها راضياً وسعيداً . فأنت تعرف أن بى ضعفاً إزاءك لا أستطيع أن أغالبه وربما لا أريد .

ومع ذلك فلعلك تأذن لى ببعض ملاحظات على كلمتك ، مع العلم أننى كنت قد قررت بعد حديثى للأهالى في الأسبوع الماضى أن لا أشترك فى جدل أعرف مقدماً أنه عقيم .

هل تصدق أننى لا أقرأ الكثير مما ينشر عنى هذه الأيام ؟ أعرف أهدافه . . وأعرف أصحابه . . وألقى نظرة سريعة على الصفحات الصاخبة ، وأستذكر مرة أخرى قولة « جورج برنارد شو » : إنهم يقولون : ماذا يقولون ؟ دعهم يقولون !

واثق أنك تصدق لأنى واثق أنك تعرفنى .

وأنتقل إلى ملاحظاتى على كلمتك :

أولاً - دعنى أضع خطاً فاصلا بين « عوده الوعى » الذى كتبته أنت عن جمال عبد الناصر ، وبين كتابى « خريف الغضب » الذى لم يكن عن أنور السادات . حتى الآن ما زلت أعتذر عن عرض لكتاب يكون موضوعه أنور السادات لأنى اعتقد أن قصته ما زالت قريبة وليس من السهل تناولها بتجرد . هكذا فعلت مع قصة جمال عبد الناصر . لو أنك اطلعت على مقدمة الطبعة العربية من كتابى لوجدت واقعة هذا العرض مفصلة وكاملة .

إنك بالطبع لم تقرأ « خريف الغضب » ولا الآخرون حتى الآن قرأوه . حتى هذه اللحظة نشر منه فى صحف العالم كله أقل من نصفه . . والطبعة الانجليزية من الكتاب ظهرت قبل أيام . ولم تصل من نسخه إلى مصر إلا عشر أهديتها كلها لجماعة من الأصدقاء حتى يكونوا فى الصورة - كما يقال أحيانا - ولا أظن أن الفرصة أتيحت لأحد منهم أن يقرأ الكتاب كاملاً حتى الآن .

ويبدو لى من كلمتك أنك فهمت « خريف الغضب » على أنه كان غضبى أنا لأنهم أخذونى إلى زنزانة سجن أغلقوا علىّ بابها . دعنى - بإذنك وسماحك - أصحح لك : إن ذلك الخريف لم يكن غاضباً لأنى غضبت . الطبيعة ببساطة ليست على مزاج فرد أو هواه . لقد كان خريف الغضب فى كتابى هو وقائع ما جرى فى مصر بين سبتمبر وأكتوبر من سنة ١٩٨١ حين كان الغضب عاصفة تهب على الوطن من أقصاه إلى أقصاه .

دعنى أشرح لك فكرة كتابى حتى يتضح لك اختلافه عن كتابك .

لقد بدأت برئيس غاضب . تتذكر كيف كان - رحمه الله - ضيق الصدر ومنفعلاً . آلاف فى المعتقل بقرار . مئات يفصلون من الجامعات والصحف . بيوت لله - مساجد وكنائس - تنقض عليها الصواعق . قرارات وخطابات ومؤتمرات كلها ساخنة إلى درجة الغليان . هجوم متصل على من لا يملكون حق الرد والدفاع : فؤاد سراج الدين هو لويس السادس عشر الجديد . . فتحى رضوان شيخ جليل أضاع وقاره بعد السبعين . . أنا

« ملحد » هكذا « اعترفت أمامه » غفر الله له . . والشيخ المحلاوى « مرمى فى السجن زى الكلب » . كان الرئيس غاضباً ، ولكى أشرح أسباب غضبه فقد حاولت أن أقترب من مفاتيح شخصيته . لم أتخذ من التحليل النفسى معياراً واحداً لفهم التاريخ ، ولكنى اعتمدته كما يفعلون فى الدنيا كلها أداة ضمن أدوات ـ وكان هذا هو الجزء الأول من كتابى . . خمسة فصول .

وكانت جماهير الشعب المصرى غاضبة ، وفى الحقيقة فانها كانت غاضبة منذ يناير ١٩٧٧ وحين اكتشفت بالواقع العملى أن تضحياتها على جسور العبور تحولت إلى أرصدة بنوك للذين لم يكونوا هناك على الجسور .

كانت غاضبة على مجموعة من الأزمات تشابكت وتعقدت : غلاء . . إسكان . . مواصلات . . إعلام يحكى بما لا يدرى . . إلى آخره . . وكان الانفتاح وما أدى إليه استفزازا مستمراً . ثم إن الخيارات السياسية والاجتماعية الجديدة فى مصر ترتبت عليها انقلابات استراتيجية على مستوى المنطقة وعلى مستوى الصراع العالمى ، كلها قضايا تناولتها تحليلاً وتفصيلاً .

كان ذلك هو الجزء الثانى من كتابى . . خمسة فصول أيضاً .

وكان الاسلام دين الحرية والعدل والمساواة ـ وهذا هو الجزء الثالث من كتابى ـ شاهدا فى ساحة الغضب فلقد توجهت إليه فى لحظات قلق عميق جموع كثيفة تسأله وتستوحيه وتبحث فى رحابه عن الحقيقة الضائعة بين المثال والواقع . وهكذا تركت نفسى لبحث طويل عن الأصولية الاسلامية . . من منابعها الأولى إلى العصر الحديث . . من ابن حنبل وابن تيمية إلى حسن البنا وأبى الأعلى المودودى .

وكانت الكنيسة القبطية غاضبة فلقد تعرضت لما لم يكن هناك داع له ، خصوصاً عندما لم يرض البابا شنودة ـ تمسكا بتقاليد بطاركة مصر العظام ـ أن يجعل كرسى الكرازة المرقصية أداة سياسية فى يد سلطة حكم .

هكذا تناولت قصة الكنيسة الوطنية لمصر من أيام مجمع كالدونيا الشهير والأنبا أثناسيوس الأول حتى يوم إقصاء البابا شنودة إلى دير وسط صحراء وادى النطرون ، متعرضا وسط هذا كله لتاريخ هذه الكنيسة ودورها عبر العصور ، ورويت طرفا من أسباب الصدام الحاد بين الرئيس الغاضب والبابا الذى غضب .

لم أكن أتحدث عن تجربة غضب ذاتي ، وإنما كنت أتحدث عن تجربة غضب موضوعي . . ليس غضب فرد ، وإنما غضب قوى اجتماعية وسياسية . . دينية وفكرية . صدام عنيف له دواعيه الحقيقية . أطرافه قوى وتيارات وليس مجرد فرد حبس نفسه في زنزانة ذاته بالانانية أو السجن !

عندما جاء ذلك الخريف ـ سبتمبر وأكتوبر ١٩٨١ ـ كان الغضب فى كل نفس وفى كل مكان . كان الرئيس غاضباً ، وكان الشعب غاضباً ، وكان المسجد غاضباً ، وكانت الكنيسة غاضبة ، وتجمعت العواصف المشحونة بالكهرباء ثم تصادمت فى ذلك الخريف من سنة ١٩٨١ وكان ذلك الصدام موضوع الجزء الخامس من الكتاب . . خمسة فصول أخرى .

وأما الجزء السادس والأخير من الكتاب فقد كان صاعقة البرق الخاطف من تصادم العواصف المشحونة على المنصة . ماذا حدث ؟ وكيف حدث ؟ وماذا ؟ ومن ؟ ومتى ؟ ثم إلى أين من هنا ؟

إذن فإن الخريف الغاضب كان شيئا آخر غير ما بدا لك ، وهو إذن يختلف عن كتابك .

كان كتابك تقييماً من وجهة نظرك لعصر .

وأما كتابى فقد كان استقصاء من واقع دراستى لحادث .

إنك أصدرت أحكاما على رجل وعلى سياسات ، ولم أفعل أنا ذلك . وإنما أخذت من الرجل والسياسات ما كان ضرورياً فقط للوصول إلى نقطة معينة فى الزمان والمكان . . الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

هذه ملاحظات طالت ، لكنها كانت ضرورية .

هناك ملاحظة ثانية ، وهى أيضا تجعل « خريف الغضب » مختلفا عن « عودة الوعى » لقد كنا معا ، وأنت تعرف التفاصيل .

منذ سنة ١٩٧١ أى بعد سنة واحدة من حكم الرئيس السادات ، بدأت خلافاتى معه ، لكنها جميعا فى ذلك الوقت كانت خلافات إجتهاد ، أو هكذا بدت لى . وكان لابد أن يكون الرأى الأخير له باعتباره المسؤول عن سلطة القرار .

ومع ذلك ، فلعلك تتذكر مواقف حادة بينه ـ رحمه الله ـ وبيني ، تذكر بالطبع أزمة بيان الأدباء فى بداية ١٩٧٣ ونقل الصحفيين بالجملة إلى مصلحة الاستعلامات ، وتذكر أنني اعتذرت عن تنفيذ هذا القرار فى حدود « الأهرام » ، وهو ما كنت مسؤولا عنه وقتها ، وتذكر أنني بعد مناقشة علت فيها الأصوات قلت له : إن الحل بيننا أن نجىء بورقة بيضاء يكتب هو عليها قرار إعفائى من « الأهرام » ، أو أكتب أنا عليها خطاب استقالتى . تذكر أنت ذلك ، ولا أريد أن أثقل على الناس بتفاصيله تشدقاً بما لم يعد هناك داع له .

تذكر أيضا أن الخلاف معه وصل إلى مفترق الطرق بفك الارتباط الأول ، وتذكر بلا شك أنك حدثتنى أكثر من مرة فى النتائج والعواقب ، وأشهد انك أخلصت النصيحة ، لكن القضية كانت أكبر من أى شىء آخر ، فلقد كنت أعتقد أن مصر والأمة العربية دفعت جهداً هائلاً لتحقيق انتصار ليس هناك شك فيه . وأن تعجز السياسة عن الاستفادة بمعجزة السلاح ، فإن النتائج يمكن أن تكون مروعة ومخيفة .

هكذا خرجت من « الأهرام » فى أول فبراير ١٩٧٤ ولم أعد إليه ولا إلى أى مكان غيره فى الصحافة أو فى الدولة .

ولم أخرج وأسكت لكنى حملت قضيتى معى وتكلمت . وكان كلامى المستمر من فبراير ١٩٧٤ هو الذى قادنى فيما بعد ـ سبتمبر ١٩٨١ ـ إلى السجن ضمن عواصف خريف الغضب .

هنا يختلف « عودة الوعى » الذى صدر بعد ثلاث سنوات من رحيل جمال عبد الناصر ، عن كتابى « خريف الغضب » .. وتختلف بالتالى ولا تتشابه الأحوال .

لم أكتب بعد موت أحد . كتبت فى حياته رأيى . وكتبت بعد موته نتائج دراستى لما حدث . إنه رحمه الله لم يمت على فراشه بمرض ولا فى حادثة تصادم على طريق ، وإنما عاد إلى ربه فى إطار مشهد مأساوى دموى عنيف رأته الدنيا كلها رأى العين باللون والصورة والصوت ، وكان لابد من محاولة للفهم تذهب إلى ما وراء المشهد المأساوى الدامى على المنصة ، وتتقصى الأسباب التى أدت إليه .

تتصل بذلك هنا ملاحظة ثالثة أراها دقيقة ولكنها أساسية :

لقد صدر كتابك « عودة الوعى » فى مناخ محاولة عامة فى العالم العربى لإعادة تقييم جمال عبد الناصر والنظر إليه من جديد ، وليس يهمنى هنا من الذى كان يحاول أو ما هو القصد ، كل ذلك خارج الموضوع ، ولكن المهم أنه كانت هناك محاولة .

لم يكن كتابى « خريف الغضب » موجهاً إلى العالم العربى ، وإلا لكتبته باللغة العربية ، وهى لغتى الأصلية بالطبع . لقد قلت من قبل وكررت القول إننى منذ اللحظة الأولى لتجربة اعتقالى أحسست أننى متفرج على ما يجرى قبل أن أكون ضحية من ضحاياه ، وكنت أشعر أننى سوف أكتب يوما عن تجربة الاعتقال والسجن . ولم يكن ذلك خريف الغضب . عندما تقرأ هذا الكتاب ـ ولعل ذلك أن يحدث يوما ما ـ سوف تكتشف أن كل تجربة السجن لم تستغرق فيه أكثر من صفحتين اثنتين بالعدد ، بينما الكتاب نفسه أكثر من ستمائة صفحة . إن فكرة خريف الغضب جاءتنى فى السجن حقيقة ، ولكنها جاءت وكانت عواصف الخريف قد هبت ومضت . ولقد أدركت ، كما أدرك غيرى ، أن طبائع الأمور سوف تفتح بوابات الحديد ، ورحت أفكر فى عملى كصحفى . وخطرت لى فكرة « خريف الغضب » وتحدثت فيها مع بعض رفاق تلك التجربة المشهودة .

كنت أقدر مسبقاً ـ وهذه حاسة الصحفى ـ أننى حين أخرج فإن مجموعة الناشرين الدوليين التى تحصل على حقوق كتبى سوف تطلب منى كتاباً عما جرى . لقد بدا لهم اغتيال أنور السادات على شاشات التليفزيون لغزاً غير مفهوم ، فكيف يحدث هذا الذى حدث لنجم عملية السلام التى شدت اهتمامهم ؟

ما قدرته مسبقاً وقع فعلا .

وهكذا كانت محاولة كتابة « خريف الغضب » للعالم الخارجى وليس للعالم العربى . محاولة لتفسير ما جرى . أريد أن أضع خطاً تحت كلمة « تفسير ما جرى » . أقول « تفسير » ما جرى وليس « تبرير ما جرى » . حتى لو نظرنا إلى القضية كلها كجريمة قتل ، فان الجريمة ليست مجرد إطلاق رصاصة ، ولكنها ملابسات ومقدمات ودوافع وتحريض وتخطيط وتدبير ، وحكايات طويلة عريضة .

كان الكتاب إذن موجهاً إلى العالم الخارجى وليس إلى العالم العربى ، ولم يكن جزءاً من محاولة لإعادة تقييم رجل أو إعادة النظر فى دوره . أظنك تعلم أننى منذ شهر أكتوبر سنة ١٩٧٩ لم أكتب مقالاً واحداً لجريدة عربية ، وبالتالى لم أتقاض حقوقاً من أى ناشر عربى . وقد يدهشك أن تعلم أننى فعلت ذلك استجابة لطلب من الرئيس السادات ولم يكن الطلب إلى ولكنه كان موجهاً إلى جميع الذين يكتبون فى العالم العربى . ومع أنى لم أكن المعنى بالأمر فقد آثرت أن ألتزم به دفعاً لحساسيات وتأويلات وجدتنى فى غنى عنها مع كل صداقتى الحميمة لكثيرين من الناشرين العرب . لكن رجوتهم جميعاً تقدير موقفى ، وقد فعلوا .

وكان وارداً على بالى بالطبع أن بعضا منهم سوف يحاول الحصول على حقوق النشر باللغة العربية لكتاب « خريف الغضب » ، لكنى لم أتوقف طويلاً أمام هذا الاحتمال إلى درجة أن الناشر اللبنانى الذى حصل على حقوق اللغة العربية كان ناشراً آخر غير الذى تصورت أنه سوف يسبق إلى الحصول على هذه الحقوق .

ولقد بدأت الترجمة العربية لخريف الغضب فى بيروت بعيداً عنى . كما بدأت الترجمة إلى عشرات اللغات الأخرى . لكنى رجوت الناشر اللبنانى الصديق أن يتفضل كريماً بإطلاعى على نموذج من الترجمة بسبب حساسية الكتاب . ومع أن الأستاذ الكبير الذى بدأ ترجمة الفصول الأولى بذل فيها مجهوداً يستحق التقدير ، فإنى ـ من باب الولاء للقارىء العربى وتدقيقاً وحرصاً ـ رجوت الناشر اللبنانى أن يسمح لى أن أقوم بنفسى بترجمة كتابى إلى اللغة العربية . وقد يدهشك أننى فعلت ذلك دون أن أتقاضى قرشاً واحداً عن عمل تفرغت له شهرين كاملين . ولكى أكون أمينا فإن الناشر اللبنانى أهدانى ستة صناديق من السيجار قبلتها مع الشكر ، وانتهى الأمر .

ترى إذن أن « خريف الغضب » كان فى إطار ، وأما « عودة الوعى » فقد كان فى إطار آخر . أولها كان بالدرجة الأولى للعالم الخارجى ، وكان دخوله إلى العالم العربى مجرد أثر جانبى . وأما الثانى فقد كان إطاره عربياً بالظروف والمناخ وإعادة تقييم الناس وإعادة النظر فى أدوارهم .

وهكذا فإنى حين قرأتك تقول لى فى كلمتك إن « حالتى تشبه حالتك » تذكرت قوانينك فى الحساب ، وتذكرتها بإعجاب !

ملاحظة رابعة وأخيرة تتعلق بحديثى عن « خريف الغضب » وحديثك مع الله أو حديثك إلى الله أو حديثك مع نفسك ـ طبقاً للعناوين المتعددة التى ظهرت متغيرة فوقه .

أنت تملك بخيال فنان ملهم ومبدع أن تضع نفسك على أجنحة النسور وتحلق فى السماوات العلى ، أما أنا فلم أقترب من هذا الملكوت الواسع . أنا أعرف حدودى . . الفنان شىء ، والصحفى شىء آخر . أولهما يملك آفاق النجوم تحمله إليها أجنحة النسور ، وأما الثانى فمكانه على الأرض وسط تضاريسها وتخومها ودروبها يبحث ويتقصى وينقب ، ويحلل ويقارن ويستخلص ، وهكذا فإن قضيته كلها هنا وليست هناك فى آفاق النجوم ، وعلى الذين يناقشونه أو يحاورونه أو حتى يحاكمونه أن يضعوا كل القضية أمام كل الناس .

على ذكر القضايا ، سمعت عن مسرحية اسمها « شاهد ما شفش حاجة » من سوء حظى أننى لم أستمتع برؤيتها . أظننا أول مرة نسمع فيها عن مسرحية اسمها « قاض ما شفش حاجة » ولا اطلع ولا قرأ . نراها أمامنا الآن . رأينا بعض فصولها ، ولا زالت بعض الفصول تجرى .

أقول هذا لأطمئنك على أعصابى . تقول لى إنك تكتب إلىَّ الآن لكى تهدئها . لك أن تطمئن أيها الصديق الكبير والغالى ، أعصابى بخير ، فكيف أعصابك أنت ؟ أنت تعلم ـ والله فوقنا أعلم ـ أنه كان يوماً من أسعد أيامى حين استطعت أن أقنعك بأن تنضم إلينا فى تجربة « الأهرام » . كان العصفور خائفا من القفص ، وأظنك تشهد أنه لم يكن قفصا . دعنى أذكرك أيها الصديق أنك فى ذلك الوقت كتبت بعضا من أعظم روائعك . هل تذكر يوم أعطيتنى مخطوطة روايتك « بنك القلق » . . كانت نقداً مباشراً وعنيفاً لتجاوزات السلطة فى عصر عبد الناصر . لم يكن وعيك غائبا .

تذكر يومها انك أعطيتنى المخطوطة وقلت لى إنك لم تكتبها للنشر وإنما كتبتها كتجربة . تذكر أنت ماذا كان موقفى . قلت لك إن « الأهرام » سوف ينشرها بغير تردد ، فهذا واجبه . فى ذلك الوقت أيضاً كتب صديقنا المشترك الأصيل نجيب محفوظ قصصه النقدية الشهيرة : « السمان والخريف » و « اللص والكلاب » . ونشرها « الأهرام » جميعا كما نشر غير ذلك كثيراً بدون قصص وإنما بالمواجهة المباشرة مع المشاكل والقضايا والحقوق .

دعنى أسألك وأنت تعلم محبتى لك . أليس غريبا أن عملك الفنى الكبير « بنك القلق » جاء فى الوقت الذى غاب وعيك فيه ، كما قلت أنت : وعندما عاد إليك الوعى ظللت صامتا لم نقرأ لك شيئا حتى جاء حديثك مع الله أو إليه أو مع نفسك . لقد فهمتك أكثر مما فهمك غيرى . لقد أحسست أنه ـ بالدرجة الأولى ـ نداء وتضرع ودعاء ليس أكثر . وكان على الذين ضاقوا بالأسلوب أن يتعمقوا فى الجوهر . لقد كانت صرخة فنان عظيم يريد مرة أخرى أن يركب أجنحة النسور .

لا تقلق على أعصابى . طمئنى على أعصابك أنت ، وكذلك صحتك . تعلم كم أنت عزيز على وغال . وتعلم كم كانت رفقة العمر بيننا ـ سنوات ممتدة ـ تجربة ممتعة بالنسبة لى . وكانت خصبة خضراء .

سلمت لى ولكل الذين يعرفون حقك وفضلك على فكر هذه الأمة وثقافتها . ودمت بخير . ودامت بيننا ـ على حد تعبيرك ـ ثوابت المودة والمحبة . ودامت بيننا ـ على حد تعبيرك أيضاً ـ متغيرات اختلافنا فى الرأى على أن يكون دائما بالحوار . وهو الأداة الوحيدة للتنوير فى محاولة الانسان الأبدية والأزلية . . طالبا للمعرفة وباحثاً عن الحقيقة ، حرا بسلطان العقل والضمير وسيدا .

محمد حسنين هيكل

أتمنى أن يكون واضحا أن موضوع « خريف الغضب » كان ـ كما هو ظاهر من كل صفحة فيه ـ محاولة لشرح الاسباب التى أدت الى اغتيال الرئيس « السادات » وبالتالى فهو ليس سيرة لحياته ولا لدوره السياسى ، ولو قصدته كسيرة لرجل لاختلف تناولى للموضوع . كان السؤال المحدد الذى حاولت الاجابة عليه هو : « لماذا جاءت النهاية على هذا النحو ؟ » واختصرت المراحل كلها الى موضوعى وأخذت من المراحل ما كان لازما للموضوع والا اختلف السعى عن القصد .

محمد حسنين هيكل

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء ـ القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

*   كتب السلسلة الأولى   *

الكتاب	المولف
- عودة الوعى .	توفيق الحكيم .
- خريف الغضب .	محمد حسنين هيكل.
- سنة ثالثة سجن .	مصطفى أمين .
- الملك فاروق وعلاقته بألمانيا النازية .	وجيه عتيق .
- أعجب الرحلات فى التاريخ.	أنيس منصور .
- مواقف.	أنيس منصور .
- قوة الخفاء .	أنيس منصور .
- المختار من القصص العالمية .	مكتبة الاسرة بمصر .
- الرعاية الطبية والتأهيليلة من منظور الخدمة الاجتماعية .	عميد معهد الأسكندرية " أبراهيم عبد الهادى " .
- كتاب تاريخ موجز لزمن "من الأنفجار الكبير الى الثقوب السوداء "	ستيفن هوكنج .

مع تحيات
جدران المعرفة
Theknowledge_walls@yahoo.com